

المركز الديمقراطي العربي
بن ليدن - ألمانيا



المركز الديمقراطي العربي
بن ليدن - ألمانيا



السياحة والبيئة في الوطن العربي:
أية مساهمة في التنمية المستدامة؟

إعداد وتنسيق: د. جميلة السعيد

2021

كتاب جماعي

Democratic Arab Center
Berlin - Germany



VR . 3383 – 6508 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany, Berlin 10315 Gensinger- Str. 112

<http://democraticac.de>

TEL. 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174274278717



الناشر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in
any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de



المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب الجماعي: السياحة والبيئة في الوطن العربي: أية مساهمة في التنمية المستدامة؟

إعداد وتنسيق: د. جميلة السعيد

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6508. B

الطبعة الأولى

عدد الصفحات: 373

أبريل / نيسان 2021 م

الآراء الواردة أدناه تعبر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

مقدمة:

السياحة نشاط بشري يرتبط بشكل كبير بالبيئة، حيث يساهم المحيط البيئي في التأثير على توزيع مواقع الاستجمام والترفيه وكذا في تحديد أنماط ومحاور حركة تدفق السياح نحو المقصد السياحي وتحديد مدة إقامتهم ومواسم زيارتهم، فالسياحة نشاط حساس بيئياً وفي حال إهمال الجانب البيئي فإن ذلك سيؤدي إلى عدم تطور هذه الأنشطة، فمعظم الأنشطة السياحية تعتمد على المشاهدة والاستمتاع بالمناظر الطبيعية والاصطناعية، وعلى الرغم من أن المباني الأثرية والتاريخية هي من إنجازات الحضارة الإنسانية، ولكنها بمرور الزمن أصبحت جزءاً من معالم البيئة الطبيعية والتي تستأثر باهتمام العديد من السياح لمشاهدتها والاطلاع عليها،

وبناء عليه فالعلاقة بين البيئة والسياحة هي علاقة تكامل وترابط. يهدف هذا العمل إلى تسليط الضوء على السياحة البيئية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، فالبيئة السليمة هي المناخ الملائم لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، والسياحة المستدامة تركز على وجود تخطيط بيئي سليم يراعي الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، إضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

كما يهدف هذا العمل إلى تسليط الضوء على بعض الأبعاد المختلفة للعلاقة بين السياحة والبيئة وإبراز التأثيرات البيئية للسياحة وسبل جعل السياحة البيئية فرصة اقتصادية للمجتمعات العربية و صون الطبيعة و حسن استغلالها كمصدر طبيعي و اقتصادي ذات عائد متجدد , إضافة إلى رفع الوعي بأهمية الموارد الطبيعية لتنمية السياحة البيئية وفهم المبادئ والأساسيات المتعلقة بها بشكل عام وإيجاد أرضية

لتبادل الخبرات والتجارب بين مختلف الباحثين في هذا المجال سعياً لتطوير السياحة البيئية بالوطن العربي وإدارتها بطرق سليمة، واستشراف الآفاق المستقبلية للتنمية المستدامة بالمنطقة العربية.

أعضاء اللجنة العلمية:

أعضاء اللجنة العلمية	
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب	ذ. جميلة السعيد
عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير – جامعة ابن زهر – المغرب	ذ. أحمد بلقاضي
عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش – جامعة القاضي عياض – المغرب	ذ. عبد الرحيم بنعلي
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب	ذ. الطيب بومعزة
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب	ذ. محمد أنفلوس
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب	ذ. عبد المجيد السامي
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب	ذ. عبد الرحمان الدكاري
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب	ذ. مصطفى الن دراوي
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب	ذ. رشيدة المرابط
جامعة القاضي عياض مراكش- المغرب	ذ. سعيد بوجروف
جامعة محمد الخامس الرباط - المغرب	ذ. حسن رامو
جامعة محمد الخامس الرباط - المغرب	ذ. عبد النور صديق
جامعة ابن زهر أكادير- المغرب	ذ. محمد بنعتو
جامعة ابن زهر أكادير- المغرب	ذ. إبراهيم مودود
جامعة بوردو- فرنسا	ذ. أنا مرية مبير
جامعة خيرونا- إسبانيا	ذ. جوزي لويس فيلانوف
مركز الدراسات "راديتشي دي سترا"- إيطاليا	ذ. ميكيله بلانشا
جامعة القاهرة- مصر	ذ. سلوى درويش
جامعة حلوان- مصر	ذ. أشرف زكريا العبد
جامعة طيبة - السعودية	ذ. تغريد الجهيني
جامعة تلمسان - الجزائر	ذ. فاطمة لواتي
جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب	ذ. سعيد لعربية
جامعة عبد المالك السعدي تطوان - المغرب	ذ. علي بولرباح
جامعة عبد المالك السعدي تطوان - المغرب	ذ. يونس قبيشي
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب	ذ. سعيد موق
جامعة ابن طفيل القنيطرة - المغرب	ذ. فيصل فاتح
جامعة مولاي اسماعيل مكناس - المغرب	ذ. يونس الورتي

رئيسة اللجنة العلمية:	ذة: جميلة السعيدى
-----------------------	-------------------

فهرس المحتويات

الرقم	المقال	الباحث	الصفحة
1	دور السياحة البيئية في تعزيز اقتصاديات السياحة لدول الوطن العربي	- شريف مُجد غالي - سمر حسن الباجوري	7
2	المنتزه الوطني تلسمطان مجال لتنشيط السياحة القروية وتحقيق التنمية المستدامة	- جواد اعبيدو - عبد الحق لبدوري - جميلة السعيدى	28
3	رهانات وأفاق تميم التراث البيئي والثقافي كرافعة للتنمية السياحية المستدامة بجهة سوس- ماسة (المغرب)	- أحمد العيساوي- جمال البرباني - جميلة السعيدى- سعيد العلالي	41
4	السياحة البيئية والتنمية المحلية بإقليم سطات	- بشرى حساني - عبد اللطيف السملالي	56
5	الاقتصاد الليبي بين الاعمار والتنمية المستدامة الواقع والمأمول	- مجدي عثمان سالم المبروك - سليمان شعيب الدرسي - أسامة مُجد منصور العماري	71
6	السياحة الإيكولوجية ورهان التنمية المحلية المستدامة بالمجالات الجبلية لجهة بني ملال- خنيفرة (المغرب)	- مُجد الزبير - نورالدين طاهير	88
7	رهانات الامن البيئي وتداعياته على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	- حورية قصعة	112
8	مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة بحوض غيغاية	- أميمة بوحافة - عبد المجيد السامي	127
9	السياحة الجبلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة: التحديات والرهانات	- رجاء بعيوي - فدوى الكوني - زهير النامي	147
10	تحليل تنافسية الصناعة السياحية في	- صديقي أحمد	162

	- الطيبي عبد الله	الجزائر وفق مبادئ الاستدامة وتحديات تطويرها	
182	- مبروكة عبد الحفيظ - عبد الرحيم قسباوي	أهمية التراث الطبيعي ودوره في السياحة البيئية: دراسة حالة إقليم فزان بليبيا	11

197	- شفيق بوشنافة - صباح سرغيني	البيئة الطبيعية بوجهة فاس السياحية: أية مساهمة في التنمية المستدامة	12
211	- سلطان فولي حسن	السياحة البيئية في مناطق المحميات الطبيعية في مصر	13
231	- نورالدين بوعبيد - عبد الخالق غازي - خالد قاسو - مصطفى بنعسكر	السياحة بالمناطق الشبه الصحراوية بين التثمين و تطلعات التنمية الترابية: حالة واحة مدينة فجيح (الحدود المغربية الجنوبية الشرقية)	14
258	- سامي أبو طالب جاد - أيمن السيد المعداوي	الأبعاد البيئية للسياحة الشاطئية واستدامتها دراسة حالة لمصيف جمصة السياحي بجمهورية مصر العربية	15
280	- عبد العالي بوعلكة - جلبيت المصطفى - جميلة السعيدى - عبد النور صديق	السياحة البيئية ورهان التنمية المستدامة بالجنوب المغربي: حالة إفران الأطلس الصغير بالمغرب	16
294	- الحنفي محمد - مدود إبراهيم - كريمة أسكساي	مقاربة كارطوغرافية أثار التدخل البشري على الدينامية الطبيعية بالشواطئ الرملية. حالة شاطئي كرام الضيف والوليدية (الواجهة الطلنتية الوسطى - المغرب)	17
309	- بولشيوخ طارق - السعيدى جميلة	التنمية السياحية المستدامة بالمجال الساحلي المغربي: واقع وآفاق: حالة مدينة طنجة - المغرب	18
337	- KBIBCHI YOUNESS	La politique environnementale au Maroc : Vers une bonne gouvernance climatique	19
355	- El Hachchoumi Sanae - Saidi jamila	Tourisme, patrimoine et développement Durable. Cas de la station balnéaire « Taghazout ».	20
362	- Younes DBIBIRHA	Tourisme à Essaouira à l'ère de la	21

- Jamila saidi	COVID-19 :Analyse et perspectives de relance	
----------------	---	--

دور السياحة البيئية في تعزيز اقتصاديات السياحة لدول الوطن العربي
"دراسة في تعزيز فرص السياحة البيئية على تنمية القطاع السياحي"

**The role of ecotourism in enhancing the tourism economies of the
Arab world**

**“A study on enhancing ecotourism opportunities on developing the
tourism sector”**

أ/ شريف محمد غالي: أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

Sherifghali.eea@gmail.com

أ.د/ سمر حسن الباجوري: باحث دكتوراه سياسة واقتصاد "اقتصاد" ومدير إدارة الاقتصاديات سابقا - جهاز شئون البيئة

Samar.hassan@cu.edu.eg

ملخص الدراسة:

تعد العلاقة بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة إيجابية ومترابطة. حيث أن البيئة الطبيعية السليمة هي بمثابة جذب سياحي رئيسي فضلا عن أنه يعمل على زيادة الوعي بأهمية الدور الذي تقوم به الطبيعة بالنسبة لنا جميعًا ، وقد أدى التقدم المحرز في الحد من الآثار البيئية والاجتماعية للقطاع السياحي إلى تعزيز مساهمته الشاملة في الحفاظ على الطبيعة ، وتقديم المحميات الطبيعية نموذجًا للتنمية المستدامة حيث أنها تسهم في رفع مستوى معيشة السكان المحليين كأحد أهداف برامج الحماية للموارد الطبيعية.

ساهمت العديد من دول الوطن العربي في تطوير مقاصدها السياحية وتحديث استراتيجيتها نحو تعزيز الاستفادة من مواردها الطبيعية وتنوعها البيولوجي فضلاً عن مواردها الثقافية ، وقد أظهر تقارير التنافسية العالمية في مجال السياحة والسفر الفرص والتحديات.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه كل من القطاع البيئي من خلال التصنيفات الحديثة في أنماط السياحة، ولاسيما أن دمج "المحميات الطبيعية والتنوع الأحيائي" في القطاع السياحي ساهم تكوين صناعة السياحة البيئية ومردود ذلك على الأهداف العالمية للتنمية المستدامة وأيضًا على تعزيز الأداء الاقتصادي السياحي باعتباره أحد أهم صادرات الخدمات في الوطن العربي.

الكلمات الدالة:

السياحة البيئية ، التنمية المستدامة ، السياحة المستدامة ، السياحة في الوطن العربي ، السياحة البيئية في مصر ، السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

Abstract:

The relationship between ecotourism and sustainable development is positive and interdependent. Whereas, the healthy natural environment is a major tourist attraction as well as it works to increase awareness of the importance of the role that nature plays for us all, and the progress made in reducing the environmental and social impacts of the tourism sector has led to the enhancement of its comprehensive contribution to nature preservation and the advancement of protected areas. Natural Resources is a model for sustainable development as it contributes to raising the standard of living of the local population as one of the objectives of the protection programs for natural resources.

Many countries in the Arab world have contributed to developing their tourism destinations and updating their strategy towards enhancing the utilization of their natural resources and their biological diversity as well as their cultural resources. Global Competitiveness Reports in the field of tourism and travel have revealed opportunities and challenges.

This study aimed to identify the role that each of the environmental sector can play through modern classifications in the patterns of tourism, especially since the integration of "natural reserves and biodiversity" into the tourism sector contributed to the formation of the ecotourism industry and its impact on the global goals of sustainable development as well as the promotion of Performance The tourism economy is one of the most important services exports in the Arab world.

Key Words:

Ecotourism, sustainable development, sustainable tourism, tourism in the Arab world, ecotourism in Egypt, ecotourism and its role in achieving sustainable development.

مقدمة

تلعب البيئة والسياحة دورًا هامًا في اقتصاديات الدول وتلقي اهتمامًا عالميًا من جانب الحكومات والخبراء حيث الإصرار على أن الدولة التي أخذت في استراتيجيتها الاهتمام بالبعد البيئي في تنمية وتطوير القطاع السياحي، تأخذ طريقها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، ويظهر الأثر الاقتصادي للسياحة في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي مما يعطي الدفعة اللازمة للتنمية بتوفير أكبر قدر من العملات الأجنبية التي ينفقها السائحون خلال مدة إقامتهم على مختلف الخدمات والسلع السياحية وغير السياحية.

وتعد السياحة البيئية من الأشكال الحديثة في السياحة بل إن دمج البيئة وتنوعها الأحيائي في صناعة السياحة تعد جزءًا حيويًا وهامًا من السياحة المستدامة، ويطلق عليها أحيانًا السياحة المسؤولة نظرًا لأنها تتعلق بالحفاظ على التنوع الحيوي باستخدام أنشطة السياحة من خلال حماية التنوع البيئي والثقافي والطبيعي، ويظهر ذلك عبر سياسات تنمية في المجال البيئي من خلال إنشاء المحميات الطبيعية وإدارتها ووضع المنظومات البيئية الملائمة للتعامل مع الموارد البيئية، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وتنوعها الأحيائي والحفاظة عليها، ودمج المجتمع المحلي في الأنشطة المنبثقة عن السياحة البيئية وجعلها جزءًا من عملية التخطيط والإدارة.

لقد شهد العالم إدارًا متزايدًا بأن اتجاهات التنمية الحديثة لم تعد مستدامة، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه أزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض (الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

وقد برز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقًا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995، على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاهتمام بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفًا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر (UNDP 1995).

يمثل التنوع الأحيائي والنظم الإيكولوجية مكانة بارزة في العديد من أهداف التنمية المستدامة ويسهمان بشكل مباشر في أولويات الرفاهية والتنمية البشرية، فضلاً عن أنه يندمج في العديد من الأنشطة الاقتصادية للقطاعات المختلفة، حيث يعتمد حوالي نصف عدد السكان اعتمادًا مباشرًا على الموارد الطبيعية لكسب العيش والوفاء بالإحتياجات المعيشية.

يشير تقرير منظمة السياحة العالمية أن معدل نمو الصادرات السياحية بمقدار 4% لعام 2018 وهو معدل تجاوز للسنة السابعة على التوالي نمو الصادرات السلعية الذي يبلغ 3%، وفي المقابل زيادة المقاصد السياحية بقدرة تفوق الطاقة الاستيعابية وغالبًا ما تلجأ

بعض الدول إلى ذلك لزيادة عوائدها من السياحة إلى ذلك لدوافع اقتصادية، مما قد تؤثر بالسلب على المقاصد السياحية البيئية وخصوصًا التنوع الأحيائي النادر.

شهدت بعض دول الوطن العربي تعافيًا في الأداء السياحي بعد حالة التراجع خلال السنوات الماضية نتيجة عدم الاستقرار السياسي تحت تأثير أحداث "الربيع العربي" وقد ساهمت استراتيجية العالم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحسنًا على أسس الأستدامة وحماية الموارد الطبيعية.

وفقًا لتقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي فقد حدث تحسن في تنافسية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد ارتبط ذلك بالتحسن في الأمن والأمان والافتتاح ودعم سياسات الإستدامة البيئية وتطوير البنية التحتية في شتى المجالات بجانب تنافسية الأسعار.

تتبع أهمية الدراسة من تمتع دول الوطن العربي بمقومات السياحة البيئية بما يمكن أن يرتبط بها من مردود على التنمية بشكلها المستدام إلا أن هذا القطاع هو قطاع غير مستغل بشكل كبير ، فقد لعبت السياحة البيئية منذ العقد الحالي دورًا مؤثرًا في اقتصاديات بعض الدول كأحد التوجه العالمي الحديث في صناعة السياحة.

تهدف الدراسة في دراسة وتحليل دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة مصر ومدى إسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام وكذلك الاتجاه إلى تطبيق السياحة البيئية كأحد المقاصد الأساسية لجذب السياح ، من خلال التأثير المتبادل بين البيئة والسياحة وتعزيز ممارسات السياحة البيئية كفرصة اقتصادية للمجتمعات العربية بالإضافة إلى رفع الوعي بأهمية الموارد الطبيعية لتنمية السياحة البيئية.

تتمثل **إشكالية الدراسة** في كيفية الاستفادة من الموقات الطبيعية الغير مستغلة إستغلالاً أمثلًا لموارد ومقومات السياحة البيئية لإقليم الوطن العربي بما يسهم في تحقيق إيرادات سياحية من تعزيز الممارسات السياحية المستدامة على المورد البيئي سواء المتجدد أو غير لكونه يمثل مصدرًا مهمًا للدخل القومي بالإضافة تعزيز دور المحميات الطبيعية والتنوع الإحيائي في تنمية السياحة البيئية حيث يتميز الوطن العربي بمقومات جذب سياحي هائلة من حيث الموارد والمكانة البيئية الفريدة والمتنوعة مثل المسارات القروية والتراثية والمغامرات وتسلق الجبال والحدائق الجيولوجية والغابات والحياة البرية والمسطحات المائية والحياة البحرية (الشعب المرجانية - المانجروف) والغوص وهجرة الطيور والصيد وخلافه مما يساعدها في مستقبل التنافسية السياحية وخصوصًا في ظل التوجه العالمي في المحافظة على البيئة والتحول إلى السياحة المستدامة.

ويمكن صياغة **تساؤلات الدراسة** في مجموعة من الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم السياحة البيئية وأهميتها وأماطها؟
- كيف تساهم المحميات الطبيعية والتنوع الإحيائي في تنمية السياحة البيئية؟
- كيف تعمل دول الوطن العربي على تنشيط البيئة والسياحة من منظور اقتصادي؟

تتمثل **فرضية الدراسة** في وجود علاقة إيجابية بين البيئة والسياحة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأيضًا وجود علاقة ارتباط بين المردود الاقتصادي للسياحة البيئية وبين تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وجدير بالذكر أن هناك إستراتيجية بيئية تهتم بما القطاعات المعنية في العديد من دول الوطن العربي يمكن إدراجها في مجال تنافسية السياحة العالمية ، كما أن مقومات السياحة البيئية لدول الوطن العربي متنوعة ومتكاملة ويمكن الاستفادة منها في تكوين تكتل إقليمي مشترك في المجال السياحي على غرار التكتلات الاقتصادية الثنائية أو متعددة الأطراف لدمج وتعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتبادل الخبرات واكتساب المهارات.

تعتمد **منهجية الدراسة** على تقييم الأداء الاقتصادي لصناعة السياحة في دول الوطن العربي والتعرف على دور المحميات الطبيعية والتنوع الأحيائي في اقتصاديات السياحة، وعلاقة المحميات الطبيعية بالأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم **تقسيم الدراسة** إلى التالي:

أولاً: الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية وأهميتها وأهميتها وأهميتها

ثانيًا: دور المحميات الطبيعية وتنوعها الأحيائي في تنمية القطاع السياحي

ثالثًا: الأداء الاقتصادي للسياحة في دول الوطن العربي

رابعًا: النتائج والتوصيات

خامسًا: قائمة المراجع

أولاً: الأطار المفاهيمي للسياحة البيئية وأهميتها وأهميتها

تعد السياحة البيئية الحل الأمثل لرعاية جهود الحفاظ على النظام البيئي وعلى وجه الخصوص المناطق ذات الحساسية البيئية ، وأيضًا فرصة لكسب العيش للسكان المحليين فضلاً عن كونها أداة للتنمية ذات الأبعاد المختلفة كحماية البيئة الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع الثقافي وتوليد مصدر للدخل بالنسبة للمجتمع المحلي ، حيث تعد السياحة البيئية قطاعًا متناميًا في صناعة السياحة العالمية.

يتمتع الوطن العربي بمقومات صناعة السياحة البيئية إلا أنه لم يستغل بالقدر الكافي على الرغم من إمكانيات هذه الصناعة في تحفيز اقتصاديات العديد من دول العالم، فهو يساهم في توفير فرص العمل وخاصة للمجتمعات المحلية وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير البنية التحتية وتوفير العملات الأجنبية.

1. مفهوم السياحة البيئية

تم اقتراح هذا النوع من السياحة والذي يعد مصطلحًا حديثًا نسبيًا لتشجيع الأنشطة السياحية الصديقة للبيئة ، وقد بدأ البعض في الحديث عن هذا النوع من السياحة بشكله الحالي في السبعينيات من القرن الماضي بعد أن اكتسبت كثير من النشاطات السياحية آثارًا سلبية باعتبارها مسؤولة عن استنزاف الموارد الطبيعية في المناطق السياحية ، ومع تطور هذا النوع من السياحة نتيجة تطور عدة عوامل سياسية واقتصادية وثقافية أصبح أحد أهم أنواع السياحة في العالم وأكثرها نموًا في السنوات القليلة الماضية ، وقد تبنى هذا الطرح في بادئ الأمر من قبل الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة في العام 1983¹.

وضعت الجمعية الدولية للسياحة البيئية في عام 1991²، أول تعريفات هذا النوع من السياحة على اعتباره : "السفر المسئول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ على البيئة ويكفل استمرار رفاهية سكانها المحليين"³.

ووفقًا لإعلان كوبيك فإن السياحة البيئية تتضمن جملة من مبادئ وهي:

1. المسؤولية البيئية تجاه السفر إلى المناطق الطبيعية المستقرة نسبيًا.⁴
2. السفر من أجل الاستمتاع وتأمل وتقدير الطبيعة وعرض المنتج الطبيعي والتراثي للزائر على نحو ملائم¹.
3. تعزيز الحماية والصون للموارد الطبيعية وبخاصة الأكثر حساسية بيئية ووضع حد أدنى لممارسات الزوار في إحداث تأثير ضئيل على المنطقة².
4. المساهمة في دمج المجتمعات المحلية في التخطيط للمشاريع المقامة لتطوير بيئتهم وعمل ذلك بالتعاون معهم.
5. توفير فرص عمل للسكان المحليين في المواقع الطبيعية والمشاركة الفعالة للمجتمع المحلي.
6. اجتذاب شرائح جديدة من السياح الراغبين في التجديد والاستمتاع بالطبيعة ، وأولئك الداعين للحفاظ على الموارد النباتية والحيوانية والبحرية والتكوينات الجيولوجية وعدم الاعتداء على مقومات الطبيعة³.
7. دمج المجتمع المحلي في الأنشطة المنبثقة عن السياحة البيئية وجعلهم جزءًا من عملية التخطيط والإدارة للوجهة السياحية البيئية⁴.

¹ زياد عيد الرواضية، السياحة البيئية - المفاهيم والأسس والمقومات (عمان : مكتبة زمزم ، 2013) ص ص 18 - 20.
² نبيل دبور ، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (جدة : مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2004) ص 16.

³ نبيل دبور ، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، م س ذ ، ص 17.
⁴ Campell. Bruce, Ortiz. Silvia, "integration agriculture, conservation and Ecotourism: Examples from the field "(Berlin: springer publications, first Edition, 2011), P. 19.

¹ Epler Megan "Ecotourism: Principles, Practices & Policies Fro Sustainability (Nairobi: United Nations Environment Programme, 2002) p .9

² Fehhell. David "Ecotourism on introduction "(New Delhi: routtdge published, second Edition, 2003), P.23.

³ TuğbaKiper, "Role of Ecotourism in Sustainable Development", in Murat Ozyavuz (ed.) **Advances in Landscape Architecture**, (In Tech Science, 2013).p.775.

2. أهمية السياحة البيئية.

"أصبحت السياحة البيئية في جميع أنحاء العالم بمثابة الطريق إلى تمويل عملية الحماية للنظم الإيكولوجية الهشة والبكر والبحث العلمي، حيث تستفيد منها المجتمعات الريفية، وتعزيز التنمية في البلدان الفقيرة وتعزيز قيمة الحساسية البيئية والثقافية، وغرس الوعي البيئي والضمير الاجتماعي في صناعة السفر، وتلبية وتنقيف السائح تمييزاً⁵، ويتضح من ذلك أن للسياحة البيئية فوائد جمة لا تقتصر على البيئة بل تتعداها إلى الاقتصاد والثقافة وحقوق الإنسان وهو ما يزيد فرص نموها عاماً بعد عام ، ويمكن تحديد أهمية السياحة البيئية في الأبعاد التالية سواء أكانت بيئية أم اقتصادية أم اجتماعية أم إنسانية كما يلي:

● الأهمية البيئية

تتمثل الأهمية البيئية للسياحة البيئية في التعرف على النظم البيئية وما يحتويه من عناصر تنوع بيولوجي فريدة ومتنوعة والتعرف على الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض وتحقيق الأمن البيئي من خلال عدم تعرض الدولة لأضرار البيئة والمحافظة على التوازن البيئي للموارد الطبيعية ، وتحسين نوعية ومستويات البيئة لأن نظافة ونقاء البيئة وعدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتج عن تصرفات الإنسان والبنية التحتية الجيدة من أهم شروط البيئة السياحية وممارسة فعاليات سياحية بيئية مثلى¹.

● الأهمية الاقتصادية

تتمثل الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية في المجال الاقتصادي حيث إن أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم وبالتالي يمكن الاستفادة من عنصر الندرة في تحقيق التنمية المستدامة بما يمكن تحقيقه من العائد المادي لأصحاب المشاريع وتوفير فرص العمل وتنوع مصادر الدخل القومي وزيادة العوائد الحكومية². وأيضاً تنوع الاقتصاد المحلي في المناطق الريفية التي لا تحتوي على مؤسسات صناعية وتجارية ضخمة كما هو الحال في كثير من مناطق الحميات الطبيعية في شتى الدول.

● الأهمية الاجتماعية

تقوم السياحة البيئية على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد حيث تعمل على زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها والاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن وتنمية العلاقات الاجتماعية وتحسين المجتمع ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات مفتوحة وتعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من مخاطر السياحة الموسمية²، فضلاً عن اشتراك المجتمع المحلي مع الاستعانة به في الحفاظ على حماية البيئة واستدامة الموارد من التدهور بفعل الممارسات الخاطئة لبعض السائحين والتي

⁴صلاح الدين خربوطلي ، "السياحة المستدامة" (دمشق: سلسلة الرضا للمعلومات ، 2004) ص 147.

⁵ Hari Nath Yogi, "Eco-tourism and Sustainability-Opportunities and Challenges - in the Case of Nepal", master thesis, (Stockholm: university of Uppsala, 2010) p33

¹إبراهيم الصرايرة ، محمد المكاوي ، " السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق" (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012) ص83.

²هدى سهاد خليل ، "السياحة البيئية المستدامة" ، (بغداد: وزارة البيئة العراقية ، 2010) ص 13 .

³ رشيد حيدر فؤاد ، عبد الحسن هبة ، "السياحة البيئية في كربلاء مجهولة المعنى وتمارس فطرياً منذ زمن طويل"، م.س.ذ ، ص 8 .

تؤدي إلى حرمان العالم من موروث بيئي اجتماعي مهم ، فالهدف الرئيسي من السياحة البيئية هو الرقي والتقدم بمستويات المعيشة للمجتمع المحلي ولتحقيق هذا الهدف يجب العمل على تحقيق الحفاظ على جاذبية الطبيعة والبيئة³ ، وإنجاح العمل بالسياحة البيئية وتطويرها لتصبح حرفة لأبناء المجتمع المحلي المحيط بالمواقع البيئية.

● الأهمية الثقافية

للسياحة البيئية جانبها الثقافي القائم على نشر المعرفة والوعي البيئي لدى السكان المحليين عندما يرون حرص السياح على البيئة واهتمامهم بها وتمسكهم بالسلوك الصحيح تجاه التعليمات البيئية، إذ إن السياحة البيئية تعمل على نشر ثقافة المحافظة على البيئة كما أنها تعمل على المحافظة على الموروث والتراث الثقافي ، ومن جانب آخر تعمل السياحة البيئية على الاستفادة من المناهل الثقافية المحلية¹. وزيادة تأثير المكون المعرفي من خلال تقديم برامج السياحة البيئية خاصة مع تعاظم رغبة السياح في الحصول على المعلومات لتدعيم التواصل الثقافي والتفاهم بين الشعوب².

● الأهمية الانسانية

تمثل الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية في أنها نشاط إنساني حيث تعمل على توفير الحياة الجميلة للإنسان وتوفير له الراحة والاستجمام واستعادة الحيوية والنشاط وشفاء النفس³.

3. أنماط السياحة البيئية

هناك عدة أنماط للسياحة البيئية منها ما هو في شكل نشاطات تمارس في المحميات الطبيعية أو ما يطلق عليه مناطق الحماية والتي تتسع بحاجة ورؤية المجتمع الدولي في الحفاظ على الكوكب والإنسان وزيادة بقعة مناطق الحماية لضمان جودة حياة الإنسان وتقليل حالة التدهور البيئي وأيضًا هناك أنشطة أخرى يمكن تصنيفها من أنشطة السياحة البيئية تمارس في المواقع المؤهلة ذات الخصائص البيئية المكتشفة مستقبلًا ، وفيما يلي عرض لتلك الأنشطة:

❖ الأنشطة ذات الصلة بمواقع المحميات الطبيعية⁴.

- تسلق الجبال.
- الرحلات داخل الغابات المطيرة.
- رحلات متابعة الحياة البرية.
- الرحلات الصحراوية.

¹ الخضيرى محسن أحمد ، "السياحة البيئية ، منهج اقتصادي متكامل لصناعة سياحة واعدة" (القاهرة: مجموعة النيل العربية ، ط1 ، ، 2005) ص 61-62.

² Higham James, "critical issues in Ecotourism understanding a complex tourism phenomenon", (Washington: selvier publication, first E dition, 2007) P.2.

³ إبراهيم الصرايرة ، محمد المكاوي ، " السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق" ، م.س.ذ، ص153 .

⁴ خليف مصطفى غرابية ، "السياحة البيئية : مع التركيز على الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص" ، (الكويت : دار ناشري للنشر الإلكتروني ، 2012) ص 103.

● رحلات الصيد.

● رحلات تصوير الطبيعة.

❖ الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالبيئة بشكل عام

● سياحة المؤتمرات: المشاركة في الفعاليات الدولية البيئية مثل المشاركة في يوم الأرض العالمي أو في ساعة الأرض أو في أي مسيرة بيئية.

● السياحة الرياضية: وهي التي تقام داخل المناطق الطبيعية ومن أشكالها سياحة السباق والبطولات مثل سباق رالي

السيارات ، والحيل ، ورياضة الغوص والانزلاق على الماء ، والصيد البحري ، وسياحة التجوال والسير على الأقدام.

● السياحة الجيولوجية: هي التي تديم وتعزز هوية المنطقة وخصائصها الجيولوجية والبيئية والثقافية والجمالية والتراثية ورفاه السكان المحليين¹

● السياحة الثقافية: مثل زيارة الأماكن ذات الطابع الحضاري أو الأثري أو الأماكن ذات الطابع الديني مثل دير سانت كاترين بمصر وغيرها.

● السياحة الخضراء²: يعد مصطلح السياحة الخضراء من المفاهيم التي أخذت تتلقى رواجًا بين أصدقاء البيئة فقاموا على إثرها بإطلاق العديد من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسياحية تحت عنوان " السياحة الخضراء " .

ثانياً: المحميات الطبيعية ودورها في تنشيط السياحة البيئية

يعود تعريف المناطق المحمية إلى أكثر من قرن مضى فقد قام علماء الجغرافيا والجيولوجيا والمستكشفون القدامى بتحديد بعض المناطق ذات الطبيعة الخلابة أو الغنية بأحيائها البرية كمنتزهات وطنية في أمريكا الشمالية وبعض الدول الأوروبية والأفريقية ، ووضعوا قواعد لارتياحها والتنزه فيها مثل: الالتزام بالسير في طرق معينة ، عدم اصطياد الطيور ، عدم إلقاء المخلفات فيها.

وقد تطور مفهوم المناطق المحمية منذ ذلك الوقت تطوراً كبيراً ، أما التعريف الحديث للمحمية فهو مساحة من الأراضي تخصصها الدولة بقانون لحماية المصادر الطبيعية الموجودة ضمن حدودها وتشتمل أشكالها على طبيعة الأرض وتضاريسها والمصادر الحيوانية والتاريخية والتنقيفية³.

وتعد المحميات الطبيعية نموذجاً للنظم البيئية الطبيعية وما فيها من أنواع نباتية وحيوانية وتراكيب جيولوجية وهو الوسيلة لصون الطبيعة وما فيها من مكونات⁴.

¹ جيهان محمد أبواليزيد ، "السياحة الجيولوجية في مصر: الصحراء البيضاء ووادي الحيطان نموذجاً " ، (القاهرة: مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد التاسع 2015) ص 7

² فاء فتحي عبد العظيم ، المرود الاقتصادي للسياحة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري - دراسة حالة منطقة البحر الأحمر ، (القاهرة : جامعة عين شمس - معهد الدراسات والبحوث البيئية ، 2015) ص 16.

³ حميدة بوعموشة ، "دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة الجزائر " ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتيسير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2012 ، ص 72.

حيث إن الركيزة الأساسية التي تقوم بها مناطق المحميات الطبيعية هي "صون الموارد الحية وغير الحية والمحافظة على صحة العمليات البيئية في النظام البيئي والمحافظة على التنوع الوراثي في مجموعات المناطق الحية التي تتفاعل في إطار النظام البيئي والمحافظة على قدرتها في أداء أدوارها".

أما الاتحاد الدولي لصون الطبيعة IUCN فيعرف المحميات بأنها "الأقاليم التي تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية التي بدورها تعطي فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمي والتربوي والترفيهي أو التي توجد فيها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة"¹.

● تصنيف المحميات الطبيعية

تم تصنيف نوعيات المحميات الطبيعية المتعارف عليها دوليًا طبقًا لتصنيف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والثروات الطبيعية (IUCN) عام 1982 على النحو التالي².

- 1- المحميات الطبيعية ذات الطابع العلمي المحض. Strict Nature Reserve.
 - 2- الحدائق الوطنية. National Parks.
 - 3- محمية الأثر الطبيعي. Naturel Mounment , Naturel Landmark
 - 4- محمية المعزل الطبيعي. Nature Con-Servation Reserve, Wildlife Sanctuary, BirdSanctuary.
 - 5- محمية المناظر الطبيعية. Protected Landscape
 - 6- محمية الموارد الطبيعية. Resource Reserve
 - 7- محمية الحياة البشرية الأصلية التقليدية. Anthropological Reserve, Natural Biotic Reserve.
 - 8- محمية الموارد متعددة الأغراض. Managed Resource Area
 - 9- محمية المحيط الحيوي. Biosphere Reserve
 - 10- محمية التراث القومي العالمي. World Hertage Site
- التصنيف الحديث لأنواع المحميات الطبيعية.

⁴محمد إبراهيم محمد ، "المحميات الطبيعية في مصر (القوانين والتشريعات والاتفاقيات المتعلقة بها)" ، القاهرة ، وزارة الدولة لشئون البيئة ، 2012 ، ص 3.

¹طيب داودي ، دلال بن طيب ، "السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة" ، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة ، مارس 2010 ، بسكرة ص73.

²محمد إبراهيم محمد ، " المحميات الطبيعية في مصر (القوانين والتشريعات والاتفاقيات المتعلقة بها)" ، م.س.ذ ، ص42.

لقد قام المجتمع الدولي بإعادة دراسة نوعيات المحميات الطبيعية المتعارف عليها بعد حوالي 10 سنوات من الممارسات الميدانية والتطبيق لأعمال الحماية وبعد مراجعة الأنواع العشرة السابق إعلانها في عام 1982 خلال المؤتمر الرابع العالمي للحدائق الطبيعية والمناطق المحمية أثناء انعقاده في فنزويلا عام 1992 الذي قام بتعديل نوعيات تلك المحميات طبقاً لتوزيع الأنشطة والاستخدامات داخل المناطق¹، لتكون على النحو التالي²:

1. محمية طبيعية ذات الطابع العلمي المحض. Strict Nature Reserve ,Wildrness Area .

2. حدائق وطنية. National Park

3. محمية الأثر الطبيعي. Natural Monument

4. محمية لإدارة الأنواع والموائل. Habitat Species Mangment Area

5. محمية المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية. Protected Landscape – Seascape

6. محمية إدارة الموارد. Managed Resourec Protected Area

• البعد الاقتصادي لمحميات المحيط الحيوي .

إن محميات المحيط الحيوي³ نوع خاص من المحميات الطبيعية التقليدية من خلال التواصل مع السكان المحليين وإشراكهم في الإدارة وفي الاستفادة من مزاياها ، وقد بدأ العمل في إقامة هذه المحميات عام 1971 كأحد عناصر البرنامج الدولي للإنسان والمحيط الحيوي التابع لمنظمة اليونسكو ، وتعتبر هذه المحميات مواقع لإجراء الاختبارات والدراسات والأبحاث وكذلك إيجاد الوسائل المناسبة للتنمية المستدامة من خلال الإدارة المتكاملة لمواردها الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي مما يساعد في التخفيف من الأعباء الاقتصادية ودفع عجلة التنمية لمختلف دول العالم ، وتنقسم محميات المحيط الحيوي إلى ثلاث مناطق متكاملة ومرتبطة ببعضها كالتالي.

1- منطقة القلب: لايسمح فيها إلا بالأنشطة البحثية والتدريبية .

2- منطقة عازلة: يسمح فيها ببعض الأنشطة التقليدية للسكان المحليين.

3- منطقة تقليدية: يسمح فيها بالأنشطة الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة .

¹ محمد إبراهيم محمد ، " المحميات الطبيعية في مصر (القوانين والتشريعات والاتفاقيات المتعلقة بها)" ، م.س.ذ ، ص 45.

² محمد إبراهيم محمد ، " المحميات الطبيعية في مصر (القوانين والتشريعات والاتفاقيات المتعلقة بها)" ، م.س.ذ ، ص 45 - 46.

³ إقترح برنامج الإنسان والمحيط الحيوي "ماب" التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" هذا النوع المستحدث من المحميات عام 1971 ، وتقصّد هذه المحمية إلى المحافظة على عناصر التجمعات الإحيائية من نباتات وحيوانات وتراكيب جيولوجية في إطار النظام البيئي الطبيعي ، مع الإهتمام كذلك بالمحافظة على التباين البيئي الوراثي المتميز ودون المساس بالإستخدامات التقليدية للأراضي "رعي ، زراعة بسيطة ، إحتطاب" وهي بذلك تجمع بين أغراض المحميات الطبيعية ذات الطابع العلمي المحض "النوع رقم 1" والمحمية الطبيعية لصون الأنواع أو محمية المعزل الطبيعي "النوع رقم 4" ومحمية الحياة التقليدية "النوع رقم 7".

وأخيراً لقد حرص الاقتصاد على أن يجعل من النشاط السياحي بصفة عامة ومن السياحة البيئية بصفة خاصة إحدى الدعائم الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة ، فالسياحة البيئية بوصفها ووضعها وضوابطها تعد الإدارة الجيدة التي تستخدم في تحقيق الصحة والسلامة البيئية وتضمن أيضاً التنمية المتواصلة ، ومن ثم يعمل الاقتصاد على دعم المواقف الإيجابية تجاه القضايا البيئية ومكافحة التلوث الذي يحدث فيها وتدعيم وتقديم الحوافز اللازمة لإجراء التغيير والتطوير اللازم في كافة المشآت السياحية لتصبح صديقة للبيئة ، وتعديل السلوك الإنساني بما يتوافق مع اعتبارات البيئة في ذات الوقت وتنمية وتوعية وتنقيف الأفراد تجاه السياحة من جانب والبيئة من جانب آخر فكلاهما وجهان لعملة واحدة.

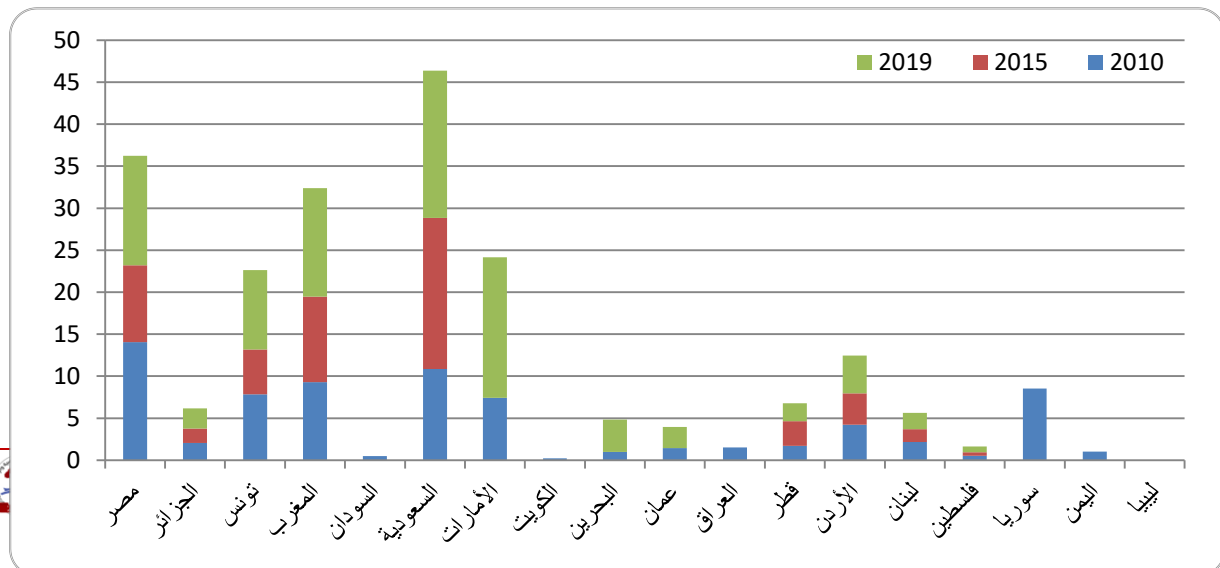
ثالثاً: الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة في الوطن العربي

1. قطاع السياحة في الوطن العربي

تعد المنطقة العربية من المناطق المؤهلة عالمياً بتنوع مقوماتها السياحية وتسهم الموارد الطبيعية وتنوع التضاريس في تعزيز مكانتها في التنافس وبما ينعكس على رفاهية شعوبها، وضعت العديد من دول الوطن قطاع السياحة ضمن استراتيجيتها لتحقيق النمو الاقتصادي باعتباره القطاع الرائد في الصادرات غير منظورة في الفترة الماضية متفوقة عن نظيرها الصادرات السلعية. وقد أستمروا الأداء السياحي في التزايد منذ بداية الألفية وحتى بداية "ثروات الربيع العربي" ولم تتأثر دول الوطن العربي من تبعات الأزمة المالية العالمية في عام 2008 على الأداء السياحي إلا بالقدر الضئيل جداً لبعض الدول، وقد حققت العديد من دول الوطن العربي معدلات نمو جيدة في قطاع السياحة وتحسن في ميزان المدفوعات من خلال تدفق العملات الأجنبية وبفعل الدوران الاقتصادي تحقق معدلات نمو متزايدة من الأنشطة السياحية على سبيل المثال مصر تعد الدولة الرائدة في دول شمال أفريقيا.

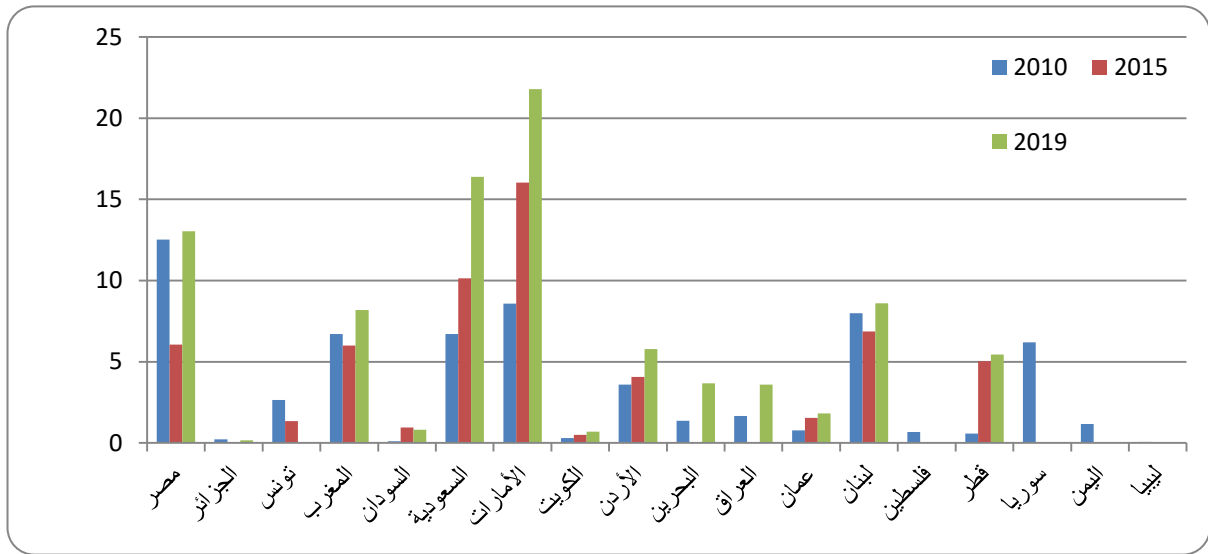
إلا إنه لم يصل هذا القطاع في الفترة الماضية لمرحلة التعافي الكامل للعديد من الدول كما كان عليه في عام 2010 باعتباره السنة المرجعية قبل حدوث الإضرابات السياسية والتي تعرف بـ "ثروات الربيع العربي" مما انعكس على مؤشرات التنمية فيها، يوضح الرسم البياني التالي التحسن النسبي في الأداء السياحي لكل من أعداد السائحين والعائدات السياحية في دول الوطن العربي على فترات منذ عام 2010 وحتى 2019.

الأداء السياحي لدول الوطن العربي – أعداد الوافدون الدوليون (بالآلاف)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير منظمة السياحة العالمية

عائدات السياحة الدولية (بالمليون دولار)



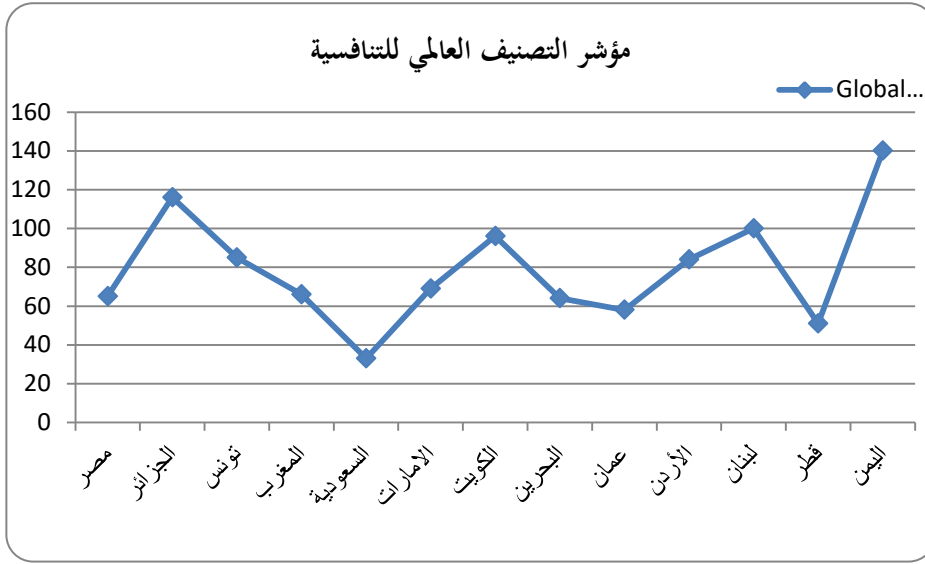
المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير منظمة السياحة العالمية

يتضح من الرسوم البيانية أن الثلاث دول الأكثر أداءً في القطاع السياحي هم (الإمارات - السعودية - مصر) وباقي الدول تأثرات كثيراً ولم تصل مرحلة الاستفادة من كامل مواردها ومقوماتها السياحية المتعددة والمتنوعة، ودول أخرى تأثرت بشكل سلبي بفعل عدم تحقيق الاستقرار السياسي.

2. تنافسية السياحة والسفر

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريراً عن تنافسية قطاع السياحة والسفر على المستوى العالمي والذي يضم عدد 140 دولة "تقرير التنافسية العالمية، تنافسية السياحة والسفر ، عام 2019". فلم يعد أعداد السائحين الوافدين أو العائدات السياحية هي فقط معايير القياس والمقارنة بين الدول، ويعكس مؤشر التنافسية السياحية القدرات السياحية لكل دولة متضمن دمج العلاقة بين قطاعي السياحة والبيئة وغيرها من القطاعات ذات الصلة من خلال رسم العلاقة بينهم ذات الجدوي، بغرض تقييم إمكانات وسياسات وموارد كل دولة، وتعتمد منهجية التصنيف أربعة محاور أساسية، هي: البيئة التمكينية، وسياسات السياحة والسفر وشروط التمكين، والبنية التحتية، والموارد الطبيعية والثقافية، مقسمة إلى 14 مؤشراً، وقد تم التركيز على بعض منها نوضحها فيما يلي.

• الترتيب العام



يشير التقرير إلى تفوق دولة السعودية حيث تحتل الترتيب رقم 33 عالمياً في عام 2019 من حيث مؤشر التنافسية السياحية بين دول الوطن العربي. ويرجع ذلك إلى الحملات الترويجية والتسويقية المتميزة التي تقوم بها وفق رؤية وسياسات وثيقة "برامج" الصادر عن الهيئة العامة

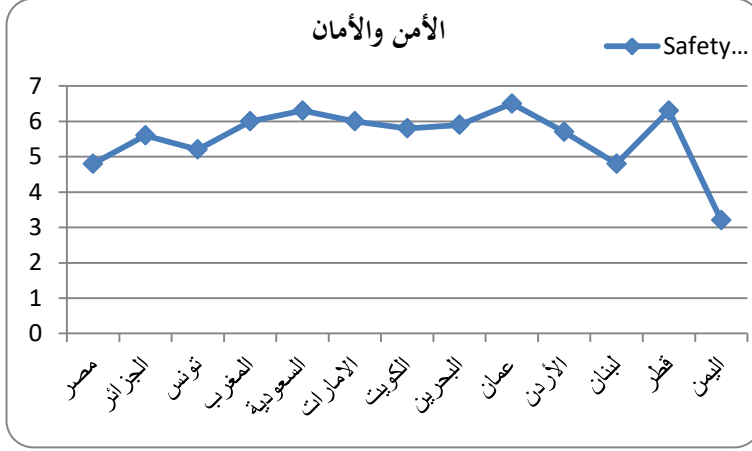
Source: World Economic Forum "The Travel and Tourism Competitiveness", Report 2019

للسياحة والتراث الوطني عام 2015¹، إضافة إلى تمتعها ببنية تحتية جيدة وبيئة ذات قدرة مستدامة وأيضاً الأمان والأمن، وفي المرتبة الثانية كل من (قطر - عمان - البحرين - مصر - المغرب - الإمارات) وذلك وفق أولويات كل دولة نحو دعم وتطوير القطاع السياحي بما وتعزيز قدرتها على خريطة التنافسية العالمية حيث يتراوح ترتيبهم بين المستوي 51 وحتى 69 عالمياً أي أنهم في المستوى المتوسط ، وتحتل اليمن الترتيب الأخير على مستوى التنافسية العالمية بسبب عدم الاستقرار السياسي بها ولا يزال يواجه هذا التحدي من أجل الاستقرار والتنمية.

• مؤشر الأمن والأمان

¹ الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، "برامج" البرامج والمنتجات السياحية السعودية - تنوع وثراء، <https://mt.gov.sa/ebooks/Documents/p/Efforts/TourPrograms/TourPrograms.pdf15>

يعد هذا المؤشر من الأهمية بمكان نحو تحديد أولويات السياحة والسفر للسائحين الدوليين وأحد العوامل التي تساهم في التأثير على قرارات السياح للسفر في أدي دولة في العالم، ويظهر التقرير أن دول "عمان والأمارات وقطر والمغرب والسعودية" تعد الدولة

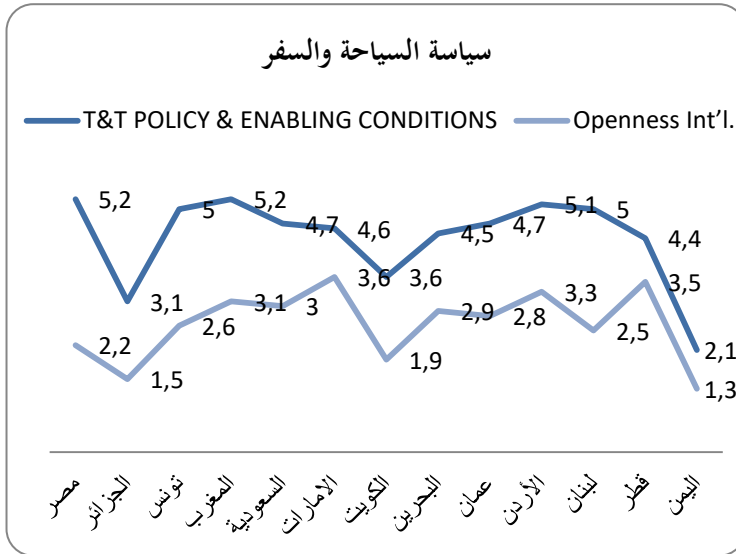


الرتبة في الوطن العربي نحو تحقيق تقدم في هذا المؤشر وتصنف ضمن أفضل مستوى 20% على مستوي العالم، ويلبها في الترتيب التالي مباشرة دول "البحرين والأردن والكويت والجزائر"، بينما باقي الدول في الحدود المتوسطة، ولا تزال دولي لبنان واليمن تواجه تحديًا في هذا المؤشر.

Source: WEF, "The Travel and Tourism Competitiveness", Report 2019

• مؤشر سياسة السياحة والسفر

يظهر هذا المؤشر تقدم مصر والمغرب في المرتبة الأولى على كافة دول الوطن العربي ويلبها في نفس المستوى تقريبًا الأردن مما



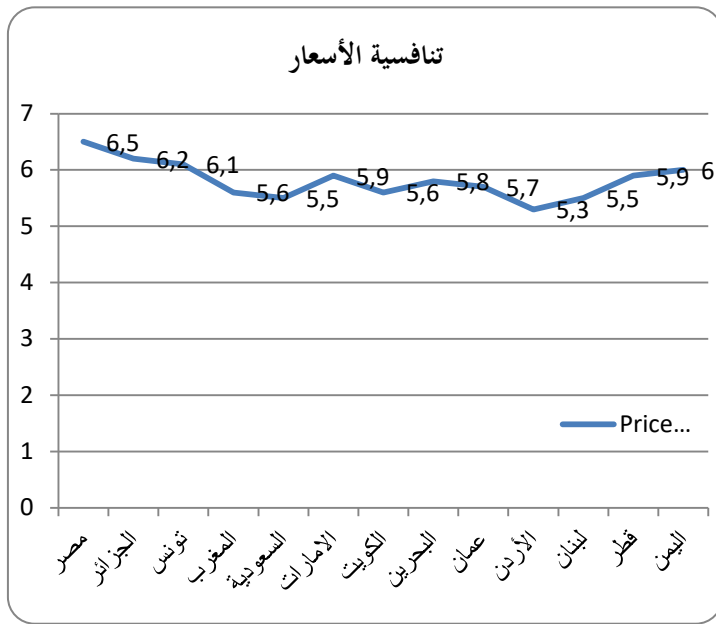
يعكس قدرة هذه الدول على تطوير القطاع السياحي بما يتلائم مع عوامل الجذب السياحي وفق سياسات وآليات عمل من شأنه تعزيز قدرة الدول على الانفتاح مع جميع الدول وتوسيع دائرة التسويق السياحي العالمي وتنوع الوفود الدولية، مما يساهم في تعدد الجنسيات وتلبية متطلبات السائحين الدوليين، ويلبها في المرتبة الثانية كل من لبنان وعمان والسعودية والأمارات.

Source: WEF, "The Travel and Tourism Competitiveness", Report 2019

Source: WEF, "The Travel and Tourism Competitiveness", Report 2019

• مؤشر تنافسية الأسعار

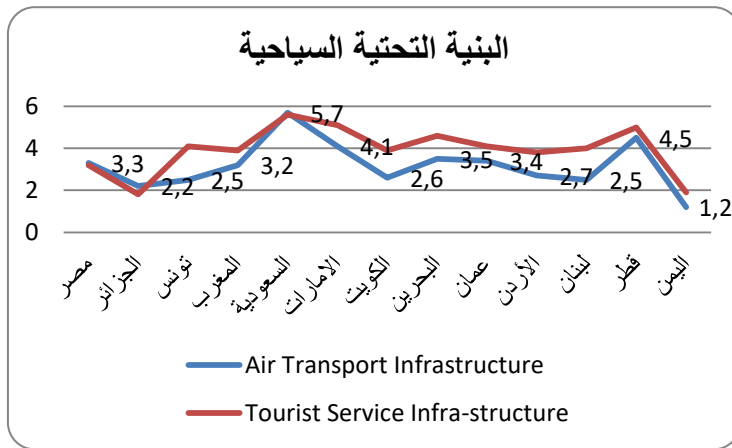
تهتم العديد من الدول الأخذ بسياسة تنافسية الأسعار من أجل زيادة العائدات السياحية وعلى الرغم من تأثير تلك السياسة وتحقيق منافع اقتصادية لدي الدول إلا أنه في المقابل قد يكون ذلك على حساب مؤشرات أخرى مثل الطاقة الاستيعابية - معيار الندرة والوفرة في تحديد السعر العادل، وعلى الرغم من دوافع وأولويات الدول في تبني سياسات نحو زيادة الكم من الاداء السياحي فإن ذلك قد يؤثر بشكل أو بآخر على مؤشرات ذات الصلة وترتبط بصناعة السياحة البيئية على سبيل المثال الاستدامة البيئية -



الموارد الطبيعية في الوجهات السياحية والتي تمثل الراسمال الطبيعي للأجيال الحالية والمستقبلية، ويشير تقرير التنافسية العالمية أن مصر تعد الدولة الأولى في الوطن العربي وأيضًا من أفضل 5 دول على مستوي العالم، بينما تتشابه العديد من دول الوطن العربي في هذا المؤشر من ترتيبهم على مستوي العالم، ويعد هذا المؤشر الوحيد من ضمن المؤشرات التنافسية السياحية التي تتفق رؤي وسياسات دول الوطن العربي في الأخذ بها في سياسات الأداء السياحي بها.

Source: WEF, "The Travel and Tourism Competitiveness", Report 2019

• مؤشر البنية التحتية في السياحة



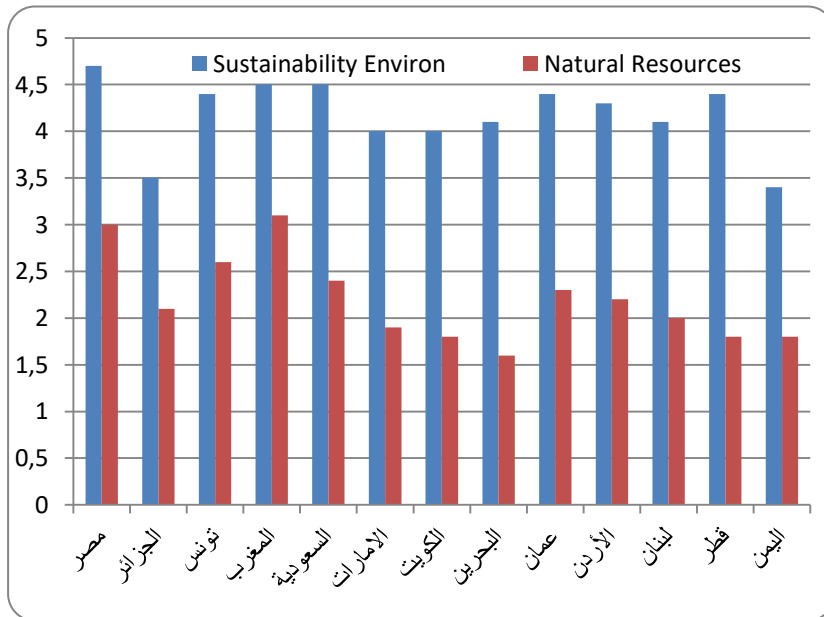
تحتل دولة السعودية المرتبة الأولى من بين الدول العربية في كفاءة وتطوير البنية التحتية الجوية، وهو ما يعكس قدرتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من الوفود السياحية الدولية باعتبارها تجتذب أكثر من 17 مليون سائح في عام 2019، ويليهما دولة الإمارات بما

Source: WEF, "The Travel and Tourism Competitiveness", Report 2019

يتقارب مع المرتبة الأولى في مجال البنية التحتية السياحية وهو ما يعكس قدرتها على استضافة أكثر من 16.5 مليون سائح في السنة، وبالتالي فإن قدرة هاتين الدولتين في هذا المجال تتلائم مع سياساتهما نحو تنوع اقتصاديات تلك الدول.

● مؤشر الاستدامة البيئية والموارد الطبيعية والثقافية

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات ذات العلاقة الوثيقة بصناعة السياحة البيئية حيث يعكس مدي قدرة الدول على أستدامة مواردها البيئية في صناعة السياحة وتحديدًا في الموارد الطبيعية والتي يتم إدارتها عبر شبكة المحميات الطبيعية الدولية، كما يعكس هذا المؤشر التفاعل بين البيئة والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي أحد المدخلات الرئيسية لصناعة السياحة البيئية وأيضًا السياحة المستدامة ؛ حيث إنه مؤشر مرتبط بصناعة السياحة والسفر ، إلا أن هناك بعض الدول ليس لها نفس القوة أو الضعف من تلك الموارد مجتمعة فتم تقسيمه إلى مؤشرات أخرى فرعية "الموارد الطبيعية" التي تتشكل من الموارد الطبيعية للبلد بشكل عام مثل المواقع الطبيعية والمحميات الطبيعية المسجلة عالميًا ومظاهر التنوع الأحيائي والمتمثلة في أنواع الطيور والثدييات والبرمائيات... الخ، وأيضًا "الموارد الثقافية" التي تتشكل من المواقع الثقافية والتراثية المسجلة عالميًا والمعارض والمؤتمرات المقامة سنويًا، وتشير احصائيات التنافسية أن مصر تعد الأفضل من بين دول الوطن العربي في مؤشر الأستدامة البيئية ويقترب منها كل من المغرب والسعودية وعمان وتونس قطر، بينما مؤشر الموارد الطبيعية في حدود المستويات الوسطي عالميًا لكل من المغرب ومصر والتي تعد أفضل دول الوطن العربي، ولكن هناك مؤشرات أخرى تعزز من قيمة مواردها الطبيعية في السياحة مثل الشبكة العالمية للحدائق الجيولوجية - مناطق التراث الطبيعي والثقافي - الاتحاد الدولي لصون الطبيعة - الحياة البرية - أفضل مواقع الغوص العالمية في بيئة الشعاب المرجانية - الاقتصاد الأزرق - الكربون الأزرق - الأراضي الرطبة، وغيرها.



Source: WEF, "The Travel and Tourism Competitiveness", Report 2019

رابعاً: نتائج وتوصيات

توصلت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة ، ليس هذا فحسب بل أنها تندمج في ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة من أصل سبعة عشر هدفاً ، فضلاً عن أن الساحة البيئية أحد أشكال السياحة المتخصصة الحديثة والتي تقوم على نفس مبادئ السياحة المستدامة من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ، وأصبحت صناعة السياحة البيئية أحد أهم مدخلات أتباع نهج التنمية من أجل الإستدامة وهو ما يشدو إليه العالم لرؤية 2030 ، وأيضاً رؤية وإستراتيجية الإتفاقية العالمية للتنوع البيولوجي 2050 تحت شعار " العيش في تجانس مع الطبيعة " ، ولم تكن دول الوطن العربي فقيرة في مواردها الطبيعية وتنوعها البيولوجي ، بل تتميز بجودة بيئاتها الطبيعية وهو ما يمنحها ميزة نسبية في الوجهات السياحة الحديثة. ولقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج تمثلت اهمها في النقاط التالية :

- وضع برامج للتعاون السياحي بين دول الوطن العربي في ضوء الخبرات التي تتميز بها كل دولة في المجالات المتعددة، وتحديدًا في مجال السياحة البيئية وما تشكله أنماطها المتعددة، تعظيم الاستفادة من المزايا التنافسية.
- وضع خطط وبرامج للترويج والتسويق السياحي للمنتج السياحي العربي وربطها بخريطة السياحة العالمية.
- تنظيم مؤتمرات عالمية للسياحة البيئية تعقد سنويًا بالتناوب في كل دولة من دول الوطن العربي بهدف الترويج للمعارض السياحية وترسيخ فكرة عاصمة السياحة العربية البيئية.
- تحقيق التناغم بين الثقافات العربية وإتاحة الفرص نحو تمكين السياح من الانتقال بين الدول فضلاً عن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.
- العمل على إجراءات التأشيرة الموحدة لدول الوطن العربي ، حيث سيساهم ذلك في حرية حركة السياح الأجانب داخل الإقليم.
- الاهتمام بوسائل التكنولوجيا الحديثة واستعمالها في مجال التسويق السياحي العالمي مما يسهم في إظهار المنتج السياحي وتحسين جودته.

خامسًا: قائمة المراجع

المراجع العربية

(أ) كتب

1. إبراهيم الصرايرة ، مُجّد الملكاوي ، السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012).
2. خليف مصطفى غرابية ، السياحة البيئية : مع التركيز على الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص (الكويت : دار ناشري للنشر الإلكتروني ، 2012).
3. رشيد حيدر فؤاد ، عبد الحسن هبة ، السياحة البيئية في كربلاء مجهولة المعنى وتمارس فطرياً منذ زمن طويل (بغداد: وزارة البيئة العراقية ، 2010).
4. زياد عيد الرواضية: السياحة البيئية - المفاهيم والأسس والمقومات (عمان: مكتبة زمزم ، 2013).
5. صلاح الدين خربوطلي ، السياحة المستدامة (دمشق: سلسلة الرضا للمعلومات ، 2004).
6. محسن أحمد الخضيرى ، السياحة البيئية : منهج اقتصادي متكامل لصناعة سياحة واعدة (القاهرة: مجموعة النيل العربية ، ط1 ، 2005).
7. مُجّد إبراهيم مُجّد : المحميات الطبيعية في مصر - القوانين والتشريعات والاتفاقيات المتعلقة بها (القاهرة: وزارة الدولة لشئون البيئة ، 2012).
8. نبيل دبور ، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (جدة : مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2004).

(ب) بحوث غير منشورة

1. حميدة بوعموشة ، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتيسير ، 2012).
2. وفاء فتحي عبد العظيم ، المددود الاقتصادي للسياحة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري - دراسة حالة منطقة البحر الأحمر ، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة : جامعة عين شمس - معهد الدراسات والبحوث البيئية ، 2015).
3. بوعشة مبارك ، التنمية المستدامة : مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة (الجزائر: جامعة سطيف ، أبريل 2008).
4. طيب داودي ، دلال بن طيب ، السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة (الجزائر :جامعة سطيف ، مارس 2010).

5. عادل رجب، " أهمية السياحة في دعم الاقتصاد المصري – ندوة الآفاق الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الوطن " (، السعودية : منظمة السياحة العربية ، 2015).
- (ت) مصادر إنترنت

1. الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، "برامج" البرامج والمنتجات السياحية السعودية – تنوع وثراء،

[15https://mt.gov.sa/ebooks/Documents/p/Efforts/TourPrograms/TourPrograms.pdf](https://mt.gov.sa/ebooks/Documents/p/Efforts/TourPrograms/TourPrograms.pdf)

المراجع الأجنبية

A - BOOKS

1. Campell. Bruce, Ortiz. Silvia, "integration agriculture, conservation and Ecotourism: Examples from the field "(Berlin: springer publications, first Edition, 2011)
2. Fehhell. David "Ecotourism on introduction "(New Delhi: routledge published, second Edition, 2003)
3. Higham James," critical issues in Ecotourism understanding a complex tourism phenomenon:" (Washington: Elsevier Ltd publication, first Edition, 2007)
4. TuğbaKiper, "Role of Ecotourism in Sustainable Development", in Murat Ozyavuz (ed.) Advances in Landscape Architecture, (In Tech Science, 2013)

B – Unpublished Paper

1. Yogi Hari Nath: **Eco-tourism and Sustainability-Opportunities and Challenges - in the Case of Nepal**, master thesis, (Stockholm; university of Uppsala, 2010).

C – Reports

1. Epler Megan: **Ecotourism: Princeiples, Practices & Policies Fro Sustainability** (Nairobi: United Nations Environment Programme, 2002)
2. Fifty-eighth meeting of the UNWTO Commission for Africa: **The Sustainable Tourism Conference & Symposium on Accelerating the Shift towards Sustainable Consumption and Production Patterns** (Côte d'Ivoire: UNWTO Commission for Africa, April 2016).

3. Fifty-eighth meeting of the UNWTO Commission for Africa: The Sustainable Tourism Conference & Symposium on Accelerating the Shift towards Sustainable Consumption and Production Patterns (Côte d'Ivoire: UNWTO Commission for Africa, April 2016).
4. Fifty-eighth meeting of the UNWTO Commission for Africa: The Sustainable Tourism Conference & Symposium on Accelerating the Shift towards Sustainable Consumption and Production Patterns (Côte d'Ivoire: UNWTO Commission for Africa, April 2019).
5. World Tourism organization (UNWTO), **Tourism Highlights** (Madrid: UNWTO, 2016).
6. World Tourism Organization: **Annual Report 2015** (Madrid: UNWTO, 2016).
7. World Tourism organization (UNWTO), Tourism Highlights (Madrid: UNWTO, 2016).
8. World Tourism Organization: Annual Report 2015 (Madrid: UNWTO, 2011).

المنتزه الوطني تلسمطان مجال لتنشيط السياحة القروية وتحقيق التنمية المستدامة

Talasemtane National Park is an area for stimulating rural tourism and achieving sustainable development

جميلة السعيدى، أستاذة التعليم العالي، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب

j_saidi50@hotmail.fr

جواد اعبيدو، دكتور وباحث في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب

abidoujawad@gmail.com

عبد الحق لبدوري، طالب واث في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب

abdelhaklabdouri@gmail.com

ملخص

تعتبر تنمية القرى أحد الرهانات الأساسية للمغرب، ولتحقيق هذا الهدف بات من الضروري البحث عن مختلف السبل وتعبئة وحشد كل الموارد المتاحة، ويعتبر قطاع السياحة ولا سيما السياحة القروية أحد الخيارات الأساسية أمام العالم القروي للخروج من الأزمة، ومن تم نجح المغرب مقاربات واستراتيجية مختلفة لتنمين الموارد المحلية للقرى المغربية نذكر منها سياسة المنتزهات الوطنية.

ويعتبر المنتزه الوطني تلسمطان واحد من أهم المنتزهات الوطنية بالمغرب، وذلك بالنظر إلى أصناف النباتات والحيوانات والطيور التي يحتضنها، وكذا مساهمته في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى خاصية التنوع البيولوجي فهو يمتاز كذلك بتراث ثقافي قروي متعلق بطبيعة السكن وأنماط استغلال الأرض والزراعة التقليدية. إلخ. والتي تشكل مؤهلات سياحية متنوعة ومهمة، وتم دعمها بإقامة مأوى قروية ومدارات سياحية ساهمت في تنمين وتسويق المنتج السياحي بهذا المجال ودعم السياحة القروية التي تعتبر أحد البدائل التنموية الأساسية وأحد آليات تقليص الفوارق السوسيو محلية وتحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق.

الكلمات المفاتيح:

المنتزه الوطني تلسمطان، المجال، السياحة القروية، التنمية المستدامة، التنوع البيولوجي، البيئة

Abstract

Rural development is a key bet for Morocco, To achieve this ambition, it is necessary to Search for different ways and mobilize all available resources. The tourism sector, particularly rural tourism, is one of the main options for rural areas to emerge from the crisis..

Morocco has adopted different approaches and strategy to value the resources of the rural areas, including the national park strategy.

Talasemtane National Park is one of the most important national parks in Morocco, This is due to the varieties of plants and animals in it, as well as its contribution to biodiversity conservation and sustainable development. In addition to biodiversity, it also has a rural heritage related to the nature of housing, and traditional agriculture. Etc, have tourism potential, It is supported by the establishment of rural cottage and tourist circuit that have contributed to the valuing and marketing of tourism products in this area and supporting rural tourism, which is one of the main pillars of development and one of the mechanisms for reducing social and field disparities and achieving sustainable development in this geographical space.

Keywords:

Talasemtane National Park, geographic space, rural Tourism, Sustainable Development, Biodiversity, Environment

مقدمة

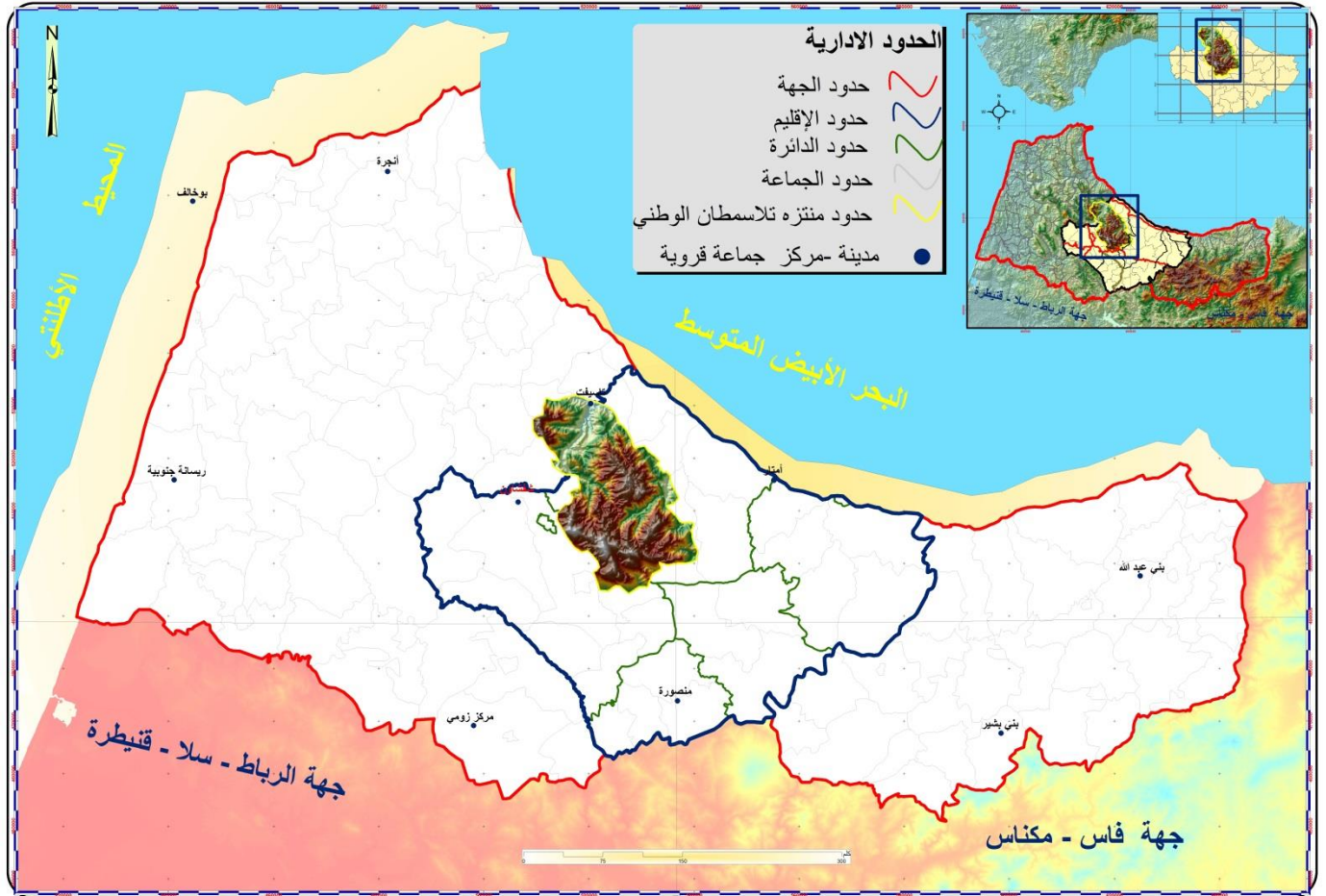
حاول المغرب تدارك اختلال التوازن البيئي بإنشاء العديد من المنتزهات الوطنية وهي عبارة عن محميات تمثل عينات من الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيئي تحتوي على أصناف من حيوانات ونباتات مهددة بالانقراض. ففي الفترة الممتدة ما بين سنة 1942 و 1991 تم إنشاء أربعة منتزهات وطنية، وهي توفقال سن 1942، وتازكا سنة 1950، وسوس ماسة سنة 1991، وإريقي سنة 1994.

وقد تعززت الشبكة الوطنية للمناطق المحمية سنة 2004 من خلال إنشاء أربعة منتزهات وطنية أخرى وهي المنتزه الوطنية الحسيمة والمنتزه الوطني تلامسطن والمنتزه الوطني لإفران والمنتزه الوطني للأطلس الكبير الشرقي، وفي عام 2006 أنشأ المنتزه الوطني لخنيفيس وفي عام 2008 أنشأ المنتزه الوطني لخنيفرة ليرتفع بذلك عند المنتزهات الوطنية إلى 10 منتزهات لتصل المساحة الاجمالية للمنتزهات الوطنية إلى 60600 هكتار.

ويعتبر منتزه تلامسطن (الخريطة 1) من بين أهم المنتزهات الوطنية بالمغرب وذلك بالنظر إلى التنوع البيولوجي والإيكولوجي الكبير الذي يميزه، إلى جانب أهميته السياحية، باعتباره محفز رئيس للحركة السياحية بالمنطقة (السياحة البيئية، السياحة القروية، السياحة الجبلية...)، هذه الأدوار أهلته ليكون رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

سنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على المنتزه الوطني تلسمطان وذلك من خلال إبراز أدواره البيولوجية والإيكولوجية، وكذلك أهميته السياحية وبشكل خاص السياحة القروية، وانعكاسات ذلك على تحقيق التنمية المستدامة.

الخريطة 1: توطين المنتزه الوطني تلسمطان



المصدر: إنجاز فريق البحث بالاعتماد على صور جوية

يمتد المنتزه الوطني تلسمطان على تراب تسع جماعات قروية، منها ست جماعات تنتمي لإقليم شفشاون (باب تازة- بني دركول- بني سلمان- اسطيحة- تاسيفت- تلمبوط)، والتي تشكل 80% من المساحة الاجمالية للمنتزه؛ وثلاث جماعات تنتمي إلى إقليم تطوان (ولاد علي منصور- الواد- الحمرا)، والتي تشكل 20% من المساحة الإجمالية للمنتزه². وتقدر ساكنة المنتزه بحوالي 20000 نسمة.

I- المنتزه الوطني تلسمطان آلية للحفاظ على التنوع البيولوجي ودعم التنمية المستدامة

1- يمتاز المنتزه الوطني تلسمطان بتنوع بيولوجي كبير

² مصطفى احمامو (2015)، قضايا التدبير والإعداداد في المناطق الجبلية: حالة الذروة الكلسية وهوامشها جنوب واد مرتيل (إقليم تطوان وشفشاون)، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، الجزء الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، ص 393-395

جاء المنتزه الوطني لتلمسطن نتيجة ثمة تعاون أوربي مغربي في إطار برنامج ميدا (MEDA-Chefchaouen) من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على التنوع الإحيائي للمنتزه الغني من حيث النباتات والوحيش، والمشاهد الطبيعية والثقافية الفريدة، وأيضا تعزيز وتشجيع السياحة القروية³. وقد أقيم المنتزه لهدفين رئيسين، هما⁴:

- الهدف الأول: الحفاظ على الشوح المغربي "Sapin" الفريد من نوعه ضمن النظام الإيكولوجي العالمي؛
- الهدف الثاني: تنمية المجال المحتضن للمنتزه على المستوى السوسيو-اقتصادي.

أما بالنسبة للتنوع البيولوجي، فالمنتزه يتوفر على أكثر من 1000 نوع من النباتات، وأكثر من 170 صنف من الحيوانات (الجدول 1، الخريطة 2).

الجدول 1: أنواع النباتات النادرة المتواجدة بالمنتزه

الأنواع الرئيسية	العدد
الغابات الرئيسية (الصنوبر، الشوح...)	11 نوع
الأنواع المتوطنة	35 نوع
الأنواع النادرة جدا	15 نوع
الأنواع النادرة أو النادرة جدا	11 نوع

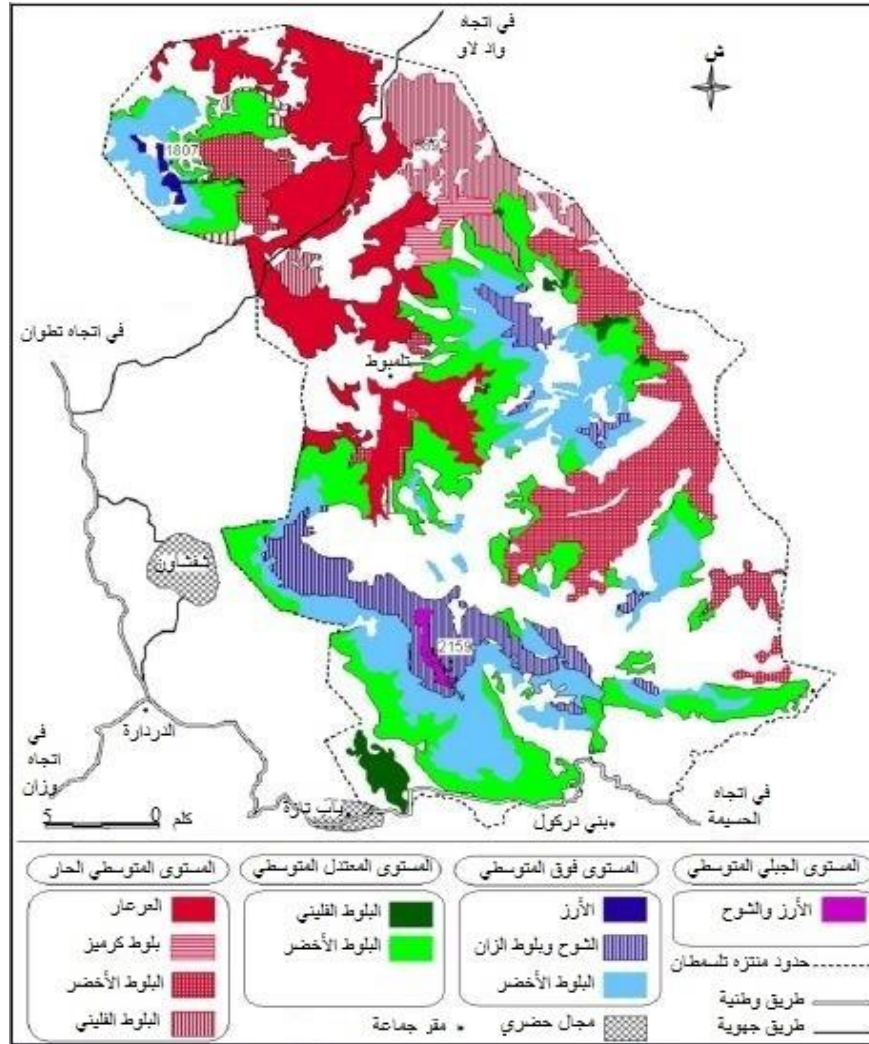
Source: Younes Hmimza, 2006, Importance des agrosystèmes traditionnels de montagne pour une dimension humaine et culturelle du projet de la réserve transfrontalière Maroc-Andalousie, étude financée par le programme UNESCO/MAB pour jeunes scientifiques 2006, p10

³ - جميلة السعيدى وجواد اعبيدو (2019)، السياحة البيئية ورهانات التنمية المحلية بإقليم شفشاون مقال منشور في كتاب "الحكامة الترابية وأدوات تدبير المجال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - وجدة، سلسلة ندوات ومناظرات، الطبعة الأولى 2019 ص 3

⁴ - محمد المغراوي (2008)، الرهانات التنموية للسياحة القروية بإقليم شفشاون، بحث لنيل الماستر تخصص تدبير التراث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، 61

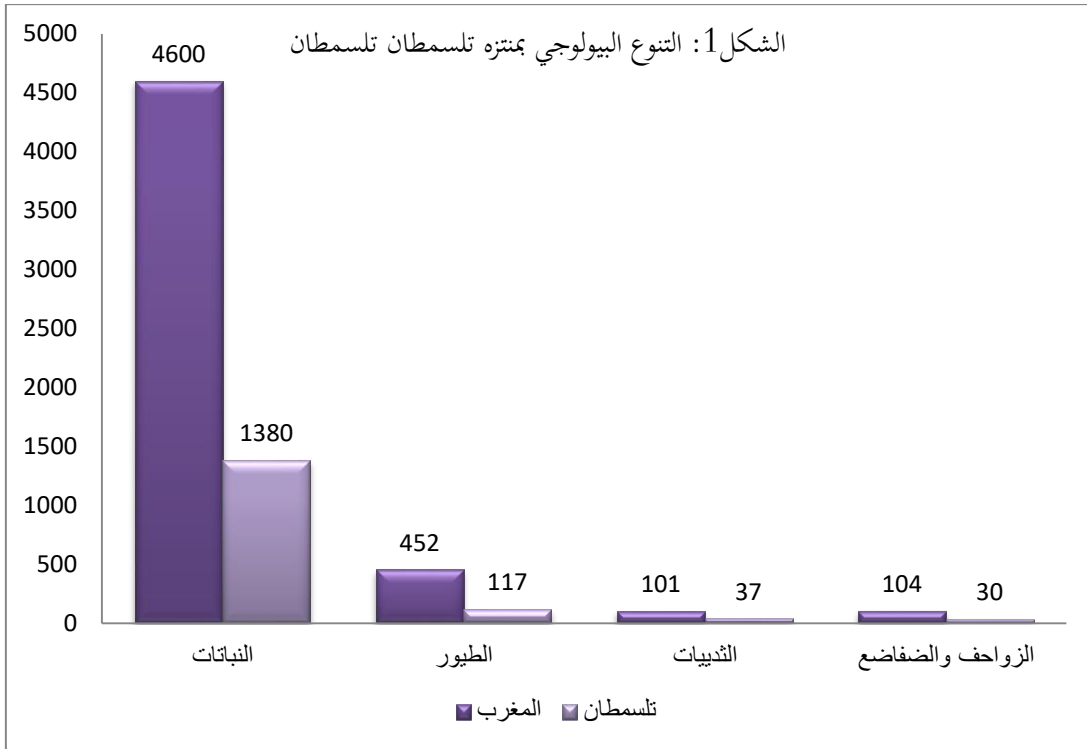
هذه الأصناف المتعدد والنادرة من النباتات تتوزع على المجال الترابي للمنتزه وفق المستويات البيومناخية حسب الخريطة الآتية:

الخريطة 2: توزيع التشكيلات الغابوية بمنتزه تلمسطن حسب المستويات البيومناخية



المصدر: المصلحة الإقليمية للمياه والغابات بشفاون، 2014

إن احتضان المنتزه الوطني تلمسطن لعدد كبير من النباتات والحيوانات - منها ما هو نادر أو ومهدد بالانقراض - جعل المنتزه يتميز بتنوع بيولوجي كبير وفريد من نوعه (الشكل 1)



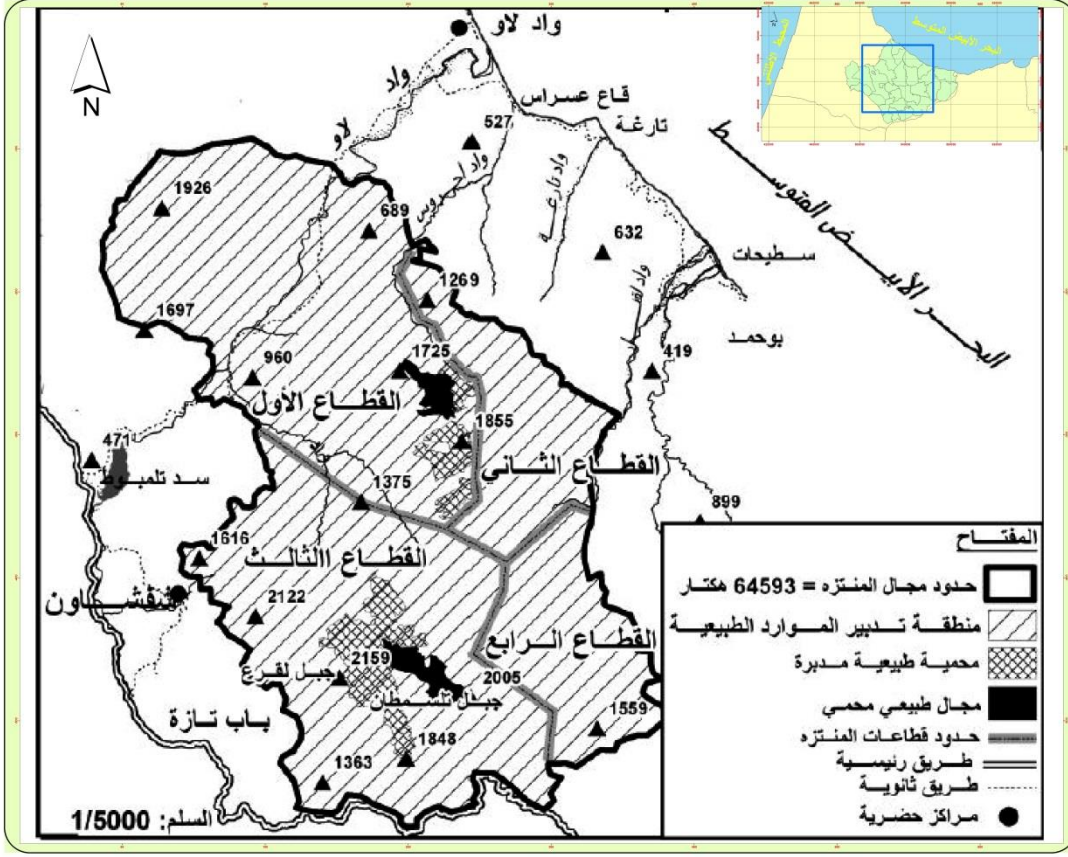
المصدر: مركز تلسمطان، شفشاون، 2015

2- المنتزه الوطني تلسمطان دعامة للتنمية المستدامة

من أجل بلوغ الأهداف المتوخاة من إحداث المنتزه الوطني تلسمطان، تم تقسيم هذا الأخير إلى ثلاث مناطق من حيث مستوى التدخل والاستغلال (الخريطة 3)، وذلك بغية التوفيق بين متطلبات التنمية المستدامة (الحفاظ على الموارد الطبيعية)، ومستلزمات التنمية المحلية⁵.

⁵ - جميلة السعيد، محمد تيسي (2014)، برنامج السياحة القروية بإقليم شفشاون ورهانات التنمية المحلية حالة مشروع فضاء الاستقبال السياحي مقال منشور في كتاب السياحة الجبلية تهمين الموارد التراثية وتنويع مداخل التنمية، منشورات الجماعة القروية لإغزران، أشغال الدورة الرابعة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، يونيو 2014، ص

الخريطة 3: تنطيق المنتزه الوطني تلسمطان



المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، الرباط، بتصرف

يتبين من خلال الخريطة ان مسحة المنتزه تنقسم إلى عدد من سبخ مسوح اسدس والاستغلال، وهي:

- مجال محمي: يمتد على مساحة 1034 هكتار ويخص منطقتين داخل المنتزه، وهما:

• المرتفعات الصنوبرية لجبل تازوت على مساحة 437 هكتار.

• المرتفعات الصنوبرية لجبل تلسمطان على مساحة 597 هكتار.

الهدف من هذه المنطقة هو المحافظة على البيئة وعدم الإخلال بنظامها الإيكولوجي، بغية التوفر على عينات من المحيط الطبيعي الأصلي والتي من شأنها أن تساهم في تنمية البحث العلميوالتربية البيئية والمحافظة على التنوع الوراثي.

- محمية طبيعية مدبرة: تمتد على مساحة 2568 هكتار، بها أربعة مجالات مجاورة للمجالات المحمية الأولى، إثنان من هذه

المحميات يقعان بجبل "تازوت" وجبل "قوبع عباد" على مساحة تصل إلى 946 هكتار، والآخرين بجبل "تلسمطان" على

مساحة تصل إلى 1922 هكتار.

الهدف من هذه المحمية المدبرة هو توفير الظروف الطبيعية الملائمة للحفاظ على الأصناف والنظم البيئية ذات الأهمية على المستوى

الوطني، كما يمكن التدخل في هذه المناطق كلما استدعت الضرورة ذلك.

- منطقة تدبير الموارد الطبيعية: تمتد على مساحة 54400 هكتار، وتضم باقي مساحة المنتزه، وتنقسم إلى أربعة قطاعات تختلف حسب مستوى التدخل. وتهدف هذه المنطقة إلى ضمان مردودية النظم البيئية والحفاظ على الحياة البرية وإنعاش السياحة والمشاريع البديلة بغية تحقيق التنمية المستدامة.

II- المنتزه الوطني تلسمطان رافعة لدعم السياحة القروية

1- السياحة القروية: المفهوم، الحدود، الفروع

السياحة القروية هي مجموع الأنشطة الترفيهية الممارسة في العالم القروي والتي لا يمكن أن تزاول بالمجال الحضري، وهنا تطرح إشكالية محددات العالم القروي، أين يبتدىء؟ وأين ينتهي؟ ولتجاوز هذا الإشكال طرح الباحثون مجموعة من التعاريف المنطلقة بالأساس من معطيات ملموسة:

- تتميز السياحة القروية بمنتج يتمحور على الأنشطة البشرية القروية خاصة تلك المرتبطة بالفلاحة، هذا المؤشر يقصي الأنشطة السياحية الخاصة بالمنتزهات الطبيعية والمحميات الإيكولوجية؛
- يمكن تأطير السياحة القروية في مجموعة من المعايير المميزة للعالم القروي، خاصة السلوكيات الإنسانية التقليدية المتعلقة بالمجتمع القبلي والالتزام بالعرف والتقليد...
- يعرف مركز الموارد الوطنية للسياحة والتراث القروي الفرنسي السياحة القروية على أنها السياحة المحلية، المسيرة من طرف الساكنة المحلية، هو نشاط للتعرف والمعرفة والذي يستفيد من الغنى الطبيعي والثقافي للقرى وحفاوة استقبال ساكنتها؛
- في هذا السياق يشير Henri GROLLEAU الكاتب العام للمنظمة العالمية للسياحة "لا يجب الخلط بين السياحة القروية والسياحة البيئية، على الرغم من التشابه الكبير بين المفهومين حيث السياحة البيئية جزء من السياحة القروية (...). على أن السياحة القروية متعددة الأشكال ويصعب تحديد مجالها والرهان الأساسي هو كيفية تمييز الموروث القروي وجعله منتوجا سياحيا بامتياز يتماشى مع متطلبات السوق، ثم الحفاظ على استمرارية هذا الموروث".
- تعتبر السياحة القروية عن مجموع العروض السياحية المقدمة في القرى مقابل المجال الحضري، وقد تشمل هذه السياحة أنواع مختلفة من السياحة البيئية، السياحة الجبلية، السياحة الثقافية، السياحة الزراعية، سياحة المزارع... لكن باحترام معايير أساسية وجوهرية لتستحق هذه السياحة صفة القروية⁶:

- الارتباط القوي للسياحة القروية بالنشاط الفلاحي الذي يعد الترجمة الفعلية للبوادي المغربية على وجه الخصوص؛
- حضور الإرث القروي بثقافته وتقاليد، وتعزيز الخصوصيات المحلية سواء على مستوى بنية الاستقبال من حيث الشكل والمضمون بالإضافة إلى المعاملات اليومية بما فيها من طبخ وتقاليد وطقوس...
- معظم المبادرات والأنشطة السياحية القروية تقوم بها الساكنة القروية أي يسرون أنفسهم بأنفسهم، إما كأفراد أو في إطار جمعيات مدنية محلية؛

⁶ هشام الحدوي، عادل أفلوش (2014)، السياحة القروية بإقليم الحسيمة المؤهلات والإكراهات، مقال منشور في كتاب السياحة الجبلية تهمين الموارد الترابية وتنوع مداخل التنمية، منشورات الجماعة القروية لإغزران، أشغال الدورة الرابعة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، يونيو 2014، ص 422،423

- استفادة جل الساكنة القروية من منافع السياحة القروية إما بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

يصعب تحديد معايير واضحة لتمييز السياحة القروية عن الأنواع الأخرى، لكن يبقى تأثير السياحة القروية على الساكنة القروية خاصة منها الفلاح والمزارع- بالنسبة لحالة المغرب- أهم محددات السياحة القروية بالمغرب.

2- مؤهلات السياحة القروية بالمنتزه الوطني تلمسطن

1-2- مدارات السياحية القروية بالمنتزه

عملت جمعيات المجتمع المدني المحلي والدولي وإدارة المنتزه الوطني تلمسطن على إحداث مجموعة من المدارات السياحية من أجل تشجيع ودعم السياحة القروية (الجدول 2)

الجدول 2: مدارات السياحة القروية بالمنتزه الوطني تلمسطن

اسم المدار	خصائصه
شفشاون باتجاه القلعة	مسار صعب يمتد من يوم إلى يومين، يتميز بعدة مؤهلات سياحية: منبع عين تسملال- جبل بوهاشم الغابوي المغطى بالبلوط الفليني- صنوبر تلمسطن والأرز الأسود وهما نوعان مستوطنان- الزراعة التقليدية ومحازن الغلات الجماعية بدوار القلعة- منظر سد تلمبوط وسهل واد لاو...
شفشاون باتجاه ساحة الإسبان	مسار صعب نسبيا مدته يوم واحد، يتميز بعدة مشاهد: مناظر زراعية متميزة- غابات البلوط الفليني وبلوط الزان والصنوبر المغربي والصنوبر الأسود والأرز- قمة الجبل الأقرع(أعلى قمة بالمنتزه 2159م)
شفشاون باتجاه أزيلان	مسار صعب يستغرق يوم واحد، يتميز بعدة مشاهد: منبع عين تسملال- جبل بوهاشم المغطى بالبلوط الفليني- سكن قروي- عادات محلية...
من ساحة الإسبان باتجاه أزيلان	مسار متوسط الصعوبة، مدته من 6 إلى 8 ساعات، من مشاهد: الحاضرة القديمة ومنطقة تجمع قطعان الماعز- قمة الجبل الأقرع- غطا صنوبري لجبل تلاسطنان(أزيد من 2000 هكتار)- مساكن تقليدية- طواحين مائية...
أزيلان باتجاه أوسلاف	مسار متوسط الصعوبة، مدته من 6 إلى 8 ساعات، من مشاهد: صنوبريات أيباس ماروكانا- منبع عين دانو- واد الفردة- قنطرة ربي وهي معلمة طبيعية وروحية عبارة عن قوس طبيعي تشكل عبر الزمن على واد الفردة...
قنطرة ربي أقشور	مسار صعب نسبيا، مدته من 3 إلى 6 ساعات، من مشاهد: سد أقشور الكهرومائي- مضائق واد الفردة- المساكن التقليدية والمشاهد الرعوية بدوار

أوسلاف - قنطرة ربي التي تتيح عبور واد الفردة - تربية الماعز

المصدر: مأوي وجولات منتزه تلمسطان الوطني، ميثاق المتجول، بتصرف

يمتاز المنتزه الوطني تلمسطان بعدة مؤهلات سياحية طبيعية، منها مساحات مهمة من الغابات ذات الأشجار المتنوعة المرتفعات الجبلية، الخوانق والأودية والمنايع المائية؛ إلى جانب المؤهلات الثقافية كالأنماط التقليدية للسكن والزراعة. إلخ وهي مؤهلات تشكل منتج سياحي قروي إيكولوجي واعد وبديل اقتصادي مهم للسكان القروية المحلية، شريطة استغلالها بشكل عقلاني يراعي شروط التنمية المستدامة.

2-2- المآوي القروية

قامت الوزارة الوصية وبشراكة مع عدد من الفاعلين في القطاع بإنشاء عدد من المآوي القروية (الجدول 3) كما تساهم بعض الحكومات الأجنبية مثل الحكومة الأندلسية والحكومة الإيطالية والحكومة الألمانية وجمعيات المجتمع المدني الأجنبية في فك العزلة عن العالم القروي، فمنها من يهتم بالجانب الفلاحي وأخرى بالجانب السياحي، ومنها من يهتم بالطرق، أما في المجال السياحي فنجد:

- وكالات التنمية الاجتماعية: إحداث 5 مآوي قروية بالمنطقة؛
- مؤسسة مُجد الخامس للتضامن: بناء 5 مآوي قروية وإحداث مدارين سياحيين (شفشاون- تارغة) و(شفشاون- بوحمد)؛
- جمعية موفيمونندو (Movimondo) الإيطالية: قامت ببناء 5 مآوي قروية.

تقدر الطاقة الاستيعابية لهذه المآوي القروية ما بين 260 و300 سرير بمتوسط 10 أسرة لكل مأوى قروي، وغالبية هذه المآوي غير مصنفة وغير مرخص لها بشكل رسمي من طرف وزارة السياحة، وفي أفضل الأحوال هناك تراخيص من طرف الجماعات القروية. كمل لأنهل في الجمل لا تحترم خصوصيات المجال المحلية كالطريقة البناء التي تتخذ أشكال معمارية عصرية بعيدة عن النمط المعماري المحلي.

الجدول 3: بعض المآوي القروية بالمنته الوطني تلمسطان

المآوى القروي	الطاقة الاستيعابية	الخدمات	إمكانية الوصول	توجيهات
ريحانة-مشكرلة	12 شخصا	مطبخ وتجهيزات رهن الإشارة، خدمة مطعمية ممكنة	سيرا على الأقدام أو على متن السيارات ذات الدفع الرباعي	يتيح هذا المآوى استراحة في الجولة ما بين شفشاون وباب تازة، ويعتبر نقطة انطلاق داخل المنتزه الوطني.
الدردارة	25 مكان بالغرف و25 مكان بالمخيم	مطعم، تنشيط، تنظيم أنشطة متنوعة، بيع منتجات محلية	عبر الطريق الوطنية رقم 2	يمكن القيام بجولات سييرا على الأقدام أو بالخيول أو على متن سيارات الدفع الرباعي.
أزيلان	24 مكان	مطعم، تنشيط	سيرا على الأقدام أو على متن السيارات ذات الدفع الرباعي	يقع هذا المآوى في قلب المنتزه الوطني تلمسطان ومنه يمكن متابعة الرحلة إلى شفشاون عبر مرتفع الشويجات تم النزول عبر واد الفردة للتعرف على قنطرة ري.
القلعة	من 6 إلى 12 شخصا	مطعم	سيرا على الأقدام أو على متن السيارات ذات الدفع الرباعي	يقع على بعد 10 كلم من مدينة شفشاون، يعتبر نقطة استقبال ممتازة لاستكشاف الحياة في الوسط القروي: مخازن الغلال الجماعية...
مخيم الإسبان	مخيم لمجموعة من المتجولين	وقاء، موائد التخييم	سيرا على الأقدام أو على متن السيارات ذات الدفع الرباعي	يمكن معاينة أهم حلقات الغطاء الشجري الأخضر للجبل: غابة البلوط الأخضر، والبلوط الفليني، الصنوبر المفربي، الصنوبر الأسود وأرز الأطلس، قمم جباية...

المصدر: مآوي وجولات منتزه تلمسطان الوطني، ميثاق المتجول، بتصرف

إضافة إلى تشييد المنتزه الوطني لتسمطان وبناء المآوي القروية وربطها بالمدارات السياحية، فقد قامت جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالسياحة بإعطاء دفعة قوية لبرامج السياحة القروية من خلال تشييد المآوي القروية والمدارات السياحية، تم التسويق لها عبر فتح مواقع إلكترونية تعرف بالمنتوج السياحي، وكذا العمل على إعداد كتيبات ولافئات الإرشاد وعلامات التشوير السياحي الخاصة بالمدارات السياحية -رغم أنها غير كافية- موزعة على الطرقات وبالقرب من المواقع السياحية والمآوي القروية.

3- آفاق تطوير السياحة القروية بالمنتزه الوطني لتسمطان

تعتبر السياحة القروية رهان أساسي لتحقيق التنمية المحلية وتقليص الفوارق السوسيو-مجالية بهذه المنطقة، كما تعد بمستقبل واعد بمجال المنتزه الوطني لتسمطان، وذلك بالنظر إلى المؤهلات المتنوعة التي يتوفر عليها سواء المشاهد الطبيعية المتنوعة أو التراث الثقافي للسكان القروية، لكن هذا المستقبل رهين بإرادة الدولة في تنمية هذا المجال، فإمكانات جمعيات المجتمع المدني محدودة فيما يتعلق بإنشاء الطرق والمسالك وصيانتها بالإضافة إلى ند شبكة الماء والكهرباء. كما أن أهم حاجز أمام تطور هذا النوع من السياحة ذلك المتعلق بتسويق المنتوج السياحي وتقديمه للمتعشيين السياحيين الدوليين، وفي هذا الجانب يجب أن تضطلع وزارة السياحة بدورها في هذا السياق بالتعريف بهذه الوجهة ودعم المآوي القروية سواء من الناحية المادية أو من حيث التكوين والإرشاد. كما أن السياحة القروية بهذه المجال كانت أمامها فرصة كبيرة للانتعاش مع خلق فضاء الاستقبال السياحي بإقليم شفشاون وهو الحاضن الأكبر لهذا المنتزه، لكن مشاكل التسيير غياب الحكامة الجيدة حال دون تحقيق هذه الأهداف، في انتظار تقييم حصيلة رؤية المغرب الاستراتيجية للتنمية السياحية 2020.

خلاصة

باتت السياحة في وقتنا الراهن تشكل أحد المخرجات التنموية الأساسية، ولا سيما بمنطقة الريف التي تعاني من هشاشة سوسيو اقتصادية كبيرة وبشكل أكثر حدة بالقرى، فقد ظهرت السياحة القروية كمنتج واعد يستجيب لمجموعة من الشروط المطلوبة من طرف السياح، فهو قطاع لا يتطلب رساميل ضخمة أو يد عاملة خبيرة كما هو الشأن بالنسبة للصناعة أو بعض الأنواع السياحية الأخرى. فقد اعتمدت الدولة من خلال سياسة المنتزهات الوطنية - ونخص بالذكر المنتزه الوطني لتسمطان - على نهج مقارنة قطاعية تهدف بالأساس المحافظة على الموارد الطبيعية، لكن هذه المقاربة سرعان ما أثبتت فشلها، وذلك لافتقارها لبعض مقومات النجاح، مما حتم الانتقال نحو نهج مقارنة تشاركية تعتمد على إشراك مختلف المتدخلين والفاعلين المحليين، والتي غدت خيارا وحيدا واستراتيجية إيجابية تروم المحافظة على الموروث الثقافي والطبيعي للمنتزه الوطني، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها المحافظة على البيئة، والحديث هنا بالخصوص عن السياحة الإيكولوجية والسياحة الثقافية والسياحة القروية. فهذا المنتزه يعتبر خزان لمؤهلات طبيعية وثقافية، فهو يجمع ما بين البعدين البيئي والثقافي مما يعزز من استقطابيته السياحية.

إن دعم السياحة القروية يجب أن يكون مبني على أسس الاستدامة، وذلك باحترامها لدمج الاعتبارات المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية في مشاريع السياحة القروية، وإدماج هذه المشاريع في بيئتها الطبيعية والحفاظ على الثقافة والخصوصيات المحلية لسكان المنطقة.

إن تحقيق الاستدامة عبر النشاط السياحي القروي، يتركز بالأساس على صون وتنميين الرأس المال البيئي والثقافي المحلي، واستثماره لخلق أنشطة سياحية ملائمة للبيئة المحلية ومدعمة للاقتصاد المحلي (الزراعة والرعي)، من خلال التسويق السياحي للمؤهلات الطبيعية والثقافية التي تزخر بها المنتزه والمنطقة بشكل عام، وتنويع العرض السياحي لتنشيط الحركة السياحية، وتحسين جودة الطرق والمسالك المؤدية إلى المواقع السياحية وتأهيل التشوير والإرشاد السياحي.

قائمة المراجع

- احمامو مصطفى (2015)، قضايا التدبير والإعداد في المناطق الجبلية: حالة الذروة الكلسية وهوامشها جنوب واد مرتيل (إقليم تطوان وشفشاون)، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، الجزء الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان
- بوحفاض ثريا (2009)، المؤهلات الطبيعية والثقافية بإقليم بنسليمان، واقع وآفاق تطوير السياحة البيئية، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط
- الحديوي هشام، أفلوش عادل (2014)، السياحة القروية بإقليم الحسيمة المؤهلات والإكراهات، مقال منشور في كتاب السياحة الجبلية تهمين الموارد الترابية وتنويع مداخل التنمية، منشورات الجماعة القروية لإغزران، أشغال الدورة الرابعة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، يونيو 2014
- السعيد جميل وعبيدو جواد (2019)، السياحة البيئية ورهانات التنمية المحلية بإقليم شفشاون مقال منشور في كتاب "الحكمة الترابية وأدوات تدبير المجال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- وجدة، سلسلة ندوات ومناظرات، الطبعة الأولى 2019
- السعيد جميل، عبيدو جواد (2021)، دور الموارد الترابية في التنمية السياحية بالمناطق الجبلية إقليم شفشاون نموذجاً، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- ألمانيا، الطبعة الأولى 2021
- السعيد جميل، تيسي محمد (2014)، برنامج السياحة القروية بإقليم شفشاون ورهانات التنمية المحلية حالة مشروع فضاء الاستقبال السياحي مقال منشور في كتاب السياحة الجبلية تهمين الموارد الترابية وتنويع مداخل التنمية، منشورات الجماعة القروية لإغزران، أشغال الدورة الرابعة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، يونيو 2014
- غرايبة خليف مصطفى (2012)، السياحة البيئية، دار ناشري للنشر الإلكتروني، منشور على الموقع الإلكتروني WWW.Nashiri.net
- المغراوي محمد (2008)، الرهانات التنموية للسياحة القروية بإقليم شفشاون، بحث لنيل الماستر تخصص تدبير التراث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان
- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، الرباط
- موقع وزارة السياحة: <http://www.tourisme.gov.ma/ar/lshy-blrqm/rqm-ryysy>
- وزارة السياحة، البرنامج-عقدة الجهوي للتنمية السياحية لجهة طنجة تطوان: المنطقة السياحية "كاب الشمال"
- Younes Hmimza, 2006, Importance des agrosystèmes traditionnels de montagne pour une dimension humaine et culturelle du projet de la réserve transfrontalière Maroc-Andalousie, étude financée par le programme UNESCO/MAB pour jeunes scientifiques 2006

رهانات وآفاق ترمين التراث البيئي والثقافي كرافعة للتنمية السياحية المستدامة بجهة سوس - ماسة (المغرب)

أحمد العيساوي¹، جمال البزياني¹، جميلة السعيد²، سعيد العلال³

- 1- طالب باحث في سلك الدكتوراه - تخصص جغرافيا، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-المحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات.
- 2- أستاذة باحثة، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-المحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات.
- 4- حاصل على الدكتوراه في الجغرافيا.

ملخص

تتوفر جهة سوس- ماسة على تراث ثقافي وطبيعي واجتماعي غني ومتنوع وفريد، يعود إلى قدم تاريخها وإلى تنوع مكوناتها الطبيعية والثقافية واللغوية والحضارية. ويعتبر ترمين هذا التراث رافعة من روافع التنمية بامتياز، وذلك باستغلاله في تشجيع نشاط السياحة المستدامة، غير أنه لحد الآن لم يستغل بالشكل المطلوب، بحيث ما زال يعاني من ضعف استثماره في خدمة التنمية الجهوية المستدامة، وما تزال الجهود المبذولة في هذا المجال لم ترق إلى المستوى المطلوب ولم تجعل التراث الجهوي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. على هذا الأساس نعتبر على أن القيام بتشخيص استراتيجي للتراث المميز لجهة سوس- ماسة والعمل على ترمين مختلف مكوناته بعد المحافظة عليه في مرحلة أولى بطبيعة الحال من أهم أهداف هذه الدراسة.

الكلمات المفتاح: جهة سوس- ماسة، التراث البيئي والثقافي، التنمية الجهوية المستدامة، السياحة المستدامة، تشخيص استراتيجي، الترمين والمحافظة.

Stakes and prospects for the valuation of environmental and cultural heritage as a lever for sustainable tourism development in the region of Sous-Massa (Morocco)

Abstract

The region of Sous-Massa has a rich, diverse and unique cultural, natural and social heritage, dating back to its history and the diversity of its natural, cultural, linguistic and civilizational components. The valuation of this heritage is regarded as an excellent source of the promotion of sustainable tourism, but until this time, it is not entirely exploited, so that it continues to suffer from poor investment in the service of sustainable regional development. Also, the efforts undertaken in this area were not being as high as required and have not been able to make regional heritage an essential pillar of sustainable development. In this context , we consider that a strategic diagnosis of the

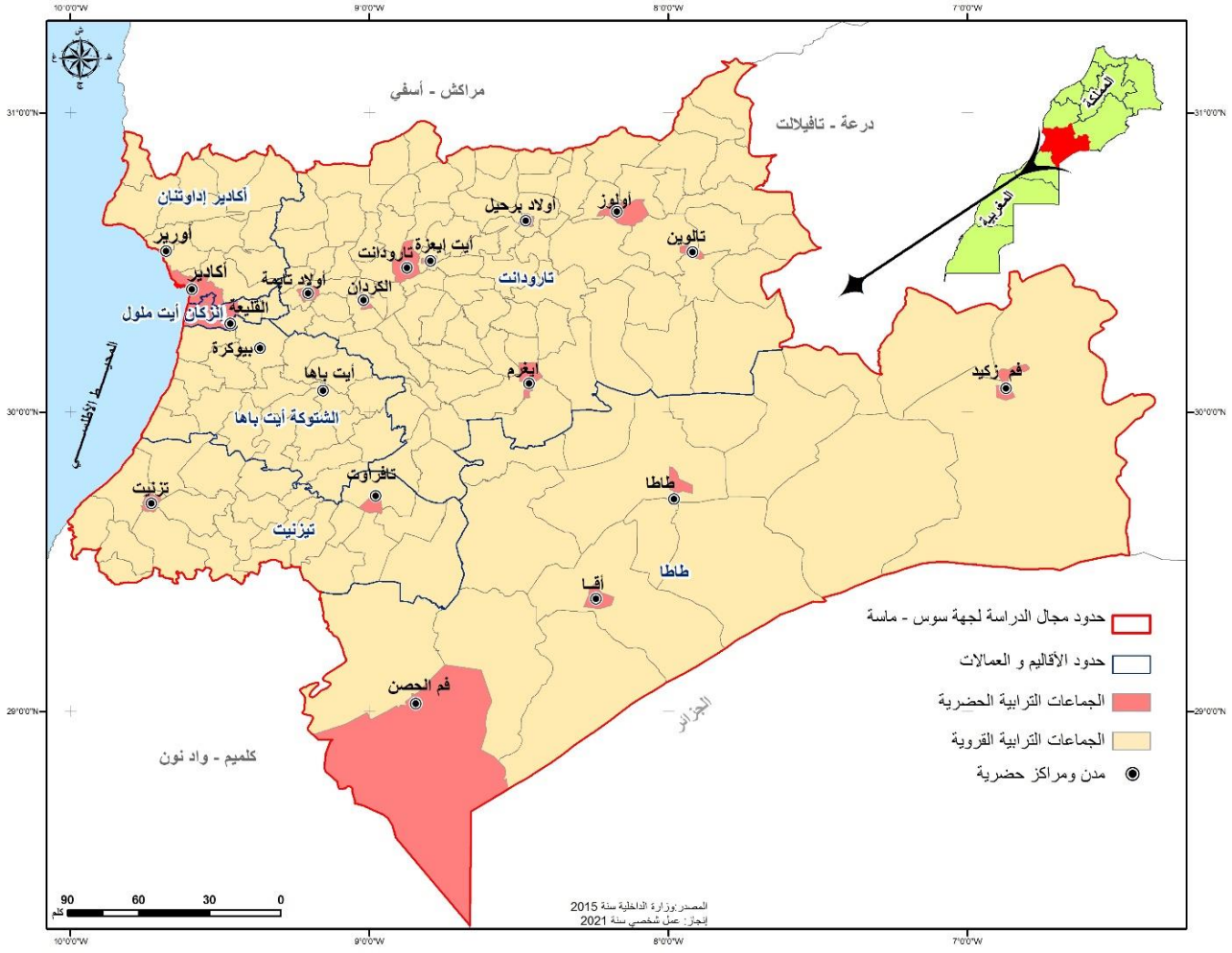
heritage of the Region Sous-Massa and the work about the valuation of its various components, taking into account its preservation are, one of the main objectives of this study.

Key words: The region of Sous-Massa, Natural and Cultural Heritage, Sustainable Regional Development, Sustainable Tourism, Strategic Diagnosis, Valuation and Conservation.

مقدمة

تتميز جهة سوس- ماسة (الخريطة رقم 01) بتنوع المؤهلات التراثية والثقافية والطبيعية وبوجود منظومة اجتماعية وثقافية فريدة. بحيث تنفرد هذه الجهة بتجزرها في التاريخ، ويقدم تدميرها، وبغنى مواردها التراثية وإمكاناتها الثقافية المادية واللامادية، الشيء الذي أهلها لأن تحتل مكانة رائدة في تاريخ المغرب وفي الحياة الاقتصادية والفكرية والثقافية للبلد. تشكل جهة سوس- ماسة مجالا اقتصاديا حيويا نشيطا يستقطب الاستثمارات والسكان، يشهد تحولات مهمة على المستوى الاجتماعي والثقافي من جهة. في حين تواجه الكثير من الإكراهات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والطبيعية من جهة ثانية، والتي تفرض اعتماد مقاربة تنمية جديدة تركز على تهمين الإمكانيات التراثية والثقافية والذاكرة الجماعية وجعلها أحد الروافع الأساسية للتنمية الجهوية، وذلك بتبني استراتيجية للتنمية الاقتصادية الجهوية تركز على تنشيط السياحة المستدامة. ولعل ما يقوي هذا الطرح هو وجود مبادرات محلية لخلق مشاريع مذرة للدخل تركز على تهمين الموارد التراثية المحلية، ونخص بالذكر المشاريع السياحية التي تهدف إلى تسويق المنتوجات التراثية والخصائص المحلية والمتواجدة بالمناطق الخلفية للمدن السياحية الكبيرة المتواجدة بالجهة. وستحاول هذه الدراسة اعتماد رؤية للتنمية والتخطيط الترابي لجهة سوس- ماسة، عبر وضع تشخيص استراتيجي لمختلف المؤهلات التراثية بجميع مكوناتها، واقتراح بعض التوصيات التي تتوخى تهمينها من أجل خلق سياحة مستدامة بالجهة تلعب دور مهم في تنويع مصادر الدخل للسكان المحلية.

الخريطة رقم 01: توطين مجال الدراسة

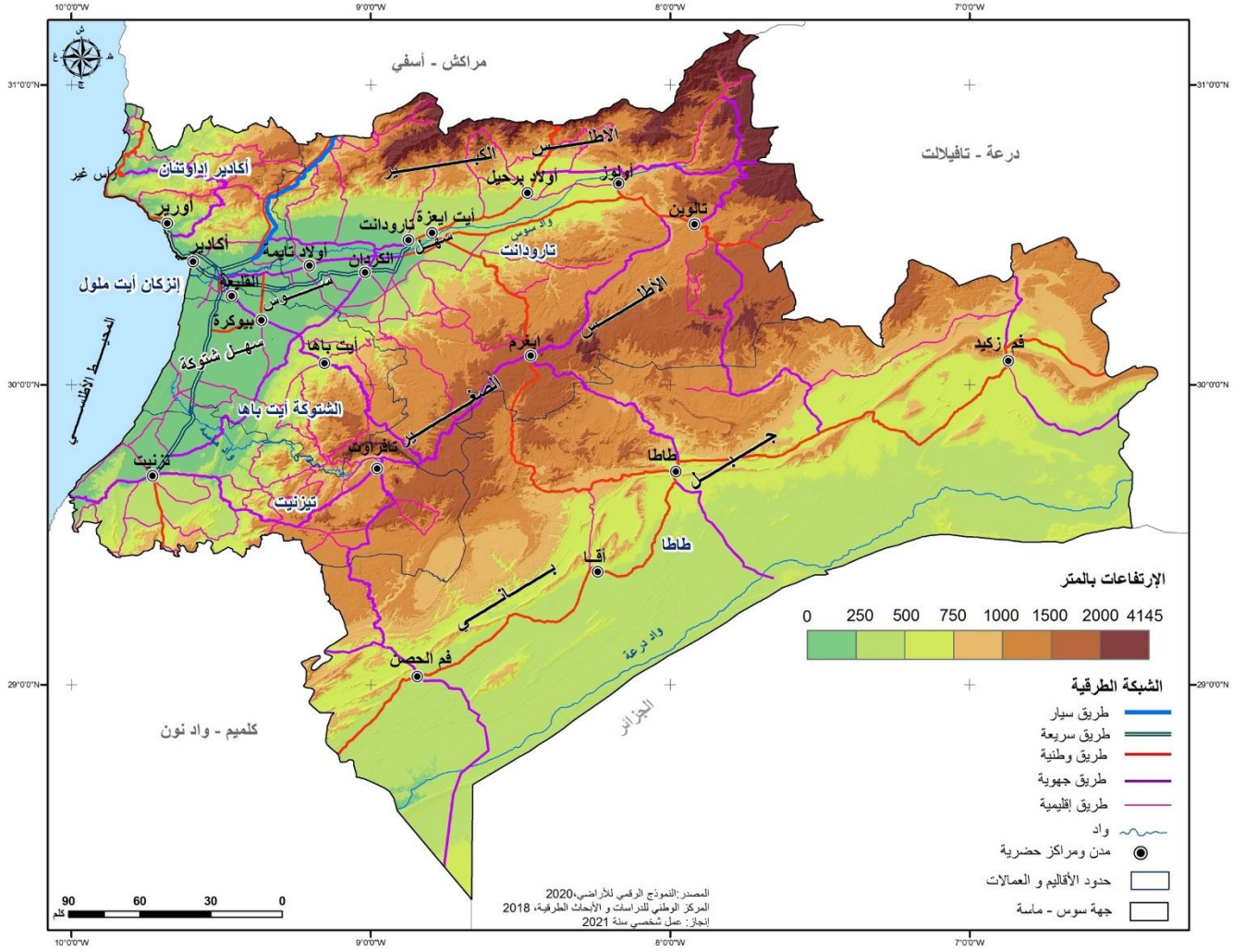


1- التشخيص الاستراتيجي للموارد التراثية بجهة سوس - ماسة: منظومة تمتاز بالغنى والتنوع

1-1- تراث طبيعي متنوع واستثنائي

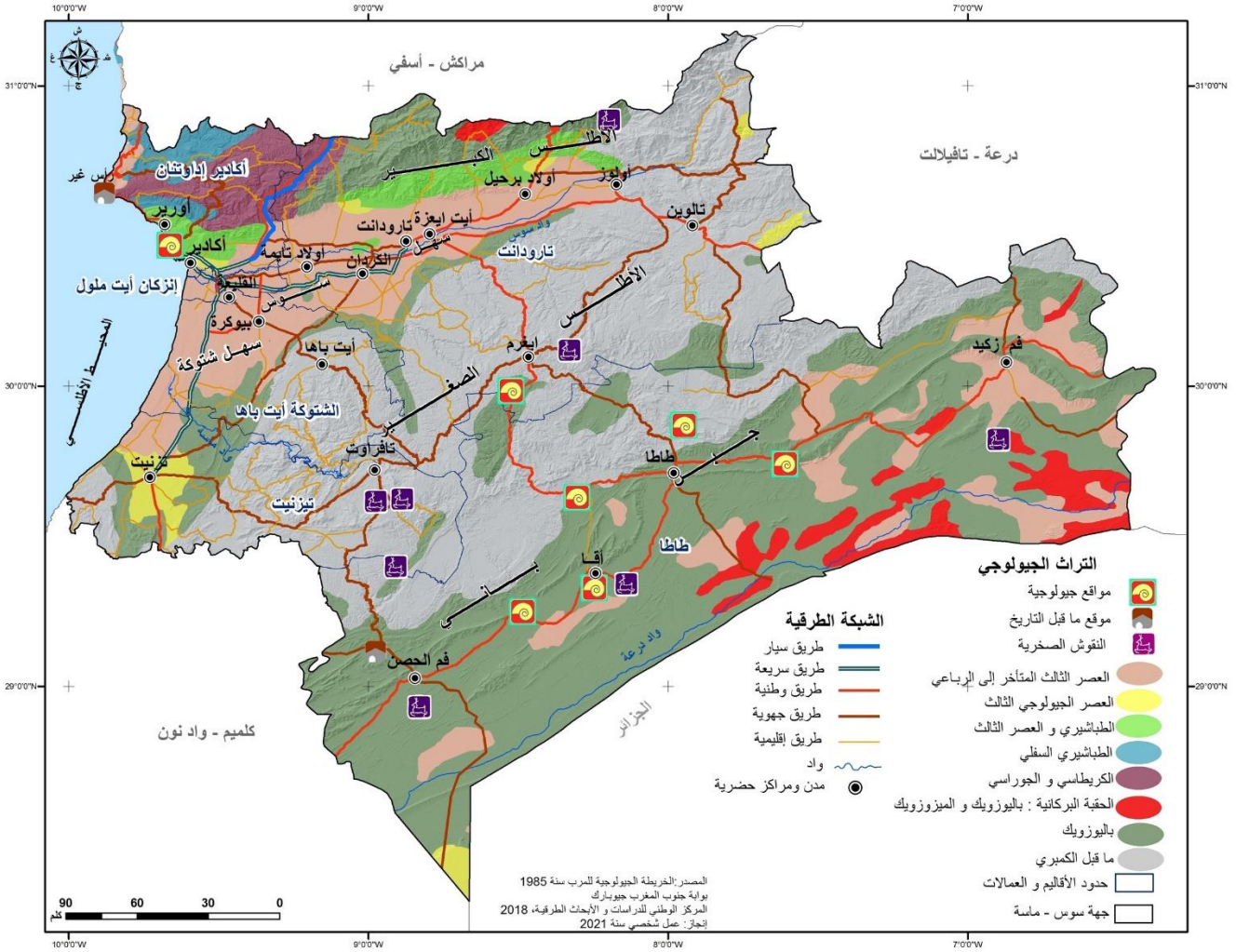
تمتاز جهة سوس ماسة بتراثها الطبيعي المتنوع والاستثنائي، حيث تتوفر هذا المجال الجغرافي المنفتح على المحيط الأطلسي على تراث جيولوجي يعود لحقب التاريخ القديم (إلى فترة ما قبل الكامبري "540 مليون سنة"). كما تتميز الجهة بجبالها الضاربة في قدم التاريخ الجيولوجي العريق وتضم أعلى القمم الجبلية بشمال إفريقيا (توبقال 4167 متر بالأطلس الكبير)، إضافة إلى سهولها الخصبة في سوس واشتوكة وتزنيت (الخريطة رقم 02) التي نتجت عن ملايين السنين من الترسبات والتحولات الجيولوجية المتتالية. وفي نفس الوقت، تقع الجهة في ملتقى الصفائح التكتونية التي تجعلها عرضة لانهيارات أرضية وانشقاقات نجمت عنها مناظر طبيعية خلابة.

الخريطة رقم 02: الوحدات التضاريسية لجهة سوس-ماسة



1-1-1- تراث جيولوجي يمتاز بالكثرة (الخريطة رقم 03)

تتوفر الجهة على مواقع جيولوجية مهمة كانت للعوامل الجيولوجية المختلفة الدور الكبير في تشكيلها عبر التاريخ وخاصة خلال الزمن الجيولوجي الثاني والثالث. ومن أهم المواقع الجيولوجية التي تضمها جهة سوس- ماسة نجد الانكسارات الجبلية في مختلف مناطق الجهة. كما تضم مواقع كارستية كثيرة في المناطق الكلسية، كما هو الشأن بالنسبة لمغارة البحيرة (وين تمدوين) بإيموزار إداأوتنان بالأطلس الكبير الغربي. وأخيرا، تبقى الجهة متميزة كذلك بوجود موقع جيولوجي استثنائي بساحل حي أنزا بمدينة أكادير، يتمثل في آثار الديناصورات الأهم على صعيد المغرب (85 مليون سنة).



الخريطة رقم 03: التراث الجيولوجي بسوس-ماسة

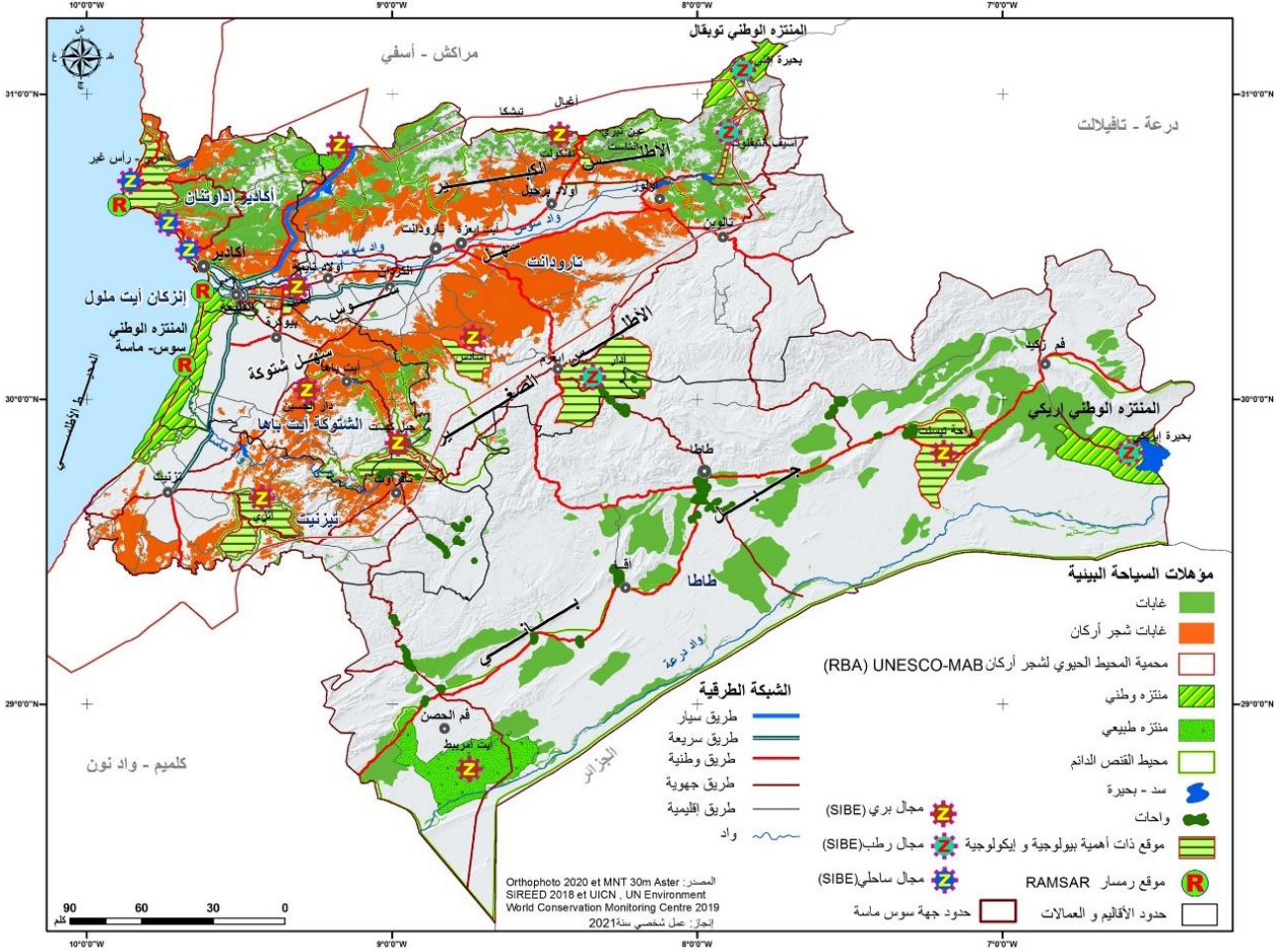
1-1-2- تشكيلات نباتية وحيوانية متنوعة

تتوفر الجهة على أنواع نباتية وحيوانية تجمع بين المناخين المتوسطي والصحراوي. وتحظى نتيجة لذلك، بأهمية خاصة من الناحيتين النباتية والحيوانية. وتتواجد بالجهة أزيد من 50 نوعا نباتيا نادراً، خصوصاً شجرة الأركان، إضافة إلى بعض التشكيلات النباتية النادرة. كما تتوفر الجهة على العديد من الأنواع الحيوانية سواء منها الثدييات أو الزواحف أو الطيور التي توجد في طور الانقراض كطائر أبو منجل الأصلع، وكذا الحيوانات الصحراوية التي تم توطينها بالمنته الوطني لسوس-ماسة (المها، البقر الوحشي، النعام الأفريقي، والغزال...).

1-1-3- مواقع طبيعية محمية (الخريطة رقم 04)

تتواجد داخل المجال الترابي لجهة سوس- ماسة العديد من المواقع الطبيعية المحمية من قبيل: المنتزه الوطني لسوس-ماسة، وجزء من المنتزه الوطني لتوبقال، والمنتزه الوطني إريقي (إقليم طاطا)، والحماية الطبيعية لأركان، بالإضافة إلى المواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية مثل المناطق الرطبة لمصي وادي ماسة وسوس (المصنفة رامسار)، رأس غير-إمسوان، مصب واد تامري، بحيرة إفني بتوبقال، عين أسماما،

تافنكولت، جبل كيست، واحة تيسينت، آيت أمريط، أدمين. يضاف إلى ذلك وجود تراث بحري طبيعي متنوع للغاية يتمثل في بعض المواقع الشاطئية الأطلنتية الصالحة لممارسة رياضة ركوب الموج (أوير، تاغزوت، إمسون، تفنيت، سيدي توال)، وحيوانات بحرية كالذلافين واصناف متعددة من الأسماك والقشريات والطيور المهاجرة.



الخريطة رقم 04: مؤهلات السياحة البيئية لجهة سوس-ماسة

1-2-1- تراث مادي أثري يمتاز بالفورة (الخريطة رقم 05)

1-2-1-1- المواقع الأثرية لما قبل التاريخ

يتمثل التراث الأثري لفترة ما قبل التاريخ بجهة سوس-ماسة في وجود النقوشات والرسومات الصخرية التي تعود إلى العصرين الحجريين القديم والحديث. بحيث تعبر الأعمال المكتشفة عن مواضيع متنوعة تشير إلى أشكال هندسية وحيوانات ومجسمات ورسومات الأسلحة والعربات، بالإضافة إلى مشاهد الصيد وترويض الحيوانات. تتواجد بالجهة العديد من الحفريات الأركيولوجية والتي بيّنت النحوت القديمة والرسوم الغابرة في التاريخ. وقد أظهرت الاكتشافات تنوع هذه الرسوم مما يدل على تنوع الحضارات التي تعاقبت على الجهة. ويعتبر إقليم طاطا من المجالات التي تحتوي على عدد كبير من المواقع الأركيولوجية، حيث يصل عددها إلى 300. كما تتواجد

بإقليم تارودانت آثار قديمة وفي تزنييت كذلك، إضافة إلى الكهوف والمغارات التي تعود إلى فترة ما قبل التاريخ في مناطق اشتوكة آيت باها. ولا تزال الأبحاث تكشف العديد من المواقع الأثرية والحفريات والآثار التي تبين قدم استيطان الجهة.

1-2-2- المواقع الأثرية التاريخية

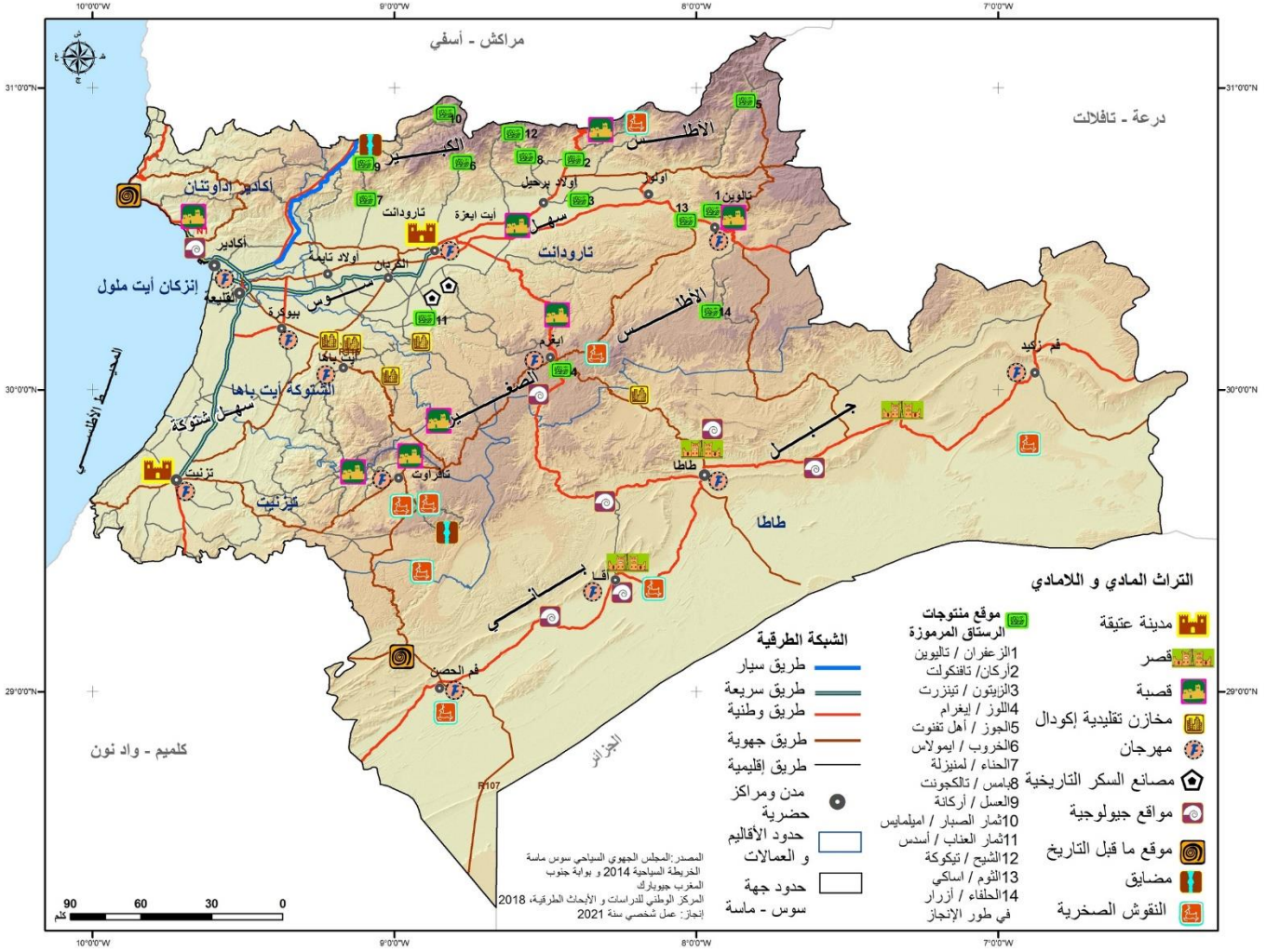
تعاقبت على جهة سوس- ماسة العديد من الحضارات البشرية، والتي استوطنت في هذا الحيز المجالي عبر التاريخ، وخلفت تراثاً أثرياً ومعماريًا وثقافيًا ذا قيمة عالية (المواقع الأثرية، أماكن العبادة، الأعمال المعمارية، أشكال استعمال الأراضي، الأدوات الفلاحية والأسلحة،...). ونسجل اندثار بعض المستوطنات البشرية الريفية والحضرية القديمة، وأضحت مدفونة تحت الأنقاض والرواسب، مثل رباط ماسة، وتمكدولت بأفا وايغلي وزكوندار وغيرها، وباستثناء موقع إكيليز الذي يعرف عمليات تأهيل، فمعظم المواقع بقيت على حالها.

1-2-3- التراث المعماري والعمري

تضم جهة سوس- ماسة مدينة تارودانت التي تعتبر من أقدم المدن العتيقة بالمغرب، حيث تتميز بعمارتها الفريدة من نوعه، مثل القصبية والابواب التاريخية والمركز التجاري والحارات القديمة والمساجد والزوايا والأضرحة والرياضات. وتتميز المدينة بتواجد ساحات ذات قيمة عمرانية وتاريخية مهمة من قبيل أسراك وتمقلت وساحة القصبية والرحبة القديمة وغيرها. إضافة إلى هذه الساحات، تتواجد بها الحمامات القديمة والمعاصر والنافورات. وقد عرفت المدينة القديمة أشغال إعادة التأهيل لأزقتها وأسوارها وأبوابها التاريخية. فيما يهم مدينة تزنييت القديمة، فقد بنيت في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، حول منبع الزرقاء، وقد تكونت بالأساس من القصبية التي أنشأت لحماية الطرق ومراقبتها. كما تعرف المدينة تواجد القصر الخليلي والأزقة والابواب التاريخية والقصبية المسماة أغناج والمشور والجامع الكبير والزوايا والقصبية الاستعمارية وقد عرفت بعض هذه المآثر عمليات ترميم، كقصبية أغناج التي أصبحت مزاراً سياحياً وموقعا للصناعات التقليدية بالمدينة.

جدير ذكره على أن جهة سوس- ماسة تتميز بتواجد العديد من القصبات لعل أهمها قصبية أكادير أوفلا التي تعتبر من المواقع الأثرية والايكولوجية المهمة بالجهة. وقد حظيت هذه القصبية بأعمال التهيئة والترميم في إطار شراكة بين كافة مكونات الجهة ووزارة الثقافة. كما عرفت قصبية إنزكان التي تم تشييدها في أواخر القرن 19 إعادة تهيئة وترميم حيث تم تسجيلها كتراث وطني.

الخريطة رقم 05: غنى وتنوع التراث المادي واللامادي بجهة سوس-ماسة



1-2-4- غنى هندسة البنائات المعاصرة ومنشآت إعادة إعمار أكادير بعد زلزال 1960

تتميز الجهة بتواجد العديد من المآثر التاريخية على شكل منشآت معمارية ريفية قديمة من قبيل المخازن الجماعية (إكودار) والمدارس العتيقة والزوايا والمساجد والأضرحة والأسواق والقصبات في كثير من الأماكن بالجهة. كما تتميز مدينة أكادير بالعديد من المباني التي صمدت اثناء زلزال أكادير سنة 1960. وتحظى هذه البنائات بأهمية تراثية نظراً لرمزيتها المعمارية المعاصرة، ومن أهم هذه المباني قصر المدينة ومقر البريد وحائط الذاكرة. تتوفر جهة سوس- ماسة كذلك على تراث ثقافي مكوّن من المواد والآلات والأدوات المستعملة في حقب تاريخية قديمة بالجهة، حيث يشمل هذا التراث المخطوطات القديمة والمجوهرات والأواني والزراي والآلات الموسيقية.

1-3- التراث المادي الفلاحي

هذا التراث المهم يتكوّن بالأساس من الواحات ومجالات الأركان (الخريطة رقم 06). وتُعرف الجهة بالعديد من منتجاتها الفلاحية المرموزة من قبيل زيوت أركان وزيت الزيتون وأملو والعسل والحناء والتين الهندي واللوز والتمر وغيرها. وللحفاظ على هذا التراث، ينبغي وضع استراتيجية لحماية المنتجات وتسويقها.

وشبكات التوزيع. ويعكس فن السينما بالجهة نوعا من المفارقة. وبالفعل، ففي مقابل تزايد الأفلام المنتجة والتي تحظى باعتراف خاص من قبل المختصين والمهتمين، يسجل استمرار إغلاق دور العرض السينمائي. ويعرف إنتاج وتوزيع الكتاب نوعا من الركود، حيث يعاني من مظاهر عجز مختلفة على مستويات الطلب والعرض والترويج بالرغم من المبادرات الطيبة المسجلة، سواء تعلق الأمر بالإنتاج الشخصي أو بالنشر المؤسساتي الجامعي.

2- تامين التراث بجهة سوس- ماسة باعتباره رافعة لتحقيق التنمية المستدامة

تتضمن جهة سوس- ماسة تراثاً ماديا وغير مادي غنياً ومتنوعاً وأصيلاً كما أشرنا إلى ذلك سابقا، مؤهلا للعب دور رافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة. ومع ذلك، فإن المكونات المختلفة له لا تزال غير مستغلة. الأمر الذي يحرم الجهة من فرص حقيقية للتنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للسكان. ويتطلب تحقيق تنمية مستدامة قائمة على التراث، قيام جميع الفاعلين العموميين والخواص المعنيين والمهتمين بالاستثمار فيه، في إطار رؤية استراتيجية وبرامج فعالة تنشُد الحفاظ على التراث وتثمينه، وإبعاد الإكراهات التي تهدده بسبب هشاشته.

2-1- جهودات للحفاظ على التراث بجهة سوس- ماسة

تم القيام بعدة عمليات من أجل الحفاظ على التراث المادي واللامادي بالجهة، وتتجلى أهم هذه المبادرات في:
على مستوى التراث الطبيعي:

تم خلق مجموعة من المحميات الطبيعية بمقتضى نصوص قانونية تمكنها من الحماية وتحديد كيفية تديرها وهي:

- منتزه سوس ماسة الوطني الذي تم إنشائه بموجب المرسوم رقم 2-91-518 المؤرخ 8 أغسطس 1991 على أساس ظهير 11 سبتمبر 1934.
- منتزه توبقال الوطني المحدث في 1942، ويقع جزء منه بإقليم تارودانت بمجل توبقال.
- منتزه إيربقي الوطني الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 2-94-46 بتاريخ 28 رمضان 1414 (11 مارس 1994).
- توقيع اتفاقية شراكة لتنمية السياحة المستدامة في منتزه سوس ماسة الوطني بين وزارة السياحة وإدارة المياه والغابات ومحاربة التصحر ... وتهدف هذه الاتفاقية إلى تطوير عرض سياحي مندمج بالمنتزه.
- تهيئة فضاءات غابوية حضرية من قبل إدارة المياه والغابات بتراب جماعتي إنزكان والتسمية.
- شلالات إدا أوتنان إيموزار: مرسوم وزاري بتاريخ 9/3/1955.

بالإضافة إلى ذلك، أدى إنشاء محمية المحيط الحيوي للأركان، والمناطق الرطبة (SIBEs) بمصب واد سوس وواد ماسة، إلى حماية هذه المناطق الحساسة والحفاظ على الحيوانات والنباتات الموجودة بها. ومع ذلك، فقد أحدث الزحف العمراني خارج المناطق المحمية تراجعاً على مستوى لمساحات شاسعة من أشجار الأركان.

على مستوى التراث الأثري:

من أبرز عمليات تامين وترقية التراث الأثري بالجهة نجد:

- المغارات التي تعود لما قبل التاريخ على مستوى رأس غير: مرسوم رقم، 2-56-664 - بتاريخ 18/9/1956.

- الشروع في تنفيذ برنامج جرد وإحصاء التراث الأركيولوجي والتاريخي بالجهة من قبل وزارة الثقافة بجهة سوس-ماسة.
- جرد مواقع النقوش الصخرية بأقاليم طاطا وتارودانت وتزنيت.

على مستوى التراث التاريخي:

- إطلاق برنامج من أجل إحصاء المواقع الأثرية التاريخية بالجهة في أفق تأهيلها وترميمها قصد حمايتها بمبادرة من وزارة الثقافة ومن الجهة.
- ترميم أسوار المدن العتيقة لتزنيت وتارودانت.
- رد الاعتبار لقصبة أغناج بتزنيت والعين الزرقاء وترميم المسجد الكبير.
- الشروع في رد الاعتبار لقصبة أكادير أوفلا.
- ترميم قصبة إزوغران بإقليم شتوكة ايت باها
- ترميم قصر ألوكون بإقليم طاطا.
- الشروع في التدخل في العديد من القصبات والقصور الأخرى في إطار برنامج القصور والقصبات بأقاليم الجهة.
- إنجاز الجرد شامل للبنىات والمآثر المعمارية والتاريخية بجماعة أكادير من قبل وزارة الثقافة والجماعة (80 بناية)، بهدف تصنيفها.
- إنجاز أو الشروع في إنجاز الدراسات والمخططات الكفيلة بحماية وإعادة تهيئة وتأهيل المدن العتيقة بتارودانت وتزنيت.
- ترميم أكادير إمشكيكلن بشتوكة آيت باها.
- ترميم قصبة إيكليز (جماعة توغمرت، إقليم تارودانت).
- بناء دار التراث الثقافي بأرغن (جماعة توغمرت، إقليم تارودانت).
- الشروع في إنجاز الدراسات المتعلقة بترميم قصبة إنركان.

على مستوى التراث اللامادي والثقافي:

من أجل حماية الموروث الثقافي الجهوي، تم العمل على تشييد مكتبات جديدة ومتاحف ومركبات ثقافية ومسارح في مدن ومراكز الجهة. وتضم المنطقة اليوم 73 مكتبة ونقطة قراءة و29 مركزًا ثقافيًا وقاعة متعددة الأغراض و7 مسارح و8 متاحف. كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين الجهة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وجمعية تيمتار من أجل حماية الموروث الثقافي الأمازيغي من خلال الإصدارات الثقافية والمهرجانات وغيرها.

على العموم فقد همت عمليات ترميم التراث اللامادي والثقافي ما يلي:

- الشروع في العمل على تسجيل بعض الرقصات التراثية على لائحة التراث الثقافي اللامادي لليونسكو.
- بناء دور ومكتبات ومركبات ثقافية ومتاحف تراثية وثقافية بمختلف مدن الجهة.
- إبرام اتفاقيات شراكة لدعم البحث حول التراث ودعم المهرجانات الثقافية كتميتار، وترميم وتأهيل المواقع الأثرية.
- إحداث الشركة الجهوية للتنمية السياحية تعنى بالتنشيط الثقافي.
- تنصيب مخطط التنمية الجهوية على ترميم التراث الطبيعي والثقافي والحرفي وترميم المواقع الأثرية ...

2-2- رهانات ترميم التراث المادي واللامادي بجهة سوس- ماسة

نسجل تواجد العديد من الإكراهات تقف أمام المجهودات المبذولة من أجل حماية وتثمين التراث الجهوي، ذات الطابع القانوني والمؤسسي والتدبيرية. ولعل الإكراه الأول يتمثل في القدرة على إحصاء كافة مكونات التراث الجهوي، وتثمينها وفق استراتيجية واضحة المعالم تعبئ كافة الإمكانيات والطاقات من أجل ذلك. هذه التعبئة تستدعي تسخير كافة الإمكانيات من أجل جعل التراث رافعة تنمية بامتياز، كما يستدعي تعبئة مختلف الفاعلين المتدخلين في هذا المجال، وذلك وفق مقاربات تعاقدية وتشاركية تؤسس لمنطق جديد من التعاون والشراكة في إطار حكمة جديدة وفعالة. ومن المتوقع أن تسفر هذه التركيبة الجديدة عن استثمار أمثل للموروث الجهوي في تدعيم القطاعات الاقتصادية خصوصا السياحة.

تتمثل الرهانات الرئيسية لتثمين الموارد التراثية والثقافية المادية واللامادية فيما يلي:

- إنجاز الجرد الشامل والتعريف بمختلف المواد التراثية المتواجدة بتراب جهة سوس-ماسة.
- القيام بتوظيف الغنى الطبيعي والتاريخي والحرفي والثقافي والرأسمال الفني والخبرة المقاولاتية في التنمية الجهوية المستدامة.
- التوفيق عند تعبئة الموارد التراثية والثقافية المادية واللامادية بين متطلبات التأصيل والتثمين وضرورات المحافظة على الثقافات والقيم المحلية الأصيلة والتماسك المجتمعي، وكذا على البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي.
- إقناع وتجميع الفاعلين الترابيين حول فكرة أهمية تعبئة الموارد التراثية والثقافية المادية واللامادية باعتبارها رافعة أساسية في التنمية المحلية المستدامة.
- تكريس وتقوية ثقافة التشارك والالتقائية على مستوى الرؤى والتوجهات وعمليات التعبئة والتثمين لدى الفاعلين الترابيين المختلفين.
- تركيب مشاريع مندمجة ومتكاملة بقطاعية بالشكل الذي يضمن التقاء وتشارك الفاعلين المختلفين واستثمار الخبرة الجهوية المتراكمة في الميدان المقاولاتي التجاري.
- إعادة النظر في السياسة الثقافية لتجاوز العرض الثقافي المحدود بالجهة والتحديات الكبيرة المتصلة بقدوم البنيات التحتية الثقافية ومحدودية التنشيط الثقافي وعدم انتظامه، ومشاكل الحكامة والتمويل والتكوين المتصلة به.
- توظيف الثقافة ضمن باقي الرافعات التنموية لتحويل جهة سوس-ماسة إلى وجهة سياحية من الخيار الأول تقدم عرضا سياحيا إجماليا مدججا لمنتجات الاستجمام والجبل والقروي والثقافي.
- رفع تحدي المحافظة على الثروات الطبيعية والتراث الثقافي تنزيلا لرؤية إعادة الدينامية الاقتصادية للجهة وتحسين مكانتها على المستوى الوطني كنموذج للتنمية الاجتماعية المستدامة والمتضامنة.

2-3- تثمين التراث بجهة سوس- ماسة والتنمية المستدامة: أي مساهمة للتراث في تنشيط القطاع

السياحي

أسهمت عمليات المحافظة على التراث الطبيعي بالإضافة إلى مختلف تصاميم وبرامج الإعداد والتنمية الموضوعية، بشكل كبير في حماية المنظومات البيئية. وكانت لها تأثيرات اجتماعية واقتصادية ملحوظة على أكثر من مستوى. على المستوى الاقتصادي السياحي، يسجل

أن المنتزه الوطني لسوس ماسة يستقبل سنويا حوالي 300000 زائر من المغاربة والأجانب، والذين يقيم جزء منهم بالبنيات السياحية بالجهة. ويشغل هذا المنتزه حوالي 400 شخص. وقد أدى إحدائه إلى ظهور العديد من الأنشطة التجارية والخدمية بمحيطه القريب (بازارات، وكالات الرحلات الاستكشافية، ومحلات كراء المركبات الرباعية الرياضية، مقاهي ومطاعم...). ونفس المعاينة تنطبق على منتزه توبقال الذي، بالإضافة إلى تأثيره الإيجابي على حماية الطبيعة وتثبيت الفلاحين في الجبل (تربية الماشية، الترويج لمنتجات السياحة المستدامة، المنتجات المحلية والحرف اليدوية المحلية)، يشكل وجهة للسياحة القائمة على استكشاف التراث القديم لما قبل التاريخ (المنحوتات الصخرية) الموجودة بالأطلس الكبير، وله دور في نشأة وتعزيز السياحة الريفية بهذه المنطقة (الأكواخ والمآوي السياحية الريفية، الفنادق، النزول، إقامة المبيت الليلي لدى الريفي، ...، مسارات المشي الطويلة، الرحلات)، وكل هذا بالتوازي مع انتشار الوكالات السياحية المتخصصة في مراكش، والمرشدين المحترفين .

في الواقع، يعتبر موقع توبقال أحد النقط الجبلية العالية التي يرتادها السياح المحليون والأجانب: أكثر من 10000 زائر في 1996. وبلغ عدد الزوار ما يقرب من 4000 سائح أجنبي في عام 2018. واستقبل المتحف البيئي لتوبقال، وهي مؤسسة عمومية افتتحت في 2012 ما يعادل 2469 زائراً في عام 2014: 43% منهم من السياح الدوليين و38% من المجموعات المدرسية. بالإضافة إلى ذلك، تشكل مواقع التراث الحضري والريفي والآثار القديمة، مناطق جذب سياحي مؤكدة. ومع ذلك، لا تتواجد بيانات عن عدد السياح الذين يترددون على هذه الأماكن، ولا عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية. لكن تأثير السياحة لا جدال فيه، على تطوير الملامح الاقتصادية لمدينتي تارودانت وتزنيت (الحرف اليدوية، البازارات، محال الحرف التقليدية، الفنادق والمطاعم...). ومن ناحية أخرى، يعتبر حضور الأحداث الثقافية التي يزداد عددها بالجهة جيداً للغاية، كما أن آثارها الاجتماعية والاقتصادية أكثر وضوحاً. في هذا الصدد، نذكر أن حفل التسامح يستقبل ما يقرب من 200000 متفرج ويعبئ جمهوراً من المشاهدين على شاشة التلفاز يبلغ حوالي 12 مليون متفرج. وعلى العكس من ذلك، لا تزال الزيارات إلى أماكن ثقافية معينة ضعيفة، مثل متحف أكادير.

على العموم تختلف الأهمية المعطاة للتراث في التنمية المحلية باختلاف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومستوى تدخلهم بالجهة. ويمكن أن تتأثر هذه الأهمية أيضاً نتيجة كون الفاعلين الرئيسيين في التنمية ليسوا بالضرورة نفس أولئك الذين يدافعون عن التراث. فمثلاً، قد تكون للمصالح المختلفة المشاركة في التدبير المحلي أو الجهوي والمسؤولة عن التراث أهدافاً مختلفة عن أهداف المؤسسات الأخرى (قطاع السياحة، الجماعات المحلية، ...). وقد تتعارض مساعي وانتظارات باقي الفاعلين من الجمعيات والغرف المهنية والقطاع الخاص والباحثين والسكان وغيرهم. وقد يكون لهذه الجهات الفاعلة المختلفة في التنمية، مهما كان حجم نطاق عملها، سلوكيات مختلفة تجاه المشاريع التراثية (التممين، المحافظة، التدبير، إعادة النظر في التراث)، وبالتالي، فإن تفعيل مساهمة التراث في التنمية بالجهة، يجب أن تولى له أهمية كبيرة عند مختلف الفاعلين في التنمية الجهوية، وفقاً لدوافعهم ودرجة اهتمامهم ومشاركتهم فيما يتعلق بالتراث الثقافي.

2-4- آفاق تهمين الموارد التراثية بجهة سوس_ ماسة: قراءة تقييمية

بالرغم من أن جهة سوس- ماسة تعرف تنوعاً على مستوى المؤهلات التراثية، إلا أنها ما زالت لم تستغل بالشكل المطلوب في تحقيق تنمية بيئية واقتصادية وسياحية. وقد مكنتنا التشخيص الاستراتيجي المنجز أعلاه من تبيان الجهد المبذول للتعريف بهذه المؤهلات

والمحافظة عليها، مع تبيان سبل توظيفها في التنمية المستدامة باعتبارها رافعة تنموية أساسية للقطاع للسياحي بالخصوص. وقد مكنتنا هذه الدراسة من الوقوف على مجموعة من العناصر التقييمية، والتي أصبح من الضروري العمل على تجاوزها من قبيل:

- غياب رؤية شمولية ومخطط استراتيجي استشرافي يوجه عملية التعريف بالتراث المميز لجهة سوس- ماسة وجرده والتحسيس بأهميته وبطرائق وحدود تعبئته واستثماره في التنمية باعتبارها رمزا من رموز الهوية الجهوية.
- الدراسات المنجزة لإعداد المخططات والبرامج التنموية اكتفت بمقاربة التراث الثقافي قطاعيا وبشكل محدود، دون أن تعطي أهمية خاصة على مستوى الإجراءات وخيارات التهيئة والتنمية.
- غياب إدماج الموارد التراثية المادية واللامادية والأنشطة المتصلة بما بصفة عامة سواء على مستوى المحافظة والتعبئة والتثمين ضمن الأولويات عند تفعيل الرؤى والبرامج التنموية القطاعية ذات البعد الوطني (الرؤى والمخططات التنموية السياحية والريفية والفلاحية...) أو ذات البعد الجهوي.
- قيام المقاربات المعتمدة في ترميم وإنقاذ وتأهيل المآثر التاريخية على الانتقائية ولا تشمل جميع المآثر.
- عدم اهتمام تصاميم التهيئة وتصاميم النمو بضرورة المحافظة على التراث الطبيعي وتوظيفه في خيارات التهيئة.
- العديد من عمليات التثمين لبعض الموارد التراثية المحلية وتعبئتها في التنمية السياحية من إنجاز أجنب، أو من إنجاز فاعلين محليين لهم علاقة بمؤسسات دولية تعنى بموضوع تأصيل وتثمين التراث (المؤسسات السياحية بالواحات والدور والرياض بالمدن العتيقة)، الأمر الذي يفوت على الساكنة المحلية الاستفادة من تسويق مواردها المحلية والزيادة من فرص تحسين الدخل.
- صعوبات الحصول على التمويل اللازم لتثمين الموارد التراثية.
- ضعف إقبال الفاعلين الاقتصاديين على الاستثمار في التراث في إطار شركات مع الجماعات المحلية وفق مشاريع تعتمد مقاربات مجالية تنموية على شكل مشاريع ترابية.

في الأخير نود الإشارة إلى أن أي مقارنة معتمدة لتنمية جهة سوس- ماسة، يجب عليها أن تضع توجهات وخيارات تنموية مركزة مجاليا عبر تبني مقارنة مجالات المشاريع المتجانسة، والعمل من خلالها على تجاوز مختلف الرهانات والتحديات المطروحة أمام إدماج الموارد التراثية المادية واللامادية في التنمية الجهوية المندمجة والشاملة.

خاتمة

اتضح من خلال التشخيص الاستراتيجي للموارد التراثية بجهة سوس- ماسة وجود عدة أنواع وأشكال من التراث والموارد الثقافية المادية واللامادية. كما ظهرت أهمية الجهود التي حاولت التعريف بهذه الموارد والمحافظة عليها وتثمينها لتشكيل رافعة من روافع التنمية السياحية المستدامة بالجهة، وإن كانت لا تزال دون الطموحات، فإنها تبقى جديرة بالتقدير والاهتمام. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجهة تتميز بهوية فريدة مما يتطلب وضع برامج ذات أولوية تهدف إلى الوصول نحو تنمية مستدامة تحترم التراث الطبيعي والثقافي بشكل كبير، كما تهدف نحو ترقيتها إلى مجال مستقطب للسياح معروف عالميا قائم على تنوع العرض السياحي الطبيعي والثقافي، مما سيمنح لجهة سوس- ماسة مكانة الريادة وطنيا في التنمية المستدامة وفي مقدمة الفاعلين في مجال حماية الموارد المحلية عبر عمليات التثمين

وجعلها روافع مهمة للتنمية الجهوية بمختلف أبعادها، وخير مثال على ذلك يظهر من خلال مشاريع التنمية السياحية التي تتمحور حول تعبئة المنتجات المحلية وتعزيز دور المناطق الواحية، كانطلاقة في أفق تعبئة مختلف مكونات الموارد التراثية للجهة من أجل تنمية مجالية مستدامة وداجمة .

قائمة المصادر والمراجع

1. السوسي محمد المختار (1966): إلبيغ قديما وحديثا، المطبعة الملكية الرباط.
2. المجلس الجهوي للسياحة، الخريطة السياحية لسنة 2014.
3. المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية، الشبكة الطرقية لسنة 2018.
4. المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر: الجرد الغابوي الوطني لسنة 2017.
5. وزارة الداخلية: التقطيع الإداري للجماعات الترابية سنة 2015.
6. وكالة التنمية الفلاحية: دليل المنتوجات المحلية المرموزة لسنة 2019.
7. خريطة جيولوجية المغرب لسنة 1985.
8. صورة جوية تغطي جهة سوس ماسة لسنة 2020.
9. بوابة جنوب المغرب جيوبارك - <https://www.portailsudmaroc.com/circuits-excursions-touristiques/circuits-touristiques>
10. بوابة جيوبارك جبل باني <http://geoparcjbelbani.com>
11. القمر الاصطناعي لاند سات: المرئية الفضائية والنموذج الرقمي للأراضي لسنة 2020.
12. Pascon P., (1984), "La maison d'Iligh et l'histoire sociale du Tazerwalt", SMER, Rabat.
13. PDR, Souss-Massa, 2017.
14. Jiménez Armesto M.J., RIBI M. (2002), Le Parc National de Souss Massa : Un modèle pour la gestion des parcs nationaux au Maroc, in Governance on Protected Areas And Institutions In The Mediterranean Region. 29-30 November/1 December de 2002. (Parque Natural del Garraf, Barcelona, Spain).
15. RSMD, 2015, Souss-Massa, destination écotouristique. Guide d'éco-tourisme. Coordination SPET Turismo Tenerife.
16. Harif R., Laurent F., Djellouli Y. (2008), L'écotourisme dans le Parc National de Souss Massa –Maroc.
17. Direction Régionale des Eaux et Forêts du Sud-Ouest, Royaume du Maroc : <http://www.dref-so.ma>
18. Service d'information sur les Sites Ramsar. Zones humides de Souss-Massa (<https://rsis.ramsar.org/fr/ris/1487>).
19. Said Boujrouf (2014), Ressources patrimoniales et développement des territoires touristiques dans le Haut Atlas et les régions sud du Maroc, in revue de géographie alpine n° 102-1.

السياحة البيئية والتنمية المحلية بإقليم سطات

بشرى حساني أستاذة بالكلية متعددة التخصصات خريكة b.hessani@usms.ma

عبد اللطيف السمالي: دكتور وباحث في الجغرافيا samlali80@yahoo.fr

ملخص:

يتميز إقليم سطات بغني وتنوع موارده الترابية التي جعلت منه منطقة فلاحية بامتياز، غير أن نزعة المناخ نحو الجفاف و سيادة الزراعة البورية، ساهمت في تراجع مداخيل السكان ومعاناة فئات عريضة منهم من الفقر والهشاشة . هذا الوضع يدعونا إلى التفكير في خلق أنشطة اقتصادية داعمة للنشاط الفلاحي، من أجل توفير توازن اقتصادي وتلبية الحاجيات الأساسية للسكان، وذلك من خلال استغلال المؤهلات الايكولوجية التي يزخر بها الإقليم.

وفي هذا السياق يندرج موضوع السياحة البيئية والتنمية المحلية بإقليم سطات الذي يهدف إلى التعريف بالمؤهلات الايكولوجية التي يمتاز بها مجال الدراسة، وكذا دراسة السبل الكفيلة بخلق تنمية سياحية باستثمار الموارد الترابية التي يزخر بها الإقليم من أجل تنوع مداخيل الفلاحين عبر خلق أنشطة سياحية ايكولوجية تهدف في الوقت نفسه إلى المحافظة على التوازنات البيئية.

كلمات المفاتيح: السياحة البيئية/المؤهلات الايكولوجية/ التوازن الاقتصادي/ التنمية المحلية/إقليم سطات.

Abstract:

The region of Settat is characterized by the richness and diversity of its soil resources, which made it an agricultural region par excellence. However, the climate's tendency towards drought and the supremacy of mullet agriculture contributed to the decline in the income of the population and the suffering of large groups of them from poverty and vulnerability. This situation calls us to think about creating economic activities that support agricultural activity, in order to provide an economic balance and meet the basic needs of the population, by exploiting the ecological capabilities that the region abounds.

In this context, the topic of ecotourism and local development falls in the region of Settat, which aims to introduce the ecological qualifications that characterize the field of study, as well as to study ways to create tourism development by investing in the soil resources that the region abounds in in order to diversify farmers' incomes by creating ecological tourism activities aimed at the time. Himself to maintain environmental balances.

Key words: ecotourism / ecological qualifications / economic balance / local development / the region of Settat.

المقدمة:

اشتهرت منطقة الشاوية على مر العصور بأحادية النشاط الاقتصادي المتجلى في النشاط الرعي-زراعي، غير أن هذا الأخير أضحي يعاني العديد من الإكراهات الطبيعية والتقنية، مما حال دون تلبية مطلب الساكنة، التي بدأت تفضل الهجرة بدل الاستمرار في مزاوله

نشاط فلاحي يتميز بالكفاف، الشيء الذي يتطلب خلق أنشطة بديلة تكون داعمة للاقتصاد المحلي، وكفيلة بخلق تنمية اقتصادية في المناطق الريفية المعزولة.

يهدف هذا المقال إلى دراسة السبل الكفيلة بخلق تنمية سياحية بالمناطق الريفية بالاعتماد على تراثها الطبيعي، للارتقاء بحالة سكانها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق يأتي اختيارنا لموضوع السياحة البيئية ودورها في خلق التنمية المحلية، حالة إقليم سطات، باعتبارها منطقة فلاحية ذات بعد تاريخي واقتصادي واجتماعي، عرفت استقرارا بشريا قديما للسكان رغم انتمائها للمناطق شبه الجافة.

ينتمي الإقليم من الناحية الطبيعية للشاوية العليا المتميزة بانبساطها وسهولة استغلالها ، وإداريا لجهة الدار البيضاء- سطات (الخريطة رقم1)، تقدر مساحته ب 164100هكتار (MONOGRAPHIE AGRICOLE DE LA ZONE (D'ACTION DU CENTRE DE CONSEIL AGRICOLE DE SETTAT,P 3).

ويشتهر المجال بأهمية إنتاجه للحبوب والقطاني والتي تعود جذورها لمرحلة استقرار القبائل التي أخذت تستغل الأرض كوسيلة للكسب، عوض الانتجاع، وإقامة نظام زراعي وفق ما توفره المحاطات من إمكانيات تكثيف وتنوع الاستغلال لتحقيق تكامل الموارد الزراعية والرعية (سعيد آيت حمو 2006،ص60) ، وقد ارتبطت الأنشطة الاقتصادية التي مارسها السكان ارتباطا وثيقا بالمؤهلات والموارد المتاحة في وسطهم الطبيعي.

1- المفاهيم الإجرائية:

ترتكز هاته المقالة على المفاهيم التالية:

- **السياحة البيئية:** عرفت بأنها جميع الأنشطة السياحية التي تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والحفاظ على الإنسان والطبيعة في إطار التنمية المستدامة، وعرفها الصندوق العالمي البيئة السياحية بأنها السفر للمناطق التي لم يلحقها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي للخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية... (بوحفص ثريا، 2009، ص3). وعليه يمكن اعتبار السياحة البيئية نوع من السياحة يتم فيها استغلال الأماكن الطبيعية والفضاءات البيئية من أجل النزهة والاستمتاع مع التحلي بروح المسؤولية للمحافظة عليها إضافة إلى خلق تنمية اقتصادية تعود بالنفع على السكان المحليين لهذه المناطق.

- **التنمية المحلية :** منهجية شمولية تهدف لاستثمار الإمكانيات المادية والبشرية لمنطقة معينة، وذلك في إطار علاقة تفاوض مع مركز القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الخاضعة له (تقرير الخمسينية، 2006، ص15)، وتهدف التنمية المحلية إلى تنوع وتقوية الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية بمجال معين، انطلاقا من التعبئة والاستثمار العقلاني للموارد متوفرة بهذا المجال، بهدف تحقيق العيش الكريم لجميع سكانه بشكل مستديم،(الراجي أحمد، ص37)

2- السؤال الإشكالي وتوطين مجال الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول كيفية توظيف واستثمار الموارد الترابية التي يتميز بها إقليم سطات من أجل خلق أنشطة مكتملة للنشاط الفلاحي السائد بالمجال.

ومن هذا المنطلق، تحيل مقارنة الموضوع على جملة من الأسئلة من أبرزها:

- ماهي المؤهلات والإمكانات الطبيعية التي يزخر بها مجال الدراسة؟

- ماهي السبل الكفيلة بتأهيلها؟

- كيف يمكن للسياحة الايكولوجية أن تساهم في التنمية المحلية؟ وأية آفاق للتنمية السياحية المستدامة؟

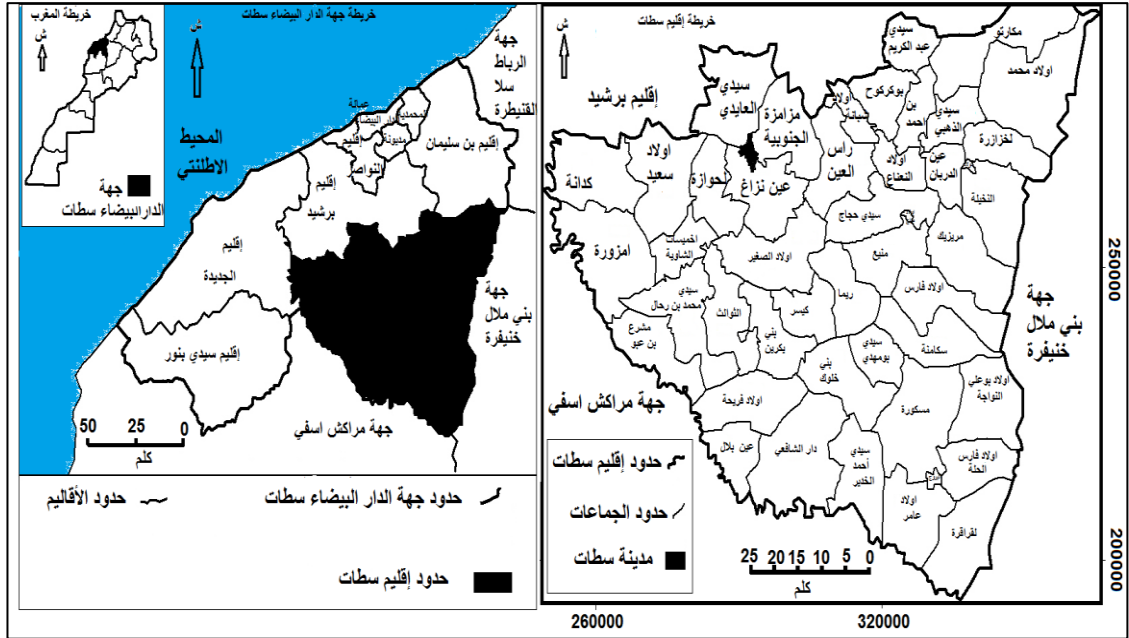
للإجابة عن الإشكالية المطروحة آنفا ننتقل من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: الإمكانيات الإيكولوجية بالإقليم تعد عنصرا مساعدا على خلق مشاريع لتنويع المدخيل لفائدة التنمية المستدامة.

الفرضية الثانية: تعتبر السياحة الايكولوجية عنصر مهم في التنمية المحلية بالإقليم بغض النظر عن قلة أو كثرة المواقع السياحية.

الفرضية الثالثة: للسياحة الإيكولوجية دور كبير في تغيير صورة التنمية المحلية، حيث يمكن بقليل من المشاريع استقطاب عدد مهم من السياح.

خريطة 1 توطين مجال الدراسة



المصدر: التقسيم الإداري الجديد للمغرب

النتائج:

1- دواعي الاهتمام بالسياحة الإيكولوجية كبديل تنموي بإقليم سطات

1-1 يتوفر إقليم سطات على موارد طبيعية مساعدة على قيام النظام الرعي-زراعي

يعتبر الإطار الطبيعي الفيصل في توطن وتوزيع الأنشطة الاقتصادية، لاسيما وأن مجال الدراسة يزخر بموارد طبيعية متنوعة ساعدت على الاستقرار البشري منذ القدم، وعلى تطور أشكال الاستغلال الفلاحي بالمنطقة. كما يتوفر المجال على مجموعة من المواقع الطبيعية التي يمكن استغلالها لخلق تنمية محلية سيكون لها وقع على المستوى الجهوي.

أ- طبوغرافية ومؤهلات ترابية تجعل المنطقة مجالاً للاستغلال الرعي - زراعي

ينتمي مجال الدراسة إلى السهول والهضاب الأطلنتية التي تعرف بسهول وهضاب الشاوية (مُجد الأسعد 2012، ص 30)، وتتكون من هضاب منضدية و متموجة، أهمها هضاب سطات ابن أحمد التي تمتد على طول منحى الارتفاع المتساوي 300م، تتميز بانحدارات تتراوح ما بين 5 و 10%، وهضبة بني مسكين التي تعد جزءاً من هضبة الفوسفات المنبسطة. هذه الخصائص الطبوغرافية اكتسبتها المنطقة عبر مختلف المراحل الجيولوجية، حيث عرفت التكتونية الإلتوائية خلال الحركات الهرسينية في نهاية الزمن الجيولوجي الأول، وتمت تسويتها بعد ذلك قبل وأثناء الترياس، ثم بقيت مستقرة منذ ذلك الوقت، بحيث لم تعرف التقبب في بعض أجزائها التي أصبحت عرضة للتعرية؛ بينما استقبلت أجزاءها المتهدلة ببطء رواسب وتوضعات، بعضها بحري ينتمي للبلوسين، وبعضها قاري ينتمي للرباعي. وساهمت هذه الرواسب في إغنائه على الخصوص بالمادة الدقيقة التي تكون أساس الغطاء الترابي بهذا المجال من الشاوية (رابحة صالح، 1991، ص 32-34). . فطبوغرافية المنطقة تجعل منها مجالاً قابلاً للاستغلال الرعي - زراعي.

ب- يتميز المجال بسيادة مناخ شبه جاف

تتميز المنطقة بمناخ شبه جاف إلى جاف مع انخفاض لهطول الأمطار من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب، ويمكننا التمييز بين ثلاث مناطق أساسية:

- المنطقة الشمالية: تتأثر بمؤثرات المحيط الأطلسي مع كميات متغيرة من الأمطار السنوية، والتي تشهد تقلبات كبيرة من سنة إلى أخرى. حيث يتراوح متوسط هطول الأمطار على مدى آخر 28 عامًا ما بين 350 و 400 ملم.

- المنطقة الوسطى: وهي عرضة للتأثيرات القارية دون أن تكون جافة جداً. كميات الأمطار التي تتلقاها هذه المنطقة تصل 320 ملم.

- المنطقة الجنوبية: وهي تحت تأثير قاري كبير. إذ يبلغ متوسط هطول الأمطار 280 ملم.

وبالتالي، فإن تهاطل الأمطار السنوي في المنطقة ضعيف ونادراً ما يتجاوز 500 ملم. يتأرجح عدد الأيام الممطرة في السنة بين 60 و 75 بالنسبة للمناطق الهضبية والمحاذية للمحيط، متوسط هطول الأمطار بالمنطقة بأكملها خلال السنوات الخمس الماضية هو 333 ملم (فونوغرافيا، 2009)..

وتتميز درجة الحرارة الشهرية بدورها بالتباين من شهر إلى آخر ويتراوح متوسط درجات الحرارة السنوية بين 17 درجة مئوية و 20 درجة مئوية. ويعد كل من شهري يوليو و غشت من الأشهر الأكثر سخونة في المنطقة، حيث يصل متوسط درجات الحرارة القصوى غالباً إلى 35 درجة مئوية في المحطات القارية الحريكة و سطات. أبرد شهر هو يناير بمتوسط درجات حرارة تقل عن 5 درجات مئوية. ويمكن أن تنخفض درجات الحرارة أحياناً عن 0 درجة مئوية.

ج- يعاني المجال من ضعف الموارد المائية

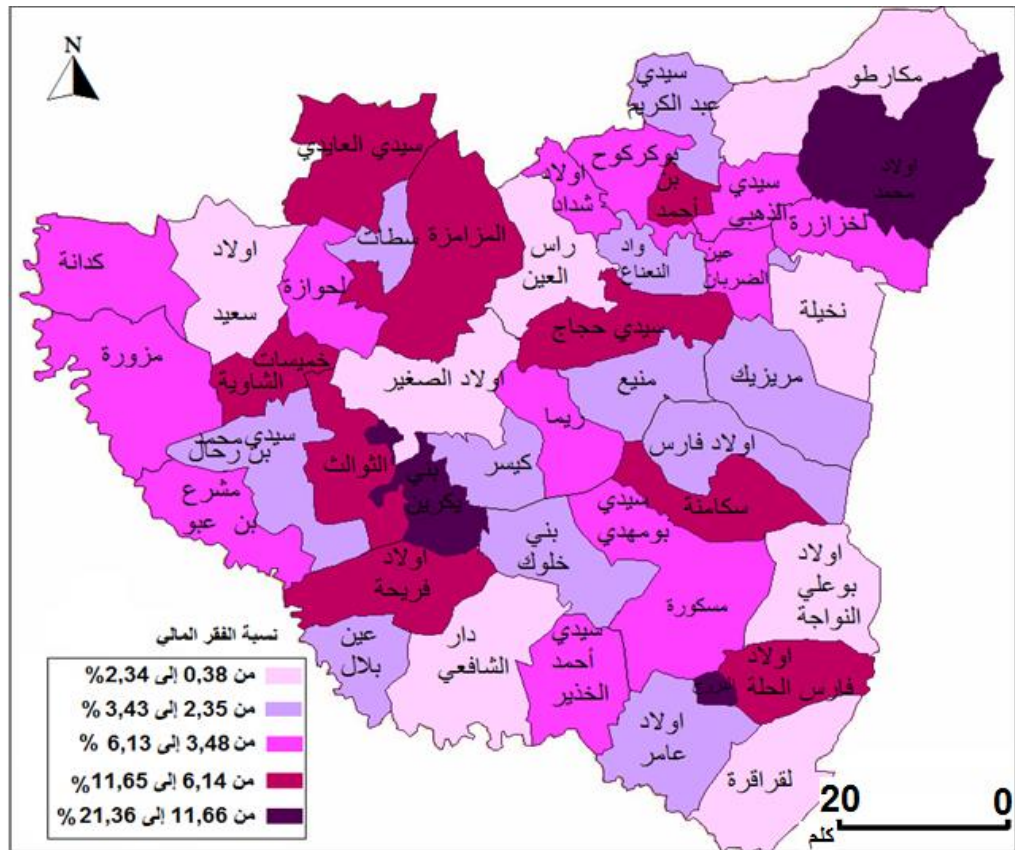
يعاني مجال الدراسة من محدودية الموارد المائية، إذ تتميز الشبكة الهيدرولوجية بالمجال بضعف وموسمية الجريان المائي وبالجفاف طيلة الشهور غير المطيرة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام التساقطات، في مقابل ذلك تتميز جل الصخور التي تكون الأساس الجيولوجي للمنطقة بقدرتها على تخزين المياه مكونة للفرشة المائية الجوفية، وذلك بدرجات متفاوتة حسب المسامية والنفاذية. في مقابل ذلك تنتشر بالمنطقة بعض العيون والضايات التي تستقبل سنوياً العديد من الزوار.

عموما يتميز الإقليم بمؤهلات طبيعية ملائمة لإقامة نظام فلاحى رعى-زراعى، غير أن توالي سنوات الجفاف وما رافقها من تراجع عام للمردودية جعلت من المنطقة مجالا طاردا للسكان مما يحتم علينا البحث عن حلول وبدائل لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية للسكان.

1-2 يتنشر الفقر بشكل متفاوت بين جماعات الاقليم

يشكل النشاط الرعى زراعى مصدر عيش نسبة كبيرة من ساكنة إقليم سطات (634 184 ن حسب إحصاء 2014) التي يشكل منها سكان الأرياف نسبة مهمة (424 840 ن). إلا أن هذا النشاط الوحيد أثبت عدم فعاليته في إنقاذ أعداد كبيرة من القرويين من براثن الفقر والتهميش، في ظل ارتباطه بالتغيرات المناخية.

خريطة 2 نسبة الفقر المالى بجماعات إقليم سطات (معطيات 2014)



المصدر: H .C.P, direction régionale de casablanca-settat, direction provinciale de settat(2018)

ووفق الإحصائيات الرسمية نجد أن الإقليم سجل خلال سنة 2014 معدل فقر نسبيا مرتفع (5,1%) مقابل 2,6% على المستوى الجهوي و 4,8% على المستوى الوطني. بينما وصل معدل المشاشة إلى 14,6% مقابل 8,1% على المستوى الجهوي و 5,1% على المستوى الوطني.

فيما يخص التوزيع الجغالي للفقر بمجال الدراسة، يميز بنوع من التباين إذ نجد جماعة أولاد مُجد المرتبة الأولى بمعدل فقر يصل إلى

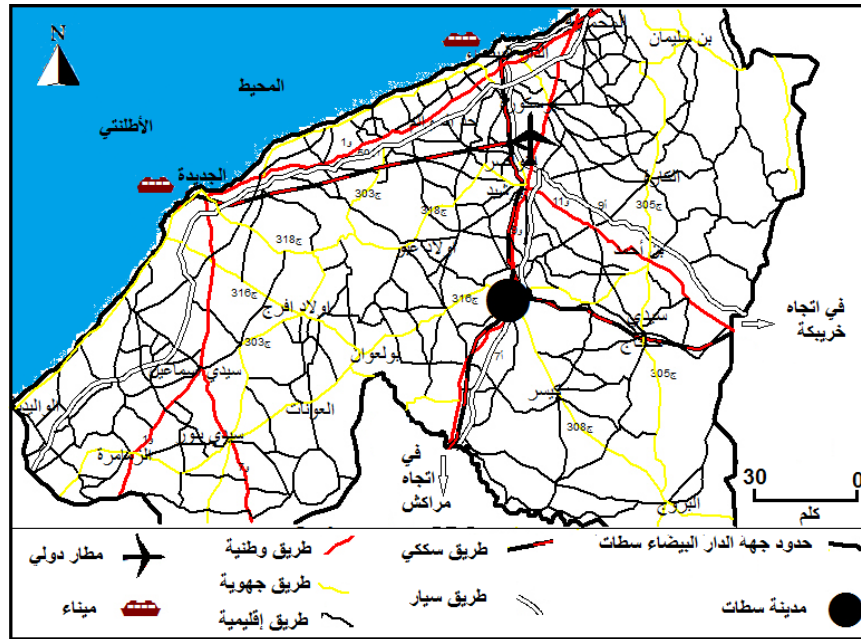
21,4% ومعدل هشاشة بنسبة 28,6%، متبوعا بجماعة بني يكرين. في حين تجد أن حوالي 10,2% من جماعات الإقليم تراوح فيها نسبة الفقر بين 10 و 20%، و 28,6% من جماعات الإقليم تراوحت فيها نسبة الهشاشة بين 5 و 10%.

يتضح من خلال ماسبق أن نسبة مهمة من السكان تعاني من الفقر المالي لأسباب متعددة منها مايرتبط بصعوبة الولوج إلى سوق الشغل، وما يتعلق بالهشاشة التي يتعرض لها القطاع الفلاحي في بعض السنوات الجافة. مما يجعل الاهتمام بالسياحة الإيكولوجية إحدى البدائل المقترحة لمعالجة هذه الوضعية.

3-1 موقع استراتيجي مهم لإقليم سطات

يحتل إقليم سطات موقع استراتيجي مهم يتوسط أهم التجمعات البشرية والأقطاب الاقتصادية الوطنية، متمثلة في مدينة الدار البيضاء كقطب صناعي وتجاري، ومراكش كقطب سياحي ومدينة الرباط كقطب إداري، هذا إضافة إلى قربها من عدة مدن جهوية كخريبكة والجديدة وبن سليمان وبرشيد.

خريطة رقم 3: شبكة طرق المواصلات بجهة الدار البيضاء - سطات



المصدر: Google Map (2021) (بتصرف)

وما يؤكد هذا الموقع الاستراتيجي للإقليم توفره على أنواع مختلفة من وسائل المواصلات، متمثلة في خط السكك الحديدية الرابط بين الدار البيضاء ومراكش، وإمكانية الولوج إلى الخطوط الرابطة بين مطار محمد الخامس والجديدة وخريبكة واسفي. ثم هناك الطريق السيار رقم 07 الرابطة بين الدار البيضاء ومراكش وإمكانية الولوج إلى الطرق السيارة المتجهة إلى بني ملال والجديدة. هذا إضافة إلى الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين شمال وجنوب المغرب. كما يتخلل الإقليم مجموعة من الطرق الإقليمية والجهوية الرابطة بين مختلف جماعات

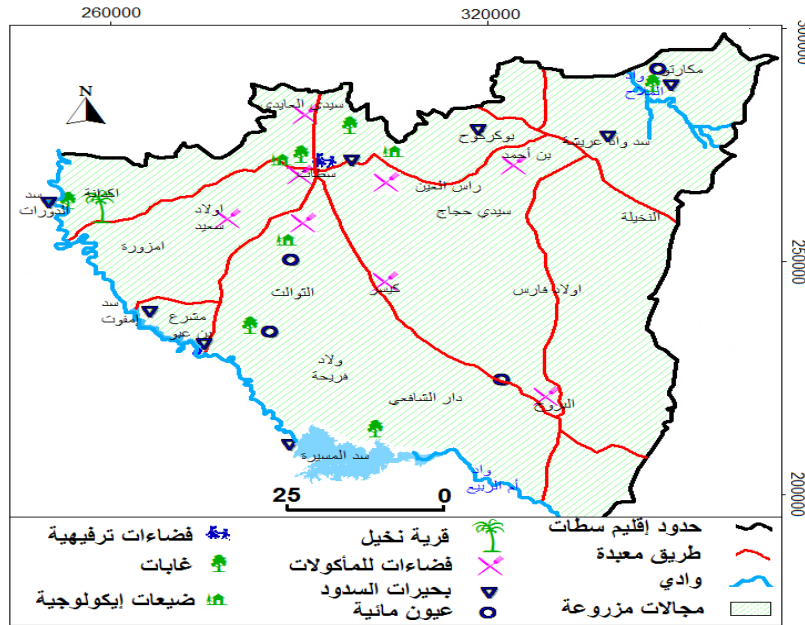
الإقليم من جهة وبين أقاليم الجهة والجهات المجاورة من جهة ثانية. كما يستفيد مدال الدراسة بحكم قربه من إقليم النواصر، من إمكانية الولوج في وقت وجيز إلى مطار مُجد الخامس الدولي.

إذن من شأن هذا الموقع الاستراتيجي والتنوع في طرق المواصلات، أن يجعل من الإقليم وجهة سياحية سهلة، ويساهم في اكتشاف مختلف المواقع الإيكولوجية المغمورة التي تزخر بها عدة جماعات، والتي يمكن أن تكون لها آثار إيجابية على المستوى التنموي إقليمي وجويا.

2- يتوفر إقليم سطات على مواقع طبيعية من شأنها أن تساهم في تنمية السياحة البيئية

يزخر إقليم سطات والمناطق المجاورة له بمجموعة من المواقع الإيكولوجية غير المعروفة وغير المكتشفة عند الكثير من السكان، سواء المحليين أو غيرهم. ونحن نعد لكتابة هذا المقال قمنا بزيارة عدد مهم من هذه المواقع، وكانت فعلا فرصة مهمة لاكتشاف جمالياتها وعناصر الجذب فيها والتي تجعلك تفكر في العودة مرات عديدة للاستمتاع بجماليتها. وهذا يعطي انطبعا عن إمكانية اتخاذها كمواقع سياحية مجهزة ببنيات استقبال أكثر تطورا والتعريف بها إقليميا و جويا ووطنيا.

خريطة 4 أهم المعالم السياحية ذات البعد الإيكولوجي بإقليم سطات



المصدر: المعاينة الميدانية (مارس 2021)

2-1 بحيرات السدود:

رغم أن إقليم سطات يغلب عليه الطابع الانبساط وبسيادة النشاط الزراعي، إلا أنه يتميز بتواجد العديد من السدود، خاصة في الجزء الغربي حيث يمر واد أم الربيع مع تواجد أشكال هضبية وكارستية، تكسر روتين المشهد السهلي. وتمكن هذه السدود من توفير

مجموعة من الأنشطة الثانوية والترفيهية للسكان من قبيل التخيم والصيد. و في ما يلي أهم هذه البحيرات التي يمكن ان تكون وجهة سياحية إذا ما تمت تهيئتها لهذا الغرض:

أ- بحيرة سد الدورات:

تقع على مشارف جماعة اكدانة التي تبعد بحوالي 50 كلم عن مدينة سطات، وتتميز بمشاهدها الخلابة التي تثير ناظر الزائر منذ الوهلة الأولى، من خلال تواجد أشكال هضبية تطل على بحيرة السد في مشهد بانورامي رائع، إضافة إلى إمكانية الولوج إلى أسفل السد للاستمتاع بالهواء النقي تحت الأشجار الظليلة المتواجدة على جنبات الوادي. وتمثل هذه البحيرة فرصة لممارسة هواية الصيد. وفي الجزء العلوي من البحيرة تتواجد غابة ضليلة من أشجار الأوكالبتوس التي يتطلب الولوج إليها المرور عبر مجموعة من الضيعات الفلاحية والممرات الترابية الحمراء التي تضفي على النفس نوعاً من السكينة والهدوء.

صورتان 1 و 2 : منطقة سد الدورات



المصدر: المعاينة الميدانية (مارس 2021)

ب - بحيرة سد المسيرة: تغطي مساحة 14 ألف هكتار وتستوعب طاقة مائية بحجم 2700 مليون م مكعب (رايحة صالح 2003، ص423)، يتميز السد بالغنى من حيث الوحيش والنباتات المائية، كما يتوفر على مؤهلات سياحية مهمة لتردد هواة السياحة وممارسة رياضة صيد الأسماك. يشرف على السد جبل قارو الذي يضفي جمالية طبيعية على هذه المنطقة بأضلاعه الأبلاشية المسترسلة على نمط واحد (رايحة صالح، 2003، ص422).

صورتان 3 و4: مشاهد من بحيرة سد المسيرة وجنباة



المصدر: المعاينة الميدانية 2021

ت - بحيرة سد إيمفوت: تقع في الحدود بين جماعة مشرع بن عبو و جماعة سيدي مُجَّد بن رحال. وتمكن الساكنة المجاورة لها وبعض السكان من مدينة سطات من ممارسة السباحة، خاصة في فصل الصيف حيث ترتفع درجات الحرارة في الإقليم، هذا إضافة إلى إمكانية ممارسة هواية الصيد، والاستمتاع بالمناظر الخلابة التي تحيط بالبحيرة وهي عبارة عن أشكال هضبية وبعض الغابات.

ج - بحيرة سد بوكركور: تقع بجماعة مكارطو والتي أضحت قبلة لسكان المنطقة المجاورة لممارسة بعض الرياضات النهرية، إضافة إلى هواية الاستحمام وصيد الأسماك.

د - بحيرة المزامزة: التي تقع على مشارف الغابة الحضرية لمدينة سطات، و هي اليوم تخضع لعملية التهيئة من أجل جعلها متنفسا ترفيهيا لسكان المدينة والمناطق المجاورة.

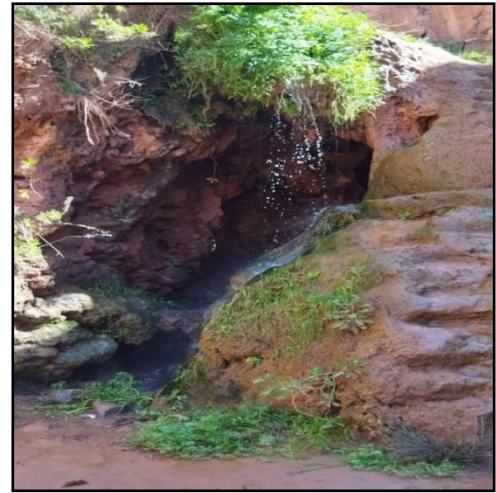
2-2 المجالات الغابوية:

تمتد المجالات الغابوية بإقليم سطات على مساحة تقدر ب 27000هـ (DIRECTION REGIONALE DE L'AGRICULTURE CASABLANCA- SETTA (2018)). ورغم أنها لا تشكل سوى مساحة ضعيفة من المساحة الإجمالية للإقليم (4%)، إلا أنها تتميز بخصائص ترفيهية مهمة، نظرا لقرمها من معالم سياحية أخرى كالبحيرات والعيون والوديان. ونجد من بينها غابة المزامزة التي تشكل متنفسا مهما لسكان مدينة سطات، خاصة خلال نهاية فصل الشتاء وفصل الربيع. ثم هناك غابة أولاد مُجَّد التي تقع بالحاشية الجنوبية لمنطقة مكارطو والتي تتميز بجمالية طبيعية وتضم عدة أصناف من الأشجار والوحيش، إضافة إلى المنظر الجيومورفولوجي المكون من التضاريس الأبلاشية.

3-2: موقع عين تاغية:

تقع في تراب أولاد بوزيري على بعد حوالي 30 كلم من مدينة سطات، وهي عبارة عن تشكيلة طبيعة رائعة تمتزج فيها أعراف جبلية، يتوسطها وادي عميق وتنبع من صخورها عين مائية مشكلة شلال صغيرا يتردد الزائرون له في أخذ صور تذكارية. وتزداد جمالية هذا الموقع بالهدوء الذي يحيم عليه وأصوات الطيور والضفادع، إضافة إلى تواجد غابة صغيرة تضمن مجالات ظليلة من أجل التخميم وقضاء أوقات جميلة مع الأهل والأصدقاء. كما أن هذا الموقع يبقى وجهة مفضلة لهوات السباحة في البرك المائية، وكذلك هوات التسلق الذين يجدون ضالتهم في وجود سفوح شديدة الانحدار، وتشجعهم على خوض مغامرات و تحديات شيقة بتوفرهم على الوسائل والمعدات المخصصة لهذه الرياضة.

صورتان 5 و6 من موقع عين تاغية



المصدر: المعاينة الميدانية (مارس 2012)

وعلى مقربة من هذه العين يوجد المجرى الأوسط لوادي قبيان الذي يتميز بكثرة المنابع والعيون والمنخفضات الكارستية، وكذا مجموعة من المرتفعات التي تستقطب مجموعة من الرياضيين الذين يجذون تسلق الجبال، إضافة الى مجموعة بساتين وخاصة بساتين الرمان بمنطقة تماسين التي تضفي المزيد من الجمالية على المشهد الطبيعي. بالمجرى الأسفل للواد نجد منطقة ضااض، وهي عبارة ضريح لأحد الحاخامات المعروف بأبرهام أوربور” وتستقبل كل سنة في شهر أبريل مجموعة من اليهود من كل أنحاء العالم لإقامة موسم “الهلولة”.

رغم كل هذه المميزات الطبيعية والثقافية في محيط عين تاغية، إلا أنه للأسف يظل مجهولا عند الكثير من السكان، و لم يحض بعد بأي مبادرة لتهيئته وتأهيله لكي يكون وجهة سياحية دائمة، في ظل تواجد مقطع طرقي غير معبد و غياب أي أنشطة أخرى خدمانية يمكن أن تؤثت هذا المنظر الطبيعي الرائع على غرار شلالات أزود وعيون أم الربيع وخوانق تودعة و دادس وغيرها.

على بعد حوالي 30 كلم من مدينة سطات يتواجد مركز جماعة اكادانة القروية التي يهتم جل سكانها بممارسة النشاط الزراعي، في ظل تواجد بنيات سوسيو اقتصادية جد بسيطة ولا تستجيب لتطلعاتهم التنموية التي طالما طالبوا بها منذ سنوات. وأكثر ما يثير انتباه الزائر لهذه المنطقة هو تواجد أعداد كبيرة من أشجار النخيل، في مشهد نادر وغير معتاد في المناطق الوسطى الشمالية للبلاد، و كأننا في إحدى واحات الجنوب الشرقي التي تتميز بمثل هذه المناظر.

صورتان 7 و 8 من قرية النخيل بجماعة اكادانة



المصدر: المعاينة الميدانية (مارس 2021)

ورغم ارتباط هذه القرية بالضريح المسمى بسيدي اعمر السملالي الذي يحضى بمكانة روحية خاصة في أذهان الساكنة وما ارتبط بذلك من ممارسات وشعائر مازالت قائمة إلى يومنا، إلا أن هذا التجمع الكبير لأشجار النخيل يمكن أن يكون فرصة مهمة للإقلاع التنموي بالمنطقة من خلال التعريف بها أكثر وتهيئتها لاستقبال الزوار في أحسن الظروف.

2-5 الضيعات الإيكولوجية و البيداغوجية

بما أن إقليم سطات حباه الله بثروات طبيعية مهمة، على رأسها التربة الخصبة التي تسمح بممارسة مختلف الأنشطة الزراعية، وفي ظل ضعف البنيات الترفيهية، عمد مجموعة من المستثمرين إلى توظيف ضيعاتهم الفلاحية كمتنفس للسكان، من خلال تحويلها إلى ضيعات نموذجية توفر مجموعة من الخدمات على رأسها الإطعام بكل أنواعه، و تأثيثها بأنواع من الطيور و الحيوانات المعروفة، و وفير منتوجات غذائية طبيعية.

صورتان 9 و 10 : إحدى الضيعات الإيكولوجية بضواحي مدينة سطات



المعاينة الميدانية (مارس 2021)

وقد تم توزيع كل هذه الخدمات داخل الضيعات بشكل متناسق ومهياً بشكل يسمح للزوار بمشاهدة مختلف هذه الأنواع الحيوانية، وكذلك بعض المنتوجات التراثية المحلية وقضاء وقت ممتع في التجوال وسط الضيعة، مع إمكانية استفادة الأطفال من بعض الألعاب التي تحترم الطابع الإيكولوجي والبيداغوجي للضيعة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تتواجد إلى حدود اليوم (2021) أربعة ضيعات بيداغوجية متفرقة، لكن كلها قريبة من مدينة سطات، بحيث لا تبعد سوى بحوالي 5 إلى 15 كلم.

3- أهمية السياحة الإيكولوجية في التنمية المحلية بإقليم سطات

بعدما تعرفنا على أهم ملامح المحطات الإيكولوجية بإقليم سطات، لابد من الوقوف عند الأهمية التي تكتسبها في تحقيق التنمية السياحية. فإذا كان الصدى العام الذي يتداول بين معظم ساكنة الإقليم هو ضعف القطاع السياحي وغياب إرادة حقيقية لتطويره، فهذا لا يعني البتة الاستسلام لهذا الوضع، بل يمكن أن يصبح تحدياً حقيقياً أمام كل المتدخلين (السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والباحثين... دون إغفال مشاركة السكان)، من أجل تغيير هذه النظرة التشاؤمية والصورة النمطية التي ننظر بها لهذا المجال. فالإرادة الحقيقية والعمل الجاد والدراسة المعمقة يمكن أن تنتج أشياء مهمة من لا شيء. أما تنمية السياحة بإقليم سطات فهي لا تحتاج سوى لرؤية متبصرة لكيفية تميم ما هو موجود وتطويره لكي يشكل قيمة إضافية للسكان والمجال.

من هذا المنظور لابد من الوعي بان التفكير الجدي في تحقيق إقلاع سياحي بإقليم سطات يمكن أن يكون منطلقاً جديداً وتحدياً إيجابياً للتسريع من وتيرة التنمية المحلية وتجاوز كل مظاهر التأخر التي تعاني منه الساكنة والبنية التحتية.

فالهدف من التنمية السياحية بإقليم سطات ليس فقط هو التعريف بالمؤهلات والامكانيات، بل التفكير والبحث عن بديل تنموي للأنشطة شبه أحادية (الرعي زراعية) والتي تتعرض بشكل دوري لعدة مشاكل بسبب ارتباطها المباشر بالتساقطات المطرية.

يمكن التمييز في الحديث عن أهمية تطوير السياحة الإيكولوجية بإقليم سطات وفق الإمكانيات المتاحة بين :

1-3 الأهمية الاقتصادية:

إن المواقع السياحية الإيكولوجية بإقليم سطات ورغم ندرتها بالمقارنة مع مناطق جبلية أو واحة، يمكن أن تحقق أهدافا اقتصادية مهمة ولو على المدى البعيد. فالتفكير الجدي في تهيئة الموقع المتوفرة سيساهم في تحسين البنيات التحتية وتوفير فرص الشغل وتنويع مصادر الدخل للسكان المحلية. كما أن جاذبية هذه المواقع والتعريف بها وبمؤهلاتها سيساهم في الرفع من عدد السياح الوافدين من مختلف المناطق من داخل الوطن وخارجه، وهذا من شأنه إتاحة فرص كبيرة أمام الاستثمار في المآوي السياحية والمنتجعات الريفية والضيعات الإيكولوجية...

من جهة أخرى يزخر إقليم سطات بحرف تقليدية متنوعة من شان تطوير السياحة الإيكولوجية أن يفسح المجال لتسويق المنتجات المحلية.

3-2 الأهمية الاجتماعية:

إذا كانت الأهمية الاقتصادية للسياحة الإيكولوجية مرتبطة بشكل مباشر بمناطق الجذب السياحي، فإن الأهمية الاجتماعية مرتبطة بالطرفين الرئيسيين في هذا القطاع وهما مناطق الجذب من جهة والسياح الوافدين من جهة ثانية. فمناطق الجذب السياحي سيستفيد سكانها المحليين من تحسين أوضاعهم الاجتماعية وربط علاقات كثيرة مع الزوار، إضافة إلى تقليص نسبة البطالة، والأهم هو تقليص نسبة الهجرة القروية. أما بالنسبة للسياح الوافدين فالسياحة الإيكولوجية توفر لهم اكتشاف الحياة البسيطة في المجال الريفي والبعد عن الإزعاج والقلق والتوتر، بالإضافة إلى تبادل الأفكار واكتشاف العادات والتقاليد وتشجيع الفنون الشعبية الفلكلورية.

عموما فالسياحة الإيكولوجية تعمل على توفير الحياة الجميلة للإنسان، وتقدم له العلاج من أمراض العصر وتوفر له الراحة النفسية والانسجام واستعادة الحيوية والنشاط والتوازن العقلي والعاطفي وشفاء النفس (فؤاد بن غضبان، 2015، ص87).

خاتمة

يعتبر إقليم سطات من أضعف الأقاليم على المستوى الوطني من حيث الجاذبية السياحية، بحكم أن الوظيفة الفلاحية هي الأكثر حضورا مستفيدة من الثروات الطبيعية المهمة التي يزخر بها وعلى رأسها تربة الترس. إلا أن التحولات المتتالية والصعوبات المناخية التي تعترض هذا القطاع بشكل دوري، حتمت ضرورة إعادة التفكير في تنويع الأنشطة الاقتصادية والبحث عن بدائل تنموية لمواجهة كافة الاختلالات التي تحول دون تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

رغم ذلك يبقى القطاع السياحي من بين أهم البدائل المطروحة لتحقيق هذا المبتغى التنموي، وبالتالي إمكانية التخفيف من نسب الفقر التي تعرفها بعض الجماعات القروية، إضافة إلى الاستفادة من الشبكة المتنوعة من طرق المواصلات. كل هذا من خلال تأهيل المواقع السياحية الإيكولوجية التي يزخر بها الإقليم.

إلا أن ما يجب التأكيد عليه هو أن اهتمامنا في هذا المقال انصب على التعريف بمعظم المواقع السياحية الإيكولوجية بإقليم سطات، لا يعني البتة أننا نملك عصا سحرية يمكنها ان تحول هذا الإقليم إلى وجهة سياحية بين عشية وضحاها. فهذه المساهمة ما هي إلا

خطوة صغيرة من بين خطوات عديدة يجب على الجميع أن ينخرط فيها حتى نحقق هذا الهدف التنموي المهم. فالخطوات القادمة هي على عاتق المسؤولين المحليين والإقليميين والجهويين في إطار شراكات مع الوزارات المعنية على رأسها وزارة السياحة. فالإرادة السياسية لتأهيل القطاع السياحي بالإقليم تبقى ضرورية وخطوة أساسية في مسار تحقيق انتعاش سياحي. بعد ذلك تأتي مرحلة الدراسات المعمقة، بما فيها الدراسات الاجتماعية والاقتصادية من أجل الوقوف على مختلف الفرص المتاحة والآثار المرتقبة وكذلك التهديدات المحتملة. ثم تأتي مرحلة الدراسات التقنية للمواقع المرشحة لتكون كمناطق جذب سياحية. وفي هذا الإطار تبقى المقاربة التشاركية والنسقية أمرا ضروريا في أي خطوة من الخطوات السالفة الذكر، من خلال إشراك جميع المتدخلين، بما فيهم السكان المحليين ومنظمات المجتمع المدني، والتنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية والمنتخبين والسلطات المحلية.

فتنزيل هذه الأفكار على أرض الواقع، يتطلب وجود استراتيجية محكمة تأخذ بعين الاعتبار كل الإمكانيات المتوفرة والعراقيل المحتملة، وفتح قنوات التواصل مع السكان والجمعيات والجالية المغربية المقيمة بالخارج وكل المستثمرين السياحيين. ويمكن أن يكون عقد ندوات ومناظرات علمية خطوة مهمة في طريق تحقيق إقلاع سياحي وتنموي بالإقليم.

لائحة المراجع:

- أحمد الراحي، السياحة الجبلية بإقليم افران بين تنوع الموارد الترابية وآفاق التنمية المستدامة، أطروحة لنيل الدكتوراه كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية - الدار البيضاء.
- ثورية بوحفص (2009)، المؤهلات الطبيعية والثقافية بإقليم بنسليمان واقع وآفاق تطوير السياحة البيئية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادال - الرباط.
- سعيد آيت حمو (2006)، تراتب المجال حول الدار البيضاء وانعكاسات تمدن أحوازها على الفلاحة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.
- راجحة صالح (1991)، بعض المظاهر المورفولوجية في منطقة الشاوية، بتنمية الأنظمة الريفية للشاوية وقضايا منهجية حول المجال الريفي بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم ابن مسيك الدارالبيضاء.
- راجحة صالح (2003)، المشهد الجيومورفولوجي والتطور الرباعي بمضاب الشاوية العليا وهوامشها، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك
- فؤاد بن غضبان (2015) السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1، منشورات دار الصفاء عمان
- محمد الأسعد (2012) اتحاد القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي-زراعية بالبيئات شبه جافة بالمغرب دراسة في الإيكولوجيا الثقافية. منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة و التنمية.
- تقرير الخمسينية (2006)، المغرب الممكن، اسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية الدار البيضاء.

H .C.P, direction régionale de casablanca-settat, direction provinciale de settat(2018)

- DIRECTION REGIONALE DE L'AGRICULTURE CASABLANCA-SETTA(2018).

- MONOGRAPHIEAGRICOLE DE LA ZONE D'ACTION DU CENTRE DE CONSEIL AGRICOLE DE SETTAT.

الاقتصاد الليبي بين الاعدار والتنمية المستدامة الواقع والمأمول

The Libyan economy between reconstruction and sustainable development, reality and expectations

مجدى عثمان سالم المبروك: جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد، ليبيا.

majdi.almabrouk@uob.edu.ly

سليمان شعيب الدرسي: جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد، ليبيا.

Sulimanboelsakt@gmail.com

أسامة مُجد منصور العماري : جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد، ليبيا.

Osama.alamari@uob.edu.ly

المخلص

تهدف هذه الورقة للتعرف على مدى إمكانية تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في الاقتصاد الليبي , وذلك لكونه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأساسية على النفط وتغيرات أسعاره , ونتيجة لما مرت به ليبيا من صراعات سياسية وتعاقب الحكومات المتسارع وحروب متفرقة , أدت لتدمير مناطق متعددة ومدن, مما يستوجب القيام بعملية إعادة إعمار لها وفقا لرؤية مستقبلية تهدف لتنظيم الحياة ومن خلال عملية الاعدار نأمل أن يكون هذا الاعدار شاملا لتنمية حقيقية ومستدامة تسعى لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة , والاستفادة من المقدرات الطبيعية للبلاد الغير مستغلة لخلق مصادر للدخل بجانب النفط , وتنمية القطاع الخاص وإعادة هيكلة القطاع العام ليعمل كلا منهما لتحقيق تنمية متوازنة بين القطاعين والارتقاء بمستوى الاقتصاد, ولكن يجب ان لا ننسى أن ذلك ممكنا وليس مستحيلا ولكن في وجود امن واستقرار ورغبة من الجميع افراد ومسؤولين على تحقيق هذه الغاية, من خلال تغيير المفهوم التقليدي للأفراد من الاعتماد الكامل على الدولة الى الاعتماد على الذات للمساعدة في بناء الدولة الجديدة لهم ولمن سيأتون بعدهم .

الكلمات المفتاحية:

إعمار – تنمية مستدامة – اقتصاد ليبي

ABSTRACT

This paper aims to identify the extent to which a real and sustainable development can be achieved in the Libyan economy, because it is a rentier economy that depends on the basic bike on oil and its price changes. Reconstruction of it, and through the reconstruction process, we hope that this reconstruction will be a comprehensive real and sustainable development that seeks to develop various economic sectors, take advantage of the untapped countries' natural capabilities to create sources of income beside oil, develop the private sector and restructure the public sector so that both of them work to achieve a balanced development between the two

sectors And upgrading the economy, but we must not forget that this is possible and not impossible, but in the presence of security, stability and the desire of all individuals and responsible for achieving this goal, by changing the traditional concept of individuals from complete dependence on the state to self-reliance to help build a new state for them. And for those who will come after them.

Keywords: Emaar - sustainable development - Libyan economy.

المقدمة

تعد الدولة الليبية من الدول الغنية بالموارد الطبيعية المتنوعة والغير مستغلة , كما تتمتع في كونها تطل بإطلالة مميزة على البحر المتوسط وموقعها المميز في وسط الدول العربية , وبوابة عبور بين الشرق والغرب وبين افريقيا والدول الاوربية, وبكبر المساحة الجغرافية وقلة عدد السكان, ولا توجد في ليبيا طوائف دينية فالشعب الليبي كله مسلم ,وعلى الرغم من كل تلك الامتيازات التي يحظى بها الشعب الليبي والدولة الليبية, الا ان انعدام التنمية الحقيقية وتدني مستوى الدخل وعدم توفر البنى التحتية من أهم ما يميز الاقتصاد الليبي , وكذلك اعتماده بشكل مباشر على مصدر وحيد للدخل الا وهو النفط.

ويعتبر النفط المورد الطبيعي الأول في العالم العربي, ويضم العالم العربي نصف احتياطات النفط العالمية, ونتيجة لذلك نجد معظم الدول التي تعتمد على النفط وخاصة في الدول العربية وهي مع ذلك عاجزة عن تنويع مصادر الدخل والاستفادة من الأسعار المرتفعة للنفط مع وفرة الإنتاج, من خلال خلق قيم مضافة للقطاعات الاقتصادية غير النفطية.

وتنوعت الدول العربية المنتجة للنفط من حيث التنمية الاقتصادية, فنجد دول تتسم بالاستقرار السياسي مثل: دول الخليج فهي استفادت من الاستقرار ومن الموارد الضخمة في خلق اقتصاديات نامية, ولكن مصدر نموها الوحيد هو النفط, ودول أخرى لا تتسم بالاستقرار السياسي وهو ما يعيق نمو هذه الاقتصاديات مثلما في العراق.

والحالة الليبية تأتي ما بين الحالتين السابقتين فنجد استقرار سياسي لمدة أربعين عام ,مع بعض الصراعات الخارجية مع الدول الكبرى مما أدى لفرض حصار على الدولة الليبية لغاية العام 1996م, ومن بعدها حاولت الدولة الاشتراكية العمل على تنويع الصيغة الاشتراكية للدولة بفتح المجال أمام القطاع الخاص في محاولة لتنمية وتنشيط القطاعات غير النفطية ,ولكن نتيجة عدم وجود رؤية واضحة للاقتصاد ,ومنهج يتبع لجميع القطاعات الاقتصادية من خلال سياسة تحويلية ,لم يساهم القطاع الخاص في تحقيق تنمية حقيقية الا في زيادة مقدار الضرائب والرسوم المحصلة من القطاع لصالح الدولة ,وذلك لان العاملين بالقطاع الخاص هم عاملين بالدولة, وأن جميع المنتجات من السلع والخدمات مدعومة من الدولة بحيث تستند على الواردات التي تعتمد على الأسعار الرسمية للدولة مما يحقق لها المزيد من الأرباح السريعة, ولا تحقق أي قيمة مضافة للاقتصاد.

فجّل القطاع الخاص يعمل في مجال الخدمات المختلفة والتي تعمل في اقتصاد الظل وبالتالي لا يمكن تحقيق دخل حقيقي منه وبالنسبة للسياحة نتيجة لانعدام البنى التحتية للقطاع, من توفر أماكن الإقامة وتوفر الخدمات المختلفة من اتصالات ووسائل النقل والأدلة السياحيين وغيرها من المتطلبات الاساسية لهذا القطاع وخاصة في المناطق الاثرية , فكانت مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي بسيطة جدا, والقطاع الصناعي تعد مساهماته أفضل من القطاع السياحي حسب ما يرد في حسابات الدخل القومي المنشورة, ولكن كما أسلفنا تعتمد على الأسعار المحلية للصراف الأجنبي الذي يمنحها ميزة نسبية.

ونتيجة لعدم تنظيم القطاعات الاقتصادية وحمايتها من السلع المستوردة يجعل من هذه القطاعات غير قادرة على المنافسة مع السلع المستوردة.

ومع تغير النظام السياسي للبلاد في 2011 تلاشى الاستقرار السياسي وتعاقبت الحكومات على الدولة الليبية، فمنذ ذلك العام تعاقبت على ليبيا سبع حكومات وكلها مؤقتة، ناهيك عن الصراعات المسلحة، وما خلفته من دمار وانتهاك للحرمات وتهجير للمواطنين، والفساد الذي استشرى بالبلاد والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة والأموال، مما أدى لانخفاض قيمة العملة المحلية امام العملات الأجنبية لأضعاف الأضعاف، وتخريب مقدرات الشعب من الكهرباء ومياه النهر والطرق العامة، وغياب دور المؤسسات الأمنية بالشكل المطلوب لتحقيق الامن والاستقرار، ونتيجة لذلك عانت البلاد من الدمار المترتب نتيجة خوض حروب متعددة في الشرق والغرب أدت لإهلاك المقدرات واهلاك المباني والخدمات في جميع المدن التي عانت من ويلات هذه الحروب وغيرها مما لا يحصى على أحد في الداخل والخارج، واصبح إعادة الاعمار من أهم المتطلبات لدى الجميع .

وعليه سوف يتم في هذه الورقة التطرق للاقتصاد الليبي بين الاعمار والتنمية المستدامة، وذلك من خلال:-

✓ التعرف على المفاهيم الأساسية لإعادة الاعمار والتنمية المستدامة، والتعرف على الواقع الاقتصادي الموجود حالياً، ومنها نتطرق لإعادة الاعمار وكيف يجب أن يكون بحيث يستفاد منه الجميع ويتحقق معه تنمية حقيقية للاقتصاد، والمقصود الفعلي لإعادة الاعمار وكيف يمكن تحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد الليبي من خلال المحاور التالية:-

- المفاهيم الأساسية لإعادة الاعمار والتنمية المستدامة
- الواقع الفعلي للاقتصاد الليبي
- إعادة الاعمار للاقتصاد الليبي ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة
- الخاتمة

إشكالية الدراسة.

الدراسة تتعامل مع مشكلة أساسية الا وهي: - كون الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد على مدخولات النفط والغاز ومرتبطة بأسعار الصرف العالمية، ويعمل خلال عقود طويلة بألية الدولة الاشتراكية المتدخل من غير هدف انمائي واضح مع تغير سياسي أدى لتدمير البلاد والممتلكات، وكيفية تحقيق اعمار وتنمية مستدامة مع هذا التغير السياسي لتحقيق تغيير كامل، والوصول لتنمية حقيقية واقتصاد يعتمد على تكوين ناتج صافي من جل الموارد المتوفرة لديه.

وتكون الإشكالية في

1- هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة من خلال إعادة الاعمار؟

ومنه تتفرع الأسئلة التالية

1- هل يمكن تنوع الاقتصاد المحلي؟

2- ماهي الاليات المثلى للوصول الى اقتصاد متنوع؟

3- كيفية الوصول الى تحقيق تنمية مستدامة من خلال فرصة إعادة الاعمار التي تسعى لها البلاد؟

أهمية الدراسة.

نتيجة لما مر به الاقتصاد الليبي في الفترة الأخيرة من صراعات مسلحة في شتى ربوع البلاد واستنزاف للمقدرات الليبية من احتياطات نقدية وتنامي للدين العام واصبح التفكير في إعادة الاعمار هو المنطلق الأساسي الذي يفكر فيه جميع المسؤولين في الشرق والغرب ومن حيث عدم الوقوع في الأخطاء السابقة من حيث تنفيذ المشاريع بشكل عشوائي دون الاخذ بالاعتبار خطة تنموية شاملة

لتنفيذ البنى التحتية وتنفيذ التغيير الاقتصادي المطلوب لتنمية الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل المحلي ومنها تأتي أهمية الدراسة لتقديم أفكار عن الاعمار والتنمية المستدامة للاقتصاد المحلي.

حدود الدراسة.

الدراسة تشمل الدولة الليبية من دون أي استثناء فجميع المناطق والمدن الليبية الكبيرة منها والصغيرة التي تعرضت للدمار و تعاني من تدني الخدمات ,وانعدام البنى التحتية وعدم وجود بيئة تنموية تشجع على الاستثمارات , كما ان السعي لتحقيق تنمية مستدامة يجب أن يشمل جميع ابعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبنى المؤسساتية في جميع المدن ,وذلك لكون التنمية المطلوبة ليست في البناء والاعمار العقاري والبنى التحتية من طرق وتصريف مياه ,ولكن التنمية المنشودة تشمل العقارات والافراد والمؤسسات العامة والخاصة لكي يتحقق الهدف المطلوب .

أما الحدود الزمنية للدراسة ستكون منذ العام 2010 وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية الطارئة في ذلك العام ومن بعدها التغيرات السياسية التي أوجبت إعادة الاعمار .

منهجية الدراسة.

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي الذي يصف الحالة الليبية الواقعية والمطلوب لإعادة الاعمار والية تحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد قائمة على أسس علمية وفق خطة متنوعة وشاملة للدولة ككل ومن تم الوقوف على المعوقات التي تحيل دون تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة والية التغلب عليها.

الدراسات السابقة.

تناولت العديد من الدراسات مسألة إعادة الاعمار وربطها بالعملية التنموية ومعوقاتها فنجد من ربط إعاقه الاعمار من خلال التركة المترتبة من النظام السابق والنمط الاقتصادي المتبع في ذلك الوقت وكذلك عدم الاستقرار الأمني من وجود السلاح وانتشاره وكيف ان الدولة الليبية محتاجة للمساعدات الدولية لاستعادة السلطة والسيطرة على الأوضاع الداخلية واهمية المجتمع الدولي بالخصوص في هذا الشأن (شرقية إبراهيم 2013) ومن الدراسات من ركز على دور المنظمات الدولية في الاعمار وتأثيرها على موازين القوى العالمية عموما وعلى السيادة الوطنية خصوصا وتوصلت لمقدرة المنظمات الدولية على المشاركة في إعادة الاعمار وأن إعادة الاعمار هو جهد متكامل للمجالات المتنوعة في الدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها (زغيب أمينة 2012) ومن الدراسات من ركز على أهمية الفساد كعائق للإعمار والتنمية كما هو واقع الحال في الاقتصاد اللبناني في كون الاقتصاد اللبناني يعاني بالأساس من أزمة الكيان وتقاسم السلطة فتويأً، وتعاني من قطاع عام مثقل بالإفناق الجاري وتراكم الدين العام وارتفاع كلفته، ويعتمد نظام اقتصادي مفرط في الانفتاح والحرية لحد الفوضى، وانتشار الرعيية والزبائنية في قطاعاته الاقتصادية وعليه لتحقيق التنمية يجب استخدام بدائل كلية وجزئية لتحقيقها (عبد الخالق جعفر 2010), كذلك الوضع في فلسطين نتيجة قلة الإمكانيات وظروف الحرب لعدم وجود خطة متكاملة لا سباب معظمها متعلقة بظروف الحرب, مما جعل الاعمار غير متكامل ,وغياب برامج التوعية مع غياب العناصر المؤهلة لإدارة الازمات. (الظاهر معاد 2011) والوضع الليبي نتيجة للحرب والدمار الذي لحق بالدولة وانعدام خلفية اقتصادية واضحة المعالم تحدد نمط الاقتصاد المتقلب من النظام الاقتصادي الاشتراكي الى الاقتصاد المختلط، والانفلات الأمني من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي الحالية وتأثيرها على تطور الاعمال والاستقرار السياسي وأهمية الحوار المجتمعي للخروج من الازمة الحالية والانقسام السياسي ومواجهة التحديات التي تواجهها الدولة الليبية الجديدة (إحميدة والحاسي 2020).

وانطلاقا من هذه الدراسات سوف يتم الاستعراض للألية التي يمكن بها الوصول لتحقيق تنمية مستدامة واعمار مع الاستفادة من المقدرات الموجودة لدى الدولة الليبية والغير مستغلة لتحقيق التنوع الاقتصادي المنشود.

1 - المفاهيم الأساسية لإعادة الأعمار والتنمية المستدامة.

منذ الازل والحروب تقوم بين الافراد والقبائل والشعوب والمدن وتطورت الى ان قامت الحروب العالمية الأولى والثانية تم استقرار الوضع بعد الحرب العالمية الثانية، وظهر الأمم المتحدة ومن بعدها الحرب اخذت مجرى اخر غير الاستعمار بالمفهوم الشائع ولكن ظهرت الحرب الباردة بين الاشتراكية والرأسمالية لتنتهي بسقوط جدار برلين وسيطرة معسكر الرأسمالية في التسعينيات من القرن الماضي، ومنها ظهرت حروب أخرى قائمة على العرق والدين والموارد الطبيعية والطاقة، وهذه الحروب تميزت بكونها تسييرها جماعات غير حكومية، وتغيرت مفاهيم متعددة ومنها ظهرت المفهوم الأساسي للإعمار فهو يشمل معاني متعددة لإعمار الاقتصاد و إعمار المدن، والأعمار الأهم في البنى القانونية والتكوين الفكري للأفراد وتغيير المفاهيم السائدة لدى الافراد وهو الأهم في أي اعمار فالبناء العمراني وتطويره من السهل ما يكون،

أما بناء الافراد من جديد وتغيير معتقداتهم هي الأهم ولو تم الوصول لتنمية الافراد بالشكل المطلوب والسليم لثم تحقيق التنمية والأعمار والتنمية المستدامة وعليه سنقدم المفاهيم الأساسية لهما.

1-1 مفهوم استراتيجية إعادة الأعمار: - يقصد بها عملية بناء ما تهدم بسبب الحروب والكوارث.

وهنا عملية البناء يجب ان تشمل البناء العمراني والبناء الفيزيقي لتعكس الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتقنية والسياسية (Baradan , 1999).

وإعادة الأعمار كاستراتيجية يقصد بها جميع العمليات والإجراءات والسياسات التي توضع من أجل مواجهة الظروف الطارئة التي تحدث نتيجة الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية مثل الحروب وأحيانا نتيجة تغيير واقع معين مثل تغير الأنظمة الاشتراكية الى أنظمة رأسمالية وتغير نمط الدولة الاقتصادي بغية التطوير والتنمية.

فالأعمار يرتبط دائما بالدمار المحقق نتيجة ظروف معينة ولكن قد تبين الدول استراتيجيات للإعمار بغية التطوير لتنمية الأنشطة الاقتصادية وتطوير من الواقع الفعلي التي تعيش به البلاد كما تسعى السعودية للتطوير في خطة 2030 وغيرها من الدول أحيانا تأتي بخطط الأعمار للتغيير مستويات معيته في الدولة والوصول لمستويات أفضل في جميع المناحي السابقة وهو ما يأتي نتيجة بعض التوجهات السياسية في الغالب نتيجة تغير الأنظمة وخاصة في الدول الريعية والنامية. أما الدول المتطورة لديها نهج ثابت ومستقر وذلك لخوضها عمليات الأعمار في مراحل مبكرة وهنا أي تغيرات تطرأ عليها تكون ذات إثر أخف من الدول الأخرى مثل ما حصل نتيجة جائحة كورونا فنجد الدول المتطورة لديها الاستعدادات المسبقة من المستشفيات والأنظمة التي تتيح لها العمل حتى عن طريق التواصل الاجتماعي.

أما الدول التي ليس لديها هذه الاستعدادات فنجدها تأثرت كثيرا بسبب الجائحة وما خلفته وخاصة تلك الدول التي تعتمد على الواردات في جميع امورها.

" يقول رئيس معهد كبل إن أزمة كورونا ضربت أوروبا في ظروف اقتصادية متباينة، إذ كان الاقتصاد الإيطالي يعاني حالة ركود متواصلة منذ عقود، وتعيش إسبانيا على وقع تداعيات أزمة اليورو، وتمر بريطانيا بحالة من عدم اليقين جراء قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي، بينما تكافح فرنسا بسبب تعثر برامج الإصلاح الاقتصادي.

أما الاقتصاد الألماني فقد كان بعيدا كل البعد عن هذه المشاكل الهيكلية الخطيرة، وبفضل ما يقارب 10 سنوات من الازدهار الاقتصادي، تمكنت شركات ألمانية عديدة من تحقيق أرباح مكنتها من تحطيم أزمة كورونا بأخف الأضرار." (الجزيرة

نت)

- وبالتالي تتفاوت الدول في مواجهة الاعداد والأزمات من خلال العناصر التالية: -
- الاستجابة السريعة للعوارض والاطار والتنبؤ بالأحداث المتوقعة
- المقدرة على بناء وتطوير قدرات وممكنات محلية متنوعة يمكن إدارتها بسرعة وكفاءة
- وجود المؤسسات المتكاملة والمتناسقة مع بعض وفق رؤى واضحة المعالم وتعمل بشكل تلقائي ولها اهداف واضحة ومحددة لإدارة الازمات والتغيرات الطارئة الشتى
- وجود منهجيات وأسس علمية يتم الاعتماد عليها في دراسة الوضع الحالي والسيناريوهات المحتملة وجمع البيانات وتحليلها واتخاذ القرار.
- فريق متكامل من ذوي الاختصاصات والخبرة في المجالات المتنوعة لإدارة الأزمة من الجوانب الاستراتيجية والتنفيذية والتشغيلية
- التناسق ما بين السلط التنفيذية والسلط التشريعية
- استغلال أمثل للموارد المتاحة وبأفضل الطرق وأقل التكاليف

وهنا حسب هذه النقاط اختلفت الدول في مواجهة الاحداث المتوالية من كوارث طبيعية وأمراض وغيرها من الأمور ومنها من تعافى بسرعة ومنها مازال يعاني من هذه الأزمات.

2-1 مفهوم التنمية المستدامة: -

هي تلك التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف وتلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.

وهي تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ليس على حساب البيئة < و لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجدها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة (أبو زنت ماجدة وغنيم 2006)

والاستغلال الأمثل للموارد يعتمد على شيتين اساسين هما الخصائص الجغرافية القائمة وظروف التنمية والمتمثلة في: -

- * الوضع الاقتصادي القائم State of economy.
- * المستوى التكنولوجي السائد Technology.
- * تركيب وتنظيم المجتمع Organization of the community.
- * القيم والعادات والتقاليد السائدة Human values of the community.
- * الطاقة الفكرية في المجتمع Intellectual capacity.

* البيئة السياسية (Political environment) (J. Kozlowski and G. Hill) -1998

1-2-1 التنمية المستدامة مطلب شرعي.

على الرغم من حداثة المصطلح لدى الاقتصاديين إلا أن الشريعة الإسلامية من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية تعطي الكثير من الآيات والأحاديث التي تعبر على هذا المفهوم وعلى المحافظة على المقدرات، وكيفية تعامل البشر مع بعضهم ومع البيئة المحيطة بهم.

فلا تتحقق التنمية المستدامة بجميع معانيها دون الأخذ بمقتضيات الشريعة بالخصوص، فالشريعة الإسلامية وجميع الأديان السماوية تحث على العمل وعلى التكافل الاجتماعي والتعايش، وتحريم كل ما من شأنه تعكير هذا التعايش ليكون للبشر منهج حياة سعيد في الدنيا والآخرة، فلا يحث الدين على الإسراف والتبذير كما يحث على الصدقات والزكاة وما لها من دور تنموي في المجتمع والأفراد وتخلق روح المحبة بينهم والتعايش، كما يحث على العمل فجميع الأنبياء كانوا يمتحنون الحرف الرعوية والزراعية والصناعية، كما يجرم الدين الاحتكار ويحث على التنافس الشريف مع عدم الغش والوفاء بالالتزامات وتحريم الرباء .

كل ذلك لا يختلف عن المفاهيم التي يتحدث بها علماء الاقتصاد في هذا السياق وما في الشريعة هو منهج دائم، واليات المنهج الإسلامي لا تتعارض مع مصلحة المجتمع فالله سبحانه وتعالى خلقنا واستخلفنا في الأرض لكي نعملها ولا نفسدها، حتى عند قيام الساعة، فيقول الرسول الكريم ﷺ إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع الا يقوم حتى يغرسها فليغرسها.

ويأتي فساد الأرض بما كسبت أيدينا من اعمال لا يرضى عنها الرب من تعاملات ربوية وقتل وفساد وتدني الاخلاق وغيرها كما تقول آيات القرآن الكريم في العديد من السور (نصر اشرف 2016)، كما أن الدين الإسلامي يقوم على العديد من القواعد الأساسية التي ترسخ الاستدامة، مثل قاعدة درا المفساد مقدم على جلب المصالح، وكذلك قاعدة لا ضرر ولا ضرار، وغيرها من القواعد ولكن للأسف الشديد في وقتنا الحالي تباعدنا عن ديننا وأخذتنا المظاهر الغربية بتطورها مما جلب للدول العربية والإسلامية ذات النفوذ الأكبر في الموارد الطبيعية والاقتصادية التابعة للدول المتطورة، وذلك بسبب ابتعادنا عن ديننا وخير دليل واضح في هذا المجال الدولة الإسلامية في الاندلس.

1-3-1 الجمع ما بين الاعداد والتنمية المستدامة

سعيًا لتحقيق اعمار وتنمية مستدامة يجب اطلاق عملية متكاملة عادلة وشاملة نحفز عوامل النمو الذاتي والمجتمعي, وتفعيل القانون وتحارب الفساد فيجب رسم الأهداف التي تسعى لها الدولة, ومن تقسيم الأهداف على مراحل معينة تتلاءم مع عملية إعادة الاعداد ومع الإمكانيات المتاحة لديها, والمدى الزمني لتحقيق هذه الأهداف مع تنظيم البناء المؤسسي والمجتمعي والمسؤولية الأخلاقية مع تلبية احتياجات الدولة من النواحي المختلفة, ولا يجب تحقيق نمو اقتصادي فقط من دون تحقيق تنمية حقيقية تسعى لتحسين مستويات المعيشة والاكتفاء الذاتي, وتطوير الخدمات الأساسية من الصحة والتعليم والخدمات العامة والحد من التفاوت الطبقي من خلال إيجاد مجالات الاستخدام, والحد من الفساد والمراقبة الفعالة, وتصحيح كل الاختلالات التنموية وتصويبها, ويجب ان نغفل العامل الأساسي لتحقيق كل ذلك الا وهو الامن والاستقرار فالمتبع لعمليات التنمية الحقيقية للشعوب لم تتحقق الا بوجود هذين العنصرين في التاريخ القديم والحديث, وهي تعد فرصة تاريخية للحكومة والمجتمع, لتصحيح كل الاختلالات التنموية, وتصويبها نحو المزيد من العدالة الاجتماعية.

ويكون التمويل الفعال لذلك من خلال المقدرة على بناء القدرات الفردية والمؤسسية, وتحقيق الامن والاستقرار والسلام, دون العودة لحالة عدم الاستقرار, والعمل على العدالة الاجتماعية مع احترام السيادة الوطنية واستقلالية القرار السياسي والتنموي والاقتصادي.

كما يجب العمل بديننا الحنيف في هذا المجال وغيره فالدين منهج حياة لجميع البشر وما جاء الا لإصلاح الفساد المحدث في الأرض ومعالجة الاختلالات بين الناس ومراقبة الافراد في سلوكياتهم للوصول لحياة سعيدة ومستقرة في حالة قيامهم بما اوجب الله عليهم دون الافراط والتفريط, ومن خلال الفهم السليم للدين من خلال التعايش السلمي الذي يتيح الحرية وحق العيش الكريم دون الاضرار بالآخرين, والتعايش السلمي مع من يخالف المعتقدات وطاعة ولاة الأمور مع طاعة الله وليس كما يشوش البعض ويحرف الدين وينزل الآيات والاحاديث على غير ما انزل .

1. طبيعة الاقتصاد الليبي

سيتم الحديث على الاقتصاد الليبي من حيث الواقع الفعلي للاقتصاد وما يمتلكه من مقدرات وما مر به من تغيرت من خلال الفترة 2010 الى حد الان في نقاط موضحة ومختصرة

الموقع الجغرافي والبيئة والمناخ :- تمتاز ليبيا بإطلالة مميز على ساحل البحر المتوسط واطلالة عليه ولى أوروبا بساحل 2000 كيلو متر , كما تتوسط الدول العربية بين مصر وتونس والجزائر وتعتبر بوابة عبور بين أفريقيا واسيا وأوروبا , وتمتاز بمناخ طبيعي معتدل نسبيًا فلا توجد حرارة مرتفعة في الصيف ولا برودة منخفضة في الشتاء مما يتيح لها مناخ يفضله الكثير من السواح والمستثمرون في حالة توفرت الظروف المواتية لذلك وعلى الرغم من ذلك لم يتم الاستفادة من الموقع الجغرافي المتاح سواء في فترة استقرار الدولة ولا في الفترة الانتقالية الحالية.

الثقافة الاجتماعية والديانة :- يعيش في الدولة الليبية قبائل عربية وبعض من قبائل الامازيغ و التبو وتعتبر الديانة للجميع هي الديانة الإسلامية ويعتبر المجتمع الليبي مجتمع قبلي ما زلت القبائل الليبية لها دور بارز في الحياة السياسية والاجتماعية وتصل حتى للنشاط الاقتصادي, وتؤثر فيه ونتيجة للبيئة القبلية المترسخة فان الدولة المدنية القائمة على احترام المسؤولين لم تتحقق

ونتيجة لمحاربة المنهج الديني القوي خلال الفترة السابقة أصبح الوعي الديني شيء من الإرهاب ويتحاشاه الناس وينادى بعزل الدين عن الدولة والمناداة بالحريات.

✚ النظام السياسي: - منذ العام 2011م تولت على الدولة الليبية سبع حكومات بدءاً من المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوفاق والمؤقتة، وازداد الانقسام السياسي لتصبح حكومة في شرق البلاد وحكومة في غرب البلاد، وتزايد معها الانفاق العام ليصل قرابة 300 مليار خلال هذه الفترة الانتقالية الممتدة منذ 2011 إلى حد الآن، وخلفت صراعات مسلحة أتت على مقدرات البلاد وكذلك المناداة بالحريات الغير مقيدة وكثرة المنظمات والأحزاب السياسية وما لها من دور في عدم الاستقرار الحاصل حالياً .

✚ الموارد الطبيعية: - يعتبر النفط المورد المستخدم الوحيد من الموارد المتاحة والمعروفة لدى الدولة الليبية الغنية بالموارد الطبيعية والغير مستغلة، فلدى ليبيا العديد من الموارد مثل الثروات البحرية والطبيعة الصحراوية والجبلية والمناطق الاثرية في شرق البلاد وغربها وجنوبها والمعادن المتوفرة، ولكن البترول هو المصدر الوحيد للدخل ويمثل 95% من الدخل القومي الإجمالي، وتحتوي ليبيا على أكبر احتياطي نفط في القارة الأفريقية ونتيجة الاعتماد على النفط خلف اقتصاداً ريعياً قائم على النفط وظهر العديد من المساوي الواقعة حالياً في الاقتصاد.

✚ القوى البشرية: - يبلغ عدد السكان الليبيين قرابة 7 ملايين نسمة ولا تزيد نسبة السكان النشطين اقتصادياً 45% وتبلغ القوة العاملة الفعلية العاملة قرابة 1.75 مليون نسمة ما يعني 80% من إجمالي القوى العاملة، ويبلغ حجم عاطلين عن العمل 20% من إجمالي القوى العاملة (الناجم خالد 2012)، ويعمل الجميع لدى الدولة وتدفع لهم الخزانة العامة مرتبتهم مما يجعل بند المرتبات في الميزانيات العامة للعام 2019م 25 مليار دينار، بعد أن كانت في 2010م 9 مليار دينار أي تضاعفت ب 270% كما يمتاز الاقتصاد الليبي بضعف الإنتاجية وقلة العمالة الماهرة المدربة.

✚ القطاع الصناعي: - مساهمة الصناعة غير الاستخراجية بسيطة جداً ولا تكفي حتى للاستهلاك المحلي وينحصر النشاط الصناعي في بعض الصناعات مثل صناعة الاسمنت وصناعة الحديد والصلب وكما أن هناك أنشطة صناعية أخرى مثل الصناعات الغذائية ولكن نتيجة عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة لهذا القطاع وتنظيمه وتحميه من التنافس الخارجي تعد مساهمة القطاع الصناعي بسيطة جداً كما أن الدولة قامت بالخصخصة للعديد من المصانع التي كانت تنتج بتمويل مدعوم من الدولة وعندما توقف دعم الدولة لها لم تستطع القيام بأنشطتها الصناعية ولم يتحقق الهدف التي سعت له الدولة نتيجة الخصخصة (الحويج حسين 2018)

✚ القطاع الزراعي: - ما قبل اكتشاف النفط كان هذا القطاع من القطاعات الرائدة في الاقتصاد المحلي ومازالت المنتجات المحلية من المنتجات ذات الجودة العالية ولكن نتيجة استيراد المنتجات الزراعية من الخارج انخفضت مساهمة القطاع وأصبح مساهمته في الناتج الإجمالي تكاد تكون معدومة ولا تتعدى 3% (خضير علي 2014) يعمل 17% من القوة العاملة في الزراعة

✚ القطاع التجاري: - نتيجة الموقع الجغرافي المتميز فالهد القطاع مستقبل واعد لو تم استغلاله اقتصاديا بحيث يحقق منفعة مشتركة بين الدولة والتجار من خلال سلسلة القوانين التي تهتم بالضرائب والجمارك والسياسات التجارية، فحاليا القطاع قائم ويحقق أرباح ممتازة ويشغل فيه قدرات بشرية محلية واجنبية ممن يعملون بالدولة ومن العاطلين عن العمل ولكن لا توجد الية لحصرهم وتنظيمهم عن طريق مكاتب العمل والاقتصاد ولا توجد بيانات حصرية عنهم.

✚ قطاعات الخدمات المتنوعة والبنى التحتية: - منذ العام 2011م والصرعات المستمرة أتت على البنى التحتية والخدمات العامة، والتي كانت متهالكة أصلا فكانت ليبيا قبل 2011 في صدد إنفاق ضخم على البنى التحتية والمشروعات الاسكانية والعمرانية والخدمات العامة وخدمات الصحة والتعليم، وتم التعاقد على كل ذلك ضمن ما يسمى بالبرامج الوطنية والتي خصص لها قرابة مائة مليار ونفذت بنسب انجاز تعدت 40%. (تقرير الميزانية 2010)

وتوقف كل ذلك بسبب الوضع الانتقالي غير المستقر والصراعات، الامر الذي أدى لنقص الخدمات الصحية مثل التطعيمات الأساسية للأطفال والتطعيمات للأمراض المزمنة، وكذلك توفر الادوية الخاصة بالأمراض المزمنة والأمراض المستعصية مثل السرطان وامراض القلب، وفيما يتعلق بالخدمات التعليمية نتيجة الحروب والنزاعات والتهجير يتعطل العام الدراسي وينقص التحصيل العلمي لدى الطلاب، كما انخفضت جودة التعليم، وكذلك كثرة الاعتصامات عند بداية العام الدراسي للمطالبة بزيادة الأجور وما لها من عواقب إيقاف الدراسة.

نتيجة لعدم قيام الدولة بإقامة مخططات عمرانية جديدة بعد مخططات الجيل الثاني والتي انتهت في عام 2000م وبذات الدولة في تنفيذ مخططات الجيل الثالث ولكن نتيجة الاحداث القائمة لم يتم تنفيذها، ونتيجة لذلك يقيم قرابة ثلث السكان في مناطق عشوائية تفتقر للخدمات الأساسية من الكهرباء والمياه وتعتمد على الابار الجوفية ولا توجد طرق معبدة ولا خدمات تعليمية وصحية بهذه المناطق.

كما أن الخدمات الكهربائية والتي تعتبر متهالكة هي أيضا بسبب كثرة الاعتداءات على المحطات الكهربائية والتي تحتاج لتجديد الشبكات المنفذة منذ 50 عام، ومحطات ضخ المياه لشركة النهر مما أدى لانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة وكذلك انقطاع المياه، مما يستوجب عمل تجديد لشبكات المياه والكهرباء.

المالية العامة: - يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط بمعدل 95% من عائدات التصدير و 99% من دخل الحكومة

(WorldBank.2013) , و لا يوجد في الاقتصاد قطاع خاص واضح المعالم , كما بلغ الانفاق العام قرابة 300

مليار دينار حسب ما يرد في تقارير المصرف المركزي , وتضخم الدين العام ليصل قرابة 100 مليار دينار , وتضخم حجم المرتبات ليصل الى 25 مليار دينار عام 2019 , لتكون الميزانية العامة 80% منها تسيري خاص بالمرتبات والدعم للسلع الأساسية مثل الدقيق والأرز والسكر والشاي ودعم للمحروقات لتغذية محطات الكهرباء والافراد وتنامت ميزانية الدعم لتبلغ قرابة 12.4 مليار دينار في عام 2014م ليتراوح بعدها ما بين 9 - 7 مليار (المصرف المركزي اعداد متنوعة) مما يؤثر في تطور الاقتصاد ونموه الحقيقي .

وفيما يتعلق بميزانية التنمية أو التحول فبعد أن كانت 49 مليار عام 2010م انخفضت لتصل 13 مليار عام 2013 م ولم تتعدى 4 مليار بعد ذلك العام، وذلك راجع لنقص التمويل نتيجة انخفاض أسعار النفط وتوقف الإنتاج والنزاعات القائمة. فيما يتعلق بالأسعار فتعد ليبيا من الدول المتميزة بانخفاض الأسعار لجميع السلع والخدمات قبل 2011 وذلك نتيجة قيام الدولة بتوفير الدعم السلعي للسلع الأساسية والمحروقات، ونتيجة عدم تفاوت الأسعار بين السوق الرسمي والموازي ونتيجة لارتفاع سعر الصرف لإقام قياسية ليبلغ الدولار = 14 دينار عام 2016م وحيث أن الدولة تعتمد على الواردات في السلع والخدمات ارتفعت الأسعار والتضخم في ليبيا مما أثقل كاهل المواطن بحيث أصبح الدخل الذي يتحصل عليه المواطن العادي لا يساوي في أحسن الأحوال 200 دولار، ونتيجة لعدم وجود سياسة مالية وتجارية واضحة للبلاد أصبح سعر الصرف هو المحرك الأساسي للتمويل والمتحكم في الأسعار بسبب طبيعة الاقتصاد واعتماده على النفط فقط، وكذلك الانقسام في مؤسسات الدولة السيادية وفتح الاعتمادات وما صاحبها من فساد وقيام السلطات النقدية بإضافة رسم تحصيل على العملة الصعبة وما حقق من إيرادات كما هي مبينة في الجدول رقم 1.

القطاع المصرفي والسياسة النقدية: - يعتبر القطاع المصرفي في ليبيا ملك للدولة بمعدل 85%، نجد القطاع المصرفي يتمتع

بسيولة عالية اذ بلغت نسبة النقد والارصدة لدى المصارف التجارية 70.7% إلى اجمالي الأصول، كما يتمتع القطاع

المصرفي بكفاءة رأس المال.

القطاع المصرفي قائم على كونه حسابات جارية للأفراد أو تقديم الاعتمادات المستندية منذ العام 2014م، وما يشوبها من شبه وتحايل على الدولة لتهرب الأموال خارج البلاد، كما يعاني القطاع من الانقسام بين الشرق والغرب مما أظهر مشاكل السيولة أو توفر الكاش للجمهور نتيجة احجام الافراد على الإبقاء بأموالهم داخل المؤسسة المصرفية.

لم يستطع القطاع العمل والتحول للصيرفة الإسلامية الامن خلال النوافذ المتعلقة بالمراوحة الإسلامية وما هي الا وسيلة يستخدمها الافراد لاستخراج الأموال من المصارف.

نتيجة اعتماد الدولة على النفط كمصدر وحيد للدخل عندما يتم تحصيل الإيرادات تباع العملة الأجنبية للمصرف المركزي بالسعر الرسمي 1.4 دينار للدولار ويقوم المصرف المركزي ببيعها للأفراد والدولة لتلبية الاحتياجات ونتيجة الازمات المتوالية من اغلاق الحقول قام المصرف المركزي بإضافة رسوم تحصيل على بيع العملة الأجنبية لمعالجة الاختناقات ومعادلة سعر الصرف مع السوق الموازي بمقدار 280 % , وكذلك المنح المقدمة لإرباب الاسر لتحسين الوضع المعيشي وما سببته من معاملات غير قانونية , وكذلك الانقسام في المصرف المركزي سبب في تزايد العرض النقدي, وسنوضح في الجدول التالي اهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي .

جدول رقم (1) أهم المؤشرات الاقتصادية

البند/ السنة	2010	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات	57510.14	21543.3	16843.4	8845.2	22337.6	49143.6	57365.2	3813
إيرادات النفط	50686.96	19976.6	10597.7	6665.5	19209	33475.8	31394.7	2388
إيرادات أخرى	6823.18	1566.7	6245.7	2179.7	3128.6	2435.4	2523.2	1425
رسوم النقد	0	0	0	0	0	13232.4	23447.3	1575
المصرفيات	57510.14	438142	36014.9	29171.3	32692	39286.4	45813	25614
المرتبات	9190.65	23632.2	20307.2	19094	20293.3	23606.6	24511.6	16133
التسييريه	3285.62	3259.8	3625.9	2488.3	4541	5662.6	9428.9	2391
التحول	28531.78	4482.4	3861.9	1747.6	1887.7	3390.4	4637.5	352
الدعم والطواري	16520	12439.8	8219.9	5841.4	5970	6626.8	7253	6783
الناتج المحلي الإجمالي مليار	74.77	81.87	41.14	27.84	26.2	37.88	52.61	51.48
نصيب الفرد دينار	12064.8	10066.6	6530.9	5899.9	5446.7	7085.8	8038.6	8145.2
القاعدة النقدية مليار	22.604	36.886	41.926	54.597	63.199	61.4	60	59.8
عملة لدى الجمهور مليار	7.60	17.17	23	27.10	30.865	34.732	36.724	38.04
فائض الاحتياطي لدى المصارف	32.874	40.61	30.871	37.133	60.364	58.370	52.08	50.27

المصدر : - من اعداد الباحثان بيانات مصرف ليبيا المركزي اعداد مختلفة

1- إعادة الاعمار للاقتصاد الليبي ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة: -

- سيتم الحديث عن إعادة الاعمار وتحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الليبي من خلال معالجة المختنقات التي تم ذكرها في طبيعة الاقتصاد الليبي وذلك حسب الأولوية من حيث الأهمية كما يلي: -
- ✚ الوضع السياسي: - لا تنمية دون استقرار سياسي ولن نتقدم أي خطوة للأمام الا بوجود إرادة سياسية تدفع بالبلاد للتقدم والتطور، والتخلص من المرحلة الانتقالية وتكوين دستور يكفل حق الجميع في البلاد، وبيان دور واضح للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية البناءة للبلاد، كما يجب إعادة النظر في طبيعة نظام الدولة الاقتصادي من كون الدولة المتدخل في شتى الشؤون الاقتصادية الى الدولة المراقبة والموجهة للأنشطة الاقتصادية وتخلق فرص عمل للقطاعات المختلفة , مما يخفف الأعباء على كاهل الدولة من المرتبات وتضخم الانفاق الحكومي العام.
- ✚ الصلح الاجتماعي: - يجب العمل على تحقيق مصالح وطنية شاملة بين جميع الفرقاء الليبيين، والحد من الحريات المفرطة التي تنادي بالفرقة والانقسام، وتوعية الحس الوطني من كون الوطن للجميع وارتقائه سبب لسعادة الجميع من دون تهميش للأفراد أو المناطق.
- ✚ الموقع الجغرافي والبيئة والمناخ: - العمل على الاستفادة من المقدرات المتاحة من الاطلالة المتميزة للبلاد على البحر المتوسط , في تنمية تجارة العبور وتنمية التنقلات الجوية ما بين أوروبا وأفريقيا , من خلال إقامة مطارات جوية في المناطق الوسطى من البلاد والمناطق الجنوبية لتسهيل التنقل والشحن الجوي وما تحفقه من استخدام للعمالة وتنمية المناطق وكذلك فإن قرب ليبيا من الأسواق السياحية الرئيسية المتمثلة في دول أوروبا الغربية ، وارتباطها بدول الجوار بشبكة من الطرق المعبدة يجعل الوصول إليها سهلا ميسورا سواء عن طريق البحر أو البر أو الجو , وبالتالي يجب العمل على تهيئة بنية تحتية لهذه المرافق الحيوية لتنمية وتنويع الاقتصاد المحلي , ناهيك عن الاستفادة من الثروة البحرية , وإقامة المناطق الحرة خاصة عند المعابر الحدودية ومناطق الموندي البحرية , ومن ناحية الاستدامة البيئة بالخصوص فنتيجة عدم وجود صناعات في البلاد فإن خفض انتاج ثاني أكسيد الكربون والمواد المستنفذة للأوزون لا يوجد لدينا لذات السبب (الأمم المتحدة 2011).
- ✚ الموارد الطبيعية: - على الرغم من انخفاض الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة داخل الأراضي الليبية ولا تتعدى 1 % من المساحة الاجمالية للبلاد لكنها غير مستغلة الاستغلال الأمثل (Actualitix 2020)، لكن يجب الاستفادة مما يحققه قطاع النفط في تنمية الموارد الغير مستخدمة من الثروة البحرية والحيوانية والزراعية , والتي يمكن تحقيقه داخل الاقتصاد المحلي لزيادة التنوع الحيوي من الموارد , والتي رغم انخفاض انتاجها الا أن قيمتها عالية مقارنة بالنفط كزيت الزيتون والعسل الطبيعي والاسماك والصوف وكلها من السلع التي يمكن انتاجها داخل الاقتصاد المحلي وتخلق فرص عمل.

✚ قطاع الخدمات العامة والتنمية البشرية والبنى التحتية: - لتنمية الخدمات العامة والبنى التحتية طبعاً بعد تحقيق الامن والاستقرار , يجب عمل خطة تنموية شاملة لتحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات ووضع برنامج زمني وفق التمويل والايادات المحققة, تسعى هذه الخطة لتوفير البنى التحتية لجميع المرافق السكنية والخدمية والتعليمية والصحية والبشرية , لتحقيق نمو متوازن يسير وفق خطة شاملة تسعى لتطوير الاقتصاد وتنويعه وتفعيل القطاع الخاص وتفعيل الإيرادات المحلية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي للجميع ومتابعة تحقيق الأهداف , وهو ليس بصعب في حالة توفر الرغبة الصادقة من الجميع.

كما يجب الا نغفل عن دور الاعمار العقاري وما يحققه من تنمية في شتى مجالات الاقتصاد من الاستخدام وتنشيط الأسواق والحركة الاقتصادية وتعطي مفعول سريع للحركة الاقتصادية داخل البلاد وخير دليل ما حققته المشاريع التنموية الخاضعة للبرامج الوطنية في عامي 2009 – 2010 , وهذا القطاع لا يحتاج الا لسياسة اقراض وتفعيلها داخل الدولة مع تنظيم المخططات العمرانية بما يتلاءم مع المخططات العامة للدولة.

✚ المالية العامة :- يجب حل الانقسام ما بين الشرق والغرب وذلك لتوحيد جهة الانفاق ليتسنى لها تقديم خدمات بشكل افضل ومراقبة الانفاق العام , كما يجب العمل على تفعيل الجباية المحلية لما لها من دور في تمويل الانفاق العام خاصة مع تديني أسعار النفط , وتنظيم الملاكات الوظيفية وتنظيم الوظيفة العامة وتنظيم القطاع الخاص والعمل على الاستفادة من الظروف الراهنة لوضع اليات تنظيم الانفاق العام وخلق مصادر للتنوع الهيكلي للاقتصاد وتوفير حوافز للاستثمار المحلي والاجنبي ويعتبر إعادة الاعمار من أكبر الحوافز لو تم استغلاله بشكل اقتصادي ممنهج وفق خطة تنموية .

✚ القطاع المصرفي: - العمل على توحيد المصرفين وتفعيل القطاع ليكون شريك أساسي كعمول للتنمية من خلال الإقراض وزيادة خلق الثقة امام المودعين لمعالجة نقص السيولة أو الكاش، كما يجب عدم المساس بسعر الصرف الحالي وتخفيض قيمة العملة المحلية، والعمل بسياسة الرسوم على الصرف لكونها تحقق عوائد يستفاد منها في تمويل التنمية وسداد الدين العام، ويجب إعادة النظر للقطاع المصرفي بتفعيل القطاع الخاص فيه لتكون درجة التنافس عالية لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين ولا تكون وظيفة المصارف هي شبائيك لسداد المرتبات وتفعيل التمويل المصرفي وخاصة في إعادة الاعمار لكون القطاع العقاري من افضل القطاعات التي تفعل شريحة كبرى من القطاعات الاقتصادية.

✚ السياسات الاقتصادية: - يجب العمل بسياسات اقتصادية متكاملة فلا تتعامل مع السياسة النقدية دون الأخذ بالاعتبار السياسة المالية والتجارية، فنتيجة لكون الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي قائم على النفط نجد اهم شيء يؤخذ به هو سعر الصرف وهو مما يؤثر في السياسة التجارية دون الأخذ بالاعتبار السياسة المالية والنقدية من حيث تخفيض الانفاق العام وتفعيل الاستثمارات الخاصة وتخفيض المدخرات وتفعيل السياسة النقدية من حيث التمويل وعرض النقود مما يؤدي لعدم تحقيق الهدف الاقتصادي المرغوب من السياسات.

الخاتمة

من خلال العرض السابق للوضع الحالي للاقتصاد الليبي والتنمية والتنمية المستدامة في ليبيا فإن تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الليبي تواجه بعض الصعوبات تتمثل في: - الجانب الأمني - عدم الاستقرار السياسي - مصادر التمويل - توفير بيئة اقتصادية تشجع على الاستثمار - توفير البنى التحتية - توفر الخدمات المصرفية المتطورة - تنمية القطاع الخاص - تنظيم القطاع العام للدولة. وكل هذه العوامل مرتبطة بتحقيق الأمن والاستقرار وتوحيد مؤسسات الدولة والعمل على تحقيق التنمية المتوازنة بين الأعمار والاستدامة، ومدى مقدرة الاقتصاد المحلي الاستيعابية فعلية التمويل لن تكون بصعوبة تحقيق الأمن والاستقرار، فالاستفادة من الموارد النفطية وزيادتها وزيادة الإنتاج سيساهم في تحقيق التمويل اللازم المتوافق مع خطة التنمية، كما يجب الاهتمام بالعناصر البشرية وتدريبها وتطويرها فهي الأساس لكل ذلك، ويجب ألا نغفل التجارب السابقة والتي مرت بها دول تعرضت لحالات مثل الذي حصل في بلدنا، ونستفيد من تلك التجارب ومن الأخطاء التي وقعت حتى لا نقع فيها، مثلاً تجارب العراق ولبنان على المستوى العربي وكيف أنهما لما استطعا التخلص من عواقب الحروب والدمار الذي لحق بهما، وكذلك ألمانيا واليابان وما تعرضتا له بعد الحرب العالمية الثانية من دمار وكيف استطاعتا النهوض بمجهود شعوبها رجالاً ونساءً، وكيف أن هذه الدول شكلت مجالس حكماء من جميع المختصين لتدرس الواقع وكيفية التغلب على المصاعب، وها هي الآن في مقدمة الدول المتطورة وفي زمن قياسي وهو ما ليس بصعب، فنحن في بلدنا لم نمر بما مر به واقتصادنا بأفضل حال من اقتصادها في ذلك الوقت ولكن ينقصنا الرغبة الجادة في التطوير والتغيير والسير في الطريق الصحيح مثل ما ساروا ولا نقع في الأخطاء التي وقع فيها الآخرون. ويمكن تطبيق ذلك وفق الخطة التالية: -

جدول رقم (2) الخطة المقترحة للإعمار والتنمية المستدامة

الهدف	الاية التطبيق	المدة الزمنية للتنفيذ	التمويل	ملاحظات
الاستقرار الامني والسياسي	توحيد الجيش وحل المليشيات وتنفيذ الدستور	سنة	الميزانية	تعتمد على الجهود الدولية الراعية للحوار الليبي
تكوين لجنة خبراء	تتكون من خبراء :-الاقتصاد - المال - الاعمال - الصناعيين - التجار - الزراعين- الهندسة والاعمار	مستمرة لحين تحقيق الأهداف الكلية والجزئية المرسومة	الميزانية	تعمل على غرار التجارب السابقة للبلدان التي مرت بمثل حالاتنا او حالات باسو منها وتعافت
توفير البنى التحتية	وذلك من خلال خطة تنموية شاملة تستهدف ما يلي: - 1- توفير القوانين التنظيمية في شتى المجالات الاقتصادية والتنظيمية وغيرها وتفعيل سلطة القضاء 2- توفير العناصر البشرية المدربة والماهرة 3- توفير مجالات ممتازة للتقنية والاتصالات والمواصلات 4- إيجاد مناخ للاستثمارات	سنة لإعداد الخطة والباقي يأتي وفق ما تم تحديده في الخطة	رسوم التحصيل على النقد الأجنبي	يشرف على اعدادها خبراء من التخطيط والمالية والاقتصاد والمركز البحثية

			<p>5- توفير الخدمات النقدية الالكترونية</p> <p>6- الرعاية الصحية السليمة</p> <p>7- تبات سعر الصرف</p> <p>8- شبكة متطورة من الصرف الصحي وتوفير مياه الشرب</p> <p>9- المناطق الحرة والصناعية</p> <p>10- دعم الإنتاج الزراعي المحلي</p> <p>11- تطوير المراكز البحثية</p> <p>12- المخططات العمرانية المتكاملة</p>	
	تمويل خاص عن طريق فوائض المصارف التجارية	تعتمد على توفر البنى التحتية ويجب الا يتجاوز عشر سنوات	<p>1- تطوير القطاع الخاص وتفعيله بشكل سليم</p> <p>2- تفعيل القطاع الزراعي ودعمه وحمايته</p> <p>3- المشروعات الصغرى والمتوسطة</p> <p>4- تفعيل السياحة والتجارة</p>	تنوع الاقتصاد
		سنة	الاهتمام بالجباية المحلية وتنظيم الوظيفة العامة	المالية العامة
جهود التوحيد القائمة حاليا والرغبة الفعلية لتنفيذ الصيرفة الإسلامية	ذاتي	سنة لتنظيم القطاع وثلاث سنوات للصيرفة الإسلامية وتحولها	توحيد المصرف المركزي وإعطاء دور أكبر للقطاع في التمويل وتفعيل الصيرفة الإسلامية بالشكل السليم وتفعيل سوق الأوراق المالية من جديد	القطاع المصرفي
	الجهات العامة تمول من الخزانة العامة والاملاك الخاصة تمول بالإقراض من دون فوندد	خمس سنوات	البنى التحتية سبق الحديث عنها اما المؤسسات العامة فهي حسب تكوينها في الدستور من ناحية الجهات العامة الإدارية والمالية والاملاك الخاصة	إعادة الاعمار
	الخزانة العامة للموظفين العاملين والعاطلين والمتقاعدين والقطاع الخاص للعاملين به	ثلاث سنوات	من خلال تنوع الاقتصاد وضبط الانفاق العام وزيادة انتاج النفط وضبط الدعم للسلع والخدمات وتقديمها لتصل لمستهدفها والحد من اهدار هذه السلع بالتهريب وغيرها	تحسن مستوى الدخل والمعيشة
	الخزانة العامة وفق الخطة التنموية	ثلاث سنوات	من خلال تطوير الخدمات وتطوير شبكة مياه الشرب للجميع واحلال الطاقة الشمسية وتطوير المحطات القائمة	المياه والكهرباء

		خمس سنوات	من خلال فتح المجال ام القطاع الخاص وتنمية التنافسية بين المؤسسات والعمل على تفعيل الملاكات الوظيفية	إعادة هيكلة القطاع العام
--	--	-----------	---	--------------------------

المراجع

- خضير علي - 2014 - ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - الطبعة الاولى
- الحويج حسن - 2018 - ضرورات ومتطلبات التنوع الهيكلي في الاقتصاد الليبي في ظل ازمة النفط الراهنة - مجلة الدراسات الاقتصادية - جامعة سرت - العدد الثالث.
- ابوزنط ماجدة وغنيم عثمان - 2006 - التنمية المستدامة كمفهوم - مجلة المنار - المجلد 12 العدد 1 156.
- عبد الخالق جعفر 2010 - التنمية المستدامة في لبنان - قطاعها ومعوقاتها - بيروت قصر الاونسكو - 2010 - 19.
- على إحميدة وعبد الله الحاسي - 2020 - دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق - مطبوعات الأمم المتحدة.
- شرقية إبراهيم - إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية - مركز بروكجنز الدوحة - 2013.
- نصر أشرف - 2016 - التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي - جامعة المدينة ماليزيا.
- أمينة زغيب - 2012 - استراتيجية المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب في إقليم كوسوفو - رسالة ماجستير - جامعة الحاج لخضر باتنة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- الناجم خالد - 2012 رأس المال البشري كمحرك للتنمية - رسالة ماجستير - جامعة بنغازي كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد.
- الطاهر معاذ مُجد بشير الطاهر 2011 - استراتيجية إعادة الاعمار بعد الحروب والكوارث الواجب إتباعها في فلسطين رسالة ماجستير هندسة العمارة، جامعة النجاح الوطنية نابلس،
- في مواجهة كورونا.. كيف تفوق الاقتصاد الألماني على دول أوروبا؟ الجزيرة نت 9 / 2020
- مصرف ليبيا المركزي اعداد متنوعة
- Baradan, berna, analysis of the post disaster reconstruction process following Turkish earthquakes, Izmir institute of technology, turkey, 1999
- J. Kozlowski and G. Hill, towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, 1998
- World Bank. Labor. Marker. Dynamics in Libya .2013.

السياحة الإيكولوجية ورهان التنمية المحلية المستدامة بالمجالات الجبلية لجهة بني ملال خنيفرة (المغرب)

Ecological tourism and stake of development local sustainable to the Montagnous Spaces of Beni Mellal-Khenifra Region (Morocco)

من إعداد :

د. محمد الزبير، متصرف بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة، باحث في التهيئة والتنمية المحلية - بني ملال المغرب
(ezoubairmed@gmail.com).

د. نورالدين طاهير، متصرف وباحث في التدبير والتنمية الترابية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب -
(tahir.nouredine@gmail.com).

الملخص :

أصبحت السياحة تلعب أهمية قصوى في تنمية الاقتصاديات المعاصرة من خلال وضع استراتيجيات تهم حسن تديرها دون الإخلال بالبيئة، لأنها تساهم بشكل كبير في تشغيل اليد العاملة، وفي زيادة تحسين مستوى الناتج الوطني الخام، وبذلك تعتبر بمثابة مصدر دائم لخلق الثروات وجذب العملة الأجنبية، بهدف منح دفعة إضافية للنشاط الاقتصادي، من خلال تشجيع المقاولات الصغيرة والصناعات التقليدية، ناهيك عن تنشيطها لقطاع الخدمات (النقل، المطاعم، الفنادق، وغيرها)، مما يزيد من تدعيم النمو في حجم الاستثمارات المحلية. لقد تطرقنا في هذه المداخلة لتحليل المؤهلات التي تزخر بها جهة بني ملال-خنيفرة، وخاصة إقليم أزيلال، والإكراهات الواقعية التي تعترض التنمية المحلية بالحزام الجبلي الأخضر والإيكولوجي، بالجهة، ثم الرهانات التي يمكن بلوغها من خلال التهيئة السياحية للمواقع الجبلية الطبيعية الخلابة والجذابة (العيون، والأنهار، والوديان، والمواقع ذات الأهمية الجيولوجية، والبيولوجية، والتنوع البيئي والتراثي)، عبر دعم الاستثمار في المشاريع الترابية المحافظة على البيئة، وفق مقترحات ذات طابع وطني تحاول تصحيح الاختلالات الترابية للأوساط الجبلية المغربية بشكل يتماشى مع المستجدات، في ظل الجهوية المتقدمة، بهدف تعزيز هذا النوع من المشاريع بالمواقع الطبيعية، وتحقيق إشعاع سياحي وطني ودولي، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية المنشودة والعمل على ضمان استدامتها.

الكلمات المفتاحية : السياحة - السياحة الجبلية والبيئية - المواقع السياحية - المشاريع الترابية - جهة بني ملال خنيفرة - التنمية الترابية المحلية.

Résumé :

Actuellement, Le tourisme joue un rôle important dans les économies contemporaines à travers la position des stratégies à l'intérêt de bonne gestion sans détruire l'environnement, car il contribue à l'emploi de la main-d'œuvre, à améliorer le niveau du produit national brut, puis, il est donc considéré comme une source permanente de la création de richesse et d'attraction de devises, son but c'est de donner un pas supplémentaire à l'activité économique par un encourageant des petites établissements et des industries traditionnelles, sans oublier la revitalisation du secteur des services (transports, restauration, hôtellerie, ... etc), qui soutient la croissance du volume des investissements locaux. Nous avons présenté, dans cette intervention, une analyse des caractéristiques naturelles et humaines de la région de Beni Mellal-Khenifra, en particulier la province d'Azilal et de khénifra, et les contraintes qui freinent le développement local dans les espaces de la ceinture montagnaise, vert, écologique, de la Région, puis, nous avons traité les enjeux qui peuvent être atteints grâce à l'aménagement touristique de beaux sites montagneux attractifs (Sources, Rivières, Oueds, Sites géologiques et biologiques, Spécificité environnementale et patrimoine) par l'investissement en projets territoriaux protégeant

l'environnement, selon des recommandations qui tentent de corriger les ségrégations et les déséquilibres territoriaux des milieux montagneux marocains d'une manière évolutive suivant le rythme des développements, sous la régionalisation avancée, afin de renforcement des projets territoriaux sur les sites naturels, et réaliser un rayonnement touristique national et international, puis un développement local durable.

Mots clés: Tourisme - Tourisme montagneux et environnemental - Projets territoriaux - Sites touristiques - Région de Béni Mellal Khenifra - Développement territorial local.

Abstract :

Currently, tourism plays an important role in contemporary economies through the position of the strategies for good management interest without destroying the environment because it contributes to the use of the workforce, to improve the level. of the gross national product, then, so it is considered a permanent source of the creation of wealth and attraction of currency, its purpose is to give an extra step to the economic activity by an encouraging small establishment and the Traditional industries, not to mention the revitalization of the services sector (transport, catering, hotel, ... etc.), which supports the growth of local investment volume. We presented, in this intervention, an analysis of the natural and human characteristics of the Beni Mellal-Khenifra region, in particular the province of Azilal and khenifra, and the constraints that hinder local development in the spaces of the mountainous, green belt, green, ecological, of the region, then, we have dealt with the issues that can be achieved through the tourist development of beautiful attractive mountain sites (sources, rivers, wads, geological and biological sites, environmental specificity and heritage) by investment in territorial projects protecting the environment, according to recommendations that attempt to correct the segregations and territorial imbalances of Moroccan mountain environments in an evolutionary way according to the pace of developments, under advanced regionalization, in order to strengthen territorial projects on natural sites, and realize a national and international touristy radiation, then a development sustainable local development.

Key words: Tourism - Mountain and Environmental tourism - Tourist attractions site - Territorial projects - Beni Mellal Khenifra Region - Local territorial development.

تقديم :

أصبحت السياحة الجبلية، الخضراء، والإيكولوجية، ومنذ حوالي أربعة عقود، تشكل قطاعا صناعيا رئيسيا بالدول المتقدمة (فرنسا، إيطاليا، وإنجلترا، وسويسرا، وغيرها)، لكون تدر عائدات مالية مهمة لخزينة الدولة، وتساهم في التنمية، فهي "ظاهرة بشرية مارسها الإنسان منذ أن خلق وارتبطت السياحة بالبيئة، أي البيئة الطبيعية، فالمميزات الجغرافية وظروف المنطقة ونوعيتها شكلت عاملا مهما في تحديد موقع المرفق السياحي، وفي نفس الوقت اعتبرت السياحة كأحد العوامل المؤثرة بشكل كبير على إيجاد أكثر مواقع الحذب السياحي"⁷. وتشكل في الوقت الراهن أحد الانشغالات الكبرى للعديد من الجغرافيين المغاربة أو الأجانب، باعتبارها من الركائز الأساسية والضرورية لتحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية الترايبية، ووسيلة فعالة للمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وترقية

⁷ - د. ابراهيم خليل بظاظو، "الجغرافيا السياحية؛ تطبيقات على الوطن العربي"، جامعة الحسين بن طلال، كلية الآثار والسياحة والإدارة الفندقية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، ص: 17.

المجتمع، من خلال بلورة استراتيجيات عملية تساهم في إثبات نجاعة السياحة كمصدر للرفق، والرخاء الاجتماعي والاقتصادي، وكعنصر جديد للتهيئة الترابية والمستدامة، عبر عرض مجموعة واسعة من الخيارات لصالح أفراد المجتمع، وهذا ما يؤكد أن القطاع السياحي يعتبر من أهم القطاعات التي يمكنها تلبية خيارات ومتطلبات التنمية بما يتناسب وسيرورة النشاط الاقتصادي والاجتماعي السائد، كما تعكس هذه الخيارات فوائد السياحة المتعددة التي تعود بالمنفعة على الصالح العام (المجتمع والاقتصاد) والصالح الخاص (الفرد).

وقد أصبحت المجالات السياحية الجبلية التي ظلت مجالات للاستقرار وممارسة الفلاحة الموسمية والمعاشية بجهة بني ملال-خنيفرة، عوامل جذب وملاذ لفئات عريضة من سكان المدن والسياح بهدف الاستكشاف، والترفيه، والاستمتاع بالمناظر الطبيعية والتاريخية، مما يجعل الاهتمام بها من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الترابية بدعم الاستثمار في السياحة الجبلية وبتأمين الجاذبية الطبيعية والمحافظة على البيئة، مع تطوير مقومات المواقع السياحية بها، وتحسين ظروف الاستقبال والضيافة للسياح وإرشادهم، بالإضافة إلى تأهيل وتكوين أبناء المناطق لتصبح لهم حرفة ومدخولا يساهم في تحسين مستواهم المعيشي ورفق المجتمع المحلي. وإن عدد السياح الوافدين على المغرب من أجل ممارسة السياحة الجبلية والاستكشافية، يعرف تزايدا مستمرا سنة بعد أخرى، الشيء الذي يجعل من هذه الدينامية منطلقا لكافة المتدخلين في التفكير في تهيئة المواقع السياحية، وتطوير الأنشطة السياحية، وتأمين منتوجها المحلي، بالإضافة إلى التعامل بنوع من الحزم والمسؤولية، للاستجابة لمتطلبات هؤلاء السياح الفارين من ضوضاء المدن لاستكشاف التراث الطبيعي والتاريخي، والهدوء والسكينة بالمجالات والمواقع الجبلية، ولتحقيق التنمية والرخاء السوسيو-اقتصادي لسكان المناطق الجبلية.

وإن اختيارنا لموضوع السياحة الإيكولوجية بالمجالات الجبلية لجهة بني ملال-خنيفرة بين إكراهات التخطيط ورهان التنمية المحلية المستدامة، نابع من قناعتنا على أن الاهتمام بتهيئة وإعادة إصلاح المواقع السياحية الطبيعية بالمناطق الجبلية وفق استراتيجيات تهم بالمحافظة على البيئة وتأخذ بعين الاعتبار مقارنة الجهوية المتقدمة، سيكون له بالغ الأثر في تحريك النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الترابية المستدامة محليا، وجعل السياحة الجبلية الإيكولوجية أكثر استدامة بهذه المناطق النائية المعزولة، لأنها من القطاعات التي تساهم بمدخيل مهمة يمكن أن تصل إلى 2 مليون درهما، وعدد ليالي المبيت لفائدة السياح سيصل إلى 260000 زائر في سنة 2021.⁸

1- إشكالية الموضوع وفرضياته :

وكما نعلم، تزخر المجالات الجبلية لجهة بني ملال-خنيفرة بمؤهلات سياحية، وإرث ثقافي، وتاريخي، باعتباره موروثا يستهوي السياح، ويمكن تطوير هذا المنتوج السياحي الخام واستمراره في الزمان عبر إدماج أنشطة ترفيهية، وإيوائية، ورياضية، يصاحبها تثقيف وتشوير يجعل السياح ينتبهون للبيئة ويساهمون في المحافظة عليها. وقد جاءت هذه الدراسة لتحليل مضمون الإشكالية الأساسية التي نسعى لمعالجتها في هذه المقالة، والتي تتمثل في تخطيط المشاريع السياحية ذات الوقع البيئي بالمجالات الجبلية لجهة بني ملال-خنيفرة والإكراهات التي يمكن مواجهتها لتحقيق رهان التنمية المحلية، وفق التساؤل التالي: ما هي مرتكزات السياحة (الطبيعية والثقافية) لاستقطاب السياح وجلب الاستثمارات بالحزام الجبلي لجهة بني ملال-خنيفرة؟ ومعوقات تخطيط المشاريع الترابية المحافظة على البيئة بالمواقع السياحية الطبيعية للحزام الجبلي لجهة بني ملال-خنيفرة؟

8- Programme de Developpement Regional de la Region Beni Mellal – Khenifra, 2016 – 2021, P : 72.

ولعالجة هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المؤهلات الطبيعية والثقافية التي يتميز بها الشريط الجبلي لجهة بني ملال-خنيفرة والإكراهات التي تواجه التنمية السياحية به ؟
- ما هي الأنشطة السياحية الممارسة وأسس المحافظة على البيئة بالمجالات الجبلية للجهة ؟
- ما هي مكانة السياحة الجبلية الإيكولوجية في المخططات التنموية وتأمينها في استراتيجية المخطط الجهوي لإعداد التراب بجهة بني ملال-خنيفرة على وجه الخصوص ؟
- وكيف يمكن تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالمجالات الجبلية من خلال المشاريع الترابية بالمواقع السياحية الطبيعية، خاصة (بجيرة بين الويدان، ومغارة إيمي ني فري، وشلالات أزود) مع المحافظة على التوازن البيئي ؟

ولبسط عناصر الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بوضع الفرضيات التالية :

- إن الاهتمام بالسياحة الجبلية الإيكولوجية من خلال تنزيل المشاريع السياحية والقيام بإصلاحات هيكلية لتأهيل وتنظيم المجال بالشريط الجبلي لجهة بني ملال-خنيفرة، وذلك بإشراك السكان في سياسات التنمية ومخططات التهيئة السياحية، سيساهم في الاستقرار والمحافظة على الفلاحة من التلف، والحد من الهجرة القروية نحو المدن، ومن الاختلالات السوسيو-مجالية ومظاهر الهشاشة الاجتماعية، والفقر، والأمية، والبطالة، التي تشهدها هذه المجالات، وبناء آفاق مستقبلية للتنمية المستدامة بها.
- إن إشراك الساكنة المحلية أثناء وضع تصاميم التهيئة السياحية وتنظيم المواقع السياحية بإنجاز بنيات الإيواء ذات الخصائص النوعية، وأثناء تطوير المشاريع السياحية البيئية وتأمين الموارد التراثية المتاحة بالمجالات الجبلية سيمكن من خدمة الاقتصاد المحلي بتحسين وضعية الساكنة، إرساء مقومات الإقلاع السياحي، لتحقيق التنمية السياحية المستدامة بهذه المجالات الجبلية.

2- أهمية الموضوع والهدف منه :

تكمن أهمية دراسة الموضوع هذا، في تجدد راهنيتها في أذهان الباحثين، والمتقنين، والفاعلين، ورجال السياسة، وذلك بالتعريف بالمؤهلات الطبيعية والبشرية، والتجهيزات السياحية، التي تزخر بها المجالات الجبلية لجهة بني ملال-خنيفرة، بالإضافة إلى القيمة العلمية التي يمكن أن يضفيها في الحقل المعرفي، من خلال عرض مراكز السياحة الإيكولوجية بالمناطق الجبلية واستراتيجيات المشاريع الترابية القابلة للإسهام في تقوية العرض السياحي من خلال تطوير أنشطة الترفيه، وتعزيز وحدات الإيواء، وإنجاز البنيات التحتية السياحية بمدق تحقيق تنمية محلية بالمواقع السياحية الطبيعية الجبلية (بجيرة بين الويدان، ومغارة إيمي ني فري، وشلالات أزود). كما تكمن أهميته أيضا، في إمكانية إحداث تحولات وظيفية في هذه المجالات الجبلية التي تعتمد في اقتصادها على الزراعة التقليدية، والاستغلال الغابوي، والرعي، وذلك من خلال تامين الأنشطة السياحية الاستكشافية والترفيهية، وتطوير وتنوع العرض السياحي، وتقديم إجابات مدققة عن فرص الاستثمار المتاحة بهذه المواقع السياحية الطبيعية، على اعتبار أنها ستمكن من خلق تنمية اقتصادية، واجتماعية، ومجالية، حقيقية ومستدامة.

كما نهدف من خلال بسط هذا الموضوع إلى الوقوف على تشخيص دقيق للسياحة الجبلية الإيكولوجية، يوضح نقاط الضعف بسيادة تضاريس وعرة ومسالك صعبة بهذه المجالات الجبلية، ويتفاهم مشاكل العزلة، والفقر، وتخلف السياحة، ونقاط القوة المتمثلة في المؤهلات الطبيعية والبشرية، والمكونات الاقتصادية، والاجتماعية، والمجالية، التي تزخر به الوحدات الجبلية لجهة بني ملال-

خنيفرة، وإلى دعوة الفاعلين إلى العمل على إنجاز تجهيزات سياحية (الطرق، فضاءات للتخييم) وتنويعها، وتطوير المنتج السياحي الجبلي من خلال نهج استراتيجيات تنموية تأخذ بعين الاعتبار البعدين الجمالي، والاجتماعي، والبيئي، في أفق اقتراح توصيات استشرافية لتثمين المواقع السياحية الطبيعية باعتبارها إسهاما لتحقيق تنمية ترابية محلية مستدامة تحد من الاختلالات، وتنعش الاقتصاد، وتحافظ على الموارد الطبيعية والبيئة، وتساهم في تثمين الجاذبية السياحية الرخاء وفي الرخاء والعيش الكريم للسكان المحلية، مما يبقى على حظوظها في المحافظة على استقرارها بهذه المجالات الجبلية.

3- منهجية العمل والأدوات المستعملة :

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الجغرافية التي تهدف إلى دراسة واقع حال مجال الدراسة (المواقع السياحية "بحيرة بين الويدان، ومغارة إيبي ني فري، وشلالات أزود") من خلال الملاحظة الدقيقة للمجال والبحث عن جمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالسياحة الجبلية والمنوغرافيات والدراسات المرتبطة بتنوع المقومات السياحية بالمجالات الجبلية لجهة بني ملال-خنيفرة، مع إجراء عدد من المقابلات مع المسؤولين بقطاع السياحة، واستغلالها لتقييم استراتيجيات تخطيط المشاريع الترابية التي تم السياحة الإيكولوجية بالأوساط الجبلية، لأنها تساهم في "الدعم الإيجابي لميزان المدفوعات وفي توفير فرص عمل كثيرة في أنشطة اقتصادية مختلفة سواء كانت لها علاقة مباشرة، أو غير مباشرة بصناعة السياحة، كذلك فإنه لصناعة السياحة تأثيرا كبيرا في تطوير البنية التحتية للدولة مثل الطرق وشبكات المواصلات والخدمات السياحية، وأماكن الترويج والمنتزهات الوطنية. كما تعتبر عاملا هاما في حماية المعالم الأثرية والأماكن التاريخية والطرز المعماري المميز"⁹. وإن تشخيص المؤهلات الطبيعية والثقافية والبشرية، والإكراهات التي تعترض تطور السياحة الجبلية والإيكولوجية بتراب جهة بني ملال-خنيفرة، سيمكننا من وضع استراتيجية لتهيئة الموائع الطبيعية والثقافية الجبلية، تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان بتنوع مصادر الدخل، بالإضافة إلى تقديم اقتراحات علمية لتحقيق رهان التنمية المحلية المستدامة بالحزام الجبلي لجهة بني ملال-خنيفرة. وحسب هذا التشخيص الدقيق تمت معالجة الإشكالية المحورية لموضوعنا والإحاطة بها، وفق المحاور الموالية.

I- المفاهيم المؤطرة للموضوع :

إن دراسة موضوع السياحة الإيكولوجية بالمجالات الجبلية لجهة بني ملال-خنيفرة بين إكراهات التخطيط ورهان التنمية المحلية المستدامة والإحاطة بمحيطات إشكاليته المحورية، يقتضي منا تقويم شرح مبسط وموجز للمفاهيم الأساسية المؤطرة لمضمونها، والمتمثلة في ؛ السياحة، والسياحة الجبلية، والسياحة البيئية، والتنمية المحلية، والمشاريع الترابية، وجهة بني ملال-خنيفرة، والمواقع السياحية : بحيرة بين الويدان، ومغارة إيبي ني فري، وشلالات أزود.

1- السياحة : هي "نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط. والسائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل من منزله"¹⁰.

2- السياحة الجبلية: تعني السفر من أجل المتعة والترفيه والترويج عن النفس بالجبل، وكذلك مجموع الأنشطة التي يتم توظيفها من أجل

- سعيد صفي الدين الطيب؛ "مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في الجغرافية السياحية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب من قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة⁹ كلية الآداب قسم الجغرافيا، سنة 2001، ص: 1.

10- أ.أدهم وهيب مطر، "التسويق الفندقي ومبيع وترويج الخدمات السياحية والفندقية الحديثة"، 8-048-22-9933-978: ISBN، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع دمشق-جرمانا-الأس الشرقي، الطبعة الأولى سنة 2014، ص: 17.

القيام بأسفار للترفيه والترويح عن النفس في المناطق الجبلية. ويمكن القول على أنها رغبة شخص أو مجموعة من الأشخاص في تجاوز حدود البلاد أو المدينة التي ينتمون إليها للإقامة بالجبل كمكان للاسترخاء، والمتعة والترفيه عن النفس، وممارسة رياضات متنوعة، ثم الاستمتاع بالمناظر الطبيعية والتاريخية. والتي يمكن من خلالها تحقيق نوع من الرقي والتقدم في مستوى عيش المجتمع الجبلي محلياً، مع الحفاظ على جمالية الطبيعة والبيئة المحلية.

وتصنف ضمن السياحة الجبلية "السياحة البيئية والتاريخية والثقافية؛ ويمثل التراث التاريخي والفني مجالا هاما للسياحة، إذ تتدفق أعداد هائلة من السائحين سنويا إلى الأماكن ذات الإرث الحضاري الذائع الصيت"¹¹ ثم "السياحة العلاجية والتي عرفها الإنسان منذ أقدم العصور... ولا زال كثير من السائحين يقومون بالسياحة للهدف نفسه. كما يقصد السائحون المناطق الجبلية ذات الهواء النقي لاتقاء أمراض الجهاز التنفسي"¹²، بالإضافة إلى "السياحة الرياضية؛ ويعتبر هذا النمط السياحي من مظاهر السياحة الحديثة، حيث تسافر أعداد من البشر سعياً وراء المشاركة الفعلية في نشاط رياضي ما، مثل رياضة التزلج على الجليد، أو تسلق الجبال، أو الرياضات المائية بأنواعها"¹³.

3- السياحة البيئية: ظهرت كمفهوم في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، لكي تعبر عن نوع متطور للأنشطة السياحية في المواقع السياحية الطبيعية، من خلال المزاجية بين الاستمتاع والترويح عن النفس والراحة والهدوء وتبني سلوكيات تحافظ على البيئة للموروث الطبيعي بكل مسؤولية. وهكذا، فالسياحة للأماكن الطبيعية للتعرف على معالمها التراثية والتمتع بمزاياها من أجل الترويح عن النفس، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على استمرار سلامة البيئة من كل المخلفات التي يمكن أن تطرأ عليها بفعل السلوك البشري، وذلك "بتنفيذ قواعد السياحة المستدامة بشكل عام وحماية البيئة بشكل خاص، ولهذا فهي تشمل جميع أنماط السياحة وأشكالها، وذلك لكي يكون المقصد صالحاً للزيارة من جهة وما يقتضيه ذلك من وضع ضوابط وتعليمات سلوكية معتمدة لينفذها ويلتزم بها السائح والزائر في مجال المحافظة على البيئة من جهة أخرى"¹⁴، وهي حسب Kimmel عام 1992 "عملية تعليم وتثقيف وتربية بيئية"¹⁵، ومع التطور الصناعي وما كان من نتائج سلبية على التأثيرات والتغيرات المناخية وتلوث البيئة، انتقلنا إلى مفهوم السياحة البيئية "كشكل من أشكال النشاط الإنساني لتمارس دورها، وتقوم بعملها، لا لتلوث البيئة الطبيعية وتدمرها كما فعلت غيره من الأنشطة، ولكن للحفاظ، بل واستعادة حيويتها وسلامتها وصحتها ونظافتها وتحسين ظروفها وأوضاعها"¹⁶.

¹¹ - سعيد صفي الدين الطيب؛ "مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في الجغرافية السياحية"، مرجع سابق، ص: 14.

¹² - سعيد صفي الدين الطيب، مرجع سابق، ص: 14.

¹³ - سعيد صفي الدين الطيب، مرجع سابق، ص: 15.

¹⁴ - حمزة عبد الحلیم درادكه، حمزة عبد الرزاق العلوان، مروان مُجد أبو رحمه، د. مصطفى يوسف كافي، "السياحة البيئية Eco-Tourism"، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، رقم الإيداع القانوني 978-9957-83-232-2 (ردمك)، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2014، ص: 50.

¹⁵ - حمزة عبد الحلیم درادكه، حمزة عبد الرزاق العلوان، مروان مُجد أبو رحمه، د. مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص: 50.

¹⁶ - حمزة عبد الحلیم درادكه، حمزة عبد الرزاق العلوان، مروان مُجد أبو رحمه، د. مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص: 51.

وقد عرفها الصندوق العالمي للبيئة بأنها السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضارتها في الماضي والحاضر¹⁷، كما تعرفها "الأديبات الحديثة بأنها رحلات وزيارات مسؤولة بيئيا لمناطق ذات طبيعة بكر، كالغابات والمنتزهات والمحميات الطبيعية، وذلك بغرض الاستمتاع والدراسة وتأمل الطبيعة والملاحم الثقافية المرتبطة بها، إضافة إلى تحويل عائدات النشاط السياحي لتمكين مشاريع البيئة التي تسهم في تحريك الاقتصاد المحلي، و تركز السياحة البيئية على عدة مبادئ منها:

✓ التوعية البيئية للسكان المحليين والعاملين في المواقع التراثية بأهمية البيئة والمحافظة عليها.

✓ تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بتحديد أعداد السياح الوافدين على المنطقة بدون ضغط.

✓ توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين بتمكين الحرف التقليدية وتشجيع الزراعة البيئية، فضلا عن العمل كمرشدين سياحيين.

✓ تضافر الجهود لإنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات الصلة بالسياحة البيئية، من القطاع الخاص و الحكومي و السكان المحليين والمجتمع المدني¹⁸.

ولعل أهم المبادئ التي يمكن الالتزام بها من طرف السياح من أجل بيئة سليمة، قامت بتحديد الجمعية الدولية للسياحة البيئية، وتتمثل في "تخفيض التأثيرات على البيئة إلى أدنى حد ممكن، وزيادة الوعي البيئي والثقافي، وبناء خبرات سياحية إيجابية للزائرين والمضيفين، وتوفير الفوائد المالية للسكان المحليين، وتحقيق الوعي من خلال الشعور المسؤول من قبل السياح تجاه البلدان المضيفة وخاصة في المجالات السياسية والبيئية والاجتماعية"¹⁹.

ونستشف من كل التعاريف السابقة بأن السياحة البيئية بجهة بني ملال-خنيفرة، تهتم بالمواقع والمشاهد الطبيعية التي تستهوي السياح الباحثين عن الاستمتاع بالمناظر الخلابة، وممارسة أنشطة الرياضات الهوائية (Parachutisme) (تدريب المظليين والطيران الشراعي)، والقنص (Cynegetique) بتوفر الوحيش المتنوع الأرنب والخنزير البري، الحجل، والصيد بالبحيرات والأودية (Pêche continentale) بوجود مجموعة من البحيرات والأودية واد أم الربيع واد العبيد، واد تساوت، وممارسة رياضة المشي أو الجولات السياحية على الأقدام وعلى الدواب (البغال) (Randonnées pédestres).

4- التنمية الترابية المحلية : هي تنمية أفقية مندمجة، وشمولية، ومواطنة، تقتضي تعبئة مختلف مكونات التراب المحلي، وموارده المادية وغير المادية، ومختلف الفاعلين المحليين لخلق مجموعة المشاريع الترابية البيئية والأنشطة القابلة للاستدامة، في إطار تراب تتفاعل فيه الأبعاد البيئية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، بهدف تحقيق سلة من الخيرات ومن المنافع "panier de biens". أي أنها

¹⁷ - حمزة عبد الحليم درادكه، حمزة عبد الرزاق العلوان، مروان محمد أبو رحمه، د. مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص : 52.

¹⁸ - جميلة السعيد، أحمد الراجي، "المنتزهات الوطنية و دورها في تنمية السياحة البيئية بالمغرب ؛ دراسة حالة المنتزه الوطني لافران"، مجلة جغرافية المغرب علمية إلكترونية، 2011.

¹⁹ - حمزة عبد الحليم درادكه، حمزة عبد الرزاق العلوان، مروان محمد أبو رحمه، د. مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص : 53.

سيرورة تنويع وتقوية الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية داخل مجال جغرافي معين، انطلاقا من الاستثمار العقلاني لموارده وإمكاناته، بهدف تحقيق استدامة العيش الكريم لجميع سكانه، فالتنمية الترابية المحلية هي "مسلسل من العمليات يهدف إلى تعبئة الإمكانيات والموارد والطاقات والفاعلين المحليين"²⁰ وفق مشروع شامل ومتكامل ينطلق من المجال المحلي أخذا في الاعتبار كل مكوناته التاريخية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، ويعتمد على المقاربة التشاركية في العلاقات الاجتماعية والمؤسسية، لتحقيق المردودية الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، بهدف تحسين مستوى عيش الساكنة.

وترتبط التنمية الترابية المحلية بمفهوم إعداد المجال، الذي يستند على تحريك كل أشكال التضامن بين الأفراد والجماعات، واتباع طرق التدابير الرشيد الذي تركز على مقومات الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، والاستقطاب الجيد للاستثمارات المرشحة، بإشراك السكان المحليين في القرار استنادا على أساس التشاور، أي أنها تنمية تضع في صلب اهتمامها طبيعة التنظيم المحلي، وخصوصياته. وينبغي في الأوساط الجبلية النائية أن تحيط التدخلات والتدابير بمشكل الفقر وإدماج الفئات المهمشة في النسيج التنموي محليا، دون الإخلال بالتوازن البيئي، لأن هدف التنمية الترابية المحلية هو الخروج من الاختلالات الحالية والبحث عن خلق قيمة اقتصادية، واجتماعية، مضافة عبر استغلال الإمكانيات المتاحة، وتأطير وتوجيه وتكوين الموارد البشرية، وتقوية شعورهم بالانتماء والهوية للنهوض بالمجال المحلي، من خلال تعبئة الموارد، وتوفير الوسائل اللازمة والخدمات والتجهيزات وخلق أنشطة جديدة مندمجة مع الفلاحة، مع المحافظة على البيئة.

5- المشاريع الترابية : هي المشاريع التي تسمح للفاعلين بتحديد مستقبل تنمية حيز ترابي معين، وفق استراتيجية وتصور استراتيجي لتعبئة جيدة للموارد المحلية، وبذلك لا يمكن بناؤه إلا إذا توفرت الشروط التالية؛ أولا الحيز الترابي (المواقع الطبيعية والتاريخية)، وثانيا الانغراس التاريخي لمجتمع محلي (الشعور بالانتماء + الهوية)، وثالثا الترابط الاجتماعي²¹. أي أنها المشاريع التي تجمع بين مكونات اقتصاد التراث، وأنساقه الإنتاجية المحلية، والتي تعتمد على موارد متعددة ومتنوعة، من خلال إدماج كل ما هو تراثي وترابي في آن واحد، ولن ترى النور ولا النجاح إلا من خلال خلق تنسيق وروح تعاون وتضامن بين مختلف الأطراف والفاعلين العموميين والخواص المتداخلين، في إطار تعاقد بينهم.

6- جهة بني ملال-خنيفرة:²² تقع جهة بني ملال-خنيفرة وسط التراب الوطني المغربي، على مساحة إجمالية تصل إلى 28374 كلم²، أي ما يعادل 4% من مساحة التراب الوطني، وتتكون من خمسة أقاليم (بني ملال، وأزيلال، والفيقه بن صالح، وخنيفرة، وخريبكة) و 135 جماعة ترابية، 119 منها قروية و 16 حضرية. ويبلغ عدد سكان الجهة حوالي 2581703 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 (أي ما يقارب 7.45% من سكان المغرب). وكما تؤكد المعطيات الإحصائية أن اقتصاد الجهة يركز على خمس قطاعات إنتاجية أساسية وهي؛ الفلاحة، والمناجم، والتجارة،

²⁰- Jambes, Jean-Pierre, « Territoire Apprement, esquisses pour le développement local du XXI siècle », Ed, l'harmattan, 2001, P : 31.

²¹- JENNAN(L), pierre-Antoine LANDEL et Nicolas SENIL, « le patrimoine une ressource pour le développement Expériences de mise en œuvre de pôles d'Economique du patrimoine au MAROC », cahiers Géographiques, FLSHDHAR El Mehraz-FES , N° 314/2007, PP : 11-19.

²²- الأرقام مستسقة من معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

والصناعة، والسياحة. وأن أهم المواقع السياحية الطبيعية بالمجالات الجبلية، تتمثل على سبيل المثال في بحيرة بين الويدان التي تقع على بعد 36 كلم شمال شرق مدينة أزيلال وجنوب واويزغت على وادي العبيد الذي يشكل رافدا رئيسيا من روافد وادي أم الربيع. وتحتفظ بمياه واد العبيد ومياه واد أحنصال. إنها تمتد على مساحة 3800 هكتار توفر إمكانيات ممارسة جميع الرياضات المائية (السباحة، وركوب الأمواج الشراعية، والإبحار)، كما توفر ممارسة الصيد الرياضي أيضا، ورياضة القنص في المرتفعات البيئية الخضراء. جسر إيمي ني فري الذي يقع الطبيعي إيمي ني فري على بعد 6 كلم شرق مدينة دمنات، وعلى بعد 75 كلم عن مدينة أزيلال، وحوالي 120 كلم عن مدينة مراكش. ويعتبر معلمة منحوتة في جرف يتدفق منه الماء، بأشكاله وبنيته الطبيعية التي تجعله ملجأ للعديد من الطيور. فهو موقع ذو أهمية سياحية كبيرة على ارتفاع 70م، يتكون الجسر من كهوف تستهوي السياح المتحمسين لاكتشاف الطبيعة والاستغوار. وموقعه الجغرافي يجعله ممرًا مهما للسياح المتوجهين لأعالي وادي تساوت أو في اتجاه وازازات، كما ترتبط زيارته بموقع شلالات أوزود. فهو من المواقع التي تبعث على ممارسة الأنشطة الرياضية العملية: الصيد، ورحلات الاستغوار، وجولات المشي لمسافات طويلة. وشلالات أوزود التي تقع على واد العبيد، وتندفق مياهه من علو 100 متر بمنظر خلاب ومشهد رائع، ما يزيد من روعتها هي المواقع السياحية المحيطة بها، كمضايق واد العبيد، وزاوية تناغملت، والمجال الغابوي المجاور لها، وقد تم تصنيفها من أهم المواقع السياحية بإقليم أزيلال وجهة بني ملال-خنيفرة.

لوحة رقم 01 : أهم المواقع السياحية الطبيعية بالمجالات الجبلية لأزيلال بجهة بني ملال-خنيفرة²³



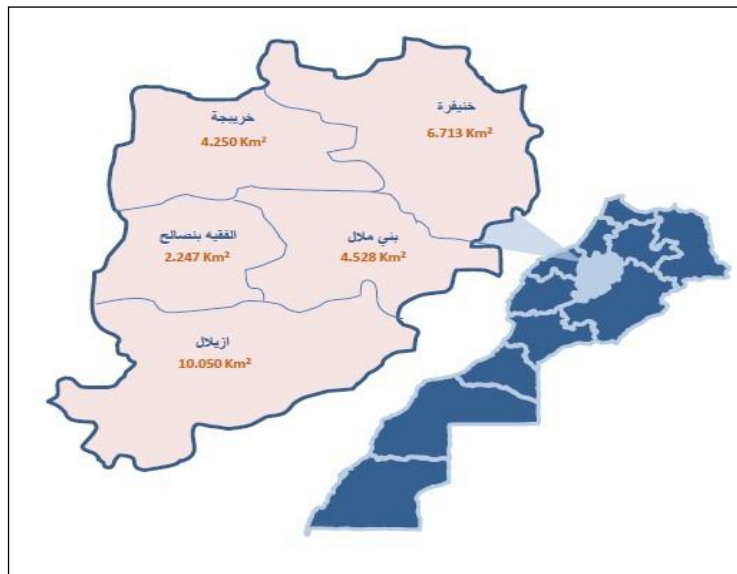
المصدر : Diagnostic stratégique des ressources patrimoniales de la région de tadla-azilal

II- مؤهلات وإكراهات قطاع السياحة الإيكولوجية بالمجالات الجبلية لجهة بني ملال-خنيفرة :

تضم الكتلة الجبلية بجهة بني ملال-خنيفرة مشاهد طبيعية وبانورامية جذابة، تتمثل في مجموعة من الأحواض، والمواقع ذات التنوع جيولوجي والبيولوجي، والمجري المائية.

1- الموقع الجغرافي لجهة بني ملال-خنيفرة :

خريطة رقم 1: "موقع جهة بني ملال-خنيفرة داخل إطارها الوطني"



المصدر : Programme de Developpement Regional de la Region Beni Mellal –

Khenifra, 2016 – 2021, P : 72.

²³ - Ministère de L'aménagement du territoire, de l'eau et de l'environnement, étude sur les pôles d'économie du patrimoine « diagnostic stratégique des ressources patrimoniales de la région de tadla-azilal », rapport diagnostic, pole d'économie du patrimoine, phase 1, 2007, P : 1, 54, 62.

تمتد جهة بني ملال-خنيفرة وسط التراب الوطني المغربي على مساحة إجمالية تصل إلى 28374 كلم²، أي ما يعادل 4% من مساحة التراب الوطني، وتتكون من خمسة أقاليم (بني ملال وأزيلال، والفقيه بن صالح، وخنيفرة، وخريبكة) و 135 جماعة ترابية 119 منها قروية و 16 حضرية. أما عدد سكانها فيبلغ حوالي 2581703 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 (أي ما يقارب 7.45% من سكان المغرب)، حوالي 50.87% بالمجال الحضري وحوالي 49.13% بالمجال القروي. وبخصوص البنية السكانية حسب الجنس، فإن نسبة الذكور تقدر بحوالي 49.22% ونسبة النساء بحوالي 50.77%. يتميز سكان الجهة حسب معيار السن بالفتوة، إذ أن حوالي 2.29% من السكان لم يتجاوزوا سن 14 سنة، وحوالي 7.60% أعمارهم تتراوح بين 15 و59 سنة، في حين لا تتعدى فئات 60 سنة فما فوق 10% من مجموع السكان.

وقد بلغ معدل البطالة بالجهة حوالي 8.6% سنة 2016 مقابل 4.9% على الصعيد الوطني، مع تباينات ملحوظة بين الوسطين القروي (2.3%) والحضري (4.12%) وبين الذكور (1.7%) والإناث (7.7%). كما حوالي 34% من شباب الجهة الذين يبلغون من العمر ما بين 15 و24 سنة لا يقومون بأي عمل ولا يستفيدون من أي تكوين أو تعليم.

وبخصوص نسبة الفقر بالجهة، فقد بلغت حسب الإحصاء الوطني للسكان والسكنى لسنة 2014 حوالي 19.1%، مقابل 4.8% على الصعيد الوطني، وبلغ معدل الهشاشة حوالي 23% مقابل 12.5% على الصعيد الوطني، وعلى مستوى الفقر المتعدد الأبعاد تم تصنيف الجهة من أفقر جهات المملكة، ويبدو مظاهر الفقر المتعدد الأبعاد في الحرمان من الربط بالماء الصالح للشرب، وشبكة الكهرباء، وقنوات الصرف الصحي، ثم ارتفاع نسبة الأمية في صفوف الكبار، وتدهور حالة السكن. وسجل إقليم أزيلال أعلى نسب للفقر (20,68%)، وللشاشة (25,63%) على مستوى الجهة. كما يتبين أن اقتصاد الجهة يركز على خمس قطاعات انتاجية أساسية وهي؛ الفلاحة، والمناجم، والتجارة، والصناعة، والسياحة التي لا زالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

ويتأكد من معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، أن المجالات الجبلية النائية بالجهة تشهد معدلات قصوى

فيما يتعلق بالفقر، والهشاشة، والاقصاء الاجتماعي. فما هي المؤهلات الطبيعية والثقافية بالحزام الجبلي بجهة بني ملال-خنيفرة؟

2- المؤهلات الطبيعية للحزام الجبلي مقومات مساعدة على تطوير السياحة البيئية بجهة بني ملال-خنيفرة :

تصنف جهة بني ملال-خنيفرة في المرتبة الخامسة على الصعيد الوطني، من حيث الموارد الطبيعية، والمعدنية، والمائية، بوجود 15 سدا، و 7 أنظمة تحويل للمياه، كما تضم حوالي 10% من المساحات الفلاحية الصالحة للزراعة على الصعيد الوطني، و 15% من المساحة الوطنية المسقية، وحوالي 37% من المجال الغابوي، وتتميز بإنتاج فلاحى متنوع، كما أنها تتوفر على مجالات ذات مؤهلات سياحية مهمة، خاصة منتزه "جيوبارك مكون" الذي حظي باعتراف اليونسكو منذ سنة 2014. وتشمل المؤهلات الطبيعية بالحزام الجبلي بجهة بني ملال-خنيفرة كل من موقع ونوع التضاريس، والمناخ، والموارد المائية، والمقومات الغابوية.

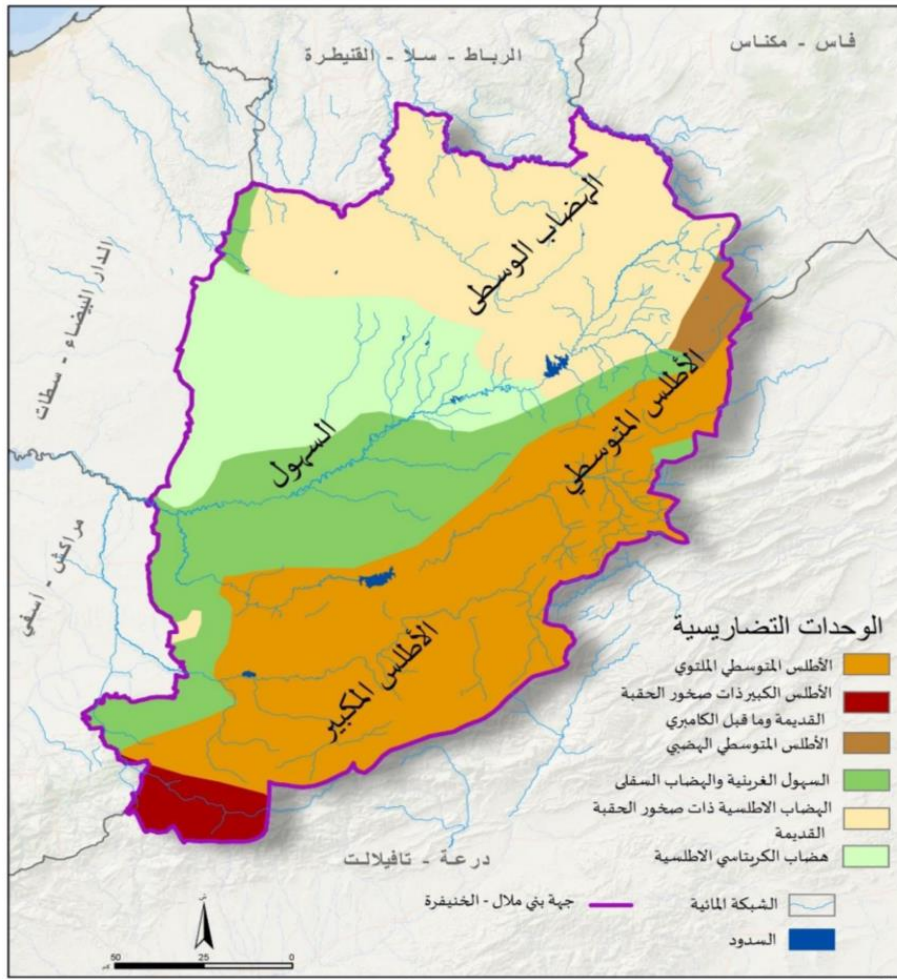
أ- التضاريس الجبلية عامل مهم في تحريك قطاع السياحة الجبلية الإيكولوجية :

تتميز جهة بني ملال-خنيفرة بوجود وحدات تضاريسية متباينة، أفرزتها الخصائص البنوية المكونة لهذه الجهة، حيث التقاء سلسلتي جبال الأطلس المتوسط و الأطلس الكبير الأوسط، ويمتد الحزام الجبلي بالجهة على عموم أقاليم خنيفرة وأزيلال، بالإضافة إلى غالبية الأجزاء المجالية لأقليم بني ملال وخريبكة. وتتميز المؤهلات الجبلية بامتدادها على جزء كبير من الأطلس الكبير الأوسط، به أحاديد كلسية مرتفعة بشكل عمودي، ومجموعة من الأودية كأسيف مكون، و احنصال،، وبوجود: بحيرة

بن الويدان، وشلالات أوزود بجماعة تكلا، وخوانق ايمي-ن-افري، وشعاب أيت بوكماز، وغيرها. بالإضافة إلى توفرها على غطاء نباتي طبيعي غني ومتنوع.

يتواجد التراب الجهوي لجهة بني ملال-خنيفرة في الجزء الأكبر منه على ارتفاعات تصل إلى 3700م بالقمم العليا للأطلس المتوسط الجنوبي؛ المجموعة الجبلية أنغومار بحوالي 3609م، وتيزولا-أزوزا بارتفاع 3347م، و مجموعة جبال الرات بارتفاع 3797م، وجبال تيكونستي 3820م، وجبال أزوركي بارتفاع 3763م. والوحدات الجبلية المتوسطة الارتفاع؛ جبل اغنين بارتفاع 2411م، وجبل تصميت على ارتفاع 2248م، وجبل ميزكونان على ارتفاع 2366م، والأطلس الكبير الأوسط، بارتفاعه يصل 4071م (إغيل مكوّن)، ويعتبر خزان المغرب من المياه، ومنه تنبع وتنطلق أكبر الأودية.

خريطة رقم 02 : الأوساط الطبيعية مؤهلات مهمة بجهة بني ملال-خنيفرة



المصدر : التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال-خنيفرة.²⁴

ب- تمتاز جهة بني ملال-خنيفرة بمؤهلات مناخية مساعدة على الاستقطاب السياح:

²⁴ الاستراتيجية ومجالات المشاريع"، 2020. ص: 15. "التوجهات ملال-خنيفرة، تقرير المرحلة الثالثة بي لجهة التراب لإعداد الجهوي - التصميم

يشكل المناخ أحد أهم العناصر المهمة في تحريك أنشطة للقطاع السياحي بالجهة، وهو الذي يحدد أشكال السياحة الممكن ممارستها بالمجالات الجبلية. وكما هو معلوم، يتميز مناخ جهة بني ملال-خنيفرة بالتنوع، ويمتاز المجال الجبلي بمناخ متوسطي يساعد على استقطاب السياح، فهو يكون رطباً في قمم المرتفعات الجبلية بالأطلس الكبير الأوسط وبعض الأجزاء من الأطلس المتوسط، وشبه جاف بسفوح السلاسل الجبلية ومنطقة الدير. وهذا التنوع المناخي يسهم في خلق مجالات سياحية متنوعة، وفي استقطاب السياح من أجل ممارسة رياضات الترحلق على الجليد ما بين شهري نونبر ومارس، والمغامرة، والتشميس، والمشى ما بين شهري أبريل ونونبر.

أما التساقطات، فيغلب عليها الضعف وعدم الانتظام، وتصل إلى 1000 ملم بالأعالي، التساقطات الثلجية كثيفة، تمتد ما بين 10 و 20 يوماً في السنة، ابتداءً من ارتفاع 1500م فما فوق، ومتوسط الحرارة يتراوح ما بين 12.7 و 19.1 درجة حسب عامل الارتفاع، بحيث تمتد فترة البرودة القسوة من ثلاثة إلى سبعة أشهر. وتتساقط الثلوج على المرتفعات ابتداءً من 900 متراً، مما يؤثر على مجاري المياه بشكل كبير، خصوصاً عند ذوبانها في فصلي الربيع والصيف.

ت- الموارد المائية السطحية آلية من آليات الاستقطاب السياحي :

يتوفر هذا الحزام الجبلي على موارد مائية باطنية أو سطحية مهمة داخل الحوض المائي لأم الربيع، تساهم هي الأخرى في استقطاب السياح، وأهمها الأنهار الدائمة، والموسمية، والعيون، والأحواض والبحيرات الاصطناعية والبحيرات الطبيعية (الحوض المائي لواد العبيد وتتخلله مجموعة من المجاري المائية أهمها: واد العبيد تتخلله مجموعة من الخوانق الجذابة تستهوي سياح المشى والتسلق. مع وجود واد أورين، واد عطاش، وادي أيت ملول، والحوض المائي لتساوت بالجهة الجنوبية الغربية الذي يضم مجموعة من المجاري المائية، أهمها: واد تساوت، والواد لخضر، وواد اغراف، وغيرها، والبحيرات الطبيعية مثل إيزورار وإسلي وتسليت، ثم البحيرات الاصطناعية "السدود" مثل سد بين الويدان الذي يمتد على مساحة 3800 هكتار، وسد أيت أوعرضة في سافلة سد بين الويدان وتسمى ن أوتين: بحيرة صغيرة توجد على ارتفاع 794م، وغيرها).²⁵ وتساعد هذه المؤهلات المائية في ممارسة رياضة التسلق، ورياضة الترحلق، والرياضات المائية، ووجولات المشى على الأقدام أو على البغال في الفترة الممتدة من بداية فبراير إلى نهاية أبريل، قاطعين أودية أيت بوكماز، وأيت بووالي، ووادي تساوت، والأودية التي تخترق جبل مكنون، وعابرين غابات الصنوبر الحلبي، والعرار، والبلوط الأخضر. ويقوم المرشدون بخدمة السائح الأجنبي لممارسة أنشطته السياحية بأمان، ويضمن لهم خلال فترات الاستراحة الإيواء في الملاجئ المرحلية لدى الساكنة المحلية.

ج- تشكل المقومات الغابوية وتنوعها استقطاباً للسياح بالوحدات الجبلية للجهة :

يصنف الغطاء النباتي على المستوى الجهوي إلى مجالات بيومناخية متدرجة، ويتميز الحزام الجبلي، بتنوع مؤهلاته الغابوية وفق هذه المجالات البيومناخية؛ وجود الزقوم، والعرار، خاصة بيزو على ارتفاعات تتراوح بين 850م وبين 500 و 1000م، والعرار الأحمر و(thuya)، والصنوبر الحلبي، والبلوط الأخضر على ارتفاعات تتباين بين 1000 و 1600م، والنباتات الشوكية و«الشيخ» الملائم للرعى على ارتفاعات شديدة البرودة تتراوح ما بين 2000م و 2500م. ويتشكل النطاق البيو-مناخي شبه الجاف الذي تحتضن بعض النباتات الشوكية على ارتفاعات 2500م فما فوق، أما القمم ما بين 2800 و 3000م فهي قمم صخرية تكون عارية.

²⁵- Etude du Massif Montagneux et Dir de la Région de Tadla-Azilal, Phase 1 : Rapport thématique et sectoriels, volume3 : Secteurs productifs et Système financier. Mai 2001, P :26.

وعلى العموم، يزخر الحزام الجبلي بجهة بني ملال-خنيفرة بمجال غابوي متنوع، يتمثل في أشجار الأرز، الفلين، العرعار والصنوبر الحلي، ويحتضن ثروة حيوانية مهمة ومتنوعة (الحجل، والحمام، والأرنب البري، وبعض الطرائد الأخرى كالنسر والسقر) تجلب هواة رياضة القنص.

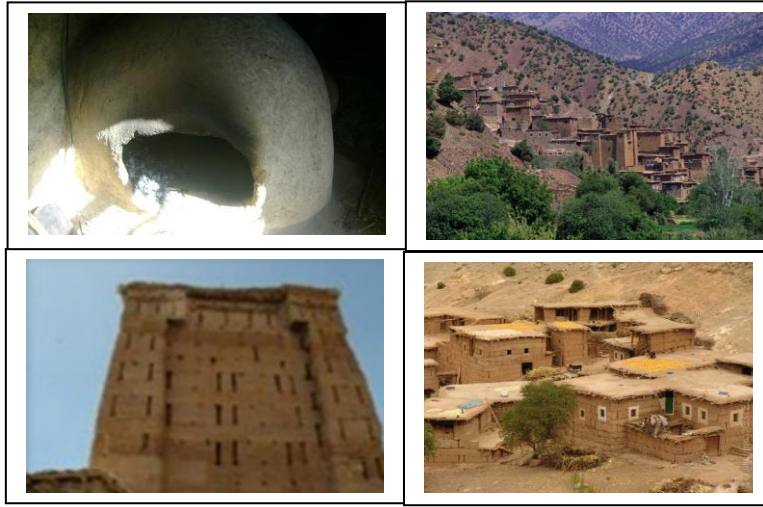
3- المؤهلات التراثية الثقافية عوامل مؤثرة في استقطاب السياح للحزام الجبلي لجهة بني ملال-خنيفرة :

تتميز جهة بني ملال-خنيفرة بوجود تراث غني ومتنوع، يتمثل في المواقع الطبيعية، النقوش الصخرية، والبنائيات، والمخازن الجماعية، والمغارات، والقصبات، وأيضاً، بعض العادات والممارسات الثقافية والرمزية.

أ- يساهم التراث المادي المعماري في اغناء المنتج السياحي بالحزام الجبلي لجهة بني ملال-خنيفرة :

يتميز التنظيم القبلي الجبلي بتراث معماري يساهم في استقطاب السياح، وأهمها؛ السكن القروي المبني بالمواد الأولية المحلية وفق مقومات هندسية متكيفة مع الطبيعة الجبلية، ثم التنظيم الاجتماعي التقليدي المتمثل في اللباس، والعادات، والتقاليد، وفي مستويات الكانون، وهو المنزل الذي تعيش فيه خلية عائلية ممتدة تحت سلطة الأب، وروابط القرابة التي تنتظم وفقها الحياة الجماعية من خلال مجموعة من المساكن التي ينحدر قاطنوها من أب واحد لنفس السلالة، والدوار الذي يتكون من تجمعات سكنية متناثرة، تجمعهم وحدة التشاور الاجتماعي لامتلاك وتوزيع حق الاستفادة من الثروات المائية والغابوية (جمع الأخشاب اليابسة)، وتدير التجهيزات الجماعية (مسجد، حمام، طريق...).

لوحة رقم 02 : السكن التقليدي المبني بمواد محلية وبعض الملحقات التقليدية



المصدر: ملتقى صناع ومحبي السفر والسياحة، الدليل السياحي الأكبر - toursmguide.com

كما تتوفر الحزام الجبلي الأطلسي على تراث مادي معماري غني، يتمثل في المخازن الجماعية المحصنة (فخور Fakhour) بجماعة أيت تامليل، ومخازن (Sanctuaries) أيت بوكماز ومخازن الحبوب أوجكال بسيدي موسى بجماعة تباتنت، ودوار مكداز بزواوية احنصال، والتجمعات السكنية والقصور المحاطة بسور وإغرم أو تيغرم الذي يتكون من أربعة طوابق، يخص الطابق الأول لتربية الماشية والدواجن، والطابق الثاني يخص لتخزين المحاصيل الزراعية والعلف، والطابق الثالث يخص لتخزين المواد الغذائية، والطابق الرابع يخص للسكن، بالإضافة إلى القصبات المحصنة التي تمتلكها أسرة واحدة قائمة على نظام الأبوة. ينبغي استثماره في الميدان السياحي، وتتمينه من

خلال ترميمه وتقييمه، إسوة بالمشاريع السياحية، باعتباره تراثا معماريا ذا حمولة ثقافية واجتماعية، ودلالات رمزية على السفوح وبجوانب الأودية والتلال، من أجل استقبال السياح في أحسن الأجواء، وخلق موارد مالية للسكان المحلية لتحسين شروط عيشها.

ب- الصناعة التقليدية الأصيلة مقوم له دوره المهم في التنمية السياحية:

تعتبر الصناعة التقليدية (الملابس، والأثاث، والأحجار، والفخار، والنقش على الخشب، والجلود، والمعادن) عن تنوع التراث الحضاري يتوارثه الأجيال بالحزام الجبلي بجهة بني ملال-خنيفرة، وتمثل في الحياكة والنسيج، وفي الحرفة الزيوية الخاصة باللباس الرسمي المغربي (الجلابة الزيوية والسلهام الزيوي)، والخيدوس الذي يستخدم لتصنيع الجلباب الشتوي، والسوسدي أو الخفيف الذي يستخدم لتصنيع الجلباب والسلهام الذي يلبس في المواسم، وصناعة الزراي ذات النوع والجودة الممتازة، والتي يتم تصنيعها بألوان طبيعية (الأسود، والبني، والرمادي) أو بألوان نباتية طبيعية (الحناء، والزعفران، والنيلة)، تحمل أشكالاً، ورسوماً، وزخارفاً، تعكس عادات وتقاليد ومظاهر الحياة بالمجتمعات الجبلية، وتتعدد حسب هذه الرسوم والأشكال الهندسية وحسب تناسق ألوانها (الجبلية، والحوزية، والتادلووية، والزبانية). وصناعة الفخار والخزف باستعمال وسائل تقليدية بسيطة، نظرا لوجود مقالع الطين بوفرة بالقرب من أماكن صناعة الأواني الفخارية، خاصة بأيات اعتاب، ودمنات، واغبالة. بالإضافة إلى صناعة الجلد (الدباغة)، خاصة بدوار تاونزا، وتشمل الزيواني لصناعة الجزء الأعلى من البلغة، والمصنوعات النباتية التي تشمل الحصير، والقفة، والسلة، لتوفر الدوم والقصب، خاصة بالمجالات المحيطة بمدينة دمنات، والمشاري لانتشار معاصر الزيتون بالجهة.

ورغم ما يزخر به الحزام الجبلي بجهة بني ملال-خنيفرة من موارد طبيعية باعتبارها القلب النابض للسياحة وعمقها الاستراتيجي بوجود خزان طبيعي مهم من المياه، ومواردها فلاحية وغابوية غنية، بالإضافة إلى مؤهلات بشرية تم المقومات الثقافية والتاريخية والبنية التحتية، إلا أنه لا زال يحتاج إلى تهيئة سياحية لتعزيز العرض السياحي من حيث الجودة ومن حيث توفير المآوي السياحية المناسبة، وذلك من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والمجالي للمواطن(ة) الجبلي(ة) من خلال إعادة بناء مستقبله بإطلاق دينامية سياحية جديدة، تساهم في تأهيل الرأسمال البشري و الرأسمال غير المادي، وفي مواجهة التحديات المطروحة المتمثلة في التفاوتات المحلية، وفي ضعف الاستثمارات، وفي ارتفاع معدل البطالة، وفي انتشار الفقر والهشاشة.

4- الإكراهات التي تواجهها السياحة الجبلية الإيكولوجية بالجهة :

تؤثر عدة أسباب في تدهور وتخريب الأوساط الطبيعية بالحزام الجبلي لجهة بني ملال-خنيفرة، أهمها؛ الاستغلال الفلاحي الكثيف بطرق تقليدية اقتصاد معيشي)، والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية بالجبل، والعزلة التي تشهدها الأماكن والقرى الجبلية، ثم تراجع العطاء الغابوي، والهجرة القروية، بالإضافة إلى تخلف السياحة الجبلية على التنمية، من خلال الانتشار الواسع للتراث المشيد وتدهوره بشكل مستمر ومتواصل، وفي هشاشة أوساط التراث الطبيعي وتدهوره، مع نقص في تهيئة وتأهيل المواقع التراثية الطبيعية والثقافية، وأيضاً، غياب التمويلات الضرورية والمناسبة للحفاظ عليه، بالإضافة إلى تراجع الصناعة التقليدية واقتصارها على العمل في البيت فقط، وقلة الوعي بأهمية الموارد التراثية المحلية مثل النباتات العطرية في تحقيق التنمية، وأن أغلب الأسر تنخرها البطالة، والأمية، والتهميش الاجتماعي، وضعف التكوين.

وفي ظل هذه الأوضاع، تعرف السياحة الجبلية الإيكولوجية مشاكلًا هي الأخرى، تتمثل في موسمية السياحة، وعدم تامين السياحة الطبيعية والثقافية، ومحدودية التعريف بها وتسويقها خارجيا، ثم ضعف بنيت الاستقبال وشعور السياح بتدني مستوى الخدمة المقدمة لهم مقارنة بالمبلغ المدفوع، وقلة الرحلات المنظمة باستمرار، خاصة الآتية من مراكش، وفاس، الدار البيضاء، وقصر المدة التي يقضيها هؤلاء السياح بالمجالات الجبلية، التي لا تتعدى في عمومها يوم واحد إلى ثلاثة أيام. كما يمكن القول بضعف تنفيذ توصيات المخططات الاستراتيجية للتنمية المحلية، وضعف الاستثمار فيها، وعدم التسويق لها بشكل فعال، مما يجعل السياحة، خاصة بالأوساط الجبلية، تتخبط في العشوائية، وتتأثر بالقيود والعادات الاجتماعية المحلية.

فماهي مكانة السياحة الجبلية الإيكولوجية ضمن المخططات التنموية، خاصة المخطط الجهوي لإعداد التراب ؟

III- مكانة السياحة الجبلية الإيكولوجية وآفاق تطويرها في المخططات التنموية لجهة بني ملال-خنيفرة :

إن الثراء الذي يعرفه الحزام الجبلي بجهة بني ملال-خنيفرة على مستوى الموارد الترابية ذات القيمة العالية، قادرة على أن تساعد في بناء قاعدة سياحية ذات إشعاع يتعدى المستوى المحلي، من خلال توفير مشاريع تنموية متكاملة تساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان، وترفع من مدخولهم، وتخفف من حدة البطالة، وأيضا من خلال تطوير البنيات التحتية المهيكلية للمجال الجبلي، بهدف المساهمة في الناتج الوطني. فما هي الاستراتيجيات التنموية التي عرفتها السياحة الجبلية بالجهة ؟ وما هي المشاريع التي جاء بها المخطط الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال-خنيفرة لتنمية السياحة البيئية بالمناطق الجبلية للجهة ؟

1- التجارب التنموية للسياحة الجبلية بجهة بني ملال-خنيفرة :

بدأت التجربة المغربية فينهج سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من الفوارق المحلية، وترسيخ سياسة اللامركزية، بتنزيل "مشروع الأطلس الكبير الأوسط" للتنمية"، على مساحة تقدر بـ 290000 كلم²، ساكنته 40000 ألف نسمة، ويشمل 4 جماعات قروية؛ جماعة تبانة، وجماعة أباشكو، زاوية أحنصال، وجماعة قلعة مكونة التابعة لإقليم ارزازات. يهدف المشروع إلى خلق أنشطة اقتصادية، وفرص شغل للسكان المحلية، للحد الهجرة، يهدف أيضا، إلى إنجاز البنيات التحتية، خاصة الطرق، لتنشيط قطاع السياحة، بتكلفة مالية بلغت 92 مليون درهم.

ورغم كل الرهانات المنشودة، لم نتائجه في مستوى التطلعات. وقامت بعد ذلك، بإحداث مشروع "المنتزه الجيولوجي مكون Geoparc M'goun" بالأطلس الكبير الأوسط و بداية الأطلس المتوسط، في إطار التنمية الاجتماعية والسياحية، كأول محمية جيولوجية بالمغرب، ويضم مواقع جيولوجية، وأركيولوجية، ومشاهد طبيعية، وثقافية واعدة، على مساحة 11950 كلم². ثم قامت الدولة بميكلية العرض السياحي الجبلي في إطار استراتيجية فضاء الاستقبال السياحي للأطلس الكبير الأوسط في إطار تنمية السياحة القروية، من خلال التعريف بالمنتج السياحي الجبلي، وتسويقه، بتوفير الإيواء، والتنشيط، وتهيئة المسالك على مستوى أودية أيت بوكماز، أيت بولي، تساوت، ومحيط موقع شلالات أوزود، وسد بين الويدان، وإمي-ن-فري، وزاوية أحنصال، وتامكة، مع تسييج مواقع النقوش والمآثر الصخرية للدينصور بمواد محلية كالطين، وحماتها، وتهيئة شبكة من المسارات، وعدد من المغارات، ومن المآوي المرحلية لدى الساكنة.

لوحة رقم 03 : المؤهلات السياحية الطبيعية والثقافية بالحزام الجبلي لجهة بني ملال-خنيفرة



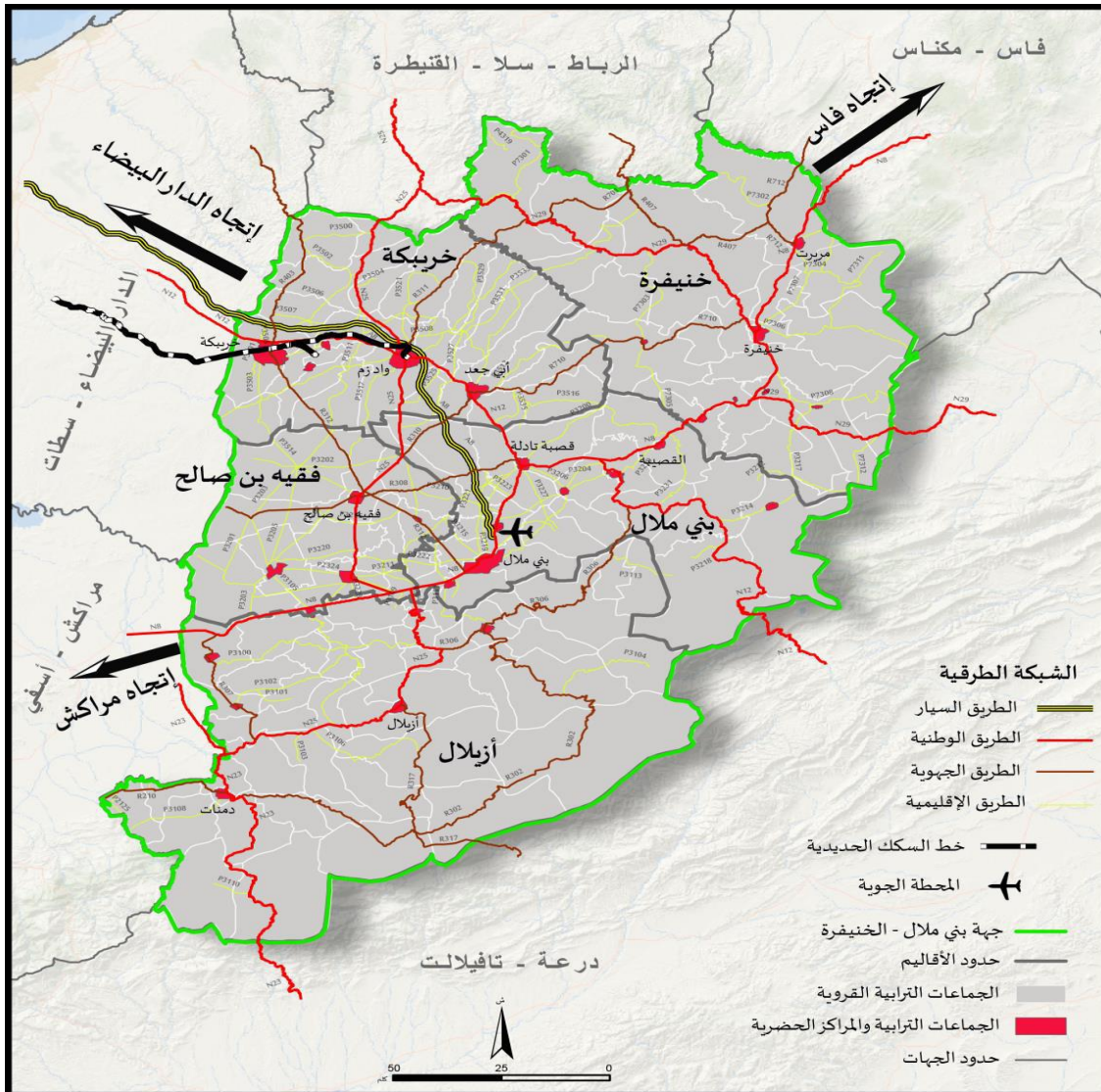
المصدر : Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Société Marocaine d'Ingénierie Touristique, « Projet de Contrat Programme Régional (CPR) 2011-2020 », Tadla – Azilal, 2010.

2- التجهيزات والبنيات التحتية المهيكلة للمجالات الجبلية والمساهمة في جلب السياح:

إن انتشار التجهيزات السياحية يعطي للمجال قدرة على استقطاب التيارات السياحية، وإنعاش الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة. وتتكون هذه الشبكة الطرقية من الطريق السيار رقم 08 الرابط بين بني ملال والدار البيضاء، وأيضاً، في الطرق الوطنية رقم 08 و 12 و 23 و 25 و 29، والتي تم تحسينها وهيكلتها، خاصة بالمجالات القروية، ويزيد تطوير الشبكة الطرقية المتواجدة في المناطق النائية والجبلية وهيبتها من الرفع من جاذبية الجهة، لأنها تساهم في فك العزلة عنها، وتحسين ظروف ساكنتها المعيشية، بتقليص مظاهر الفقر والهشاشة الاجتماعية، وتوفير فرص أفضل للحصول على الخدمات، الصحية، والتعليمية، والشغل، والماء، والطاقة، وبلوغ الأسواق والمرافق الأساسية. وتطعيم هذه الشبكة الطرقية ووسائل النقل بالمطار يعد إسهاماً جديداً لجاذبية الجهة في جلب السياح، وفي تحقيق أهداف التنمية الجهوية.

يتبين من التوزيع الجغرافي للشبكة الطرقية بجهة بني ملال-خنيفرة أنها متوسطة الكثافة، وتحترق الجهة بشكل متباين وغير متكافئ وغير منظم بين أقاليمها، لذلك تعاني العديد من المناطق من العزلة، خاصة بأزيلال وخنيفرة.

خريطة رقم 03 : الشبكة الطرقية بجهة بني ملال خنيفرة



المصدر : التصميم الجهوي لإعدادات التراب لجهة بني ملال-خنيفرة، "ميثاق التهيئة والتنمية المحلية 2021-2045"، 2020. ص: 20

ومن أجل تسويق المنتج السياحي الجبلي، لا بد من وجود بنيات تحتية محترمة، ومؤسسات إيوائية من فنادق، ومأوي مرحلية عند الساكنة المحلية ذات جودة، ومطاعم ومقاهي كبرى، وشبكة مواصلات متنوعة، تليق بمستوى السائح وترقى بنظرته للعودة مرة أخرى. وبخصوص وحدات الإيواء بالمجال الجبلي للجهة، فيتمثل في بنيات إيوائية بسيطة تتوافق مع طبيعة الوسط الجبلي، وتمكن السائح من التعرف على مظاهر حياة سكان الجبل التي تبعت على الطمأنينة والرفاهية.

ويتضح من معطيات تقرير التشخيص الاستراتيجي الترابي للتصميم الجهوي لإعدادات التراب لجهة بني ملال-خنيفرة، أن عدد المؤسسات السياحية المصنفة بجهة بني ملال خنيفرة انتقل من 36 مؤسسة سنة 2006 إلى 157 مؤسسة سنة 2015، بمتوسط زيادة يعادل 19.7%، مقابل 10.1% وطنيا.

جدول رقم 01 : تطور عدد المؤسسات السياحية بجهة بني ملال خنيفرة

السنوات	عدد الوحدات بالجهة	نسبة الزيادة السنوية (%)	عدد الوحدات على المستوى الوطني	نسبة الزيادة السنوية (%)	العدد الجهوي / العدد الوطني (%)
2006	36	-	1354	-	2,6
2007	45	14	1544	25	2,9
2008	55	11,4	1720	22	3,2
2009	61	5	1806	11	3,4
2010	63	10,9	2003	3,3	3,1
2011	61	9,2	2188	-3,2	2,8
2012	65	15,2	2521	6,5	2,6
2013	146	19,2	3006	124,6	4,8
2014	154	6,4	3199	5,5	4,8
2015	157	9,7	3509	1,9	4,5

المصدر : التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال-خنيفرة، تقرير التشخيص الاستراتيجي الترابي، ماي 2019، ص: 69.

ويبدو من معطيات الجدول أعلاه، أن هناك تنوع في بنيات الإيواء بالجهة، وتشكل الماي المرحلية عند السكان أغلب وحدات الإيواء، وتشهد المواقع ذات الأهمية السياحية بالجهة (عين أسردون، وشلالات أوزود، وبحيرة بين الويدان، وغابة الأرز) ضعفا في بنيات الإيواء والترفيه. ويعتبر هذا النقص في مؤسسات الإيواء المصنفة بالجهة أمر يتناقض مع المؤهلات الطبيعية الغنية والمتنوعة، والتراث التاريخي، والثقافي، والمواقع الجميلة بها، بوجود أشهر المواسم والمهرجانات الثقافية، الشيء الذي يتطلب مضاعفة الجهود لتحريك الدينامية السياحية بها من خلال تحسين ظروف الإقامة (الفنادق المصنفة وغير المصنفة) وحسن توزيعها، ومرافق الترفيه، والمقاهي، والنوادي الليلية، والمطاعم، والمحلات التجارية، والبنيات التحتية، وتعزيز الربط بين مختلف المواقع السياحية بالجهة وأيضاً، وبالمدن السياحية المجاورة مراكش، وفاس، لاستقطاب تدفقات السياح من أجل ممارسة أنشطة سياحية ترفيهية ورياضية بالكتل الجبلية الأطلسية.

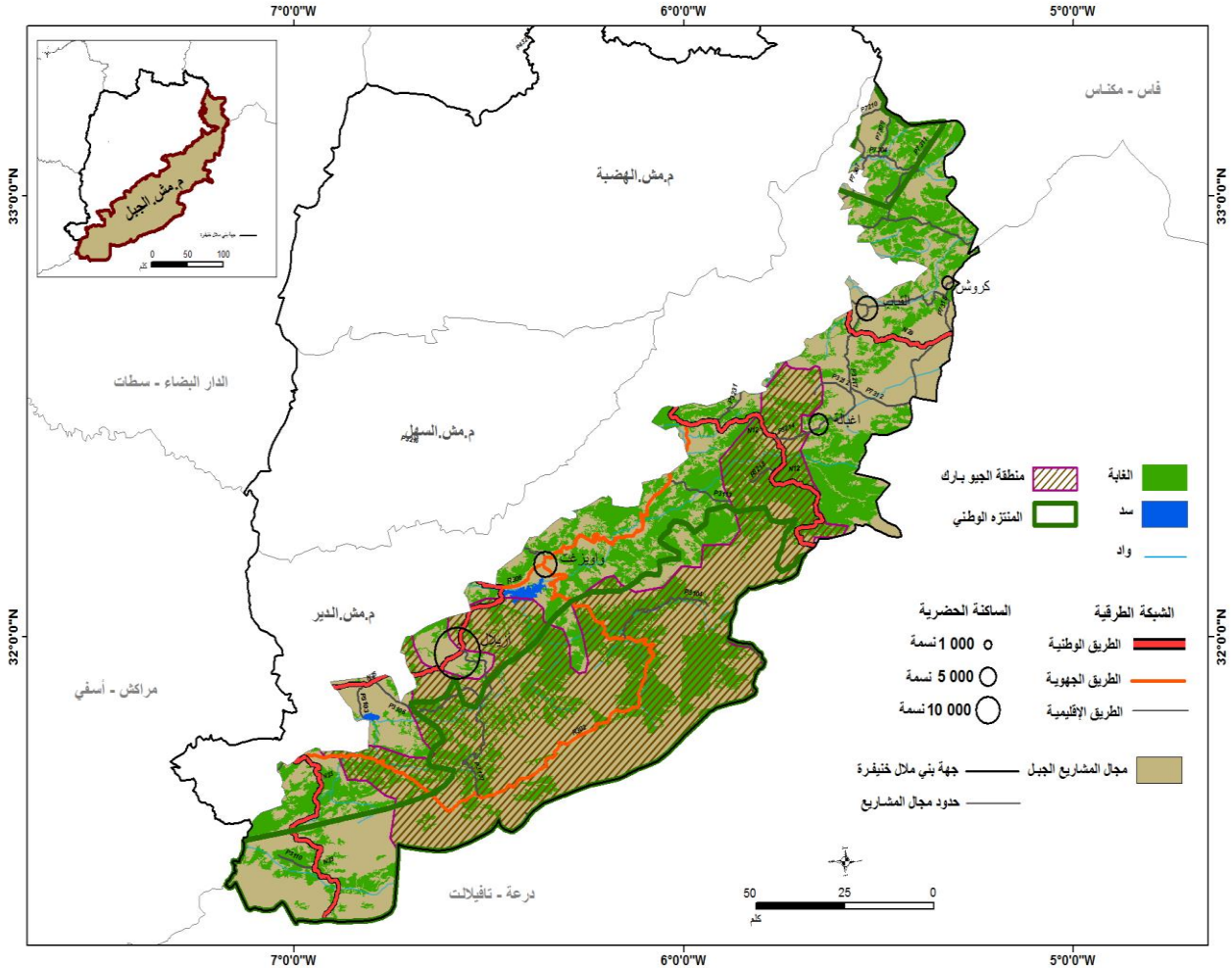
3- التنمية المستدامة للسياحة الجبلية الإيكولوجية حسب المخطط الجهوي لإعداد التراب :

يظهر أن التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال-خنيفرة²⁶، أدرج مشاريع مهمة للسياحة الإيكولوجية بالمجال الجبلي بالجهة، لكونه يغطي مساحة تبلغ حوالي 10025 كلم² وتشمل 35 جماعة منها 4 مراكز، ويبلغ عدد سكان الجبل 390710 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنة لسنة 2014، بمعدل كثافة لا يتجاوز 40 نسمة في الكيلومتر مربع. وكما سبق وذكرنا، يتميز هذا الوسط الجبلي بأنشطة الرعي والسياحة البيئية، بوجود الغابات، والثروة الحيوانية، والتنوع البيولوجي، والتراث اللامادي، بالأطلس المتوسط خنيفرة-بني ملال، وأيضاً، بوجود القصب، والقصور، والمناظر الطبيعية، والوديان، والبحيرات المائية، والمنحوتات الصخرية، والمنتزه الجيولوجي "جيوبارك مكون" الذي يعتبر مشروعا ذا إشعاع دولي، لكونه يعرف بالتراث الإنساني والطبيعي والثقافي للجهة، فهو يمتد على مساحة 5700 كلم²، ويتكون من 15 جماعة ترابية، وهو فرصة من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تنمية أنشطة السياحة الجبلية والإيكولوجية، خاصة، وأنه يضم عددا مهما من المواقع الطبيعية والإيكولوجية (بحيرة بين الويدان، وشلالات أوزود، وموقع مكون، وزاوية أحصال، وغيرها)، بالأطلس الكبير المركزي، والموارد الطبيعية،

²⁶ "ميثاق النهية والتنمية الجبلية لجهة بني ملال-خنيفرة 2021-2045 ؛ من أجل جهة مزدهرة ملال-خنيفرة، تقرير المرحلة الرابعة بني لجهة التراب لإعداد الجهوي - التصميم جذابة ومختصة"، 2020. ص: 62.

والشلالات، والجداول المائية، والغابات، بجبال الأطلس المتوسط خنيفرة-بني ملال. وتعد هذه المؤهلات ثروة يجب استثمارها من أجل تنمية السياحة الإيكولوجية بالمجالات الجبلية للجهة.

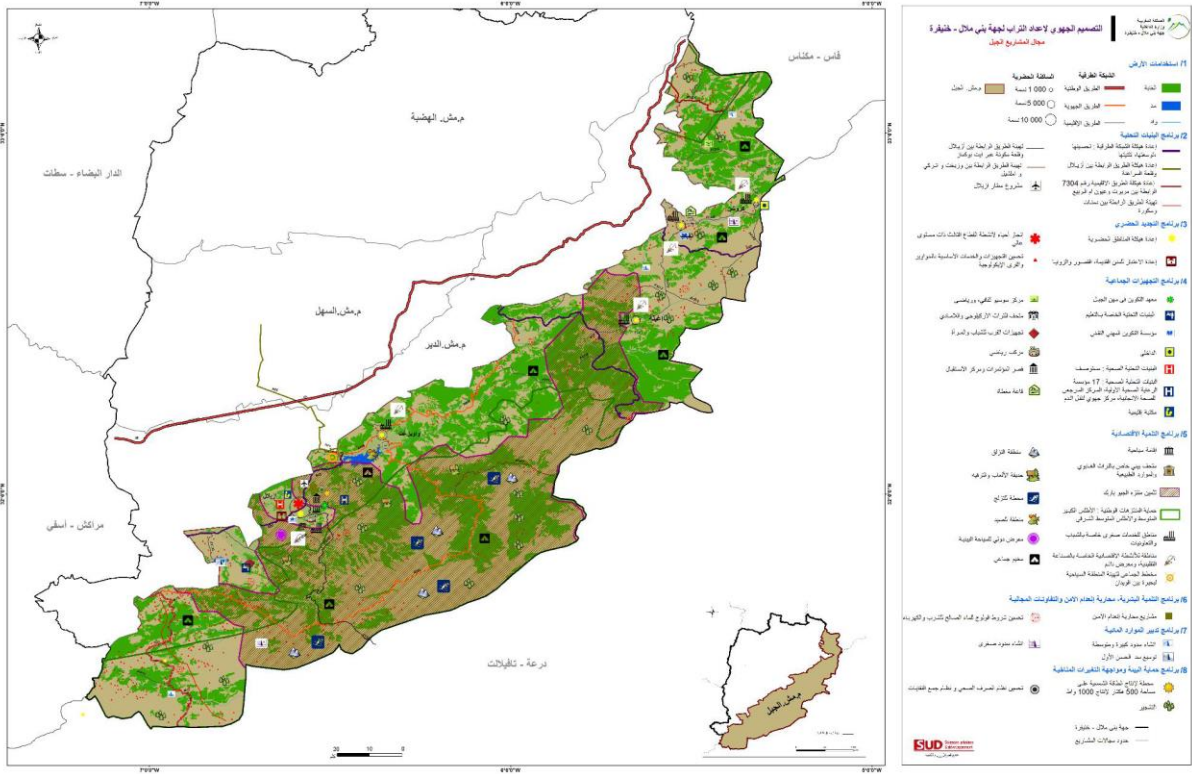
خريطة رقم 04 : مجال المشاريع الترابية للسياحة الجبلية الإيكولوجية بجهة بني ملال-خنيفرة



المصدر: التصميم الجهوي لإعدادات التراب لجهة بني ملال-خنيفرة، تقرير المرحلة الرابعة "ميثاق التنمية والتربية الجبلية لجهة بني ملال-خنيفرة 2021-2045"؛ من أجل جهة مزدهرة جذابة ومحتضنة"، 2020. ص: 63.

كما أن التوجهات الإستراتيجية للتنمية الترابية/الجبلية للمخطط الجهوي لإعدادات التراب تكمن في حماية الجبل من التدهور بحماية الوسط، وإعادة التشجير، ونهج تنمية فلاحية ملائمة للوسط، تحسين مجالات الرعي، ثم تنمية السياحة الجبلية والبيئية كخيار لخلق الثروة وفرص الشغل، وفك العزلة القروية الجبلية (برنامج تهيئة وبناء طرق جديدة) بالإضافة إلى حماية وتأمين الموروث الثقافي والطبيعي (الماء، الغابة، ...)، وذلك بتحديث المدارات السياحية، وفي تنمية السياحة الإيكولوجية، وبناء دار السياحة الجبلية بأزيلال، وتنظيم المعرض الدولي للسياحة الإيكولوجية والغابوية بأزيلال، ثم بتنمية المخيمات الجبلية بصيت عالمي، وتنمية السياحة الإيكولوجية والرياضية، مع تأهيل المعالم التراثية والمعمار المحلي، وتهيئة المحيط والمسالك الطرقية المؤدية له.

خريطة رقم 05 : المشاريع الترابية المقترحة في التصميم الجهوي لإعدادات التراب بالمجال الجبلي لجهة بني ملال-خنيفرة



المصدر: التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال-خنيفرة، تقرير المرحلة الرابعة "ميثاق التهيئة والتنمية المحلية لجهة بني ملال-خنيفرة 2021-2045 ؛ من أجل جهة مزدهرة جذابة ومحتضنة"، 2020. ص: 133.

IV- مقترحات لتحقيق رهان التنمية المحلية المستدامة بالمجالات الجبلية لجهة بني ملال-خنيفرة :

إن استراتيجيات المخططات التنموية، خاصة مقترحات وتوجيهات التصميم الجهوي لإعداد التراب التي تندرج على المدى القريب، والمتوسط، والبعيد، ستمكن من إتاحة الفرص لإمكانية تطوير وتنوع المنتج السياحي الجبلي الإيكولوجي، وإمكانية تحسين أساليب التسويق السياحي وتوسيع الأسواق السياحية للحد من الموسمية، إن تم تنزيل المشاريع والأنشطة السياحية التي تمت صياغتها بشكل مسؤول، ومواكبتها بتقوية البنية التحتية، وتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بالسياحة الجبلية والإيكولوجية، بهدف توفير فرص عمل للسكان المحلية.. وقد خلصنا من تركيب كل تطرقنا إليه بخصوص السياحة الجبلية إلى استنتاج مقترحات لإرساء قواعد الإقلاع السياحي، وتوصيات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة على كافة المستويات، الاقتصادية، والثقافية، والبيئية، والسياسية، والاجتماعية، وهي كما يلي :

- تهيئة المسارات السياحية التي تجمع حوض بين الوديان وشلالات أوزود وباقي المواقع السياحية الطبيعية، مع تعزيز إنجاز وهيكلية المنتزهات الطبيعية والأثرية ومخيمات الاصطياف، وتقوية وحدات الإيواء ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة ، بالمواقع ذات الجذب السياحي بالمجالات الجبلية للجهة.

- تأهيل قمم الجبال، وتهيئة الغابات، وحماية المواقع الطبيعية، والمحافظة على التنوع البيولوجي والثروات الحيوانية، ثم التنوع الثقافي من خلال حماية النظام الإيكولوجي، بهدف استقطاب الزوار والسياح للتنزه، وممارسة هواية القنص والرياضة، طول السنة ودون انقطاع، مما سيساهم في توفير فرص العمل وتحسين ظروف الساكنة المحلية للمجالات الجبلية.
- توسيع مؤسسات التكوين المهني لتأطير وتكوين مرشدين وتقنيين متخصصين في السياحة من أجل قيادة الجولات السياحية الجبلية وتمكين من مبادئ وآليات السياحة البيئية، وإشراكهم في إعداد البرامج والمخططات التنموية. بالإضافة إلى تنظيم تداريب دورات تكوينية تتعلق بالتنشيط السياحي، وحسن الاستقبال، وفن الطبخ، لفائدة المسؤولين عن المأوى والملاجئ المحلية.
- تشجيع الاستثمار في المشاريع والأنشطة السياحية البيئية المتوسطة والصغرى، وإنجاز تجهيزات وبنيات تحتية ملائمة، وفق مخططات قطاعية، تحترم تنوع خصوصيات المواقع السياحية، مع تكوين وتنظيم الصناعات التقليدية وإدماجهم في أحياء وقرى نموذجية للصناعة التقليدية، أكثر إنتاجية، وجمالية، ومردودية، وتنافسية، وإشراكهم في هذه البرامج، وفي الفوائد الاقتصادية، مما سيساهم في تقديم قيمة مضافة لتحقيق التنمية الاجتماعية للساكنة المحلية.
- تقنين أنشطة الرعي، وإنتاج الخشب، والصيد بالجمال الغابوي بالمجالات الجبلية، مما سيخفف من الضغط الممارس على الغابات والذي يهدد بقاءها، من خلال الاستعمال الرشيد للموارد التي تزخر بها والمحافظة على إرثها الطبيعي التاريخي مواقعها السياحية الجذابة.
- تشجيع القنص السياحي والرياضات الهوائية في المجالات الجبلية، بتشجيع الشركات المحلية للاستثمارات فيه من تمديد الكراء لمدة طويلة.
- تعبئة الموارد المحلية وتحسيس الساكنة المحلية وإشراكها في التنمية السياحية وتدعيم الأنشطة السياحية البيئية، من خلال تشجيع المبادرات المحلية بتحفيظ الأراضي وتبسيط مساطر المطلوبة في عمليات إنجاز مشروع سياحي بيئي، وعائدات سياحية تستغل في عين المكان، يحقق فوائد تعود بالنفع على الساكنة المحلية.
- دعم بناء ملاجئ، ومأوى مرحلية، ومنشآت سياحية جديدة بالقرب من المواقع السياحية تنضبط لمبادئ حماية البيئة، من خلال تقديم مساعدات تقنية، ولوجيستية ومادية، للمقاولين، مع تشجيع الجمعيات والتعاونيات التي تهتم بتنظيم الملاجئ المحلية، وكل ذلك من أجل تقوية المنشآت الإيوائية المصنفة وغير المصنفة الموجودة، والتي لا تلي جميع الطلبات.
- تطوير أساليب وتقنيات التسويق الإلكتروني بإحداث مواقع الكترونية تقوم بالتعريف بالمواقع السياحية الجبلية والبيئية على شبكة الانترنت، والترويج لها، وللتراث المحلي، ونوع من الإيواء، وإشهار منتوجات الصناعة التقليدية المحلية، من أجل لتحسين مبيعاتها ودخل الحرفيين والصناعات التقليدية، والساكنة المحلية، بهدف إنعاش قطاع السياحة الجهوية، والاستثمار فيها.
- تنظيم المواسم والمهرجانات للتعريف بالقيم الثقافية المتمثلة في الفلكلور المتنوع بالذاكرة الشعبية المتجذرة في أعماق التاريخ، وأنشطة موازية لتشجيع السياحة الجبلية والإيكولوجية بهذه المناطق وعرة الاختراق.

خاتمة:

تتميز المجالات الجبلية للجهة بوجود اقتصاد زراعي - رعوي هش لا يسد رمق وحاجيات السكان، وبالمقابل وجود مؤهلات سياحية غنية غير مستغلة. إذ تقتصر الفلاحة بهذه المجالات الجبلية على الفلاحة المعيشية، الرعي، وزراعة الحبوب، والقطاني، والمواد العلفية، بحيث تسود أنظمة استغلالية ذات طابع تقليدي، لا تسمح باستغلال كل الإمكانيات المتاحة، مما يتطلب تدخلات نوعية لتنمية الفلاحة، بالإضافة إلى السياحة الجبلية والإيكولوجية من خلال تنوع أنشطتها، من صناعة تقليدية، وإيواء، وإرشاد، وخدمات مختلفة. والهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالسياحة الإيكولوجية بالحزام الجبلي لجهة بني ملال-خنيفرة، من خلال عملية المسح لأهم المواقع السياحية الطبيعية، ومثال ذلك بحيرة بين الويدان وخوانق إيمي نيفري، وشلالات أوزود، والدعوة إلى تنفيذ المشاريع الترابية المستدامة بما من أجل تشجيع السياحة الداخلية بشكل أساسي للحد من الموسمية، وإعداد سياسة تسويقية فعالة، باستعمال التقنيات الحديثة في التشخيص والتسويق، لتحقيق "الجاذبية السياحية لجميع المنتجات البيئية والمظاهر الطبيعية والثقافية والبشرية والخدمات التكميلية المتوفرة داخل الجهة وهي تشمل خدمات البنى التحتية بالإضافة إلى خليط معقد من الخدمات والسيارات والتسهيلات التي يحتاجها السائح منذ مغادرته مكان مكوثه وحتى عودته إليه"²⁷ تشمل "جميع مناطق الترويج والتسليّة والمتعة التي يبحث عنها السائح، والتي من شأنها زيادة مستوى القناعة والرضا بالتجربة السياحية"²⁸، كالمواقع الإيكولوجية التي تطرقنا لها، والتي تتصف لجذب السياح بالأمر الآتية: "تحقيق المتعة والتسليّة والترفيه للمجاميع المشاركة، ولها القدرة على موازنة رغبات الطلب الحالي والمستقبلي للباحثين عن التسليّة والمتعة والترفيه، وتوفير مستوة ملائم من الخدمات والتسهيلات تتوافق مع حاجات ورغبات الطلب وتزيد في اهتمام السائح"²⁹، ولضمان قضاء السياح للعطلة وليس فقط مجالا لعبور السياح نحو مراكش وفاس، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في السياحة الإيكولوجية بضمان تحفيزات للمستثمرين، للحيلولة دون تلوث الوسط الطبيعي بالنفايات التي يلقيها الزوار، مع إدكاء الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والتوازن البيئي من خلال حماية المحميات الطبيعية، وتقييم وقع التأثير البيئي في المشاريع السياحية وتبعه بشكل دائم ومثال ذلك المنتجعات السياحية، لأن السياحة تتأثر " بالعوامل الخارجية غير المتوقعة مثل عدم الاستقرار السياسي والتغير في قيمة صرف العملات الأجنبية، وارتفاع أسعار الطاقة، والكوارث الطبيعية"³⁰، وانتشار الأوبئة مثل الظروف الاستثنائية لانتشار جائحة كوفيد 19 حاليا في جميع أنحاء العالم.

البيبلوغرافيا:

²⁷ - د. بنيل زعل الحوامده، موفق عدنان الحميري، "الجغرافيا السياحية في القرن الواحد والعشرين؛ منهج وأساليب وتحليل رؤية فكرية جديدة وتركيبية منهجية حديثة"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ردمك 8-104-32-9957-ISBN، عمان الأردن، 2006، ص: 130.

²⁸ - . بنيل زعل الحوامده، موفق عدنان الحميري، "الجغرافيا السياحية في القرن الواحد والعشرين؛ منهج وأساليب وتحليل رؤية فكرية جديدة وتركيبية منهجية حديثة"، مرجع سابق ص: 130.

²⁹ - بنيل زعل الحوامده، موفق عدنان الحميري، "الجغرافيا السياحية في القرن الواحد والعشرين؛ منهج وأساليب وتحليل رؤية فكرية جديدة وتركيبية منهجية حديثة"، مرجع سابق ص: 131.

سعيد صفي الدين الطيب؛ "مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في الجغرافية السياحية"، مرجع سابق، ص: 30.27

- ◆ د. ابراهيم خليل بظاظو، "الجغرافيا السياحية؛ تطبيقات على الوطن العربي"، جامعة الحسين بن طلال، كلية الآثار والسياحة والإدارة الفندقية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010.
- ◆ سعيد صفي الدين الطيب؛ "مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في الجغرافية السياحية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب من قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة كلية الآداب قسم الجغرافيا، سنة 2001.
- ◆ أ.أدهم وهيب مطر، "التسويق الفندقي ومبيع وترويج الخدمات السياحية والفندقية الحديثة"، ISBN :978-9933-22-048-8، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع دمشق-جرمانا-الأس الشرقي، الطبعة الأولى سنة 2014.
- ◆ حمزة عبد الحليم درادكه، حمزة عبد الرزاق العلوان، مروان محمد أبو رحمة، د. مصطفى يوسف كافي، "السياحة البيئية Eco-Tourism"، دار الإحصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، رقم الإيداع القانوني 2-232-83-9957-978 ISBN (ردمك)، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2014.
- ◆ د. نبيل زعل الحوامده، موفق عدنان الحميري، "الجغرافيا السياحية في القرن الواحد والعشرين؛ منهج وأساليب وتحليل رؤية فكرية جديدة وتركيبية منهجية حديثة"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ردمك 8-104-32-9957-ISBN، عمان الأردن، 2006.
- ◆ جميلة السعيد، أحمد الراجي، "المنتزهات الوطنية و دورها في تنمية السياحة البيئية بالمغرب ؛ دراسة حالة المنتزه الوطني لافران"، مجلة جغرافية المغرب علمية إلكترونية، 2011.
- ◆ المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.
- ◆ التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال-خنيفرة، تقرير المرحلة الثالثة "التوجهات الاستراتيجية ومجالات المشاريع"، 2020.
- ◆ التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال-خنيفرة، تقرير المرحلة الرابعة "ميثاق التهيئة والتنمية المحلية لجهة بني ملال-خنيفرة 2021-2045 ؛ من أجل جهة مزدهرة جذابة ومحتضنة"، 2020.
- Programme de Developpement Regional de la Region Beni Mellal – Khenifra, 2016 – 2021.
- Jambes, Jean-Pierre, « Territoire Apprement, esquisses pour le développement local du XXI siècle », Ed, l'harmattan, 2001.
- Etude du Massif Montagneux et Dir de la Région de Tadla-Azilal, Phase 1 : Rapport thématique et sectoriels, volume3 : Secteurs productifs et Système financier. Mai 2001.
- Lahsen JENNAN, pierre-Antoine LANDEL et Nicolas SENIL, «la patrimoine une ressource pour le développement Expériences de mise en œuvre de pôles d'Economie du patrimoine au MAROC», Rev, cahiers Géographiques, N° : 3/4 Univ, Sidi Mohamed Ben Abdallah. FLSH DHAR El Mehraz-FES, N° 314/2007.
- Ministère de L'aménagement du territoire, de l'eau et de l'environnement, étude sur les pôles d'économie du patrimoine « diagnostic stratégique des ressources patrimoniales de la région de tadla-azilal », rapport diagnostic, pole d'économie du patrimoine, phase 1, 2007.
- Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Société Marocaine d'Ingénierie Touristique, « Projet de Contrat Programme Régional (CPR) 2011-2020 », Tadla – Azilal, 2010.

رهانات الأمن البيئي وتداعياته على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر Environmental security stakes and its implications for achieving sustainable development in Algeria

حورية قصعة

طالبة دكتوراه تخصص علاقات دولية وتعاون

مخبر الدراسات القانونية البيئية جامعة قلمة الجزائر

gassaa.houria@univ-guelma.dz

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تداخل وتشابك قضايا الأمن البيئي - كأحد أهم مضامين الأمن الموسع وبعد من أبعاد الأمن الإنساني وأبرز ملفات السياسة العالمية حاليا- مع متغير التنمية المستدامة، ورصد أهم التحديات والرهانات التي يواجهها هذا الأخير على المستويين المحلي والوطني (تغير المناخ والتدهور البيئي والاحتباس الحراري والاستهلاك غير المستدام وممارسات الإنتاج وندرة الموارد....)؛ والتي من شأنها أن تفرز تداعيات على مسار تحقيق الاستدامة وخاصة بالنسبة للدول النامية بما فيها الجزائر، وهو ما يحتم على صانع القرار الجزائري أن يتعامل مع التنمية المستدامة ليس كوجهة بل كعملية تعلم تكيفية مستمرة مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية العامل البيئي ودوره في التأثير على العملية التنموية، مما يتطلب رسم ووضع سياسات وتبني استراتيجيات تكون على درجة عالية من المرونة والفعالية لمواجهة التحديات والرهانات المطروحة في هذا الإطار، وإعادة تركيز مسارات التنمية من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات والحلول العالمية للتحديات البيئية، لأنه في حالة ما إذا استمر نهج "العمل كالمعتاد"، فلن تتمكن الجزائر من الاستجابة للتحديات البيئية، وبالتالي تقويض التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة والالتزامات العالمية الأخرى ذات الصلة.

.الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي، الاستدامة، التنمية المستدامة، الرهانات والتحديات، الجزائر.

Abstract

This study aims to shed light on the overlapping and intertwining of environmental security issues - as one of the most important implications of expanded security and after one of the dimensions of human security and the most prominent global policy files currently - with the sustainable development variable, and to monitor the most important challenges and stakes that the latter faces at the local and national levels (climate change and deterioration Environmental warming, unsustainable consumption, production practices, scarcity of resources); Which would have repercussions on the path of achieving sustainability, especially for developing countries, including Algeria, which makes it imperative for the Algerian decision-maker to deal with sustainable development not as a destination but as a continuous adaptive learning process, taking into account the importance of the environmental factor and its role in influencing the

development process. This requires drawing up, developing policies and adopting strategies that are highly flexible and effective to meet the challenges and stakes raised in this framework, and re-focus development paths for the effective implementation of global commitments and solutions to environmental challenges, Because in the event that the 'business as usual' approach continues, Algeria will not be able to respond to environmental challenges, thus undermining the effective implementation of the Sustainable Development Goals and other related global commitments.

Keywords: environmental security, sustainability, sustainable development, stakes and challenges, Algeria.

مقدمة

ترتكز دراسة الأمن البيئي حول فكرة مركزية مفادها أن المشاكل البيئية - على وجه الخصوص ندرة الموارد وتدهور البيئة - قد تؤدي إلى صراع عنيف بين الدول والمجتمعات، وعلى الرغم من غياب عامل الحداثة عن هذه الأفكار؛ إلا أنها اكتسبت زخماً منذ ظهور القضايا البيئية على جدول أعمال السياسة الدولية في أوائل السبعينيات، حيث اكتسبت العلاقة بين قضايا التغيير والتدهور البيئي بالنسبة لمسألة الأمن أهمية متزايدة مع ظهور تحديات جديدة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت مسألة العلاقة بين البيئة والأمن الآن موضع اهتمام مشترك بين الأوساط العلمية والسياسية، خاصة وأن المفاهيم الأمنية التقليدية القائمة على السيادة الوطنية قد أعيد النظر فيها بعد التغييرات التي طرأت على المشهد السياسي الأوروبي في نهاية القرن العشرين.

هذا وقد ارتبط مفهوم الأمن البيئي تاريخياً بالصراعات التي تسببها البيئة بسبب التدهور البيئي في واحد أو أكثر من المجالات التالية: الإفراط في استخدام الموارد المتجددة، أو التلوث، أو إفقار أقاليم محددة، وقد تم تطوير الفكرة بشكل أساسي من قبل باحثين في السياسة الدولية، وركزت على دور ندرة الموارد المتجددة مثل الأراضي الزراعية والغابات والمياه والأرصدة السمكية، وتم تكريس الاهتمام لتحليل النظري للمسارات غير الآمنة المحتملة، بدءاً من الندرة وصولاً إلى اندلاع العنف، وبالتالي تحديد المسار التنموي للدول، مما دفع بالفواعل على المستويين المحلي والدولي إلى التركيز على القضايا البيئية كمحور من محاور تحقيق الاستدامة.

الجزائر وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق استدامة المسار التنموي إلا أنها تواجه تحديات ورهانات خاصة ما تعلق بالعامل البيئي، والتي من شأنها أن تشكل عائقاً لتحقيق الأهداف المسطرة، خاصة في ظل غياب أو تغييب قضايا الأمن البيئي عند رسم السياسات المتعلقة بالعملية التنموية.

تطرح هذه الورقة البحثية إشكالية رئيسة محورها التساؤل التالي:

في ظل الرهانات والتحديات التي تطرحها قضايا الأمن البيئي على تفعيل المسار التنموي في الجزائر ما هي أهم الميكانيزمات والآليات التي من شأنها مواجهة التحديات المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة؟

واعتماداً على هذه الإشكالية فإنه سيجري الاستناد على فرضية مركزية فحواها مايلي:

كلما كان هناك وعي لدى صانع القرار بأهمية ومحورية الأمن البيئي كعامل لتفعيل المسار التنموي، كلما كان هناك توجه لتبني آليات وسياسات تكون أكثر قدرة وفعالية على تحقيق الاستدامة البيئية وتفعيل العملية التنموية.

وتم تقسيم الدراسة إلى:

المحور الأول: مطلب الأمن البيئي وانعكاساته على تحقيق التنمية المستدامة

تحتل قضايا الأمن البيئي في الوقت الراهن صدارة ملفات السياسة الدولية باعتباره يشكل تهديدا مشتركا ومطلبا عالميا، نظرا لما تفرزه مخرجاته من انعكاسات على تحقيق وتفعيل استدامة المسار التنموي من جهة وتحقيق الأمن القومي من جهة أخرى، وهو ما سنحاول التطرق له من خلال هذا المحور.

أولاً: الأمن البيئي: دراسة في المفهوم والتطور

مفهوم الأمن البيئي له معان مختلفة ومتعددة، كونه نتاج الدمج بين مفهومين على نفس الدرجة من القوة والغموض (البيئة والأمن)، كما أنه يدخل في صلب العديد من التخصصات ومدارس الفكر التي تساهم في دراسة هذين المفهومين.

1. مفهوم الأمن البيئي

يعرف الأمن البيئي على أنه التقليل الاستباقي للتهديدات البشرية للسلامة الوظيفية للمحيط الحيوي وبالتالي لعنصره البشري المترابط (Glenn, Gordon, & Perelet, December 1998, p. 16).

ووفقاً لـ **Arthur Westing**، يغطي نطاق الأمن البيئي جميع المشكلات المرتبطة بحماية البيئة واستخدامها (WESTING, 1991, p. 130)، وبالتالي يمكن أن يتعرض هذا الأمن للخطر بسبب أعمال التخريب (الحرب والإرهاب البيئي) أو التلوث المفرط أو الاستغلال غير المستدام للموارد، وكذلك التدخل البشري الدائم في بعض المناطق ذات الحساسية العالية في الجانب البيئي.

يستلزم الأمن البيئي حماية الناس من أضرار الطبيعة قصيرة وطويلة الأجل، والتهديدات التي من صنع الإنسان في الطبيعة، وتدهور البيئة الطبيعية، وقد تم استخدام المصطلح رسمياً في عام 1994 من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية، والذي حدد الأمن البيئي باعتباره أحد النطاقات السبعة للأمن العالمي والبشري (والنطاقات الستة الأخرى هي الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي وأمن المجتمع والأمن الصحي والأمن السياسي والأمن الشخصي)، ويتكون الأمن البيئي من ثلاثة مكونات:

✓ الاستخدام المستدام للموارد المتجددة وغير المتجددة؛

✓ حماية العناصر - الهواء والماء والتربة - من أجل منع التلوث من إعاقة التجدد الطبيعي؛

✓ الحد الأقصى من المخاطر المصاحبة للأنشطة الصناعية،

وبالتالي فإن السبب الواضح لوضع القضايا البيئية في جدول الأعمال الأمني هو الحجم المحتمل للتهديدات المطروحة، والحاجة لتعبئة استجابات عاجلة وغير مسبقة لهم.

2. ظهور مفهوم الأمن البيئي

وفقاً لنظرية العقد الاجتماعي التي طورها جان جاك روسو **Jean-Jacques Rousseau** منذ أكثر من قرنين من الزمان، شكل البشر أنفسهم طواعية في هيئة سياسية - الدولة - من أجل زيادة أمنهم، وقد ارتبط هذا الأمن منذ ذلك الحين، وبشكل أساسي ببقاء الدولة عن طريق حمايتها الداخلية من أي تمرد وحمايتها الخارجية من أي اعتداء (Frédéric, 1993, p. 754)، لتتشكل بذلك مرتكزات "الأمن القومي"، والذي تم تعزيزه بالضرورة على مر القرون من خلال ترسيخ سيطرة الدولة الفعلية على احتكار العنف على أراضيها وبواسطة منافسة عسكرية في الأساس على الساحة الدولية بين الدول.

وبالرغم من ذلك فإن المتخصصين في التحليل الاستراتيجي ذهبوا إلى أن الأبعاد غير العسكرية للأمن الآن تحتل مكانة مهمة للغاية في سلوك الدولة، وقادهم ذلك في الثمانينيات إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي من أجل توسيع نطاقه، والخروج عن النهج التقليدي الذي يعكس تصوّرًا ضيقًا للغاية ليس فقط للمشكلات؛ ولكن أيضًا للحلول المتاحة لمواجهة التهديدات، فكان لا بد من التوصل إلى تعريف أوسع نطاقاً يراعي وجود تهديد للأمن القومي بمجرد أن يؤدي عمل أو سلسلة من الأحداث داخل الدولة إلى تهديد نوعية حياة السكان أو الإضرار بمستوى الرفاه (Ullman, 1983, p. 133).

في سياق المناقشات التي دارت حول جهود إعادة تعريف مفهوم الأمن، ظهر مفهوم الأمن البيئي، وقد كان هذا الظهور حتميًا نتيجة الاختراق المذهل للقضايا البيئية في جميع الاهتمامات الوطنية والدولية، ليطم رصد عاملان حاسمان في ظهور المفهوم تمثلاً في: زيادة حدة التهديد البيئي وعدم استقرار آليات الإدارة البيئية الدولية.

اكتسب الأمن البيئي معنى جديدًا في القرن الحادي والعشرين حيث أصبحت الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية عناصر أساسية للأمن القومي والسياسة الخارجية، وفي أوائل حقبة ما بعد الحرب الباردة، كان مجتمع الأمن القومي ينظر إلى الأمن البيئي على أنه مرتبط بالتلوث الناجم عن الأنشطة العسكرية السوفيتية السابقة أو على أنه يشكل تهديد لصحة الإنسان والاقتصاد نتيجة الأسلحة النووية التي تم صيانتها بشكل غير صحيح والتلوث الصناعي، مما طرح ضرورة التركيز على كيفية التخلص التدريجي من استخدام المواد المستنفدة للأوزون وكيفية معالجة قضايا التلوث العابر للحدود التي تتراوح من تلوث الهواء إلى مياه الصرف.

عندما تم تضمينها لأول مرة في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، تركزت القضايا البيئية على النزاعات حول الوصول إلى الموارد الطبيعية أو السيطرة عليها وهي الصراعات التي أضعفت مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة، ثم انصب التركيز على التعاون الإقليمي بين البلدان لمنع الجريمة البيئية عبر الوطنية (مثل الصيد الجائر وقطع الأشجار غير القانوني)، وتعزيز التواصل بين أصحاب المصلحة، وفهم عواقب الكارثة البيئية ومعالجتها بشكل أفضل، فعلى سبيل المثال الفيضانات تعطل الإنتاج الزراعي، وتنتشر الأمراض، وتدمر البنية التحتية، وتفرض الهجرة البشرية الجماعية عبر الحدود الوطنية، فهي أكثر من مجرد حدث محلي قصير الأجل، وقد تفرز تهديدات خطيرة طويلة الأجل للأمن القومي للدول على اختلاف تصنيفها.

وقد كان تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 بمثابة نقطة تحول في رفع مستوى الوضع البشري باعتباره مسألة تتعلق بالأمن القومي والدولي، وتؤثر بشكل متزايد على المصالح الأمنية للدول من خلال جعل الحكومات أكثر عرضة للأيديولوجيات المتطرفة والصراعات المزعزعة للاستقرار على الموارد الشحيحة.

في منتصف التسعينيات وكجزء من إستراتيجيتها الدفاعية الوقائية، قامت وزارة الدفاع الأمريكية (DOD) بدمج المفاهيم البيئية في تخطيطها، ورأت وزارة الدفاع أيضًا فرصًا لتعزيز الاستقرار، ونزع فتيل التوترات الإقليمية، وتقليل الحاجة إلى توسيع نطاق المشاركة العسكرية الأمريكية من خلال التعاون الأمني بين الدول، كما طورت الوكالات الفيدرالية الأخرى مبادرات تعالج القضايا البيئية، ووضعت وكالة حماية البيئة الأمريكية استراتيجية للأمن البيئي بعنوان تعزيز الأمن القومي من خلال حماية البيئة، والتي ركزت على القضايا البيئية التي كان من الممكن أن تهدد المصالح الأمريكية في الخارج: تشيرنوبيل؛ تدمير غابات هايتي؛ حرائق الغابات الإندونيسية التي تسببت في أكثر من 20 مليون حالة من أمراض الجهاز التنفسي؛ وحرائق نفط الكويت عام 1991، وأنشأت وكالة المخابرات المركزية مدير مركز المخابرات المركزية البيئي لتتبع الأمور البيئية وتقديم البيانات إلى المجتمع الدولي، وأنشأت وزارة الطاقة الأمريكية مراكز أبحاث الأمن البيئي، كما قدم قانون الوقود المتجدد وحماية المستهلك وكفاءة الطاقة لعام 2007 تفويضات ومعايير وحوافز للاستثمار والبحث في زيادة كفاءة الطاقة، وفي نوفمبر 2009 أثرت مخاوف بشأن تأثيرات تغير المناخ في القطب الشمالي أيضًا كمسألة تتعلق بالأمن القومي من قبل وزير الدفاع الأمريكي آنذاك روبرت جيتس (Butts, Goodman, & Nugent, 2016).

وعليه سيتطلب ضمان الأمن البيئي المستقبلي نهجًا تعاونيًا شاملاً ومستمرًا يعتمد على الجهود الجماعية للوكالات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص.

ثانياً: مركزية القضايا البيئية في خطة التنمية لما بعد عام 2015

تضمن كل من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "حياة كريمة للجميع" وكذلك الوثيقة الختامية للجمعية العامة للأمم المتحدة 2013 الحث على وضع التنمية المستدامة في صميم جدول أعمال ما بعد عام 2015، كما تم التركيز على الاستدامة كواحدة من أهم خمسة تحولات مطلوبة لدفع عجلة التنمية، وهو ما دفع لاقتراح مجموعة من الأهداف والمؤشرات المتكاملة - على مستوى الحكومة، وعلى مستوى القطاع والمواضيع الشاملة - التي تتعلق بالاستدامة البيئية.

كما تمحوت التوقعات البيئية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حتى عام 2050 على الحاجة إلى نماذج جديدة للتنمية، تركز على رفاهية الإنسان والتفاعل مع البيئة الطبيعية، مع الأخذ في الاعتبار التكاليف والفوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المستقبلية لنماذج الأعمال المعتادة لنمو مقابل خيارات بديلة وأكثر استدامة وبدون تغيير في السياسة، وذلك في ظل تزايد الطلب العالمي على الموارد الطبيعية، بما يتجاوز أحياناً قدرة البيئة على تجديد نفسها.

بحلول عام 2030 من المتوقع أن يعيش مليار شخص إضافي في مناطق تعاني من ندرة المياه، إضافة إلى تزايد تراجع مستويات التنوع البيولوجي العالمي للأرض بنسبة 10%، مما ينعكس على خدمات النظم البيئية الأساسية، أو قد يؤدي إلى فقدانها، وبحلول عام 2050

هناك مؤشرات على امكانية ارتفاع نسبة الانبعاثات الهوائية الخطرة من النقل والصناعة من العدد العالمي للوفيات المبكرة المرتبطة بالجسيمات المحمولة جواً إلى 3.6 مليون شخص سنوياً، أي أكثر من ضعف النسبة الحالية، كما أن قصور وفشل الاستراتيجيات الدولية وأحيانا غياب المرونة في التعامل مع القضايا البيئية وتحديد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية سيؤدي إلى ارتفاع نسبة هذه الانبعاثات بما يقارب 50٪ بحلول عام 2050، إضافة إلى زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية من 3 إلى 6 درجة مئوية بحلول نهاية القرن الحالي، مما يساهم بدوره في حدوث كوارث طبيعية أكثر حدة (OECD, 2015).

يؤدي المزيد من الضغط على "حدود الكواكب البيئية" إلى حدوث "تغييرات واسعة النطاق ومفاجئة في عمليات نظام الأرض الأساسية" التي تعتمد عليها رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، ولقد بدأت هذه الضغوط بالفعل في تقويض أسس النمو والتنمية، حيث تمثل الأصول الطبيعية في المتوسط 26٪ من ثروة البلدان النامية مقارنة بـ 2٪ في اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذا يسلط الضوء على قابلية تعرض البلدان النامية لسوء إدارة الأصول الطبيعية وفقدانها، بينما تقوض مستويات الدخل المنخفض وعدم الاستقرار وأحيانا الفساد المؤسسي قدرتها على التكيف مع المخاطر البيئية، حيث تسعى العديد من حكومات البلدان النامية لضمان الوصول إلى المياه النظيفة والطاقة والأمن الغذائي في سياق النمو السكاني والتوسع الحضري السريع، ويزداد التحدي بسبب المخاطر البيئية العالمية المتزايدة، وفقدان التنوع البيولوجي، التغييرات المناخية على المستوى المحلي، سيؤدي إلى تراجع مستويات النمو الاقتصادي وإلحاق الضرر بصحة الإنسان ورفاهه.

وعليه فإن التوفيق بين التنمية وحماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد أمر متفق عليه على نطاق واسع باعتباره أحد الاهتمامات المركزية لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وهذا يؤكد على أن التنمية المستدامة تتطلب تعزيز النمو الاقتصادي مع ضمان استمرار الموارد الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها الرفاه.

المخاطر البيئية: رهانات الأمن البيئي على استدامة المسار التنموي في الجزائر

تغير بيئة الأرض على جميع المستويات من المحلية إلى العالمية، إلى حد كبير بسبب الأنشطة البشرية، حيث تضررت طبقة الأوزون stratospheric ozone، كما عرفت الفترة الراهنة ارتفاع درجة حرارة المناخ بمعدل أسرع من أي وقت مضى، إضافة إلى بروز مخاطر تتعلق بالتنوع البيولوجي، وتراجع مصائد الأسماك في معظم محيطات العالم، وتلوث الهواء، وندرة المياه، وتضرر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية... ويرجع جزء كبير من هذا التدهور البيئي إلى الإنتاج والاستخدام غير المستدامين للطاقة والمياه والغذاء والموارد البيولوجية الأخرى، وهو ما ستنعكس تداعياته على الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر وتحفيز التنمية المستدامة، خاصة في ظل وجود مؤشرات على أن التغييرات المستقبلية المتوقعة فيما يتعلق بالعامل البيئي من المرجح أن تكون لها عواقب أكثر خطورة، وهو ما ينطبق بدوره على الوضع في الجزائر.

أولاً: على المستوى المحلي

تعرف الجزائر مجموعة من الرهانات والتحديات المتعلقة بقضايا الأمن البيئي وتداعياتها على المسار التنموي، وسنحاول رصد أهم هذه التحديات من خلال:

✓ التصحر

نظراً للأبعاد الخطيرة لظاهرة التصحر على المدى البعيد فقد شكلت قضية استعجالية، فمع ارتفاع درجات الحرارة العالمية وزيادة نسبة النمو الديموغرافي، يصبح جزء أكبر من الكوكب عرضة للتصحر، والتدهور الدائم للأراضي الزراعية، وبالرغم من ح تنوع تفسيرات مصطلح التصحر، فإن الاهتمام يتركز حول تدهور الأراضي الذي يسببه الإنسان في المناطق ذات الأمطار المنخفضة أو المتغيرة المعروفة باسم الأراضي الجافة: الأراضي القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة، حيث تمثل هذه الأراضي الجافة أكثر من 40 في المائة من مساحة سطح الأرض في العالم.

وفقاً للأمم المتحدة يميل هذا التدهور إلى أن يكون مدفوعاً بعدد من العوامل بما في ذلك التحضر والتعدين والزراعة وتربية المواشي، حيث في سياق هذه الأنشطة يتم إزالة الأشجار والنباتات الأخرى، واستنزاف المحاصيل، كما يلعب تغير المناخ أيضاً دوراً بارزاً حيث يزيد من مخاطر الجفاف، مما ينتج عنه في تآكل التربة وعدم قدرة الأرض على الاحتفاظ بالمياه أو إعادة نمو النباتات.

✓ التلوث البيئي

يعد التلوث بمختلف أشكاله ومستوياته من أبرز التحديات والرهانات التي تواجهها الجزائر خاصة التلوث الجوي والذي يعتبر نتاجاً عن قطاع النقل وحرق نفايات البلدية والمنشآت الصناعية خاصة في المدن الكبرى، حيث يتسبب سنوياً في 353000 حالة التهاب شعبي ...، وقد بلغت الكلفة البيئية نحو 0,9 % من الناتج المحلي الخام (طواهرية، 2017، صفحة 165).

ثانياً: على المستوى العالمي

تشابك التحديات والرهانات البيئية على المستوى العالمي، حيث تساهم الدول الصناعية بنسبة أكبر في الضغوط البيئية وتسريع ردود الفعل في أجزاء أخرى من العالم من خلال اعتمادها على الوقود الأحفوري ومنتجات التعدين والواردات الأخرى... وفي ظل عالم شديد الترابط يصبح الشعور بالتغيرات في أجزاء أخرى من العالم أقرب إلى الوطن؛ سواء بشكل مباشر من خلال تأثيرات التغيرات البيئية العالمية، أو بشكل غير مباشر من خلال الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المكثفة.

1. تغيير المناخ

بدأت المخاطر والتهديدات المتعلقة بتكوين الغلاف الجوي ومناخ الأرض في البروز منذ الثورة الصناعية في الغالب بسبب الأنشطة البشرية، وهو ما شكل تهديداً مشتركاً للأمن الإقليمي والعالمي، حيث زاد تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بأكثر من 30% منذ حقبة ما قبل الثورة الصناعية ويرجع ذلك أساساً إلى احتراق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات، كما ارتفع متوسط درجة حرارة السطح العالمية -والتي كانت تعرف استقراراً نسبياً لأكثر من 1000 عام بنحو 0.75 درجة مئوية منذ حقبة ما قبل الصناعة - إلى 1.0 درجة مئوية، ومن المتوقع أن تزداد بمقدار 1.2-6.4 درجة مئوية إضافية خلال الفترة الممتدة من 2000م إلى 2100م

في ظل ارتفاع درجة حرارة مناطق اليابسة بشكل ملحوظ أكثر من المحيطات وارتفاع درجة حرارة القطب الشمالي أكثر من المناطق المدارية (Brundtland & others, 2016, p. 11).

كما من المرجح أن يزداد هطول الأمطار في خطوط العرض العليا والمتوسطة وفي المناطق الاستوائية، في مقابل انخفاض نسبة التساقط في القارات شبه الاستوائية بالتزامن مع زيادة مستوى التبخر في جميع خطوط العرض، هذا من جهة ومن جهة أخرى سيزداد الإجهاد المائي في المناطق شبه الاستوائية وغيرها من المناطق التي تعرف ندرة في نسبة المياه مما يزيد من مخاطر الجفاف، وفي ظل الاحترار العالمي سيؤدي إلى توسيع الفجوة والتناقض الحالي بين المناطق الغنية بالمياه والفقيرة بالمياه في العالم.

وعليه من المتوقع أن يتغير مناخ الأرض بمعدل أسرع مما كان عليه خلال القرن الماضي، وستمتد تداعياته على نطاق واسع لتنعكس على مخزون المياه العذبة والأغذية والألياف والنظم الإيكولوجية الطبيعية والنظم الساحلية والمناطق المنخفضة وصحة الإنسان والنظم الاجتماعية، على سبيل المثال في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الجزائر يتم فقدان التنوع البيولوجي على المستوى الجيني ومستوى الأنواع والمناظر الطبيعية، وتدهور النظم الإيكولوجية وخدماتها، كما سيؤدي التأخير بالتجاوز المعتدل لحمل الكربون المستدام إلى سلسلة من الأحداث الكارثية والتي تشمل ذوبان الصفائح الجليدية في جرينلاند وغرب أنتاركتيكا مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر لعدة أمتار؛ إضافة إلى ذوبان التربة الصقيعية مما ينتج عنه انبعاثات كبيرة من غاز الميثان.

2. رهانات تتعلق بثلاثية أمن الطاقة، الماء والغذاء

ترتبط التحديات البيئية العالمية مثل تأثيرات تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والإفراط في استخدام الموارد الطبيعية والقضايا البيئية والصحية ارتباطاً وثيقاً بقضايا الفقر واستدامة النظم البيئية، وبالتالي تشكل قضايا أمن الموارد والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى الضغط وعدم اليقين والمنافسة الشاملة على الموارد الطبيعية والتي قد تشتت نتيجة لزيادة الطلب، وانخفاض الإمدادات، وتراجع استقرار الإمدادات إلى زيادة الضغط على النظم البيئية على مستوى العالم، وخاصة قدرتها على ضمان استمرار الأمن الغذائي والطاقة والمياه. وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، يمكن أن ينمو الطلب على الغذاء والأعلاف والألياف بنسبة 70% بحلول عام 2050، فقد أصبحت هشاشة أنظمة الغذاء والماء والطاقة العالمية واضحة خلال السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال انخفضت الأراضي الصالحة للزراعة للفرد على مستوى العالم من 0.43 هكتار في عام 1962 إلى 0.26 هكتار في عام 1998، وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن تنخفض هذه القيمة أكثر بنسبة 1.5% سنوياً في نهاية عام 2030، إذا لم يتم الشروع في إجراء تغييرات كبيرة على مستوى السياسات المنتهجة (FAO, 2009).

ومن جهتها تتوقع وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن يرتفع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 40% خلال العشرين عامًا القادمة بما يستدعي ضرورة إعادة رسم وهندسة سياسات تتماشى مع الرهانات والتحديات المطروحة، حيث حذرت وكالة الطاقة الدولية من أزمة طاقة عالمية بسبب ارتفاع الطلب على المدى الطويل، مما يحتم اللجوء إلى فتح المجال أمام الاستثمار في كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة والبنى التحتية الجديدة لتحقيق الانتقال إلى نظام طاقة منخفض الكربون وكفاءة في استخدام الموارد بما يتوافق مع الأهداف البيئية طويلة الأجل.

لكن وعلى الرغم من ذلك فإن أمن الموارد المائية هو الأكثر تهديداً خلال العقود القادمة، حيث يشير أحد التقديرات إلى أنه في غضون 20 عامًا فقط يمكن أن يكون الطلب العالمي على المياه أعلى بنسبة 40% مما هو عليه اليوم، وأكثر من 50% أعلى في أسرع البلدان النامية، ووفقاً لتقدير حديث أعدته أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي فإن التدفق في أكثر من 60% من أنظمة الأنهار الكبيرة في العالم قد تتغير بشكل كبير، ومن جهة أخرى فغالبًا ما تكون أنظمة البنية التحتية للمياه قديمة وهناك نقص في المعلومات حول الأداء الفعلي والخسائر، وقد وصل متوسط الاحتياج الاستثماري السنوي إلى ما يقارب 772 مليار دولار أمريكي للحفاظ على خدمات المياه والصرف الصحي حول العالم مع نهاية عام 2015، مما يخلق احتمالية لحدوث آثار مضاعفة لإمدادات الغذاء والطاقة، فعلى سبيل المثال خفض الإنتاج الزراعي مما قد يؤدي إلى تقليل المرونة الاجتماعية الشاملة (environmental challenges in a global context, 2020).

المحور الثالث: آليات مواجهة رهانات الأمن البيئي وتفعيل مسار التنمية المستدامة في الجزائر

هناك العديد من التحديات البيئية التي تؤثر على المجتمع والاقتصاد والبيئة مثل الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، والتدهور البيئي، ومقاومة مضادات الميكروبات، والعواصف الرملية والترايبية، والمواد النانوية غير الآمنة، وانعدام أمن الطاقة، والبطالة، والهجرة، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والكوارث الطبيعية مثل الحرائق والفيضانات وغيرها.

بعض هذه التحديات طويلة الأمد ولكن لم يتم الالتفات إليها مثل سوء إدارة الأراضي والتصحر الذي يتسبب في العواصف الرملية والترايبية والنزوح، في حين أن بعضها يتميز بخاصية الثبات، وهو ما يضع الحكومات الوطنية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني أما حتمية تبني استراتيجيات وأساليب مبتكرة ووضع سياسات للتصدي لهذه التهديدات، ومن أهم الآليات التي من شأنها مواجهة تداعيات رهانات الأمن البيئي على التنمية المستدامة مايلي:

أولاً: الاقتصاد الأخضر

ما هو النمو الأخضر ولماذا هو مهم للبلدان النامية؟

يشكل الاقتصاد الأخضر بديل أمثل عن الاقتصاد البني من حيث القدرة على المحافظة على الموارد الطبيعية واستعادتها والاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال خاصة التجربة الصينية.

لا يعتبر الاقتصاد الأخضر بديلاً عن التنمية المستدامة بل إنه يوفر نهجاً عملياً ومرناً لتحقيق تقدم ملموس وقابل للقياس عبر ركائز الاقتصاد والبيئية، وتركز استراتيجيات النمو الأخضر على ضمان قدرة الأصول الطبيعية على توفير إمكاناتها الاقتصادية الكاملة على أساس مستدام، وتشمل هذه الإمكانيات توفير خدمات دعم الحياة الحرجة - الهواء النظيف والمياه، والتنوع البيولوجي المرن اللازم لدعم إنتاج الغذاء وصحة الإنسان.

يعيد مفهوم الاقتصاد الأخضر صياغة نموذج النمو التقليدي ويعيد تقييم العديد من قرارات الاستثمار في تلبية متطلبات الطاقة والزراعة والمياه والموارد اللازمة للنمو الاقتصادي، تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاقتصاد الأخضر على أنه "وسيلة

لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها رفاهيتنا"، وفي هذا المفهوم يلعب رأس المال الطبيعي دورًا مهمًا في ضمان جني مكاسب الإنتاج والرفاهية، ويتمثل الهدف الشامل للاقتصاد الأخضر في إنشاء الحوافز أو المؤسسات التي تزيد الرفاهية من خلال (OECD, Green Growth and Developing Countries CONSULTATION DRAFT, 2012, p. 09):

✓ تحسين إدارة الموارد لزيادة الإنتاجية؛

✓ تشجيع النشاط الاقتصادي على القيام به حيث يكون فيه أفضل فائدة للمجتمع على المدى الطويل؛

✓ إيجاد طرق جديدة لتحقيق الهدفين المذكورين أعلاه، أي الابتكار؛

✓ التعرف على القيمة الكاملة لرأس المال الطبيعي كعامل إنتاج إلى جانب السلع والخدمات الأخرى.

ويعتمد تحضير مسار نمو الاقتصاد على سياسته وإعداداته المؤسسية، ومستوى التنمية، والموارد المتاحة ونقاط الضغط البيئية الخاصة، كما يتطلب انتهاج إجراءات تركز على مجموعة واسعة جدًا من السياسات، وليس فقط السياسات "الخضراء" التقليدية، لذلك سيكون التوفيق بين سياسات الاقتصاد الأخضر وأهداف الحد من الفقر أمرًا مهمًا لتكييف هذا الإطار مع البلدان الناشئة والبلدان النامية ومن بينها الجزائر، حيث يشكل هذا النمط آلية محورية في دفع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، وذلك من خلال:

✓ بنية تحتية أكثر كفاءة للمياه والطاقة والنقل؛

✓ التخفيف من سوء الحالة الصحية المرتبط بالتدهور البيئي؛

✓ إدخال تقنيات فعالة يمكن أن تقلل التكاليف وتزيد الإنتاجية مع تخفيف الضغط البيئي؛

ويمكن رصد مؤشرات الاقتصاد الأخضر من خلال (نجاتي، فيفري 2014، صفحة 26):

✓ المؤشرات الاقتصادية: ومنها حصة الناتج القطاعي أو التجمعي أو العمالة، وكذلك حصة الاستثمارات القطاعية

أو التجميعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو في تخفيض النفايات والتلوث، والتي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية إلى الاستدامة.

✓ المؤشرات البيئية: المتعلقة بالنشاط الاقتصادي ويشمل كفاءة استخدام الموارد أو مستوى التلوث، والتي يعبر عنها

بكمية المياه أو الطاقة المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي.

✓ مؤشرات بشأن الرفاه الاجتماعي ومسار التقدم.

ثانياً: الطاقات البديلة

الاهتمام أكثر بمجال الطاقات المتجددة باعتبارها طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة مما يكسبها أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعد انخفاض الانبعاثات وانخفاض أسعار الوقود وتقليل التلوث من المزايا التي يمكن أن يوفرها استخدام أنواع الطاقة البديلة في كثير من الأحيان، وهنا سنحاول رصد أبرز مصادر الطاقة البديلة:

✓ غاز الهيدروجين

على عكس الأشكال الأخرى للغاز الطبيعي ، فإن الهيدروجين هو وقود احتراق نظيف تمامًا. بمجرد إنتاجها ، تصدر خلايا غاز الهيدروجين بخار الماء والهواء الدافئ فقط عند استخدامها، بينما التحدي المتعلق بهذا النوع من الطاقة البديلة هو أنه مشتق في الغالب من استخدام الغاز الطبيعي والوقود الأحفوري، وعلى هذا النحو يمكن القول أن الانبعاثات الناتجة عن استخراجها تتعارض مع فوائد استخدامها، وتعتبر عملية التحليل الكهربائي آلية ضرورية لتقسيم الماء إلى هيدروجين وأكسجين، ومع ذلك لا يزال التحليل الكهربائي يحتل مرتبة أقل من الطرق المذكورة سابقًا للحصول على الهيدروجين، وهناك مؤشرات على استمرار البحث في جعله أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

✓ طاقة المد والجزر

بينما تستخدم طاقة المد والجزر طاقة الماء لتوليد الطاقة كما هو الحال مع طرق الطاقة الكهرومائية، فإن تطبيقها في الواقع له قواسم مشتركة أكثر مع توربينات الرياح في كثير من الحالات، وعلى الرغم من أنها تقنية جديدة إلى حد ما؛ إلا أن إمكاناتها هائلة، ويعتبر الشكل الأكثر شيوعًا لتوليد طاقة المد والجزر هو استخدام مولدات تيار المد والجزر، حيث تستخدم هذه الطاقة الحركية للمحيطات لتشغيل التوربينات، دون إنتاج نفايات الوقود الأحفوري أو التعرض للعناصر مثل الأشكال الأخرى للطاقة البديلة.

✓ طاقة الكتلة الحيوية

تأتي طاقة الكتلة الحيوية في عدد من الأشكال، تم استخدام حرق الأخشاب منذ آلاف السنين لتوليد الحرارة، لكن التطورات الحديثة شهدت أيضًا نفايات، مثل تلك الموجودة في مدافن النفايات، ومنتجات الكحول المستخدمة لأغراض مماثلة، ومع التركيز على حرق الأخشاب يمكن أن تكون الحرارة المتولدة معادلة لنظام التدفئة المركزية، علاوة على ذلك فإن التكاليف المتضمنة تميل إلى أن تكون أقل وكمية الكربون المنبعثة من هذا النوع من الوقود تنخفض إلى أقل من الكمية المنبعثة من الوقود الأحفوري.

✓ طاقة الرياح

أصبح هذا النوع من توليد الطاقة شائعًا بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، حيث يقدم نفس الفوائد التي تقدمها العديد من مصادر الوقود البديلة الأخرى من حيث أنه يستخدم مصدرًا متجددًا ولا ينتج عنه أي نفايات

✓ الطاقة الحرارية الجوفية

في أبسط صورها تتعلق الطاقة الحرارية الأرضية باستخراج الطاقة من الأرض، وتزداد شعبيتها بشكل متزايد، ويقدر البنك الدولي حاليًا أن حوالي أربعين دولة يمكنها تلبية معظم احتياجاتها من الطاقة باستخدام الطاقة الحرارية الأرضية، حيث يتمتع مصدر الطاقة هذا بإمكانيات هائلة؛ ومع ذلك فقد أدت التكاليف الأولية الباهظة لإنشاء محطات الطاقة الحرارية الأرضية إلى اعتماد أبطأ لهذا النوع من الطاقة.

✓ الغاز الطبيعي

تم استخدام مصادر الغاز الطبيعي لعدد من العقود؛ ولكن من خلال تطور تقنيات الضغط أصبح مصدر طاقة بديل أكثر قابلية للتطبيق، على وجه الخصوص يتم استخدامه في السيارات لتقليل انبعاثات الكربون.

✓ الوقود الحيوي

على عكس مصادر طاقة الكتلة الحيوية، يستخدم الوقود الحيوي الحياة الحيوانية والنباتية لتوليد الطاقة، فهي عبارة عن أنواع الوقود التي يمكن الحصول عليها من بعض أشكال المواد العضوية، فهي قابلة للتجديد في الحالات التي يتم فيها استخدام النباتات، حيث يمكن إعادة نموها على أساس سنوي، ومع ذلك فهي تتطلب آلات مخصصة للاستخراج والتي يمكن أن تسهم في زيادة الانبعاثات حتى لو لم يكن الوقود الحيوي نفسه كذلك.

✓ طاقة الأمواج

يثبت الماء مرة أخرى أنه مساهم مهم في مصادر وقود الطاقة البديلة باستخدام محولات طاقة الأمواج، وتتمتع هذه الطاقة بميزة على مصادر طاقة المد والجزر لأنها يمكن وضعها في المحيط في مواقع ومواقع مختلفة، وكما هو الحال مع طاقة المد والجزر، تأتي الفوائد في قلة النفايات المنتجة، كما أنها أكثر موثوقية من العديد من أشكال الطاقة البديلة الأخرى ولديها إمكانات هائلة عند استخدامها بشكل صحيح.

✓ الطاقة الكهرومائية

تعد الطرق الكهرومائية من أوائل الوسائل لتوليد الطاقة، على الرغم من أن استخدامها بدأ في الانخفاض مع صعود الوقود الأحفوري، إلا أنها تتمتع بمميزات بالغة تدعو إلى إعادة التفكير في اعتماد هذا النوع من الطاقة، فهي ليست فقط مصدرًا نظيفًا للطاقة مما يعني أنها لا تسبب التلوث والقضايا التي لا تعد ولا تحصى التي تنشأ عنها، ولكنها أيضًا مصدر للطاقة المتجددة، والأفضل من ذلك أنه يقدم أيضًا عددًا من الفوائد الثانوية التي لا تظهر على الفور، كما تساهم السدود المستخدمة في توليد الطاقة الكهرومائية في التحكم في الفيضانات وتقنيات الري.

✓ الطاقة النووية

الطاقة النووية من بين أكثر أشكال الطاقة البديلة وفرة، كما أنها تخلق عددًا من الفوائد المباشرة من حيث الانبعاثات والكفاءة، مع تعزيز الاقتصاد أيضًا من خلال خلق فرص عمل في إنشاء المصنع وتشغيله، وقد اعتمدت ثلاثة عشر دولة على الطاقة النووية لإنتاج ما لا يقل عن ربع احتياجاتها من الكهرباء اعتبارًا من عام 2015 ويوجد حاليًا 450 محطة تعمل في جميع أنحاء العالم، لكن التهديد المتعلق باستخدام هذا النوع من الطاقة هو أنه عندما يحدث خطأ ما في محطة للطاقة النووية، فإن احتمالية حدوث كارثة وارد.

✓ الطاقة الشمسية

يعتبر استخدام الطاقة الشمسية من أهم مصادر الطاقة البديلة، فقد تطورت التكنولوجيا بشكل كبير على مر السنين وتستخدم الآن لإنتاج الطاقة على نطاق واسع وتوليد الطاقة للمنازل الفردية، وقد قدم عدد من البلدان مبادرات لتعزيز نمو الطاقة الشمسية، وتعد

"تعريفه التغذية" في المملكة المتحدة، و"الائتمان الضريبي للاستثمار في الطاقة الشمسية" في الولايات المتحدة من أبرز الأمثلة عن اعتماد هذا النوع من الطاقة.

وعليه ونظرًا لأن التداعيات الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري التقليدي أصبحت أكثر بروزًا، فمن المرجح أن يكتسب هذا النوع من الطاقات البديلة أهمية بارزة للتنمية المستدامة، حيث تعمل فوائدها على تخفيف العديد من المشكلات التي يسببها استخدام الوقود الأحفوري، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالانبعاثات، ومع ذلك فقد تباطأ تقدم بعض هذه التقنيات بسبب حجم الاستثمار اللازم لجعلها قابلة للتطبيق، وبالرغم من ذلك فهي تعتبر آلية فعالة للحد أو التخفيف من تداعيات الأمن البيئي وتفعيل المسار التنموي وذلك من خلال الجمع بينها جميعًا الذي ينتج عنه التأثير بشكل إيجابي على قضايا مثل تغير المناخ والتلوث وغيرها الكثير.

الخاتمة

وبناء على ما تم التطرق له من خلال محاور الدراسة يؤدي الاستغلال المفرط للموارد والتغيرات في المناخ إلى تفاقم التهديدات لرأس المال الطبيعي، إضافة إلى تداعياتها الأمن الإنساني، مما قد يقوض الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وخاصة في ظل ارتباط سبل العيش باستدامة خدمات النظام البيئي المحلي، وبالافتقار مع الضغوط الديموغرافية يمكن لتقليل المرونة الاجتماعية والبيئية أن يضيف بعدًا جديدًا للجدل البيئي والأمني، حيث من المرجح أن يشتد الصراع حول الموارد النادرة ويزيد من ضغوط الهجرة،... وهو ما سنعكس بدوره على تحقيق استدامة المسار التنموي في الجزائر، وهو ما وضع صانع القرار أمام حتمية إعادة رسم وهندسة سياسات وتبني سياسة تنويع البدائل خاصة فيما يتعلق بالطاقة الجديدة أو النظيفة وإستراتيجية الاقتصاد الأخضر والاستفادة من التجربة الصينية في هذا المجال، وهو ما سنعكس بدوره على استدامة العملية التنموية، مما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

نتائج الدراسة

- ✓ التداخل والتكامل بين البيئة والتنمية المستدامة فلا يمكن الحديث عن تحقيق تنمية مستدامة في ظل وجود تحديات مرتبطة بالبعد البيئي وهو ما يجب أن يدركه صانع القرار في الجزائر.
- ✓ ضعف القدرة على التكيف واكتساب آليات مواجهة رهانات الأمن البيئي في الجزائر راجع لعوامل اقتصادية واجتماعية مرتبطة تحديدا بمستويات التنمية المحققة.
- ✓ على الرغم من أن التهديدات ذات البعد البيئي تشكل تهديد عالمي مشترك، إلا أن هناك غياب رؤية مشتركة لمواجهة هذه التهديدات وما تفرزه من تحديات.
- ✓ يشكل تبني الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة - في ظل بيئة تحكمها قواعد قانونية متعلقة بحماية النظم البيئية- المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

التوصيات

✓ على الرغم من حداثة مجال دراسات الأمن البيئي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا ينبغي لنا أن نولي أي اهتمام لفهم التغير البيئي وعلاقته بالأمن القومي والأمن الإنساني الذي يشكل محور رئيسي للتنمية المستدامة، ولذلك فبدل التركيز على الصراع كنتيجة لندرة الموارد يجب أن يكون التركيز على منع ندرة الموارد والتلوث وزيادة المخاوف بشأن الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار، وهذا يستدعي الحاجة الملحة لخلق آليات لمواجهة هذه التحديات وإدارة حالات انعدام الأمن البيئي الناشئة عن التهديدات مثل التلوث والتدهور وتغير المناخ.

✓ يشكل التدهور البيئي ونضوب بعض الموارد الطبيعية مقارنة بالنمو السكاني تحدياً لازدهار المسار التنموي مما يطرح تداعيات على الأمن الوطني، لذلك يجب على صانع القرار الأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية كعنصر من مكونات تخطيط الأمن القومي، وكتهديد مشترك، مما يتطلب ضمان دمج الاهتمامات البيئية في السياسات القطاعية الوطنية وفي المبادرات الإقليمية، بما يخلق زيادة قدرة الإدارات البيئية على تطوير وتنفيذ السياسات البيئية.

قائمة المصادر والمراجع

1. Brundtland, G. H., & others. (2016). *Environment and Development Challenges: The Imperative to Act*. Tokyo: University of Tokyo Press.
2. Butts, K. H., Goodman, S., & Nugent, N. (2016, February 22). *The Concept of Environmental Security*. Retrieved December 15, 2020, from the solutions journal: <https://2u.pw/H4wqr>
3. *environmental challenges in a global context*. (2020, May 11). Consulté le March 03, 2021, sur European Environment Agency: <https://2u.pw/6VczK>
4. FAO. (2009 , June 24-26). *Report of The Fao Expert Meeting on How to Feed The World in 2050*. Retrieved March 03, 2021, from Food and Agriculture Organization of the United Nations: <http://www.fao.org/3/ak542e/ak542e19.pdf>
5. Frédérick, M. (1993). La sécurité environnementale : éléments de définition (Note). *Études internationales* , 24 (04), pp. 753-765.
6. Glenn, J., Gordon, T., & Perelet, R. (December 1998). Defining Environmental Security: Implications for the U.S. Army. In M. Landholm. Atlanta: Army Environmental Policy Institute.
7. OECD. (2015). *Global and local environmental sustainability, development and growth*. Retrieved March 01, 2021, from <https://2u.pw/1NoU9>
8. OECD. (2012). *Green Growth and Developing Countries CONSULTATION DRAFT*. Retrieved February 25, 2021, from <https://2u.pw/Meop1>

9. Shah, M. M. (July 2008). Sustainable Development. In E. J. S, & B. Fath, *Encyclopedia of Ecology* (pp. 3443-3446).
10. Ullman, R. (1983, été). Redefining Security. *International Security* (08), pp. 129-153.
11. WESTING, A. (1991, August). Environmental Security and Its Relation to Ethiopia and Sudan. *Ambio* , 20 (05), pp. 168-171.
12. حسام الدين نجاتي. (فيفري 2014). الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة. القاهرة: معهد التخطيط القومي.
13. منى طواهرية. (جويلية, 2017). نحو مقارنة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* (11).

مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة بحوض غيغاية

Contribution Of Eco-tourism To Achieving Sustainable Development In The Ghiraya Basin

أميمة بوحافة¹، عبد المجيد السامي²

1 طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، المغرب، oumaymabouhafa96@gmail.com

2 أستاذ بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، المغرب، abdelessami@yahoo.fr

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة بحوض غيغاية، هذا الأخير يعد أحد الأحواض المشكلة لحوض تانسيفت، الواقع على بعد 47 كلم جنوب مدينة مراكش، يقع جغرافيا بين خطي عرض $31^{\circ}02'$ و $31^{\circ}21'$ ، وخطي طول $7^{\circ}48'$ و $8^{\circ}00'$ ، وينتمي إلى الأطلس الكبير الغربي أو ما يسمى بكتلة توبقال.

أما على الصعيد الوطني، ينتمي حوض غيغاية النهري إداريا إلى جهة مراكش أسفي، وبالضبط إلى إقليم الحوز على الصعيد الجهوي. هذا الحوض يشكل مجالا جبليا بامتياز، حيث يشغل مساحة تصل إلى 320.8 كلم² بمؤهلات طبيعية مهمة، جعلت منه مجالا سياحيا يستقطب عشاق السياحة البيئية، هذه الأخيرة التي تركز على حماية وتثمين المناطق الطبيعية بيئيا وثقافيا، كما تعمل على عدم إحداث إخلال في التوازن البيئي.

فحوض غيغاية تتوفر على وحدات وعناصر كالجبال والوديان والشلالات والبحيرات وغيرها من الوحدات التي تساهم في رسم جمالية المنظر الطبيعي به، كما أن هذه المنطقة تزخر بثروة نباتية وحيوانية تحتضنها المنتزه الوطني لتوبقال، دون إغفال دور المناخ والطقس، هذه المقومات جعلته يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

الكلمات المفتاح: حوض غيغاية، المؤهلات الطبيعية، السياحة البيئية، التنمية المستدامة.

Abstract :

This humble article aims to shed light on the Contribution of ecotourism in achieving sustainable development in the Ghiraya basin, the latter being one of the basins forming the Tensift Basin, located 47 km south of Marrakesh, geographically located between latitudes $31^{\circ}02'$ and $31^{\circ}21'$, And longitudes $48^{\circ}7'$ and $00^{\circ}8'$, and it belongs to the Western High Atlas or what is called Toubkal Cluster. The Ghiraya Basin has units and elements such as mountains, valleys, waterfalls, lakes and other units that contribute to drawing the aesthetics of the landscape in it, and this area is rich in plant and animal wealth embraced by the Toubkal National Park, without neglecting the role of climate and weather, these components made it contribute to achieving sustainable development in the region.

Key words : Ghiraya Basin, Natural Qualifications, Eco-tourism, Sustainable Development, Toubkal National Park.

مقدمة:

يعتبر القطاع السياحي بكافة أنشطته أكثر القطاعات نمواً في العالم، باعتباره قطاعاً إيجابياً يلعب دوراً هاماً في زيادة الدخل القومي، وتحسين ميزان المدفوعات كمصدر للنقد الأجنبي، بجانب إتاحة الفرص لتشغيل الأيدي العاملة، أي هو قطاع يعمل من منظور إقتصادي ومنظور إجتماعي، ويرتبط بالجوانب الثقافية، والحضارية والبيئية من ناحية، وله القدرة على خلق التشابكات الإقتصادية من خلال الروابط الأمامية والخلفية من ناحية أخرى.³¹

وتتعدد أنواع وأنشطة السياحة، ومن أهمها السياحة البيئية Eco-Tourism التي تعتمد على عوامل جذب طبيعية وبيئية، فبالإضافة إلى السائحين الذين يقضون عطلاتهم بشكل تقليدي، ظهر قطاع آخر جديد يحقق لهم فرصة الإبتعاد عن زحام وضوضاء الحياة، والتمتع بجمال ونقاء الطبيعة بثناء مناظرها وأحيائها البرية والنباتية، وما يرتبط بها من سكان وثقافات محلية، وذلك من خلال قيامهم بمجموعة من الأنشطة التي ترتبط بالبيئة المحلية.

فمصطلح السياحة البيئية Eco-Tourism ظهر في منتصف الثمانينات كأحد الإتجاهات الحديثة للسياحة العالمية، التي تقوم على أساس التوازن البيئي والتنوع الحيوي والثقافي، فهي تمتلك مقومات الجذب السياحي مما يؤهلها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

³²فحوض غيغاية هو الآخر يتوفر على مؤهلات طبيعية جعلت منه محطة سياحية تستقطب عشاق السياحة البيئية، اللذين تستهويهم الجبال والوديان، والشلالات والبحيرات وغيرها من الوحدات والعناصر التي تساهم في رسم جمالية المنظر الطبيعي، كما تزخر المنطقة بثروة نباتية وحيوانية يحتضنها المنتزه الوطني لتوبقال، دون إغفال دور المناخ والطقس، مقومات جعلته يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

وبناء على ما سبق ذكره، ما هو الدور الذي تلعبه السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة بحوض غيغاية؟.

توطين مجال الدراسة:

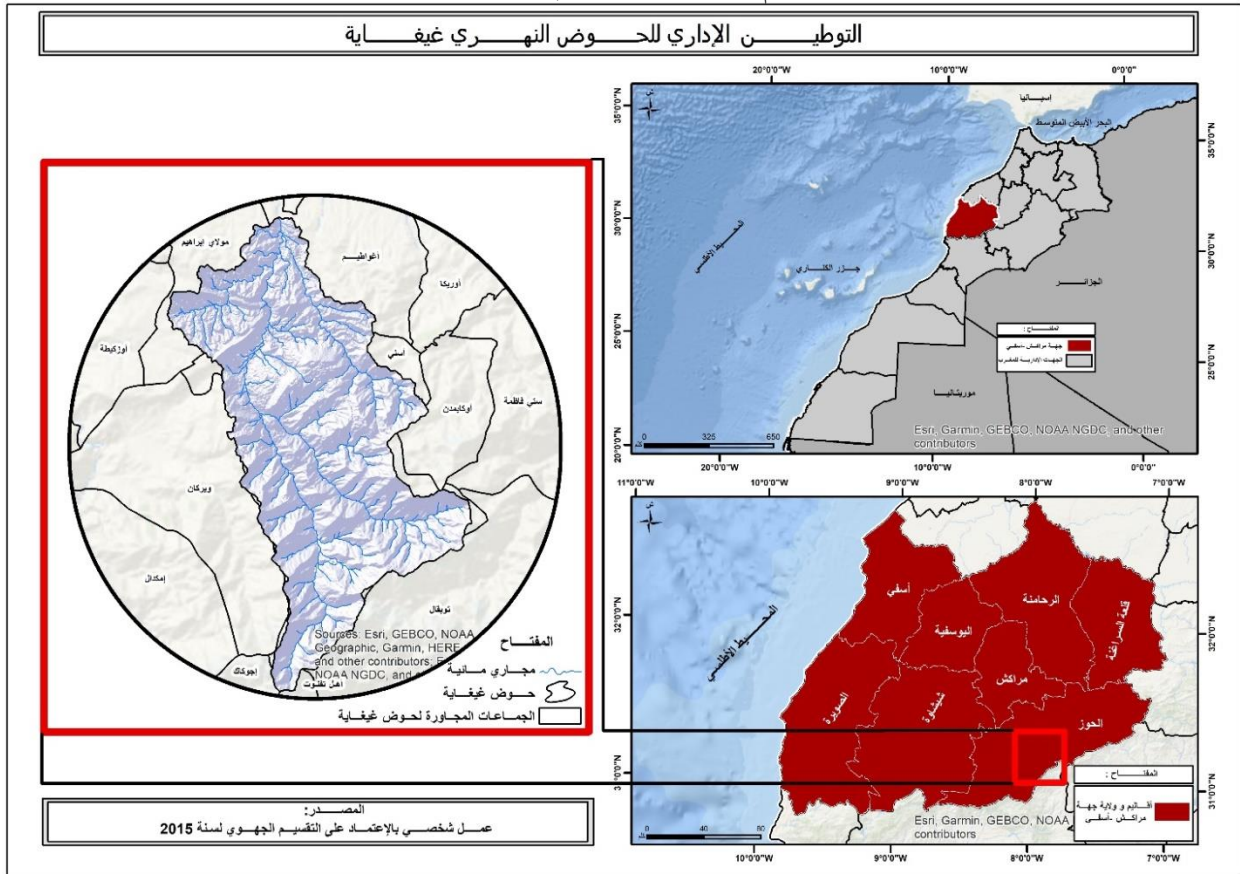
يقع حوض غيغاية جغرافياً بين خطي عرض $31^{\circ}02'$ و $31^{\circ}21'$ ، وخطي طول $7^{\circ}48'$ و $8^{\circ}00'$ ، يحده حوض أوريكا النهري شرقاً، وحوض نفيس النهري غرباً، ثم حوض أسيف تفنوت النهري جنوباً (عالية حوض سوس)، وسهل الحوز شمالاً.

على الصعيد الوطني، ينتمي حوض غيغاية النهري إدارياً إلى جهة مراكش أسفي، وينتمي بالضبط إلى إقليم الحوز على الصعيد الجهوي. تتقاسمه إقليمياً ثمانية جماعات ترابية:

³¹عبد الجليل أحمد شليبي فاطمة (2015): دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، جامعة الأزهر قسم الإقتصاد-كلية التجارة، المجلة الدولية للتنمية، المجلد الرابع، العدد الأول، ص2.

³²آيت أوفقيير محمد وبوزناد عبد الحفيظ (2014): التنمية السياحية بمنطقة أسني "المؤهلات والإكراهات" (بتصرف).

جماعة أسني التي تبلغ مساحتها 26216 كلم² وعدد سكانها 21244 نسمة، تضم هذه الجماعة الجزء الجبلي المعقد من الحوض والممتد إلى حدود منخفض أسني، تليها جماعة مولاي إبراهيم بمساحة تبلغ 10909 كلم² وعدد سكانها 11813 نسمة، ثم جماعة أغواطيم التي تقدر الخريطة رقم (1): التوطن الإداري للحوض النهري غيغاية مساحتها ب 288



كلم² بعدد سكاني يناهز 23707 نسمة، نجد أيضا جماعة أوكامدن بعدد سكاني 4861 نسمة، إجوكانك وعدد سكانها 6700 نسمة، توبقال وتضم هذه الجماعة 8489 نسمة، ثم ويركان حيث تضم 7727 نسمة، وأخيرا جماعة أهل تفنوت بعدد سكاني يناهز 5910 نسمة³³.

I- الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية والتنمية المستدامة:

1- السياحة البيئية نمط سياحي جديد:

○ مفهوم السياحة:

قبل التطرق إلى مفهوم السياحة البيئية يجب علينا أن نستعرض مفهوم السياحة أولا، هذه الأخيرة التي تعددت وتنوعت مفاهيمها، حيث عرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة بأنها " اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه، وكل ما يتعلق بها من أنشطة لحاجات السائح".

³³ المندوبية السامية للتخطيط (2014)، مديرية الإحصاء.

³⁴ ويعتبرها الألماني Jobert Feuler بأنها " ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والأساس منها الحصول على الإستجمام وتغيير المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، لتذوق جمال الطبيعة ونشوة الإستمتاع بجمال الطبيعة".

³⁵ كما يعرفها العالمين السويسريين Kraft و Hunzikere بأنها " مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، لطالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحاً لهذا الأجنبي".

○ السياحة والبيئة:

³⁶ تنطوي السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت، ويبدو للوهلة الأولى أن السياحة هي إحدى مصادر المحافظة على البيئة وأنها لا تسبب الإزعاج، أي ليست مصدراً من مصادر التلوث، لكنه على العكس، فبالرغم من الجوانب الإيجابية للسياحة فهي تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر التلوث البيئي والذي يكون من صنع الإنسان أيضاً، فلا بد إذن من تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية، وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها في الأساس من ناحية أخرى، خاصة أن:

- ✓ الزيادة المقررة في أعداد السياح تمثل عبئاً على مرافق الدول من وسائل النقل والفنادق، وكافة الخدمات من كهرباء ومياه؛
 - ✓ انتشار القمامة والفضلات فوق القمم الجبلية والغابات، التي تمثل مناطق جذب سياحي من الدرجة الأولى، إذ تمارس عليها الرياضة السياحية من تسلق ومشى؛
 - ✓ إحداث التلف ببعض الآثار لعد وجود ضوابط أو تعامل السياح معها بشكل غير لائق؛
- فالسائح ليس وحده المسؤول عن كل هذه الكوارث وإتلاف المناطق الأثرية أو السياحية، لكن الطبيعة والسكان الأصليين لهذه المناطق لهما أيضاً دخل كبير في ذلك. إذن فنجاح السياحة البيئية المستدامة، يرتبط بالطاقة الإستيعابية للعمليات السياحية الذي يتمثل في أعداد السائحين وأنماط الزيارات اليومية وما يقومون به من أنشطة، لأن البيئة تتعرض إلى تغيرات خارجة عن إرادة الإنسان أو السائح.

○ تعريف السياحة البيئية وعناصرها:

✚ تعريف السياحة البيئية:

ظهر مصطلح السياحة البيئية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، وهو يعبر عن النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان، فالصندوق العالمي للبيئة يعرف السياحة البيئية على أنها السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها تلوث ولم يتعرض توازنها

³⁴ موسي الحويدي محمد (2008): جغرافيا السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص18.

³⁵ سليمان حورية (2017): دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص7.

³⁶ بوحفان ثريا (2009): الموهلات الطبيعية والثقافية بإقليم بنسليمان " واقع وأفاق تطوير السياحة البيئية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا، جامعة محمد الخامس-كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص15.

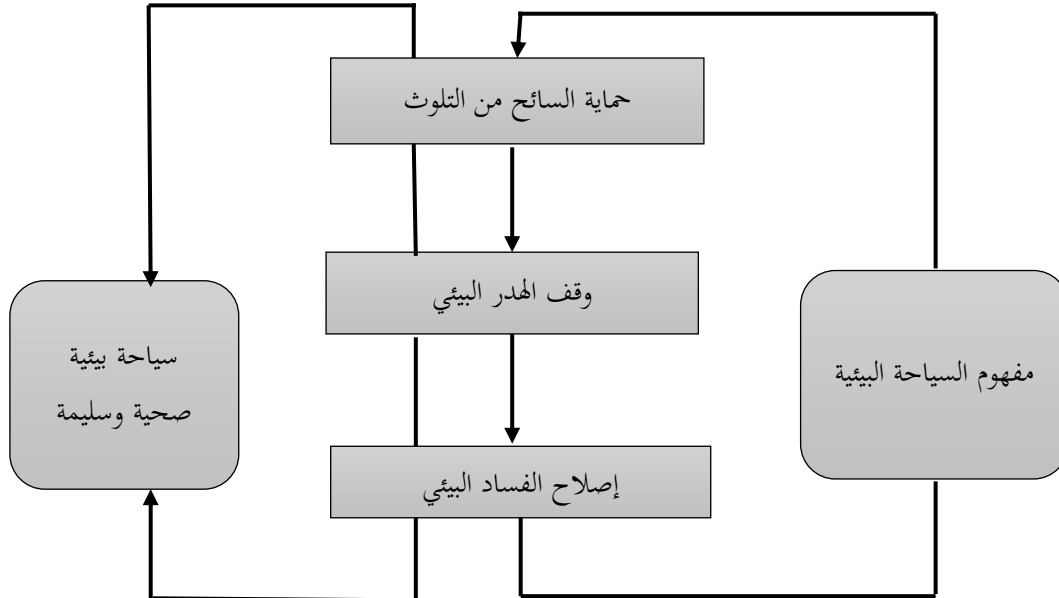
الطبيعي إلى خلل، وذلك للإستمتاع بمنظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية، ويعتبر هذا النوع من السياحة هام جدا للدول النامية لكونه يمثل مصدرا للدخل، إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة³⁷.

³⁸فهذا النوع من السياحة أي " السياحة البيئية" له عشاقه وممارسيه، فهناك من تستهويهم الطبيعة ومجالاتها الغابوية، والنباتات والحيوانات هروبا من المجالات السياحية الكلاسيكية إلى مواقع جديدة لم تتعرض للتلوث، وتشكل المنتزهات البيئية المكان الأمثل الذي يشتمل على كل ما سبق، ولعل أبرز هذه المنتزهات بالمغرب نجد المنتزه الوطني لتونقال، الذي يضم مناظر طبيعية خلابة وأجمل غابات البلوط الأخضر والعرعار الفواح، ويشمل أيضا أعلى قمة في شمال إفريقيا، ويقدم المنتزه مجموعة من المواقع المدهشة التي يمكن إكتشافها وتثمينها في إطار برنامج التربية البيئية الذي يؤطره المنتزه، مؤهلات وغيرها مكنت هذا المنتزه من كسب مكانة رائدة في السياحة البيئية بالمغرب، وهذا يظهر من خلال نسبة الزوار المتوافدين عليه.

ويعتبر مدار أسني، إمليل، أرمد أكثر المدارات إستقطابا للسياح بالمنتزه، كونه يحتزل إمكانيات طبيعية وبشرية ذات قيمة سياحية عالية، تميزها أساسا مناظر جبلية ومجري مائية ومعطيات حيوانية ونباتية، وكذلك ثروات سوسيوثقافية تميز حياة الساكنة الجبلية، كما يتمتع المدار ببنية سياحية تتلائم والمعطيات الطبيعية للمنطقة، ويقدم الفاعلون المحليون خدمات ذات جودة عالية، كل هذه الإمكانيات جعلت أعدادا مهمة من السياح يرتادون المنطقة.

إن مفهوم السياحة البيئية يمر بثلاث مراحل، اتخذت ثلاث أبعاد رئيسية يظهرها لنا الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أبعاد السياحة البيئية



فمن خلال الشكل أعلاه رقم (1)، نلاحظ وجود ثلاث أبعاد للسياحة البيئية وهي:

³⁷ عابد القعيد مرزوق: الرماد والإبداع، إستراتيجيات الأعمال في مواجهة العولمة، الأردن، المؤتمر العلمي، ص2.

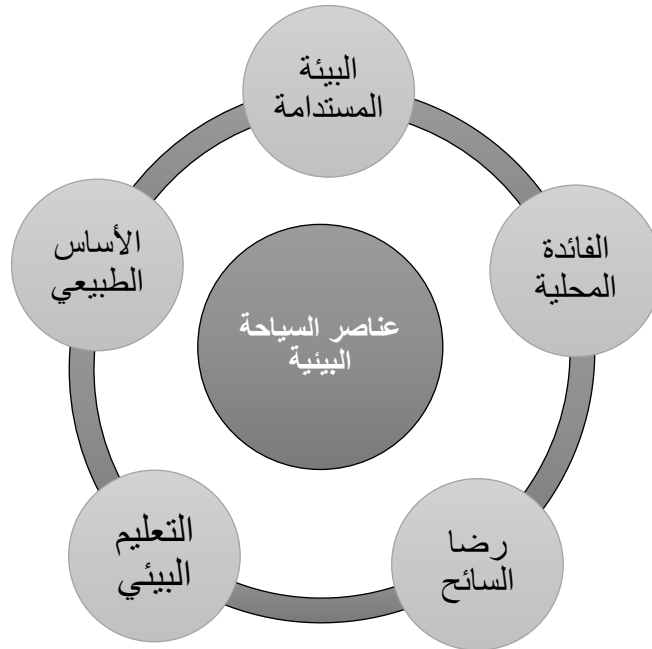
³⁸الجماعة القروية أسني.

- حماية السائح من التلوث: وتعني توجيه السائح إلى الأماكن السياحية البعيدة عن العمران، والحالية من أخطار تهدد حياة السائح.
- وقف الهدر البيئي: وتعبر عن القيام بالأنشطة السياحية الرفيقة بالبيئة، ولا تسبب أي هدر وتلوث للموارد البيئية.
- إصلاح الفساد البيئي: وتعني إرجاع الوضع إلى ما كان عليه قبل حدوث الهدر والتلوث البيئي، والحث على التعامل السليم مع البيئة.

✚ عناصر السياحة البيئية:

يمكن تحديد عناصر السياحة البيئية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): عناصر السياحة البيئية



المصدر: الحضيري محسن أحمد، السياحة البيئية، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة، 2005، ص46.

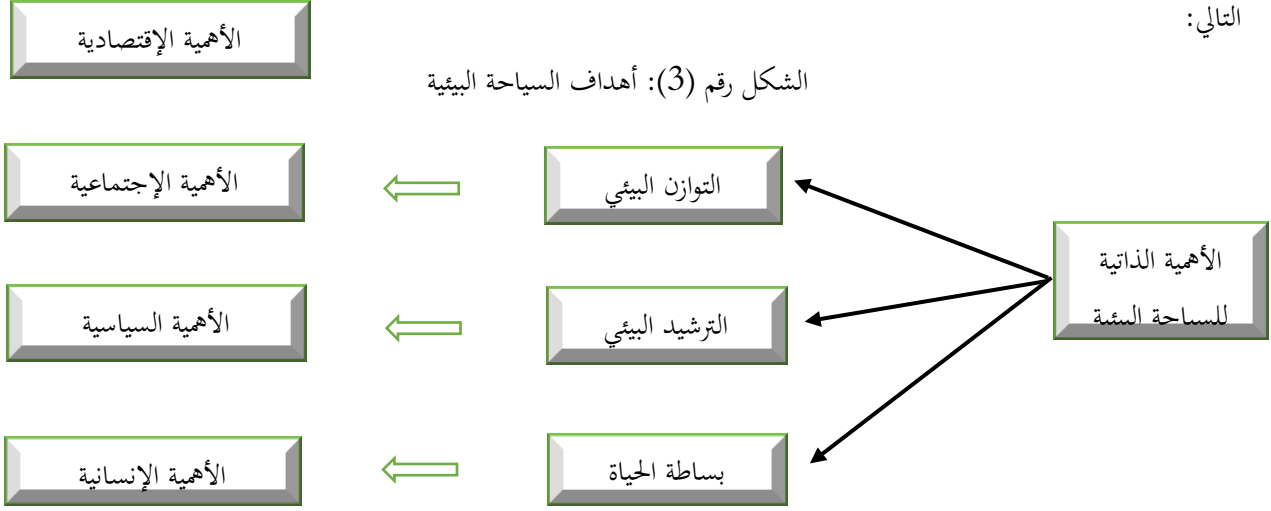
من قراءة الشكل رقم (2) نخلص إلى أن:

- السياحة البيئية نشاط إنساني يمارسه البشر وفق ضوابط وقواعد حاكمة تحمي الحياة الفطرية.
- السياحة البيئية نشاط يجمع بين الأصالة في موروثها الحضاري والطبيعي، والحداثة في تحضيرها الأخلاقي.
- السياحة البيئية هي التزام أخلاقي وأدبي أكثر منها التزام قانوني تعاقدية تعاهدي، على مستوى عالمي.
- السياحة البيئية نشاط له عائد ومردود مادي ومعنوي.

○ أهداف وأهمية السياحة البيئية:

✚ أهداف السياحة البيئية:

إن السياحة البيئية تكتسب أهميتها الخاصة من كونها تعمل على تحقيق حزمة متكاملة من الأهداف، كما يظهرها لنا بوضوح الشكل التالي:



المصدر: مُجد بكر أيمن، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، ص 6.

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ وجود ثلاث أهداف من حيث كونها تعمل على ما يلي:

- تعمل السياحة البيئية على الحفاظ على التوازن البيئي في أكمل وأجمل صورة، وفي أجمل عناصره؛
 - تصنع السياحة البيئية ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها أو في استغلالها، أو في استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة؛
 - توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة، البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر، والبعيدة عن التعقيد والتشابك، وذلك بمنع الضوضاء التي تؤثر على الإنسان في حياته.
- 🚩 أهمية السياحة البيئية: ³⁹

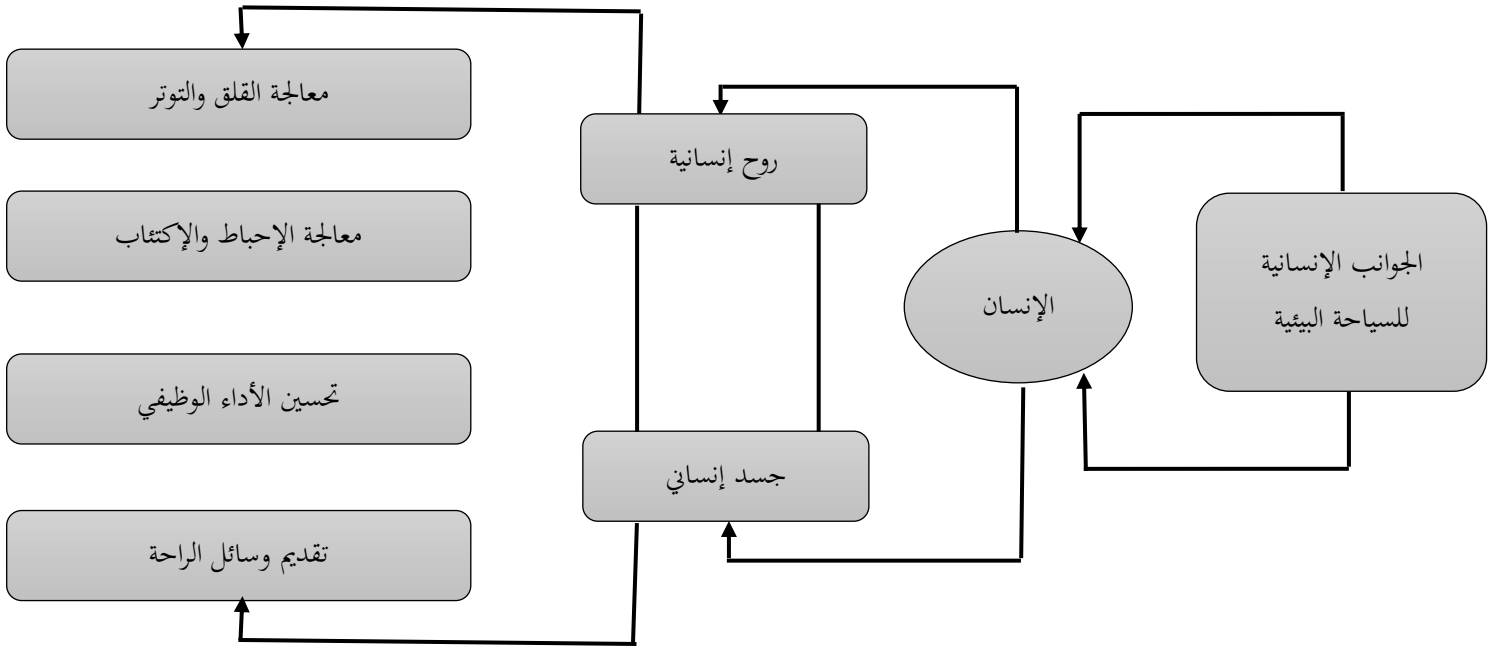
للسياحة البيئية أهمية خاصة تستمدتها من مجموعة الأهداف المتكاملة، التي تسعى إلى تحقيقها على مختلف المستويات البيئية، الإقتصادية، السياسية، الإنسانية والثقافية، وهي على النحو الآتي:

- المحافظة على التوازن البيئي من خلال حماية الحياة الطبيعية البرية، البحرية والجوية من التلوث، ومن ثم العمل على ترشيد السلوك الإستهلاكي للأفراد فيما يخص استعمال الموارد البيئية، بما يضمن الحفاظ على الصحة والسلامة العامة وتحدد الموارد وعدم ضياعها.
- توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر، بمنع الضوضاء وانبعاث الغازات التي تؤثر على كفاءة الإنسان وقدراته الإبداعية.

³⁹ العايب أحسن وزرقين عبود (2016): تسويق برامج السياحة البيئية وسبل تطويرها، جامعة عباس لغرور-خنشلة-كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الثامن والأربعون، ص 149.

- للسياحة البيئية أهمية اقتصادية، تتمثل في تنوع العائد الإقتصادي ومصادر الدخل للسكان المحليين، وتحسين البنية التحتية، كما تساهم في توفير فرص جديدة للتشغيل.
- للسياحة البيئية أهمية سياسية، تتمثل في الأمن البيئي، الذي يجنب الدول التعرض للاضطرابات بسبب احتجاجات الأفراد وجمعيات حماية الطبيعة، على التلوث الناجم عن مخلفات المنشآت الصناعية أو التوسع في بناء المشاريع الصناعية، على حساب المناطق الطبيعية.
- للسياحة البيئية أهمية ثقافية، تتمثل في نشر المعرفة واكتشاف الثقافات المحلية وزيارة المواقع الأثرية، والإطلاع على الفنون الجميلة والآداب والفلكلور، ومن ثم تساهم في نشر ثقافة المحافظة على البيئة وعلى التراث الثقافي والتاريخي، وتعزيز روح المبادرة لصناعة الأحداث والمناسبات الثقافية.
- للسياحة البيئية أهمية إنسانية، فهي تساهم في توفير الحياة الجميلة للإنسان، إذ تقدم له العلاج من القلق والتوتر، وعلاج بعض أمراض العصر، وتوفر له الراحة والإنسجام، وتمكنه من استعادة الحيوية والنشاط والتوازن العقلي والعاطفي وشفاء النفس.

الشكل رقم (4): يوضح الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية



المصدر: محمد بكر أيمن، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، ص7.

2- مبادئ، أهداف وأبعاد التنمية المستدامة:

○ مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

⁴⁰ يذكر Archer وCooper في عام 1993 أن التنمية السياحية المستدامة هي المحور الأساسي في إعادة تقويم السياحة المستدامة، وعلى أنها التنمية التي تقابل وتشجع احتياجات السياح والمجتمعات المضيئة الحالية، وضمان استفادة الأجيال المقبلة، كما

⁴⁰ World Tourism Organization, Sustainable Tourism Development : Guide for Local Planners, Madrid, Spain.

أما التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والإجتماعية والجمالية، مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الأيكولوجية والتنوع البيولوجي، ومقومات الحياة الأساسية.

الجدول رقم(1): يوضح المقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة:

التنمية السياحية المستدامة	التنمية السياحية التقليدية
مفاهيم عامة	
تنمية تتم على مراحل	تنمية سريعة
طويلة الأجل	قصيرة الأجل
لها حدود وطاقة استيعابية معينة	ليس لها حدود
استراتيجيات التنمية	
مراعاة الشروط البيئية في البناء	التركيز على إنشاء وحدات لقضاء الإجازات
تخطيط أولاً ثم تنمية بعد ذلك	تنمية بدون تخطيط
برامج خطط مبنية على مفهوم الإستدامة	برامج خطط لمشروعات
مواصفات السائح	
رزانة وهدوء	ضوضاء وأصوات مزعجة
إحتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان	في الغالب زيارة واحدة للمكان
فترات إقامة طويلة	فترات الإقامة قصيرة

○ التنمية المستدامة: المفهوم والأهداف

في تقرير معهد الموارد العالمية الذي نشر عام 1997 والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة، تم حصر عشرون تعريفا لها، وتم تصنيف هذه التعاريف إلى أربع مجموعات، إقتصادية، إجتماعية، بيئية وتكنولوجية.

- إقتصاديا: تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
- إجتماعيا: تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.
- بيئيا: تعني حماية الموارد الطبيعية، والإستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

- تكنولوجيا: هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة، التي تستخدم أقل قدر ممكن من الموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والضارة بالأوزون.
- ومن أكثر التعريفات شمولية وانتشارا في الوقت الراهن، تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، حيث تم تبني هذا التعريف في المحافل الدولية على نطاق واسع، وتم تعريف التنمية المستدامة على أنها: " تنمية تسمح بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة، دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"⁴¹.

📌 أهداف التنمية المستدامة⁴²:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

- الأهداف البيئية:

- حماية الموارد الطبيعية وخفض التدهور البيئي.
- الإستخدام الأمثل لموارد الطاقة.
- الإدارة المستدامة للمخلفات الصلبة.
- الإستخدام الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية.

- الأهداف الإقتصادية:

- الحفاظ على معدل نمو صناعي عالي، مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.
- زيادة الإنتاج الزراعي للوصول إلى القدر المناسب من الإكتفاء في إنتاج الغذاء، مع العمل على خفض التأثيرات السلبية للزراعة على البيئة والموارد الطبيعية.
- تحقيق سياحة مستدامة.

○ مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة:

📌 مبادئ التنمية المستدامة⁴³:

للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها، ونذكر من بينها:

- مبدأ العدالة بين الأجيال: يجب أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت به الأجيال الحالية تلك الثروات، حتى يتوفر للأجيال القادمة نفس الفرص لتلبية احتياجاتها مثل الجيل الحالي.
- مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية: يدعو هذا المبدأ إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية، حيث تستخدم الموارد المتجددة بطريقة لا تتجاوز قدرتها على التجدد، وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن بقاءها واستمراريتها على المدى الطويل.

⁴¹ سنوسي سعيدة(2010): الآثار البيئية والصحية للإستهلاك الصناعي للطاقة الحفزية ودور التنمية المستدامة " دراسة حالة الجزائر"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة مختار عناية- كلية العلوم الاقتصادية، ص96-97.

⁴² سنوسي سعيدة(2010): مرجع سابق، ص 103-104-105-106.

⁴³ قطاف ليلي وآخرون(2012): أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة " دراسة حالة ولاية مستغانم"، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص5-6.

- مبدأ المسؤولية المشتركة: من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب شعور الجميع بمسؤوليتهم تجاه الحد من اختلال توازن واضطراب البيئة.

أبعاد التنمية المستدامة⁴⁴:

من خلال التعريفات السابقة للتنمية المستدامة، يتضح أنها تتضمن أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة فيما بينها، وهي الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتمثل فيما يلي: البعد البيئي، البعد التقني والإداري...

← البعد البيئي: للتنمية المستدامة أبعاد بيئية نذكر منها:

- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- مكافحة القطع الجائر للغابات وتحقيق تنمية مستدامة.
- حماية وإدارة المياه العذبة.
- الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية.
- ← البعد التقني والإداري: من بين الأبعاد للتنمية المستدامة يجب مراعاة:
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.
- الحد من انبعاث الغازات.
- استخدام تكنولوجيا أنظف.

II - أثر السياحة البيئية على تحقيق التنمية المستدامة بحوض غيغاية:

1- نبذة تاريخية عن السياحة بحوض غيغاية:

⁴⁵لقد حظي النشاط السياحي بحوض غيغاية بإهتمام مبكر، إذ تعود إرهاباته الأولى إلى فترة الإستعمار، وقد تميزت هذه الفترة بكونها مرحلة إستكشافية أو ما يمكن تسميته بسياحة المهام الإستطلاعية السرية، بحيث عرفت المنطقة مجموعة من الجولات السياحية ذات الأهداف المعرفية والإستكشافية لأحوال قبائل الأطلس الكبير، ونمط عيشهم ومعتقداتهم من طرف سياح أجنب، بل منهم من جاء قبل فترة الإستعمار، ونذكر هنا " هوكر" و "بال" اللذين عبرا المنطقة سنة 1871م، وفي فترة الإستعمار نذكر " لفوانو" الذي زار المنطقة وقدم وصفا دقيقا لها في دراسته الوافية، التي خصصها لقبائل غيغاية سنة 1928، ونذكر أيضا زيارة الرحالة " فيلز" الذي وصل إلى المنطقة سنة 1935م وبعده الجغرافي " دوليبيني" سنة 1938م، وقد عرفت السياحة طريقها نحو الأطلس الكبير في سنة 1920م، حيث كانت المجالات الجبلية منعزلة ولم تفتح إلا بشكل قليل جدا على العالم الخارجي، وقد شهدت المنطقة كذلك توافد عدد لا بأس به من السياح أغلبهم علماء وباحثين من مختلف التخصصات منهم الأدبيين، الجغرافيين والجيولوجيين وغيرهم.

⁴⁴ قطاف ليلي وآخرون(2012): مرجع سابق، ص8.

⁴⁵ أيت أوقفير محمد وبوزناد عبد الحفيظ (2014): مرجع سابق.

وفي هذه الفترة كذلك عرفت المنطقة بداية بناء الفنادق والمآوي السياحية، نذكر هنا مأوى توبقال الذي يرجع تاريخ بنائه إلى سنة 1925م، وكذلك فندق توبقال بمركز أسني في أربعينيات القرن الماضي الذي كان يستقبل كل الوافدين على المنطقة.

وقد عرف النشاط السياحي إنتعاشا كبيرا في مرحلة مابعد الإستقلال خاصة في التسعينات من القرن الماضي، وأصبحت المنطقة تعرف توافدا كبيرا للسياح مما فرض توفر بنيات استقبال تستجيب لهذا الطلب المتزايد الذي شهد نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة، كما عرفت بنيات الإستقبال السياحي تزيادا في أعدادها كما وكيفا، مما يدل على الأهمية الكبيرة التي يكتسبها هذا الحوض من حيث السياحة.

2- أنواع السياحة البيئية الموجودة بحوض غيغاية:

⁴⁶ جاءت السياحة البيئية لتصنع حدا للتلوث البيئي، وتعيد للبيئة توازنا، وتحسن من أداء آلياتها لصالح الإنسان، بل الأهم أنها تعيد للسائح ذاته، وتحسن من صحته وتزيد من متعته، وهي تشمل العديد من الأنشطة السياحية المتوافقة مع متطلبات البيئة.

فأنواع السياحة البيئية بحوض غيغاية عديدة نذكر منها:

- سياحة المحميات الطبيعية، والتي يطلق عليها بالسياحة الفطرية؛
- السياحة الخضراء في الغابات والمنتزهات؛
- سياحة القنص للحيوانات البرية والطيور، حيث يساعد توفر المنطقة على غطاء غابوي على تنوع الثروة الحيوانية، خاصة تلك التي تجذب ممارسي سياحة القنص الذي تتكلف بتنظيمه مجموعة من وكالات الأسفار والجمعيات التي تنشط في هذا النوع من السياحة، والتي تحصل على تراخيص من الجهات المسؤولة، وتعمل على وضع خريطة للمواقع التي يسمح فيها بممارسة هذا النشاط، وكذلك تحديد فترات الصيد مع إحترام أوقات تكاثر بعض الأصناف الموجودة بالمنطقة مثل الأرنب البري، الحجل، والخنزير البري إضافة الى أشكال أخرى من الوحيش؛
- تسلق الجبال؛
- السياحة العلاجية في المناطق الخالية كالجبال، وبالقرب من الينابيع الحارة التي يرتادها السياح والزوار، للشفاء من بعض الأمراض الجلدية وأمراض المفاصل.

⁴⁶ الجماعة القروية أسني (بصرف).

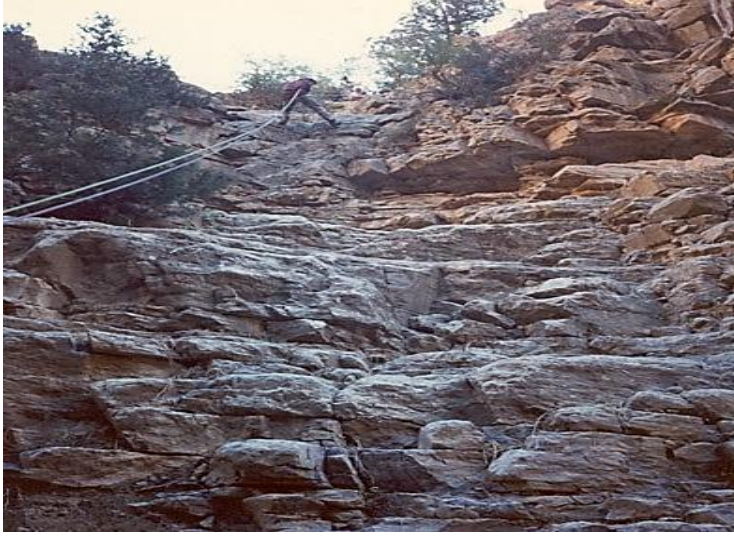
الصور رقم (1-2-3): بعض أنواع الرياضات بحوض غيغاية

الطيران المظلي:



تتمارس بالمنطقة رياضة الطيران بالمظلات، وتقام في كل من قمة توبقال وقمة أوج على إرتفاع 3200 متر، وهي قبالة مركز إمليل، وتتم ممارسة هذا النوع من الرياضة في أوقات معينة تحدد بدقة لأنها مرتبطة بالجو وتقلباته.

تسلق الجبال:



تعتبر رياضة تسلق الجبال من ضمن الرياضات الممارسة بالمنطقة، بالرغم من محدوديتها وإقتصارها على السياح الأجانب ذوي الخبرة في التسلق، وهناك عدة مجالات داخل الحوض لممارسة هذا النوع من الرياضة المرتبطة بالجبل، ونذكر هنا كل من تيزي نتضات، أكبوض.

3- بعض أنواع الرياضات الممكن ممارستها بحوض غيغاية:



التزحلق على الثلج:

تعرف المنطقة ممارسة رياضة التزحلق على الثلج، وهي رياضة شتوية تتم خلال كل فصل شتاء، ويحتوي حوض غيغاية على مجموعة من القمم التي تمكن من ممارسة هذه الرياضة، حيث نجد قمة توبقال وقمة وانكريم.

المصدر: الجماعة القروية أسني

4- مدار السياحة البيئية بحوض غيغاية: تنوع ومتعة وخصوصيات متفردة

أثناء إجراء العمل الميداني، عملنا على زيارة مختلف مواقع السياحة البيئية بحوض غيغاية، حيث وجدنا أن هذا الحوض يزخر بالعديد من المقومات التي جعلته يجذب الكثير من السياح، وفيما يلي سيتم التطرق إلى مقومات السياحة البيئية التي تزخر بها المنطقة:

○ مقومات السياحة البيئية بحوض غيغاية:

يعتبر حوض غيغاية منطقة سياحية بامتياز، هذا الحوض الذي تبلغ مساحته 320.8 كلم² يتوفر على مؤهلات طبيعية جعلت منه محطة سياحية تستقطب عشاق السياحة البيئية، فمن بين أهم مقومات السياحة البيئية التي يزخر بها هذا الحوض نذكر:

🚩 المنتزه الوطني لتوبقال:

⁴⁷ يعتبر المنتزه الوطني لتوبقال فضاءاً للترفيه والترويح عن النفس، واكتشاف ما تزخر به هذه المنطقة من تنوع الطبيعة وما تشتمل عليه من أنواع الحيوانات النادرة.

أحدث هذا المنتزه الذي ينتمي إلى شبكة من 156 موقعاً ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية يرجع تسييرها للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر في 15 يناير 1942، وذلك تنفيذاً لتوصيات المؤتمر التاسع لمعهد الدراسات المغربية. ويتميز هذا المنتزه بموقعه الجغرافي الكائن بالمنطقة التي يطلق عليها اسم «أردار ندرن» التي توجد بها أعلى القمم بشمال إفريقيا (جبل توبقال بعلو 4165 متراً)، والمنطقة الأكثر ارتياداً والأسهل ولوجاً، والأكثر جاذبية وروعة في كل مناطق الأطلس الكبير.

تبلغ مساحة هذا المنتزه حوالي 38470 هكتار، والمساحة المحيطة به 67530 هكتار، أحدثت للمحافظة على غابات البلوط الأخضر والعرعار الفواح، بالإضافة إلى المحافظة على وحيش المنطقة والنباتات التي يتوفر عليها والمتميزة بغناها وتنوعها.

⁴⁷ الجماعة القروية أسني

وبفضل الجهود التي قامت بها المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، استطاع المنتزه الوطني لتوبقال المساهمة في السنوات الأخيرة في المحافظة على التنوع البيولوجي بأعالي الجبال، وفي التنمية الجهوية والمحلية، والنهوض بالسياحة المستدامة والإيكولوجية، وتحسيس العموم بضرورة الإنخراط في مختلف المبادرات الرامية إلى حماية البيئة، وتبني أنشطة لإعادة الإعتبار للفضاءات وأنواع الحيوانات، وضمان التوازن بين الإنسان والطبيعة وتطوير البحث العلمي.

وللأهمية الإيكولوجية والثقافية التي يكتسبها المنتزه الوطني لتوبقال، تم وضع برنامج ترويجي "برنامج التربية على البيئة"، وذلك بفضل مساعدة وكالة التعاون التقني الألماني الهادفة إلى تناول عدد من المواضيع، من بينها "الغابات بأعالي الجبال .. أنواع بيولوجية قيمة ومتنوعة يجب المحافظة عليها".

ويتضمن برنامج زيارة هذا المنتزه عددا من المسالك المحددة، يقوم بمهام تأطير الجولات عدد من المنشطين المتطوعين من أجل الطبيعة، الذين تم تكوينهم لهذا الغرض من قبل إدارة المنتزه الوطني لتوبقال.

الصور رقم (4-5): المنتزه الوطني لتوبقال



المصدر: الجماعة القروية أسني

🚩 بحيرة إفني:

على علو 2500 متر عن سطح البحر، تحت أقدام جبل توبقال الشامخ تقع بحيرة إفني، أكبر بحيرة جبلية في المغرب، يتجاوز عمقها 30 مترا، دأبت على تغذية عيون المنطقة ووديانها عهودا طويلة، فهذه البحيرة هي المكان المثالي لعشاق الطبيعة، وللوصول إلى بحيرة إفني هناك العديد من المسالك، حيث يمكن التوجه عبر الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين ورزازات ومراكش.

وفي المركز شبه الحضري "أكومي" توجد لوحة إشارة طريقية، تدل السياح على الطريق المؤدية إلى جماعة تيديلي وسط مناظر طبيعية خضراء إلى غاية "دوار إفني"، حيث نهاية الطريق المعبدة، ويضطر الزوار والسياح هنا إلى إيداع سياراتهم في موقف للسيارات محروس بجانب مأوى سياحي، ليواصلوا سيرهم مشيا على الأقدام أو كراء البغال، حيث يمر السياح بين قمم جبال تويقال ليستمتعوا بالطبيعة الخلابة وبهدوئها، الذي يتخلله خريف المياه وزقزقة عصافير تعلق أشجار اللوز والجوز، حتى الوصول إلى بحيرة إفني.

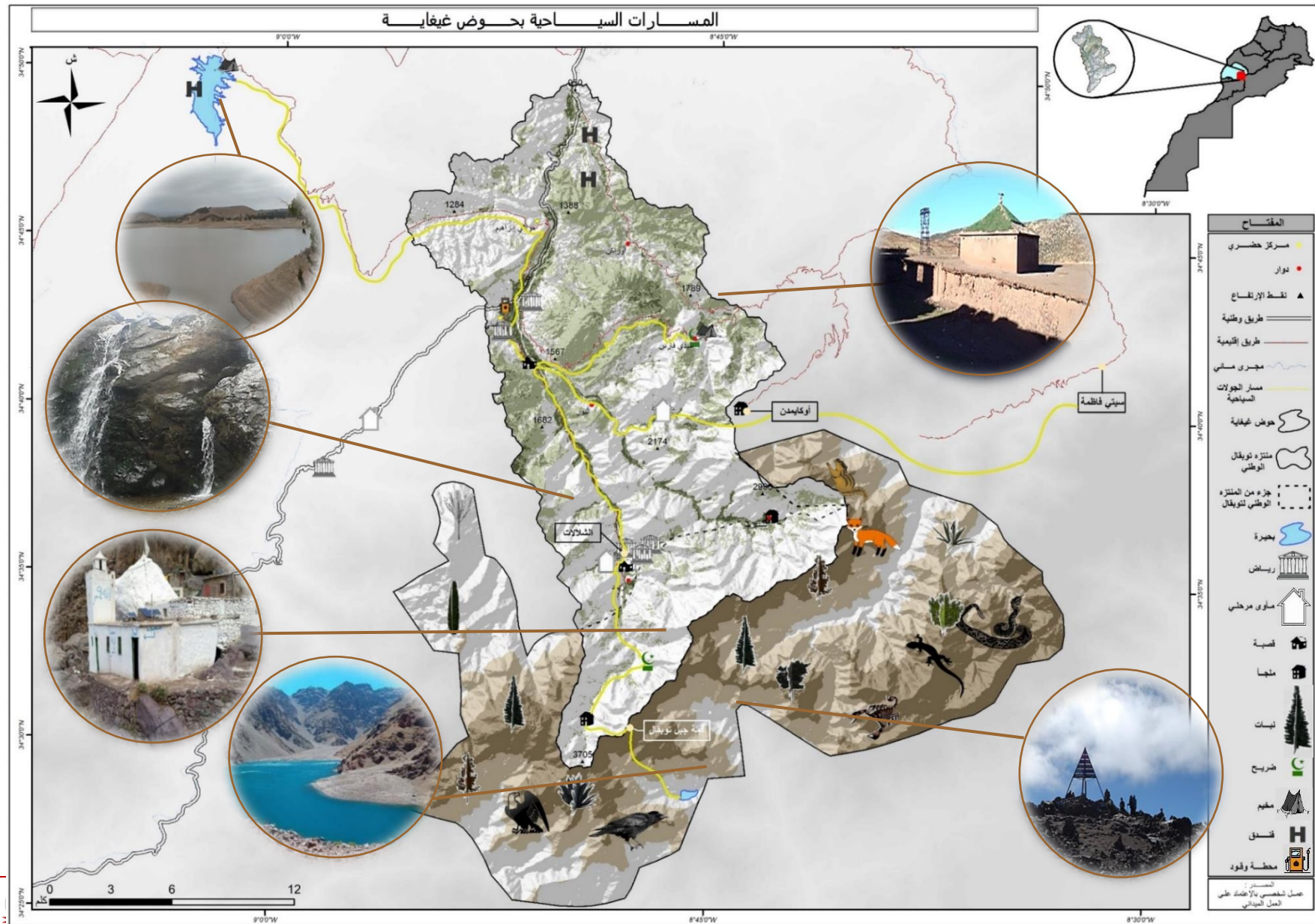
الصور رقم (6-7): بحيرة إفني



المصدر: الجماعة القروية أسني

بالإضافة إلى ما تم ذكره، يوجد بحوض غيغاية العديد من المناطق التي تقوم هي الأخرى بجذب السياح، وأهمها منطقة "الشلالات"، دون إغفال دور المناخ والطقس، مقومات جعلته يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

الخريطة رقم (2): المسارات السياحية داخل حوض غياية



➤ مسار: إمليل، قمة توبقال، إمليل:

يتم هذا المسار وفق غلاف زمني يستغرق يومين، حيث تتم الإنطلاقة من إمليل مروراً بأرمد وشامهروش وصولاً إلى ملجأ خلال 5 ساعات من المشي، ويتم المبيت بهذا الملجأ لتستأنف الجولة في اليوم الثاني في إتجاه توبقال، وتستغرق 3 ساعات، ويتم الرجوع إلى إمليل في نفس اليوم، وهناك من السياح من يختار زيارة شامهروش فقط ثم العودة إلى إمليل في يوم واحد، خاصة من طرف الزوار المغاربة.

➤ مسار: أسني، البور، أوكامدن، ستي فاطمة:

تستمر مدة هذا المسار حوالي ثلاثة أيام، تبدأ في اليوم الأول من أسني نحو دوار البور وصولاً إلى مأوى للمبيت فيه في حالة تعب السياح، والتوجه في اليوم الثاني إلى منطقة أوكامدن وستي فاطمة، ويختار السياح بين المبيت بستي فاطمة أو التوجه إلى مدينة مراكش.

➤ مسار: لالة تكررست، أسني، سيدي فارس:

يستغرق هذا المسار يوم واحد أو يومين، إنطلاقاً من لالة تكررست مروراً بمولاي إبراهيم وصولاً إلى أسني والمبيت بها، والتوجه في اليوم الثاني إلى ضريح سيدي فارس عبر دوار إيغان، وللسياح الإختيار بين المبيت في الخيام قرب الضريح أو التوجه مباشرة إلى مدينة مراكش.

➤ مسار: إمليل، الشلالات، شمهروش، قمة توبقال، بحيرة إفني، إمليل:

تمتد مدة هذه الجولة حوالي أربعة أو خمسة أيام، تتم الإنطلاقة في اليوم الأول من إمليل في إتجاه الشلالات خلال 2 أو 3 ساعات من المشي، بعد ذلك يتم الإتجاه نحو ضريح شمهروش، ويتم المبيت هناك في مأوى لكي يتوجه السياح في اليوم الثاني إلى قمة جبل توبقال، عبر مسالك جبلية وعرة تستغرق من 3 إلى 4 ساعات من المشي، وفي اليوم الثالث يتوجهون نحو بحيرة إفني والمبيت بها في خيام تنصب بجانبها، وفي صبيحة اليوم الرابع تتم العودة إلى إمليل بعد جولة طويلة في أحضان الأطلس.

5- استراتيجية الترويج للسياحة البيئة في حوض غيغاية:

○ نقاط القوة والضعف في القطاع السياحي بحوض غيغاية:

الجدول رقم(2): نقاط القوة والضعف في القطاع السياحي بحوض غيغاية

نقط الضعف	نقط القوة
<ul style="list-style-type: none"> ● دعاية شبه منعدمة للتعريف بالمنطقة. ● غياب جمعيات سياحية للنهوض بالسياحة البيئية. ● غياب تمثيلية إقليمية للسياحة البيئية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود مؤهلات طبيعية: المنتزه الوطني لتوبقال. ● مدار سياحي غابوي. ● تنوع التراث الثقافي المحلي. ● زوايا، مواسم. ● أزيد من 50 مرشد جبلي مرخص. ● وجود مؤسسات سياحية مصنفة وذو خدمات عالية.

المصدر: الجماعة القروية أسني

فرغم نقاط الضعف هذه بحوض غيغاية، إلا أن السياحة البيئية أثرت بشكل إيجابي بهذه المنطقة، حيث عملت على الإهتمام بالموارد الطبيعية بإعتبارها الركيزة الأساسية لجلب السياح، بالإضافة إلى حماية البيئة وتحسينها، كما ساهمت في إقتصاد المنطقة وخلقت صورة إيجابية عن المجتمع المضيف.

○ بعض الأدوات لترويج السياحة البيئية في حوض غيغاية:

- إدراج منطقة أسني ضمن برامج المكتب الوطني للسياحة.
- خلق جمعيات مهتمة بالشأن السياحي، وخصوصا السياحة البيئية.
- التشجيع الإعلامي.
- تنظيم رحلات تعليمية ورحلات صحافة.
- إصدار كتيبات ترويجية تتحدث عن التراث الثقافي والمؤهلات الطبيعية التي تتميز بها المنطقة.

خاتمة:

يتضح من خلال ما سبق أن حوض غيغاية تتوفر على مؤهلات طبيعية جعلته مكانا سياحيا يستقطب عشاق السياحة البيئية، على إعتبار أن هذه الأخيرة تعتمد على الطبيعة في المقام الأول، وذلك للإستمتاع بمناظرها والتعرف على تضاريسها ونباتاتها وحيواناتها البرية، كما يعمل هذا النوع من السياحة على عدم إحداث إخلال في التوازن البيئي.

هذه المؤهلات الطبيعية التي يحتوي عليها حوض غيغاية ساهمت في رسم جمالية المنظر الطبيعي به، ونخص بالذكر هنا المنتزه الوطني لتوبقال، هذا الأخير الذي يزخر بثروة نباتية وحيوانية متنوعة، دون إغفال دور المناخ والطقس وغيرها من المقومات التي جعلته يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

لذلك يجب الحفاظ على هذه المؤهلات المميزة للمجال، وجعلها أداة للإشعاع الترابي بالمنطقة، بغرض إستقطاب عدد أكبر من السياح خارج أو داخل المغرب، خاصة أن المنطقة بدأت تأخذ مكانها من النشاط السياحي بحكم موقعها الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، يجب الأخذ بمعايير الصحة والسلامة البيئية في إعداد البرامج السياحية البيئية، وتكثيف الجهود الترويجية لنشر ثقافة الوعي البيئي والحفاظ على الطبيعة.

قائمة المصادر والمراجع:

- الجماعة القروية أسني.
- العايب أحسن وزرقين عبود(2016): تسويق برامج السياحة البيئية وسبل تطويرها، جامعة عباس لغرور-خنشلة-كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الثامن والأربعون.
- المندوبية السامية للتخطيط (2014)، مديرية الإحصاء.
- أيت أوفكير محمد وبوزناد عبد الحفيظ (2014): التنمية السياحية بمنطقة أسني "المؤهلات والإكراهات" (بتصرف).
- بوحفاض ثريا(2009): المؤهلات الطبيعية والثقافية بإقليم بنسليمان " واقع وآفاق تطوير السياحة البيئية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا، جامعة محمد الخامس-كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.
- سليمان حورية(2017): دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- سنوسي سعيدة(2010): الآثار البيئية والصحية للإستهلاك الصناعي للطاقة الحفزية ودور التنمية المستدامة " دراسة حالة الجزائر"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة مختار عنابة-كلية العلوم الإقتصادية.
- عبد الجليل أحمد شلبي فاطمة(2015): دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، جامعة الأزهر قسم الإقتصاد-كلية التجارة، المجلة الدولية للتنمية، المجلد الرابع، العدد الأول.
- عايد القعيد مرزوق: الرماذ والإبداع، إستراتيجيات الأعمال في مواجهة العولمة، الأردن، المؤتمر العلمي.
- قطاف ليلي وآخرون(2012): أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة " دراسة حالة ولاية مستغانم"، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- مرسي الحريري محمد(2008): جغرافيا السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- World Tourism Organization, Sustainable Tourisme Developement : Guide for Local Planners, Madrid,Spain.

السياحة الجبلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة: التحديات والرهانات

رجاء بعيوي: طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب

فدوى الكوني: طالبة باحثة باحثة بسلك الدكتوراه، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب

د. زهير النامي: باحث في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.

ملخص

تعتبر جهة طنجة تطوان الحسيمة من الجهات المغربية التي يراهن المغرب على تنميتها، وذلك عن طريق تشجيع قطاع السياحة بمختلف أنواعها، وعلى رأسها السياحة الجبلية نظرا لما تزخر به الجهة من مؤهلات طبيعية وثقافية متنوعة تجعلها مجالا استقطاب مهم، ولعل من أهم المؤشرات الدالة على الاهتمام المتزايد بالسياحة الجبلية بالمنطقة كونها أصبحت من القطاعات التي تساهم بمدخيل مهمة وتشكل خزانا هائلا لفرص الشغل للسكان المحلية، وأضحى تضاهي قطاعات حيوية بالجهة كالصناعة.

وقد تزايدت أهمية هذا النوع من السياحة في مختلف أرجاء المغرب، وأصبح يعرف ازدهارا كبيرا بفعل التوافد الكبير للسياح المحليين والأجانب على مجموعة من المناطق الجبلية، وأصبحت تنظم رحلات استكشافية لمختلف المواقع المعروفة، إلا أن الخصائص الطبيعية التي تتميز بها الجهة تجعل قطاع السياحة بشكل عام، والسياحة الجبلية خاصة ملزم على مواجهة مجموعة من التحديات، لتحقيق رهانات تنمية بالمنطقة.

ومن خلال ما سبق، سينصب اهتمامنا من خلال هذه الدراسة، على رصد أهم التحديات التي تواجه السياحة الجبلية بهذه الجهة، مع محاولة الحديث عن مجموعة من الرهانات التنموية التي من شأنها الرقي بمنتوج السياحة الجبلية من أجل تحقيق تنمية مجالية مستدامة.

كلمات المفتاح: جهة طنجة تطوان الحسيمة، السياحة الجبلية، التحديات، الرهانات.

Abstract:

The Tangier-Tetouan-Al Hoceima region is considered one of the Moroccan authorities that Morocco is betting on its development, by encouraging the tourism sector of all kinds, including mountain tourism due to the variety of natural and cultural qualifications in which the region boasts an important field of attraction, and perhaps one of the most important indicators of increasing interest Mountain tourism in the region, as it has become one of the sectors that contribute important income and form a huge reservoir of job opportunities for the local population, and it has become comparable to vital sectors in the region, such as industry, for example.

The importance of this type of tourism has increased in various parts of Morocco, and it has become very prosperous due to the large influx of local and foreign tourists to a group of mountainous areas and it has organized exploratory trips to various well-known sites, but the natural characteristics that distinguish the region make the tourism sector in general, and mountain tourism In particular, he is obliged to face a set of challenges, to achieve development stakes in the region.

Through the above, our focus will be, through this study, to monitor the most important challenges facing mountain tourism in this region, while trying to talk about a set of developmental stakes that would improve the product of mountain tourism in order to achieve sustainable field development.

Keywords: Tangier-Tetouan-Al Hoceima region, mountain tourism, challenges, stakes.

مقدمة

يحتل القطاع السياحي بمختلف أنواعه أهمية خاصة في بلدنا، حيث يساهم بـ 12% من الناتج الوطني الخام ويشغل حوالي 5% من الساكنة النشيطة (507000 منصب شغل مباشر)، كما يعتبر قطاع السياحة بالمغرب المصدر الثاني للعملة الصعبة (58,6 مليار درهم سنة 2015) بعد عائدات المغاربة المقيمين خارج البلاد، كما غطت عائدات السياحة سنة 2015 حوالي 32% من عجز الميزان التجاري بالبلد.⁴⁸

وتعتبر السياحة الجبلية بالمغرب من أهم سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، نظرا لما يزرخ به بلدنا من إمكانات طبيعية متميزة تؤهله لقيام سياحة جبلية مستدامة، إذا ما تم تطويرها واستثمارها في الصناعة السياحية، وخلق أنماط متنوعة من الأنشطة الترفيهية، في ظل توفر جهات غنية بمواقع سياحية تعتبر مصدرا من مصادر ثروات البلاد، خاصة "أن التحولات الحالية التي يعرفها العالم تسير في اتجاه سوق سياحية مرتبطة باكتشاف البيئة ومظاهر الحياة الطبيعية والمقومات الثقافية لمختلف الشعوب"⁴⁹، والمغرب كباقي دول العالم يعرف تحولات عميقة جعلت من السياحة بمختلف أنواعها رهانا تنمويا وخاصة السياحة الجبلية التي بدأت تنتعش شيئا فشيئا في العديد من مناطق البلاد.

وتعد أقاليم وعمالات جهة طنجة تطوان الحسيمة من بين الجماعات الترابية التي تتوفر على مؤهلات طبيعية تجعلها وجهة سياحية مفضلة للكثير من السياح المغاربة والأجانب، وأصبحت في السنوات الأخيرة من بين أهم الجهات جاذبية بفعل موقعها الجغرافي ومناخها المتميز وطبيعتها الخلابة.

وارتباطا بالموضوع، نهدف من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية المكانة التي تحتلها السياحة الجبلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، وطبيعة التحديات التي تواجهها والسبل الكفيلة لتجاوزها، من أجل سياحة جبلية تساهم في تسويق تراب الجهة وكذلك تحقيق تنمية ترابية مستدامة.

⁴⁸المنذوية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

⁴⁹الذكاري (عبد الرحمان)، 2008، "السياحة الريفية بالمغرب: مظاهر إعداد المجالات السياحية بأرياف أسيف ملول وعرق الشبي ومساهمتها في التنمية البشرية"، بحث لنيل شهادة الدكتوراه شعبة الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 15.

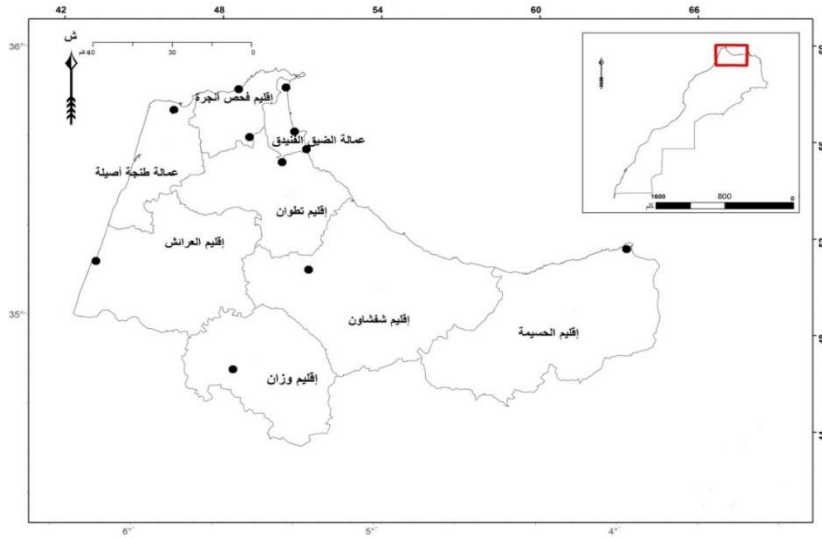
- المنهجية المعتمدة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره من أكثر المناهج المستعملة في الدراسات الاجتماعية بشكل عام والدراسات الجغرافية خاصة، حيث قمنا بوصف ورصد الحقائق المتعلقة بالسياحة الجبلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة انطلاقاً من الملاحظة الميدانية. كما اعتمدنا على بعض الدراسات التي لها علاقة بالموضوع بما في ذلك الكتب والمقالات والإحصاءات الرسمية... إلخ، بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا على مقابلات شفوية مع بعض مهني القطاع وبعض السياح، ولتفسير ما توصلنا إليه من حقائق ومعطيات قمنا بتوظيف المنهج التحليلي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أي دراسة جغرافية.

- تقديم مجال الدراسة

تقع جهة طنجة تطوان الحسيمة في أقصى الشمال المغربي، وتعد بهذا الموقع الاستراتيجي المهم صلة وصل بين قارتي أوروبا وإفريقيا، حيث لا تبعد عن جبل طارق سوى ببضع كيلومترات، وتطل الجهة على واجهتين بحريتين، البحر الأبيض المتوسط شمالاً، والمحيط الأطلسي غرباً، اللذين يشكلان مجالاً ساحلياً غنياً بالثروات البحرية، وتضم الجهة ستة أقاليم (تطوان، العرائش، شفشاون، وزان، الحسيمة) بالإضافة إلى عماليتين (طنجة أصيلة والمضيق الفينديق)، وتتميز الجهة بطبوغرافية معقدة تتمثل في سلسلة جبال الريف الذي تتجاوز بعض مرتفعاتها 1600 متر، والتي تعتبر من المجالات الأكثر تأثراً بالكوارث الطبيعية المناخية والجيولوجية التي تشكل مصدر قلق السلطات وعائقا من عوائق التنمية المحلية.

الخريطة رقم 1: أقاليم وعمالات جهة طنجة تطوان الحسيمة



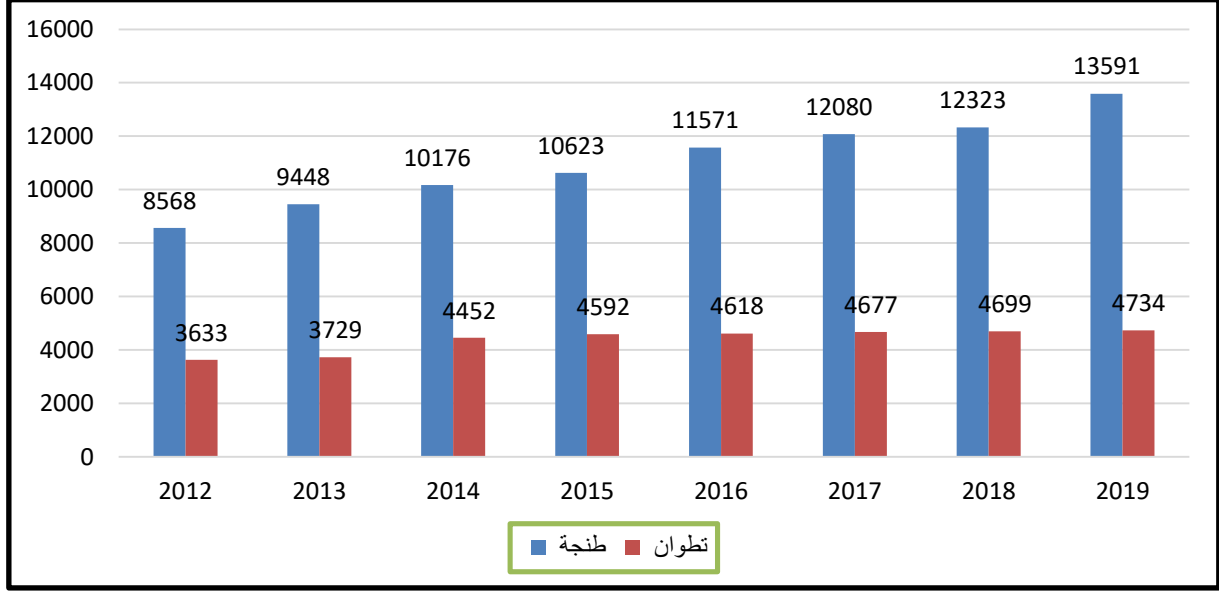
المصدر: إنجاز شخصي اعتماداً على خريطة التقسيم الجهوي الجديد 2015

- أهمية الاستقطاب السياحي لجهة طنجة تطوان الحسيمة

قبل الوقوف على تحديات ورهانات السياحة بمجال الدراسة، لا بد من تقديم بعض الأرقام والإحصائيات من أجل فهم مكانة السياحة بالجهة، في هذا الإطار تصل الطاقة الإيوائية المصنفة بالجهة حوالي 25096 سريراً، وتضم الجهة 395 فندقاً، منها 209

فندقا مصنفا و186 فندق غير مصنفا، وتتوفر عمالة طنجة أصيلا على أكبر عدد من الأسرة، والمبيان أسفله بين تطور عدد الأسرة بالمؤسسات السياحية المصنفة.⁵⁰

المبيان رقم 1: تطور الطاقة الإيوائية المصنفة حسب عدد الأسرة بمدينة طنجة وتطوان ما بين 2012 و2019



المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي 2021

من خلال تحليل أرقام المبيان السابق، يتضح تطور الطاقة الإيوائية المصنفة بمدينة طنجة وتطوان، حيث وصل العدد إلى 13591 سريرا بمدينة طنجة مقابل 4734 بمدينة تطوان، وهو ما يوضح مكانة وأهمية عاصمة الجهة على المستوى السياحي. تحظى مدينة طنجة بحصة 8% من مجموع ليالي المبيت بالمؤسسات المصنفة على المستوى الوطني

الجدول رقم 1: عدد ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة بجهة طنجة تطوان الحسيمة

العمالة	نجمة	نجمتين	3 نجوم	4 نجوم	5 نجوم	آخر	المجموع
الحسيمة	4167	9369	10728	42058	-	4214	70986

⁵⁰ HCP, Direction Régionale de Tanger-Tétouan-Al Hoceima, Monographie régionale de Tanger Tétouan Al Hoceima, 2018, p 124

50993	969	-	19555	18868	4951	6650	شفشاون
12042	-	-	-	-	11053	989	العرائش
209393	56540	29983	53670	33407	15555	20238	المضيق الفينديق
917214	38301	224474	237667	244658	114160	57954	طنجة أصيلا + الفحص أنجرة
116274	3505	-	46763	50616	13305	2085	تطوان
1373902	103529	254457	399713	358277	168393	92533	المجموع

Source : HCP, Direction Régionale de Tanger-Tétouan-Al Hoceima, Monographie régionale de Tanger Tétouan Al Hoceima, 2018, p 124

وصل عدد ليالي المبيت بالجهة حوالي 1373902 ليلة، وتأتي الفنادق من صنف 4 نجوم في المرتبة الأولى تليها الفنادق من 3 نجوم، والملاحظة البارزة أنه هناك تطور إيجابي، عكس بعض الوجهات التي تعرف تذبذبا حسب السنوات، ويستقطب مطار طنجة ابن بطوطة 5% من مجموع سياح المملكة بحوالي 697941 سائحا سنة 2019.⁵¹

وبخصوص دراسة خصائص السياح بالجهة نجد أن:

- جنسيات السياح: السياح الأوروبيون في المرتبة الأولى ب 370716 سائحا، يليه السياح العرب ثم السياح الأمريكيين.
- مدة الإقامة: يصل معدل ليالي المبيت إلى 2.3 ليلة للسياح الخارجيين (الدوليين) و1.6 ليلة للسياح المغاربة الداخلية.⁵²

I. التحديات التي تواجهها السياحة الجبلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة

تعد الصناعة السياحية في وقتنا الحاضر، من الروافد الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الدول، ويزخر بلدنا في مختلف جهاته بمجموعة من المقومات الطبيعية والثقافية التي تؤهله إلى أن يرقى بالقطاع السياحي وتجعل منه موردا اقتصاديا مهما.

وتعتبر جهة طنجة تطوان الحسيمة من بين أهم الجهات التي تتميز ببنيات سياحية متنوعة، وتتوفر على العديد من المؤهلات الطبيعية والثقافية تختلف من حيث أهميتها حسب خصوصيات كل منطقة الذي تتواجد بها، وتكتسي المناطق الجبلية بهذه الجهة مكانة متميزة ومهمة على مستوى الإمكانيات الطبيعية مقارنة مع باقي الجهات، حيث تتميز بموقع جغرافي متميز في أقصى شمال المغرب

⁵¹ وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي 2021

⁵²HCP, Direction Régionale de Tanger-Tétouan-Al Hoceima, Monographie régionale de Tanger Tétouan Al Hoceima, 2018, p 125.

يطل على واجهتين بحريتين، ويضم كل من منطقة جبالة وجزء من جبال الريف الغنية بتنوع الثقافة المحلية، والممتدة على مجال يضم جبال وتلال وأحواض تعتبر الأهم على الصعيد الوطني سواء من حيث توفر الموارد المائية السطحية أو من حيث تنوع الطبوغرافية وتكويناتها الجيولوجية.

وعلى الرغم من غنى مناطق الجهة وكثرة مناظرها الطبيعية وتراثها، فإن الجهة لا تزال تحتل رتبا متأخرة خلف الوجهات السياحية الثلاث الأولى على المستوى الوطني (مراكش آسفي، سوس ماسة، الدار البيضاء سطات) فعدد ليالي المبيت (1,5 مليون) لم يمثل سوى 8,2% على المستوى الوطني سنة 2016.⁵³ إن السياحة بالجهة تواجه مجموعة من التحديات والإكراهات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ضعف الترويج والتسويق للمنتوج السياحي الجبلي على مستوى المحلي والوطني والدولي؛
 - المنافسة من طرف قطاعات اقتصادية أخرى، ومنح الأولوية للسياحة الشاطئية مقابل إهمال باقي المنتجعات السياحية كالسياحة الجبلية؛
 - غياب رؤية واضحة من قبل مهني القطاع؛
 - النقص في وسائل التعريف بالإمكانات السياحية والأماكن الجبلية بالجهة كالخرائط والمطويات؛
 - عدم توفر مرافق عمومية في مجموعة من المناطق الجبلية وضعفها في أماكن أخرى مثل الماء الصالح للشرب والمراحيض وأكشاك المواد الغذائية وأماكن الجلوس والترفيه... إلخ؛
 - غياب الأمن في بعض الأماكن وتعرض السياح للمضايقات؛
 - تدهور البنية التحتية في المناطق الجبلية الوعرة كالطرق والمسالك وضعف جودتها... إلخ؛
 - ضعف لوحات التشوير والإرشاد؛
 - ضعف الخدمات السياحية والعروض الإيوائية بجودة مقبولة؛
 - موسمية السياحة الجبلية رغم مؤهلات الجهة؛
 - الخصاص في المأوى كالفنادق ودور الضيافة؛
 - عدم الاهتمام بالعنصر البشري وتوعية سكان الأرياف بأهمية السياحة الجبلية بالمنطقة، وتكوين العاملين في القطاع؛
 - غياب العناية بالمواقع السياحية بالمناطق الجبلية بالجهة كالغابات والمنتزهات... إلخ؛
 - ضعف أنشطة الترفيه بالمناطق الجبلية مما يجعل السياح يشعرون بالملل؛
 - تأخر بعض المجالس الجماعية والإقليمية بالجهة في النهوض بالقطاع السياحي خاصة في المجال القروي؛
 - عدم استغلال بعض الأماكن الطبيعية المتميزة بأقاليم وعمالات الجهة وضعف عدد المستثمرين في السياحة الجبلية.
- وتعاني السياحة الجبلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة كذلك، من إكراهات أخرى مرتبطة بالاستغلال المفرط للموارد الطبيعية أمام نقص في التساقطات المطرية وجفاف العيون والآبار والأودية وحرائق الغابات التي تتم في بعض الأحيان بطرق مقصودة بغية توسيع

⁵³ موقع جهة طنجة تطوان الحسيمة 2021

المجال الفلاحي، خاصة من طرف ممتهي زراعة القنب الهندي بجبال الريف، حيث أسفرت نتائج بعض الدراسات الجغرافية المعتمدة على الصور الجوية وصور الأقمار الاصطناعية المتقطعة في تواريخ مختلفة تخلصا في المجال الغابوي مقابل انتشار مضطرد للأراضي المخصصة لزراعة القنب الهندي بالمنطقة. ومن جهة أخرى تحتاج المنشآت السياحية إلى مساحات كبرى، الأمر الذي يؤدي إلى تحول الأراضي الزراعية إلى أراضي عمرانية لبناء الفنادق والمباني وبالتالي تناقص في المساحات المزروعة وارتفاع ثمن العقار الذي يصبح في متناول المؤسسات السياحية فقط.

ويعرف القطاع السياحي بجهة طنجة تطوان الحسيمة خاصة والمغرب عامة ركودا مهولا نتج عن انتشار جائحة كورونا وما خلفته من تداعيات كبيرة، حيث أدت إلى غياب السياح الأجانب بالمنطقة، خاصة بعد قيام المغرب بغلاق حدوده في وجه المسافرين منذ بداية الجائحة للتصدي للوباء، الأمر الذي أثر بشكل كبير على القطاع السياحي.

الجدول رقم 2: توزيع حجم تأثير مناصب الشغل في القطاع السياحي بمدينة طنجة إبان الجائحة

كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا	
68	65	67	63	تسريح
32	22	24	27	خفض العدد
00	10	08	10	لا تأثير
100	100	100	100	المجموع

المصدر: بدر الدين الرواص، زهير النامي، 2021، "مدينة طنجة بين رهانات التهيئة السياحية وتداعيات جائحة كورونا"، مجلة التخطيط العمراني والمجالي، المجلد 2، العدد 7، ص 172.

لقد أثرت جائحة كورونا على القطاع السياحي بتراب الجهة، فتوقف حركة التنقل أدى إلى خسائر فادحة لدى المقاولات السياحية، حيث تعرض العمال لتسريح، وهو ما يفرض إدماج المخاطر بشتى أنواعها (الصحية، الطبيعية، السياسية... إلخ) ضمن التخطيط لقطاع السياحة.

يمكن القول إذن، أن النشاط السياحي بشكل عام والسياحة الجبلية خاصة تواجه صعوبات كبيرة خاصة بعد توقف الاستثمارات في هذا القطاع مع استثناءات قليلة، فنمو القطاع السياحي في بلدنا تأثر بانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية وما تلاها من أحداث خاصة انتشار جائحة كورونا.

II. رهانات السياحة الجبلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة

تراهن الدولة المغربية من أجل النهوض بالسياحة الجبلية بجهة طنجة تطوان الحسيمة على مجموعة المؤهلات من قبيل الاهتمام بجودة الخدمات وتحسين البنيات التحتية والاهتمام بالمنتزهات والمآوي السياحية وغيرها باعتبارها رافعة للتنمية بالمجال القروي، وللتفصيل في الموضوع أكثر فأكثر سنركز في هذا المحور على أهم ما يمكن القيام به من قبل مختلف الشركاء والفاعلين في الشأن السياحي للنهوض بالسياحة الجبلية بجهة الشمال.

1. الاهتمام بالمنتزهات والمسالك الجبلية

إن ترسيم المنتزهات الجبلية والعمل على تسييجها وإقامة الحدود الطبيعية لها وحماية الإرث الحيواني (الصورة رقم 1) والغابوي بها وفتح المسالك والطرق الغابوية وإقامة المرافق الصحية والاستراحات العمومية من مقاهي وفضاءات لعب الأطفال يعد بمثابة اللبنة الأولى التي يجب على الدولة العمل على إقامتها.

الصورة رقم 1: مبادرة إطلاق حيوانات الأيل الأوروبي بمنتهز بوهاشم الطبيعي



Source :<http://mapecology.ma/ar>

أشرفت مصالح مديرية المياه والغابات بتطوان على عملية إطلاق أزيد من 24 وحدة من حيوان الأيل الأوروبي بالمنتهز. جيء بهم من "محمية كيساريت" بمنطقة الأطلس المتوسط، وتم إطلاقهم يوم 17 دجنبر بمنطقة تأقلم مسيجة ببوهاشم"، في سياق برنامج واسع لإعادة إدماج الأيل البربري في المنتزهات الطبيعية على مستوى جهة الشمال. وتندرج العملية في إطار تنزيل استراتيجية "غابات المغرب 2020 - 2030" على مستوى منطقة تدخل المديرية الجهوية للمياه والغابات بالريف، خاصة ما يتعلق بالمحافظة على التنوع الإحيائي وتأمين الأصناف الغابوية، ونشير إلى أن هذه الحيوانات ستبقى قيد التتبع عن كتب لمعاينة سلوكها في الوسط الطبيعي.

- النهوض بالمآوي السياحية القروية بالمرتفعات الجبلية

هناك العديد من الشروط التي ينبغي توفرها قصد النهوض بالمآوي السياحية القروية وهي كالتالي:

- ✓ تسهيل الاستثمار في السياحة الجبلية بمنح رخص لأبناء المنطقة الراغبين في تشييد مآوي سياحية جبلية مع ضرورة إلزامهم بالمعايير الجاري بها العمل مثل المعمار التقليدي المغربي والأكل الأصيل، وكذلك الديكور المغربي التقليدي.
- ✓ منح قروض تسهيلية بدون فوائد قصد تأهيل المآوي السياحية القديمة أو التي لا تراعي الشروط الجاري بها العمل؛

✓ ضرورة ربط المأوي السياحة الجبلية بالأنترنت وإقامة مواقع تعريفية بهذه المأوي مما يسهل على السائح التعرف على المنتج السياحي المقدم ليختار بكل حرية المسارات التي تناسبه، كما يجب الانفتاح والتعاون بين جميع المأوي السياحية الموجودة بالمنطقة؛

✓ ضرورة التعاون بين المأوي ووكالات الأسفار من خلال منح السائح نظرة مجملية على المأوي السياحية الموجودة على طول المسارات السياحية التي يود السائح زيارتها وقضاء بعض الأيام به.⁵⁴

✓ الاهتمام بمسألة التشوير التي تعد من المحاور الأساسية التي ينبغي أن تعني بها الجماعات الترابية، فكلما كان التشوير جيد إلا وازداد أعداد السياح الزائرين للمنطقة؛ كذلك رسم مسارات طويلة لعدة أيام تربط بين عدة مناطق بحرية جبلية، هذه المسارات نفتقدها بجهة طنجة تطوان الحسيمة وهي غير موجودة على الإطلاق بالرغم من المؤهلات الطبيعية الموجودة بجهة طنجة تطوان الحسيمة التي ستمنحنا لا محالة العديد من المسارات التي يمكن رسمها بين هذه المأوي إذا تضافرت الجهود.

✓ الاهتمام بسياسية التشبيك⁵⁵ باعتبارها من الاستراتيجيات المعمول بها في جميع الدول السياحية، وذلك من أجل الرفع من الصناعة السياحية المدرة للدخل وكذلك المدرة للعملة الصعبة والتي لها دور بارز في الاستدامة وزيادة المشتغلين بالقطاع، لذا ينبغي تبني هذه الاستراتيجية في العالم القروي مما يساهم في التقليل من الضغط على المأوي الأكثر ازدحاماً، وكذلك تمكن المأوي الأخرى من الاستفادة من خدمات السائحين.

✓ الاعتناء بأنواع أخرى من الأنشطة السياحية بديلة كسياحة صيد أسماك البحيرات والتي تتطلب معايير معينة كتوفير أماكن على هذه البحيرات وتسويق الأسماك الموجودة بها، كذلك سياحة مراقبة الطيور ومراقبة الحيوانات، هذا النوع يجذب عدد هائل من السياح الأجانب.

2. تكوين المرشدين الجبلين⁵⁶ ومنح أبناء المنطقة فرصة الاشتغال كمرشدين سياحيين

❖ تعريف المرشد جبلي

إن عمل المرشد الجبلي محدد ومؤطر بمرسوم ملكي رقم 05-97-1 الصادر في 16 رمضان 1437 (25 يناير 1997) والذي ينص في مادته الثانية على أن: "مرشد الجبال شخص طبيعي مهنته الرئيسية مرافقة السياح وإرشادهم ومساعدتهم أثناء رحلاتهم أو جولاتهم في الجبال (الصورة رقم 2)، راجلا أو على ظهر الدواب أو على متن عربات نقل ملائمة، في تنقلاتهم عبر السبل أو الممرات أو الطرق

⁵⁴مقابلة شفوية مع أحد المرشدين الجبلين بتاريخ 08.03.2021

⁵⁵يقصد بتشبيك المأوي السياحية القروية ربط بعضها ببعض مما يسمح لبعض المناطق النائية وغير المعروفة الاستفادة من السائح الذي يزور المناطق المعروفة فقط هذه الدينامية الجديدة ستساهم بشكل فريد في التعريف بالسياحة القروية وإشعاعها. هذه الاستراتيجية للأسف هي الأخرى ما تزال مفقودة في جهة طنجة تطوان مع أن لها دورا مهما في التنمية المستدامة للعالم القروي كما أنها ستزيد من ليالي المبيت في هذه المأوي التي أصبحت لا غنى عنها في السياحة الجبلية والرفع من الصناعة السياحية.

⁵⁶البصكري (منير)، 2014 "السياحة الجبلية بين التأطير والتفعيل"، في السياحة الجبلية تهمين الموارد الترابية وتنويع مداخيل التنمية، تنسيق محمد البقصي ومحمد الزرهوني، أشغال الدورة الرابعة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 4، ص 85.

السالكة دون الاستعانة بتقنيات التنقل أو التسلق أو التزحلق، وكذا مدهم بالمعلومات الأساسية عن المناطق والمواقع التي يزورونها سواء كانت ذات صبغة طبيعية أو جغرافية أو كانت تم مجال الفنون والتقاليد الشعبية. يزاول مرشدو الجبال أعمالهم على صعيد جهة جبلية معينة ترسم حدودها بنص تنظيمي ويوجد بها محل إقامتهم الرئيسية.⁵⁷

❖ أهمية المرشد السياحي الجبلي

تتجلى أهمية المرشد السياحي الجبلي فيما يلي:

- ✓ التوفر على دراية واطلاع بكل المناطق الجبلية مسالكها ومدخلها ومخارجها ووعورة المسارات... إلخ، ويستطيع تحديد كيفية المشي التي تناسب المجموعة ككل؛
- ✓ معرفة جميع الفنادق الجبلية والمآوي السياحية، وجودتها وتسعيرتها والخدمات التي تقدمها؛
- ✓ الإلمام بعبادات وتقاليد المنطقة؛
- ✓ تحديد مسارات الخرجة وأوقاتها؛
- ✓ معرفة المخاطر الطبيعية التي يمكن أن تعترض السائح.⁵⁸

⁵⁷ظهر شريف رقم 1.97.05 صادر في 16 من رمضان 1417 (25 يناير 1997) بتنفيذ القانون رقم 30.96 المتعلق بالنظام الأساسي للمرافقين السياحيين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال، الجريدة الرسمية عدد 4482 بتاريخ 1997/05/15، ص 1159.

⁵⁸ مقابلة شفوية مع أحد المرشدين الجبلين بتاريخ 10.01.2021

الصورة رقم 2: المرشد السياحي الجبلي " با الظريف "

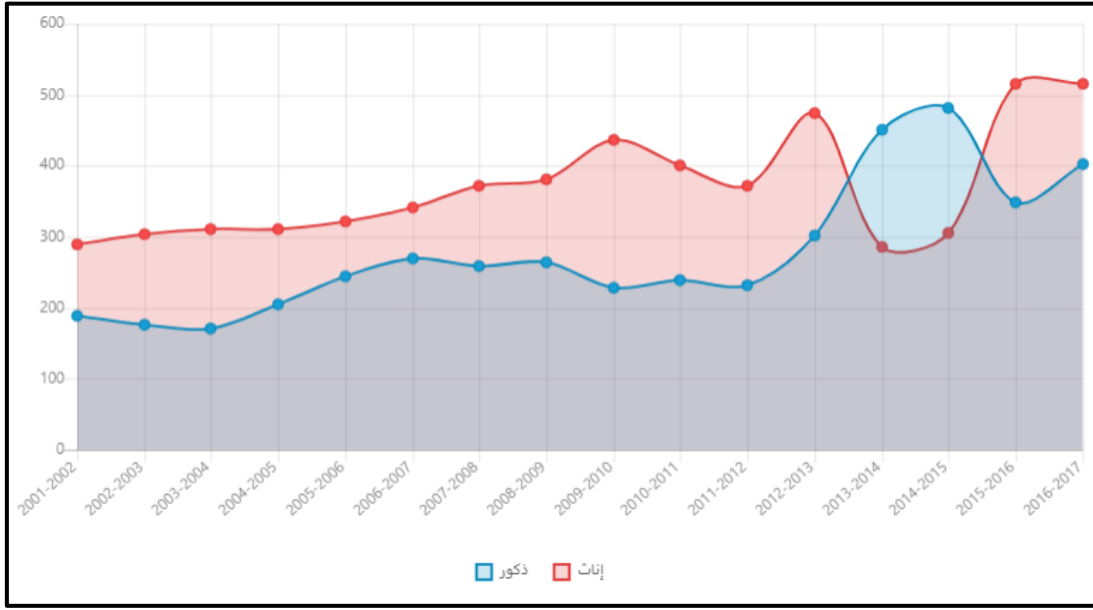


المصدر: عدسة الباحثة فدوى الكويي 09.02.2018

يعتبر "مُجد الظريف" من أقدم المرشدين الجبليين بجهة طنجة تطوان الحسيمة، الرجل كان له الفضل في رسم جل المسارات الجبلية بهذه سلسلة جبال الريف، وهو على اطلاع جيد بمداشر هذه السلسلة، أيضا منابع المياه وجل المأوي السياحية الجبلية. ظهر في الآونة الأخيرة العديد من منظمي الخرجات إلى الجبال الموجودة بكل من إقليم تطوان وإقليم شفشاون منهم من يشتغل بصفة قانونية وآخرون بصفة غير قانونية، إلا أن هؤلاء المرشدين السياحيين وإن كانوا مطلعين على جميع المسارات الجبلية فإنهم لا يتوفرون على مستوى تعليمي جيد يؤهلهم معرفيا للإحاطة بجيولوجية وبيولوجية وأركيولوجية المناطق التي سيختارها السائح قصد الاستجمام بها، كذلك لا يتقنون اللغات للتواصل مع السياح الأجانب.⁵⁹ لقد أولى الفاعلون أهمية كبيرة لتكوين أطر السياحة، ونقدم نموذج المعهد العالي لتكوين أطر السياحة بمدينة طنجة، والمبين أسفله يوضح ذلك.

⁵⁹ - مقابلة شفوية مع أحد ممارسي السياحة الجبلية بتاريخ 25.03.2021

المبيان رقم 2: تطور عدد خريجي المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة 2001-2016



المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي 2021

يتراوح عدد خريجي المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة ما بين 200 و 300 متخرج سنويا، خاصة في صفوف الإناث، وهو ما سيسهم بدون شك في إمداد القطاع السياحي بطاقات وكوادر مؤهلة باستطاعتها تقديم الإضافة.

3. فك العزلة عن العالم القروي

إن أول شيء ينبغي أن تأخذه الدولة بعين الاعتبار هو فك العزلة عن العالم القروي (الصورة رقم 3) فلا يمكن الحديث عن سياسة الاستدامة دون شق الطرق وربط القرى النائية والبعيدة بالطرق الوطنية ويدخل في باب التنمية المستدامة ربط العالم القروي بالكهرباء والماء الصالح للشرب وكذلك التكنولوجيا الحديثة كالأنترنيت هذا الأخير كما سبقت الإشارة أصبح يلعب دورا أساسيا في الجلب السياحي للقرى البعيدة والنائية فالقرى الأكثر ارتباطا بالعالم الرقمي تعتبر أكثر شهرة في العالم.

الصورة رقم 3: الإفراج عن مشروع تعبيد الطريق نحو مركز البث "حافة سافا" بفرغيز



Source : <https://chamalpost.net/2021/01/19>

أفج مؤخرًا مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة عن مشروع تعبيد الطريق بين دوار بوحنان ومركز البث "حافة سافة" الذي أصبح وجهة سياحية جبلية بالنسبة لسكان إقليم تطوان خاصة في فترة تساقط الثلوج. وحسب ما هو متداول، فقد كان مقرراً أن تنطلق أشغال إصلاح (تهيئة) الطريق الرابطة بين بوحنان ومركز البث حافة سافة، منذ مدة طويلة غير أن تفشي فيروس كورونا دفع الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع بجهة طنجة تطوان الحسيمة لتأجيلها.

وقد دفعت التساقطات المطرية والثلجية الأخيرة التي عرفها جبل غرغيز، وتوافد الآلاف من ساكنة إقليم تطوان للاستمتاع بجمالية المكان والى جهة طنجة تطوان الحسيمة إلى الإفراج على قرار انطلاق الأشغال التي تمولها وكالة تنفيذ المشاريع التابعة لمجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، حيث ستشمل إصلاح وتعبيد 14.5 كلم ليتم فك العزلة عن ساكنة الدواوير الجبلية المطلة على تطوان والتابعة لنفوذ جماعة الزيتون وعددها ستة.

إن إصلاح هذه الطريق كان مطلباً ملحاً من طرف الساكنة وممثلهم منذ سنة 2008. إلا أن غياب اعتمادات مالية كافية للقيام بهذه الأشغال أرجأ عملية الإصلاح لغاية اليوم. وكان العديد من زوار المنطقة التي توافدوا عليها خلال الأسابيع الماضية بفعل التساقطات الثلجية الهامة، قد انتقدوا غياب بنية تحتية ورؤية لدى المسؤولين لتنمية المنطقة سياحياً، مما دفع مسؤولي الجهة للإفراج عن مشروع تعبيد الطريق نحو مركز "البث" بجبل غرغيز.⁶⁰

4. الاهتمام أكثر بالمواصلات

تلعب المواصلات دوراً محورياً وأساسياً في بلوغ السائح مساعيه ووجهته المفضلة فلا يمكن الحديث عن سياحة جبلية دون توفير مواصلات بمواصفات مقبولة، فهناك وجهات سياحة مكتظة بالسائح لازال يستخدم فيها الدواب للوصول إليها ولا يتعلق الأمر هنا بأعالي الجبال بل ينطبق الأمر على وجهات سياحية لا يزال أهلها يستخدمون ما يطلق عليه اسم المقاتلات الجبلية (سيارات نقل غير مرخصة) لذا ينبغي منح رخص للنقل المزدوج بمواصفات خاصة ولما لا منح تراخيص لأهل المنطقة في هذا المجال ليكونوا صلة وصل بين المأوي السياحية وبين الزوار.

5. الاهتمام بالموارث الثقافي والحضاري والتاريخي للمنطقة

إن الاهتمام بالموارث الثقافي لأي منطقة يبدأ من خلال عملية التدوين وكذلك من خلال إخراجها للعلن مثل الفلكلور واللهجات واللباس التقليدي والحلي التي كانت تستخدم وورثها الأبناء عن الآباء كما نعي بالحفاظ على الموارث التاريخية للمنطقة (نموذج مهرجان التراث الجبلي للتعريف والترويج بالأغنية الجبلية (نسبة لمنطقة جباله في الشمال الغربي للمغرب⁶¹) والمعروفة محلياً باسم الطقوقة الجبلية) الحفاظ على القلاع والأبراج والزوايا التاريخية وكذلك الحفاظ على الآثار والنقوش التاريخية ويدخل في هذا المضمار الحفاظ على المستحاثات والنقوش الموجودة في الهواء الطلق من خلال إقامة متاحف خاصة بما كما يجب الحفاظ على الهياكل العظمية العملاقة التي استوطنت بعض الأماكن.

⁶⁰ <https://www.maghress.com/chamalpost/40872>

⁶¹ يهدف المهرجان لثمين وصيانة لون المنطقة التراثي الشامل للباس والأهازيج والرقصات والأدوات الموسيقية واللون الغنائي الخاص، وذلك عبر تشجيع رواد هذا الفن وتكريمهم ودعمهم. المصدر: <https://chamalpost.net/2018/04/02>، تاريخ الاطلاع، 26.03.2021

من العوامل الأخرى التي قد تساهم بالنهوض بالسياحة الجبلية نذكر منها تنظيم عمليات الترويج للسياحة الجبلية، وتخصيص مشاركات في المعارض الدولية للمنتوج السياحي الجبلي، أخذاً بالاعتبار كل متطلبات السائح من إقامة وتنشيط وغير ذلك نظراً لما يلعبه التسويق الترابي من دور في ترويج السياحة الجبلية.⁶²

خاتمة

إن اختبار جهة طنجة تطوان الحسيمة كمجال لدراسة السياحة الجبلية لم يكن من قبيل الصدفة، بل جاء بناء على غناها وتنوع إمكانياتها التي تؤهلها لتبرز كوجهة سياحية واعدة، وتساهم في ازدهار وإقلاع صناعة سياحية حقيقية ذات قيمة مضافة اقتصادية عالية. فالجهة تكتنز مواقع طبيعية خلابة، وسلاسل جبلية كبيرة، وغطاء نباتي وفير على مدار السنة، وثروة حيوانية متنوعة، ومنتزهات فريدة من نوعها كالمنتزه الوطني تالاسمطان وبوهاشم، وغابة أرز مهيبية بمنتزه الوطني للحسيمة بالإضافة إلى العديد من البحيرات والأنهار والشلالات وغيرها من التحف الطبيعية الرائعة والبهية.

وقد أدى ضعف البنيات التحتية السياحية الأساسية بجهة طنجة تطوان الحسيمة إلى التأثير سلباً على جاذبيتها، ومن أجل تطوير هذا القطاع، من الضروري تعزيز البنية الأساسية للسياحة في المنطقة، وتحسين ظروف الإيواء، وإعادة تأهيل وإصلاح المواقع السياحية فيها. ومن المهم أيضاً تعزيز الربط بين الجهة وشبكة الطرق السريعة، وتنظيم قطاع النقل السياحي، وتحثية التراث التاريخي والثقافي للسياحة.

لائحة المراجع

- ✓ بدر الدين الرواص، زهير النامي، 2021، "مدينة طنجة بين رهانات التهيئة السياحية وتداعيات جائحة كورونا"، مجلة التخطيط العمراني والمجال، المجلد 2، العدد 7، ص 162 - 175.
- ✓ البصكري (منير)، 2014 "السياحة الجبلية بين التأسيس والتفعيل"، في السياحة الجبلية تهمين الموارد الترابية وتنويع مداخل التنمية، تنسيق مُجدّ البقصي ومُجدّ الزهوني، أشغال الدورة الرابعة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، إقليم صفرو، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 4، المغرب، عدد الصفحات 674.
- ✓ الدكاري (عبد الرحمان)، 2008، "السياحة الريفية بالمغرب: مظاهر إعداد المجالات السياحية بأرياف أسيف ملول وعرق الشبي ومساهمتها في التنمية البشرية"، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة مُجدّ الخامس أكادال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب.

⁶² الزهوني (مُجدّ) 2014، " موقع الجبل داخل "المشروع السياحي الكولونيالي" بالمغرب، في السياحة الجبلية تهمين الموارد الترابية وتنويع مداخل التنمية، تنسيق مُجدّ البقصي ومُجدّ الزهوني، أشغال الدورة الرابعة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 4، ص 115.

- ✓ الزرهوني (مُجد)، 2014، "موقع الجبل داخل" المشروع السياحي الكولونيالي " بالمغرب، في السياحة الجبلية تهمين الموارد التراثية وتنويع مداخل التنمية، تنسيق مُجد البقصي ومُجد الزرهوني، أشغال الدورة الرابعة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، إقليم صفرو، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 4، المغرب، عدد الصفحات 674.
- ✓ ظهير شريف رقم 1.97.05 صادر في 16 من رمضان 1417 (25 يناير 1997) بتنفيذ القانون رقم 30.96 المتعلق بالنظام الأساسي للمرافقين السياحيين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال، الجريدة الرسمية عدد 4482 بتاريخ 1997/05/15 الصفحة 1159.
- ✓ المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.
- ✓ موقع جهة طنجة تطوان الحسيمة 2021
- ✓ وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي 2021
- ✓ <http://mapecology.ma/ar>
- ✓ <https://chaouen24.com>
- ✓ <https://larachenews.com/94300.html>
- ✓ <https://www.maghress.com/chamalpost/40872>
- ✓ HCP, Direction Régionale de Tanger-Tétouan-Al Hoceima, Monographie régionale de Tanger Tétouan Al Hoceima, 2018, p 211.
- ✓ <https://chamalpost.net/2018/04/02>

تحليل تنافسية الصناعة السياحية في الجزائر وفق مبادئ الاستدامة وتحديات تطويرها Analyzing the competitiveness of the tourism industry in Algeria according to the principles of sustainability and the challenges of its development

صديقي أحمد، بروفييسور، جامعة أحمد دراية، أدرار - الجزائر، seddiki_ahmed82@yahoo.fr

الطبيبي عبد الله، دكتور، جامعة أحمد دراية، أدرار - الجزائر، tayebiabdellah@yahoo.fr

الملخص:

إن مفهوم السياحة تطور ليشمل أبعاد التنمية المتعددة منها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية و السياسية، فقد انعكس دور الأنشطة السياحية على كل جوانب القطاع سعيا لتحقيق التنمية المستدامة. فهذه الورقة البحثية تبرز القدرات والإمكانات السياحية التي تمتلكها الجزائر منها الطبيعية والثقافية والتاريخية، فهي عوامل أساسية مساعدة للجزائر لتنفيذ مخطط الجودة لتحقيق استدامة السياحة.

وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى التعرف على تلك المقومات، وتظهر واقع تطبيق مبادئ الاستدامة على الأنشطة السياحية الجزائرية، والتي سطرتها الحكومة منذ صدور قانون 2003 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة، فالاهتمام بالتنمية السياحية الجزائرية تعتبر هدفا أساسيا لكل المتعاملين في القطاع والقطاعات ذات الصلة، بهدف وضع مشاريعهم في بيئة مستدامة لتطبيق المخططات والبرامج التنموية السياحية.

حيث توصلنا إلى أنه بالرغم ما تزخر به الجزائر من مقومات الجذب السياحي، إلا أن نصيبها من الصناعة السياحية العالمية مازال أدنى بكثير من إمكاناتها، وذلك بسبب العراقيل العديدة والمتعددة منها قلة الاستثمارات السياحية وضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية، وهو ما يستدعي اللجوء إلى وضع إستراتيجية وطنية فعالة لمواجهة المنافسة الإقليمية والعالمية.

الكلمات المفتاحية: تنمية، الصناعة السياحية، الإمكانات، التنافسية، مبادئ الاستدامة، البرامج التنموية.

Abstract

The concept of tourism has evolved to include multiple dimensions of development, including economic, social, environmental and political. The role of tourism activities has been reflected in all aspects of the sector in pursuit of sustainable development. This research paper highlights the natural, cultural and historical capabilities and capabilities that Algeria possesses, as they are essential factors helping Algeria to implement the quality plan to achieve the sustainability of tourism.

This study also aims to identify those constituents, and shows the reality of applying sustainability principles to Algerian tourism activities, which the government has laid down since the promulgation of the 2003 law related to sustainable tourism development. Interest in Algerian tourism development is considered a fundamental goal for all dealers

in the sector and related sectors, with the aim of developing their projects In a sustainable environment for the application of tourism development plans and programs.

Where we have concluded that despite the tourist attractions in Algeria, its share of the global tourism industry is still far below its potential, due to the many and multiple obstacles, including the lack of tourism investment and weak infrastructure and basic services, which calls for resorting to a national strategy. Effective to face regional and global competition.

Key words: development, tourism industry, potential, competitiveness, principles of sustainability, development programs.

مقدمة:

تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية الجوهرية للكثير من الدول سواء المقدمة أو النامية ويلعب الفرد فيها الدور الفعال من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساسا على ضرورة استقطاب السياح باستمرار والاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول في وضع الآليات المناسبة للآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع وكل ذلك يصب في تحقيق تنمية المجتمع من خلال تنفيذ العديد من المشاريع والمخططات التنموية التي تعتبر رأس ماله العائد من الأموال المتحصل عليها أثر الفاعلية في الميدان السياحي.

في هذا الإطار تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى وذلك من خلال تطبيق إستراتيجية حكيمة وفعالة تركز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وبالتالي فإن طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزتها الاجتماعية والثقافية، وسماتها الخاصة، ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة قد تساعد بشكل كبير في تطوير مواردها من خلال مجموعة من المخططات التي عملت الجزائر عليهم مند الاستقلال المتمثلة في مجموعة من المشاريع السياحية قيد التنفيذ.

السياحة المستدامة من المواضيع الناقلة للغد الأفضل، والتي تتطلب بعض التصرفات من قبل الدولة وكذا السائحين، إضافة إلى المواطنين المحليين والمتعاملين في هذا الميدان، حيث أن الدولة تقوم بدور المنظم، في حين يقوم العالم بدور وسيط التواصل بين مقدمي الخدمة وطالبي المنتج السياحي، فمبادرة الدولة الجزائرية من خلال إطلاق القانون: 01/03 المؤرخ في: 2003/02/17 والمتعلق بتنمية السياحة المستدامة تعتبر كأول خطوة تشجيعية في الجزائر لتطوير السياحة واستدامتها.

لكن على الرغم من امتلاك الجزائر لمقومات سياحية وإمكانيات طبيعية ثقافية وتاريخية، وزيادة عن استراتيجيات الحكومة التي تمثلها إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة لعام 2013، والتي تم تطويرها من خلال مخطط التهيئة السياحية لآفاق 2030، الذي يتماشى مع برنامج الحكومة، ويدعم تحسين الخدمات واستدامة وترشيد الثروات الطبيعية والبشرية، إلا أن النتائج لم تصل إلى المستوى المطلوب، ولم تصل السياحة الجزائرية إلى تحقيق مؤشرات الاستدامة، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض النتائج المحققة في هذا الميدان، والتي تساهم في طرح بعض المخططات التنموية للأنشطة السياحية والأنشطة المرتبطة بها والتي تتجه نحو الاستدامة.

مشكلة البحث:

مما سبق ذكره من مقومات سياحية تتمتع بها دولة الجزائر يمكن صياغة المشكلة البحثية في عدة تساؤلات وهي :

ما هي أهم المقومات والإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تمتلكها الجزائر لاستخدامها في صناعة السياحة؟، وعليه ومن هذه المعلومات المحفزة والتي تعتبر المادة الخام في الصناعة السياحية لكل اقتصاد و بالأحرى الجزائر، يمكننا صياغة الإشكالية لموضوعنا هذا:

لتوضيح أكثر للأشكال المطروح ارتأينا التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل السياحة قطاع بديل ضمن السياسات المنتهجة قصد بلوغ التنمية المستدامة؟
- هل يفتقد الاقتصاد الوطني إلى ثقافة سياحية في ظل العروض القائمة على غرار دول الحوض المتوسط ودول الجوار؟

فرضيات البحث:

لمعالجة موضوعنا هذا قمنا بصياغة الفرضيات التي التمسنا فيها أكثر قرابة للاستجابة للتساؤلات المطروحة والتي تبقى دائما قابلة للاختيار والمناقشة.

الفرضية الأولى: تولى الدولة الجزائرية أهمية ضعيفة للسياحة المستدامة في إطار إستراتيجيتها التنموية لتطوير القطاع في آفاق 2025.

الفرضية الثانية: تعتبر السياحة من بين خمسة قطاعات بديلة للاقتصاد الوطني من دون مراعاة فعاليتها في التنمية المستدامة.

وماذا حققت تلك المقومات و الإمكانيات في إطار تطبيق مبادئ الاستدامة؟.

أهمية وأهداف البحث:

هذا البحث يرتبط بالتطورات الحديثة الحاصلة في مجال صناعة السياحة، فهي تتناول تطبيق تنمية السياحة المستدامة في الجزائر، حيث عرفت من تجارب الدول الناجحة في هذا الميدان، أن الحفاظ على المواقع والمناطق والمقومات السياحية وتنميتها بطريقة مستدامة يعتبر هدفا إستراتيجيا. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تلك المقومات، وتظهر واقع تطبيق مبادئ الاستدامة على الأنشطة السياحية الجزائرية، والتي سطرتها الحكومة منذ صدور قانون 2003 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة.

هيكل البحث: للإجابة على الإشكالية بما فيها التساؤلات الفرعية المطروحة تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور الآتية :

المحور الأول: مفاهيم عامة حول مفهوم صناعة السياحة

المحور الثاني: تعريف التنافسية السياحية ومؤشراتها .

المحور الثالث: الإمكانيات والمقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر

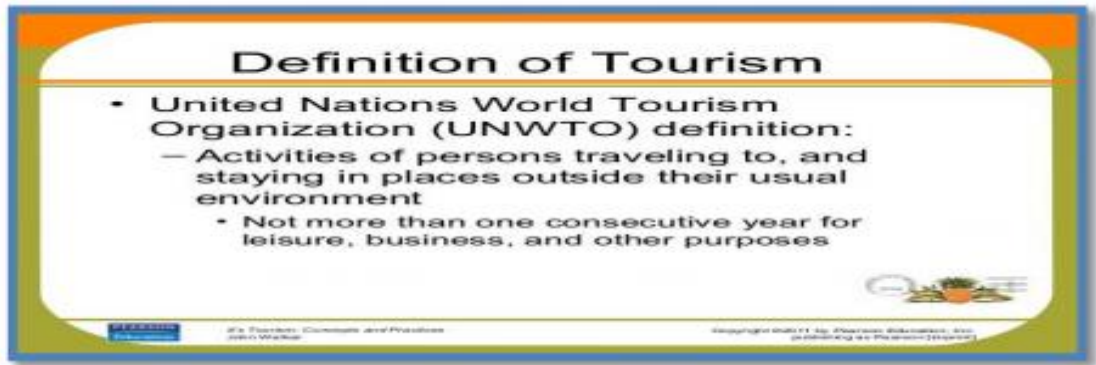
المحور الرابع: تحليل مؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر الجزائر الفترة 2015-2017.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول مفهوم صناعة السياحة

1-تعريف الصناعة السياحية.

اختلف الباحثون حول تعريف موحد لتفسير ظاهرة السياحة وذلك بسبب اختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحث إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها من زاوية اجتماعية والآخر كظاهرة اقتصادية لا تختلف عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وآخرون يركزون على الجوانب السياسية ودورها في تقوية العالقات بين الدول.

الشكل رقم 01: تعريف الصناعة السياحية.



وهكذا يمكن تعريف السياحة على أنها مجموعة الظواهر /الأحداث والعالقات الناتجة عن سفر وإقامة غير أصحاب البلد، والتي لا يكون لها أي ارتباط بأي نشاط ربحي أو نية للإقامة الدائمة حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية التي يبدأ فيها الشخص أو المجموعة الترحاب بداية من البلد الأصلي أو مكان الإقامة الدائمة وبالنهاية العودة إلى نفس المكان (مقابلة، 1999).

والسائح هو الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل من منزله أو بلده الأصلي. وتعرف صناعة السياحة بأنها: "تلك التنظيمات العامة والخاصة التي تتطلب تنمية وتوفير تسهيلات، من أجل أنتاج وتطوير وتسويق البضائع والمنتجات بهدف تقديم خدمات تلي احتياجات ورفاهية السياح، أساسها انتقال هؤلاء السياح من أماكن الإقامة الدائمة إلى أماكن خارج محيطهم الاعتيادي لمدة محددة لا تقل عن 24 ساعة وال تتجاوز السنة، بعيدا عن ممارستهم أي عمل مأجور غرضه الربح أو جني الأموال (بوخاري، 2014-2015).

2-أنواع السياحة:

الشكل رقم 02 : أنواع الصناعة السياحي



المصدر: من إعداد الباحثان.

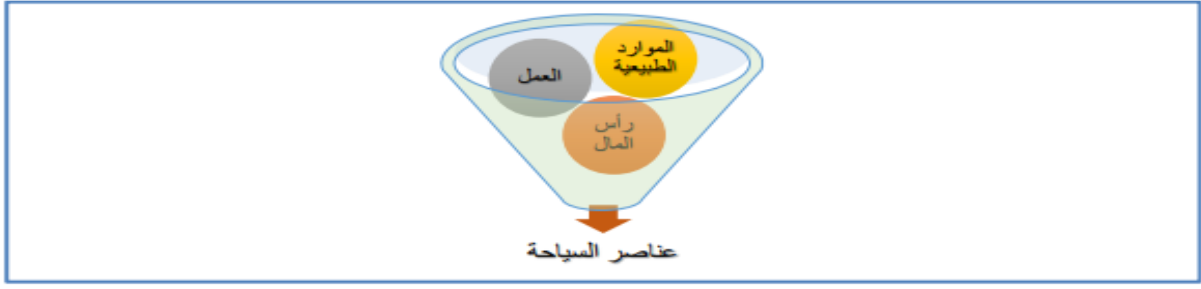
باختصار توجد الكثير من الأصناف والتقسيمات لموضوع السياحة، من أهمها: سياحة المغامرات وحب الاستطلاع، سياحة التجارة والأعمال، سياحة الترفيه والاستجمام والترويح عن النفس، السياحة الدينية كزيارة الأماكن المقدسة، السياحة الثقافية كزيارة المتاحف والمعالم الأثرية، السياحة الساحلية والصحراوية، السياحة العلاجية، السياحة الرياضية، ... الخ.

3-عناصر صناعة السياحة:

تقوم صناعة السياحة على عناصر هامة نذكر منها (الزعي، 2013):

- رأس المال: ويمثل الأموال المستثمرة في المشاريع السياحية بالإضافة إلى المنظمات السياحية وما فيها من مباني ومعدات، وأدوات وأجهزة (كالفنادق والشركات السياحية).
- الموارد الطبيعية: وجل من مقومات سياحية طبيعية مثل: البحار، الأنهار، المناخ والجبال، وتمثل ما أوجده هلا عز و الموقع الجغرافي فهذه هي عناصر الجذب السياحي.
- العمل: ويمثل ما جسده الإنجازات الإنسانية على مر العصور والتاريخ والتي تمثلها المقومات السياحية الصناعية كالأثار والمعالم الحضارية، ويمثل هذا العنصر الجهود البشرية للعاملين في الأنشطة السياحية من قطاع العام والخاص، فهو المحرك الرئيس ي أي نشاط سياحي خاص أو أي نشاط إنتاجي عام.

الشكل رقم 03: عناصر الصناعة السياحية.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المعطيات السابقة.

3- الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لصناعة السياحة.

يمثل قطاع الخدمات السياحية حوالي 9.8 % من الناتج المحلي بالعالم GDP أي 9 تريليون دولار أمريكي، ويشكل 7 % من الصادرات العالمية، و 30 % من الصادرات غير المنظورة لعام 2015 وما زال هذا القطاع يؤدي دورا بارزا ومحركا رئيسيا لخلق فرص العمل الذي تزايد بنسبة 4 % في عام 2014 من خلال توفير 266 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، أي 11/1 (9.1%) من مجموع الوظائف (العالمية، 2017).

لعل أبرز فوائد قطاع السياحة والأسفار هو دفع قطاعات اقتصادية أخرى من خلال ظاهرة الأثر المضاعف، فالسياحة أحد محركات النمو الاقتصادي الديناميكية، لأنها تسهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تحريك عجلة الإنتاج الصناعي والفلاحي.

تعد صناعة السياحة أوسع الصناعات عماليا، حيث وصلت إيراداتها إلى ما يزيد عن (1.260) مليار دولار في عام 2015، بعدد سياح تجاوز (1184) مليون سائح، منهم 51 % لأغراض الترفيه والاستمتاع حسب تقرير المنظمة العالمية للسياحة، أما في سنة 2016 فقد بلغ عدد السياح (1235) مليون سائح وهذا وتشير دراسات والتوقعات إلى عدد السياح سوف ينمو ويزداد إلى أن يصل إلى أكثر من (1.4) مليار سائح بحلول عام 2020 وبمعدل إنفاق (5) مليار يوميا، أما في الأجل الطويل 2030 فمن المتوقع 5 أن يصل عدد السياح العالمي إلى (1.8) مليار سائح.

شكل رقم 04: توزيع السياح عبر القارات.



Economic Impact 2017. WTTC, World Travel and Tourism council:Source

المحور الثاني: ماهية التنافسية السياحية ومؤشراتها

تنافسية السياحة والسفر من المؤشرات التي تبين القوة الاقتصادية التي يمثلها قطاع السياحة في الوقت الحاضر حيث أصبحت صناعة قائمة بذاتها واعتمدت عليها اقتصاديات كثيرة من دول العالم حيث تمثل مصدرا رئيسيا لدخلها، وتسعى معظم دول العالم لتعزيزها ودراستها من أجل تبيان مكان قوتها وضعفها وأيضاً لتبني سياسات واستراتيجيات في المدى المتوسط والقريب لرفع من مستوياتها.

1- مفهوم تنافسية الصناعة السياحية

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن (منشأة أو قطاع أو دولة)، فالتنافسية على صعيد الشركة تعني الاستمرار نحو كسب حصة أكبر من السوق المحلي والدولي، وهي تختلف عند الحديث عن تنافسية القطاع الذي يمثل مجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة، وهاتان تختلفان بدورهما عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها (المجد، 2017).

وقبل التطرق إلى مؤشرات تنافسية الصناعة السياحية وجب تعريف تنافسية الصناعة السياحية، حسب تعريف منظمة السياحة العالمية، تعرف التنافسية السياحية على أنها: "الزيادة في الإنتاج والتحسين في نوعية السلع والخدمات بما يرضي أذواق المستهلكين."

-وتعرف أيضاً على أنها: "قدرة الدولة على توليد موارد وإمكانيات تتفوق بها على منافسيها في الأسواق العالمية، من خلال دمج الأصول (الموارد الطبيعية)، مع عملية التصنيع (كالبنية التحتية)، ومن ثم تحويلها إلى نتائج اقتصادية (فرحات، 2015).

2- تحليل قوى التنافس السياحي:

إن طبيعة درجة المنافسة في الصناعة حسب رأي (بورتر)، يتوقف على خمسة عوامل هي:

- شدة المزاومة بين المنافسين في الصناعة؛

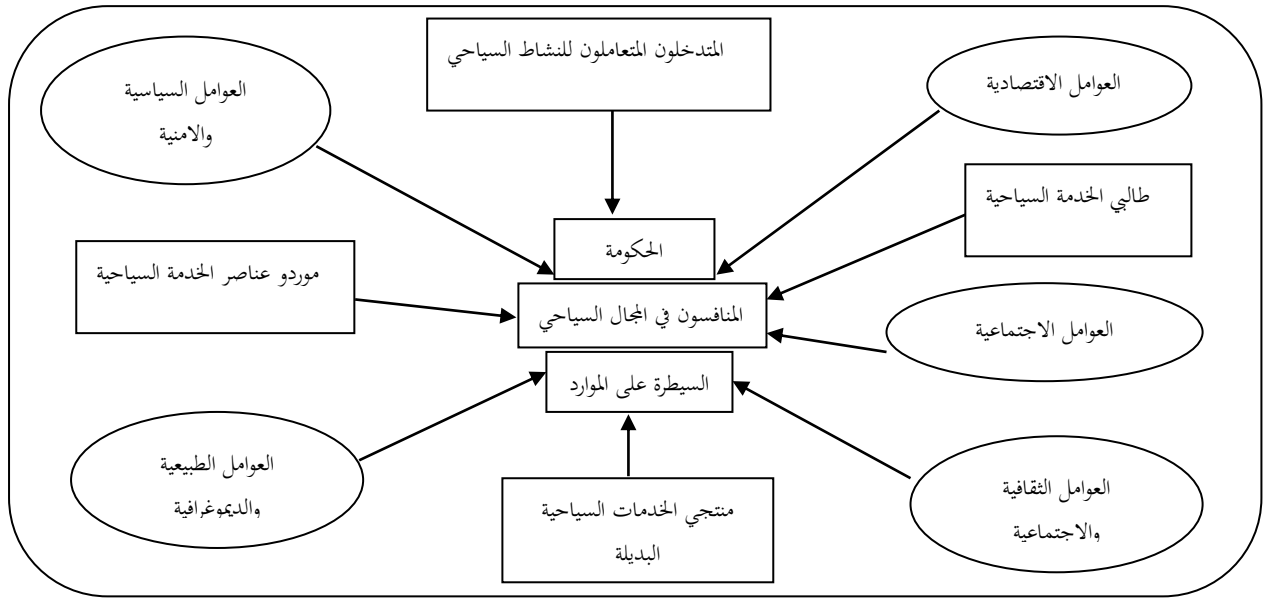
- تهديد الداخلين الجدد في الصناعة؛

- تهديد المنتجات البديلة؛

- قوة التفاوض أو التساوم لدى الموردين،

هذا النموذج الذي قدمه (بورتر) يعتمد بدرجة كبيرة وأساسية على التنافسية الصناعية لذلك تم تعديل هذا النموذج حتى يتم اعتماده في تحليل تنافسية القطاع السياحي، وفي هذا الإطار تم إضافة بعض العوامل التي وضعها (بورتر)، وهي كالآتي (وآخرون، 2016):

شكل رقم 05: قوى التنافس في القطاع السياحي.



المصدر: محسن عبد الله الراجعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

-الإضافة الأولى: إضافة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية والطبيعية والبيئية و الديمغرافية ملا لهذه العوامل من تأثير كبير في هيكل القطاع السياحي وديناميكيات قوى التنافس الخمس وعلاقتها، شدة المزاومة والمنافسة في النشاط السياحي، القوة التفاوضية لكل من موردي مدخلات الصناعة السياحية ومستهلكي الخدمات، تهديد الداخلين الجدد، وتهديد منتجي الخدمات السياحية البديلة، ومن هذا يتبين لنا أنه من الضروري التركيز على المستوى الوطني للبيئة الطبيعية والبيئة الصناعية وتباين تأثيرهما في كل من مستوى الصناعة السياحية ومستوى المؤسسة والوكالة السياحية.

-الإضافة الثانية: إضافة عنصر آخر يتمثل في تصرفات وإجراءات الحكومة إذ تعد من القوى المؤثرة في هيكل الصناعة السياحية وقدرتھا التنافسية، فالحكومة هي التي يمكن أن تحدد من لديه الحق في استثمار المرافق أو المنشأة السياحية وهي التي تسهم في تطوير وتنمية البنى التحتية من مطارات وسكك حديد وطرق برية وبحرية، كما أنّها العنصر الحاكم الذي يحدد العديد من الأسعار والتكاليف، لذا يمكن للعديد من المؤسسات السياحية تحقيق ميزة تنافسية من خلال استجابتها لتصرفات الحكومة، ومن هنا فإن هذه الأخيرة يكون لها تأثير كبير على بيئة التنافس للقطاع السياحي.

الخوّر الثالث: الإمكانيات والمقومات السياحية التي تملكها الجزائر

1- الإمكانيات المقومات الطبيعية: تتوفر الجزائر على المقومات الطبيعية التي تساعد على تطوير النشاط السياحي بها، من تنوع بيئي ومناخي فريد من نوعه بالعالم من المناطق الساحلية، مناطق خضراء كثيفة بالهضاب العليا وصحراء مترامية الأطراف، فهي تحتوي على:

1-1- الشريط الساحلي: يمتد الشريط الساحلي الجزائري من "واد كيس (ouedkiss)"، ببلدية "مرسى بن مهدي" والية "تلمسان" في الحدود الجزائرية المغربية غربا، إلى "واد سواني السبع" ببلدية "الصواخ" والية "الطارف" في الحدود الجزائرية التونسية شرقا، مارا على 420 بلدية ساحلية، وهو مكون من ح ازم أرضي عرضه الأدنى 800متر، ومن مجموعة من الجزر، والجزر الصغيرة، والأجرف القارية. وقد أكتشف بأن طول الساحل ليس بالـ 1200كلم، وهو الرقم الموروث عن الاستعمار الفرنسي، بل تجاوزه بـ 422كلم، ليصبح (والبيئة، 2018):

- طول الشريط الساحلي: 48.1622 كلم؛

- على امتداد خطي يقارب 44.2198 كلم؛

- مساحته الارضية 41.3929 كلم²؛

- الجزء البحري منه يقدر بـ 41.31927 كلم²؛

1-2- المحميات الوطنية والمساحات الخضراء: صنفت هذه المحميات وتحمى بقرارات سامية، لحماية العينات الممثلة لتنوع المناظر الطبيعية، والغابات، والنباتات، والحيوانات التي تنفرد بها الجزائر، حيث تتواجد 10 محميات وطنية تحت وصاية وزارة الفالحة (عن طريق المديرية العامة للغابات)، وزارة الثقافة، الهدف منها (الأوسط، 31 جانفي 2007):

-الحفاظ على الحيوانات، والنباتات، والتربة، وما في باطن الأرض، والغلاف الجوي، والمياه، ورواسب المعادن والحفريات؛

-الحفاظ على أي تنوع نادر خارج عن المؤلف يثير الانتباه، كالمواقع التاريخية، والتشكيلات الصخرية الاستثنائية، وأنقاض وبقايا النقوش على الصخور؛

-الحفاظ على هذه المناطق من أي تدخلات صناعية، وأثار التدمير والتدهور الطبيعي، التي من شأنها أن تؤثر على مظهرها وتكوينها وتطورها؛

-تنمية البنية التحتية السياحية، واستحداث أخرى جديدة بالمناطق المجاورة للحظائر بالتعاون مع الحكومة والمنظمات المعنية.

وقد قامت الجزائر ابتداء من سنة 1983م بتصنيف 10 محميات، وطنية، مساحتها الكلية 56565361 هكتار، أي ما يعادل 23.8% من المساحة الإجمالية للتربة الوطني، لكل منها طابعه وميزاته الخاصة، هي (التنمية، 2018) :

- المحمية الوطنية للقالا (الطارف): 76438 هكتار؛

- المحمية الوطنية بجزيرة تيزي وزو-البويرة): 18550 هكتار؛

- المحمية الوطنية لثنية الحد (تسمسيت): 3424 هكتار؛

- المحمية الوطنية الشريعة (البليدة - المدية): 26587 هكتار؛

- المحمية الوطنية بلزمة (باتنة): 26587 هكتار؛

- المحمية الوطنية تازا (جيجل): 300 هكتار؛

- المحمية الوطنية غوراوية (بجاية): 2080 هكتار؛

-المحمية الوطنية تلمسان (تلمسان): 04.8225 هكتار .

-المحمية الوطنية الهقار (تمراست): 1140000 هكتار.

- المحمية الوطنية الطاسيلي (إليزي): 45000000 هكتار.

تشرف وزارة الفالحة عن طريق المديرية العامة للغابات على (08) محميات الأولى، التي تغطي مساحة إجمالية قدرها 1665361 هكتار، أي ما يعادل 0.07% من المساحة الإجمالية للتربة الوطني، أما محميتي الطاسيلي والهقار، فتشرف عليهما وزارة الثقافة، ويتربعان على مساحة قدرها 56400000 هكتار، أي ما يعادل 7.23% من المساحة الإجمالية للجزائر.

1-3- الصحراء المتزامية: عبارة عن هضبة شبه مستوية تتربع على ما يفوق 2 مليون كلم²، أي ما يعادل أربع أخماس المساحة الكلية للبلاد، تتميز برمالها المتناهية وجبالها الغرانيتية والبركانية، وواحاتها الخالصة المتناثرة عبر مناطقها، وبغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية ممتدة في ولايات الجنوب على غرار بسكرة، غرداية، ورقلة، تمراست، أدرار.... وغيرها (S.OUALI, 2012).

تعتبر الصحراء الجزائرية من أكبر الصحاري في العالم، وهي غنية جدا بالمقومات الطبيعية والتاريخية التي تمثل الذاكرة المحفوظة للمنطقة، فمناطق الجنوب الجزائري تمتلك إمكانيات سياحية هائلة من خلال شاسعة تراثها، مما جعل منها مقصدا سياحيا لكافة المجتمعات خاصة المجتمع الأوربي وتعتبر المنطقة ذات جاذبية في الأسواق الساحلية الدولية.

1-4-الحمامات المعدنية: تعتبر الجزائر من البلدان التي تحتوي على عدد كبير من المنابع الحرارية على المستوى العالمي، فهي تزخر بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، يمكن الاعتماد عليها في بناء قاعدة متينة لسياحة حمامات معدنية، ويعد استعمال مياه هذه المنابع في الجزائر تقليدا يضرب بجذوره إلى عهد الرومان الذين اهتموا بالمصادر الحرارية والمعدنية فيها منذ آلاف السنين حيث تتوفر على ما يفوق الـ 200 منبع للمياه الحموية الجوفية (والاجتماعي، نوفمبر 2000)، وما يفوق 60% من المنابع المحصاة يشكل مخزوننا وافرا يسمح بإقامة ما يسميه أهل الاختصاص عرضا سياحيا حمويا تنافسيا. فضال عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي لإقامة 7مراكز للمعالجة بمياه البحر (Tourisme, 2016).

تملك الجزائر 08 محطات معدنية ذات طابع وطني، مسيرة من قبل الشركة الجزائرية للحمامات المعدنية de la Thermalisme (Algérienne Société)، وهي متعاقدة مع مختلف صناديق الضمان الاجتماعي 8 المحلية، ذات مرافق استقبال، ومعدات كافية، وإشراف طبي على يد أطباء مؤهلين وفق الأساليب العلمية لتقديم الرعاية الطبية للأفراد الذين يقصدونها، هي: حمام بوغرة بولاية (تلمسان)، حمام بوحجر بولاية (عين تموشنت)، حمام بوحنيفة (معسكر)، حمام ريفعة (عين الدفلى)، حمام قرقور (سطيف)، حمام الصالحين (بسكرة)، حمام ربي (سعيدة)، حمام المسخوطين (قالمة) (لخضر، 2018).

هناك ما يقارب الـ 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية. بالإضافة إلى مركز للعلاج بمياه البحر، وهو عبارة عن منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج (30 كلم غرب العاصمة)، يتردد عليها الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة.

2-المقومات البشرية: إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للحضارة الإسلامية، فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة

في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الامازيغية القديمة إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية التي فرضت نفسها على التاريخ .

ومن تلك المعالم يذكر منها ما قد صنف من طرف منظمة اليونسكو، وهي (الديوان، 2018):

– **تيمقاد:** تقع على بعد 37كلم من مدينة باتنة، تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور "ترجان" عام 100م على طريق روماني يصل بين مدينتي "لاماز" و "تبسة".

– **جميلة:** تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر، تتشابه في تصميمها مع تصميم تيمقاد.

- قلعة بن حماد: تعتبر قلعة بن حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى آثار إسلامية، وآثار للدولة المادية ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة.
- الطاسيلي: يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي عاشت بالمنطقة.
- قصر ميزاب: بغرداية يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ تحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في المنطقة
- تيبازة: وهي من المدن الرومانية العتيقة .
- القصبة: تقع بالجزائر العاصمة، شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطة، وتطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد.
- كما يشمل للتراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيذا هاما من المتاحف. يذكر منها:
- المتحف الوطني سيرتا: بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، أنشأ لجمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها بالمدينة خاصة، وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل.
- متحف باردو الوطني: يوجد بالجزائر العاصمة، تعرض به حفريات من أصل الشعوب، وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية إفريقية.
- المتحف الوطني زبانة: يوجد بمدينة وهران، يشمل حفريات من عصور ما قبل التاريخ عن علوم الطبيعة وعن أصل الشعوب.
- المتحف الوطني للمجاهد: يوجد بالجزائر العاصمة، تتمثل معروضاته في آثار عن الثورة التحريرية.
- المتحف الوطني للفنون الجميلة: يوجد بالحامة (الجزائر العاصمة)، تعرض به ألوانا من الفن العصري، كالرسم، التصوير، النحت والنقش.
- المتحف الوطني للفنون الشعبية: يوجد بالقصبة (الجزائر العاصمة)، يضم هذا المتحف معروضات عن ألوان الصناعة التقليدية وتقاليد وفنون شعبية.
- متحف تيمقاد: يوجد بمدينة تيمقاد (باتنة)، يضم قطعاً من الفسيفساء وآثار قديمة منها نقود وأسلحة قديمة وتمائيل.
- متحف هيبون: يوجد بمدينة عنابة، يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية. تعتبر الصناعة التقليدية والحرف جزءاً هاماً من الثقافة المادية للتراث الشعبي الجزائري، حيث تأتي أهميتها من علاقتها بكل ماله صلة بأوجه حياة الجزائريين

على مر العصور لتكون همزة وصل حضارية تنقل من خلالها المعالم الثقافية للجزائر، بالإضافة إلى دورها الهام في تنمية السياحة للبلد، فالصناعة التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى في الجزائر لاعتمادها على المواد، الإبداعات، والابتكارات المحلية والتراث كصناعة الفخار، صناعة الحلبي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي، التطريز على القماش. وتشير الإحصائيات أن قطاع الصناعة التقليدية حقق ارتفاع و قفزة نوعية سنة 2011، نتج عنها إيجاد ما يقارب 32717 نشاط جديد في نفس السنة، بنسبة زيادة تجاوزت 57% مقارنة بسنة 2010 التي سجلت 20822 نشاط، حيث ساهمت هذه الأنشطة الجديدة بإيجاد 83440 منصب عمل سنة 2011، بنسبة زيادة بلغت 58.64 % مقارنة بسنة 2010 التي سجلت توفير 50689 منصب عمل، ليصل إجمالي العمالة المشغلة في قطاع الصناعة التقليدية 455570 منصب عمل 13 سنة 2011، مقارنة بـ 372130 منصب عمل في السنة السابقة لها (Algérie, N°64/2016).

تعتبر التظاهرات الثقافية من الموروثات الحضارية التي يتمسك بها الجزائريون وحافظوا عليها طيلة حقبة زمنية متعاقبة، ويواظبون على إقامتها فال يكاد يمر أسبوع أو شهر إلا وتحتفل مدينة من مدن الجزائر بعيدها، وقصد الوصول إلى إنجاز إحصاء شامل ودقيق لمختلف الأعياد والتظاهرات الثقافية عبر 48 ولاية.

وقد شرعت مصالح وزارة السياحة منذ فترة في إعداد أجندة وطنية لتلك الأعياد المحلية، هذه العملية ستمكن من إدراج تلك التظاهرات وإدماجها ضمن إستراتيجية تنمية القطاع السياحي، لاعتبارها رافد من روافد السياحة الثقافية التي تلقى رواجاً وتدققاً سياحياً واهتماماً على المستوى الدولي .

المحور الرابع: تحليل مؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر الجزائر الفترة 2015-2017.

سنحاول ضمن هذا المحور أن نقوم بتحليل بعض مؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر في البلدان المغاربية خلال الفترة 2015-2017، و تتمثل مؤشرات تنافسية قطاع السياحة و السفر من أربعة مؤشرات رئيسية هي:

1- مؤشر البنية التمكينية : يشمل العديد من المؤشرات الفرعية والتي يمكن عرضها وترتيبها بالنسبة للدول محل الدراسة كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 01: ترتيب مؤشرات البنية التمكينية في البلدان المغاربية خلال الفترة 2015-2017

البلد	ترتيب 2015			ترتيب 2017		
	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب
الأمن والسلامة	95	98	95	98	95	98
الصحة والنظافة	84	76	84	76	84	76
الموارد البشرية وسوق العمل	109	87	109	87	109	87

76	105	76	105	76	105	جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
----	-----	----	-----	----	-----	---------------------------------------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (World economic forum, 2015, 2017)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البنية التمكينية للجزائر تتميز بما يلي (التقليدية، جانفي 2008):

- بالنسبة للمؤشر الفرعي المتعلق بيئة الأعمال نجد أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة مغاريا خلف تونس والمغرب على التوالي وفي المرتبة 110 دوليا مما يدل على أن القواعد والتشريعات المنظمة للقطاع غير مناسبة وغير محفزة لممارسة النشاط السياحي.
- أما المؤشر الفرعي الخاص بالأمن والسلامة فالمغرب تأتي في صدارة ترتيب الدول المغاربية وفي المرتبة 20 دوليا، فهي تعرف تحسنا ملحوظا في حين تأتي الجزائر في المركز الثاني وأخيرا تونس بسبب الأوضاع والظروف السياسية وأمنية التي تشهدها.
- ما المؤشر الفرعي المتعلق بالصحة والنظافة: لقد حلت تونس في المرتبة الأولى مغاريا، وجاءت الجزائر في المرتبة الثانية وأخيرا المغرب، وهذا بسبب تدني الخدمات الصحية والخدمات ذات العلاقة بالنظافة عموما.
- المؤشر الفرعي للموارد البشرية وسوق العمل: تحتل الجزائر المرتبة الأولى مغاريا والمرتبة 112 دوليا، وتأتي في المرتبة الثانية تونس وأخيرا المغرب، وعلى العموم فقد عرف هذا المؤشر تراجعا ملحوظا في البلدان محل الدراسة، وهو يحتل مراتب غير جيدة دوليا، حيث احتلت تونس والمغرب المرتبتين 113 و 117 على التوالي.
- أما المؤشر الفرعي لجاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد احتلت تونس مرتبة متقدمة على كل من المغرب والجزائر، هذه الأخيرة التي احتلت المرتبة الثالثة بين الدول المغاربية والمرتبة 96 دوليا، بعدما كانت تحتل المرتبة 105 خلال سنة 2015، وعلى الرغم من هذا التحسن في الترتيب إلا أن المؤشر يدل على ضعف جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة والسفر.

2- مؤشر السياسات والظروف التمكينية لقطاع السياحة والسفر

يشمل هذا المؤشر أربعة مؤشرات فرعية كما يبينه الجدول الموالي (مصطفى، 2016):

جدول رقم 02: مؤشرات السياسات والظروف التمكينية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر 2015-2017

البلد	ترتيب 2015			ترتيب 2017		
	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب
أولوية قطاع السياحة والسفر	139	44	26	131	48	35
الانفتاح الدولي	137	103	94	134	76	91
تنافسية الأسعار	10	7	47	4	9	47

107	89	106	70	59	113	الاستدامة البيئية
-----	----	-----	----	----	-----	-------------------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (World economic forum, 2015, 2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 بأن المؤشرات الفرعية المتعلقة بالسياسات والظروف الملائمة في قطاع السياحة والسفر تتميز بما يلي:

- بالنسبة لمؤشر أولوية قطاع السياحة والسفر فقد احتلت مغرب وتونس مراتب لا بأس بها مع وجود أسبقية للمغرب على تونس أما الجزائر فحلت في المرتبة الثالثة مغاريا محققة نتيجة غير جيدة.

- مؤشر الانفتاح الدولي فقد تفوقت تونس على المغرب، بينما تبقى الجزائر في المرتبة الأخيرة مقارنة مع الدول محل الدراسة وبنتيجة غير جيدة.

- أما المؤشر المتعلق بتنافسية الأسعار فقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى مغاريا والمرتبة الرابعة دوليا، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب تونس التي حققت كذلك نتيجة جيدة، أما المغرب فقد جاءت في المرتبة الثالثة بين الدول محل الدراسة وفي مرتبة لا بأس بها.

- مؤشر الاستدامة البيئية فقد حققت البلدان المغاربية نتائج غير جيدة، حيث احتلت تونس المرتبة الأولى، بينما جاءت الجزائر والمغرب في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي بين الدول محل الدراسة.

3- مؤشر البنية التحتية:

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 03: ترتيب مؤشرات البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017

ترتيب 2017			ترتيب 2015			البلد
المغرب	تونس	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر	
63	85	100	64	77	113	البنية التحتية
60	95	105	69	94	121	البنية التحتية للنقل البري والبحري
80	69	131	65	61	138	البنية التحتية للخدمات السياحية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (World economic forum, 2015, 2017)

نلاحظ من الجدول السابق أن المغرب تمتلك بنية تحتية لا بأس بها مقارنة مع تونس والجزائر خاصة البنية التحتية للنقل الجوي والبنية التحتية للنقل البري والبحري، في حين شهد هذا المؤشر بعض التحسن في الترتيب فيما يخص الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة بقيت تحتل مراتب متأخرة سواء على المستوى المغاربي أو على المستوى الدولي، خاصة البنية التحتية للخدمات السياحية التي حققت أداء ضعيف

مما سيؤثر ذلك على نوعية وجودة الخدمات السياحية المقدمة في المؤسسات السياحية، بالرغم من وجود العديد من المشاريع والاستثمارات في مجال البنية التحتية التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، والتي عرفت تأخرا كبيرا ووتيرة أشغال بطيئة حالت دون تحسن البيئة التحتية عموما، أما تونس فتمتلك ميزة تنافسية في المؤشر الفرعي المتمثل في البنية التحتية للخدمات السياحية، بينما تحتل المرتبة الثانية خلف المغرب في بقية المؤشرات الفرعية الأخرى.

4- مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية

يمكن معرفة ترتيب هذا المؤشر من خلال التطرق إلى المؤشرين الفرعيين الموضحان في الجدول الموالي:

جدول رقم 04: ترتيب مؤشرات الموارد الطبيعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017

ترتيب 2017			ترتيب 2015			البلد
المغرب	تونس	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر	
47	94	124	59	105	127	الموارد الطبيعية
41	83	59	39	70	50	الموارد الثقافية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (World economic forum, 2015, 2017)

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن المغرب حققت مراتب متقدمة مغاريا وكذا دوليا ضمن هذين المؤشرين، بينما سجلت الجزائر مرتبة غير جيدة بالنسبة للمؤشر الفرعي المتعلق بالموارد الطبيعية على المستويين المغاربي والدولي حيث جاءت في المرتبة الثالثة مغاريا والمرتبة 124 دوليا من أصل 137 دولة مشاركة في التصنيف، أما المؤشر الفرعي الثاني المتعلق بالموارد الثقافية فالجزائر جاءت في المرتبة الثانية مغاريا والمرتبة 53 دوليا وهو مؤشر مقبول.

على العموم توصلنا إلى أن ترتيب مختلف مؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر في البلدان المغاربية للفترة 2015-2017 كانت من نصيب المغربي المرتبة الأولى تليها تونس وأخيرا الجزائر في المرتبة الخيرة، وهذا ما انعكس على المؤشر الكلي لتنافسية قطاع السياحة والسفر كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم 05: المؤشر الكلي لتنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر خلال 2015-2017

الترتيب	ترتيب 2015	ترتيب 2017
الجزائر	123	118
تونس	79	87
المغرب	62	65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (World economic forum, 2015, 2017)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المغرب تفوقت على تونس والجزائر على التوالي بعدما كانت الأسبقية لتونس في التقارير السابقة لمؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر، وهذا يرجع أساسا للأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها تونس مما أثرت بشكل واضح على الأداء العام لقطاعها السياحي والذي انعكس بدوره على هذه المؤشرات، في الوقت الذي عرف القطاع السياحي المغربي تحسنا كبيرا بفضل الاستراتيجيات السياحية المسطرة من طرف الحكومة المغربية من خلال الإستراتيجية السياحية في 2010 والإستراتيجية السياحية لعام 2020.

ما فيما يتعلق بالجزائر فعلى الرغم من تحسن المؤشر الكلي لتنافسية قطاعها السياحي، إلا أنه يحتل مرتبة متأخرة مغاريا ودوليا، مما يؤكد ضعف وهشاشة القطاع السياحي الجزائري وعدم قدرته على المنافسة، بالرغم من أن الجزائر سطرت العديد من الاستراتيجيات السياحية منذ بداية الألفية، بهدف النهوض بالقطاع السياحي الجزائري والتي تمت صياغتها ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، لاحظ على هذا المخطط أنه عرف تأخر كبير في تنفيذ وتطبيق المحاور الأساسية للإستراتيجية السياحية إلى جانب عدم اهتمامه بمجموعة كبيرة من المؤشرات والمتغيرات التي شملتها تقارير تنافسية قطاع السياحة والسفر.

خاتمة

يعرف القطاع السياحي في الجزائر ازدهارا كبيرا بالرغم من امتلاك البلد لثروات سياحية معتبرة تؤهلها لأن تكون من أكبر الدول المتقدمة سياحيا على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك رغم الجهود المبذولة في الميدان، والمتمثلة في خطط التنمية لهذا القطاع والتي سارت في منحى تحقيق التنمية المستدامة بعد صدور قانون 03/01 المؤرخ في 02/17/2003 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة، والذي جسده SDAT 2030، بعد إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة لعام 2013، فإستراتيجية تنمية السياحة في الجزائر تعتبر هدفا أساسيا لكل الفاعلين في القطاع من أجل وضع مشاريعهم في بيئة مستدامة، وما قدمته هذه الدراسة لا يعد إلا بوادر لبداية اعتماد مبادئ الاستدامة من قبل متعامل الأنشطة السياحية والأنشطة المرتبطة بها في الجزائر، ويجب مواصلة الجهود وتعزيزها.

فمن خلال دراستنا لمؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس تقودنا إلى نتيجة أساسية، هي مدى التأخر في الترتيب الذي عرفته أغلب المؤشرات التي تناولتها تقارير تنافسية قطاع السفر والسياحة منذ بدايته سنة 2007 إلى غاية آخر تقرير له سنة 2017، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الاختلالات ونقاط الضعف على مستوى قطاع السياحة والسفر في الدول محل الدراسة خاصة الجزائر التي عرفت مؤشرات نتائج ضعيفة على المستويين العربي والعالمي.

انطلاقا مما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- إنشاء هيئة وطنية مكلفة بدراسة تنافسية قطاع السياحة والسفر كما هو الحال في المغرب وتونس؛
- إعطاء الأولوية الكافية لقطاع السياحة والسفر ضمن المخططات التنموية للدولة؛
- تعزيز الإطار القانوني والتشريعي وبيئة الأعمال للنشاط السياحي؛

- تحسين الوضعية الأمنية لسلامة السياح في الوجهات السياحية المختلفة داخل البلد؛
- تطوير البنية التحتية وتحسين جودتها؛
- ترقية جاهزية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تفعيل إستراتيجية تكوين الموارد البشرية في القطاع السياحي آفاق 2030؛
- إعادة النظر في التنمية السياحية المستدامة التي جاء بها قانون فيفري 2003، ووضع إستراتيجية جديدة تتماشى والمفاهيم الحديثة للتنمية السياحية المستدامة؛
- التوجه نحو الانفتاح على العالم الخارجي، وتقديم التسهيلات اللازمة لمنح التأشيرات لزيادة الطلب السياحي؛
- الاستغلال الجيد للمقومات الطبيعية، الثقافية والتاريخية ومحاوله تميمها؛
- إرساء الشراكة والتنسيق بين مختلف الفاعلين والمهنيين والوزارات المختلفة ذات العلاقة بقطاع السياحة والسفر؛
- اعتماد مفهوم المقارنة المرجعية "Benchmarking" في قطاع السياحة والسفر من أجل تحسين أداء القطاع ككل؛

توصيات البحث:

- أن أهم ما يمكننا أن نقدمه من توصيات والتي نوجزها في ما يلي:
- الاهتمام بصناعة السياحة في الجزائر، و ضرورة تطبيق المخططات والبرامج التنموية السياحية، و توفير كل الإمكانيات لذلك سواء بالنسبة للوزارة الوصية أو الهيئات التابعة؛
- استخدام الأسس العلمية من بحوث وتكنولوجيا خاصة عند وضع التقديرات وإعداد السياسات والاستراتيجيات التنموية؛
- إعادة هيكلة المؤسسات المسيرة للقطاع والعمل على تقليل المشاكل الإدارية والتقنية، وزيادة الموارد المالية العامة والخاصة، ومعالجة مشكل تأخر وتوقف المشاريع، رفع مستويات التأهيل بتوفير التكوين والتأهيل، ونشر الوعي السياحي بين الأوساط، واعتماد سياسات تسويقية واضحة، وتوسيع الاستثمارات في المجال السياحي وتسهيل إجراءات الاستثمار وإزالة العراقيل، توفير الاستقرار الأمني وتسخير أعوان الأمن، لكن ليس بصورة مباشرة تنشر الخوف والقلق بين السائحين؛
- واستخدام التكنولوجيا المتطورة سواء بالنسبة للمنتجات والخدمات السياحية أو بالنسبة للخدمات المساعدة كالنقل والاتصال.

قائمة المراجع:

- 1-Algérie, D. d. (N°64/2016). revue mensuelle Algérienne du tourisme et de l'hôtellerie, centre interexpo, Alger. article dans: Tourisme Magazine , pp. p18-33.
- 2-S.OUALI. (2012). les sources Thermales en Algérie. Dans Division Energie Solaire Thermique et Géothermie, Revue du Centre de Développement des Energies Renouvelables, Alger (p. 23). Algérie.
- 3-Tourisme, L. N. (2016, may 12). Sites algériens classés au patrimoine mondial de L'Unesco. sur le site: www.ont.dz .
- 4- الراجحي، محسن عبد الله وآخرون. (2016). الميزة التنافسية للنشاط السياحي (المجلد ط 1). الاردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- 5- السعيد بن لخضر. (2018). استخدام البحث والتطوير في تحقيق التنمية السياحية المستدامة. تأليف أطروحة دكتوراه (صفحة ص:237). جامعة المسيلة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية.
- 6- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (نوفمبر 2000). مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16.
- 7- الموقع الرسمي لوزارة تهيئة الاقليم والبيئة. (2018 ,10 23). www.gove.mate.dz. الجزائر.
- 8- خالد مقابلة. (1999). فن الدلالة السياحية (المجلد ط:01). عمان، عمان، الاردن: داروائل.
- 9- زيان بروجعة علي، راتول مُجّد. (2017). تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا وفق مؤشرات املتدى الاقتصادي العالمي(دافوس)،2016. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد: 14 ، صفحة ص:140.
- 10- سمية بوخاري. (2014-2015). تأليف أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، دور نظام امعلومات السياحي في تفعيل الصناعة السياحية -دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر (صفحة ص:40). جامعة البليدة 02 ، البليدة، الجزائر.
- 11- على فالح الزعبي. (2013). التسويق السياحي والفندقي (المجلد ط:01). عمان، الاردن: دار الميسرة.
- 12- علي، زيان بروجعة. (2016). تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) خلال الفترة (2007-2015). مجلة إقتصاديات شمال ، صفحة ص:160.
- 13- محسن عبدلهلا الراجحي، وآخرون. (2016). امليزة التنافسية للنشاط السياحي (المجلد ط:01). عمان، عمان، الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع.
- 14- مُجّد حشماوي، سليمان زواري فرحات. (جوان، 2015). واقع وآفاق تنافسية الصناعة السياحية بالجزائر. مجلة المناجير، العدد: 02 ، صفحة ص:60.

15- مطبعة الديوان. (2018). ديوان الوطني للسياحة، " الابعاد المحلية بالجزائر " . مجلة: الجزائر سياحة، العدد 33 ، صفحة ص:18.

منظمة الصحة العالمية. (2017).

16- وزارة السياحة و الصناعات التقليدية. (جانفي 2008). تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. الجزائر.

17- وزارة السياحة، مديرية التنمية. (2018). أهم المحميات المصنفة وطنيا. الجزائر.

18- يوسف كافي، مصطفى. (2016). فلسفة اقتصاد السياحة والسفر (المجلد ط :1). الاردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

19- يومية الشرق الأوسط. (31 جانفي 2007). الحمامات المعدنية بالجزائر مقصد للسياح من كل مكان"، العدد 45. السعودية.

أهمية التراث الطبيعي ودوره في السياحة البيئية: دراسة حالة إقليم فزان بليبيا

The importance of natural heritage and its role in ecotourism: The province of Fezzan as a case study, Libya

مبروكة عبد الحفيظ، طالبة باحثة في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، القنيطرة المغرب

عبد الرحيم قصابوي، دكتور باحث في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، القنيطرة المغرب

Abderrahimgeographie@gmail.com

ملخص:

يحاول هذا المقال تشخيص عناصر التراث الطبيعي بإقليم فزان ومناقشة مدى أهميتها السياحية، مع إبراز الإكراهات التي تحد من تحقيق التنمية السياحية. ويهدف كذلك إلى تسليط الضوء على أهم الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار حماية المؤهلات الطبيعية من التدهور، مع تقديم بعض الاقتراحات لضمان استدامة ركائز السياحة البيئية بمنطقة الدراسة.

فإقليم فزان يتوفر على عدد كبير من المؤهلات الطبيعية السياحية، حيث انتشار الجبال والكتبان الرملية والبحيرات الصحراوية... وهذا ما يساهم في حدوث حركية سياحية كبيرة بالإقليم. ورغم أهمية الوحدات الطبيعية بهذا المجال، فإنها تعاني الكثير من الإكراهات التي تقلل من قيمتها في جلب السياح وتحد من تحقيق تنمية سياحية مستدامة، رغم بعض التدخلات العمومية والتي تبقى محدودة الأهمية. **الكلمات المفتاحية:** التراث الطبيعي، السياحة البيئية، السياح، استدامة، الإكراهات، التدخلات العمومية.

Abstract:

This article attempts to diagnose the elements of natural heritage in the province of Fezzan and discuss the extent of their tourist importance, with highlighting the constraints that limit the achievement of tourism development. It also aims to shed light on the most important actions and measures taken within the framework of protecting the natural potentialities from deterioration, with presenting some suggestions to ensure the sustainability of the pillars of ecotourism in the study area.

The province of Fezzan has a large number of natural tourist potentialities, as the spread of mountains, sand dunes and desert lakes ... This is what contributes to the occurrence of a great tourist movement in the province. Despite the importance of natural units in this space, they suffer from many constraints that reduce their value in attracting tourists and limit the achievement of sustainable tourism development, despite some public interventions which remain of limited importance.

Keywords: Natural heritage, ecotourism, tourists, sustainability, constraints, public interventions.

مقدمة

تعد السياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تهتم بها مختلف دول العالم، نظرا لمساهمتها الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد أصبح النشاط السياحي يعرف تطورا كبيرا بحكم ارتباطه بمختلف القضايا الطبيعية والثقافية والحضارية وربط جسور التواصل بين الشعوب.

وتبقى السياحة البيئية أو الطبيعية التي تركز على الموارد التراثية الطبيعية، التي تزخر بها المناطق السياحية من أهم المواضيع الجديرة بالاهتمام، لما تخلفه من حركية اقتصادية بمختلف البلدان، خاصة تلك التي تزخر بمؤهلات طبيعية تشكل تراثا بيئيا، يمكنه أن يلعب دورا كبيرا في جلب السياح والاستمتاع بمختلف المكونات الطبيعية من أشكال تضاريسية وكتبان رملية وأصناف نباتية وبحيرات وغيرهم من الموارد التراثية.

وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة التي تتمحور حول الدور الكبير الذي يلعبه التراث الطبيعي في ازدهار السياحة البيئية بليبيا، وقد تم تحديد الدراسة في إقليم فزان باعتباره مجالا جغرافيا تتوفر به الكثير من المؤهلات الجاذبة للسياح.

إشكالية البحث:

يتجلى الهدف من هذه الدراسة في معالجة إشكالية تتعلق بمدى مساهمة عناصر التراث الطبيعي بإقليم فزان في جلب السياح وازدهار السياحة الطبيعية. وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي مؤهلات التراث الطبيعي بإقليم فزان؟
- كيف يتم استثمار هذه العناصر الطبيعية في جلب السياح وتحقيق التنمية السياحية المستدامة بالإقليم؟
- وما هي أهم الإكراهات التي تحد من أهمية السياحة البيئية؟ وما السبيل لتجاوزها؟

المنهجية المتبعة:

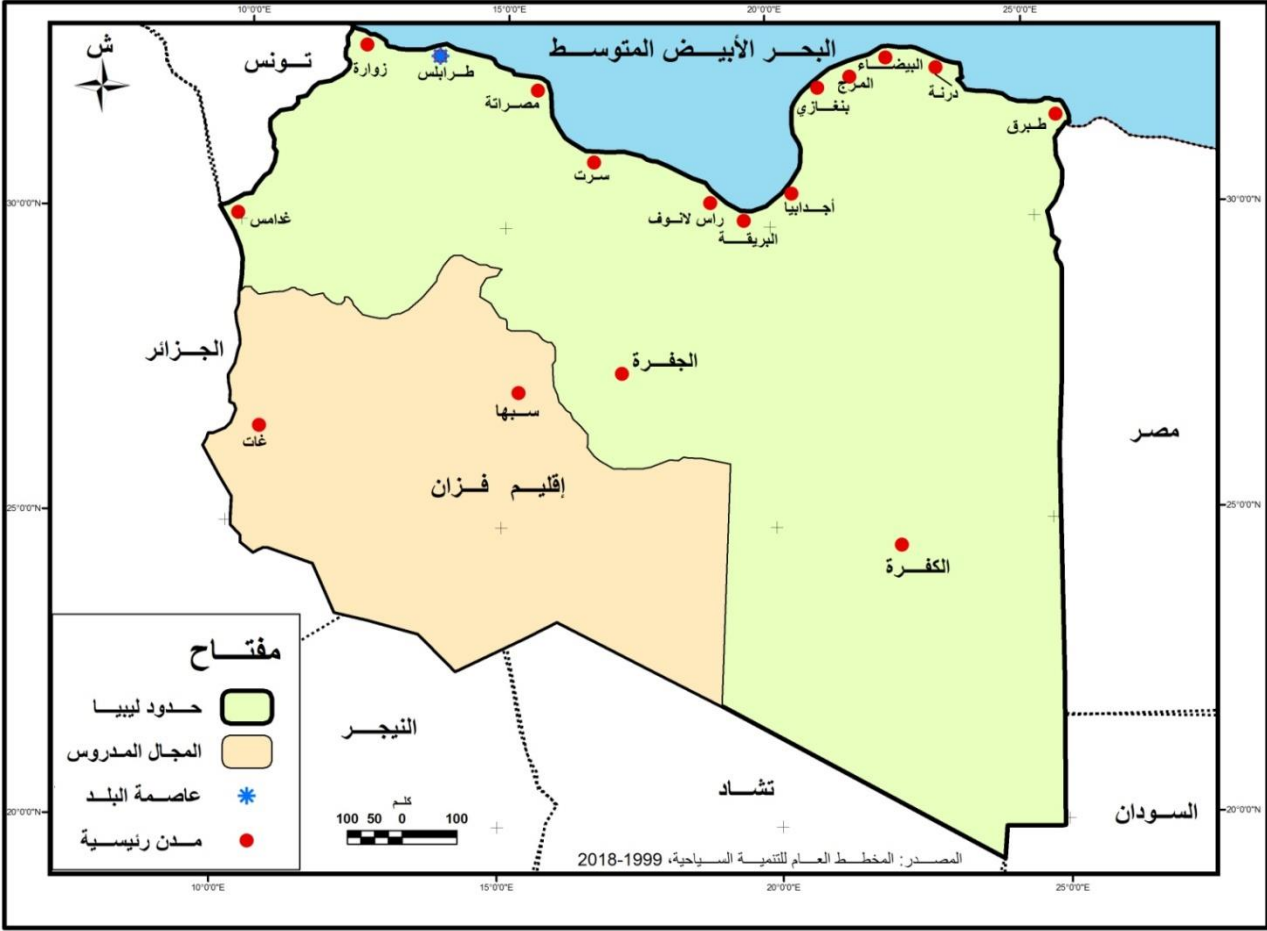
تطلبت معالجة الإشكالية المطروحة ضرورة إتباع منهجية علمية، تجلت أساسا في جمع ومعالجة المعطيات البيولوجرافية، من خلال الاشتغال على مجموعة من الكتب والدراسات الأكاديمية والمقالات والتقارير ذات الصلة بالموضوع ومنطقة الدراسة. إلى جانب هذا قمنا بإنجاز عمل ميداني لإبراز مختلف عناصر التراث الطبيعي بإقليم فزان ومدى أهمية السياحة البيئية، عبر ملء 401 استمارة بعدة أماكن سياحية، فضلا عن إنجاز عدد من المقابلات الميدانية والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة المفتوحة وجهت إلى السياح بالإقليم، قصد تحديد آرائهم وتصوراتهم لواقع المؤهلات السياحية.

أهمية الموقع الجغرافي لإقليم فزان:

يقع إقليم فزان في الجزء الجنوبي الغربي من ليبيا، يحد من الجنوب بكل من جمهوريتي تشاد والنيجر، ومن الغرب بالجزائر وشرقا بإقليم الكفرة، أما شمالا فيمتد حتى السهل المنبسط الذي يسمى بالحماة الحمراء. ويضم العديد من البلديات نذكر منها سبها ومرزق ووادي الشاطئ وغات ... أما من حيث التضاريس فإن أراضي الإقليم ذات طابع صحراوي تتخللها الجبال الصخرية والمرتفعات والأخار الجافة ثم بعض الوديان في الجزء الشمالي، إلى جانب كثرة الواحات، خاصة بالصحراء الكبرى حيث تعتمد عليها بعض القرى في مصادر المياه.

وبالتالي فإن إقليم فزان يوجد في موقع جغرافي متميز وغني بعناصر التراث الطبيعي، مم يساهم في ازدهار السياحة البيئية.

الشكل 1: الموقع الجغرافي لإقليم فزان



أولاً: تشخيص مؤهلات التراث الطبيعي بإقليم فزان

1- الأشكال الجبلية وأهميتها السياحية

1-1- جبال تدرارت أكاكوس

تقع جبال تدرارت أكاكوس في جنوب غرب ليبيا ضمن الصحراء الكبرى، وهي جبال صخرية، تخترقها وديان تنحدر صوب الشر من جانب مساك ملة، التي تمثل حافة نشأت نتيجة عامل التعرية، يليها غربا سهل تحاثي لمسافة تقارب 100 كم، يتألف من صخور التكوينات الديفوني الفحمي السفلى، ويقع بين الكويستا مساك ملة وبين السهل التحاثي الذي يعرف باسم بيدمنت مساك، حيث تنتشر الدلالات المروحية وحافات البديمنت الصخرية، وبعض الأشكال المخروطية والأعمدة الصخرية والكتل المنعزلة التي تشرف علي عروق الرمال من الأعلى⁶³.

63 - الدناصوري جمال الدين، جغرافية فزان دراسة في الجغرافية الإقليمية والمنهجية، منشورات كلية الآداب 4 الجامعة الليبية، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ص 12.

يوجد في أكاكوس مجموعة مختلفة من المناظر الطبيعية، مثل الكثبان الرملية الملونة إلى الأقواس الصخرية والأحجار الضخمة إلى الوديان. ومن أهم المواقع في المنطقة قوس "افازاجار" وقوس "تن خلجة". ورغم أن المنطقة من أشد المناطق القاحلة في الصحراء الكبرى، إلا أنه يوجد بها بعض النباتات مثل نبات "الكالوتروبيس".⁶⁴

الصورتان 1 و2: بعض المناظر السياحية من جبال أكاكوس



Source : <https://www.startimes.com/f.aspx?t=31688714>

وتشتهر المنطقة بكهوفها القديمة، كما أنها غنية بمجموعة من المنحوتات واللوحات المرسومة على الصخر، حيث أعلنت من قبل اليونسكو كموقع للتراث العالمي في العام 1985، بسبب أهمية هذه اللوحات والمنحوتات، لما تعكسه من ثقافة وطبيعة التغيرات في المنطقة. فهي تمثل بعض الحيوانات كالزرافات والفيلة والنعام والجمال وأيضاً مجموعة من الأشخاص والأحصنة بالإضافة إلى الرموز الفنية المرتبطة بالموسيقى والرقص وغيرهم. فأغلب هذه المنحوتات تصور مواضيع الحياة المختلفة للإنسان القديم.

فالمناطق الجبلية تعد أحد أهم مقومات التراث الطبيعي، الجاذب للسياحة المحلية والدولية، لما تتمتع به من جمال المناظر في حد ذاتها، حيث تنوع أشكال الصخور وألونها الطبيعية، مما يعطيها تنوعاً في المظاهر الجيومورفولوجية ذات الاهتمام السياحي، وهذا يساهم في شعور السياح بالمتعة والراحة النفسية. خاصة وأن هذه الجبال تحتوي على نباتات وحيوانات برية ومناخ صحي، توفره أشعة الشمس ونقاء الهواء⁶⁵. وتشتهر منحدرات وادي الأجال، هضبة إمساك وجبال الأكاكوس والتاسيلي بمعالمها السياحية البارزة، وتؤكد ذلك ما نحت عليها من النقوش والرسوم الصخرية في فزان زادت من قيمتها السياحية⁶⁶.

1-2- جبل بركان واو الناموس الخامد

تمثل هذه الجبال منطقة صغيرة منعزلة تبعد عن الهاروج بحوالي 100 كم، فهي عبارة عن مخروط بركاني حديث يمثل ظاهرة متميزة بفوهته البركانية المستديرة التي يبلغ قطرها 3200 متر، والتي تبرز وسط سطح سرير تبستي الذي يحيط بها، ويقدر انحدارها

⁶⁴ - فابريتشيو موري (ترجمة عمر الباروني وفؤاد الكعبازي)، 1988، تادرات أكاكوس الفن الصخري وثقافات الصحراء قبل التاريخ، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، ص43.

- وفيق محمد جمال الدين، 2002، جغرافية عمان السياحة، المجلة الجغرافية العربية، عدد 40، الجزء 2، ص12.65

⁶⁶ Daniles, 1971, The Caramantes of Fezzan, "in Libya in History" University of Libya, Benghazi, PP 261- 264.

جوانب الفوهة الشديد بنحو 20-45 درجة. فالكتلة البركانية التي يتألف منها واو الناموس تتخذ شكلا بيضويا يبلغ قطره علي طول محاورها الذي يتجه نحو الشمال الشرقي نحو 4 كلم، كما يبلغ أقصى ارتفاعها 120 مترا، وذلك في الركن الشمالي الشرقي، وبازلت واو الناموس يختلط به بلورات من معادن الفورستريت والبرونزيت وغيرها من البلورات، وتنتشر هذه الأخيرة في كتل من الكوارتز والزجاج الطبيعي، فضلا عن وجود مواد غريبة من الدونيت والمقنييت⁶⁷.

الصورتان 3 و4: جانب من بركان واو الناموس



Source: <https://mz-mz.net/2596/>

إن جبل واو الناموس تميزه عدة خصائص تلعب دورا كبيرا في جلب السياح، وبالتالي المساهمة في الرفع من قيمة السياحة البيئية وتحقيق تنمية اقتصادية بإقليم فزان.

2- البحيرات الصحراوية تراث طبيعي يستحق الثمين

تمثل البحيرات التي تتضمنها المناطق الصحراوية عنصراً هاماً للجذب السياحي، وتكمن الأهمية السياحية للبحيرات في تعدد أنواع الرواج المرتبطة بالأنشطة السياحة بمختلف ألوانها؛ كالمغامرات الصحراوية والاستجمام وركوب السيارات الصحراوية والتزحلق على كثبانها الرملية والمناظر الطبيعية التي تقع ضمنها هذه البحيرات.

وترجع أهمية البحيرات الصحراوية بإقليم فزان من الناحية السياحية إلى وقوعها في مناطق ذات ارتفاعات رملية شاهقة، وتغير حالتها المائية من فصل لآخر، ووجود عدة أصناف من النباتات المحيطة بهذه البحيرات، مما يزيد من جاذبيتها للطلب السياحي⁶⁸، كما تحتوي على بعض الكائنات الحية. وعند جفافها تظهر الأراضي الملحية عند هوامش هذه البرك، نتيجة تعرضها للتبخر ثم الجفاف لاسيما أنها قليلة العمق⁶⁹.

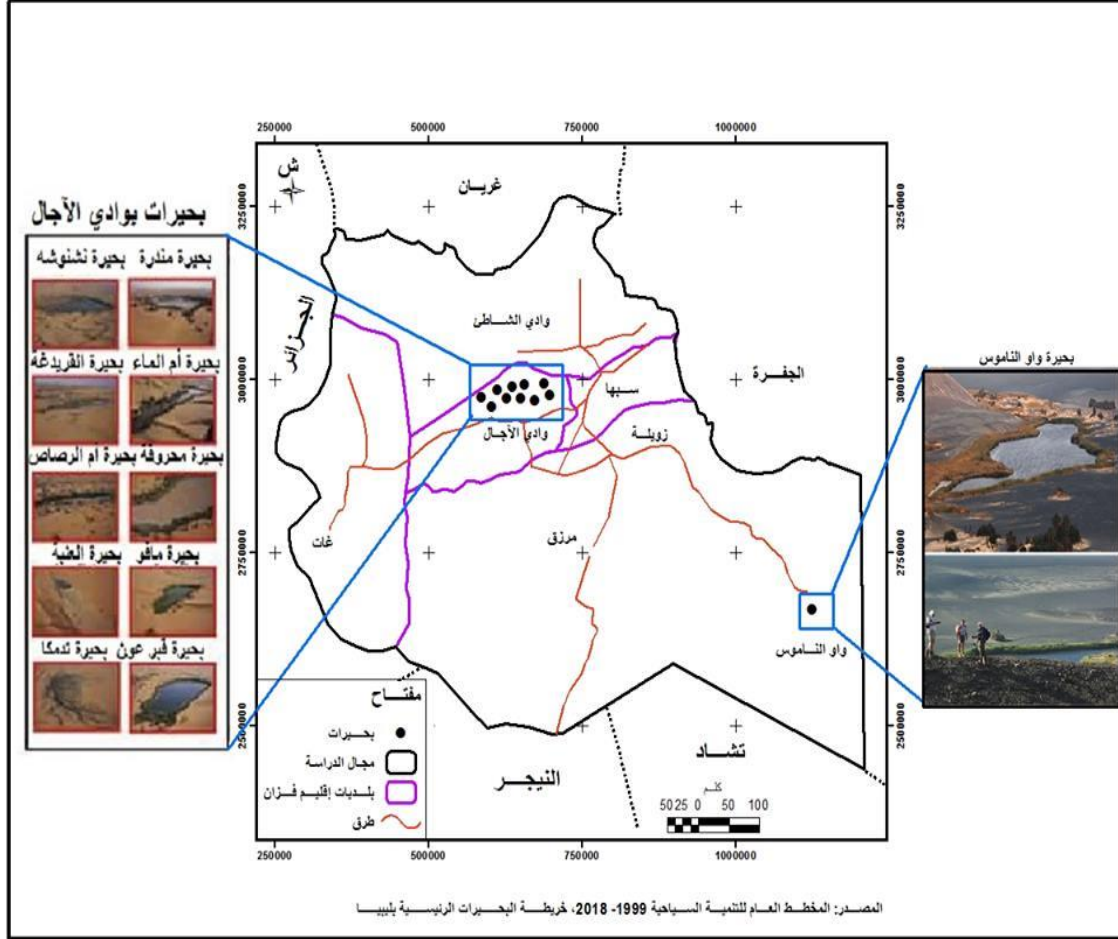
⁶⁷ عبد اللطيف محمود، 2007، تاريخ ليبيا القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، الجزء 1. -البرغوتي

- دعبس يسري، 2009، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، (دراسات وبحوث في اثربولوجيا السياحة)، ط1، منشورات الملتيقي المصري للإبداع والتنمية، ص 443-444.

- جاد الرب حسام الدين، 2004، التنمية السياحية في محافظة الفيوم: دراسة في جغرافية السياحة، المجلة الجغرافية العربية، عدد 43، ص 22.

وتوجد سلسلة من البحيرات الصحراوية بالمجال، يبلغ عددها 47 بحيرة، منها الجافة وشبه الجافة وأخرى توجد بها المياه، ويتراوح عمها بين المتر و5 أمتار، وتحيط بها نباتات وأشجار النخيل وبعض الحشائش الأخرى.

الشكل 2: توزيع بحيرات السياحة الصحراوية بإقليم فزان بدولة ليبيا.



ولتوضيح أهمية هذه البحيرات الصحراوية في السياحة البيئية قمنا بدراسة أهم البحيرات وتفصيل مميزات السياحة كما يلي:

2-1- بحيرة قبرعون

تقع بحيرة قبرعون على كثبان الرمال الواسعة شمال وادي الأجال بمسافة تقارب 25 كم، وهي ذات قيمة سياحية واقتصادية عالية؛ وذلك لما يتوفر بها من متطلبات سياحية مرتفعة، حيث تمثل منطقة مهمة بالنسبة للسياحة المحلية والدولية. وتتميز بحيرة قبرعون بأنها ذات شكل بيضاوي، تضيق في جزئها الغربي وبمياهها الشديدة الملوحة، إذ تقدر بحوالي ثلاث أضعاف ملوحة مياه البحر، محاطة بالرمال التي تنهال بها منذ أن عُرفت. وعلى الجانب الآخر من البحيرة توجد بحيرة قبرعون الثانية التي طمرتها الرمال، ولم يبق منها سوى الأعلام الدالة على موقعها، أما قرية قبرعون الموجودة على ضفافها، فهي خالية من السكان، حيث تم ترحيلهم إلى القرية الجديدة لعدم توفر وسائل الحياة الحديثة فيها.

الصورة 5: جانب من بحيرة قبرعون



المصدر: تصوير شخصي، 2020

وتتميز هذه البحيرة بعدة خصائص سياحية وعلاجية هامة؛ فالكائنات الحية الموجودة بها والتي يسميها السكان المحليون بالـ **الدود** وهي من أنواع القشريات البحرية الحمراء اللون⁷⁰، تستعمل في علاج أمراض المعدة وداء السكري، إضافة إلى ذلك فإن رمالها تكون حمامات رملية لعلاج الروماتيزم ومياهها للاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية، كما أن كثبانها الرملية تشبع رغبة المغامرين لتسلقها وممارسة مختلف الأنشطة الرياضية.

2-2- بحيرة أم الماء

هي إحدى البحيرات الموجودة في رمل الزلاف قرب قرية تركزية الواقعة في وادي الآجال بمسافة تقدر بحوالي 20 كم. وتتميز هذه البحيرة عن بحيرة قيرعون بأنها ذات شكل طولي وعمق أكبر من سابقتها التي تشتهر بـ **كبير حجمها**، وتعتبر بحيرة أم الماء أكثر جمالا لاحتفاظها بنورها الطبيعي، حيث تحيط بها أشجار النخيل ونبات القصب.

2-3- بحيرة مندرة

تعد أقرب البحيرات لوادي الآجال، حيث تبعد عن قرية تركزية بمسافة تقدر بحوالي 17 كم، وعن بحيرة أم الماء بمسافة 2 كم، أما عمقها فيصل إلى 30 سم، وتعاني من انخفاض منسوب المياه بها، وتعرضها للانكماش والجفاف في فصل الصيف. وتبرز هذه البحيرة كسبخة ملحية بها غابات النخيل والحشائش البرية الصحراوية؛ كنبات القصب والديس، وبالتالي فهي من البحيرات شبه الجافة.

2-4- بحيرات الطرونة

تضم هذه البحيرات بحيرة نشنوشه والفردغة والطرونة. فبحيرة نشنوشه توصف بأنها صغيرة المساحة، عادة ما تجف صيفا، وعمقها لا يزيد عن نصف متر، وبحيرة الفردغة تقع بالقرب من الطرونة وتفصلها عنها بحيرة صغيرة شبه مستديرة، لا يتجاوز عمقها المتر، وتسمى بـ **بحيرة قنطرة**. وتعد هذه البحيرات مصدراً هاماً لاستخراج مادة النطرون. أو ما يسمى محلياً (بالطرونة) والتي تستخدم في صناعة

- نتائج البحث الميداني 2016.⁷⁰

الصابون ودبغ الجلود وغيرها من الصناعات الأخرى، ويتم جمع الطرونة في فصل الخريف من هذه البحيرات بحكم أن مياهها تزداد أثناء فصل الشتاء، ثم تتعرض للتبخر والجفاف في فصل الصيف مخلفة وراءها النطرون.

الصورتان 6 و7: جانب من بحيرة طرونة



Source : https://web.facebook.com/winzeref/posts/2948148935303076?_rdc=1&_rdr

ثانياً: واقع حركة السياحة البيئية في إقليم فزان وإمكانية تنميتها

يُعد النشاط السياحي في الوقت الراهن من أبرز الأنشطة الحيوية في مختلف أنحاء البلاد، وذلك لارتفاع كثافة السياح الذين يطمحون في قضاء إجازة سياحية مهمة. وهذا الاتساع الهائل لمجالات النشاط السياحي لم يكن على هذا المستوي أو قريباً منه قبل عدة سنوات مضت، ولكن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والدعوة للسياحة البيئية من جهة أخرى، ساهمت في خلق قفزة نوعية للسياحة العالمية. فالتوجه العالمي إلى الإنقاص من الضغط الروتيني لساعات العمل الطويلة، وتوفير إجازات لكي تمنح الأفراد القدرة على تجديد طاقتهم العملية، حيث أصبح التخطيط المبكر لهذه الإجازة السياحية أمراً مهماً للغاية.

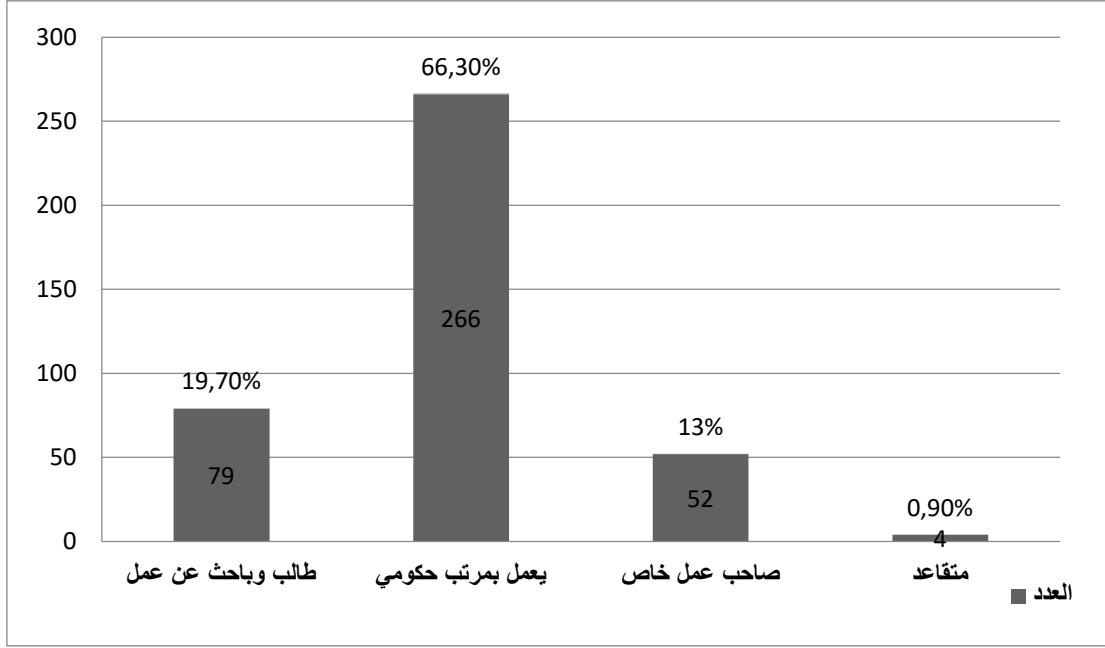
ولدراسة وتحليل بعض الخصائص واتجاهات حركة السياحة الداخلية في إقليم فزان، اعتمدنا أساساً على نتائج الدراسة الميدانية، قصد تحديد نوع الأنشطة الاقتصادية للسياح ومستواهم الاقتصادي، مع إبراز مختلف انطباعاتهم حول أهمية المؤهلات السياحية الطبيعية وتحديد ما يواجهونه من إكراهات، قصد إعطاء تصورات لتجاوزها وتحقيق سياحة بيئية مستدامة.

1- أهمية التراث الطبيعي لدى السياح وظروف استقرارهم بإقليم فزان

1-1- النشاط الاقتصادي للسياح حسب العينة المبحوثة

تبين من خلال العمل الميداني أن مجموعة من السياح يمارسون العديد من المهن، ومنهم من يشتغل في قطاعات حكومية وغير حكومية، وتنوع الوظائف التي يمارس بها هؤلاء السياح أنشطتهم وأعمالهم اليومية كل حسب تخصصه ومجال اهتمامه.

الشكل 3: النشاط الاقتصادي للعينة المدروسة من السياح



المصدر: البحث الميداني، 2016

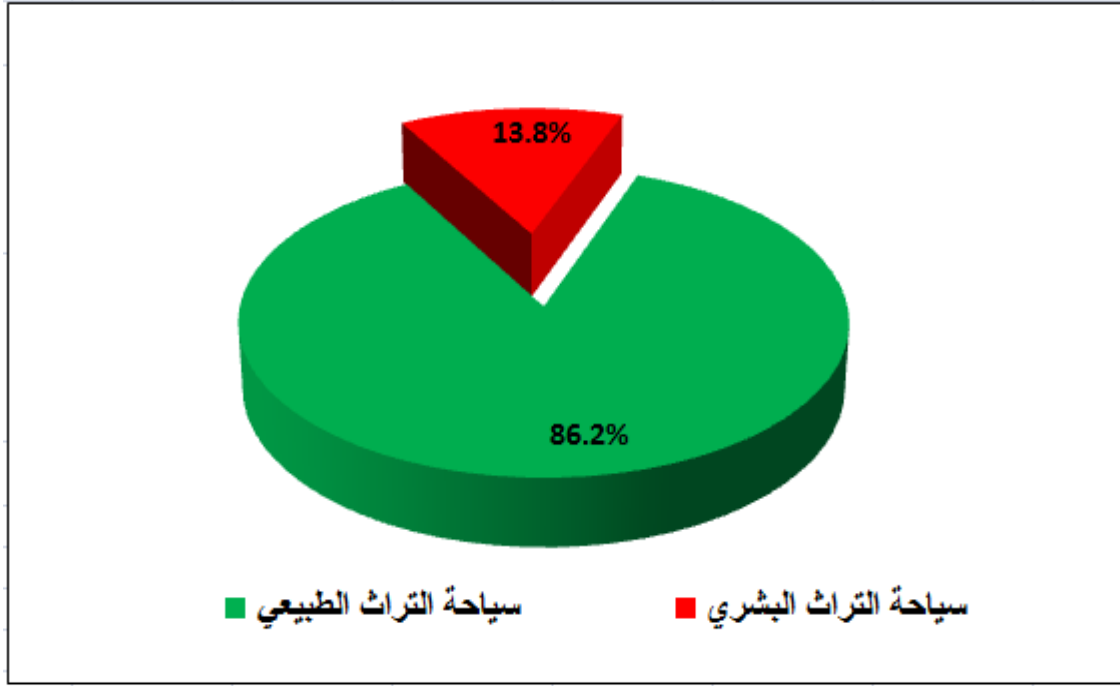
يتضح من خلال معطيات الشكل أعلاه، أن معظم أفراد عينة البحث يعملون في القطاع الحكومي، ويمارسون أعمالهم اليومية في دوام رسمي حسب نظام الدولة الليبية، وأبرز هذه الجهات التي يعملون بها قطاعات التعليم والصحة والكهرباء بعدد 266، أي بنسبة 66.3% من إجمالي أفراد عينة البحث، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب الطلبة الذين يواصلون تعليمهم في المؤسسات الحكومية والباحثين عن العمل بنسبة 19.7%، أما أصحاب الأعمال الخاصة فلا يتجاوزون 13% من إجمالي أفراد العينة المدروسة. تدل هذه المؤشرات على أن المنطقة تقل بها نسبة العاطلين عن العمل وبما قدر من النشاط الوظيفي يسمح بالتخطيط والاهتمام بالتراث، ومحاولة إيجاد مجالات أخرى للعمل. ويشكل التراث والسياحة عنصرا جذب لفئة الشباب وخلق فرص عمل جديدة في القطاع السياحي، عبر إنشاء معاهد وجامعات متخصصة، تهتم بتخريج شباب لهم القدرة على إدارة المجال التراثي والسياحي والمرافق اللازمة لهما، ومحاولة تفعيل دور المؤسسات غير الحكومية للعمل على توعية الشباب وتوجيههم وتعريفهم بالقيمة الحقيقية للمقومات السياحية والمواقع التراثية والتاريخية، التي تمتلكها المنطقة وما ستجلبه من تنمية محلية مستدامة بالغة الأهمية والتميز، إذا تم التخطيط لها في البرامج التنموية المستقبلية، بدءا من تنمية الموارد البشرية وصولا إلى تنمية الموارد التراثية والسياحية على حد سواء.

- وفيما يلي بعض الخصائص التي تميز العينة المبحوثة، والتي من خلالها تتضح مساهمة السائح في الرفع من قيمة السياحة البيئية:
- على مستوى الدخل الشهري للسائح، فقد أظهرت نتائج الاستبيان أن النصيب الأكبر من السائح يتقاضون دخلا جيدا، بقيمة تفوق 500 دينار ليبي، وهذا المؤشر يعكس تحسن المستوى المعيشي بارتفاع معدلات الدخل لدى أكبر عدد من العينة المدروسة وانخفاض ذوي الدخل المحدود،
 - على مستوى التعليم وجدنا أن معظم السياح الذين شملتهم عينة البحث لهم مستويات تعليمية جيدة، يأملون في تحسن الأوضاع الحالية للبلاد والالتفات للتنمية المحلية والاهتمام بالمعالم التراثية والمواقع السياحية التي تمتلكها البلاد، ويطمحون لتشجيع السياحة الداخلية بدعم من الحكومة والمؤسسات غير الحكومية على حد سواء.

1-2- تطور وجهة السياحة الداخلية حسب العينة المدروسة

عادة ما يكون للسياح العديد من المقاصد السياحية التي يخططون لزيارتها والتمتع بما يميزها من مقومات طبيعية وبشرية، حيث يهتم الزائر ويخطط لاختيار وجهته السياحية بعناية، كما يقوم بتحديد الهدف من تلك الزيارة محاولا الاستمتاع بأكبر قدر ممكن وبأقل التكاليف. وعليه فقد وجهت أسئلة للسائح بمنطقة الدراسة عن ما إذا كان قاصدا المنطقة أو كونها نقطة عبور لمنطقة أخرى. وتحليل نتائج البحث الميداني تبين أن معظم السائحين المحليين أتوا قاصدين المعالم السياحية الطبيعية والبشرية على حد سواء، لكن بتحليل الوجهة السياحية بصفة عامة يظهر التركيز على معالم التراث الطبيعي لكونها تجمع الترفيه والسياحة في نفس الوقت، بينما الاهتمام بالتراث البشري يبقى أقل أهمية.

الشكل 4: نوع السياحة المفضلة حسب العينة المدروسة



المصدر: البحث الميداني، 2016

يتضح من خلال معطيات الشكل أعلاه، أن سياحة التراث الطبيعي تصدر المقاصد التي يتوجه إليها السائح، رغم اشتهاار منطقة الدراسة بتراثها الطبيعي والبشري ذا القيمة السياحية المهمة، حيث بلغت نسبة السياح الوافدين من أجل التراث الطبيعي أكثر من 86% من مجموع السائحين الذين شملتهم عينة البحث. فهم يركزون على المناطق الطبيعية ويحرصون على زيارتها، بينما تفضل نسبة 13.7% من أفراد العينة زيارة المناطق والمعالم التاريخية، وبالتالي فإن زيارات السياح تركزت على المعالم الطبيعية البيئية أكثر من الثقافية.

1-3- انطباع السياح أثناء زيارتهم لمناطق السياحة البيئية بالإقليم

للقوف على انطباع السائح عن طبيعة الوضع السياحي لمكان زيارته، لما يلعبه هذا العامل من أهمية في تشجيع الزوار على تكرار الزيارة من عدمه، فقد شملت الدراسة إبراز المميزات والعيوب من وجهة نظر المبحوثين، حيث أكد ما نسبته 37.6% من السائحين انزعاجهم من الطرق، والتي تأخذ وقتاً طويلاً لكي يصلون إلى المقاصد السياحية، أما بالنسبة لتكرار الزيارة، فقد أكد ما نسبته 38.3% من السائحين، بأن أبرز الأسباب التي جعلتهم يزورون المنطقة هو توفر الاستقرار والأمن، مقارنة بالمناطق الأخرى التي تشهد صراعات وحروب، بسبب التغيرات والفتن.

ومن المميزات التي يعجب بها السياح أثناء زيارتهم للمواقع السياحية الطبيعية نذكر:

- الترحاب والروح الكريمة التي يتم استقبالهم بها، سواء من السكان المقيمين في مناطق المقصد السياحية أو في المناطق التي تعتبر معبرا للوجهة السياحية بنسبة وصلت إلى 64% من عينة البحث الميداني؛
- توفر الأمن والاستقرار في المناطق الموجود بها المعالم السياحية والتراثية؛
- إمكانية الإقامة في المنطقة بأسعار مناسبة؛
- التنوع في المعالم السياحية بين التراث الطبيعي والبشري؛
- فرغم قلة مرافق الإيواء السياحي، إلا أن الإقامة متوفرة؛ كالمنتزهات السياحية وبيوت الشباب التي تتوفر بأسعار منخفضة مقارنة بالفنادق.
- ورغم هذه المميزات، فإن هناك بعض الاكراهات التي تواجه السياح بإقليم فزان، مشكلة بذلك عيوباً تساهم في انزعاجهم، نذكر من أهمها:

- معاناة حوالي 32% من عينة البحث من مشاكل الطرق وعدم صلاحيتها للسير؛
- عدم وجود علامات مرورية وخاصة في الطرق الصحراوية؛
- 18.6% من عينة البحث يشكون من قلة الخدمات وتدني مستواها؛
- انعدام النظافة وقلة دورات المياه داخل المنتزهات والمرافق السياحية؛
- قلة الاهتمام بالمواقع السياحية، ما يعكس عدم الإدراك والوعي بأهمية التراث الطبيعي؛
- 11% ينزعجون من الإقامة والمتوفر منها غير مناسب للدرجة المطلوبة من السائح؛
- تدني مستوى خدمات البنية الأساسية؛
- ثم قلة الكوادر المؤهلة في المجال السياحي.

وانطلاقاً من سبق، نستنتج أن المنطقة رغم تمتعها بمؤهلات سياحية كبيرة، وتوفرها على إمكانيات ومقومات مهمة يمكن استغلالها لصالح تنمية سياحة تراثية بيئية محلية، إلا أنها تعاني عدة عوائق خدمية بالأساس تحد من أهمية السياحة الطبيعية. وهذا ما يتطلب ضرورة وضع استراتيجيات محكمة، قصد تأهيل المرافق السياحية المتوفرة وتجويد مختلف الخدمات المطلوبة، قصد تحقيق تنمية مستدامة تضمن التوازن بين الإنسان والاقتصاد والطبيعة⁷¹.

2- دور الفاعلون المحليون في الحفاظ على التراث الطبيعي وتحقيق التنمية السياحية

2-1- تدخلات مصلحة آثار الجنوب الليبي

تعتبر مصلحة آثار الجنوب الجهاز الإداري الخاص بحماية التراث ومراقبة الميزانيات التي ترصد للمشاريع والبرامج التنموية؛ كالصيانة وترميم التراث وتنظيم العديد من البرامج الثقافية، من ندوات ومؤتمرات محلية ودولية. وتضم بها العديد من الباحثين والمتخصصين في الدراسات التاريخية، والمهتمين بالتراث بجميع أنواعه الطبيعي والبشري. ولديها العديد من المهام التي تخدم التراث،

⁷¹- PAPPALARDO. M et MANTEI. C, 2011, Tourisme et développement durable: De la connaissance des marchés à l'action marketing, Impression Jouve SA – Mayenne, p 11.

كتسجيل التراث الأثري وصيانته والحفاظ عليه، وخاصة الموجود في الفضاءات المفتوحة، كالصحراء والجبال والرسومات الصخرية، وصيانة المواقع التراثية وانقاذ المتبقي منها، حيث تم ترميم وصيانة العديد من المعالم الأثرية في مناطق مختلفة من إقليم فزان برعاية المصلحة، ثم العمل على تطبيق التشريعات والنصوص القانونية المعمول بها في برامج الحفاظ على المواقع التراثية.

2-2- بيت التراث والثقافة باعتبارها فاعل مهم في تدبير التراث الثقافي

يتمتع بيت التراث والثقافة بأهمية معنوية كبيرة على مستوى الإقليم، له استقلالته المالية الإدارية عن الدولة، ولكنه مرتبط بالتزامه في تنفيذ برامج المختلفة لقوانين وتشريعات وزارة السياحة، كإقامة معارض تراثية محلية وإقليمية والمساعدة في إحداث مؤسسات جديدة تهتم بجوانب التراث، وتنشيط المهرجانات والمعارض المحلية حول التراث.

2-3- مساهمة المؤسسات غير الحكومية في التعريف بالتراث الطبيعي وجذب النشاط السياحي

تسعى هذه المؤسسات إلى تقديم العديد من الأنشطة والخدمات على المستويين المحلي والإقليمي لمنطقة فزان، حيث كانت لها مساهمة فعالة في التوجه إلى التنمية المحلية والالتفات إلى السياحة البيئية وتثمينها⁷²، واستخدامها في جذب النشاط السياحي، عبر إقامة الندوات العلمية والثقافية، وتشجيع السكان المحليين على الانخراط في المؤسسات غير الحكومية، وتفعيل دورها في التنمية المحلية على المستويين المحلي والدولي بإقليم فزان، ثم مساعدة السكان المحليين على معرفة الواقع الاجتماعي حولهم، وتشجيع الأعمال التطوعية والرفع من مستوى مشاركة الأفراد الباحثين عن العمل، وذلك عن طريق نشر ثقافة السعي لتحقيق المشاركة الاجتماعية، والاهتمام بالتراث بجميع أنواعه ومستوياته. هذا وتأخذ بعين الاعتبار ضرورة تدريب وتثقيف السكان المحليين، وبالأخص فئة الشباب على كيفية المشاركة كأعضاء منخرطين فاعلين في المجتمع.

ثالثا: معوقات التنمية السياحية البيئية بإقليم فزان

تواجه التنمية السياحية العديد من الإكراهات التي تقف عائقا أمام تحقيقها، نلخصها أهمها في النقاط التالية:

- قلة الوعي والمعرفة بالأهمية الاقتصادية للتراث ودوره في تحقيق سياحة داخلية وخارجية، ونشأة سياحة صناعية لها تأثير إيجابي، كجلب العملات الأجنبية والاستخدام للموارد البشرية وخلق تنميته مستدامة.
- نقص الدراية الفنية وضعف النشاط الترويجي وقلة الخبرة في مجال التراث والسياحة.
- قلة الدعم للمقومات السياحية في بعض الحالات، يعيق تطوير القطاع السياحي.
- العزوف عن زيارة المناطق التراثية، نتيجة لتهالك الطرق وعدم صلاحيتها للسير، خاصة وأن أغلبها غير مزودة بعلامات مرورية واضحة، لاسيما الطرق الصحراوية الرابطة بين المدن والقرى المتفرعة منها والمحتوية على معالم سياحية طبيعية وبشرية.
- ضعف الخدمات وتدني مستواها، بحيث لا ترقى للمستوى المطلوب، نذكر منها على سبيل المثال انعدام النظافة وقلة دورات المياه داخل المنتزهات السياحية، وعدم الاهتمام بالمواقع الأثرية، مما يعكس نوعا من عدم الإدراك والوعي بأهمية هذه المواقع ونقص محطات الوقود، وفي حالة وجودها فإنها تكون مزدحمة ولا تتوفر على وقود يكفي للجميع.

⁷² - نتائج البحث الميداني 2016

- المرافق السياحية المتوفرة، أغلبها لا يصل للمستوى المطلوب من حيث احتياجات السياح.
- تعاني المنطقة من نقص في البنية التحتية الأساسية اللازمة، أهمها مرافق الإيواء السياحي والخدمات المصاحبة لها.

خاتمة

أصبحت السياحة البيئية تشكل أهمية كبرى بإقليم فزان، نتيجة وفرة عناصر التراث الطبيعي التي تلعب دورا بارزا في جلب السياح المحليين والدوليين، وبالتالي النهوض بالوضع الاقتصادي للمنطقة. فمجال الدراسة يتوفر على العديد من الأشكال التضاريسية والبحيرات الصحراوية التي يمكنها جذب السياح للاستمتاع بخصائصها وجمالية مظاهرها. إلا ان مختلف مكونات التراث الطبيعي تعاني الكثير من الإكراهات والمشاكل التي تحد من أهميتها السياحية.

وللمحافظة علي هذه المواقع التراثية وضمان استثمارها السياحي على المدى الطويل، يجب وضع إستراتيجية وطنية للسياحة البيئية، تستهدف الحفاظ علي التراث الطبيعي وحماية البيئة، وبالتالي المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية السياحية المستدامة. وذلك من خلال تطوير سلسلة البحيرات الصحراوية الطبيعية وصون التنوع التضاريسي وباقي المواقع السياحية، مع ضرورة التدبير الجيد لأنشطة السياحة البيئية، والسهر على التوعية والتثقيف والتسويق، وتقوية الشراكة بين المؤسسات الحكومية وباقي الفاعلين في تدبير الشأن البيئي والسياحي.

المراجع المعتمدة:

- البرغوتي عبد اللطيف محمود، 2007، تاريخ ليبيا القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، الجزء 1.
- جاد الرب حسام الدين، 2004، التنمية السياحية في محافظة الفيوم: دراسة في جغرافية السياحة، المجلة الجغرافية العربية، عدد 43.
- دعبس يسري، 2009، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، (دراسات وبحوث في انثربولوجيا السياحة)، ط1، منشورات الملتقي المصري للإبداع والتنمية.
- الدناصوري جمال الدين، جغرافية فزان دراسة في الجغرافية الإقليمية والمنهجية، منشورات كلية الآداب 4 الجامعة الليبية، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي.
- فايريتشيو موري (ترجمة عمر الباروني وفؤاد الكعبازي)، 1988، تادارات أكاكوس الفن الصخري وثقافات الصحراء قبل التاريخ، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس.
- وفيق مُجد جمال الدين، 2002، جغرافية عمان السياحة، المجلة الجغرافية العربية، عدد 40، الجزء 2.

- PAPPALARDO. M et MANTEI. C, 2011, Tourisme et développement durable: De la connaissance des marchés à l'action marketing, Impression Jouve SA – Mayenne.
- Daniles, 1971, The Caramantes of Fezzan, "in Libya in History" University of Libya, Benghazi
- <https://www.startimes.com/f.aspx?t=31688714>
- https://web.facebook.com/winzerref/posts/2948148935303076?_rdc=1&_rdr
- <https://mz-mz.net/2596/>

البيئة الطبيعية بوجهة فاس السياحية: أية مساهمة في التنمية المستدامة

The Natural Environment of the Tourist Destination of Fez: What Contributions does it have on Sustainable Development?

شفيق بوشنافة⁷³ صباح سرغيني⁷⁴

¹ شفيق بوشنافة، طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر المجال والتراث والتاريخ، جامعة سيدي محمد

بن عبد الله، كلية الآداب ظهر المهرز فاس، المغرب، chafikbochnafa@gmail.com

² صباح سرغيني، أستاذة باحثة، مختبر المجال والتراث والتاريخ، كلية الآداب ظهر المهرز فاس،

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب ظهر المهرز فاس، المغرب

sabahserrhini@yahoo.fr

ملخص:

تكتسي البيئة الطبيعية لفاس أهمية كبرى ضمن الوجهة السياحية للمغرب الأوسط، بحيث تتوفر على عدة مؤهلات طبيعية، تتمثل في موقعها الاستراتيجي وتنوع تضاريسها وغطائها النباتي وثروتها الحيوانية وخاصة بسفوح مقدمة جبال الريف كجبلي زلاغ و ثغات، وكذا مواردها المائية التي تجعل منها قبلة لهواة السياحة البيئية والاستشفائية.

إن الواقع الحالي للسياحة بفاس يؤكد الاعتماد بالأساس على المنتج السياحي الكلاسيكي، والمتمثل في السياحة الثقافية صوب المدينة القديمة اعتمادا على ما تحتضنه من مآثر تاريخية مصنفة ضمن التراث العالمي. وبالرغم من هذا، فإن القطاع السياحي بالمدينة يظل غير قادر على منافسة الوجهات السياحية الأخرى كمدينة مراكش مثلا، لأنه يركز على أحادية المنتج الثقافي والاعتماد عليه بشكل محوري في الدعاية والتسويق.

لذلك أصبح من الضروري اليوم انفتاح وجهة فاس السياحية على بيئتها الطبيعية بغية تنويع منتوجاتها السياحية بين التراث الثقافي والطبيعي، من أجل خلق علاقة متكاملة بين الحاضرة التي تشكل مركز الإشعاع السياحي والمجالات الطبيعية المحيطة بالمدينة، في إطار مندمج يحقق أهداف استدامة البيئة السياحية وتنميتها، بهدف توسيع العرض السياحي وتنويعه لكي تصبح فاس قطبا سياحيا ينافس الوجهات السياحية المشهورة بتعدد أنواع منتوجها السياحي داخليا وخارجيا.

لهذا سنحاول من خلال هذه المقالة، إبراز أهم مؤهلات السياحة البيئية بوجهة فاس ومساهمتها في التنمية المستدامة، وكذا تقييم الحالة البيئية للمجالات الخضراء بفاس لتكون من أكثر المقومات استقطابا للسياح على المستوى الوطني، إن استغلت وفق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية: البيئة الطبيعية - وجهة فاس - التنمية المستدامة - التراث الثقافي - الاستدامة - السياحة البيئية.

Abstract:

Fez's natural environment is of great importance within the tourist destination of Central Morocco as it avails a variety of natural resources, inter alia the strategic location, landscape diversity, vegetation and livestock, particularly in the foothills of the Rif mountains; such as, The Mountains of Zalagh and Thghat, as well as its water resources that make it a destination for ecotourism and medical tourism.

The prevailing reality of tourism in Fez illustrates its dependency on the classical tourism product, namely cultural tourism towards the old medina depending on its historical monuments classified as World Heritage, still the city's tourism industry remains unable to compete with other tourist destinations; such as Marrakech, as it focuses on a single cultural product and resorts to it in advertising and marketing.

Therefore, it is necessary today to diverge the tourist destination of Fez to its natural environment in order to diversify its tourism products between cultural and natural heritage, so as to create an integrated relationship between the city, which constitutes the mainstay of tourism and the natural areas surrounding the city, within an integrated framework that achieves the objectives of the sustainability and the development of the tourism environment, with the aim of expanding the tourism supply and diversifying it into a tourist attraction that competes with tourist destinations known for its variety of tourism products, both internally and externally.

This is why we will try through this article to highlight the most important resources of eco-tourism in Fez and its contribution to sustainable development, as well as to assess the environmental situation of the green areas of Fez so as to enable it to be one of the most attractive elements for tourists at the national level if exploited in accordance with the principles and objectives of sustainable development.

Keywords: Fez destination, Sustainable development, Cultural heritage, sustainability, Ecotourism

مقدمة:

تتوفر وجهة فاس على زاد غني من الموارد الطبيعية الخصبة، التي تجعل منها احتياطا استراتيجيا يمكن استثماره في المجال السياحي المحلي، وخاصة فيما بات يعرف بالسياحة البيئية، بعد تعالي الأصوات المنادية بضرورة المحافظة على البيئة وخلق نشاط سياحي نظيف وأخضر يراعي الخصوصيات المحلية، ويوفق بين حماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي والثقافي، ورونق المجال المدروس، ويساهم في خلق رواج محلي لتحقيق التنمية المستدامة، تساهم في حركية سوسيو إقتصادية داخل الوجهة من أجل الرفع من مستوى عيش الساكنة المحلية.

وانطلاقا من هذه الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها وجهة فاس والتي يمكن استثماره في المجال السياحي البيئي مستفيدين بذلك من التجارب السابقة، وذلك اعتمادا على قوائم الاستبيان **Questionnaire Chicklists**⁷⁵، وهي عبارة عن سلسلة من الأسئلة المتعلقة بالآثار المحتملة على البيئة الطبيعية، نتيجة مشاريع سياحية أنجزت أو في طور الإنجاز، بهدف معرفة الوضع البيئي لمنطقة ما، ومدى تحملها لآثار التنمية السياحية، ويتم الإجابة عليها بواسطة فئة فاعلة والأكثر احتكاكا بالمجال المدروس (السياح والمرشدين والساكنة المحلية). وقد تم تطوير هذه القائمة عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بغرض تقييم مشاريع التنمية في دول العالم الثالث ودرجة تأثيرها على البيئة، وتعتمد هذه الأسئلة على درجات التقييم التالية: جيد، متوسط، متدهور، لا أدري.

75- محسن ميلاد الترهوني، 2008، السياحة البيئية والتنمية المستدامة دراسة نموذج المجتمع الليبي، دار الحرم للتراث القاهرة، الطبعة الأولى، تحت التقييم الدولي (0)

وفي هذا السياق يجب الإلتزام في إطار أي تدخل من أجل تنمية السياحة مراعاة حماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي والحضاري والثقافي بوجهة فاس، وبالتالي التأكيد على المساهمة في خلق رواج اقتصادي وتنمية محلية. على ضوء ذلك نطرح الإشكالية التالية والتي نصوغها في السؤال جوهرى التالي:

← إبراز أهم مؤهلات السياحة البيئية بوجهة فاس ومساهمتها في التنمية المستدامة، وكذا تقييم الحالة البيئية للمجالات الخضراء بفاس لتكون من أكثر المقومات استقطابا للسياح على المستوى الوطني، إن استغللت وفق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة؟

I. تقييم الحالة البيئية للمؤهلات الطبيعية بوجهة فاس السياحية وإمكانية استغلالها في التنمية المستدامة

1. السياحة البيئية والتنمية المستدامة: أية علاقة؟

أصبحت العلاقة بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة تأخذ أشكالا مختلفة، فهي إما أن تكون علاقة تضاد وتصارع، بحيث تتم عمليات التنمية السياحية بمعزل عن الحفاظ على البيئة، وإما أن يكون هناك تنسيق وتكامل بينهما من خلال تنمية سياحية مستدامة، وذلك بمراعاة القوانين الحاكمة للنظم البيئية ضمانا لاستمرار مكوناتها القادرة على التجدد والبقاء للأجيال القادمة، لذلك فإنها تمثل "عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد والاستثمارات والتطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي في حالة انسجام وتناغم مع البيئية السياحية، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر مع المستقبل".⁷⁶

ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى السياحة البيئية على أنها منظومة تتألف من عدة مكونات تشمل السائح والسكان والإمكانات السياحية الطبيعية والخدمات الأخرى - تتفاعل فيما بينها في إطار نسيج متفاعل ومتوازن، ولهذا يجب أن تدخل الاستدامة كمحور أساسي في التخطيط الاستراتيجي الذي يدمج التنمية في البيئة السياحية تحقيقا لسياحة مسؤولة ومستدامة تتمثل في احترام البيئة و خصوصيات المجتمع المحلي في كل مراحل السفر، كما تعني كل أشكال التهيئة السياحية التي يحترم ويحافظ فيها النشاط السياحي على المصادر الطبيعية والثقافية والاجتماعية للوجهة⁷⁷، وذلك من خلال عدة تدابير نذكر بعضها⁷⁸:

- تقييم الآثار البيئية الناتجة عن المشاريع السياحية القائمة وكذا المستقبلية، ودراسة مدى تأثير هذه الأخيرة على الأنشطة السياحية وعلى الموارد البيئية المتاحة بالمجال، وذلك في مراحل الإنشاء والتشغيل، لضمان الانسجام والتوازن البيئي لهذه المشاريع.
- وضع خطة استراتيجية بديلة وشاملة للحفاظ على البيئة وحمايتها من كل مصادر التلوث، في ضوء سياسة سياحية موضوعية مسبقا، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين أهداف هذه السياسة والمحافظة على المنظومة البيئية، حتى يمكن استثمارها بشكل جيد لصالح السياحة.
- الاهتمام بالتحسيس والتوعية البيئية لدى أفراد المجتمع بشكل عام، والعاملين في القطاع والأجهزة السياحية الرسمية بشكل خاص، وذلك باستخدام مختلف وسائل الإعلام المتاحة (المقروءة، المسموعة والمرئية)، إلى جانب وضع البرامج البيئية التي يمكن أن ترتقي بمستوى السلوك لدى الساكنة المحلية.

⁷⁶ د. أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، مكتبة بستان المعرفة، جامعة الإسكندرية ص 49.

⁷⁷ Alain Laurent, 2003, caractériser le tourisme responsable facteur de développement durable, étude réalisée par BEIRA, CFP groupe T2D2 tourismes.

⁷⁸ احمد عبد الكريم سلامة، 2000، التنمية السياحية والتشريعات البيئية في مصر، جامعة حلوان، مجلة مصر المعاصرة، العدد 459-460، ص 284.

- الرفع من مستوى الوعي البيئي المعماري لدى الساكنة المحلية والزوار وكذا الفاعلين في القطاع، وذلك للتعامل مع التراث المعماري بشكل حضاري من خلال التزامهم بالضوابط والقواعد التي وضعتها المؤسسات المعنية للحفاظ على الثروة الأثرية أطول فترة ممكنة، دون إهدار أو تلويث أو تشويه لهذه المعالم التراثية الجاذبة للسياح.

2. تتميز وجهة فاس بموقعها الاستراتيجي ذو الجاذبية السياحية

2.1. الموقع الجغرافي المتميز لوجهة فاس السياحية

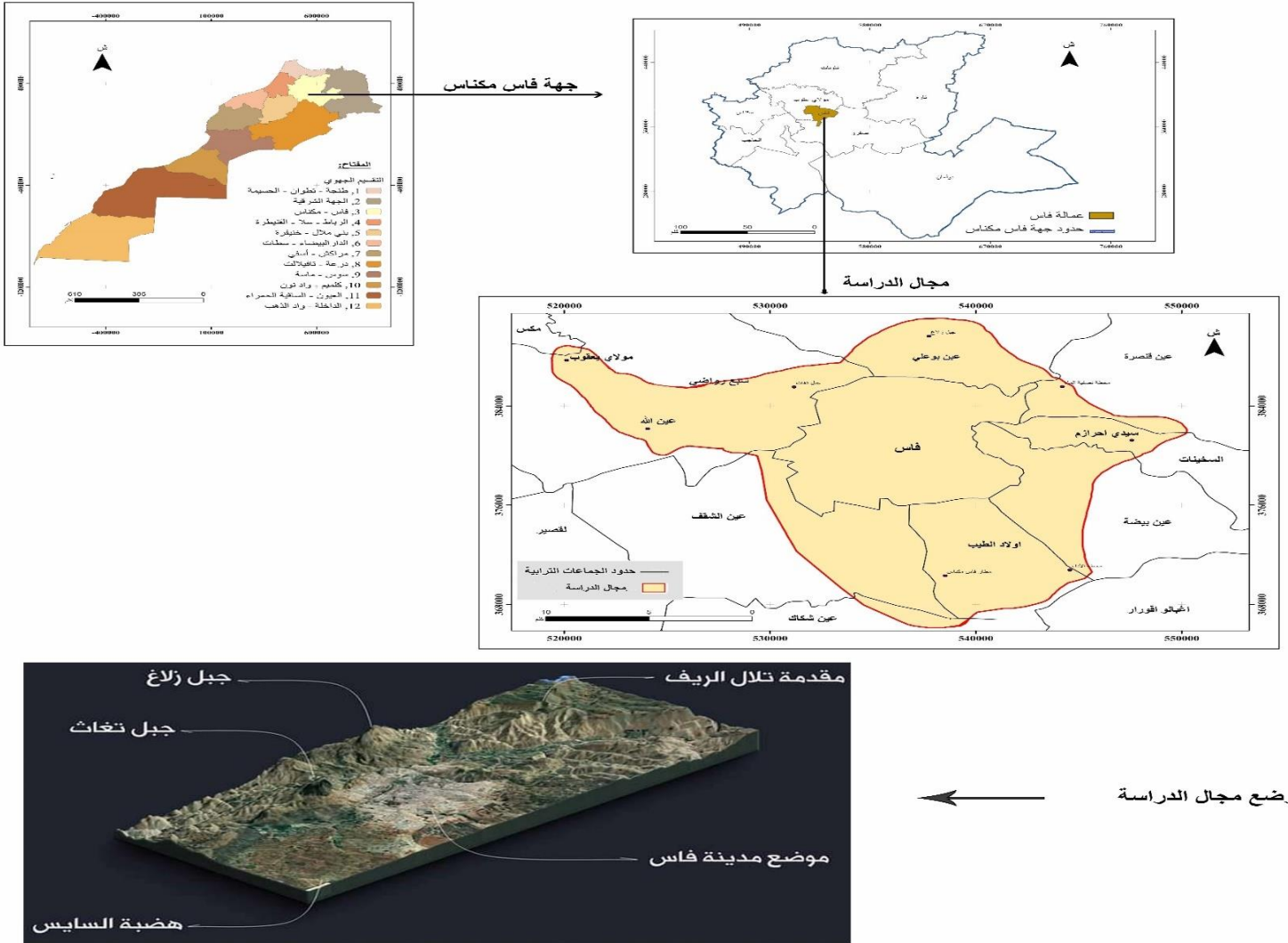
للموقع الجغرافي تأثيرات متعددة على الوجهة السياحية، وذلك من خلال نوع المناخ السائد وكذا التشكيلات النباتية وتنوع الوحيش، بالإضافة إلى وفرة الموارد المائية وغيرها من المقومات الطبيعية، وهذه الشخصية المكانية لها تأثير على نوع وطبيعة الحركة السياحية، بحكم القرب أو البعد من مناطق الطلب السياحي.

وبالنظر إلى ما سبق فإن وجهة فاس تستمد مكانتها السياحية بحكم توقعها في حلقة داخلية نشيطة تلعب فيها هضبة سايس دورا مهما في ازدهار الاقتصاد بما فيه النشاط السياحي، وذلك بحكم تموضعها بين جبال الأطلس المتوسط من جهة وجبال الريف من جهة أخرى، وهذا المجال يتميز بتنوع غطاءه النباتي وبمناظره الخلابة، بالإضافة إلى توفره على العديد من المحطات المائية المعدنية والاستشفائية ذات الصيت الوطني والدولي، فضلا عن تراثه الثقافي الذي تم تصنيفه من طرف منظمة اليونسكو كتراث عالمي منذ 1980، نظرا لما يزر به من مقومات وإمكانات تراثية - ثقافية وسياحية⁷⁹.

توجد وجهة فاس السياحية في القسم الشمالي للمملكة المغربية، حيث تقع بين خطي الطول °44'41'456 غربا، وبين خطي العرض " 34°4'37,55 و " 33°59'54,83 شمالا، كما تعد هذه المدينة إحدى الأقطاب الحضرية الكبرى بالمغرب، حيث تنتمي في إطار التقسيم الجهوي الجديد، المكون من 12 جهة، إلى جهة فاس مكناس، التي تحدها من الشمال جهة طنجة تطوان الحسيمة، ومن الغرب جهة الرباط سلا القنيطرة ومن الجنوب الغربي جهة بني ملال خنيفرة ومن الشرق الجهة الشرقية ومن الجنوب جهة درعة تافيلالت، وتضم حاليا عمالتي فاس ومكناس، بالإضافة إلى سبعة أقاليم وحوالي 33 جماعة حضرية و161 جماعة قروية.

⁷⁹ بوشتي الخزان ومُجد حميق (2007) المدينة القديمة بفاس تراث إنساني بين تمهيش وإنقاذ، كلية الآداب ظهر المهراز - فاس، ص 27

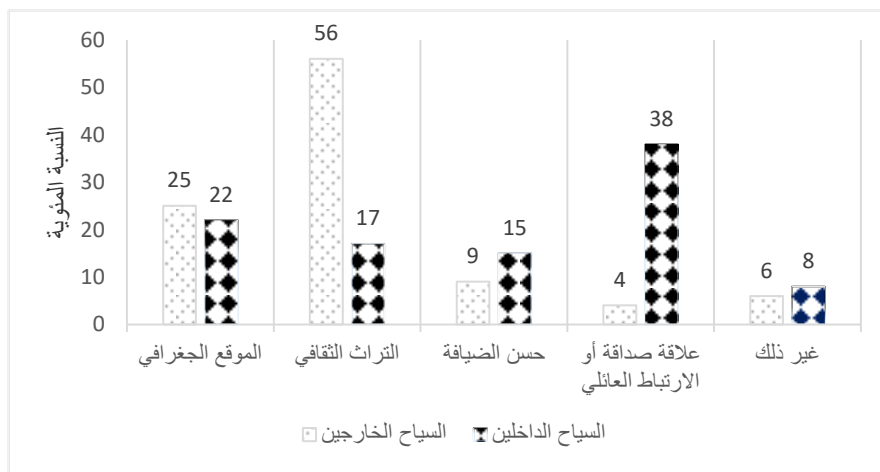
خريطة رقم 2: تكتسي وجهة فاس السياحية موقعا متميزا داخل التراب الوطني
خريطة من إعداد شفيق بوشناقفة



أما الوجهة السياحية التي ركزنا عليها في هذه الدراسة فتضم مجالين رئيسيين، الأول، و يشمل مدينة فاس التي تمثل العمود الفقري للنشاط السياحي داخل المجال المدروس، إذ أنها تتكون من عدة مقاطعات حضرية تشتهر بمقوماتها الطبيعية والثقافية، وهي فاس المدينة، والمشور فاس الجديد، مقاطعة سايس، مقاطعة المرينيين، مقاطعة أكادال، ومقاطعة جنان الورد ثم مقاطعة زواغة، أما الثاني فيضم المجالات السياحية المجاورة لمدينة فاس التي تعتبر كدعامة أساسية لتنمية القطاع بالوجهة، إذ تتشكل هذه الفضاءات من جبلي زلاغ وثغات شمالا وغابة عين الشقف جنوبا

2.2. الموقع الجغرافي لوجهة فاس عنصر مهم في الجذب السياحي

المبيان رقم 1: تنوع عناصر الجذب حسب رأي السياح



المصدر: البحث الميداني 2019-2020

يتضح من خلال المبيان أعلاه، أن الموقع الجغرافي لفاس من بين أهم العناصر الجاذبة للسياح، إذ يحتل المرتبة الثانية سواء للسياح الدوليين بنسبة 25% أو الداخليين بنسبة 22%، علما أن التراث الثقافي هو الذي يحتل مرتبة الصدارة في جذب السياح الخارجيين بنسبة 56%، أما العنصر الأكثر جذبا للسياح الداخليين فيبقى علاقة الصداقة أو الارتباط العائلي بنسبة 38%، في حين تظل العناصر المتبقية مكتملة للعرض السياحي.

3. وضعية المجال الأخضر ومساهمته في التنمية والترفيه السياحي بوجهة فاس

تشكل المجالات الخضراء بفاس تحديا كبيرا أمام المخططين في مجال التهيئة العمرانية، نظرا لضيق المساحات الخضراء بهذه المدينة، حيث أن حصة الفرد بها لا تتعدى 4 أمتار، مقابل 10 أمتار للفرد كمتوسط عالمي⁸⁰.

والجدير بالذكر فإن المساحات الخضراء تضطلع بدور مهم في تحسين صورة المدينة وتنمية السياحة المحلية، وذلك بالنظر إلى الدور الإيكولوجي الذي تلعبه في الحد من التلوث وتصفية الغبار وتلطيف الهواء كما أنها تؤثر إيجابا على مزاج السكان والزوار معا. 81 لذا

⁸⁰ - بوشني الحزان، 2009 البيئة والتنمية المستدامة بالمدن المغربية - حالة مدينة فاس - مجلة دفاتر جغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز العدد 6،

توجب تشخيص الوضع البيئي لأهم المجالات الخضراء بالمدينة وكذا تلك المحيطة بها، خصوصا غابة عين الشقف باعتبارها المنتفس الرئيسي لساكنته فاس وزوارها.

1.3 . مساهمة غابة عين الشقف النوعية في تطوير السياحة البيئية بوجهة فاس

تقع غابة عين الشقف بالجنوب الغربي لمدينة فاس، حيث تحتل موقعا استراتيجيا بين المركب السياحي الجوهرة الخضراء شمالا وفندق رضى جنوبا على بعد حوالي 8 كلم من مركز المدينة، بمساحة تقدر ب64 هكتار، وتنتمي إلى المجال الترابي للمقاطعة القروية عين الشقف، وبذلك تعتبر الرئة الخضراء التي تتنفس بها المدينة، حيث تتميز بغنى أصنافها النباتية والحيوانية، الشيء الذي جعلها منها مجالا متميزا لممارسة الأنشطة الرياضية والسياحية والترفيهية. لذلك تم العمل على رصد مختلف التدخلات والبرامج التنموية التي شهدتها الغابة خلال المرحلة الممتدة من 1930 إلى الآن، وذلك لمعرفة مدى مساهمتها تنمية السياحة البيئية المحلية

1.1.3 . أبرز تدخلات وبرامج التهيئة التي عرفتها غابة عين الشقف لتطوير السياحة البيئية بفاس

عرفت غابة عين الشقف تطورا مهما من خلال عدة تدخلات وبرامج للتهيئة، وخصوصا منها عمليات التشجير التي مرت بعدة بمراحل، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1 التشجير بغابة عين الشقف ما بين 1930-2010.

سنوات التشجير	الأصناف النباتية	عدد الأشجار	المساحة المشجرة بالهكتار
1930	الصنوبر الحلبي	955	4,5 هكتار
	الأوكاليتوس	900	
1931	الصنوبر الحلبي	4500	10,45 هكتار
	الأوكاليتوس	300	
1932	الصنوبر الحلبي	7500	8 هكتار
1933	الصنوبر الحلبي	900	11.58 هكتار
	الأوكاليتوس	1000	
1951	الصنوبر الحلبي	2850	6.5 هكتار
	الصنوبر الكنزي	600	

⁸¹ -Jennan(L): Problème D'environnement à Fés du RGM n° spécial، nouvelle série، vol n°2 ، rabat

	700	السرو	
	1100	الأوكالبتوس	
4,5 هكتار	2043	الصنوبر الحلبي	1954
	7500	الصنوبر الكنزي	
	500	السرو	
	850	الأوكالبتوس	
6,5 هكتار	2160	الصنوبر الحلبي	2005
8 هكتار	5000	الصنوبر الحلبي	2010
		الخروب	

المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات لفاس-مكناس سنة 2018

من خلال الجدول يمكن تقسيم عملية التشجير بغابة عين الشقف إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: وهي التي بدأت من سنة 1930 إلى 1954، حيث خضع هذا المجال لعمليات تشجير واسعة على يد المستعمر الفرنسي إذ تم تشجير هذا الفضاء بمجموعة من الأصناف الصنوبريات كالحلبي والكنزي وكذا أشجار الأوكالبتوس وبعض الأصناف الأخرى، وذلك على مساحة تقدر ب 45,3 هكتار.

المرحلة الثانية: وهي التي انطلقت منذ الاستقلال إلى الآن، وتميزت بمجموعة من التحولات التي عرفتها غابة عين الشقف، إذ أن هذه الأخيرة طلبها الإهمال إلا حدود سنة 2005، حيث خضعت لعملية تشجير بصنف الصنوبر الحلبي همت 6,5 هكتارات، وبعد ذلك ازداد الاهتمام بهذا المجال، حيث تم تشجير 8 هكتارات إضافية بأصناف الصنوبر الحلبي والخروب خلال سنة 2010 المتزامنة مع رؤية 2020 للسياحة المستدامة.

وهذه العملية انعكست إيجابيا على هذا الفضاء الذي أصبح غنيا بتشكيلات نباتية تضي عليه جمالا طبيعيا متميزا ومستقطبا لعشاق السياحة البيئية.

1.1.3. دور غابة عين الشقف في تنمية السياحة البيئية

تشكل غابة عين الشقف مجالا حيويا للتنوع البيولوجي، باعتبارها ملاذا لتكاثر العديد من الأصناف النباتية وبعض الحيوانات الصغيرة، ومحجا لمختلف أنواع الطيور المهاجرة التي تستقر بها خلال فصلي الربيع و الصيف، هذا بالإضافة إلى مظاهر الزينة والجمالية التي تضيفها على المنظر العام للضاحية الجنوبية لمدينة فاس، كما تشكل فضاء لتطوير السياحة البيئية، وذلك بإنشاء مركبات سياحية عصرية من المفروض أن تكون مراعية للبعد البيئي.

مركب الجوهرة الخضراء (diamant vert): ويجذب عددا كبيرا من السياح معظمهم أجانب من محبي السياحة البيئية، إذ يتراوح عدد الوافدين إليه ما بين 1400 و 2400 زائر في السنة، ويمتد هذا المركب السياحي على مساحة 13 هكتار مزود بتجهيزات

عصرية، وبطاقة استيعابية تصل إلى 36 غرفة،⁸² كما يتوفر على كل المتطلبات الترفيهية كالمقهى والمطعم وأماكن التسلية خصوصا منها المسبح الذي يعرف إقبالا كبيرا خلال فصل الصيف.

مركب رضى: يتكون من فندق مصنف من 3 نجوم بطاقة استيعابية تصل إلى 30 غرفة، ويوجد جنوب غابة عين الشقف على مساحة 7 هكتارات مجهزة، تمتد على مجال أخضر مستقطب لعشاق الطبيعة، كما يتوفر على مسبح بمنايع طبيعية بمساحة تقدر بحوالي 4000 متر مربع، بالإضافة إلى مجموعة من المرافق الأساسية (مقهى، مطعم ..) والتي تضفي جاذبية سياحية على الفندق.⁸³

غابة عين الشقف

المركب السياحي الجوهرية الخضراء



2.3 . جرد لأهم الحدائق وفضاءات الترفيه المكملة للمشهد السياحي لوجهة فاس

حديقة جنان السبيل: وهي تنتمي إلى التراث الطبيعي للمدينة، وتعرف تاريخيا بجنان بوجلود، أنشئت في القرن 18 على امتداد 8



هكتارات،⁸⁴ وتتميز بتنوع تشكيلاتها النباتية كأشجار النخيل و السكاس والكاميروبس والصنوبر والأوكالبتوس وعدد كبير من الورود والأزهار والنباتات يقدر عددها ب 1000 نوع،⁸⁵ وهذه الحديقة التاريخية لا زالت تحتفظ بتوهجها وعظمتها، بفضل ما تتميز به من جمالية المناظر وطبيعية خلابة ومعالم تاريخية تستقطب سكان المدينة وزوارها .

حديقة أمريكا اللاتينية : وهي فضاء بيئي جديد فتح في وجه السكان والسياح منذ سنة 2015 على مقربة من الجماعة الحضرية لفاس على امتداد 8 هكتارات و3700 متراً مربعاً ، وتضم أنواعا مختلفة من النباتات، بالإضافة إلى مرافق ترفيهية متنوعة كجناح لألعاب الأطفال و عدة مقاهي وممرات لممارسة الرياضة ، وبركة مائية مساحتها 2100 متر مربع .⁸⁶

⁸²- Complexe touristique diamant vert, 2019

⁸³ - كوثر الصنهاجي، 2008، الإدارة المحلية، وحدة عين الشقف والعلاقة والإشكالية، بحث لنيل شهادة الماستر، وحدة: الجغرافيا، البيئة والتراث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، فاس.

⁸⁴ - جريدة الشرق الأوسط العدد 11785، بتاريخ 15 مارس 2011

⁸⁵ - الجماعة الحضرية بمدينة فاس سنة 2018

⁸⁶ - الجماعة الحضرية بمدينة فاس سنة 2018

حديقة الطيور "تروبيكانا بارك": وهي فضاء ترفيهي بيئي باستثمار خاص يؤدي عن زيارته، يوجد قرب منطقة "المرجة" بزواغة السفلى، تم افتتاحه منذ سنة 2014 على امتداد 3 هكتارات، وتحتوي على أكثر من 30 نوعا من الطيور والقرودة، والسناجب، وبركة مائية تحتضن أصنافا مختلفة من الأسماك،⁸⁷ كما تتوفر على مرافق للترفيه ومطعم ومقهى، بالإضافة إلى أماكن للاستراحة، وقاعة لعقد الندوات وحلبة لهواة الرياضة الميكانيكية، كما تضم حديقة بيداغوجية لاستقبال السكان والزوار لتقريبهم من الحياة البرية.

الفضاء الأخضر لشارع الحسن الثاني: يمتد من الساحة الواقعة قرب مقر ولاية جهة فاس إلى ساحة المقاومة، مروراً بساحة فلورانس على طول 1600 متر وعرض يفوق 70 متراً،⁸⁸ وبذلك يعتبر الواجهة الجمالية للمدينة الجديدة، والعمود الفقري الذي تتمركز حوله جل الفنادق السياحية بها، ويضم هذا الفضاء الأخضر عدداً مهماً من الأشجار والنخيل و النافورات وأماكن مخصصة للجلوس وغيرها، ويعتبر المتنفس الرئيسي لسكان المدينة الجديدة والقديمة وكذا زوارها.

ملاعب الكولف بوجهة فاس:

الكولف الملكي بفاس: يقع هذا الملعب في اتجاه طريق إيموزار على بعد 15 كلم من مركز المدينة، و يضم 18 حفرة على مسار يبلغ 6542 متر،⁸⁹ يحتوي على مطعم وحانة ونادي، و يعتبر أحد أجمل مسالك الكولف بالمغرب، إذ يوجد وسط مساحات خضراء شاسعة تشكلها بساتين الزيتون المتناغمة مع التموج الطبيعي للأرض الذي يضفي جمالية على هذا المجال.

الكولف واد فاس: يقع هذا الفضاء الرياضي وسط المدينة غير بعيد عن الطريق الرابطة بين فاس مكناس، ويبلغ مساره 6344 متراب 18 حفرة،⁹⁰ ويتميز هذا الملعب بمجاله الأخضر الخلاب الذي تتخلله برك مائية مخصصة لتجميع مياه الأمطار، حيث تشكل به واحات خضراء تزينها أشجار متنوعة على طول واد فاس.

غابة الواجرين: وينتمي هذا المجال الأخضر إلى مقاطعة أكدال على هضبة شاسعة بين واد المهرز وواد بوفكران بالقرب من مستشفى الغساني وفندق الصحراء، وتتميز بضعف غطائها النباتي الذي يتكون من أشجار الصنوبر الحلي والأوكاليبتوس....

تقييم الوضع البيئي للمجالات الخضراء وآثارها على التنمية السياحية بفاس

3.3 . تقييم الوضع البيئي للمجالات الخضراء وإمكانية استغلالها في تنمية السياحة المستدامة لوجهة فاس

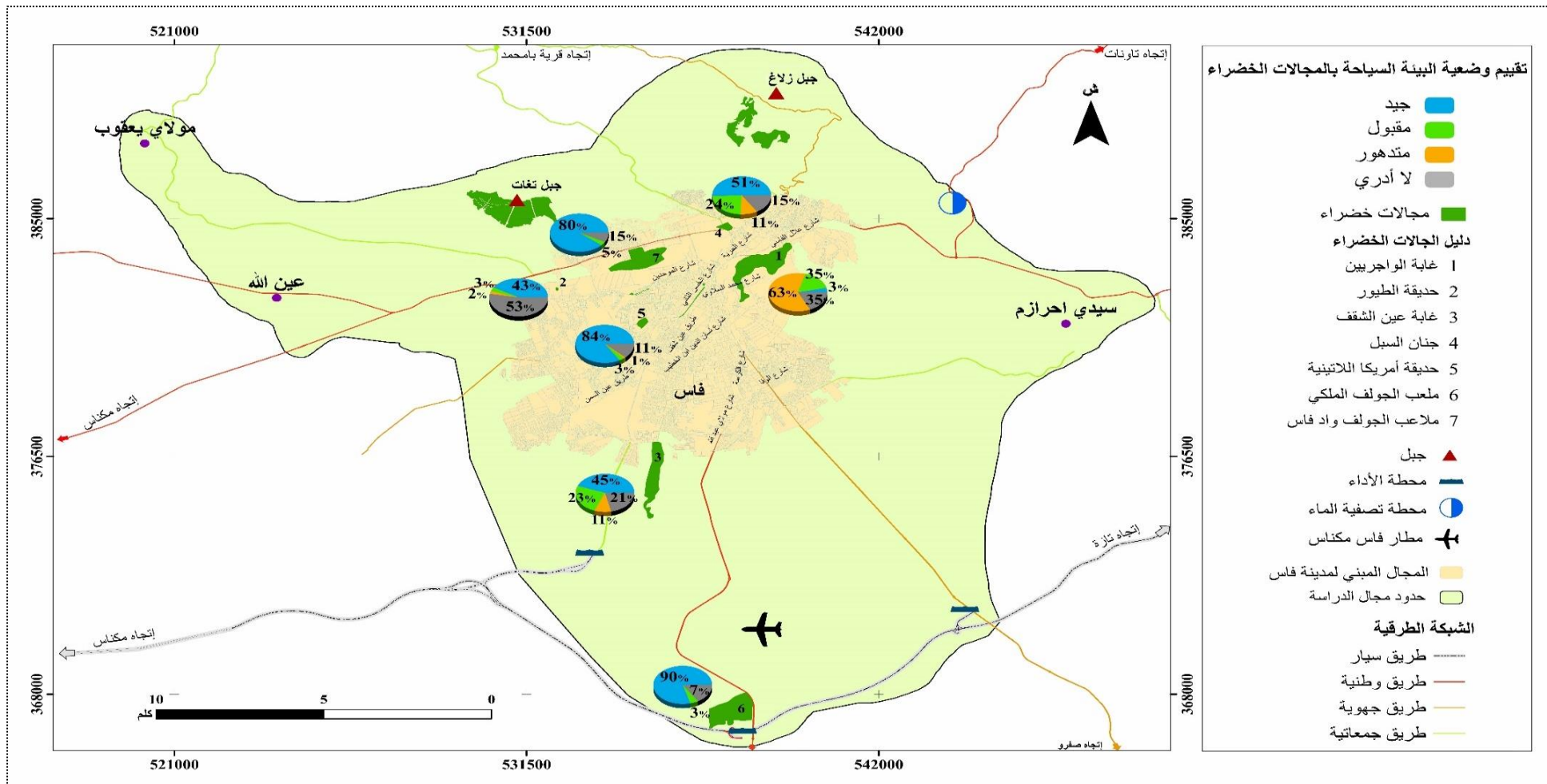
⁸⁷ - عن السيد محمد فيلالي فكيز، مدير الحديقة سنة 2018

⁸⁸ - محمد البغدادي و محمد جنان، 2015، مسألة المركزية الحضرية بمدينة فاس والممارسات المجالية الترفيهية، مجلات، مجلة جغرافية العدد الأول، مخبر الدراسات الحضرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز فاس ص 96

⁸⁹ - دليل المكتب الجهوي للسياحة ص 24، (2018).

⁹⁰ - Programme de Développement Régional Touristique de Fès 2015, P45

خريطة رقم 1: تقييم الحالة البيئية للمجالات الخضراء بفاس ومدى مساهمتها في التنمية السياحية



خريطة من إعداد شفيق بوشنافة+ البحث الميداني 2019-2020

من خلال البحث الميداني الممثل في الخريطة أعلاه بهدف تقييم الوضع البيئي للمجالات الخضراء ودورها في تنمية السياحة البيئية، اقتصرنا على آراء المرشدين والسائكة المحلية كفئة فاعلة وأكثر احتكاكا بالمجال البيئي المدروس:

فبخصوص غابتي عين الشقف والواجريين فقد جاءت النتائج متباينة، حيث تراوحت آراء العينة المستجوبة بين الحالة البيئية الجيدة ب 45% للأولى و3% بالنسبة للثانية، مقابل الوضع البيئي المتدهور على التوالي بنسبة 11% لغابة عين الشقف و63% لغابة الواجريين.

وعلى ضوء هذه النتائج المتمثلة في الحالة الجيدة لغابة عين الشقف - التي كانت في الماضي مجالا لرعي المواشي ولا تتوفر إلا على نباتات تلقائية كالذوم والزيتون البري و الفستق⁹¹ أصبحت اليوم فضاء سياحيا للترفيه وممارسة الرياضة خصوصا في أيام نهاية الأسبوع والعطل ، وذلك بفضل الجهود التي بذلت من طرف مختلف المتدخلين لتهيئة فضاءاتها عن طريق عملية التشجير وشق الممرات والمسالك وتوفير مواقف للسيارات ، إضافة إلى تجهيزها بالطاولات وحاويات النفايات. وحرصا على استدامة جمالية الغابة تم تأمينها بحراس على عكس غابة الواجريين التي عرفت تدهورا بسبب عدم الصيانة وانعدام الأمن والاجتثاث المستمر لأشجارها الناتج عن ضعف الوعي البيئي لدى الساكنة المجاورة.

وبخصوص الحدائق فقد تجاوزت نسبة الآراء المعبرة عن الوضع البيئي الجيد لهذه المجالات الخضراء 51% لجنان السبيل و 84% لحديقة أمريكا اللاتينية و 43% لحديقة الطيور، وهذا ما يعكس العناية التي أولتها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة للحديقة الأولى وذلك سنة 2010 مرجع ، بعدما تعرض للإهمال والتدهور، حيث بذلت مجهودات كبيرة لإنقاذ هذا التراث التاريخي ، وإعادته إلى ما كان عليه قبل ثلاثة قرون ، إذ تم ترميم الأحواض والممرات والنافورات وغرس أشجار نخيل السكاس و الكاميروبس والصنوبر و الأوكالبتوس ووضعت بداخلها عدة أنواع من الطيور والأسماك.

أما حديقة أمريكا اللاتينية التي تم إنشاؤها مؤخرا، فيعود الفضل لحالتها البيئية الجيدة إلى شركة الضحى التي تكفلت بعملية الصيانة وتوفير الحراسة، مع تنظيم أوقات الزيارة للحفاظ عليها من التدهور.

وفيما يخص المجال الأخضر لحديقة "تروبيكانا بارك"، فتعرف نفس الوضع البيئي الجيد نظرا لحداثتها وللتدبير المحكم لإدارتها المشرفة، التي تقوم بصيانة مرافقها الترفيهية بشكل مستمر، وهي الحديقة الوحيدة المؤدى عنها من طرف الزوار. وللإشارة فإن هذه الأخيرة - على عكس باقي الحدائق - غير معروفة لدى أغلبية المستجوبين بما فيهم المرشدين بنسبة 53%، وقد يرجع السبب في ذلك إلى بعدها عن مركز المدينة وعدم توفرها على خط لحافلات النقل الحضري أو محطة لسيارات الأجرة تسهل زيارتها.

وبالنسبة لملاعب الغولف "واد فاس والغولف الملكي" فإن وضعهما البيئي جيد، حسب آراء العينة المستجوبة، بنسبة تتراوح على التوالي بين 80% و90%، وذلك نظرا لتهيئتهما الممتازة التي جعلت منهما محطتي جذب للسياحة الراقية، غير أنهما تستنزفان الموارد المائية عن طريق سقى مساحات شاسعة من عشب الملاعب وهذا ما يشكل ضغطا بيئيا على المجال.

⁹¹ - D.R.E.F ; Direction Régionale des Eaux et forêts et de la lutte contre la désertification de Fès-meknes

وعلاوة على المؤهلات الطبيعية السالفة الذكر، التي تتميز بها وجهة فاس السياحية، فلا يمكن للسائح أن يزور العاصمة الروحية دون أن يمر بالحمامات المحيطة بها، لذلك كان من اللازم جرد هذه المحطات الاستشفائية وتقييم حالتها البيئية، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في الترويج السياحي المحرك لعجلة الاقتصاد بالمدينة.

خاتمة:

تتوفر وجهة فاس السياحية على مجموعة من المؤهلات الطبيعية، التي تحول لها أن تكون من أكثر المجالات استقطابا للسياح على المستوى الوطني، إن استغل بالطريقة السليمة والبيئية، فتنوع تراثها الطبيعي الذي يعرف وفرة للموارد الطبيعية، وتتمثل بالأساس في موقعها الاستراتيجي وكذا تنوع غطاءها النباتي وثروتها الحيوانية كأشجار البلوط الأخضر والفليبي وغيرها إلى جانب باقي الأصناف الغابوية الأخرى التي تزين الطبيعة الخلابة وبالخصوص في غابة عين الشقف وجنان السبيل، إضافة إلى مؤهلات أخرى لا يسعنا الحديث عنها في هذه المقالة والتي يمكن استثمارها للجلب السياح وخلق رواج إقتصادي يساهم في تنمية وجهة فاس السياحية بشكل مستدام.

كل هذه العوامل ساهمت بقوة في جعل وجهة فاس تكتسي صبغة سياحية مستحقة. يمكن القول بأن فاس تتوفر على أهم ركائز السياحة البيئية، وبالتالي تطرح ضرورة التفكير في سبل استدامة هذه المؤهلات الطبيعية، والحفاظ عليها. فهل يمكن للسياحة البيئية أن تلعب دورا أساسيا في الحفاظ على هذه المنظومة.

قائمة المراجع:

- محسن ميلاد الترهوني ، 2008، السياحة البيئية والتنمية المستدامة دراسة نموذج المجتمع الليبي ، دار الحرم للتراث القاهرة ، الطبعة الأولى ، تحت الترقيم الدولي (I.S.B.N.977-6038-53-0)
- د. أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، مكتبة بستان المعرفة، جامعة الإسكندرية.
- سلامة احمد عبد الكريم ،2000، التنمية السياحية والتشريعات البيئية في مصر، جامعة حلوان، مجلة مصر المعاصرة، العدد 459-460.
- بوشتى الخزان، 2009 البيئة والتنمية المستدامة بالمدن المغربية -حالة مدينة فاس - مجلة دفاتر جغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز العدد 6.
- بوشتى الخزان ومحمد حميق (2007) المدينة القديمة بفاس تراث إنساني بين تهميش وإنقاذ، كلية الآداب ظهر المهرز - فاس
- محمد البغدادي وآخرون، 2015، مسألة المركزية الحضرية بمدينة فاس والممارسات المجالية الترفيهية، مجالات، مجلة جغرافية العدد الأول، مخبر الدراسات الحضرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز فاس
- جريدة الشرق الأوسط العدد 11785، بتاريخ 15 مارس 2011.
- الجماعة الحضرية بمدينة فاس سنة 2018.
- دليل المكتب الجهوي للسياحة، (2018).
- Alain Laurent, 2003, caractériser le tourisme responsable facteur de développement durable, étude réalisée par BEIRA, CFP groupe T2D2 tourismes.
- Jennan(L): Problème D'environnement à Fès du RGM n° spécial, nouvelle série, vol n°2 , rabat
- Programme de Développment Régional Touristique de Fès 2015,
- D.R.E.F ; Direction Régionale des Eaux et forêts et de la lutte contre la désertification de Fès-meknes
- Complexe touristique diamant vert, 2019

السياحة البيئية في مناطق المحميات الطبيعية في مصر

أ.د/ سلطان فولي حسن أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ، كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

soltanfolly@yahoo.com

الملخص

تعتبر مصر أحد أهم أقطاب السياحة كما تلعب السياحة دوراً رائداً في الاقتصاد المصري حيث تشكل المصدر الرئيسي لحصول الدولة علي النقد الأجنبي كما تعد من أهم الأنشطة بالقياس إلي حجم العمالة إذ يعمل بها 15% من إجمالي العاملة بالأنشطة الاقتصادية في عام 2019.

وكانت مصر قد أعلنت مع تحديد بعض المناطق كمحميات طبيعية حيث زاد العدد إلي نحو 30 محمية طبيعية موزعة علي كافة أنحاء البلاد وتعد هي المحميات من مناطق الجذب السياحي الرئيسية في الدولة ولاسيما السياحة البيئية التي أخذت تنشط في السنوات الأخير حتى أصبحت من أهم الأنماط السياحية بمصر في الوقت الراهن.

معالم البحث موضوع الارتباط بين السياحة البيئية من ناحية ومناطق المحميات الطبيعية في مصر من ناحية أخرى.

الكلمات الدالة :- مصر- السياحة - السياحة البيئية - المحميات الطبيعية .

Abstract

Egypt is considered one of the most important players in field of tourism activities, in comparison to its economic size, tourism workers represent about 15% of workers in economic activities in 2019.

Protected areas, as the number increased to about 30 nature reserves distributed all over the country. The reserves are among the main tourist attractions in the country of Egypt had announced, with the designation of some areas as natural protected areas, especially ecotourism, which took the current time.

Parameters of the research topic are the link between ecotourism on the one hand and areas of natural protected areas in Egypt on the other hand.

Key words

Egypt – tourism - Nature protected areas- Ecotourism

المقدمة

تركز مصر في السنوات الأخيرة علي تنمية واستغلال مواردها السياحية من خلال العمل علي تسويق مقاصد الجذب السياحي المتوفرة بها والتي تراكمت عبر تاريخ طويل وحضارات عظيمة الي جانب موقع جغرافي مميز وظروف جغرافية ملائمة للجذب السياحي .

وقد أستطاعت مصر أن تصل الي ذروة الجذب السياحي والذي تحقق في عام 2010 عندما بلغ عدد السائحين الدوليين نحو 14,7 مليون سائح . الا أن الاحداث التي مرت بها فيما بعد 2010 أدت الي تراجع صناعة السياحة في مصر عما كانت عليه .

الا أن مصر أستطاعت أن تستعيد مكانتها السياحية خلال عامي 2018-2019 ومع أنتشار وباء كوفيد 19 أدي الي تراجع صناعة السياحة في مصر والعالم..

وقد قامت مصر بإعلان إقامة المحميات الطبيعية منذ عام 1983 وأخذت في النمو والزيادة حتي بلغ عددها 30 محمية طبيعية موزعة في معظم محافظات مصر .

وتعمل مصر علي الاستفادة من مناطقها المحمية من خلال جذب السياحة البيئية التي نشطت في السنوات الأخيرة , حيث أصبحت مناطق المحميات من أهم مناطق الجذب السياحي , وكان لها دورا في تطوير مناطق المحميات والمجتمعات المحلية الي جانب العمل علي الجمد من أثارها السلبية .

ونحاول في هذا البحث القاء الضوء علي تطور صناعة السياحة في مصر وتعريف السياحة البيئية ظهورها وتطورها وتعريف المحميات الطبيعية في مصر ودورها في جذب السياحة البيئية.

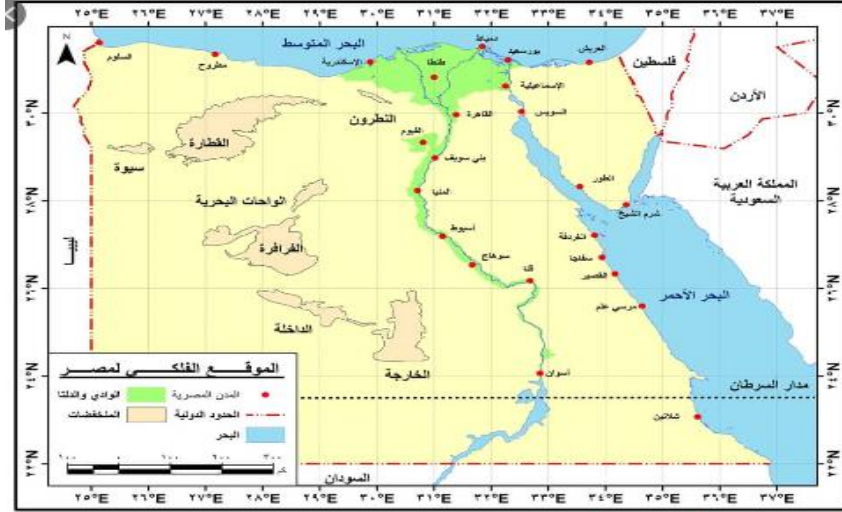
صناعة السياحة وأهميتها لمصر

تعتبر مصر من الدول الرائدة في مجال السياحة فقد كان المصريون القدماء يقيمون الاحتفالات الدينية والشعائر المختلفة مما كان يمثل عامل جذب للمصريين من كافة أقاليم الدولة للسفر لحضور الاحتفالات التي كانت تقام في العاصمة.

كما ساهمت الدولة المصرية القديمة في إرسال العديد من الرحلات إلي الدول المجاورة من أجل التجارة ومن أشهرها تلك التي تمت في عهد المملكة حتشبسوت إلي بلاد بونت (سلطان فولي حسن، 2010، ص257)

وتتملك مصر العديد من الموارد السياحية وعوامل الجذب السياحي التي تؤهلها لتحتل مكانة رائدة بين الدول السياحية الرئيسية في العالم سواء من حيث الموقع الجغرافي حيث تقع مصر في الركن الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية مطلة علي البحر الأحمر شرقا والبحر المتوسط شمالا مما يضفي إليها المزيد من عناصر الجذب السياحي كما ساعد موقع مصر الجغرافي في جعلها في قلب العالم حيث الأمريكيين إلي الغرب منها وأوروبا إلي شمالها وأسيا وأستراليا إلي شرقها وباقي أفريقيا في الجنوب .

وكان لموقع مصر الجغرافي الهام دورا رائدا في جعلها من المقاصد السياحية الهامة حيث القرب من الدول العربية ودول الخليج العربي وبلاد الشام مما كان له دورا هاما في جذب السياحة من الدول البترولية ذات مستويات المعيشة المرتفعة إلي جانب قربها من دول الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية.



كذلك يرتبط بموقع مصر الجغرافي موقعها بالنسبة لليباس والماء حيث تطل علي مسطحين مائيين هما البحرين الأحمر والمتوسط وخليجين هما السويس والعقبة مما أتاح لمصر وجود شواطئ جاذبة للسياحة وساعد على إقامة العديد من المراكز السياحية الهامة كشم الشيخ والغردقة وسفاجا ومرسى علم.

ولا شك أن للظروف المناخية في مصر دورا أيضا في عملية الجذب السياحي لا يقل أهمية عن الموقع الجغرافي حيث أن أطراف مصر الشمالية ذات مناخ بحر متوسط معتدل صيفا مائل إلي البرودة شتاء مما جعل مصر مقصدا سياحيا للأوروبيين والآسيويين وغيرهم. (سلطان فوري حسن 2010، ص 259)

وعلى الرغم من وجود الصحراء في وسط مصر وجنوبها إلا أنها أصبحت أيضا عامل جذب سياحي حيث اقيمت بها العديد من المحميات الطبيعية الجاذبة للسياحة.

كما ساعدت ظروف السطح والتضاريس التي تتميز بالتنوع ما بين السهول الفيضة والساحلية إلي جانب القمم الجبلية والهضبية والواحات المنتشرة والصحراء كلها عوامل جذب سياحي هام.

إلي جانب ما سبق فقد كان وجود نهر النيل - شريان الحياة لمصر - أطول أنهار العالم أحد أهم معالم مصر السياحية حيث تنتشر الرحلات النيلية باستخدام Nile Crouse لاسيما في جنوب مصر بل وفي شمالها.

صورة لنهر النيل احد عوامل الجذب السياحي في مصر



ولا شك أن التاريخ والحضارة المصرية كان لهم تأثير كبير في جعل مصر من أهم مراكز الجذب السياحي بما خلفته من آثار ومعابد ومقابر وأهرامات إذ تعد مصر من مواطن الحضارة البشرية الأولى وأحد أهم مراكزها الإشعاعية بل وانعكست آثارها علي الأقاليم المجاورة.

كما تنتشر في مصر العديد من الآثار اليونانية والرومانية خلال فترة سيطرتهم علي مصر، ويضاف إلي ما سبق ما خلفته الحضارة الإسلامية من آثار بعد دخول الإسلام إلي مصر.

ويمكن القول أن السياسة الحكومية قد لعبت دوراً هاماً في تنشيط صناعة السياحة وتنمية قطاعها من خلال التوجه نحو تنويع مصادر الدخل وذلك من خلال التوسع في إنشاء المرافق السياحية من فنادق ومطاعم ومنتجعات ومحميات إلي جانب تشجيع كل من القطاع الخاص والأجنبي في الاستثمار في صناعة السياحة.

وتشهد مصر في الوقت الراهن نهضة كبيرة في الاهتمام بالبنية الأساسية والتي تعد العمود الفقري لصناعة السياحة حيث تم تشييد الاف الكيلو مترات من الطرق وأصبح هناك شبكة جيدة ووفرة في الكهرباء تفوق الاستهلاك المحلي كما يتم الاهتمام بتطوير شبكة السكك الحديدية ومد شبكة مترو الأنفاق وجاري إضافة خطوط ومحاور جديدة. (سلطان فولي حسن، 2010، ص273) إلي جانب تطوير شبكة الاتصالات والإنترنت والتي تساعد في عمليات الجذب السياحي.

أخذت أعداد السائحين الوافدين إلي مصر في التطور المستمر - كما هو الحال في معظم المقاصد السياحية - إذ بلغ عدد السائحين الدوليين الوافدين إلي مصر نحو 1.4 مليون سائح في عام 1982 ليصل إلي حوالي 2.5 مليون سائح بنهاية عقد الثمانينات. وفي بداية عقد التسعينيات قدر عدد السائحين الدوليين بنحو 2.6 مليون سائح وأستمر العدد في النمو والزيادة حتى بلغ نحو 4.8 مليون سائح بنهاية التسعينيات.

في بداية عام 2000 قدر عدد السائحين الدوليين الوافدين إلي مصر بنحو 5.5 مليون سائح وأستمر العدد في النمو حتى بلغ نحو 8.7 مليون سائح في عام 2005 ثم إلي حوالي 9.8 مليون سائح في عام 2006 وزاد العدد ليصل الي حوالي 10.5 مليون سائح في عام 2007.

هذا وقد بلغ عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر الذروة في عام 2010 حيث قدر العدد بنحو 14.7 مليون سائح ثم انخفض في عام 2011 بعد قيام ثورة يناير إلى 9.8 مليون سائح ثم أخذ في الارتفاع في العام التالي ليصل إلى نحو 11.5 مليون سائح ثم أخذ في الانخفاض خلال الأعوام التالية ليصل في عام 2016 إلى نحو 5.2 مليون سائح ثم أخذت أعداد السائحين في الزيادة مرة أخرى ليصل العدد إلى 13.06 مليون سائح في عام 2019 ويمكن تتبع ذلك من الجدول التالي والشكل البياني.

تطور أعداد السائحين الدوليين والسائحين من الداخل

خلال الفترة من 2010 – 2020

السنة	عدد السائحين الدوليين بالمليون	عدد السائحين من الداخل بالمليون
2010	14.7	12.5
2011	9.9	8.7
2012	11.5	10.5
2013	9.8	5.9
2014	9.8	7.5
2015	9.4	6.1
2016	5.3	3.1
2017	7.7	7.7
2018	11.8	13.9
2019	13.06	13.00
2020	3.8	3.9

وكان من المأمول أن تستمر السياحة في دفع الاقتصاد المصري إذ أن السياحة تعد المصدر الأساسي للنقد الأجنبي إلى جانب تأثيرها على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

فقد بلغت إجمالي نفقات السائحين الدوليين في عام 2019 نحو 12.9 مليار دولار إلى جانب أن السياحة تعد من الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة حيث يعمل بها في نفس العام نحو 1.8 مليون عامل أو ما يعادل نحو 15% من إجمالي العاملين بالأنشطة الاقتصادية المختلفة.

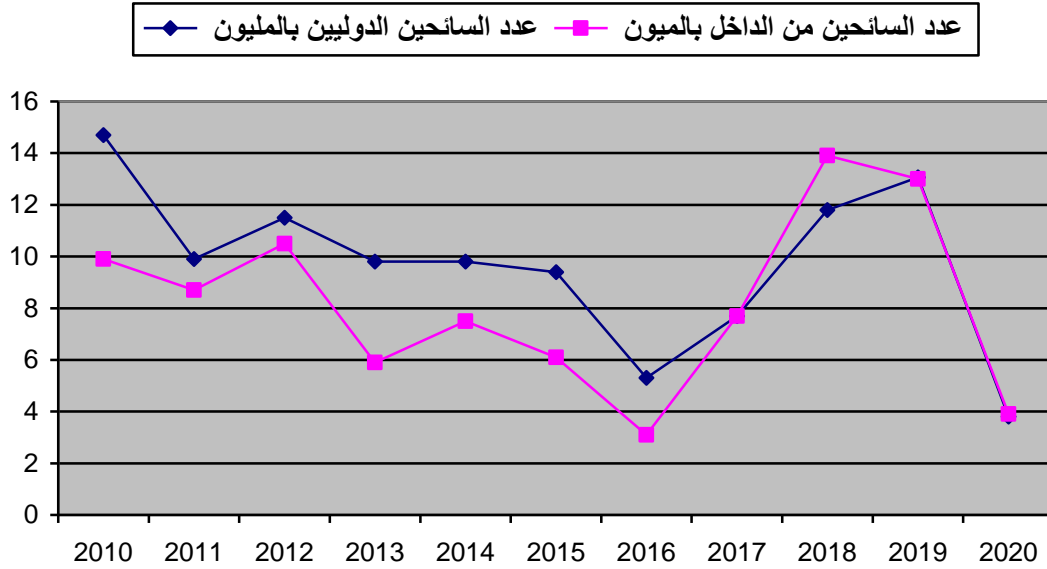
وتعتبر مصر بما تملكه من تراث ثقافي وطبيعي من أهم مناطق الجذب السياحي في الشرق الأوسط وأفريقيا.

أما عن التوزيع الجغرافي للسائحين الدوليين الوافدين إلى مصر على مستوى الأقاليم فيعد الاتحاد الأوروبي أهم مناطق تصدير السياحة إلى مصر ويليه في المرتبة الثانية دول الخليج العربي.

Mohammed selim & Athers 2020. P. 1145.

إذ قدر عدد السائحين الوافدين من الدول العربية بنحو 3.2 مليون سائح في عام 2019 قضاوا نحو 46.9 ليله سياحية. أما عن التوزيع الجغرافي للسائحين الدوليين على مستوى الدول ثنائي ألمانيا في المرتبة الأولى حيث شاركت بنحو 13% من إجمالي حركة السياحة الدولية الوافدة إلى مصر تليها في المرتبة الثانية أوكرانيا بنسبة تصل إلى حوالي 7% ثم المملكة المتحدة بنسبة 7% من الإجمالي ويقدر متوسط انفاق السائح الأجنبي في مصر في عام 2019 بنحو 90 دولار في الليلة الواحدة.

عدد السائحين الدوليين والمحليين في مصر الفترة (من 2010 إلى 2020)



من الجدول السابق والشكل البياني نلاحظ أن هناك بعض السنوات التي شهدت انخفاضا ملحوظا في إعداد السائحين الدوليين منها:

- 1- قيام ثورة 25 يناير 2011 والتي أدت إلى انخفاض أعداد السائحين الدوليين من 14.7 مليون إلى نحو 9.9 مليون سائح.
- 2- كان التأثير الثاني هو قيام ثورة 30 يونيو 2013 وما تبعها من هجمات إرهابية والتي ترتب عليها أيضا انخفاضا في أعداد السائحين من 11.5 مليون سائح عام 2012 إلى 9.8 مليون سائح في عامي 2013 ، 2014.
- 3- أما الأزمة الثالثة وهي حادثة سقوط الطائرة الروسية فوق سيناء في عام 2015 والذي ترتب عليه وقف سفر السياح من روسيا والعديد من الدول الأوروبية إلى مصر ومن ثم فقدت صناعة السياحة نحو 4 مليون سائح ونحو 3 مليار دولار بالمقارنة ما بين عامي 2015، 2016.

أهم الأحداث التي أثرت على صناعة السياحة المصرية منذ 2010-2020

السنة	الحدث	نسبة الانخفاض
2011-2010	ثورة 25 يناير	13.3
2014-2013	ثورة 30 يونيو	8.2
2016-2015	هجمات إرهابية وسقوط الطائرة الروسية	34.8
2020-2019	كوفيد 19	58.6

وقد ترتب على التذبذب في أعداد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر أن اختلف ترتيبها ما بين المقاصد السياحية في إقليم الشرق الأوسط حيث جاء في عام 2016 في المرتبة السابعة بعد كل عن تركيا - اليونان - السعودية - الإمارات - المملكة المغربية - تونس

بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة في عام 2010 Mohammed selim-2020. P1152

في الوقت الراهن من الصعب التوقع بأعداد السائحين الدوليين نظرا لأزمة كوفيد 19 حيث قامت معظم دول العالم اعتبارا من مارس 2020 بغلاق كلي أو جزئي لحدودها وتوقف حركة الطيران الدولي مما أدى إلى معاناة قطاع السياحة المصري مرة أخرى.

تطور السياحة البيئية وتعريفها:

بدأت السياحة البيئية Ecotourism منذ خمسينات القرن الماضي على الرغم من أن المصطلح لم يكن قد تم وضعه ويعتقد البعض أن أفريقيا كانت المهده الأول للسياحة البيئية حيث كانت تأتي إليها الرحلات من الدول الاستعمارية إلى مستعمراتها لأغراض الصيد والتعرف على الطبيعة في مناطق جديدة.

و يرى البعض أن ذلك ساعد على تسارع دول العالم بما فيها الدول الأفريقية ومصر على إقامة أو إعلان لبعض المناطق الطبيعية والثقافية الفريدة كمناطق محمية protected Areas إلى جانب إقامة المنتجعات الوطنية National parks وبحلول الثمانينات أصبح مصطلح السياحة البيئية أكثر استخداما وأصبحت السياحة البيئية أحد أنماط السياحة المختلفة وشاعت الدراسات عنها. Rahab Salah Mohmmed 2015. P.23.

وهناك بعض الآراء التي ترى أن استخدام مصطلح السياحة البيئية قد تم لأول مرة على يد هيتزر Hetzer في عام 1965 عندما نشر كتابه عن البيئة والسياحة والثقافة حيث أشار إلى أن الارتباط بين البيئة والسياحة لا بد وإن يراعي أربعة أشياء وهي تقليل الآثار الضارة بالبيئة و احترام الثقافات المحلية وتعظيم العائد على السكان المحليين وزيادة إشباع وتحقيق مطالب السائحين.

Hari Nath yogi-2010, p.16.

على حين يرى البعض الآخر أن الاستخدام الحقيقي لمصطلحات السياحة البيئية يعود إلى عام 1983 حيث أستخدمه عالم البيئة المكسيكي Hector منذ التسعينات ومن ثم أصبحت السياحة البيئية موضوعا أساسا للعديد من المؤتمرات والتناول في العديد من المجالات العلمية إلى جانب صدور الكثير من الكتب التي تناولها.

في ذات الوقت تم النظر إلى السياحة البيئية سواء في العالم المتقدم أو العالم النامي على أنها مرادف للسياحة المستدامة وتحقيق كل من أهداف الحماية والتنمية وهنا يمكن القول أن السياحة البيئية المستدامة تقوم على التوازن بين الأهداف الثقافية والاقتصادية والبيئية. Hari Nath yogi-2010, p.19

بناء على ما سبق يمكن القول أن السياحة البيئية ممكن أن تكون الوسيلة الفعالة من أجل بناء تنمية مجتمعية مستدامة في مجتمعات فقيرة في مناطق المحميات الطبيعية في دول العالم النامي بما فيها مصر.

وهناك العديد من التعريفات الخاصة بالسياحة البيئية ولعل من أهمها أنها السياحة التي تتم أو يتوجه فيها السائح إلى المناطق الطبيعية لأغراض عديدة مثل الدراسة أو الاستمتاع سواء بالنبات الطبيعي أو الحيوان الطبيعي أو غيرها من الناتج الثقافي القديم أو الحديث الموجود في هذه المناطق.

وقد عرفت الجمعية الدولية للسياحة البيئية في عام 1990 بأنها السفر إلى المناطق الطبيعية التي يتم فيها الحفاظ على البيئة والسكان المحليين. N. Dologlou & Others 2016 p.12.

وفي عام 2000 عرف مولر السياحة البيئية بأنها السياحة الخضراء Green Tourism التي تكون موجهة نحو الطبيعة وموجهة نحو إشباع رغبات السائحين , وهي سياحة خضراء لأنها أقل تأثيراً على البيئة وأقل كثافة وأكثر استدامة.

Rahab Salah mohamed 2015. P.25.

وهناك الكثير من المصطلحات التي ترادف مصطلح السياحة البيئية مثل السياحة المستدامة Sustainable Tourism أو السياحة الطبيعية Nature Tourism وأيضا هناك السياحة البديلة Alternative tourism كما يرادفها أيضا مصطلح السياحة المسؤولة Responsible Tourism. وكلها تؤدي إلى نفس المعنى والمضمون.

Salma Ahmed. 2017. P-5.

عند مقارنة السياحة البيئية بغيرها من الأنماط السياحية نجد أن السياحة البيئية شهدت تطوراً كبيراً ونمواً في عدد السائحين البيئيين في السنوات الأخيرة حتى أنها أصبحت تشكل ما يتراوح بين 10-25% من إجمالي الإنفاق السياحي العالمي.

Mohamed Ekaftangui, P3.

وإذا كانت السياحة إجمالاً- والسياحة البيئية بصفة خاصة ذات تأثير على كل من الإنسان والطبيعة ويتوقف حجم هذا التأثير وطبيعته على العديد من العوامل مثل عدد السائحين وثقافتهم ومستواهم التعليمي والخصائص الجغرافية للمقصد السياحي.

ويمكن القول بأن هناك ارتباط ما بين السياحة البيئية ومناطق المحميات الطبيعية في العالم ككل بما فيها مصر. وتؤثر السياحة البيئية في مناطق المحميات الطبيعية سلبيًا وإيجابيًا أما عن التأثير السلبي فيمكن إيجازه في الآثار المترتبة على ضغط السائحين على الموارد الطبيعية مثل التربة وموارد المياه والغطاء النباتي والحياة الحيوانية البرية وغيرها مثل تدمير الشواطئ بواسطة السفن والمراكب السياحية وتدمير الشعاب المرجانية من خلال أعمال الغوص إلى جانب التلف الذي تحدثه السيارات في التربة وتلوث المياه سواء السطحي أو الحوفي وإزالة للغطاء النباتي لإقامة الطرق أو إنشاء المعسكرات الخاصة بإقامة السائحين.

Poul-F-Eagles- 2002, P.9

أما عن الجوانب الإيجابية فيمكن القول بان السياحة البيئية في المناطق المحمية تعد أداة لحماية البيئة والثقافات المحلية إلى جانب الفوائد المادية حيث تساعد السياحة البيئية إلى المناطق المحمية في توفير الأموال اللازمة لحماية التنوع الأحيائي والنظام البيئي إجمالاً والتراث الثقافي كما تساهم إيرادات السياحة البيئية في تحسين نوعية الحياة للمجتمعات المحلية.

Mai & Azmaiparshvili 2017, P5

بعبارة أخرى يمكن القول أن السياحة البيئية تعد أحد أدوات القضاء على الفقر في المجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق المحميات.

Ahmed puad matsam 2006 P15.

ويمكن القول بأنه في زمن العولمة أصبح نقل المعلومات من السهولة بمكان حيث يستطيع السائح عن طريق شبكه المعلومات التخطيط للرحلة وحجز الإقامة والحصول على المعلومات اللازمة قبل واثناء الرحلة بل وإمكانية مشاركة مشاهداته في مناطق المحميات مع الأهل والأصدقاء وترك انطباعه عنها بل أن أختيار مكان الرحلة أصبح يتم اليكترونيا وعبر وسائل التواصل.

ماهية المحميات الطبيعية:

تعتبر المحميات من أهم عوامل الجذب السياحي في العالم وهي أحد أشكال الحماية التي استخدمها العالم للحفاظ على الثروات الطبيعية من حياة نباتية وحيوانية ومجموعات قاربت على الانقراض أو التغير في سلوكها وأنماطها نتيجة الاحتكاك والتدخل البشري. (سلطان فولي حسن 2010، ص153).

وترجع فكرة المحميات الطبيعية إلى عام 1872 عندما تم إعلان أول محمية طبيعية في الولايات المتحدة وهي محمية يلوستون

Yalow stone وتم إضافة 4 محميات أخرى في الولايات المتحدة أيضا في العام التالي.

وقد تبع الولايات المتحدة العديد من دول العالم في إعلان بعض أراضيها كمحميات مثل كندا والمكسيك - نيوزيلندا - استراليا، وتعد كل من أندونيسيا واليابان من أقدم الدول الآسيوية في إعلان إقامة المحميات الطبيعية.

وتأتي السويد كأول دولة أوروبية في إعلان إقامة المحميات الطبيعية وبحلول الأربعينات من القرن الماضي بلغ عدد المحميات نحو 200 محمية موزعة في نحو 39 دولة.

أما في الوقت الراهن فقد بلغ عدد المحميات الطبيعية في العالم نحو 160 ألف محمية طبيعية موزعة على دول العالم تغطي مساحة تتراوح ما بين 10 إلى 15% من مساحة العالم يابسة وماء.

ويمكن تعريف المحميات على أنها نوع من الأراضي أو المياه المحمية أما لوجود تنوع بيولوجي أو تراث طبيعي أو بشري أو حياة برية نادرة معرضة للخطر أو تحتوي على حياة بحرية أو سواحل ذات ظواهر فريدة أو حياة نادرة في حاجة إلى الحفاظ عليها.

ويعرف المجلس الدولي لصيانة الطبيعة المحمية بأنها عبارة عن منطقة وضعت تحت الحماية للحفاظ علي الطبيعة أو التراث العالمي world Heritage أو لحماية التنوع الأحيائي biodiversity ومنذ ستينات القرن الماضي أصبح من الضروري على كل دولة

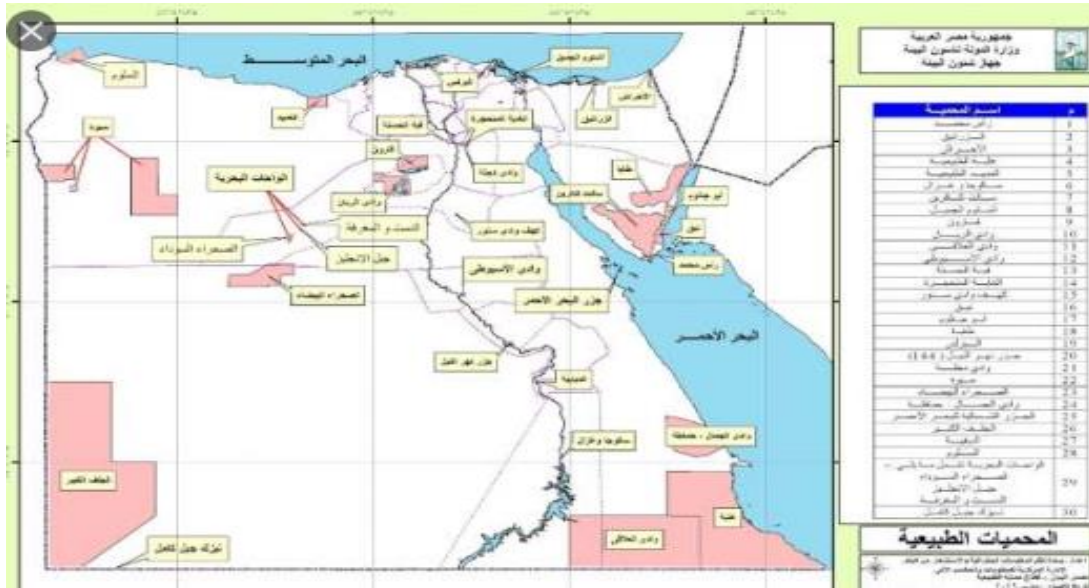
أن تقوم بتسجيل محمياتها في اليونسكو. (سلطان فولي حسن 2010 ص154)

وهناك تعريف للمحمية بأنها عبارة عن مساحة كبيرة من الأرض يوجد بها عدة نظم بيئية Ecosystem لم تخضع للتغيير أو التعديل بواسطة النشاط البشري.

ومنذ ظهور المحميات بأنواعها المختلفة أصبحت من أكثر مناطق الجذب السياحي بل ومن عوامل التسويق السياحي حيث تشير العديد من الدراسات التي تناولت أثر المحميات في الجذب السياحي إلى أهميتها الكبرى كما أثبتت وجود علاقة طردية بين عدد السائحين وعدد المحميات وتنوعها. (سلطان فولي حسن 2010 ص155)

المحميات الطبيعية في مصر:

بدأت مصر في إعلان إقامة المحميات الطبيعية منذ عام 1983 بعد صدور قانون خاص بحماية البيئة المصرية وصون التنوع البيولوجي.



وتعد محمية رأس مُجد في محافظة جنوب سيناء أقدم محمية طبيعية في مصر والتي أعلن عنها في عام 1983 ثم تبعها الاعلان عن العديد من المحميات حتى بلغ عددها نحو 27 محمية موزعة على مناطق وأقاليم الدولة وفي عام 2012 تم إضافة ثلاث محميات جديدة وهي محميات السلوم والواحات البحرية وجبل كامل ويلاحظ أن بعض هذه المحميات أقيم للحفاظ على الحياة الحيوانية أو النباتية أو المائية وبعضها الآخر يتمتع بخصائص جيولوجية فريدة ويقدر أن المناطق التي تغطيها المحميات الطبيعية في مصر تشكل حوالي خمس المساحة.

أما عن التوزيع الجغرافي للمحميات الطبيعية في مصر توضحها الخريطة السابقة:

أولاً: في شبه جزيرة سيناء يوجد بها 7 محميات تغطي نحو 14% من مساحة شبه جزيرة سيناء يقع خمسة منها في محافظة جنوب سيناء وهي رأس مُجد - أبو جالوم - طابا - نقب وسانت كاترين وتقع المحميتان الأخريان في محافظة شمال سيناء وهما العريش والزرايق. وتعد محمية رأس مُجد أقدم المحميات في مصر وتصل مساحتها إلى نحو 850 كم وتم تصنيفها ضمن التراث العالمي وتقع عند التقاء خليجي السويس والعقبة وتوجد بها الكثير من الشعاب المرجانية الفريدة كما توجد بها غابات المانجروف وتتميز المحمية بالشواطئ المرجانية في أعماق الخليج والأممك الملونة والسلاحف البحرية المهددة بالانقراض والأحياء المائية النادرة.

Dalia. F. Amara, 2017, p187



صوره لسانت كاترين

صوره لمحمية راس مُجَّد

ونحيط الشعاب المرجانية برأس مُجَّد من كافة جوانبها . كما ينتشر بها الكهوف المائية أسفل الجزيرة وتعد المحمية أيضا موطنًا للعديد من الطيور والحيوانات والزواحف والحشرات.

أما محمية أبو جالوم وهي عبارة عن مناطق سهلية ساحلية رملية تقع إلى الشمال من دهب وتوجد بها العديد من القمم الجبلية الفريدة.

وتقع محمية طابا إلى الشمال من نويبع وتضم العديد والفريد من التراث الثقافي كما تقع محمية نقب ما بين شرم الشيخ ودهب ويوجد بها الكثير من غابات المانجروف.

أما محمية سانت كاترين فتضم أعلى القمم الجبلية في مصر وهو جبل سانت كاترين الذي تكون مع الحركة الانكسارية التي نتج عنها تكون البحر الأحمر فاصلا آسيا عن أفريقيا والذي يعود تاريخه إلى حوالي 24 مليون سنة كما يوجد بها دير سانت كاترين وجبل موسي وغيرها من المظاهر الطبيعية.

كما يوجد في المحمية نحو 472 نوعا نباتيا منهم 115 نوعا ذات فوائد طبية بالإضافة إلى العديد من أنواع الطيور منها المقيم والمهاجر وغيرها من أنواع الحيوانات.

ويوجد في المحمية نحو 7000 نسمة من البدو الذين ينتمون إلى نحو سبق قبائل مختلفة يعملون على حماية المحمية. (Dalia. F.

(Amara, 2017, P.159

ثانياً: المحميات الطبيعية في محافظة الفيوم:

واحة الفيوم الخضراء وهي إحدى محافظات مصر وتقع في قلب الدولة ما بين دلتا نهر النيل وصعيد مصر وتقع شمال صحراء مصر

الغربية وعلى بعد نحو 90 كم وجنوب غرب القاهرة حيث ترتبط بالقاهرة بطريقة رئيسي مرصوف وكان لقرتها من القاهرة وتوفر

وسائل النقل الجيدة دور في جعل الفيوم منطقة مستقبلية للجذب السياحي ويوجد في الفيوم ثلاث محميات طبيعية وهي:

1- محمية بحيرة قارون:



تم إعلان المحمية بحيرة قارون في عام 1989 حيث تتميز بتنوع بيولوجي وجيولوجي كبير إلى جانب تنوع أثري وتقدر مساحتها بنحو 230 كم².

وتعد بحيرة قارون ثالث أكبر بحيرة في مصر إلى جانب وجود العديد من الجزر في داخلها والتي تتوطن في وسط البحرية والتي وتقدر مساحة الجزر بما بنحو 1.5 كم² و تتميز باستقبال أعداد وأنواع كبيرة من الطيور وهي من أقدم البحيرات في مصر وهي موطن للعديد من الطيور المهاجرة من أوروبا. إلى جانب وجود أنواع عديدة من الأسماك في البحيرة. (Y.H.Ramzy. 2013. P167)

2- محمية وادي الريان:



تقدر مساحة محمية وادي الريان بنحو 1759 كم² وكان للمنطقة دورا تاريخيا هاما عبر العصور حيث كان يصل عن طريقها المسافرون من وادي النيل وواحات الصحراء الغربية ويوجد بالمنطقة العديد من آثار وبقايا مراكز الاستقرار الروماني والإغريقي. ويضم وادي الريان بحيرتين البحيرة العلوية والبحيرة السفلية حيث تنحدر المياه عبر البحيرتين وعبر العديد من الينابيع الكبريتية على الجانب الجنوبي للبحيرة الدنيا.

وكذلك تكثر بالحماية العديد من الكثبان الرملية إلى جانب وجود العديد من المناطق الجبلية. ويقدر عدد السائحين الزائرين لمحمية وادي الريان بنحو 150 ألف سائح سنويا أغلبهم من المصريين. (Amira Hassan Abdou. 2020. P324)

3- محمية وادي حيتان:



وادي الحيتان whale valley والذي تم تصنيفه من قبل اليونسكو ضمن مناطق التراث العالمي في عام 2005. حيث يوجد به المئات من حفائر الحيتان وهو عبارة عن وادي نائي و توجد هذه الحفائر في الكثبان الرملية فقد كانت المنطقة في الأزمنة الجيولوجية القديمة قاع بحر قديم. وادي الحيتان هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يمكن أن ترى هياكل الحيتان فيها والتي تعود إلى ما يقارب 40 مليون سنة. Amira Hassan Abdou. 2020. P321.

ثالثاً: يمكن القول إن المحميات الطبيعية في مصر تتوزع جغرافيا في ثلاث مناطق رئيسية وهي شبه جزيرة سيناء وفي صحراء مصر الغربية لاسيما في مناطق الواحات بما فيها منخفض الفيوم وثالثا في صحراء مصر الشرقية مع ملاحظة وجود بعض المحميات خارج هذا التوزيع مثل محمية جيل علة في أقصى جنوب مصر إلى جانب محمية قبة الحسنة وهي محمية جيولوجية توجد في القاهرة على الطريق الصحراوي المتجه إلى الإسكندرية.

ينظر إلى السياحة البيئية على أنها العنصر السحري للتنمية المحلية في مناطق المحميات والحفاظ على التنوع البيئي حيث أظهرت العديد من الدراسات التي تمت عن السياحة البيئية ودورها في تنمية المجتمعات المحلية في العديد من مناطق العالم كما هو الحال في دول الجنوب الأفريقي كما أظهرت ذلك دراسة سوزان Susan عن دور القطاع الخاص والسياحة البيئية في تنمية المجتمعات المحلية.

(Susan Snyman, 2017, P.249.

كما تمت العديد من الدراسات حول دور السياحة البيئية في التنمية على بعض المجتمعات المحلية في أثيوبيا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية مثل دراسة Andualem حول تقييم أثر السياحة البيئية على استدامة بعض المواقع المحمية والمجتمعات المحلية في إحدى مناطق أثيوبيا. Andualem Befekadu, 2020 P.562.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن هناك توافق بين كثير من الباحثين والأفراد والمهتمين بالقطاع السياحي على أن السياحة البيئية ذات إمكانات كبيرة في جذب السائحين سواء الدوليين أو المحليين. وإن نمو صناعة السياحة عالمياً كان مرتبطاً به نمو ملحوظ في السياحة البيئية حيث أصبحت الأخيرة من الأنماط السياحية المحببة منذ ثمانينات القرن الماضي.

Thembinkosi , keith & Gumede, 2019, P.5

كذلك استخدام Bagkedagn نظم المعلومات الجغرافية في دراسة السياحة البيئية في بعض المناطق المحمية في أثيوبيا حيث بين أن للسياحة البيئية مردود أكبر في رفع مستويات المعيشة وتوفير الموارد اللازمة للانفاق على المحميات.

Bagkedagn Taye, 2017, P.214.

وهنا يمكن الأخذ بمثال كمبوديا التي عانت كثيراً من عدم الاستقرار السياسي إلا أنها بعد انتهاء الأزمة تبنت سياسة قائمة على التنمية المجتمعية لمناطق المحميات الطبيعية من خلال الاعتماد على السياحة البيئية.

وكان من النتائج التي ترتبت على هذا ان أصبح هناك نماذج ناجحة يحاكي بها في تنمية المجتمعات في مناطق المحميات من خلال

تنشيط السياحة البيئية. Nari Nath Yogi, 2010, P.22

السياحة البيئية في محميات مصر الطبيعية:

تعتبر مناطق المحميات الطبيعية في مصر من المناطق الجاذبة للسياحة البيئية نظراً لغناها الطبيعي ومن أجل ذلك تعمل الجهات المسؤولة على استدامتها لاسيما وأنها تساعد بفوائدها العديدة على حماية البيئة إلى جانب مردوها الاقتصادي على المجتمعات المحلية. ومن أهم مميزات المحميات الطبيعية في مصر والتي كان لها دورها في جذب السياحة البيئية هو تنوعها ما بين صحراوية ونيابية أو ساحلية أو برية أو جيولوجية.

وتشير تقديرات وزارة السياحة إلى أن أعداد السائحين الذين يزورون محميات سيناء بقدر عددهم بنحو مليون سائح سنوياً وتصل نفقاتهم إلى حوالي 24 مليون دولار.

وتتشكل السياحة البيئية في سيناء لمناطق المحميات في ممارسة السائحين لكثير من الأنشطة مثل الغطس ورحلات السفاري وزيارة مناطق تجمعات البدو والصيد إلى جانب شراء الكثير من المنتجات المحلية البدوية التي يقوم بإنتاجها السكان المحليين.

إلى جانب المحميات الطبيعية في شبه جزيرة سيناء هناك المحميات الطبيعية في الفيوم التي أصبحت من أهم مناطق الجذب السياحي البيئي مثل محمية بحيرة قارون ومحمية وادي الريان إلى جانب محمية وادي حيتان حيث أصبحت الأخرتان من مناطق التراث العالمي وتشكل المحميات الثلاث حوالي 80% من مساحة محافظة الفيوم ومع ذلك لا تزال ذات نصيب محدود في جذب السياحة البيئية

بالمقارنة بباقي مناطق المحميات الطبيعية الأخرى في مصر . Marwa A. khalifa, 2011, p1

ويمكن حصر أهم المشكلات التي تواجه نمو وازدهار السياحة البيئية في الفيوم التي تضم ثلاث محميات هامة وفريدة للغاية في :-

1- على الرغم من أن بحيرات الفيوم اعتبرت مناطق محمية إلا أن بحيرة قارون تعاني من الكثير من التلوث لاسيما التلوث المائي حيث يصرف عليها الكثير من الصرف الصحي الناتج عن المحلات العمرانية إلى جانب الصرف الصناعي بعبارة أخرى عدم وضع حلول لمشكلات الصرف كحلول مستدامة بما أدى إلى آثار سلبية علي الصحة العامة وعلى البيئة وكذلك أثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- تعرض المنطقة إلى كثير من عمليات الإطماء الهوائي حيث تتحرك الكثبان الرملية وتنتج عنها الكثير من عمليات إطماء للحفائر الموجودة في وادي الحيطان.

3- التلوث البيئي للبحيرات مما كان له الكثير من الآثار على الثروة السمكية وعلى وجه الخصوص في بحيرة قارون وكان للتلوث أيضا تأثيره على الاستفادة من البحيرة في الألعاب المائية والسباحة وادي الي قلة وفود السائحين لاسيما في منطقة الشاطئ الجنوبي لبحيرة قارون كذلك لوحظ أن هناك كثير من الضوضاء والإنشاءات على شواطئ البحيرة كان له أثره في تقليل أعداد الطيور الوافدة إلى البحيرة والتي كانت واحدة بين أهم عوامل الجذب السياحي. Sally Khalil, 2016, P8

4- هناك نقص كبير في الخدمات الفندقية وأماكن الإقامة في واحة الفيوم إلى جانب عدم توافر الخدمات السياحية لاسيما في الشاطئ الشمالي لبحيرة قارون وكذلك في وادي الريان باستثناء معسكر السفاري الصحراوي عند البحيرة الدنيا في محمية وادي الريان، في العقد الأخير أصبح هناك الكثير من الشقق السكنية التي يتم تأجيرها للسياح الداخلين القادمين من القاهرة وجوارها.

5- على الرغم من وجود العديد من خطط التنمية السياحية ألا أنه لم يتم تنفيذها لأسباب عديدة لعل من أهمها نقص التمويل المالي إلى جانب ضعف الدعاية والإعلان والتسويق. Y. H Ramzy. 2013, p. 69

في دراسة عن أثر السياحة البيئية على بعض المحميات الطبيعية المصرية المختارة وهي سانت كاترين ومحمية وادي حيطان ومحمية وواحة سيوة. تبين من الدراسة الميدانية ومن تحليل الاستبيانات التي تم توزيعها على الأهالي والسائحين والمسؤولين عن السياحة في المحميات الثلاث أن للسياحة آثارا إيجابية على المجتمعات المحلية التي تقطن المحميات المذكورة حيث قللت بشكل واضح بين الآثار البيئية وكان لها مردود إيجابي على السكان المحليين.

كما تبين من الدراسة أن هناك اختلافات في مستوى تأثير السياحة على المحميات الثلاث حيث اختلفت قوة التأثير من محمية إلى أخرى ومنها أن محمية سانت كاترين كانت أكثر المحميات الثلاث تفاعلا بين السائحين وأكثر جذبا للسياح وربما يرجع السبب وراء ذلك إلى أنها بجانب دورها كمحمية طبيعية فإنها ذات طابع ديني حيث يوجد بها جبل موسي وكنيسة ودير سانت كاترين ومن ثم فإن المحمية يقصدها إتباع الديانات السماوية الثلاثة.

محمية واحدة سيوه واحدة من المحميات الطبيعية الفريدة في مصر وتقع الواحة في صحراء مصر الغربية على بعد نحو 300 كم من ساحل البحر المتوسط إلى الجنوب الغربي من مرسى مطروح وتضم الواحة العديد من المظاهرة الطبيعية والثقافية الفريدة مثل القلعة القديمة وبعض الآثار الفرعونية وتقع الواحة على عمق 18 متر تحت مستوى سطح البحر ويقطنها ما يريد على 80 ألف نسمة وقد اكتشف في المحمية بعض المدرجات والآثار التي تعود إلى ما يقارب 3 مليون سنة.

Ashraf AlHadad, 2011, P11.

ونظر للظروف المناخية الجيدة في المحمية إلى جانب وجود التربة الخصبة تنتشر بها الزراعة وقد تم استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي حيث يعتمد اقتصاد الواحة في الأساس على الزراعة والصناعات والحرف اليدوية.

M. Tawfik, 2016, P336.



صور لمزارات للسياحة البيئية في محمية واحة سيوة

وتبين من الدراسة أن محمية وادي حيتان تحتاج إلى الكثير من الدعاية والتسويق السياحي الجيد من أجل زيادة الجذب السياحي بصفة عامة و السياحة البيئية بصفة خاصة ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الاستفادة من الموارد المحلية ومعرفة كيفية تسويقها والدعاية لها وكذلك التوسع في استخدام الطاقة الشمسية في عمليات تسخين المياه إلى جانب التوسع في توصيل الكهرباء للواحة وإعادة تهيئة أماكن الإقامة وجعلها أكثر ملاءمة للسياح .

كما تحتاج محمية وادي الحيتان الي زيادة الدعاية والإعلان والتسويق للمحمية التي تعد فريدة على مستوى العالم ومن المقترحات عمل متحف مفتوح يحوي هياكل بعض الحيتان وشرح مكتوب بجوار كل هيكل يوضح النوع والشكل الأولى للحيتان وكذلك اعداد خرائط إرشادية لإرشاد للسائحين عن المكان.

وقد شهدت أعداد الراكب النيلية زيادة كبيرة مما كان له الكثير من الآثار البيئية الضارة فقد زاد عدد المراكب النيلية من 47 في عام 1982 إلى نحو 119 في عام 1989 ثم زاد العدد ليصل إلى نحو 276 في عام 2000 ثم إلى أكثر من ألف في الوقت الراهن.

هذه الزيارة الواضحة في أعداد المراكب النيلية كان لها العديد من الآثار البيئية نيل زيادة معدلات التلوث المائي وارتفاع معدلات

الرطوبة والضوضاء . Tarek Abo-zekry.p.8

وهنا يجب الإشارة إلى أن خطة التنمية المستدامة للسياحة في البحر الأحمر قامت بالأساس على حماية موارد السياحة البيئية وتقليل الآثار الضارة للسياحة البيئية على سواحل البحر الأحمر الذي شهد نمواً غير مخطط للأنشطة السياحية ففي هذه المناطق يوجد نحو 1800 غرفة تم إنشاؤها خلال الفترة ما بين 1980-1990 زادت لتصل في الوقت الراهن إلى نحو 7000 غرفة والتي تمتد على شكل شريط لا يزيد طوله عن نحو 30 كم ومنها ما يوفر فيلات وشقق فندقية وغرف للإقامة إلى جانب أعداد كبيرة من مناطق

الإقامة الخاص بنظام اقتسام الوقت Time sharing .Mohammed I. Faragi, 2007, p43

المقترحات الخاصة بتطوير السياحة البيئية المستدامة للمحميات في مصر:

العمل على استدامة السياحة البيئية للمحميات الطبيعية في مصر يحتاج إلى تغيرات جوهرية على مستويات متعددة منها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

إلى جانب الربط بين عناصر ثلاثة تؤثر في عمليات الجذب السياحي وهي المخططين وإدارة المحميات والمجتمع المحلي داخل المحميات من أجل العمل على استدامة السياحة البيئية للمحميات الطبيعية في مصر وذلك من خلال:

أ- وضع استراتيجيات جديدة في تخطيط وإدارة المحميات الطبيعية تشمل تخطيط أماكن المحميات والتوسع في استخدام موارد الحماية الطبيعية.

ب- زيادة الدعاية والإعلان Awareness في مناطق ودول وفود السياح البعيين على أن تشمل تاريخ المحمية وأهم محتوياتها مثل عمل نموذج محاكاة للمحمية ومطبوعات ومنشورات دعائية.

ج- زيادة نشاط المحميات للعمل على جذب السياحة البيئية لزيارة هذه المقاصد السياحية من خلال التعريف بالتراث الثقافي للمجتمعات وأنشطتها مثل أنشطة المعسكرات السياحية ومشاهدة الطيور وأساليب اكتشاف محتويات المحمية.

د- العمل على تنمية العائدات السياحية لتطوير الموارد المالية اللازمة لتنمية المحمية ورفع المستوى المعيشي للسكان المحليين من خلال زيادة الجذب للسياحة البيئية.

هـ- هناك العديد من الخطوات التي يتم اتخاذها من أجل التنمية السياحية البيئية المستدامة وهذه تتمثل في تخطيط قصير الأجل وآخر طويل الأجل.

وتشمل الخطوط قصيرة الأجل زيادة الدورات التدريبية والتعليمية للمجتمع المحلي عن تاريخ المحمية وأهميتها وتفردتها وزيادة الاهتمام بالإدارة. Rahab Salah, 2015, P102.

في أواخر التسعينات تم وضع برنامج التعاون البيئي المصري الإيطالي لتطوير مناطق المحميات الطبيعية الثلاث في محافظة الفيوم وتم تنفيذ المرحلة الأولى والتي انتهت في عام 2010 ثم كانت المرحلة الثانية خلال الفترة من 2012 وحتى 2015 أما المرحلة الثالثة والتي بدأت منذ 2016 والهدف من المشروع في مراحله المختلفة العمل على تطوير المحميات الثلاث من خلال زيادة ونمو جذب السياحة البيئية بهدف توليد دخل دائم ومستمر لتطوير المجتمعات المحلية وكانت من النتائج أيضا وضع خطة تنمية السياحة البيئية في وادي الريان.

وكان من المقترحات التي أوصى بها المشروع إنشاء متحف مفتوح للحفائر في المحمية إلى جانب تطوير المجاري المائية وإقامة الكثير من المنشآت السياحية وإقامة دورات تدريبية للمجتمعات المحلية وكذلك تم تنظيم ورشة عمل ضمت المشتغلين بالقطاع السياحي والمجتمعات المحلية ومناطق المحميات الثلاث في يوليو 2018 من أجل استعراض الإمكانيات والاستراتيجيات الخاصة بتطوير السياحة في الفيوم.

U.N...D.P. 2018. P.3.

الخلاصة

بعد دراسة السياحة البيئية في مناطق المحميات الطبيعية في مصر تبين أن لها العديد من الجوانب الإيجابية علي صناعة السياحة كما أن لها مردودا هاما علي المجتمعات المحلية في مناطق المحميات .
كذلك تبين من الدراسة أن المخميات في شبة جزيرة سيناء والتي يبلغ عددها 7 محميات كانت أكثر مناطق المحميات الطبيعية في مصر جذبا للسياحة البيئية حيث يقصدها سنويا مايقارب المليون سائح .
كذلك تبين من الدراسة أن هناك العديد من المحميات الفريدة في صحراء مصر الغربية مثل محميات وادي حيتان ووادي الريان ومحمية واحة سيوة ومحمية بحيرة قارون الا انها كانت أقل جذبا للسياحة البيئية حيث تحتاج الي الكثير من التطوير مثل إقامة الفنادق والمعسكرات ومد شبكات الطرق الي جانب الحاجة الي الدعاية والاعلان والتسويق .
وخلصت الدراسة أيضا الي أن بعض مناطق المحميات التي تتميز بالتفرد في ظواهرها الطبيعية تعرضت في بعض الحالات الي آثار سلبية ناتجة عن السياحة البيئية كما هو الحال في تدمير الشعاب المرجانية في المحميات الساحلية مثل محمية راس مُجَد التي تضم أكبر وأندر الشعاب المرجانية في العالم .
كذلك تبين من الدراسة أن التلوث المائي لمحمية بحيرة قارون وعدم وجود نظام صرف صحي أدى الي الكثير من الأثار الضارة بالمحمية والتي كان لها أثرا سلبيا علي الجذب السياحي بها .

المراجع

- سلطان فولبي حسن، جغرافيا السياحة، دار الثقافة، القاهرة، 2010.
- Ahmad Puad mat and others tourism in protected areas constraints and challenges Journal of Hospitality and tourism Vol. 3. December 2006.
 - Amira Hassan Abdou: Sustainable management for natural heritage in Egypt case study Wadi Al Hitan protectorate as a Tourist site international business management vol. 14. 2020. pp. 319-327.
 - Andualem Befekadu Ambecha & others: Ecotourism site suitability evaluation using geospatial technologies: a case of Andira cha district. Ethiopia, Springer 2020, pp. 559-568.
 - Ashraf Alhaddad and thers, the potential of Ecotourism in Siwa Oasis: opportune unities and obstacles. International journal of Heritage, tourism and Hospitality vol.11, March 2017, pp. 1-17.
 - Baykedagn Taye and others: Using geospatial techniques in the selection of potential Ecotourism sites in menz-genamidir district Ethiopia. Ghana Journal of Geography vol. 11, 2019. pp. 201-227.
 - Daliaf. Amara: Responsible marketing for tourism destination: Saint Catherine protectorate, south Sinai, Egypt journal of Business and Retail management Research. Vol11. July 2017. pp. 184-191.
 - Harinath Yogi: Eco-tourism sustainability – opportunities and challenges in the case of nepol master thesis department of sustainable development Univ. of Vppsala 2010.
 - M. Tawfik: The development of sustainable ecotourism in protected area, cazestudy: Siwa Oasis international Journal. Sus. Dev. Plan. Vol11, 2016. pp. 334-344.
 - Maia Azmaiparashvili: Ecotourism potential in protected areas and its sustainable development challenges European journal of hospitality and tourism research vol. 5 Feb. 2017, pp. 1-9.
 - Marwa A. Khalifa & Samahm. Elkhateb: Fayoum Oasis between problems and potentials towards Enhancing Ecotourism in Egypt 4th International congress on environmental planning and management Cairo 2011.
 - Mohamed Ekaftangui and others: Demystifying cultural and Ecotourism in the vernacular architecture of Siwa oasis, Egypt at web site <http://eprints.lincoln.ac.uk/id/eprint/19586/1/19568%20Paper-V7-Bangkok.pdf>.
 - Mohammed I. Eraqi: Ecotourism Resources Management As a wag for Sustainable Tourism Development in Egypt. Tourism Analysis vol. 12, 2007, pp. 39-49.

- N. Dologlou and Others: Ecotourism in protected Areas A Literature review Ecotourism paper series N3B March 2016.
- Pobl. F. Eagles and others: Sustainable Tourism in Protected Areas, Guidelines for Planning and Management, the world conservations Union, 2001.
- Rahab Salah Mohamed Morsy: Ecotourism as A framework for sustainable Touristic development, Case study of protected Areas, Egypt PhD dissertation submitted to the school of spatial planning determined Univ, Jan 2015.
- Saber yahia: Ecotourism As a Tool for Economic Development in Egypt: Case study of UAG International, interdict plenary conference Singapore 2017, pp. 31-36.
- Sally Khalil: Potentiality Assessment for Ecotourism in Rural Communities A case of Fayoum Governorate Egypt. Journal of Faculty of Tourism and Hotels, Fayoum Univ. Vol 10, Sept. 2016.
- Salma Ahmed, Ecotourism and Sustainable Architectural approach in protected Areas Master Thesis Faculty of Engineering Cairo Univ. 2017.
- Susan Snyman: The role of private sector ecotourism in Local socio-economies Development in southern Africa. Journal of ecotourism Vol. 16, 2017, pp. 247-268.
- Them blnkosi keith gumede and others: Ecotourism as mechanism for Local economic development: the case of communities adjacent to the oribi Gorge water reserve, Kwazulu-Natal, south Africa African journal of Hospitality vol.8, 2019. pp. 1-19.
- Tawfek Abu Zekry, Ahmedo ElKholei, Tourism and tourists in the Built environment of Egypt in the age of globalization at website,
https://www.researchgate.net/publication/299584964_Tourism_and_Touris_in_the_Built_Environment_of_Egypt_in_the_Age_of_Globalization
- U.N. D. P. Tor for the development of A ecotourism Business plan for Fayoum sept. 2018.
- Y. H. Ramzy: Sustainable tourist development in Al fayoum Oasis Egypt. Ecotourism and sustainable development Vol 175. 2013. pp. 161-173.
- Zainab Ibrahim: Tourism development on the Egyptian real sea coast ,Master thesis,, Waterloo Ontario, 2009, Canada.

السياحة بالمناطق الشبه الصحراوية بين التثمين و تطلعات التنمية الترابية : حالة واحة مدينة فجيح [الحدود المغربية الجنوبية الشرقية]

نورالدين بوعبيد : طالب باحث في سلك الدكتوراه، مختبر التراب، البيئة، التنمية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة

إبن طفيل، القنيطرة. المغرب: Bouabidnouredine@gmail.com

عبد الخالق غازي: أستاذ التعليم العالي، مختبر التراب، البيئة، التنمية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة إبن طفيل،

القنيطرة. المغرب Aghhazi@hotmail.com

خالد قاسو: طالب باحث في سلك الدكتوراه، مختبر التهيئة و تنمية المناطق الحافة كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة محمد

الأول ن وجدة. المغرب

مصطفى بنعسكر: طالب باحث في سلك الدكتوراه، مختبر التراب، البيئة، التنمية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة

إبن طفيل، القنيطرة. المغرب

ملخص:

أصبح المغرب يراهن على القطاع السياحي منذ بداية الالفية الحالية للرفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال توفير الظروف المناسبة لاستقطاب أعداد مهمة من السياح. ولتحقيق هذه الغاية يراهن المغرب على مؤهلاته السياحية المتنوعة التي تنطل من البحر مرورا بالجبل وصولا الى الصحراء. لهذه الاعتبارات فقد بدأ القطاع السياحي يكتسي أهمية كبرى ضمن الأنشطة الاقتصادية المميزة للمجال بالجنوب الشرقي خصوصا واحة مدينة فجيح، لتمييزها بموقع جغرافي إستراتيجي، لملله من مظاهر طبيعية تتمثل في تجمعات لكثبان رملية وجبال جرداء وأودية جافة وواحات طبيعية، ومظاهر بشرية تتمثل في أسلوب حياة وثقافة الشعوب الشبه الصحراوية المتناغمة والمنسجمة مع طبيعة الصحراء، لتشكل في تفاعلها الطبيعي والبشري نمطا غريبا عن أنماط الحياة المألوفة في المدن والأرياف.

بالإضافة الى ذلك بتنوع بيولوجي كبير يتمثل في مجموعة من النباتات والحيوانات التي تعيش في أجواء من التكيف والتأقلم.

يهدف هذا المقال الى تقديم نموذج للتنمية من خلال السياحة الشبه الصحراوية أو السياحة المتخصصة وتوضيح مقومات الجذب التي تتوفر عليها المدينة -الواحة والكفيلة على التنمية السياحية خاصة الشبه الصحراوية والتي ترتبط بمكاسب اقتصادية واجتماعية ضمن التنمية الترابية.

الكلمات المفتاح:

السياحة الشبه الصحراوية، التنوع البيولوجي، مقومات الجذب، فجيح، التنمية السياحية، السياحة المتخصصة.

Abstract :

Morocco has been betting on the tourism sector since the beginning of the current millennium to raise the country's economic and social development, by providing the appropriate conditions to attract significant numbers of tourists. To achieve this goal, Morocco is betting on its various tourist qualifications that emerge from the sea, through the mountain, and up to the desert. For these considerations, the tourism sector has begun to acquire great importance within the distinct economic activities of the field in the southeast, especially the oasis town of Figuig.

The Oasis of Figuig has a strategically geographical location that is characterized by its natural features such as sand dunes grouping, arid mountains, dry valleys, natural oases, and human aspect that are manifested in the semi-desert people's life style and culture that is in harmony with the nature of the desert. This interaction of humans and nature forms a peculiar pattern unlike the one in cities and countryside. In addition, it is also characterized by a high biodiversity represented in a group of plants and animals that live in an atmosphere of adaptation and adjustment.

This article aims to build a model of development through semi-desert tourism or niche tourism and to clarify the attraction assets that the oasis has and which guarantees the development of tourism, especially the semi-desert one which is linked to economic and social gains within the territorial development.

Keywords:

Semi-desert tourism, biodiversity, attractions, Figuig, tourism development, niche tourism

مقدمة :

في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم منذ ظهور العولمة، ظهرت التكتلات الاقتصادية الكبرى لمواجهة تبعات العولمة مشكلة قوى اقتصادية متميزة، بميزة اقتصادية كالصناعة و التجارة و السياحة... التي تعتبر هذه الأخيرة قاطرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و كبديل للنمو الاقتصادي نظرا لما تسجعه من علاقات متداخلة، وقيمة مضافة للمنطقة المعنية بالسياحة، و واحة مدينة فجيغ هي واحدة من اهم المناطق الموجودة في الجنوب الشرقي التي تحظى بمقومات سياحية كبيرة ، غالبا ما تكون مجتمعة في منطقة واحدة قادرة على ان تلعب دورا فعالا في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إذا ما استغلت بالشكل المطلوب. فالإقليم يتوفر على قطاعات منتجة هامة في مقدمتها القطاع السياحي الذي أصبح ينتعش في السنوات الأخيرة ليلعب دورا فعالا في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإقليم. غير أنه ورغم هذه الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية الهامة التي يتوفر عليها الإقليم، والتي سيتم التطرق إليها لاحقا، فإن كثيرا منها مازال في حاجة إلى مجهودات ضخمة قصد تفعيلها وتأمينها ضمن خطة اقتصادية إقليمية مندمجة. كما أن سنوات الجفاف المتتالية، أثرت سلبا على معظم الأنشطة الفلاحية وخصوصا تربية الماشية و إنتاج الحبوب، إضافة إلى تناقص المخزون المائي السطحي والجوفي وتآكل الغطاء النباتي.

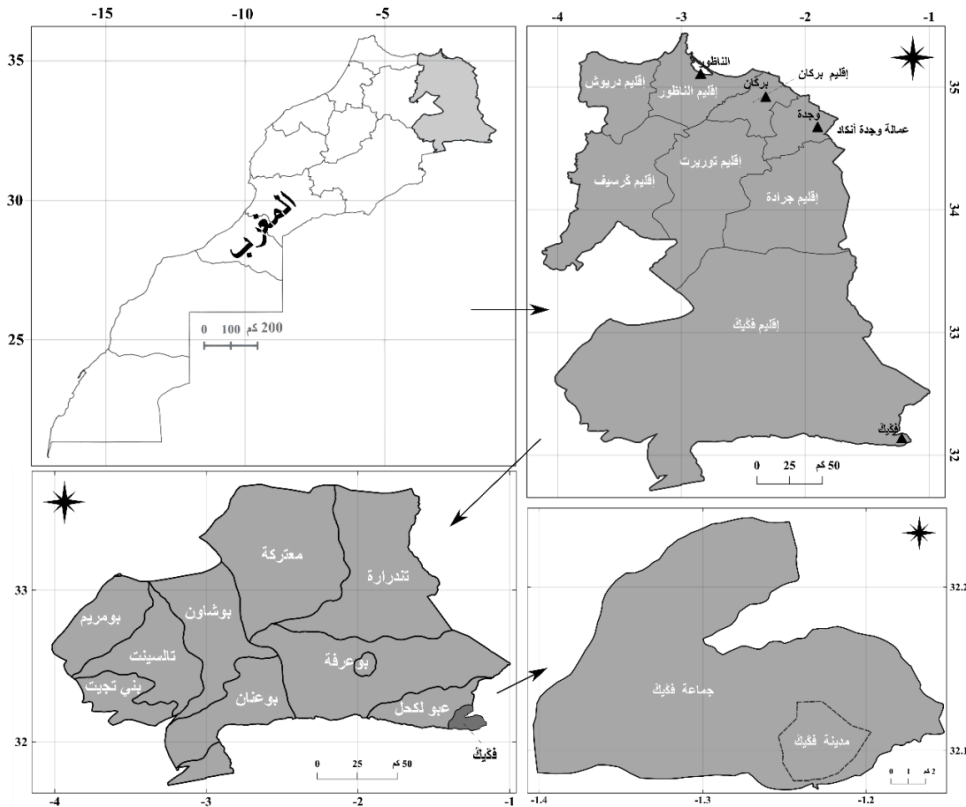
سنحاول في هذا المقال الوقوف على المقومات التي تزخر بها واحة مدينة فجيج، حيث سنتناول أولاً، الخصائص العامة لواحة مدينة فجيج، و سنخصص الفقرة الثانية لإبراز مقومات الجذب السياحي، و في الأخير، سندلي بمقترحات لتنمية السياحة الشبة الصحراوية أو السياحة المتخصصة بالمدينة-الواحة.

1- تقديم المجال المدروس:

1.1: معطيات جغرافية:

تقع واحة فجيج⁹² في أقصى جنوب شرق المغرب (32 ° 07'N، 13 ° 01'W) في المنطقة الشرقية. وهي تقع في المنطقة المجاورة مباشرة للحدود الجزائرية. تبعد فجيج 100 كيلومتر عن عاصمة الولاية (بوعرفة) ، و 400 كيلومتر عن العاصمة الإقليمية (وجدة) و 850 كيلومتراً عن عاصمة البلاد (الرباط). من خلال موقعها على حدود الأطلس الشرقي الكبير والأطلس الصحراوي ، فإن فجيج هي جزء من الواحات القارية قبل الصحراء.

الخريطة رقم 1: موقع واحة مدينة فجيج ضمن التقسيم الإداري للجهة الشرقية.



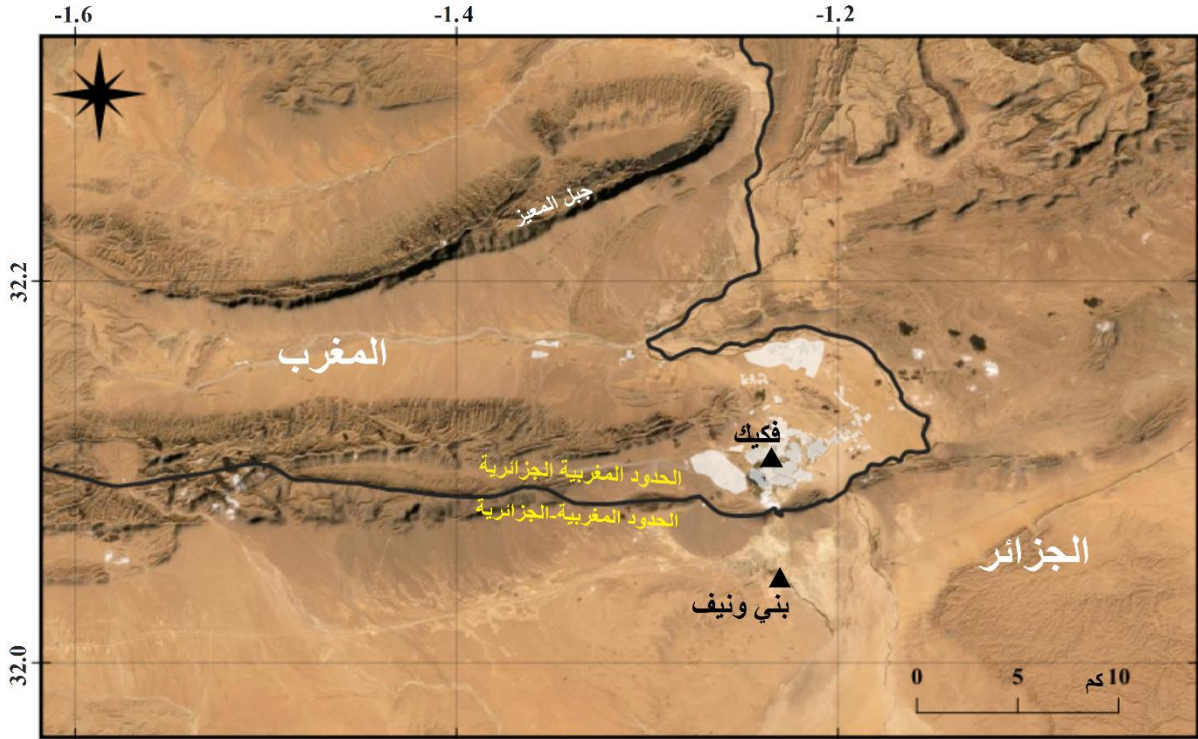
(Source : Esri ; Traitement : ArcGis 10.3©. Réalisation : BOUABID, 2021)

⁹²إسم فجيج، إفجيج/غنيف بالامازيغية، ظهر أول مرة في مؤلف تاريخ الامازيغ، للمؤرخ والفيلسوف العربي الكبير ابن خلدون [1332-1406] « تتكون فجيج من عدة بلدات متقاربة في ما بينها مشكلة مدينة، و هي تعتبر إحدى أهم مدن الصحراوي بفضل بُعدها عن التل، فهي تتمتع بإستقلال تام »

1-2 الحدود الجزائرية المغربية :

أحد العناصر التي تميز واحة مدينة فجيح بعمق وهي الحدود المغربية الجزائرية. التي أنشئت بموجب اتفاقية للا مغنية⁹³ 18 مارس 1845. هذا الخط الحدودي الذي يطوق مدينة واحة فجيح من جهة الشمال و الشرق على شكل حلقة من وادي زوزفانة ، وإلى الجنوب تلال جبال الملباس وزناكة [الخريطة رقم 03]. يفصل هذا المسار الحدودي بعد ذلك واحة مدينة فجيح ، التي تعتبر مغربية ، عن قصر بني ونيف الواقع على الجانب الآخر من ممر جبل زناقة في الجزائر.

الخريطة رقم 2 : واحة مدينة فجيح، الحدود المغربية الجنوبية الشرقية .



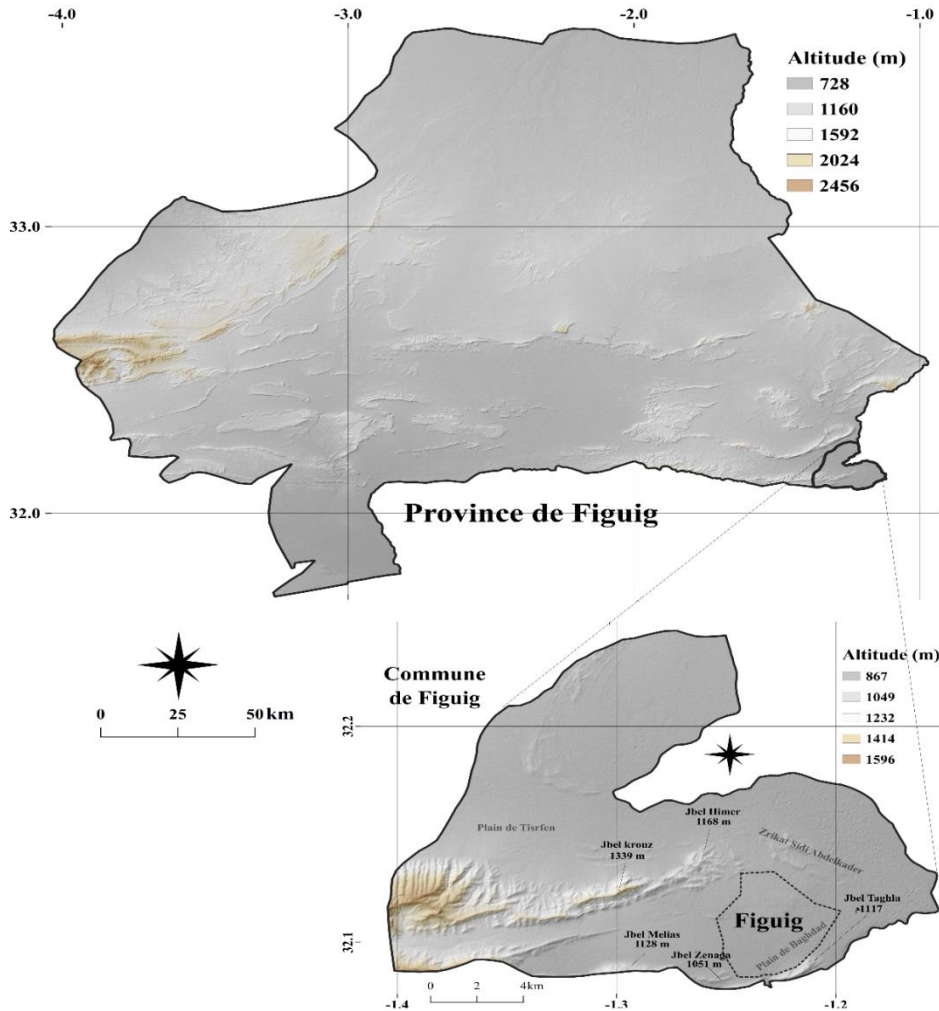
(Source : <https://earthexplorer.usgs.gov/> ; Traitement : ArcGis 10.3©. Réalisation : BOUABID, 2021

⁹³ اتفاقية وضعها الفرنسيون، بعد معركة جمعت جيوش المغرب وفرنسا في 14 أغسطس 1844 بالقرب من مدينة وجدة، إنهزم فيها الجيش المغربي على إثرها، وقعت المعاهدة في مدينة مغنية بالجزائر، و عليها تم الترسيم الذي حدده الفرنسيون و الذي لا يأخذ في الحسبان واقع الاستيطان والنشاط الزراعي الذي تميزت به واحة مدينة فجيح. لكن في الواقع، و تاريخياً، لم تحدد فجيح كمنطقة أو واحة محددة بوضوح ، ولكنها حددت بمجموعة واحة أو منطقة أو دولة صغيرة.

1-3 : التضاريس

تقع واحة مدينة فجيج على ارتفاع يتراوح بين 850 و 930 متراً، تنتمي من حيث البنية الأرضية إلى سلسلة جبال الأطلس الكبير الشرقي. مما يفسر تواجد العديد من الجبال والمرتفعات. و توجد واحة مدينة فجيج وسط مجموعة من الجبال تحيط بها من جميع الجوانب، تتشكل سلسلة الجبال التي تحيط بفجيج في الشمال، من الغرب إلى الشرق، مروراً بجبل كروز (1339 م) وامتدادها الشرقي إلى جبل الحيمر (1168 م) ، إلى الشرق نجد تلال [زريكات] سيدي عبد القادر (1000 م). على الجانب الجنوبي سلسلة جبال منخفضة الارتفاع، تمتد من الغرب إلى الشرق: جبل ملياس (1128 م)، جبل زناكة (1051 م) ، وهي منفصلة عن جبل تاغلة (1117 م) عبر ممر زناكة الذي يمر من خلاله الطريق المؤدي إلى الجزائر . [الخريطة رقم 3]

الخريطة رقم 3: نموذج الارتفاعات التضاريسية M.N.T بإقليم فجيج وواحة مدينة فجيج



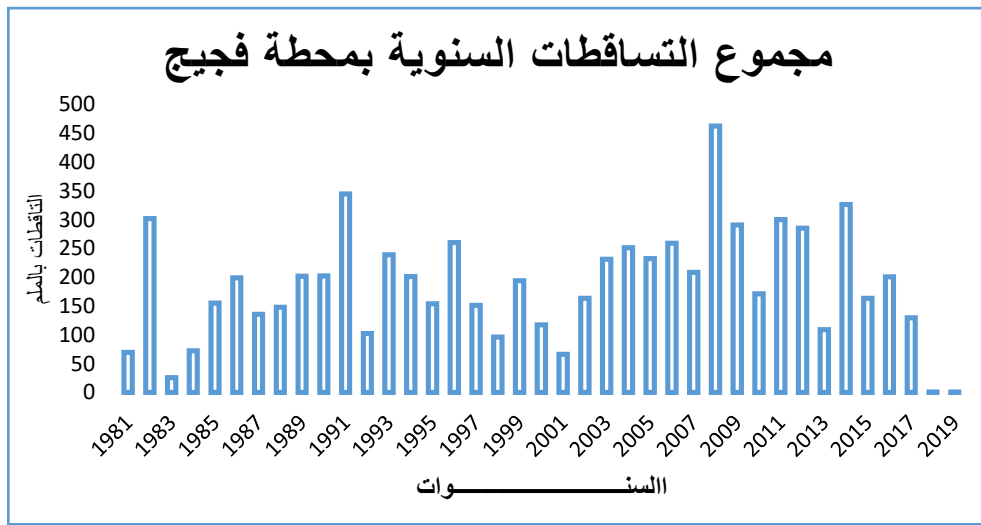
(Source : Esri ; Traitement : ArcGis 10.3©. Réalisation : BOUABID, 2021

1-4 المناخ

بالنسبة للتساقطات المطرية المتعلقة بواحة مدينة فجيح، فتبلغ متوسط التساقط السنوي حوالي 185 ملم. يتم توزيع هذه الكمية من التساقطات بشكل غير متساوٍ للغاية. حيث عادةً يمتد موسم التساقطات من شهر أكتوبر إلى شهر يناير، بإستثناء عامي 2019/2018. كما يلاحظ هطول الأمطار بشكل كبير خاصة في شهري أكتوبر ونوفمبر بينما يعتبر يوليو هو أكثر شهور السنة جفافاً. بناءً على السجلات المعروفة، بين عامي 2003 و 2012 (الشكل 3)، لوحظت دورات متقاربة من التساقطات. تم تحميل بيانات درجة الحرارة والتساقطات من 1981 إلى 2019 (38 عامًا) من موقع

<http://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer>

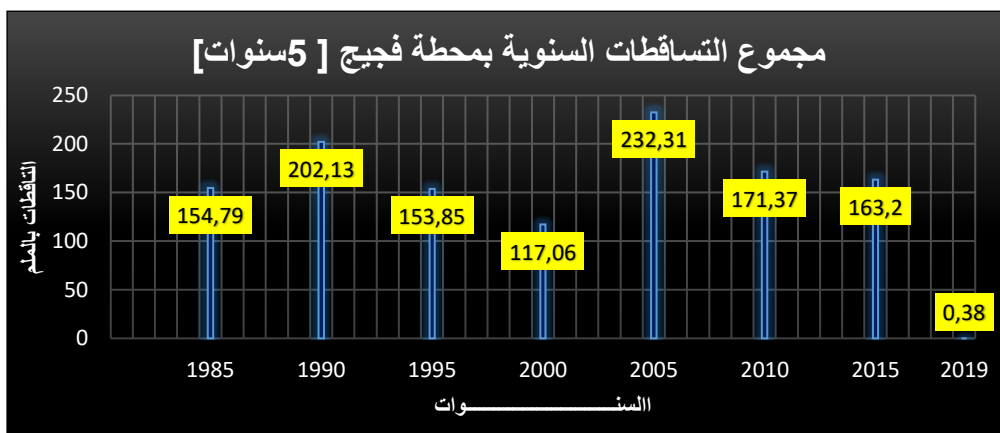
الشكل رقم 1 : مجموع التساقطات السنوي بمحطة واحة مدينة فجيح .



Source : <http://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer/>; Traitement : Excel,2013)

Réalisation : BOUABID, 2021

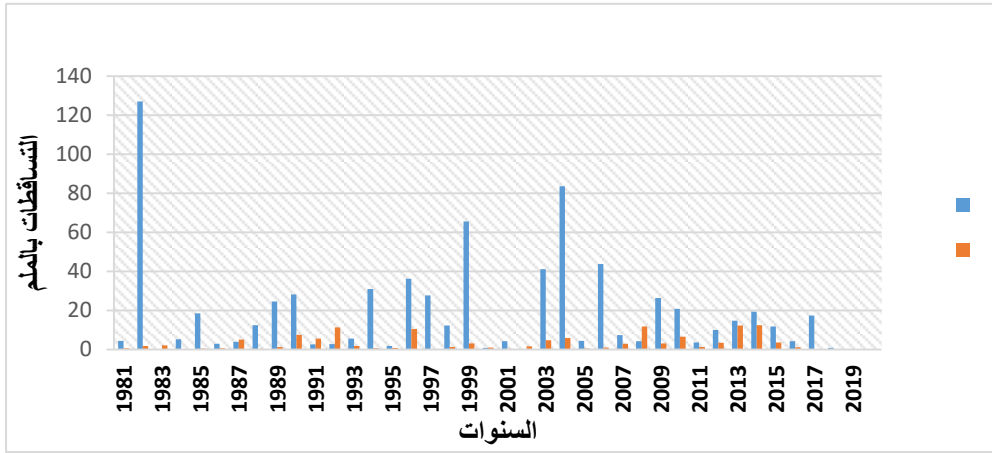
الشكل رقم 2 : مجموع التساقطات السنوي كل خمس سنوات بمحطة واحة مدينة فجيح .



(Source : <http://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer/>; Traitement : Excel,2013 Réalisation :

BOUABID, 2021

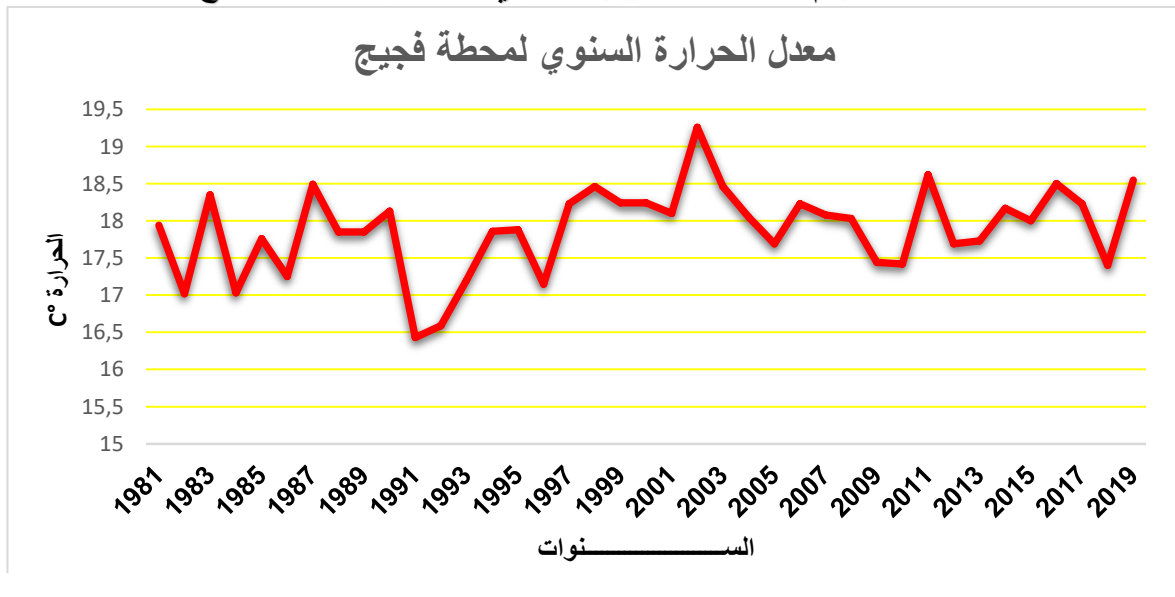
الشكل رقم 3 : متوسط التساقط السنوي [يناير-يوليوز] بمحطة واحة مدينة فجيج .



(Source : <http://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer/>; Traitement : Excel,2013 Réalisation : BOUABID, 2021

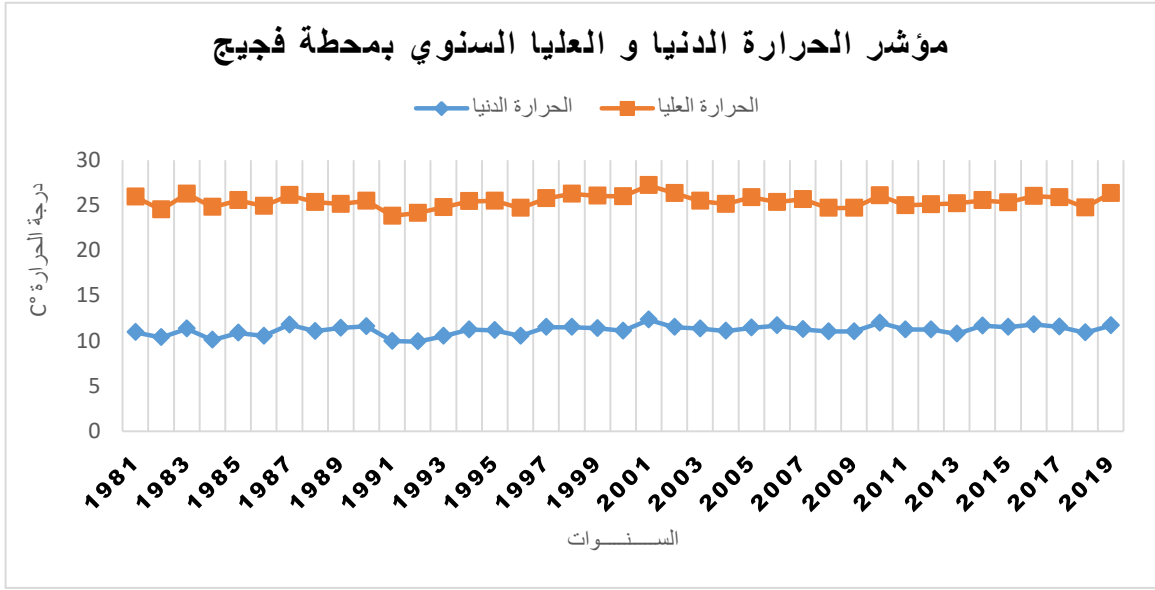
أما من حيث الحرارة، يتميز مناخ واحة مدينة فجيج بكونه مناخ متوسطي قاحل . كما هو الحال في التقسيم المناخي للبحر الأبيض المتوسط حسب (إمبرجي ، 1939)، يبلغ متوسط درجة الحرارة السنوية للمنطقة 17.87 درجة مئوية [الشكل رقم 04]. كما يبلغ متوسط أدنى درجة حرارة 11.19 درجة مئوية، و تراوحت درجات الحرارة من -0.47 درجة مئوية في شهر يناير إلى 2.80 درجة مئوية في نفس الشهر من الفترة المذكورة . كما يبلغ متوسط أعلى درجة حرارة 25.74 درجة مئوية، و تتراوح درجات الحرارة من 34.55 درجة مئوية إلى 38.65 درجة مئوية خلال فصل الصيف حسب ما تغطيه الاحصائيات من فترة تمتد من سنة 1981 إلى سنة 2019 أي ما يقارب 38 سنة [شكل رقم 05]. تمثل هذه التباينات الحرارية الموسمية واليومية رهاناً مناخياً يؤثر بشكل سلبي على الواحة المدينة.

الشكل رقم 4 : معدل الحرارة السنوي لمحطة واحة مدينة فجيج .



(Source : <http://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer/>; Traitement : Excel,2013 Réalisation : BOUABID, 2021

الشكل رقم 5: مؤشر الحرارة الدنيا و العليا بمحطة واحة مدينة فجيج .

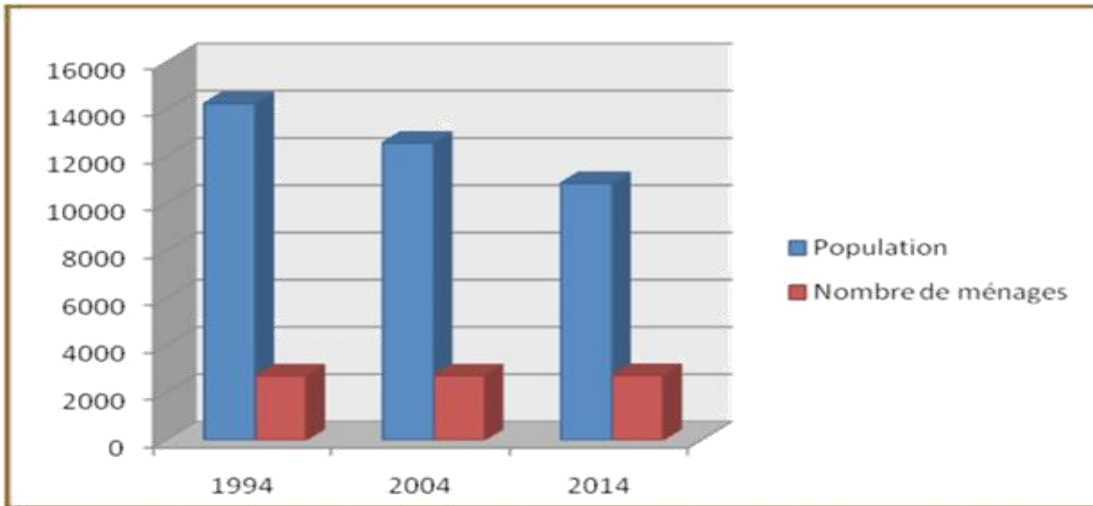


(Source : <http://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer/>; Traitement : Excel,2013 Réalisation : BOUABID, 2021

5-1: الوضع الديموغرافي:

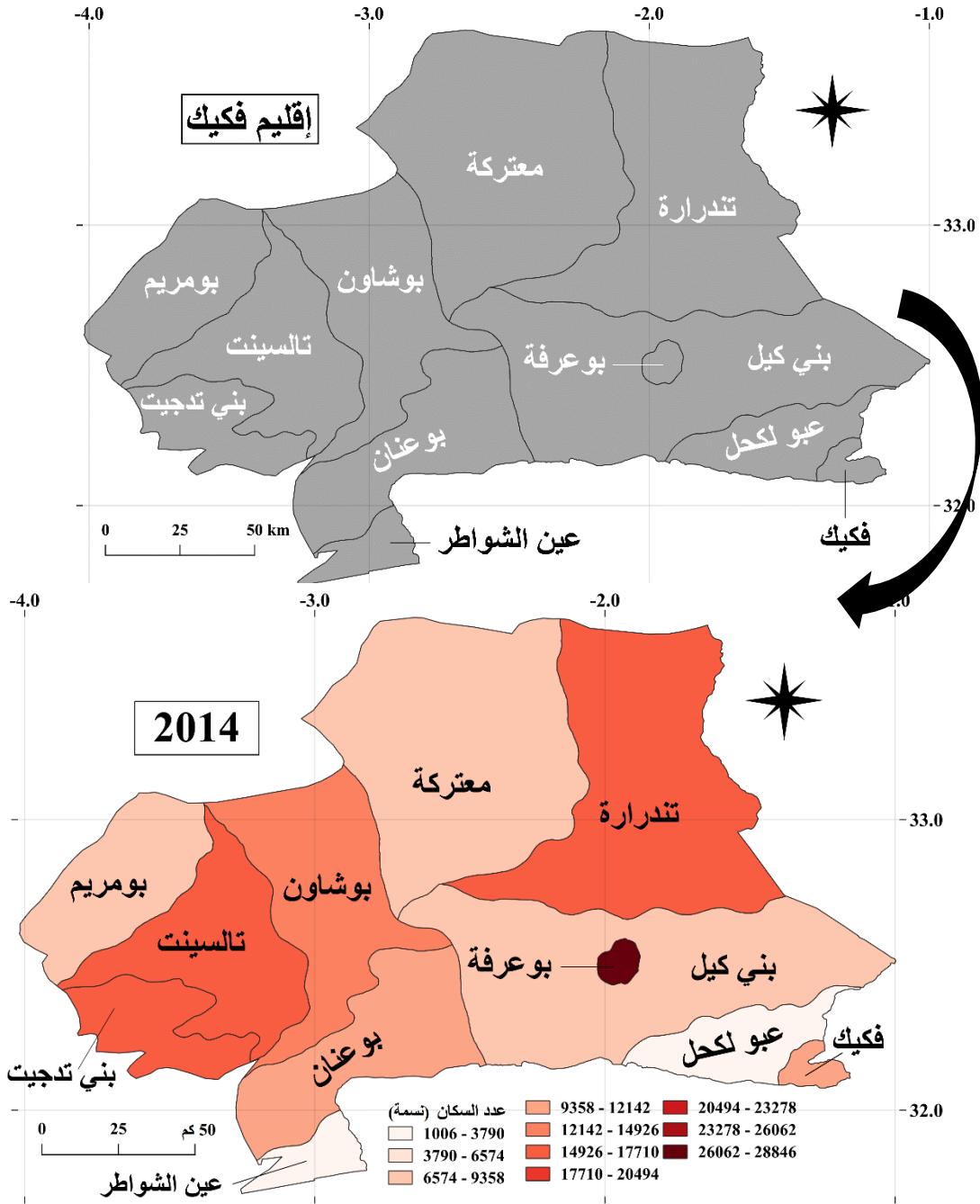
شهد معدل النمو في مدينة فجيج⁹⁴ تبايناً سلبياً سنوياً بلغ حوالي -1.2%. ما بين سنوات الاحصاء 1994 و 2004 ، وقد تم إبرازه خلال العقد 2004-2014 ، مسجلاً انخفاضاً سنوياً بنسبة 1.44 في المائة. كما انتقل عدد السكان بصورة منخفضة من 12577 نسمة عام 2004 إلى 10872 نسمة عام 2014. [المندوبية السامية للتخطيط، 2014].

الإحصاء العام للسكان و السكنى [2014]



⁹⁴ - يقول ليون الافريقي في كتاب وصف إفريقيا [1488-1548]، «إنها ثلاثة قصور في وسط الصحراء، يوجد بمقرتيها عدد كبير من النخيل و النساء بها يحكن منسوجات صوفية رفيعة و ناعمة تحسبها حريرا، اتباع بإثمان مرتفعة جدا بمناطق المغرب كفاس و تلمسان. و الرجال هنا أنكباء ، فبعضهم يتعاطى التجارة في بلاد الزنوج، و بعضهم يتوجه الى فاس للدراسة.

الخريطة رقم 4: توزيع حجم السكان بإقليم فجيح وواحة مدينة فجيح، حسب الإحصاء العام للسكان و السكنى، 2014



(Source : Esri ; Traitement : ArcGis 10.3©. Réalisation : BOUABID, 2021)

2- مقومات الجذب السياحي بمدينة -واحة فجيح:

تعتبر واحة مدينة فجيح من أهم المناطق السياحية بالجنوب الشرقي المغربي خاصة بالمناطق الجافة، لما تزخر به من مؤهلات سياحية تجعل الوافد إليها يكتشف عالما فريدا يمزج بين حضرة الباتين و الصحراء و الثقافة و هذا ما جعل المنطقة تشكل إحدى الوجهات السياحية المفضلة لدى مجموعة من السياح الأجانب و المغاربة، بهدف الاستكشاف أو الترفيه أو العلاج.

2-1: المؤهلات الطبيعية بواحة -مدينة فجيج: رصيد هائل للجذب السياحي

تعتبر الطبيعة الوعاء الذي تتم فيه التفاعلات والأنشطة والمؤثرات متبادلة كلها بين الانسان و الطبيعة، و تمثل عناصر أساسية للسياحة الشبه-الصحراوية و التي تعتبر جزءا من السياحة البيئية او السياحة الطبيعية،⁹⁵ و التي يمكن إستثمارها كمصدر أساسي من مصادر التنمية السياحية المستدامة بهذه المدينة-الواحية. [الخريطة]

2-1-1 : مناخ الواحة و الجذب السياحي:

تتعدد عناصر المناخ من حرارة و رياح و رطوبة و تبخر و سطوع شمسي. و تعمل هذه العناصر مجتمعة لتشكيل مجموعة من المؤهلات الجاذبة للسياحة. و من هنا تظهر أهمية السياحة الشبه الصحراوية؛ فمناخ واحة مدينة فجيج ينتمي الى النطاق الصحراوي الذي يتميز بارتفاع درجة حرارته صيفا و قلة التساقطات خلال فصل الشتاء، مما ينتج عنه ارتفاع في عدد أيام التشميس، و هذا ما يساعد كثيرا على تحقيق الجذب السياحي بالنسبة لعشاق الأجواء الصحراوية و المغامرين و بالخصوص من الدول الأوروبية،

الصورتان رقم 2-1: مأخوذتان عند شروق الشمس بواحة مدينة فجيج بتاريخ 20 أكتوبر 2020، عمل ميداني 2020



2-1-2: الغطاء النباتي بالواحة المدينة :

- بساتين النخيل

إن العناصر التي تميز الموقع [الفجيجي] هي الماء و الأرض و الهواء. واحة تعرف منذ العصور القديمة و قد أشار اليها الحسن بن الوزان في مؤلفه القيم [وصف إفريقيا]. و تتخذ واحة النخيل في فجيج شكل قرص مرسوم بشكل تقريبي تحيط به الجبال من كل جانب-تحميه من رياح الصحراء و تخفف الحرارة التي تأتي بها، فبالرغم من طابع القحولة الذي يغطي معظم أراضي واحة مدينة فجيج، فإنها تعرف تنوعا هاما في غطاءها النباتي، و هذا ما يزيد جمالها و رونقا، فبدون النخيل، لا وجود للواحة و بدون نخل لا يمكن لأي نشاط، سواء فلاحي أو في ميدان البناء أن يكون. بالمقابل تنتشر بعض النباتات المتنوعة و المتأقلمة مع طبيعة المناخ، و ذلك عبر امتداد الواحة خصوصا في الأراضي في قدم الجبال [نعيمة جلول، 2017]

⁹⁵ - خليف مصطفى غرابية، السياحة الصحراوية، تنمية الصحراء في الوطن العربي، الطبعة الأولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012، ص 22

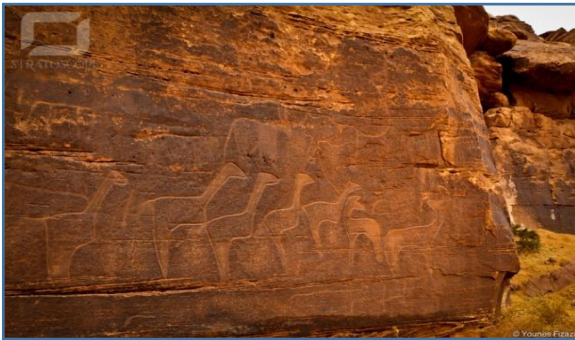
الصورة رقم 3: منظر عام لواحة مدينة فجيج ، من منطقة الجرف المطل على قصر زناكة.
عمل ميداني، نونبر، 2019



2-1-3 : واحة مدينة فجيج : مكنن أركيولوجي:

يوفر محيط الواحة محمية أركيولوجية كامنة، مازالت قيمتها لم تقدر على الوجه الأكمل، رغم الدراسات و نتائج الأبحاث التي لم تنشر أو نشرت بشكل محدود؛ إذ تعتبر واحة مدينة فجيج ضمن التراب الشاسع الإفريقي الشبه الصحراوي، و الذي أورثنا ماضيها نقوشا صخرية ترجع في غالب الأحيان الى الصيادين الرعاة لحقبة النيوليتي. و مدينة واحة فجيج من بين الجهات الأكثر غنى بالشواهد الأركيولوجية؛ حيث إكتشفت بها مواقع تحمل رسومات و نقوشات صخرية منقوشة على ألواح الحجر الرملي ، في العراء أو المرسومة على جدران الكهوف تعود لحقب ما قبل التاريخ تركها السكان القدامى. تسمح لنا بإعادة بناء سلوكهم وحياتهم اليومية ومعتقداتهم والبيئة التي تطورا فيها.

الصورة رقم 5: حمار وحشي وعلامات دائرية تحت بطنها



الصورة رقم 4: خمسة نعلمات منمقة على الجدار العمودي لموقع Dchira



Source : L'art rupestre de Figuig et Ich (Maroc oriental): nouvelles données. The rock art of Figuig and Ich (Eastern Morocco): new data, Lemjidi Abdelkhalek1 , Aouraghe Hassan2 , Atmani Abderrahman3, 2015

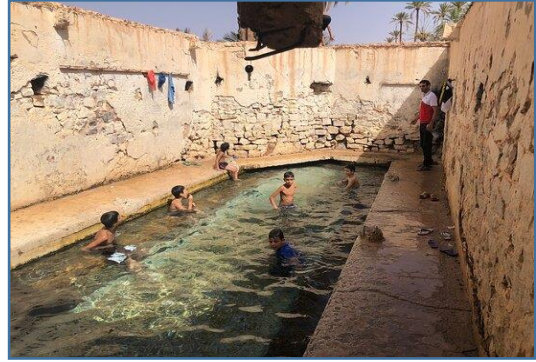
4-1-2 : الحمامات الرملية و المائية :

تعد الحمامات الرملية او المائية احدى الخصائص العجيبة التي تتوفر عليها واحة مدينة فجيح، نظرا لما تتوفر عليه من خصائص استشفائية مرتبطة خصوصا بآلام الظهر و المفاصل، و الحمامات المائية [البجوحة]⁹⁶ بالنسبة لأمراض القصور الكلوي حيث تتقاطر على واحة مدينة فجيح خلال فصل الصيف خاصة الفترة الممتدة ما بين 15 يونيو الى غاية 30 غشت أفواج من المرضى القاصدين سواء من الجهة الشرقية أم من باقي جهات المغرب ، و هي المدة المناسبة من حيث الظروف المناخية لممارسة هذه الطريقة العلاجية، إلا ان هذا النوع من الاستشفاء يبقى جد محدود ، و هذا ما يستدعي التفكير في إمكانية تطوير هذا القطاع و خصوصا الجانب الخدماتي بتأهيل بنيات الاستقبال بالواحة المدينة.

الصورة رقم 7: أحد الطرق العلاجية بالرمال الساخنة
عمل ميداني،نونبر،2019



الصورة رقم 6: مغاسل مكشوفة متصلة بينابيع، هناك
من تستغل للتداوي بفعل مياهها المعدنية البجوحة. عمل
ميداني،نونبر،2019



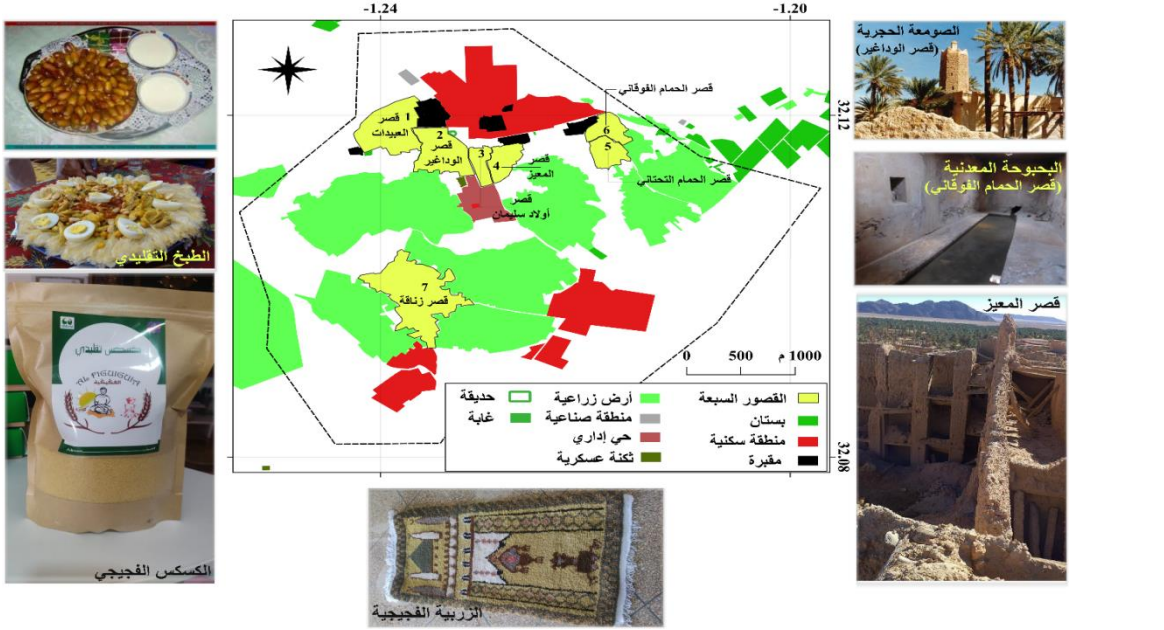
2-2 : المؤهلات الثقافية و التراثية و آفاق التنمية السياحية :

تزرخ واحة مدينة فجيح بموروث ثقافي كبير يمكن ان يشكل عرضا سياحيا، في مقدمتها [العادات والتقاليد والفلكلور والمهرجانات المعبرة]⁹⁷، إذا ما حُسِن استثمار هذه المؤهلات باعتبار السياحة الشبه الصحراوية أو المتخصصة مصدراً أساسياً للتنمية الترابية بالمدينة الواحة.

⁹⁶ البجوحة، بالامازيغية [تَبْجُوْتْ] معناه مكان يتجمع فيه الماء، عبارة عن حمام تحت أرضي أو سطحي، هناك من هو مخصص للاستحمام سواء للرجال و النساء سواء في فصل الصيف أو فصل الشتاء، تبعاً لما يطرأ عليه من تغيرات في حرارة المياه، و هناك كذلك من هو مخصص لغسل الصوف و الزرابي .

⁹⁷ - خليف مصطفى غرابية، السياحة الصحراوية، تنمية الصحراء في الوطن العربي، الطبعة الأولى المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، قطر 2012،ص:83-

الخريطة رقم 5 : المؤهلات السياحية بواحة مدينة فجيح.



(Source : Esri ; Traitement : ArcGis 10.3©. Réalisation, Images :BOUABID,Aôut-septembre, 2020

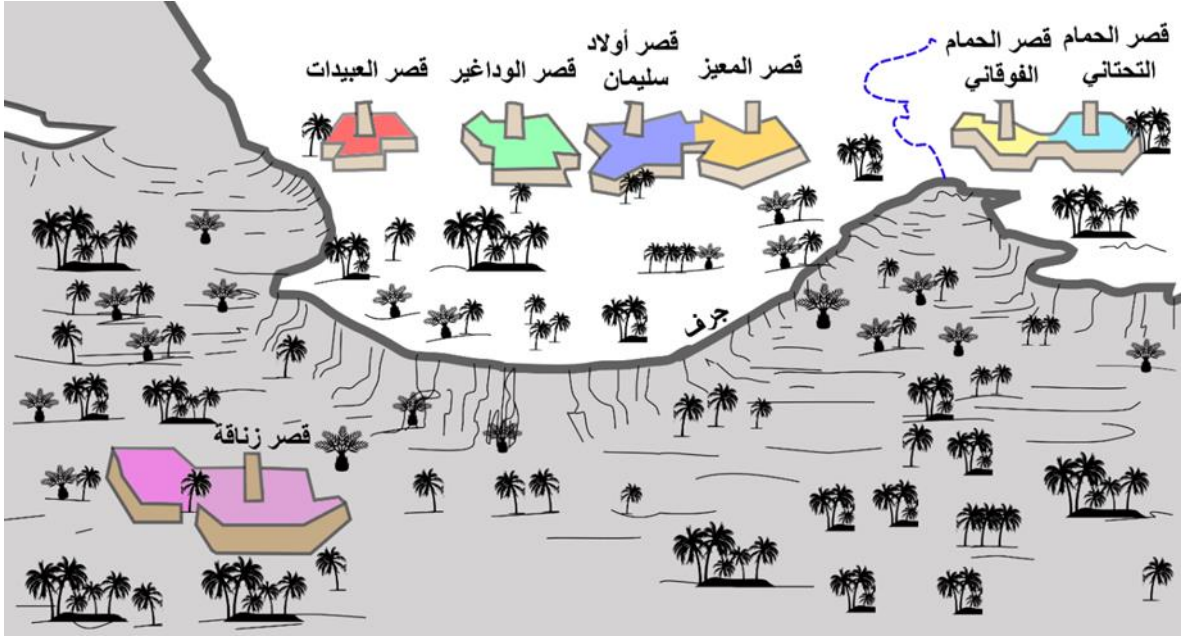
2-2-1 : التراث المادي و اللامادي و آفاق التنمية المستدامة:

تحتوي منطقة واحة فجيح على تراث بيئي وحضري وطبيعي فريد من نوعه يتكون من القصور والقصبات والمساحات والمواقع الطبيعية الخاصة، باستثناء أن المبادرات المتخذة لحماية التراث المادي وغير المادي للواحة لا تزال محدودة بالنظر إلى الإمكانيات التي يمثلها هذا التراث من حيث التطور الكبير للأنشطة الاقتصادية والدخل المالي وخلق فرص العمل وكعامل من عوامل التأثير الثقافي والسياحي ، فإن هذا التراث له أبعاد وطنية وقارية ودولية. بما يسمح بإدراجه في إطار استراتيجية التنمية للسياحة الثقافية.

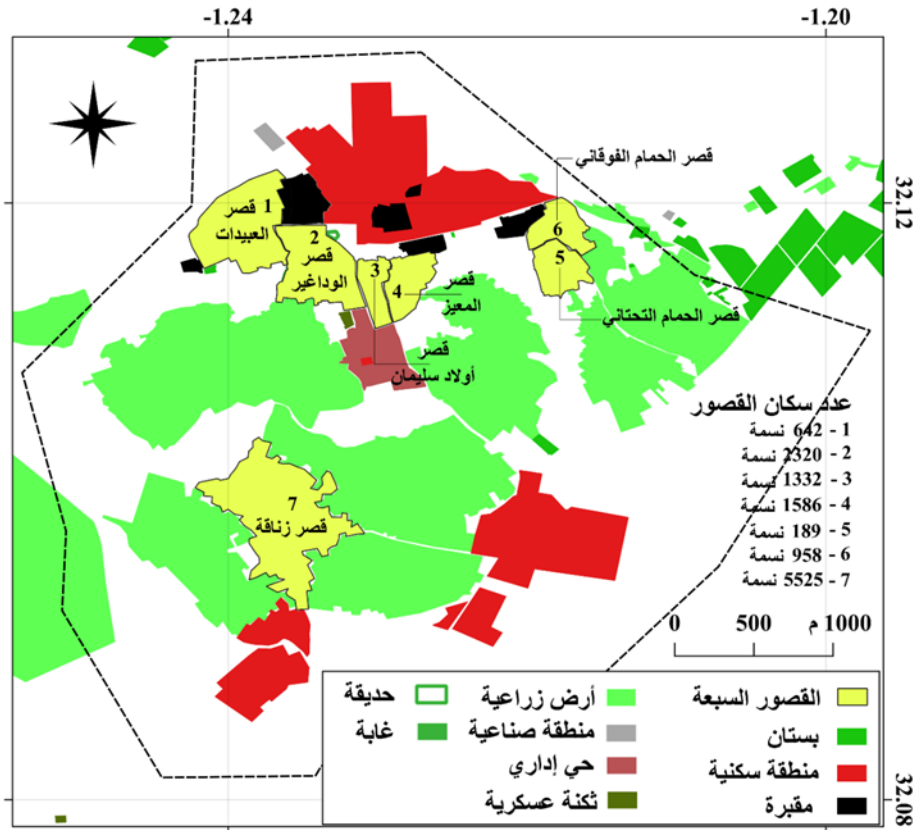
- القصور:

تنتمي فجيح، الواحة الى ما قبل الصحراء للمغرب و الواقعة بالجهة الشرقية، الى منطقة انتشار القصور بالفعل فإن بنيتها التعميرية تتكون من سبعة صور: زناكة،لوداغير،لعبيدات،أولاد اسليمان،لمعيز،الحمام الفوقاني، الحمام التحتاني، [الخريطة رقم 5]، من جهة أخرى تنتظم هذه القصور بدورها في ثلاث قصور في وسط الصحراء حسب وصف [ليون الافريقي]، لعبيدات ، لوداغير،أولاد سليمان، و لمعيز و هي قصور متجاورة تشكل القصر الأول، و أبعد شرقا الحمام الفوقاني و الحمام التحتاني اللذان يكونان القصر الثاني، زناكة، في الجنوب، هو قصر لوحده، يوجد في الأسفل [إنحدار بحوالي 30 مترا] [الصورة رقم 1

الصورة رقم 8: موقع القصور السبعة بواحة مدينة فجيح



الخريطة رقم 6: موقع القصور السبعة بواحة مدينة فجيح توزيع حجم الساكنة بالقصور.



Source :BOUSSETA, Hind, 2013; Traitement : ArcGIS 10.3©. Réalisation : BOUABID, 2021

كما ان القصر في واحة مدينة فجيح، لا يشير فقط الى مجمع من الأبنية، وإنما الى تنظيم اجتماعي و سياسي دقيق، ووحدة و عامل في توحيد الجماعات الاجتماعية في ما بينها بواسطة تقاليد، و روابط عائلية، و مصالح سياسية واقتصادية. و يتحدد القصر، من

حيث التشكل ، عبر عناصر دقيقة جدا، و متكررة يهل التعرف عليها [أبواب الولوج، الجماعة ، حمام ، فرن...] و التي تكون، مع الأبنية و الطرق النسيج الحضري للقصر.

➤ الاسوار و أبواب الولوج:

باعتبار القصر قرية محصنة، فإن قصور واحة مدينة فجيح مرتبطة بأسوار من التراب النبيء و الذي يصل ارتفاعها أحيانا الى 7 أمتار، و بأبراج للمراقبة ليس لها طابع بارز في الفخامة و التمثيلية و إنما تختلف بشكل قاطع مع أبواب باقي المدن المغربية، و شكلها هذا يترجم و ظيقتها و دورها، كما ان جدران هذه الاسوار هي بمثابة جدران خارجية للبيوت المتصلة فيما بينها، مشكلة مجموعة متصلة و غير منقطعة، و تبقى الفجوات الوحيدة هي أبواب الولوج الى القصر.

➤ الجماعة :

بعد تجاوز الممر عبد الاسوار، ندخل في متاهات معقدة من الازقة الضيقة و الدروب المتعرجة و المتتالية: و هي طر تبدو و كأنها محفورة في المنازل و هي غالبا مغطاة. و تجعل منها الظروف المناخية الصعبة مكانا متميزا للاجتماع و الالتقاء الجماعة، حيث تلتمس محكمة تحمل نفس الاسم، و التي تضبط القضايا الداخلية لكل قصر، هي واحدة من هذه الأماكن.⁹⁸

الصورة رقم 10 :توضح مقر الجماعة بقصر الحمام فوقاني

الصورة رقم 9 : أسوار مبنية من التراب



المصدر : عمل ميداني، غشت،2019



المصدر : عمل ميداني، غشت،2019

⁹⁸ : تجدر الإشارة هنا أن هناك نوعان مختلفان من الجماعة داخل كل قصر، جماعة الكسور التي تجمع كل أرباب العائلات و تحل القضايا الداخلية و قضايا كل قصر. و جماعة كل قصر تتكون من ممثلي كل واحدة من الكسور، و تعنى بالقضايا المتعلقة بمجموع الواحة. و هناك نوع ثالث، ترتبط إختصاصاتها في القضايا المائية و العقارية.

الصورة رقم 12: توضح المدخل الشرقي الى مقر الجماعة بقصر الحمام الفوقاني



المصدر : عمل ميداني، غشت، 2019

يعتبر ترميم التراث المادي أحد أساسيات التنمية الترابية في الجهة الشرقية بصفة خاصة، حيث يظهر التراث المادي لواحة مدينة فجيح على المستوى التعميري، من خلال التنظيم المجالي على شكل قصور[صنفت المدينة الواحة كتراث وطني وفي القائمة الإرشادية لتراث اليونسكو سيكون حجة لتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل القصور، بتاريخ 29 ماي 2012، الصورة رقم 6] عبر المنزل التقليدي بالقصر، و المبني بمواد محلية [اللبن]⁹⁹، وفق أساليب بارعة في التنظيم الفضائي؛ إذ يسمح باستيعاب الحاجيات الأساسية من سكن و تربية المواشي، و جناح خاص للزوار، كما ان البناء في الواحة فهو شهادة لتكيف ذكي مع وسط جد قاحل و هش ذي موارد محدودة، يعكس مهارات ساكنة الواحات في مجال السكن و تدبير الفضاء. و هكذا يعد الاستثمار في هذه الأبعاد التي يجسدها البناء التقليدي الأخذ بعين الاعتبار شكل البنايات أثناء عمليات الترميم حتى تتاح للسباح فرصة الاطلاع على حياة ساكنة الواحات.

⁹⁹- اللين، لبنة من طين، هو المادة الأساسية للبناء في فجيح مع الحجارة و جدوع النخيل و قاعدة سعف النخيل [الكرناف] أرجل ثلاثية لسعف النخيل.

الصورة رقم 13: مقتطف من الجريدة الرسمية، تم إدراج قصور واحة مدينة فجيح ضمن الاثار، بتاريخ 14 ماي 2012،

عدد 6056 - 23 رجب 1433 (14 يونيو 2012)	الجريدة الرسمية	3647
<p>مرسوم رقم 2.12.46 سنابر في 7 رجب 1433 (29 ماي 2012) يقضي بإدراج مزارع واحة وقصور فكك في عداد الآثار</p> <p>رئيس الحكومة،</p> <p>بناء على القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على تراثنا التاريخية والناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والمعاديات الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 من صفر 1401 (25 ديسمبر 1980)؛</p> <p>وعلى المرسوم رقم 2.81.25 الصادر في 23 من ذي الحجة 1401 (22 أكتوبر 1981) بتطبيق القانون رقم 22.80 المتعلق بالآثار إليه أعلاه؛</p> <p>وبعد الاطلاع على الطلب الذي تقدم به رئيس المجلس البلدي لفكك بتاريخ 21 ديسمبر 2010؛</p> <p>وعلى محضر لجنة الترتيب خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 10 فبراير 2011؛</p> <p>وعلى محضر مدولة مجلس جماعة فكك خلال دورته العادية بتاريخ 15 أبريل 2009؛</p> <p>وبإقتراح من وزير الثقافة وبعد استشارة وزير السكنى والتسيير وسياسة المدينة،</p> <p>رسم ما يلي:</p> <p>المادة الأولى</p> <p>يدرج في عداد الآثار موقع قصور واحة فكك كما هو مبين في التصميم ذي القياس 1/10000 المتضاف إلى أصل هذا المرسوم والمحدد بخط أصفر.</p> <p>المادة 2</p> <p>تحدد داخل مدار الإدراج الارتفاقات التالية:</p> <p>(أ) منطقة مثقلة بارتفاع منح البناء داخل المناطق المدية مسطوية حمراء - تم التصميم المرفق بأصل هذا المرسوم -</p> <p>(ب) منطقة مثقلة بارتفاع العلو (إلى حدود 9 أمتار) داخل المناطق المجاورة للقصور والمخططة بلون أزرق في التصميم أعلاه؛</p> <p>(ج) منطقة مثقلة بارتفاع العلو (إلى حدود 12 مترا) داخل المناطق المدية باللون الأخضر في التصميم المرفق؛</p>	<p>(د) يمنع ترميم أي بناء داخل منطقة المنخيل المدية في التصميم المرفق، ولا يجوز إتلاف أو تغيير طبيعة الأشجار والنباتات. غير أنه يمكن تحديث كل ما تم إتلافه بغير حوادث مفاجئة أو كوارث طبيعية.</p> <p>المادة 3</p> <p>تدرج في عداد الآثار قصور فكك التالية: قصر زناكة، قصر اوراغير، قصر العبيدات، قصر أولاد سليمان، قصر المعيز، قصر الحمام الفوقاني، قصر الحمام التحتاني، كما هي مبينة بخطوط بنفسجية في التصميم المرفق إليه أعلاه.</p> <p>المادة 4</p> <p>يترتب على إدراج قصور فكك في عداد الآثار فرض ارتفاع الحفاظ على المظهر من أجل صيانة النظام العمراني والجمالي والفني وبالتالي يجب الالتزام أثناء ترميم المباني، الكونة للقصور باحترام المقاييس والمعايير المدرة لعمارة القصور.</p> <p>المادة 5</p> <p>لا يجوز إعادة ترميم المنشآت المتواجدة للمحفوظ أو الهدمة إلا بتوظيف المواد المستعملة حسب الطريقة المحلية.</p> <p>المادة 6</p> <p>لا يمكن ترميم أحجام وأشكال ومواضع الأبواب والنوافذ داخل المنازل أو فيما يتعلق بالواجهات الخارجية.</p> <p>المادة 7</p> <p>لا يمكن إدخال أي تغيير على تصميم الأزقة والساحات وفتح الدروب الغير النافذة، كما يجب الاحتفاظ بالصوامع والأقواس كجزء لا يتجزأ من سمار القصور.</p> <p>المادة 8</p> <p>تسمح للمصنعات والأسوار والإشهارية بجميع أحجامها متحركة أو ثابتة.</p> <p>المادة 9</p> <p>لا يمكن مباشرة عملية الترميم بدون موافقة مفتش المعالم التاريخية الذي يلزم الملاكين عند الضرورة بتقديم التصاميم والرسومات اللازمة التي تبرز التغييرات التي ستجرى على النهاية</p>	

المصدر: الوكالة الحضرية للجهة الشرقية، وجدة

صور 14-15-16: ما تبقى من القصور في حاجة الى رد الاعتبار
 عمل ميداني، غشت- نونبر، 2019



إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / ألمانيا - برلين

2-2-2: المنتجات المحلية

يحتاج المنتج الواحي - الفجيجي الى اهتمام متزايد، حيث يعتبر إنعكاساً للثقافة المحلية و صورة من صور الإبداع و الابتكار تماشياً مع طبيعة المنطقة من جهة، و وفرة المنتجات المحلية الطبيعية من جهة أخرى، بالإضافة الى يمكن اعتبارها نقطة انطلاق للتنمية المحلية و تشجيعاً للإنتاج المحلي لماله من مكاسب إنسانية بالدرجة الأولى و هو ما يعتبر احد العناصر الأساسية للتنمية و في هذا الإطار لا حرج أن نشير بإيجاز إلى بعض المنتجات المحلية بالواحة و التي تمتاز بطابعها الأصيل. [منتجات غذائية محلية] الصورة رقم: 17-18-19: بعض المنتجات المحلية؛ كسكس تقليدي، تمر، عسل بالزعران الحر، تعاونية التوابل بواحة مدينة فجيح، عمل ميداني، غشت - شتنبر، 2020



2-2-3: الطبخ المحلي :

يشكل الطبخ المحلي الفجيجي أحد مكونات الموروث الثقافي، لما يحتزنه من عادات و تقاليد تربط الانستن ببيئته إضافة الى التأثيرات الخارجية التي يمكن ان تلقاها. و هكذا تمكنت واحة مدينة فجيح من ان تمزج بين مجموعة من أنماط الطبخ و تخلق لنفسها أكلات تميزها و جهويا و وطنيا. من اهم هذه الاطباق الفريدة من نوعها، تختص بها واحة مدينة فجيح، الكسكس الفجيجي بصنفيه الأول بالخضر الموسمية و الثاني مرفوق بالكرورب.¹⁰⁰ أما الثريد¹⁰¹ و هو من الاطباق المحلية، إذ يكثر عليه الطلب في أيام عيد الأضحى و

¹⁰⁰ - نبات من فصيلة السبانخ، يدعى كذلك بالكرنب، عند اهل واحة واحة مدينة فجيح يدعى بالكرورب، يستخدم عند إعداد طبق الكسكس.

¹⁰¹ - الثريد طبق فجيحي معروف، كما انه معروف منذ القدم تبعاً لما ورد عن هاشم بن عيد مناف، و الذي ينتسب اليه الهاشميون ، و هو أول من أطعم الثريد بمكة يقول ابن إسحاق أن اسمه كان عمرو و أن تسميته هاشم كانت لهشمه الخبز لعمل الثريد بمكة لقومه سنة المجاعة إذا ما الخبز تآدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد) : <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ الاطلاع: 2021/02/14

خلال حفلات الخطوبة الزفاف، بالإضافة الى طبق بَرَكُوْكْش¹⁰² المهياً بالخضر على شكل قطع صغيرة و اللحم. بالإضافة الى خبز موروق جد رقيق يتم حشوه بالبصل و الشحم و الفلفل الحار [أَعْرُومُ نُبْصَلْ؛ مِيخْمِيخْ]¹⁰³.

الصورة رقم 20: طبق التريد في المناسبات الدينية ، عيد الأضحى أو حفل الخطوبة أو عودة الحجاج من رحلة الحج.
الصورة رقم 21: طبق من الكسكس التقليدي بالخضر الموسمية أو بما يعرف بالكُرُورْب.¹⁰⁴



4-2-2: منتجات التمور:

تمتيز واحة مدينة فجيح، بإنتشار كبير لواحات النخيل، الامر الذي يؤكد لما للنخلة من أهمية كبيرة عند أهل فجيح (فكيك)، حيث تعد المورد الأساسي بلا منازع منذ أن بدأت الحياة في الواحة. فأول ما يراه المرء عند دخوله مدينة فجيح، غابات من النخيل ترحي للوهلة الأولى بالمميزة الأساسية للمدينة : بلد التمر. كما توجد بالمدينة الواحة أنواع عدة من التمور خاصة من نوع أزيزا بوزيد¹⁰⁴ ذات الجودة العالية. [الصورة]

¹⁰²: بَرَكُوْكْش طبق فجيحي معروف تقليدي ، مصنوع من السميد الدقيق الصلب و يرش بقليل من الماء في شكل حبيبات خشنة تكون أخشن من حبات الكسكس العادي، تطهى مع اللحوم والخضروات الموسمية خلال اليوم الرابع من حفل الزواج .

¹⁰³ : مِيخْمِيخ من الأطباق التقليدية لمدينة فكيك عبارة عن مورقات جد رقيقة تكون محشوة بخليط من البصل والبهارات و الخضر و شحم الغنم، هذا الطبق يكون عادة في مناسبات الجنازة، حيث يقدم مع الشاي و الزبدة و العسل و البيض مع كأس من الشاي في اليوم الرابع من الدفن.

¹⁰⁴ تعني بالأمازيغية اللون تعني اللون الأخضر، أصبحت من اجود التمور في المغرب تتميز بها واحة مدينة فجيح ، تمتاز بنسبة متوسطة من السكر، يكثر عليها الطلب خلال موسم جني التمور. تقول إحدى الروايات أنه عندما قدم مسؤول أمريكي الى المغرب، استقبله مسؤول مغربي و بالمناسبة قدم له التمر و الحليب، فأخبره أن تمر المجهول هو من اجود التمور في المغرب فأجابه المسؤول الأمريكي الذي كان ملما بجغرافية المغرب أن احسن التمور هي ازيزا الموجودة في واحة مدينة فجيح

صورة رقم 24: [في الأعلى على اليمين: أزيزا-بوفقوس/الأسفل: العصيان] من أجود أنواع التمور في واحة-مدينة فجيح



2-2-3: التراث اللامادي، مهارة و ثقافة قوية

بفضل المنتجات الحرفية، والأغاني والأناشيد و الاحتفالات الدينية، تتمتع واحة مدينة فجيح بتراث لا مادي هام، من تقاليد و أعراف و ممارسات اجتماعية، تنبني عليها الأوجه الأساسية للثقافة الحية: التقاليد الشفوية و العادات و الموسيقى و الرقص و طقوس الزواج من اهم مكونات التراث اللامادي السياحي بواحة مدينة فجيح :

- طقوس الزواج:

تختلف طقوس وعادات الزواج في المغرب حسب التقاليد والموروث الثقافي والاجتماعي لكل جهة ومنطقة، فيما تشابه هذه الطقوس بالمنطقة الشرقية تقريبا بالرغم من اختلاف المكون الثقافي وعامل الوسط لكل منطقة على حدة.

ويكون العرس بمدينة فجيح غالبا داخل (القصور) مابين عائلات مرتبطة بصلة القرابة، وفي حالات قليلة يكون مابين أناس من (القصور) المجاورة. وأحيانا أخرى يكون الزوجان من العائلة ذاتها (أبناء عم، أبناء خالات..).

وفي حالة الزواج بين القصور المجاورة، يكون غالبا زواج مصلحة أو تويجا لعلاقة صداقة بين عائلتين. ويتم الزواج في سن مبكرة للجنسين إذ يتراوح ما بين اثني عشر وثلاثة عشر سنة بالنسبة للفتاة، وما بين ستة عشر وثمانية عشر سنة بالنسبة للفتى، وكما يعرف الزوج على خطيبته لابد من أن تدعوها عائلته لقضاء بضعة أيام في بيتها.

وعن صداق العروس وموعد الزواج، يتم الاتفاق على مقدار الصداق وتاريخ عقد الزواج في نفس اليوم الذي تتم فيه الخطوبة، حيث يتفق أولياء أمر العروس والعريس على جميع لوازم الحفل، وتهيؤون لشراء المعدات ولوازم العرس .

فبواحة مدينة فجيح، غالبا ما يستمر العرس سبعة أيام بلياليها. ويكون العرس خلال اليوم الأول من الاحتفالات في بيت العروس حيث يتم إخبار جميع فتيات عائلة العروس وذلك لإعلان يوم العرس لجميع الناس وتبليغهم بيوم الجهاز (تَيْخَسَايْنُ) ويوم الزفاف (أَرْوُخُ) وعند عودتهم إلى منزل العريس يقيمون احتفالا صغيرا. ويتم في ذات اليوم نحر بهائم لإطعام الضيوف.

أما اليوم الثاني فهو يوم (تَيْخَسَايْنُ) في بيت العريس . وفي هذا اليوم ينهض الجميع باكرا لتجهيز الغذاء، فتحضر النساء الشعير (ابلبول) أما الفتيات فيقمن بتقطيع الكرنب (الكُرُورْبُ) ويحملن جهاز العروس (ملابس ، أحذية، حناء، عطور، ذهب، فضة...).

وفي المساء، يتم اختيار فتاة من كل بيت من بيوت أقارب العريس، وذلك من أجل الذهاب إلى منزل العروس للعشاء الذي يحتوي على ثلاثة أطباق أولها هو عبارة عن التمر واللبن مع اللبن المجفف (الكَلِيلَةُ) وثانيها عبارة عن ثريد باللحم والزبيب والحمص أما ثالثها فهو عبارة عن الكسكس باللحم فضلا عن العسل والزبدة.

وبعد العشاء ين يقمن بتزيين العروس، وذاك بطلي يديها ورجليها بالحناء وبعد ذلك يتهيأن لاحتفال صغير تتخلله زغاريد ورقص وغناء خاص بمنطقة فجيح يسمى (أُورَاژُ).

وفي اليوم الثالث، وهو يوم الزفاف (أَرْوُخُ)، تستيقظ النساء باكرا كعادتهن لتجهيز أكلة الكسكس. وفي المساء، يجتمع الرجال مباشرة بعد صلاة العشاء لتناول وجبة العشاء. ويقومون بعدها بتجهيز الشاي وشربه.

وعند الانتهاء من تناول وجبة العشاء، تذهب الفتيات إلى بيت العروس مرفوقات بالهتاف والزغاريد طوال الطريق. وعند وصولهن، تجتمع النساء من أهل العريس مع النساء من أهل العروس في (صاراي) ويقمن باحتفال خاص يتمثل في إمساك ثلاث أو أربع فتيات ب "بندير" فيما تقوم إحداهن بالنقر عليه وتغني أيضا أغان خاصة بيوم الزفاف وهذا ما يعرف بالطارة.

ويستغرق هذا حوالي نصف ساعة، في حين تكون العروس جاهزة في ملابسها البيضاء وحليها ك(اللوز) من الذهب الخالص و(الدمالج) لنقلها من بيتها إلى بيت زوجها في غيابها. وتجتمع كل النساء ما عدا أم العروس وبعض النساء المتقدمات في السن.

وعند وصول العروس إلى عتبة باب بيت عريسها، تأتي أم العريس وتأخذ بيدها اليمنى وتضرب بيدها سبع مرات على باب المنزل، وهذا يدل على الترحيب بالعروس الجديدة.

وبعدها يدخل الجميع إلى المنزل مرافقين العروس إلى غرفتها وقبل دخولها يتكرر نفس الشيء في باب غرفتها (أي تأخذ يدها اليمنى وتضرب بيدها سبع مرات على باب الغرفة). وتدخل العروس وتجلس فوق سريرها ووجهها مغطى ب(لحافها) وتأتي أم العريس وترش فوق رأسها الشعير والقمح سبع مرات. وتقوم أم العريس بإعطاء العروس السمن والعسل بيدها اليمنى ثلاث مرات.

وتجلس مع العروس أحد من قريباتها (أختها أو خالتها...) بينما تجلس الفتيات الأخريات في غرفة أخرى ويرقصن ويزغردن ... أما الرجال فيستمترون في حفلهم بالجوار حتى مطلع الفجر.

وفي اليومين الرابع والخامس (تأجراً نَصْبَاخٍ أو قصعة الصباح)، يعد أهل العروس الكسكس والثريد في الصباح، ويأخذونه إلى منزل العروسين، فيما تذهب عائلتا العريس والعروس في اليوم السادس (الحزام) إلى بيت العريس للغداء. وترتدي العروس بعدها لباسا يكون لونه مغايراً للأبيض، ويتم اختيار طفل من عائلة العريس يربط لها حزاماً في بطنها وتمنحه العروس في المقابل حفنة مملوءة بالمكسرات (المخلط)، وتقوم إحدى النساء بتوزيع باقي المكسرات على باقي النساء والفتيات.

أما في اليوم السابع (إتمام القرابة والصدقة)، فتقيم عائلة العريس مأدبة عشاء، يدعى إليها جميع أفراد العائلتين. وتتضمن أكلة العشاء الكسكس باللحم والزبدة والعسل واللين. وبعد العشاء يتم تجهيز الشاي والكاكاو. ويقام احتفال تحضره أم العروس التي لا تزور ابنتها إلا في هذا اليوم الذي يكون ختاماً لفرحة استمرت سبعة أيام بلياليها.

3- السياحة الشبه الصحراوية: عنصر أساسي للثمين وتحقيق التنمية الترابية [المعيقات و الاكراهات].

على الرغم من الإمكانيات السياحية الكبيرة لواحة مدينة فجيج ، من خلال التوفر على مواقع سياحية مثيرة للاهتمام ، فضلاً على خصوصيات البيئة الصحراوية و الشبه الصحراوية التي من المحتمل أن تثير اهتمام السائحين المحتملين ، إلا أن القطاع غائب تماماً في المدينة؛ حيث البنى التحتية الفندقية القليلة الموجودة بعيدة كل البعد عن تلبية معايير المهنة ، الى جانب إمكانية جد محدودة ، كما أن الخدمات المقدمة تبقى جد متواضعة. هذا الغياب له تداعياته على الخدمات السياحية الأخرى، حيث واحة-مدينة فجيج المدينة هي الوحيدة في المغرب التي لا تفتقد الى مرشدين سياحيين محترفين ، باستثناء الأشخاص الذين يتطوعون للعب دور المرشد. و لتحقيق إقلاع سباحي بمنطقة واحة-مدينة فجيج، وجب التغلب على مجموعة من الاكراهات التي تعاني منها المدينة-الواحة و المتمثلة في :

- ضعف البنى التحتية السياحية في المدينة-الواحة التي تضم أحد عشر فندقاً فقط غير مصنف باستثناء فندقين، فضلاً عن مساكن سياحية، وأماكن تخيم، وقرية عطلات واحدة فقط لم تحقق حتى الآن أنشطة سياحية.¹⁰⁵

¹⁰⁵ KASSOU , Khalid, 2019, l'émigration internationale et ses impacts socio-spatiaux sur la ville oasis de Figuig (Maroc oriental), thèse de doctorat, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université Mohammed le Premier, Oujda, p.145-146

- يعتبر عدم وجود علامات تدل على وجود مواقع ذات أهمية سياحية وتاريخية عائقاً أمام السائحين الذين قد يفوتون فرص زيارة الأماكن الجذابة الأمر نفسه ينطبق على الفنادق والمطاعم التي غالباً ما تتجاهل هذا الجانب الإعلاني لمنشأتها حيث لا يتم إنجاز اللافتات بطريقة احترافية في واحة مدينة فجيج.
- مشكلة الأرض ، وعدم وجود منطقة صناعية ، فضلاً عن قلة اليد العاملة الماهرة وارتفاع تكلفة التوصيلات بالشبكة الكهربائية .
- يفتقر المهاجرون المنحدرون من واحة مدينة فجيج الى التأهيل ونقص التدريب والإشراف وخاصة أولئك الذين ولدوا في بلدان المهجر إلى الكثير من الحافز للاستثمار في مدينتهم الأصل مع العلم أن هذه المبادرات الاستثمارية تكون فقط لأسباب عاطفية أو للاستهلاك والاستثمار في العقارات والقطاع الزراعي على غرار الاستثمار في القطاع السياحي.

4- مقترحات تنمية السياحة الشبه الصحراوية بواحة مدينة فجيج .

- تمثل السياحة نشاطاً أساسياً نظراً لآثارها المباشرة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تعتبر السياحة من أسرع الصناعات العالمية، بالنظر لما تحققه من مداخيل تخلف فرص التشغيل المباشرة و الغير المباشرة. و من الواضح ان واحة -مدينة فجيج بحكم موقعها الهامشي و محدودية إمكاناتها لا توفر لشبابها الفرص اللازمة لتحقيق طموحاتهم المستقبلية، و بالتالي فهناك ضرورة ملحة للبحث عن الإجراءات الأكثر ملاءمة لتلبية الحاجيات، و تبقى السياحة الشبه الصحراوية الخيار الأساسي و الاستراتيجي بالنظر الى المؤهلات التي وهبتها الطبيعة لواحة-مدينة فجيج بمناظر طبيعية و نقوش صخرية متنوعة، في حين أن تاريخ المدينة قد ترك تراثاً ثقافياً هاماً . هذان العاملان يشكلان ثروة ثمينة للواحة -المدينة، و إن تم إستغلال هذه المؤهلات بالشكل الذي يمكن في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي، قد تعتبر عاملاً من عوامل جاذبية المدينة-الواحة على سبيل المثال:
- تراث تاريخي ومعماري وأثري ذو قيمة ثقافية عالية. تراث التخطيط الحضري الطويل والتقاليد المعمارية باستخدام المواد والتقنيات المحلية.
- المباني الأثرية الفريدة من نوعها: المباني الرائعة مثل المساجد والمقابر والمعبد اليهودي وكنيسة القديسة آنا وآثار المرابطين والبوابات و الساحات
- الحفظ التاريخي للبقايا الاستثنائية التي تمثل اليوم موارد التراث المادي. أهمية معمارية وأثرية: أسوار كبيرة ، أسوار ، أبراج مراقبة ، مساجد ، أضرحة ، قنوات ري ... ناهيك عن المنحوتات الصخرية.
- يتطلب نجاح السياحة الشبه-الصحراوية بالمدينة-الواحة عدة موارد و خدمات من شأنها أن تسهل عملية الاستقطاب السياحي للمدينة-الواحة من ضمنها :

← السماح للسياحة المحلية بالاستفادة من المحفزات المنصوص عليها في فقرات الاستراتيجية التي تنص على تركيز هذه الإجراءات على المناطق الأقل نمواً وتهدف إلى تشجيع الاستثمار والسياحة ، وفي هذا السياق ، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة من خلال :

← العمل على إنشاء بنية تحتية ملائمة للإيواء في المدينة قادرة على تشكيل عامل جذب للمواطنين المغاربة في الخارج وخاصة أطفالهم في إطار تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار إستراتيجية 2020. [الجدول رقم 1]

← دمج واحة مدينة فجيح في الدوائر السياحية التي تخدم المناطق الجنوبية الشرقية والشرقية من المغرب؛

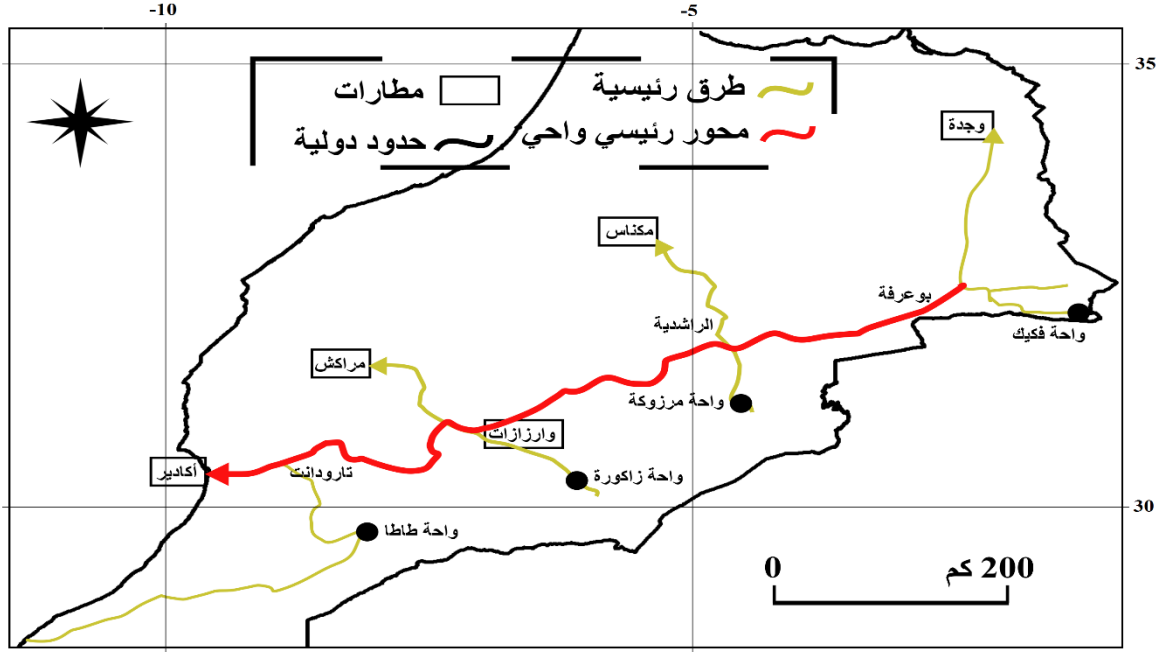
← إنشاء أنشطة ترفيهية متنوعة لاستكمال البنية التحتية للسياحة. [شكل رقم 1]

← إنشاء مواقع تجارية صغيرة مرتبطة بسياحة الأعمال؛

← العمل على تطوير القطاعات الاقتصادية التقليدية والمنتجات التي تصنعها، وإنشاء مؤسسات لتوزيع وتسويق هذه المنتجات.
← تنفيذ عمليات الصيانة والحماية للتراث العمراني والتاريخي للمدينة وتشجيع تقوية وإنشاء المشاريع الهادفة إلى تعزيز أنشطة سياحة الواحات.

← تطبيق ما يسمى بنموذج محاور الواحات بين الواحات الموجودة على طول الواجهة الجنوبية الشرقية-الجنوبية الغربية، لما مثل هذه المحاور من أهمية واضحة في ربط مدن الساحل بمدن الداخل، وربط مدن الجبال بمدن الأقاليم المجاورة. من خلال أربع مراكز رئيسية تنتمي الى الواحات المغربية ما قبل الصحراوية [خريطة رقم 7].

خريطة رقم 7: نموذج للمدار الواحاتي في الجنوب الشرقي للمغرب.



(Source : Esri ; Agence de l'oriental en collaboration avec PNUD, page, 92,2003. Traitement : ArcGis 10.3©. Réalisation : BOUABID, 2021

[فجيج-مرزوقة-زاكورة-طاطا] التي تربط فيما بينها طرق رئيسية، بوسعها ان تؤمن خدمات للبنية السياحية ما قبل الصحراوية، وتنطلق من هذه الطريق الرئيسية مختلف طرق الاختراق نحو المدن الواحات، التي لها خصائص مختلفة من أنواع أربعة: طريق ضيقة و ذات منحرجات بين تارودانت و طاطا، مسار مدهش على طول وادي درعة بين ورزازات و زاكورة، و طريق ذو إحياءات لتأقبات بين الراشدية و مرزوقة، و مسار مستقيم على الهضاب القاحلة بين بوعرفة و واحة - مدينة فجيج.

← تفعيل الخط السككي الرابط ما بين مدينة وجة-بوعرفة أو ما يعرف بقطار الصحراء، في أفق تفعيل الحياة الاجتماعية و لغايات سياحية و اقتصادية و اجتماعية. [الصورة رقم 15-16]

الصورة رقم 25-26 : عمال يحاولون إزاحة الرمال على الخط السككي، الرابط ما بين مدينة وجة و مدينة بوعرفة . على طول الواجهة الجنوبية-الشرقية.

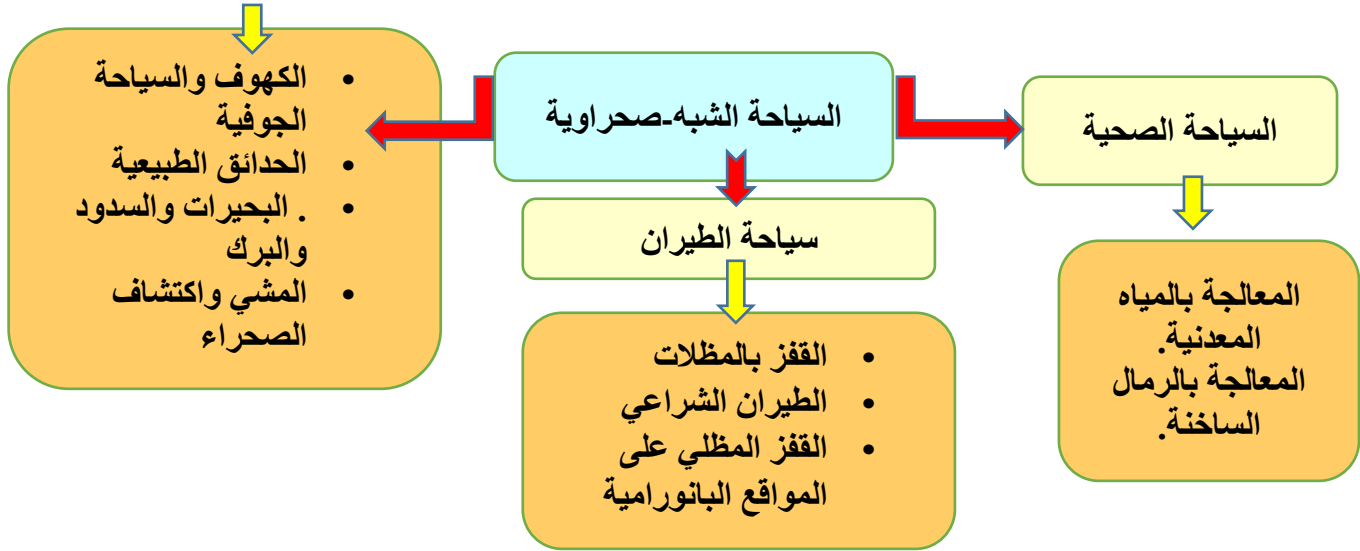


الجدول رقم 01 : المشاريع المبرمجة في إطار إستراتيجية 2020 في واحة مدينة فجيح

الجماعة المستهدفة	المشروع	التكلفة بمليون درهم
فجيح	بناء وتأهيل القرية السياحية "ثمانون"	30
	إنشاء متحف واحة محلي بهدف طویل المدى هو إنشاء متحف وطني	02
	إعادة تأهيل وتطوير الممرات المتصلة بالمواقع السياحية	02
	تأهيل وتطوير 20 منزلا قديما للاستقبال السياحي	04
بوعرفة	انشاء فندق 4 نجوم	30
	إنشاء فندقين 3 نجوم	30
	تفعيل مطار بوعرفة	-
	انشاء منطقة استقبال سياحي	9
عبو لكل	إنشاء التخييم	02
	إنشاء نزل سياحي بيئي على ضفاف سد صقيصف	03
	إنشاء نزل سياحي زراعي بالعرجة يضم 15 وحدة سكنية	02

المصدر: عمالة فجيح ببوعرفة، 2014

شكل رقم 6: يوضح الأشكال المختلفة للسياحة التي يمكن تطويرها في واحة مدينة فجيح



المصدر: مداخلة لأنس الدمغي تحت عنوان [تنمية المنتجات السياحية المتخصصة]، وزارة السياحة، بتعاون مع الشركة المغربية للهندسة السياحية،

الداخلة، فبراير، 2009

خاتمة :

من خلال ما تقدم، مازالت واحة -مدينة فجيج بمثابة منتج سياحي ثانوي، تظل رهينة بالتدفقات السياحية المتوجهة نحو المدن و الواحات الأخرى كما ان الطابع الموسمي و الدخل الضعيف للفنادق هو تأكيد إضافي لغياب تدفقات سياحية مستقلة و ثابتة. لذا أضحى حاليا إختيار نموذج تنموي ملائم للتنمية المستدامة ذات الدفع الذاتي مبني على إستعمال و إعادة الاعتبار و تامين العناصر الطبيعية و الثقافية لواحة مدينة فجيج ، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة، من خلال تنوع العرض السياحي من خلال مضاعفة مناطق التخطيط السياحي.

- لائحة المراجع باللغة العربية:

- فجيج و منظومة المدن الواحات للمغرب، 2003، الخطوط التوجيهية لإعادة الاعتبار للقصور، وكالة الجهة الشرقية بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص 92-92.
- خليف مصطفى غرابية، 2012، السياحة الصحراوية، تنمية الصحراء في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث و الدراسات الاستراتيجية، ص، 86-238-239 بيروت-
- جلول، نعيمة، 2018، واحة فجيج: التحولات المجالية و السوسيوثقافية، دراسة سوسيولوجية و أنثروبولوجية، ص، 347-349
- أطروحة لنيل الدكتوراه في الاداب و العلوم الإنسانية، كلية الاداب و العلوم الإنسانية، وجدة،
- مداخلة لأنس الدمغي تحت عنوان [تنمية المنتجات السياحية المتخصصة]، وزارة السياحة، بتعاون مع الشركة المغربية للهندسة السياحية، الداخلة، فبراير، 2009.

- لائحة المراجع باللغة الفرنسية:

- BENCHERIFA, Abdelatif et POPP, Herbert, 1992, L'oasis de Figuig Persistence et changement, p,18, publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Rabat
- KASSOU ,Khalid, 2019, l'émigration internationale et ses impacts socio-spatiaux sur la ville oasis de Figuig (Maroc oriental), p, 145-146, thèse de doctorat, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Oujda.
- Janty,GWENAËLLE,2015, les enjeux de la préservation eu du développement d'un paysage culturel.la cas de la palmeraie de l'oasis de Figuig (Maroc), p,41-42,thèse de doctorat en géographie, Université Paris Diderot Paris 7
- تاريخ <https://www.almaghreb24.com/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D> الاطلاع على الموقع 18 فبراير 2021 .
- Haut Commissariat au Plan: Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2014. Royaume du Maroc. Haut-Commissariat au Plan, Direction Régionale de l'Oriental.
- الاطلاع على الموقع 18 مارس 2021. <https://power.larc.nasa.gov/data-access-viewer/> تاريخ
- BOUSSETA, Hind, 2013, Le développement de l'oasis de Figuig à travers la valorisation de ses potentialités,p,31, Mémoire de fin d'études, Ecole Nationale D'architecture, Rabat.

الأبعاد البيئية للسياحة الشاطئية واستدامتها

دراسة حالة لمصيف جمصة السياحي بجمهورية مصر العربية

أيمن السيد المعداوي

استشاري الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية

مركز تقنية الاتصالات والمعلومات - جامعة المنصورة - مصر

drmaadawy@yahoo.com

سامي أبو طالب جاد

باحث أكاديمي بإدارة التعاون الدولي

جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية

samigad75@gmail.com

الملخص:

تناولت الدراسة المقومات البيئية للسياحة الشاطئية بمصيف جمصة السياحي؛ في إطار الموقع، ومظاهر السطح، والشواطئ السياحية، والمناخ، وتأثير ذلك على مكونات العرض السياحي؛ من حيث مرافق الإيواء السياحي، والمناطق الترفيهية، والطاقة الإستيعابية، كما تم دراسة أبعاد الطلب السياحي؛ وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسائحين، والنفوذ الإقليمي للطلب السياحي، واعتمدت الدراسة على المنهج الإقليمي والأصولي والرفاه الاجتماعي، كما استخدمت بعض الأساليب الكمية والكارتوجرافية، وبرامج نظم المعلومات الجغرافية، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية لعينة من السائحين بلغ حجمها 358 مفردة، وتوصلت الدراسة إلى وجود بعض المشكلات البيئية التي تواجه السياحة الشاطئية في مصيف جمصة السياحي، ومنها تلوث البيئة البحرية والشاطئية، وتغيرات خط الشاطئ، وزحف الكثبان الرملية، وانخفاض مستوى النظافة، وحددت الدراسة أبعاد الاستدامة البيئية للسياحة الشاطئية في مصيف جمصة السياحي، في ضوء توسيع المنشآت السياحية بالاتجاه غرباً، وإنشاء مرسى لليخوت في بوغاز جمصة في الشرق، وزراعة حزام أخضر من غابات الأشجار في الجنوب، وتوجيه الاهتمام بالأنشطة الترفيهية والثقافية، والمواقع الأثرية لتنويع المنتج السياحي الذي يقدمه مصيف جمصة السياحي.

الكلمات المفتاحية: السياحة الشاطئية - الإدارة البيئية - التنمية السياحية المستدامة - مصيف جمصة السياحي.

Abstract:

The study dealt with the environmental constituents of beach tourism at Gamasa tourist resort. In terms of location, landform features, tourist beaches, climate, and the impact on the components of the tourism supply; In terms of tourist accommodation facilities, recreational areas, and absorptive capacity. The dimensions of tourism demand have also been studied; According to the socio-economic characteristics of tourists and the regional influence of the tourist demand. The study relied on the regional, fundamentalist and social welfare approaches, as well as some quantitative and cartographic methods, and GIS programs have been used, in addition to the field study of a sample of 358 individual tourists. The study found some environmental problems facing beach tourism in Gamasa Tourist Resort, including pollution of the marine and coastal environment, shore line changes, sand dune encroachment, and low level of cleanliness. The study determined the environmental sustainability of beach tourism in Gamasa tourist resort, in light of the expansion of tourist facilities in the west, the establishment of a yacht anchor in Gamasa Boghaz in the east, the cultivation of a green belt of tree forests in the south, and the directing of interest in recreational, cultural activities, and archaeological sites to diversify the tourism product provided by Gamasa tourist resort.

Key words: Beach Tourism - Environmental Management - Sustainable Tourism Development - Gamasa Tourist Resort.

المقدمة:

تعد السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد علي مجموعة من عوامل الجذب السياحي، ويرى أصحاب النظرة الاقتصادية أن التنمية السياحية تحقق نوعاً من التوازن التنموي بين أقاليم الدولة، وتوجيه الاستثمارات نحو بعض المناطق؛ مما يسهم في تنميتها، ويخلق المزيد من فرص العمل بها، عن طريق تنشيط الحركة السياحية؛ بما يدعم قطاع السياحة، ويكون له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية ككل (Li; et.al., 2016, p.298)، وتنتج ظاهرة السياحة عن انتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى مكان آخر بهدف الترويح، ويتم تقسيم السياحة حسب النوع، والوقت، والتحركات المكانية، أو الأنشطة التي تغطيها (Ramadan, 2003, p.151)، ويعتمد النشاط السياحي في مصيف جمصة علي السياحة الداخلية، والتي تظهر في نمط ترويجي يتمثل في السياحة الشاطئية، وهي أحد أنماط السياحة الترفيهية التي تهدف إلى المحافظة علي صحة الإنسان، وتحقيق الراحة النفسية والجسدية، وذلك عن طريق التحرر من روتين العمل اليومي (العتيبي، 2002، ص 187)، حيث تعد السياحة الترفيهية أهم أنماط السياحة الداخلية في مصر، وتقوم بصفة أساسية على سياحة الاصطياف على الشواطئ والمناطق الساحلية، والتي يعتبر واحدة من المقاصد الأسرع نمواً في صناعة السياحة المعاصرة (Hall, 2001, p.601)، ويعد النمو المستمر في ملكية السيارات، والتحسين في شبكات الطرق، وزيادة في أوقات الفراغ؛ سبباً في دفع الأفراد نحو السياحة الترفيهية، ومثل هذه العوامل تدفع الأفراد للتوجه إلى المقاصد السياحية الشاطئية في نهاية الأسبوع (الديب، 2005، ص 165)، غير أن تنمية السياحة الشاطئية في مصيف جمصة السياحي يجب أن تتم في إطار العناية بالموارد البيئية والمحافظة عليها من الفناء والتلوث، وذلك من أجل توفير حياة أفضل، وراحة أكبر للسائحين؛ في إطار مفهوم التنمية السياحية المستدامة (المعداوي وعبدالرحيم، 2021، ص 20)، كما إن فهم العلاقة المشتركة بين السياحة والبيئة مهم لتكوين النشاطات السياحية (Andrew, 2008, p.24)، حيث تتميز العلاقة بين السياحة والبيئة بالتبادلية والتداخل، لضمان استمرارية العناصر البيئية والأنظمة الحيوية التي تقدمها الطبيعية والمحافظة عليها بشكل كامل.

- مشكلة الدراسة:

تبادل الأبعاد البيئية والسياحة الشاطئية في مصيف جمصة السياحي التأثيرات؛ فمن ناحية تسهم الموارد الطبيعية في تنمية السياحة الشاطئية، إلا أن الإفراط في الجذب السياحي بشكل يفوق الطاقة الاستيعابية للشواطئ؛ ينتج عنه مشكلات بيئية تهدد استدامة المناطق الساحلية، بل والنشاط السياحي في حد ذاته، لاسيما في ظل الظروف البيئية التي تحيط بالمصيف السياحي، والتي تتسم بالهشاشة البيئية، ومن ثم فقد حدد الإطار التشريعي في مصر الأنظمة المتعلقة بالآثار البيئية للسياحة؛ في إطار قانون حماية البيئة رقم (4) لسنة 1994م، وكذلك خطة العمل البيئية الوطنية لمصر (NEAP) عام 2002م، وهو ما انعكس على تقدم مصر في مؤشر الاستدامة البيئية لتنافسية السياحة والسفر (44) مركزاً، لتحتل المركز (77) عالمياً في عام 2015م، مقارنة بالمركز (121) عالمياً في عام 2013م، غير أن ضعف المتابعة المستدامة؛ جعل مصر تأتي في المركز (100) عالمياً في مؤشر الموارد الطبيعية لتنافسية السياحة والسفر عام 2015م (World Economic Forum, 2015, pp.18-19)؛ مما يشكل تحدياً أمام التنمية المستدامة للسياحة الشاطئية في مصيف جمصة السياحي، ومن ثم يتمحور التساؤل الرئيس للدراسة حول: كيف تسهم الأبعاد البيئية في تنمية السياحة الشاطئية بمصيف جمصة السياحي؟ وما أوجه استدامتها؟

- أهداف الدراسة:

- 1 - تحديد المقومات البيئية للسياحة الشاطئية بمصيف جمصة السياحي.
- 2 - التعرف على مكونات العرض السياحي بمصيف جمصة السياحي.
- 3 - معرفة خصائص الطلب السياحي بمصيف جمصة السياحي.
- 4 - إلقاء الضوء على المشكلات البيئية التي تواجه السياحة الشاطئية في مصيف جمصة السياحي.
- 5 - تحديد أبعاد الاستدامة البيئية للسياحة الشاطئية في مصيف جمصة السياحي.

- منهجية الدراسة:

1- المنهج الإقليمي: اختص الموضوع بدراسة مصيف جمصة السياحي المحدد بحدود إدارية واضحة، مع التركيز على العوامل البيئية، وجوانب العرض والطلب السياحي المؤثرة في السياحة الشاطئية، بصورة تؤكد على المنظور الإقليمي للتنمية السياحية المستدامة؛ في ضوء خصوصية العوامل المكانية الجغرافية، والبعد الإقليمي للحركة السياحية.

2- المنهج الأصولي: الذي يقوم على دراسة الأسس والمبادئ التي تتحكم في صناعة السياحة، في محاولة لفهم العوامل المؤثرة في النشاط السياحي، ودراسة المعوقات التي تعترض التنمية السياحية المستدامة، مع محاولة إيجاد المقترحات القابلة للتنفيذ.

3 - منهج الرفاه الاجتماعي: متمثلاً في معرفة أوجه القصور والمشكلات البيئية التي تواجه السياحة الشاطئية في مصيف جمصة السياحي، وكيفية معالجتها عن طريق الوصف والتفسير والتقييم والتقييم.

4- الأسلوب الكمي: الذي استخدم في جدولة البيانات، واستخراج النسب المئوية، والمعدلات لتوضيح العلاقات والارتباطات في صورة مبسطة، باستخدام البرامج الحاسوبية مثل (SPSS, V.24, Excel xp).

5- الأسلوب الكارتوجرافي: متمثلاً في إنتاج الخرائط باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية ArcGIS, 10.3.

6 - أسلوب الدراسة الميدانية: من خلال توزيع استمارات الاستبيان على عينة من السائحين المتكررين على مصيف جمصة السياحي، والتي بلغ حجمها 360 مفردة، (استجاب منها 358) بين شهري يونيو وأغسطس عام 2019م ملحق (1).

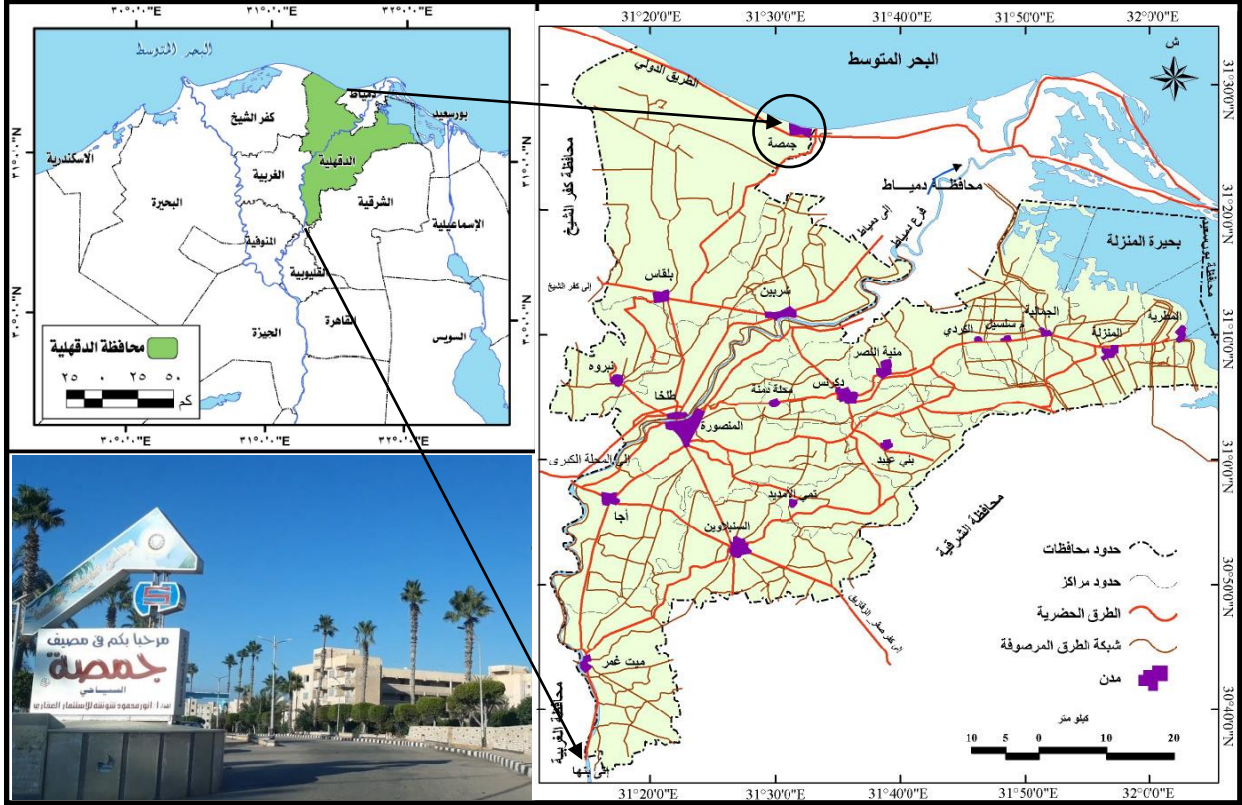
أولاً - المقومات البيئية للسياحة الشاطئية بمصيف جمصة السياحي:

تُعد المقومات البيئية بعناصرها المختلفة؛ من أهم العوامل المؤدية لقيام السياحة وازدهارها، ومن ثم تشكل السياحة صناعة قاعدتها البيئة الطبيعية، وبنائها الاقتصاد، ومحركها الإنسان، ورائدها المتعة النفسية والذهنية (الجوهري، 2010، ص313)، وتتمثل أهم المقومات البيئية للسياحة الشاطئية بمصيف جمصة السياحي فيما يلي:

1 - الموقع الجغرافي:

يقع مصيف جمصة السياحي في الطرف الشمالي الشرقي من مركز بلقاس، أحد مراكز محافظة الدقهلية بشمالى جمهورية مصر العربية، عند إلقاء خط طول 32 31 شرقاً مع دائرة عرض 26 31 شمالاً، شكل (1)، ويمثل مصيف جمصة السياحي مقصد الجذب السياحي الأول في محافظة الدقهلية، وقد كان المصيف في السابق عبارة عن قرية صيد صغيرة تسمى "ديصا"، تقع عند مصب ترعة "بسنديلة"، ومنها تحورت الكلمة إلى "جمصة" (حسن، 2005، ص219)، وعند بزوخ حركة الاصطياف في مصر في مطلع

القرن العشرين؛ عرفت جمصة كمصيف لأثرياء مركزي بلقاس وشربين، حيث ورد ذكر مصيف جمصة في مجلة المصور بتاريخ 28 يوليو عام 1944م، "أما سعادة سيد البدر وادي باشا فكان يقضي معظم أيام الصيف في جمصة علي شاطئ البحر الأبيض في مقابلة بلقاس" (عبد الرسول، 2001، ص51)، وفي عام 1962م صدر قرار بتأسيس مصيف جمصة السياحي في هذا الموضع المطل علي ساحل البحر المتوسط، وسرعان ما تنمو المدن الشاطئية التي تنشأ فوق عقدة قديمة بعيداً عن القلب القديم، وتنتشر علي طول الشاطئ، ومن ثم أصبحت مدينة جمصة من المدن التي يطلق عليها مدن الاصيفاط، التي ظهرت في شمالي مصر خلال القرن العشرين.

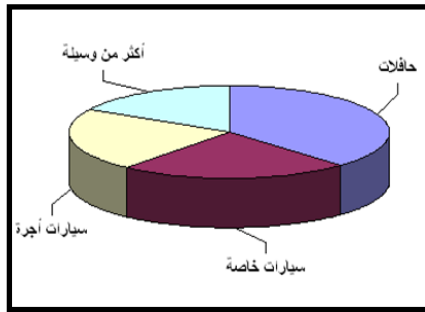


شكل (1) الموقع الفلكي والجغرافي لمصيف جمصة السياحي

وقد استفاد مصيف جمصة من موقعه الجغرافي على الطريق الساحلي الدولي، الذي يربط بين موانئ البحر المتوسط (بورسعيد - دمياط - الإسكندرية)، مما جذب عمليات التنمية والأنشطة السياحية، فضلاً عن الاستفادة من الجبهة البحرية علي ساحل البحر المتوسط في دعم الأنشطة الترويجية، لاسيما السياحة الشاطئية، حيث يعتبر الموقع من أهم العناصر المشكلة للمزيج التسويقي في السياحة الداخلية، بالإضافة إلي أن سهولة الوصول إلي الموقع وتوافر المقومات السياحية؛ تسهم في التأثير علي سلوك السائح المحلي نحو السياحة الداخلية (التركتستاني، 1998، ص264)، ويلاحظ من الجدول (1) والشكل (2) ارتفاع نسبة السائحين الوافدين (من عينة الدراسة) باستخدام الحافلات بنسبة 37.7%، لأنها الوسيلة المفضلة في المسافات الطويلة، والرحلات السياحية الجماعية التي تنظمها النقابات العمالية، أو الحافلات العامة، حيث ترتفع كثافة استخدام الحافلات في الأغراض السياحية والترويجية، ومراكز مزاوله الأنشطة الرياضية مثل الشواطئ (الزوكة، 2011، ص178)، كما تبين من الدراسة الميدانية أن القرب النسبي لمحافظة

الدقهلية ودمياط والغربية؛ كان العامل الرئيسي الدافع لاستخدام السيارات الخاصة بنسبة (23.5%) والأجرة بنسبة (22.1%) للسائحين الوافدين من تلك المحافظات، حيث يوجد موقف عام لسيارات الأجرة في جمصة تعمل به حوالي 224 سيارة على مختلف الخطوط، وعلى هذا يتضح سهولة انتقال الحركة السياحية بين مصيف جمصة ومناطق الإرسال، وقد أوضحت عينة الدراسة من السائحين أن سهولة المواصلات تحتل المرتبة الثامنة من بين عوامل اختيار المصيف بنسبة 5.8%.

جدول (1) وسيلة وصول السائحين لمصيف جمصة السياحي عام 2019م



وسيلة الوصول	العدد	النسبة المئوية %
الحافلات	135	37.7
سيارة خاصة	84	23.5
سيارة أجرة	79	22.1
أكثر من وسيلة	60	16.8
الإجمالي	358	%100

شكل (2) وسيلة الوصول لمصيف جمصة عام

المصدر: التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS لاستمارة الاستبيان الميداني

2019م

2 - مظاهر السطح:

تكتسب دراسة مظاهر السطح أهمية كبيرة في الدراسات السياحية؛ لكونها من المحددات الرئيسة للمواقع الملائمة للتنمية السياحية، فتنوع أشكال سطح الأرض يزيد من قوة الجاذبية السياحية لأية منطقة (الرواندي، 2017، ص283)، ويجتمع في مصيف جمصة السياحي عدداً من ظاهرات سطح الأرض الطبيعية، التي كان لبعضها تأثيراً إيجابياً على السياحة الشاطئية، مثل السهل الدلتاوي، وخط الساحل، والشواطئ الرملية، بينما كان لبعضها الآخر تأثيرات سلبية، مثل الكثبان الرملية، والسبخات.

أ- السهل الدلتاوي:

يقع مصيف جمصة السياحي في شمالي دلتا النيل، لذا فالسمة الغالبة علي السطح هي الاستواء، مع اتجاه الانحدار ببطء من الجنوب صوب الشمال، حيث يبلغ متوسط منسوب سطح الأرض 1م فوق مستوى سطح البحر، مع وجود بعض المناطق المرتفعة قليلاً بين 1-4م فوق مستوى سطح البحر، والتي تعرف بالأكوام (العوالي)، ويتخذها السكان المحليون كمكان للسكن المؤقت، أو لإقامة المقابر في منأى عن المياه الجوفية، وتُحصر هذه الارتفاعات بينها "المواطي" عند منسوب صفر تقريباً؛ التي تحوي السبخات الملحية، وقد ساعدت كثرة الرواسب التي كان يجلبها نهر النيل قبل بناء السد العالي، فضلاً عن ضعف التيار المائي البحري، وقلة المد والجزر في المنطقة الساحلية، وضحولة المياه بجوار الساحل، علي سرعة تكوين شاطئ السهل الدلتاوي، ونموه وتقدمه علي حساب البحر (جودة، 2010، ص64)، مشكلاً منطقة ملائمة لممارسة أنشطة السياحة الشاطئية.

ب - خط الساحل:

يطل مصيف جمصة السياحي علي البحر المتوسط بساحل يبدأ من الحدود الشرقية لمحافظة الدقهلية عند مصب مصرف نمره 2 (بحر بسنديلة)، ويمتد غرباً حتي منطقة جمصة الصناعية، بطول حوالي 7.5 كم، مع ملاحظة الاستقامة النسبية لخط الساحل، فقد

بلغ مؤشر التعرج* 0.99، كما يرتبط بخط الساحل ظاهرة "الأفاصير Ahoals" -أحد معالم شاطئ جمصة الرسوبي- وهي مناطق ترسب فيها الرمال الطينية والناعمة والحشنة بفعل التيارات المائية؛ مكونة أكوماً رسوبية تتسم بضخامة أعماقها (المرغني، 1988، ص58)، مما أدى إلى ملاءمة خط الساحل للسياحة الشاطئية.

ج - الكثبان الرملية:

يمتد نطاق صغير من الكثبان الرملية في جنوب جمصة، وهو يعتبر جزء من الكثبان الرملية الممتدة علي ساحل الدلتا بين فرعي دمياط ورشيد، والتي يطلق عليها صحراء مصر الشمالية (حمدان، 1994، ص835). وقد نشأت هذه الكثبان نتيجة لفترة الجفاف التي شهدتها ساحل مصر الشمالي أثناء العصر السبيلي الأعلى (12 - 10 ق.م)، ومن المرجح أن رواسب الكثبان الرملية قد اشتقت من أحد أفرع النيل القديمة التي كانت تتوسط الدلتا، ويعرف بالفرع السبيني، ويقع مصبه عند فتحة بحيرة البرلس (علي، 2003، ص113)، وتتنوع أنماط الكثبان بالمنطقة بين الكثبان الهلالية، والمركبة، وجدير بالذكر أن خلو هذه الكثبان من الرواسب البحرية لم يعط الفرصة لوجود المواد الكلسية اللاحمة التي تساعد علي تماسك الكثبان، والحد من حركتها؛ مما أدى إلى كثرة تعرض مصيف جمصة السياحي لأخطار حركة الرمال، صورة (1).



صورة (1) فشل الحاجز الصخري في زحف الرمال جنوب جمصة صورة (2) تجدد المياه في سبخات جنوب جمصة

د - السبخات:

السبخات عبارة عن أراضي منخفضة المنسوب تعلوها الأملاح، وتشكل تحت ظروف مناخية جافة أو شبه جافة مع اقتراب منسوب الماء الجوفي من السطح، ويوجد في جنوب وغرب مصيف جمصة السياحي بعض الأراضي منخفضة المنسوب، والقريبة من منسوب الماء الباطني، وتعرف محلياً باسم السبخات، وهي تعد من النوع المتجدد لأنها تنشأ مع غمر مياه المد البحري العالي المصاحبة للعواصف، أو مع سقوط الأمطار، أو ارتفاع مستوي الماء الباطني، ومع انحسار المياه؛ تتبخر المياه، وتزداد نسبة الملوحة، وتنمو بعض النباتات الملحية، لذا يصعب إقامة المنشآت السياحية في هذه المناطق، أو زراعتها، ويمكن الاستفادة منها اقتصادياً عن طريق استخدامها في استخراج الأملاح، أو تربية الأسماك صورة (2).

* مؤشر التعرج = الطول الفعلي / طول الخط المستقيم × 100، ويدل اقتراب القيمة من الواحد الصحيح على الاستقامة.

3- الشواطئ الرملية السياحية:

تتسم الشواطئ السياحية في مصيف جمصة بالرمال الناعمة، والانحدار الهين، ويلاحظ من الشكل (3) أن المصيف يضم مجموعة من الشواطئ السياحية وهي:



المصدر: (google earth, 2021)

شكل (3) صورة جوية لشواطئ مصيف جمصة السياحي

أ- شاطئ شجرة الدر: يمتد لمسافة 500م، وبتساع 750م من مصب مصرف 2 (بحر بسنديلة) حتى شارع مدخل المصيف، ويقع هذا الشاطئ قبالة الموضع القديم للمصيف قبل تحديثه، ويشتهر بوجود لسان جمصة البحري، الذي يعد مزاراً سياحياً مهماً للسائحين، ويمثل هذا القطاع 10.4% من مساحة المصيف.

ب- شاطئ ابن لقمان: يقع إلى الغرب من الشاطئ السابق حتى شارع إدارة المصيف، وتبلغ مساحة هذا القطاع 17.5 % من مساحة المصيف، وتتركز به التجمعات المصيفية للشركات والهيئات الحكومية.

ج- شاطئ الفردوس: يمتد من شارع إدارة المصيف حتى السوق الفرعوني، بواجهة بحرية تبلغ 450م، ويمثل 15.2% من مساحة المصيف، ويضم هذا القطاع الخدمات الأساسية مثل إدارة المصيف، ونقطة الشرطة القديمة، ووحدة الإطفاء، وستراتل الاتصالات الرئيسي، وجزء من القلب التجاري للمصيف، وكازينو النخيل الشهير، صورة (3).



صورة (3) كثافة صفوف الشماسي بشاطئ الفردوس صورة (4) الممشى السياحي بشاطئ العاشر من رمضان

د- شاطئ آمون: يقع غرب الشاطئ السابق، ويمتد بواجهة بحرية لمسافة 480م، ويشكل 18.3% من مساحة المصيف، ويمثل هذا القطاع القلب النابض لمصيف جمصة السياحي، حيث توجد به الملاهي الملحقة بفندق آمون، وشارع السوق التجاري الرئيس، والسينما، كما يقع بنهاية الشارع موقف السيارات والأتوبيسات، ومحطة الصرف الصحي.

هـ- شاطئ العاشر من رمضان: يمتد غرباً من شاطئ آمون حتى نهاية المصيف، حيث يبدأ الامتداد الجديد للمدينة (15 مايو)، ويعد أطول شواطئ المصيف، إذ تبلغ واجهته البحرية 1500م صورة (4)، ويشتهر بوجود المعسكرات والمخيمات الصيفية، والقرى السياحية، كما يضم مناطق ترفيهية؛ مثل السيرك القومي.

4 - المناخ:

تعد دراسة الأحوال المناخية السائدة في الإقليم أمراً ضرورياً للأنشطة السياحية الترويجية، حيث يتحدد من خلالها طبيعة السياحة المراد تنميتها وتسويقها، والأنماط السياحية الملائمة للمناخ، وأنسب الأوقات للقيام بها (العتيبي، 2002، ص 173)، ويؤثر في قرارات السائحين بشأن تحديد مكان المقاصد السياحية (Martin, 2005, p.571)، وقد تم الاعتماد على متوسط بيانات كل من محطة دمياط في شرق مصيف جمصة، ومحطة بلطيم في غربه، جدول (2).

جدول (2) المتوسطات الشهرية للعناصر المناخية في مصيف جمصة السياحي للمدة 2000-2018م

العناصر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط
الحرارة العظمى	18.2	18.5	20.2	23.1	26.4	29.2	30.6	30.9	29.3	27.3	23.7	19.7	24.8
الحرارة الصغرى	8.7	9	11	13.5	16.8	20	21.2	21.7	20.2	18.4	15.2	10.8	15.5
المتوسط الخاروي	12.8	13.4	15.6	18	20.9	24.4	25.4	25.7	24.3	22.2	18.1	14.5	19.6
المدى الخاروي	9.5	9.5	9.2	9.6	9.6	9.2	9.4	9.2	9.1	8.9	8.5	8.9	9.2
الرطوبة النسبية	75	72	70	69	68	70	70	76	72	73	73	74	71.8
النختر	2.8	3.3	4.1	4.6	5.1	5.4	4.9	4.6	4.4	4.2	3.5	2.8	49.7
كمية الامطار	25.5	17.2	10.7	3.7	1.9	0.1	0	0	0.5	7.1	15.4	24.6	106.7

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للأرصاد الجوية، متوسط محطتي دمياط وبلطيم، للمدة 2000-2018م.

يتميز مناخ مصيف جمصة السياحي بصيف حار رطب، وشتاء ممطر معتدل الحرارة؛ شكل (4) نظراً لوقوعه على ساحل البحر المتوسط، حيث ترتفع درجات الحرارة العظمى في شهر أغسطس إلى 30.9 درجة، كما ترتفع معدلات الرطوبة النسبية في شهور الصيف لتتراوح ما بين 70-76%، ودراسة قرينة الحرارة لتوم Thom (106) بلغ المعامل 75 خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر، وبهذا يكون نحو 50% من السائحين في غير راحة. وباستخدام معامل برودة الرياح⁽¹⁰⁷⁾ جدول (3)؛ بلغ متوسط المعامل

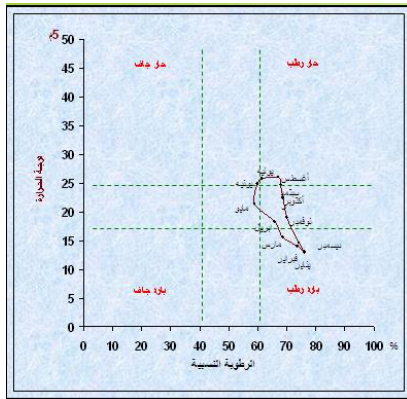
(1) معامل الحرارة والرطوبة (ح.ر) = 0.04 (س + ص) + 15.

حيث س = درجة حرارة الترمومتر الجاف، ص = درجة حرارة الترمومتر المبلل (عبد الحكيم والديب، 2001، ص ص 57 - 58).

(برودة الرياح = سرعة الرياح × √100 - 10.5) درجة الحرارة - 33 (عبد الحكيم والديب، 2001، ص ص 57 - 58).¹⁰⁷⁾

94؛ مما يدل على سيادة المناخ الحار، ويتضح أن فصلي الشتاء والربيع يقعان ضمن النطاق الدافئ، أما فصلي الصيف والخريف فيقعان ضمن النطاق الحار، مما يشير إلى سيادة المناخ الحار الرطب خلال أشهر الاضطراب.

ويحاول جسم الإنسان في حالة اختلاف الظروف المناخية المحيطة الوصول إلى حالة الاتزان بين حرارة الجسم والوسط الذي يعيش فيه، عن طريق زيادة إفراز العرق، إلا أن زيادة التعرق تشعر الإنسان بالضيق، وتطبيق قرينة أدولف "Adolph"⁽¹⁰⁸⁾ لمدي شعور الإنسان بالضيق بسبب زيادة التعرق؛ تبين ارتفاع معدلات التعرق خلال فصل الصيف في مصيفي بلطيم ودمياط، أكثر من مصيف جمصة جدول (4)؛ مما أعطي للأخير ميزة تنافسية من حيث انخفاض الإحساس بالضيق الحراري، وزيادة معدل الراحة نسبياً، بسبب برودة الرياح البحرية الشمالية السائدة، فضلاً عن اتجاه الشوارع بمصيف جمصة التي تعامد مع خط الساحل؛ مما يسمح باختراق الكتلة المبنية، وتهوية الفراغات العمرانية، وهذا يخفف من حدة الإجهاد الحراري، وقد تبين من الدراسة الميدانية أن عامل المناخ يأتي في المرتبة السادسة من حيث أسباب الطلب السياحي على مصيف جمصة بنسبة 9%.



شكل (4) منحني الحرارة والرطوبة في مصيف جمصة

جدول (3) نتائج معادلة برودة الرياح بمصيف جمصة السياحي

الفصل	درجة الحرارة	سرعة الرياح	معامل البرودة
الشتاء	17	3.7	157
الربيع	21.5	3.7	100
الصيف	24	3.0	61
الخريف	21.5	3.4	91
المتوسط	22.3	3.5	94

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للأرصاد الجوية

جدول (4) كمية التعرق (جرام/ ساعة) للإنسان أثناء النهار والليل في مصايف جمصة وبلطيم ودمياط

المحطات	جمصة		بلطيم		دمياط	
	كمية العرق ليلاً	كمية العرق نهاراً	كمية العرق ليلاً	كمية العرق نهاراً	كمية العرق ليلاً	كمية العرق نهاراً
الشتاء	64	224 -	181.1 -	109.1	153.8 -	137.8
الربيع	248.5	48.5 -	5.6 -	293.6	17.8	318.2
الصيف	351	49	232.3	543.7	283	597
الخريف	248.5	48.5 -	127	433	158.2	457.6
المعدل العام	228	56 -	43.2	345	76	743.2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للأرصاد الجوية، محطة دمياط وبلطيم، للمدة 2000-2018م، وبيانات جمصة متوسط لمحطتي دمياط وبلطيم.

ثانياً - العرض السياحي بمصيف جمصة السياحي:

⁽¹⁰⁸⁾ معدل التعرق (جرام/ساعة) في الشمس = 720 + 41 (ت-33)، و معدل التعرق (جرام/ساعة) في الليل = 400 + 39 (ت-33). حيث أن: ت = درجة حرارة الهواء بالدرجة المئوية. (طلبة، 2004، ص270).

تعد ظاهرة السياحة تعد إحدى السلع الاقتصادية المعتمدة علي مبدأ العرض والطلب، ويتمثل العرض السياحي في مصيف جمصة فيما يلي:

1 - الإيواء السياحي:

تتأثر الحركة السياحية بحجم مرافق الإيواء السياحي، سواء العام أم الخاص، فكلما كان الإيواء السياحي كافياً لاستيعاب أعداد كبيرة من السائحين، كلما زاد حجم الحركة السياحية، وانعكس ذلك علي زيادة العائد السياحي (جمال الدين، 2002، ص34)، وتنقسم مرافق الإيواء السياحي في مصيف جمصة إلى نمطين خاص وسياحي، الجدول (5):

جدول (5) أنواع الإيواء السياحي في مصيف جمصة السياحي عام 2019م

نمط السكن	أشكال الإيواء	سرير/ يوم	%
النمط الخاص	فيلات سكنية	26775	53.5
	عمارات سكنية	9775	19.5
النمط السياحي	مخيمات ومعسكرات	6300	12.7
	القرى السياحية	3760	7.5
	الفنادق السياحية	525	1.1
غير محدد		2915	6.0
الجملة		50050	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً علي مجلس مدينة جمصة، بيانات غير منشورة، 2019م.

أ- نمط السكن الخاص:

يمثل هذا النمط (73%) من الطاقة الايوائية بالمصيف، بما يملكه من الفيلات السكنية (53.5%) التي تستخدم في الإيجار السياحي، وبهذا تجمع بين السكن الخاص والسكن السياحي، ثم يليها في العرض العمارات السكنية (19.5%) التي تستخدم للإيجار السياحي، ومن خلال عينة الدراسة وُجد أن من أسباب الطلب السياحي وجود مسكن خاص بنسبة 4.6%.

ب- نمط الإيواء السياحي:

يقصد به السكن المخصص بصفة رئيسة لإيواء السائحين، ويشمل المخيمات والمعسكرات، والقرى السياحية، والفنادق، ويضم هذا النمط 21% من جملة أنماط الإيواء السياحي بمصيف جمصة، ويمكن تقسيم هذا النمط إلي:

- **القرى السياحية:** ويبلغ عددها أربع قري (7.5% من الطاقة الايوائية)، وتضم 1016 وحدة سياحية، تستوعب (7.5%) من الطاقة الايوائية، وتتركز القرى السياحية في منطقة العاشر من رمضان، وتأتي قرية جزيرة الورد في المرتبة الأولى من حيث المساحة وعدد الوحدات جدول (6)، وتمثل أحد أنماط الاستثمار السياحي؛ فهي تابعة للبنك المصري المتحد، وتحتل قرية الزهور المرتبة الثانية، وتتميز بوجود مناطق ترفيهية مثل السيرك القومي، والسوق التجاري، وتأتي قرية عثمانون في المرتبة الثالثة، وتعتبر من العلامات المميزة للمصيف حيث يوجد بها حمامان للسباحة، وسينما، ومسرح، وثلاثة مطاعم سياحية. ثم تأتي القرية الفرعونية في المرتبة الأخيرة.

جدول (6) التوزيع العددي والنسبي للمساحات وعدد الوحدات بالقرى السياحية في جمصة عام 2019م

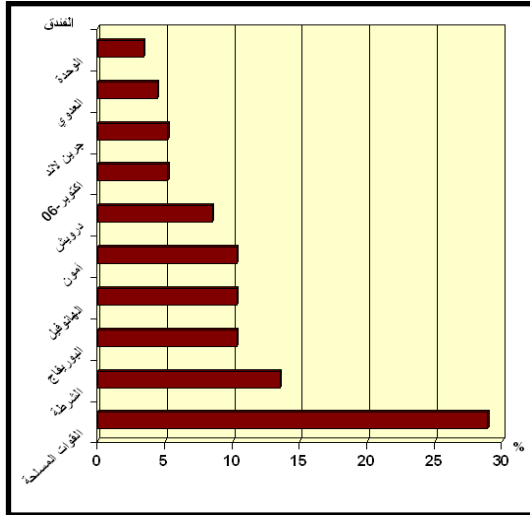
القرية	المساحة م ²	%	عدد الوحدات	%
--------	------------------------	---	-------------	---

31.5	320	34.0	64000	الزهور
22.6	230	29.8	56000	عثماتون
33.5	340	34.6	65000	جزيرة الورد
12.4	126	1.6	3024	القرية الفرعونية
100	1016	100.0	188024	الجملة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مجلس مدينة جمصة، بيانات غير منشورة، 2019م.

– **الفنادق:** تمثل الشكل الرئيس للإيواء السياحي، وأحد أعمدته الثلاث (السفر والإقامة والترفيه)، ويتصف الإيواء بما بأنه مؤقت، ويمكن اعتبارها مؤشراً للنشاط السياحي في الإقليم. ويضم مصيف جمصة عشر فنادق، بما 775 غرفة، بمتوسط 77.5 غرفة/فندق، و1578 سريراً، وتصنف فنادق المصيف إلى ثلاثة نجوم، وفقاً للمستوى الخدمي والتأثيثي اللذين اعتمدا عليهما الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية (الأيوتو) في تقسيم فئات الفنادق (جمال الدين، 2002، ص 37).

جدول (7) توزيع الغرف وعدد الأسرة بفنادق جمصة عام 2019م



اسم الفندق	عدد الغرف	%	عدد الأسرة	%
آمون	80	10.3	160	10.2
المانوفيل	80	10.3	160	10.2
البوريفاج	80	10.3	160	10.2
6 أكتوبر	40	5.2	80	5.1
الشرطة	105	13.5	210	13.4
القوات المسلحة	224	28.9	448	28.6
العدوى	34	4.4	68	4.3
درويش	66	8.5	150	9.6
الوحدة	26	3.4	52	3.3
جرين لاند	40	5.2	80	5.1
الإجمالي	775	100.0	1568	100

المصدر: مجلس مدينة جمصة، بيانات غير منشورة، 2019م، والنسب من الباحثين. شكل (5) توزيع نسبي للغرف بفنادق جمصة عام 2019

– **المخيمات:** تعد الإقامة في المخيمات أحد أنماط الإيواء السياحي، خاصة لفئة الشباب، وسائحي المجموعات؛ نظراً لانخفاض تكاليف الإقامة، ويتواجد بالمصيف 21 مخيماً تستوعب 12.7% من الطاقة الايوائية، وهي تتنوع بين مخيمات الشباب التابعة لوزارة التربية والتعليم، وبعض الجامعات مثل جامعة المنصورة والأزهر والمنوفية، ومخيمات النقابات العمالية والشركات.

2 – المناطق الترفيهية:

السياحة أساسها الترويج، ويكمل منظومة الترويج المنشآت السياحية التي تحقق جانباً من الترويج، وعلي هذا يوجد بمصيف جمصة السياحي بعض الأنشطة الترفيهية مثل دور السينما، التي يبلغ عددها خمسة دور للعرض، بالإضافة إلى مسرحين بقرية عثماتون ومسرح الحرية، ويضم المصيف ثلاثة ملاهي، والسيرك القومي، وعدداً من المقاهي والكازينوهات، بالإضافة إلى المساحات الخضراء التي تعد مظهراً جالياً؛ يؤثر علي تكامل عناصر الجذب السياحي في المدينة، حيث تمثل المساحات الخضراء 2.1% من مساحة الكتلة المبنية بالمصيف، وتتمثل في الحدائق والجزر الوسطي، جدول (8)، وتضم أربعة حدائق؛ تشغل حوالي ثلثي المساحة المخصصة

للمساحات الخضراء، أما الثلث الباقي؛ فيتمثل في الجزر الوسطي بالشوارع الرئيسية؛ مما يضيف قدراً من الجمال والراحة علي المنظر الطبيعي لمصيف جمصة السياحي.

جدول (8) التوزيع المساحي النسبي للمساحات الخضراء بمصيف جمصة السياحي عام 2019م

الحدائق	المساحة م ²	%	الجزر الوسطي	المساحة م ²	%
ابن لقمان	33600	26.7	شارع المدخل	52000	84.1
الأندلس	42000	33.3	مدخل 15 مايو	2000	3.2
آمون	8400	6.7	دوران العمدة	2500	4.0
قرية الزهور	42000	33.3	شارع الفتح	300	0.5
الإجمالي	126000	100	شجرة الدر	5000	8.1
			الإجمالي	61800	100

المصدر: مجلس مدينة جمصة، بيانات غير منشورة، 2019، والنسب من حساب الباحثين.

3 - الطاقة الاستيعابية:

يعد الشاطئ هو عنصر الجذب الرئيس في المصيف الساحلي، والأساس الذي يتم عليه تقدير الطاقة الاستيعابية للمصيف، حيث تؤدي الكثافة المرتفعة لزيادة الازدحام، وارتفاع الضوضاء، وقلة نصيب الفرد من المساحة الشاطئية، ولتحديد رتبة مصيف جمصة، فإن بعض الخبراء قدروا عدد الأمتار المخصصة للفرد من الشاطئ في المصيف المزدهم 3 أمتار، والمصيف المتوسط 8 أمتار، والمصيف عال المستوى 30 متراً (عبد الوهاب، 1988، ص257)، وقد بلغ نصيب السائح من المساحة الشاطئية في مصيف جمصة 4.2 م/ سائح⁽¹⁰⁹⁾، ومن ثم يقترب المصيف من المصايف المزدهمة. وما يترتب على ذلك من مشكلات مثل الضوضاء، ووجود أكثر من صف للشماسي علي الشاطئ؛ مما يمنع التمتع بالشاطئ، صورة (3)، كما توضح عدد الأسرة بالفنادق الأهمية النسبية للنشاط السياحي في الإقليم؛ وفقاً لمقياس ديفرت Defert's tourist function index (Pearce, 1987, p.115)⁽¹¹⁰⁾ وبتطبيق المقياس علي مصيف جمصة فقد بلغت قيمته (224)، وهذا يدل علي عدم وجود سكان أصليون، وأن الوظيفة الأساسية للمصيف هي السياحة، ووفقاً لتصنيف ديفرت⁽¹¹¹⁾ فإن مصيف جمصة السياحي يعد منتجاً سياحياً كبيراً.

$$(1) \text{ نصيب السائح من الشاطئ بمصيف جمصة السياحي} = \frac{ل \times ع}{ك} = \frac{7000 \times 300}{500000} = 4.2 \text{ م/نسمة}$$

حيث أن: ل= طول الشاطئ بالمتر، ع= عمق الشاطئ بالمتر، ك= عدد السائحين، (عبد الوهاب، 1988م، ص257)

$$(2) \text{ مقياس الكثافة السياحي} = \frac{\text{عدد الأسرة المعدة للسائحين} \times 100}{\text{عدد السكان الأصليين}}$$

سياحية، ويشير الناتج أكبر من 100 إلى الوظيفة السياحية السائدة حيث لا يوجد سكان أصليون، ويشير الناتج = 100 إلى أن عدد السكان مساوياً لعدد السائحين.

(3) - يصنف مقياس ديفرت إلي ست فئات وهي: (< 500) منتج ضخم حديث، (100-500) منتج سياحي كبير، (40-100) منتج سياحي دائم، (10-40) منتج ذو أهمية ولكن غير دائم، (> 4) لا يوجد نشاط سياحي (عملياً) (حسن، 2005، ص241)

ثالثاً - الطلب السياحي بمصيف جمصة السياحي:

1 - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسائحين بمصيف جمصة:

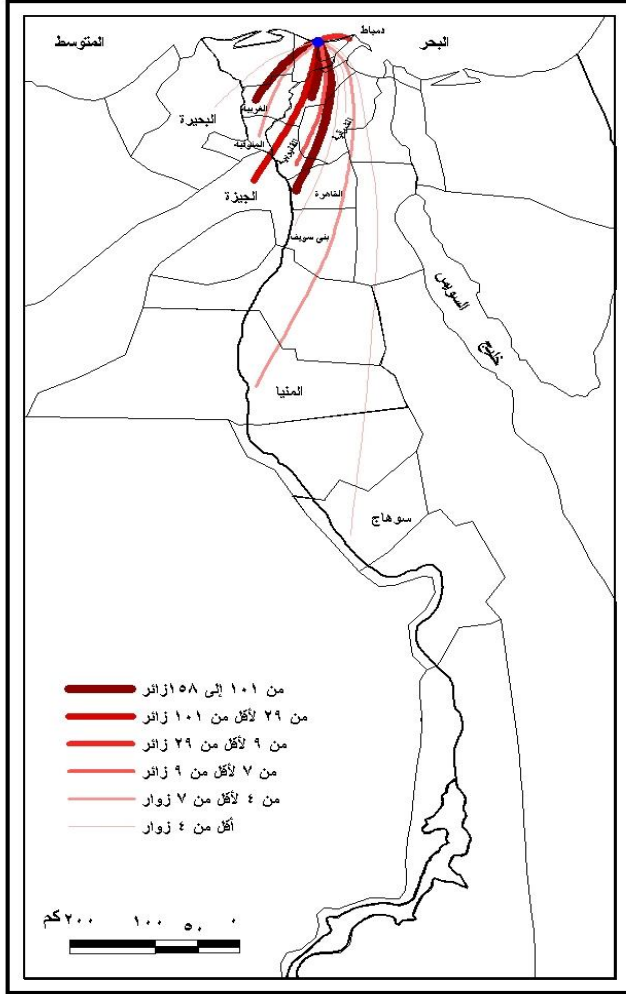
تعد دراسة الطلب السياحي من حيث خصائص السائحين ذات أهمية قصوى عند وضع خطط التنمية السياحية المستدامة، لفهم سلوك السائح، وتحديد حاجاته ورغباته، والوقوف على احتياجاته الحقيقية بهدف إشباعها، وتحقيق الرضا المنشود (الطائي، 2002، ص63)، وتحقيق أقصى منفعة من الاستثمارات السياحية، ومن تحليل بيانات استمارة الاستبيان لعينة من السائحين بلغ حجمها (358 مفردة)؛ تبين أن نسبة الذكور شكلت 82 %، والنسبة الباقية مثلتها الإناث، حيث أن فئة الذكور -بخاصة في سن الشباب- هي الأكثر قدرة على الحركة السياحية وحب المغامرة، كما شكلت نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) 35.5%، والفئة المتوسطة (15 - 59 سنة) 50.9%، وفئة كبار السن (60 فأكثر) 13.6%، وشكل المتزوجون نسبة 59.5%، وهذا يتفق مع تميز المصيف بسمة مصيف عائلي يجذب الأسر، نظراً للعوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسلوكية؛ فالنشاطات السياحية التي تمارس في سن الطفولة؛ تستمر إلى مرحلة الشباب والنضج، وتفسر الجوانب السلوكية للسائحين؛ مما يشجع الأسر على ارتياد المنتجعات المزدهمة (عبد الحكيم والديب، 2001، ص101)، أما الحالة التعليمية فقد بلغ من يقرأ ويكتب 5%، وحملة المؤهلات المتوسطة 34%، والمؤهلات العليا وما فوقها 61%، من حجم العينة، ومستويات التعليم دور مؤثر في توفر وقت الفراغ، وكيفية قضاءه، والعلاقة بينها طردية؛ فالطبقات التي تتمتع بمستويات عليا من التعليم؛ تحظى بمعدل واسع من الأجازات، كما أن لها عطلات محددة في نهايات أسبوع، فضلاً عن الدخول المرتفعة، ومن حيث التركيب الاقتصادي فقد مثل العاملون بوظائف القطاع الحكومي والقطاع الخاص 61%، والأعمال الحرة 11%، وبدون عمل 24% (15% بلا عمل، 6% طالب، و3% أخرى)، ومن هنا يبرز دور المهنة في جذب السائحين، حيث يتمتع العاملون بالوظائف بالكثير من الأجازات في ظل قانون العمل رقم 137 لسنة 1981م، فقد بلغ مجملها 103 يوماً، تمثل 29% من جملة أيام السنة (عبدالحكيم والديب، 2001، ص94)، وهي تمثل فرصة مناسبة تسمح بالسياحة الشاطئية، وبخاصة مع ظهور دور النقابات العمالية، ودورها في إنشاء العمارات السياحية بالمصايف، وتنظيم المعسكرات.

2 - النفوذ الإقليمي للطلب السياحي بمصيف جمصة:

تزدهر مشروعات التنمية السياحية كلما كانت علي مسافة معقولة من التجمعات السكانية الكبيرة، لأن هذه التجمعات السكانية تمثل أسواقاً لتصدير الطلب السياحي، علي الأقل بالنسبة للزيارات اليومية، وأجازات نهاية الأسبوع (عبد الوهاب، 1988، ص215)، وتم الاعتماد على استمارة الاستبيان الميدانية لتحديد النفوذ الإقليمي للطلب السياحي بمصيف جمصة، من خلال نتائج الاستبانة التي توضح محل الإقامة (ملحق 1)، والجدول (9) والشكل (6)، حيث شكل السائحون الوافدون من محافظة الدقهلية أكبر نسبة من السائحين بحكم قرب الموقع من المصيف، وسهولة الاتصال التي تقلل من عامل التكلفة والوقت، بالإضافة للتبعية الإدارية لمصيف جمصة السياحي لمحافظة الدقهلية، وبهذا احتلت المرتبة الأولى بنسبة 44%، وجاء السائحون من محافظة القاهرة بالمرتبة الثانية بنسبة 28.2%، بسبب اهتمام الشركات والنقابات بالقاهرة بإقامة المعسكرات، وتوفر العمارات السكنية التابعة لها، في حين أن كلاً من الجزيرة والقليوبية تسهم بنسبة 8.2%، و1.2% علي التوالي. وبالتالي يسهم إقليم القاهرة الكبرى بنسبة 37.6% من السائحين الوافدين إلى مصيف جمصة، أما السائحون من محافظة الغربية فقد بلغت نسبتهم 9.7% لتحتل بذلك المرتبة الثالثة، نظراً

للقرب النسبي لمحافظة الغربية من مصيف جمصة، ومن الملاحظ أن انخفاض نسبة السائحين الوافدين من محافظة دمياط إلى 2.5%، بالرغم من قرب المسافة الذي لا يشكل عائقاً، فيرجع ذلك لوجود مصيف رأس البر بمحافظة دمياط كمقصد سياحي شاطئي منافس للجذب السياحي في مصيف جمصة، ويشكل السائحون من بقية محافظات الجمهورية نسبة قليلة، تصل في مجملها إلى 5.4%، وهذا أما لبعدها المسافة، أو لصعوبة الاتصال.

جدول (9) النفوذ الإقليمي للطلب السياحي بمصيف جمصة على مستوى جمهورية مصر العربية عام 2019م



المحافظة	عدد السائحين	النسبة المئوية %
الدقهلية	158	44
القاهرة	101	28.2
الغربية	35	9.7
الجيزة	29	8.2
دمياط	9	2.5
القليوبية	7	2
المنوفية	4	1.2
المنيا	4	1.2
البحيرة	3	0.8
الشرقية	3	0.8
سوهاج	3	0.8
بنى سويف	2	0.6
الإجمالي	358	100%

المصدر: التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS لاستمارة الاستبيان الميداني.

شكل (6) النفوذ الإقليمي للطلب السياحي بمصيف جمصة عام 2019

رابعاً - المشكلات البيئية التي تواجه السياحة الشاطئية في مصيف جمصة:

1- تلوث البيئة البحرية:

يعد البحر المتوسط من أعلي البحار في نسبة التلوث، فهو يمثل مستوى القاعدة للكثير من الأنظمة النهرية؛ التي تلقي إليه مخلفات الأنشطة الصناعية والزراعية؛ بما تحمله من ملوثات كيميائية وعضوية، وتأتي أبرز المخلفات العضوية من سكان المدن الساحلية، فهناك ما يقرب من 120 مدينة ساحلية تصب مجاريها الملوثة في البحر المتوسط مباشرة، وحوالي 85% من هذه المياه تصل إلي البحر دون معالجة كافية (حسن، 2005، ص249)، وقد لوحظ أثناء الدراسة الميدانية وجود رواسب لبعض المخلفات البترولية علي شواطئ مصيف جمصة السياحي، والناجمة عن إلقاء السفن لها. وإلى الغرب من المصيف يقع مصب مصرف الغربية وبحيرة البرلس، وإليهما تنتهي جميع مصارف وسط الدلتا، حاملة معها مخلفات الصرف الزراعي؛ وما يترتب علي ذلك من انتقال الأمراض إلي مستخدمي هذه المياه، ويلاحظ أن تلوث السواحل يحدث انحساراً في الشواطئ البحرية؛ مما يكلف الدول بين بليون و بليون دولار



صورة (6) زحف الرمال على الكورنيش الساحلي بجمصة



صورة (5) إطماء بوغاز شرق مصيف جمصة

خامساً - الاستدامة البيئية للسياحة الشاطئية في مصيف جمصة السياحي:

يمثل البعد البيئي في صناعة السياحة أهمية كبيرة، خاصة وأن السياحة الشاطئية تعتمد عليه، وترى منظمة السياحة العالمية أن أبرز أهداف الاستدامة السياحية هي محاولة اتخاذ قرارات بشأن أولويات التنمية في المستقبل، بهدف دمج الفوائد السياحية الاقتصادية، مع الآثار الاجتماعية، لتطوير والحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي للبلاد (Attia, 1999, p.50)، وتمثل أبرز الأبعاد البيئية للتنمية السياحية المستدامة في مصيف جمصة السياحي فيما يلي:

1- الاتجاه نحو زيادة مساحة مصيف جمصة السياحي، من خلال التوسع غرباً في منطقة 15 مايو، والتي تبلغ مساحتها 550 فداناً، مع مراعاة البعد البيئي، بحيث تشغل المساحات الخضراء نحو ربع المساحة الكلية، وتشغل الطرق ما يقارب خمس المساحة، ولا يتعدى ارتفاعات المباني قرب الشاطئ علي دورين اثنين، وبالمناطق الخلفية ثلاثة أدوار؛ حتى لا تحجب رؤية الواجهة البحرية عن بقية أجزاء المدينة، كما تتعامد الطرق الداخلية طولياً مع خط الساحل؛ بصورة تسمح بتغلغل الرياح بين الفراغات العمرانية، مع وجود مساحات خضراء كثيفة؛ تقلل الإحساس بالضيق الحراري.

2- إنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، مع استخدام المياه الناتجة في ري الحدائق والحزام الأخضر بالمدينة، وردم البركة الناتجة عن مياه الصرف الصحي، وزراعتها بغابة الأشجار، التي تبلغ مساحتها 200 فداناً صورة (7)، وذلك لاستقطاب بعض مظاهر الحياة البرية، مثل الطيور المحلية والمهاجرة، التي يمكن أن تستخدم كأحد الأنماط السياحية لمحى مراقبة الحياة البرية.



صورة (8) تبة عرابي الأثرية شرقي مصيف جمصة



صورة (7) ردم بركة الصرف الصحي وإقامة غابة الأشجار

- 3- استكمال مشروع بوغاز شرق جمصة، بهدف فتح قناة جديدة بين مصب بحر بسنديلة والبحر المتوسط، تستخدم كممرسي سياحي يستقبل اليخوت السياحية، ويخدم مصيف جمصة، والمصايف المجاورة في رأس البر وبلطيم.
- 4- تعزيز الاستفادة من المواقع السياحية ذات البعد التاريخي والأثري، والتي تعاني من الإهمال، خاصة الطوابي الحربية القديمة، مثل طابية القرعة، وتبة عرابي الواقعة شرقي المدينة، وغير المستغلة سياحياً صورة (8).

الخاتمة:

النتائج:

- تعتبر السياحة الشاطئية أهم أنماط السياحة الداخلية في مصر، نظراً لتوافر العديد من المصايف الساحلية، ومنها مصيف جمصة السياحي، الذي يتميز بالعديد من المقومات البيئية التي عززت النشاط السياحي، مثل الموقع الذي يتسم بسهولة الوصول، والشواطئ الرملية الناعمة، والمناخ الملائم، وتوفر تسهيلات الإقامة والترفيه.
- أوضحت خصائص الطلب السياحي أن مصيف جمصة يتميز بنمط السياحة الداخلية؛ ذات النمط الجماعي، الذي ترعاه الهيئات والمؤسسات الحكومية والنقابات العمالية، وأن النفوذ الإقليمي للطلب السياحي بالمصيف يصل إلى إقليم القاهرة الكبرى.
- وجود بعض المشكلات البيئية التي تواجه السياحة الشاطئية في مصيف جمصة السياحي، وأهمها تلوث البيئة البحرية والشاطئية، وتغيرات خط الشاطئ، وزحف الكثبان الرملية، وانخفاض مستوى النظافة العامة.
- تتمثل أبعاد الاستدامة البيئية للسياحة الشاطئية في مصيف جمصة السياحي، في زيادة مساحة المصيف، وتطهير مصب مصرف رقم 2 في شرقي المصيف، ومواجهة ظاهرة زحف الكثبان الرملية، والاهتمام بالمناطق الأثرية.

التوصيات:

- التوسيع في إنشاء القرى السياحية بالاتجاه غرباً، لزيادة خدمات العرض السياحي، وزيادة نصيب السائح من المساحة الشاطئية، واستغلال توجه الدولة بإنشاء مدينة المنصورة الجديدة غرب مصيف جمصة في جذب الاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية.
- إنشاء مرسى لليخوت في بوغاز جمصة الشرقي لخدمة المصيف، والمصايف المجاورة.
- إقامة حزام أخضر من غابات الأشجار جنوب المصيف، لتقليل نسب التلوث، وتنمية السياحة البيئية.
- تنوع المنتج السياحي الذي يقدمه مصيف جمصة، من خلال تطوير المواقع الأثرية والتراثية، وزيادة الخدمات الثقافية والترفيهية.
- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية النشاط السياحي، وضرورة الحفاظ على البيئة؛ باعتبارها الموروث الباقي للأجيال القادمة.

ملحق (1) استمارة استبيان عن السياحة الشاطئية في مصيف جمصة السياحي

من فضلك ضع علامة (√) أمام الإجابة المعبرة عن رأيك:

- 1- النوع: ذكر () أنثى ()
- 2- السن: أقل من 15 سنة () من 15 - 59 سنة () 60 سنة فأكثر ()
- 3- الحالة الاجتماعية: متزوج () غير متزوج ()
- 4- الحالة التعليمية: يقرأ ويكتب () مؤهل متوسط () مؤهل جامعي ()
- 5- المهنة: عمل حكومي () عمل خاص () بدون عمل ()
- 6- محل الإقامة الأصلي في محافظة: -----
- 7- ما وسيلة المواصلات المستخدمة بين موطنك الدائم إلى المصيف؟
سيارة خاصة () أجرة () أتوبيس () أكثر من وسيلة ()
- 8- سبب اختيار المصيف:
المزايا الطبيعية () قربه من محل الإقامة () سهولة المواصلات ()
وجود سكن خاص () وجود معسكر يتبع العمل () قلة تكاليف الإقامة ()
- 9- الفترة التي تفضل الاصطاف خلالها:
شهر يونيو () شهر يوليو () شهر أغسطس () شهر سبتمبر ()
- 10- مدة الإقامة بالمصيف:
أقل من أسبوع () أسبوع () أسبوعان () ثلاثة أسابيع فأكثر ()
- 11- ما نسبة ما تنفقه بالمصيف خلال فترة الاصطاف:
السكن % الترفيه % المواصلات % الطعام %
- 12- ما المشاكل التي واجهتك أثناء فترة الاصطاف:
عدم نظافة الشاطئ () - تلوث مياه البحر () - ارتفاع أسعار السكن ()
نقص المواد التموينية () - قلة وسائل الترفيه () - ارتفاع أسعار الخدمات ()
قلة الخدمات () - عدم توافر الخدمات الشاطئية ()

شكراً لتكرمك بالإجابة

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- التركستاني، حبيب الله (1998): اتجاهات سلوك السائح السعودي نحو السياحة الداخلية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، ع91، الكويت.
- الجوهري، ماجد إبراهيم (2010): الجغرافيا الطبيعية وإمكانات السياحة بمنطقة جازان السعودية، المجلة الجغرافية العربية، ع55، القاهرة.
- الديب، حمدي أحمد (2005): العمل الميداني والأسلوب الكمي في الجغرافيا البشرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الرواندي، عمر حسن حسين، وآخرون (2017): التحليل المكاني لاختيار أفضل المواقع للتنمية السياحية في الإقليم الجبلي بمحافظة أربيل، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، مج6، ع1، دهوك.
- الزوكة، مُجدد خميس (2011): صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الشيخ، أحمد (2001): تآكل ساحل الدلتا فيما بين رأس البر وجمصة دراسة جيومورفولوجية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، ع29، المنصورة.
- الطائي، حميد عبد النبي (2002): المفهوم المجتمعي للتسويق في صناعة السياحة، الملتقى الأول للتسويق في الوطن العربي الواقع وأفاق التطوير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة.
- العتيبي، عبید (2002): السياحة والترويج في دولة الكويت دراسة جغرافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، ع107، الكويت.
- المرغني، على مصطفى (1988): جيومورفولوجية الشريط الساحلي لدلتا النيل بين فرعي دمياط ورشيد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- المركز الإقليمي لتخطيط التنمية العمرانية لإقليم الدلتا (1995): مخطط التنمية العمرانية للساحل الشمالي، القاهرة.
- المعداوي، أيمن السيد، وعبدالرحيم، ناصر مُجدد (2021): استراتيجيات التسويق السياحي مدخل لتنافسية الشركات السياحية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين.
- الهيئة العامة للأرصاد الجوية (2018): البيانات المناخية لمحطتي دمياط وبلطيم للمدة (2000-2018)، القاهرة.
- جمال الدين، وفيق مُجدد (2002): جغرافية عمان السياحية، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، ع40، القاهرة.
- جودة، جودة حسين (2010): جيومورفولوجية مصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- حسن، سامي أبو طالب جاد (2005): التنمية الاقتصادية ومشكلاتها في مركز بلقاس محافظة الدقهلية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة حلوان.
- حمدان، جمال (1994): شخصية دراسة في عبقرية المكان، دار الهلال، القاهرة.

- طلبة، شحاتة سيد أحمد (2004): أثر المناخ علي راحة للإنسان بمنطقة المدينة المنورة دراسة في المناخ التطبيقي، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، ع43، القاهرة.
 - عبد الحكيم، مُحمَّد صبحي، والديب، حمدي أحمد (2001): جغرافية السياحة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
 - عبد الرسول، خالد (2001): مصايف مصر النشأة والتطور، مجلة أحوال مصرية، السنة الرابعة، ع13، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، القاهرة.
 - عبد الوهاب، صلاح (1988): تخطيط الموارد السياحية، مطابع دار الشعب، القاهرة.
 - علي، حسن يوسف (2003): الكتبان الرملية بشمال دلتا نهر النيل، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، ع42، القاهرة.
 - مجلس مدينة جمصة (2019): الطاقة الإيوائية بمصيف جمصة السياحي، بيانات غير منشورة.
- المراجع غير العربية:

- Andrew, H. (2008): Environment and Tourism, Taylor & Francis Library, New York, USA.
- Attia, A. (1999): Planning For Sustainable Tourism Development an Investigation into Implementing Tourism Policy in the North West Coast Region of Egypt, Unpublished Doctoral Thesis, London Univ. London, UK.
- Hall, C.M. (2001): Trends In Ocean And Coastal Tourism The End Of The Last Frontier?, Ocean & Coastal Management, Vol.44.
- Li. Q; Huang, Z. and Christianson, K. (2016): Visual Attention Toward Tourism Photographs With Text An Eye Tracking Study, Tourism Management, Vol.54.
- Martin, M.B. (2005): Weather, Climate and Tourism A Geographical Perspective, Annals of Tourism Research, Vol.32, No.3.
- Pearce, D. (1987): Tourism Today a geographical analysis, Longman and Scientific Technical, New York.
- Ramadan, H. (2003) Tourism Attraction of Landforms in Jordan, Bul. Soc. Geog. Egypt, Vol.76.
- World Economic Forum (2015): The Travel & Tourism Competitiveness Report 2015, Growth through Shocks, Geneva, Switzerland.

السياحة البيئية ورهان التنمية المستدامة بالجنوب المغربي:

حالة إفران الأطلس الصغير بإقليم كلميم – بالمغرب

Ecotourism and sustainable development stake in southern Morocco: The case of “Ifrane Anti Atlas” in the Guelmim Province

عبد العالي بوعلكة: دكتوراه في الجغرافيا، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن

الثاني الدار البيضاء، المغرب boualga@hotmail.fr

المصطفى جليت: طالب باحث في الدكتوراه، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة

الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب jilitemostafa@hotmail.com

د. جميلة السعيد: أستاذة التعليم العالي شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار

البيضاء، المغرب . j_saidi50@hotmail.fr

د. عبد النور صديق: أستاذ التعليم العالي جامعة محمد الخامس بالرباط، المملكة المغربية sadikabdennour@gmail.com

ملخص:

أصبح القطاع السياحي في المغرب خلال العقد الأخير من أهم القطاعات الاقتصادية بالمملكة، نظرا للقفزة المهمة التي حققها من خلال الاستراتيجية الفعالة، التي جعلت من القطاع السياحي أحد ركائز الاقتصاد الوطني، لما يلعبه من دور في توفير فرص الشغل ودر مداخيل مهمة على المشتغلين به، ولعل الاستراتيجية التي اتبعتها المغرب من خلال رؤية المغرب للسياحة والتي حددت الأهداف العريضة لتنمية القطاع السياحي، وذلك من خلال تفعيل مخطط المدن التاريخية و إنعاش السياحة القروية وتطوير النقل الجوي وتسويق المنتج السياحي، لأجل خلق تنمية محلية ومستدامة.

تروم هذه المقالة إلى محاولة تسليط الضوء على أهمية السياحة البيئية كمدخل للتنمية المستدامة من خلال دراسة واحة إفران الأطلس الصغير، باعتباره مجالا للسياحة القروية الصحراوية، التي باتت تعرف إقبالا في السنوات الأخيرة حيث تم إدماجها في المخططات السياحية منذ أواخر الثمانينات بعدما كان التركيز على السياحة الشاطئية، انصرف المغرب إلى إدراج وتنمية المناطق القروية ضمن أولوياته في مختلف الاستراتيجيات الوطنية من أجل الرفع من معدل الاستقطاب السياحي والعائدات السياحية، بل وتنويع العرض السياحي وجعله قابلا للعرض طول السنة خاصة مع رؤية 2020، من خلال التركيز فيها على تهمين جميع أشكال السياحة وتشجيعها بالمنظومات الواحية على اعتبار ما تتميز به من موروث بيئي وحي، سواء تعلق الأمر بالمنظر الطبيعية والإيكولوجية أو المؤهلات الثقافية المتنوعة بها.

ومن هنا يبرز لنا الإشكال التالي: ماهي اهم المؤهلات السياحية المتاحة بواحة إفران الأطلس الصغير؟ وما هي أبرز التحديات والمشاكل التي تعيق توظيفها السياحي؟ وما هي آليات واستراتيجيات تطوير القطاع السياحي وجعله رافعة للتنمية المستدامة بالمنطقة؟

كلمات مفتاحية: السياحة البيئية، التنمية المستدامة، إفران الأطلس الصغير، المجال الواحي، التنمية السياحية، الموارد الترابية.

Abstract :

During the last two decades, the tourism sector in Morocco has become one of the most important economic sectors in the Kingdom, due to the important leap it has achieved through the effective strategy, which made the tourism sector one of the pillars of the national economy, due to the role it plays in providing job opportunities and generating important incomes for those who work in it. The strategy pursued by Morocco through Morocco's vision for tourism, which set broad goals for the development of the tourism sector, through the activation of the historic cities scheme, the revitalization of rural tourism, the development of air transport and the marketing of the tourism product, in order to create local and sustainable development.

This article aims to try to shed light on the importance of ecotourism as an entry point for sustainable development by studying the oasis of Ifrane Anti Atlas, as it is an area for desert rural tourism, which has become popular in recent years as it has been incorporated into tourism plans since the late eighties, after the focus was on beach tourism. Morocco has focused on including and developing rural areas among its priorities in various national strategies in order to increase the rate of tourism attraction and tourism revenues, and even to diversify the tourism offer and make it viewable throughout the year, especially with Vision 2020, by focusing in it on valuing all forms of tourism and encouraging it in oasis ecosystems, considering its environmental and living heritage, whether it is related to natural and ecological landscapes or its diverse cultural qualifications.

Hence, the following problem emerges for us: what are the most important tourism qualifications available in the Oasis of Ifrane Anti Atlas? What are the main challenges and problems that hinder its tourism employment? What are the mechanisms and strategies for developing the tourism sector and making it a lever for sustainable development in the region?

Key words: Ecotourism, sustainable development, Ifrane Anti Atlas, the oasis area, tourism development, and territorial resources.

مقدمة:

رافق التغيرات المناخية، التي يعرفها المغرب تحولات سوسيو-اقتصادية وثقافية بفعل الانفتاح على العالم، إذ لم تسلم المجالات الريفية والواحية هي الأخرى من هذه التحولات، حيث اتجه الإنسان الواحي إلى خلق أنشطة سياحية بديلة إلى جانب الأنشطة الفلاحية والرغوية للحد من وثيرة الهجرة القروية و البحث عن مداخل جديدة بشكل منتظم لضمان استقرار الساكنة المحلية بهذه المجالات الريفية، اعتباراً لما تتميز به هذه الأخيرة من مؤهلات طبيعية وثقافية وإيكولوجية من شأنها أن تساهم في خلق دينامية سياحية بالمنطقة وبالتالي تنمية سياحية ومستدامة على حد سواء.

وعليه يأتي اختيار هذه المقالة حول السياحة البيئية بإقليم كلميم، حالة إفران الأطلس الصغير بالجنوب المغربي، لكونه أضحى يفرض نفسه بقوة لما يزر به من مؤهلات طبيعية متنوعة ومقومات ثقافية غنية كفيلة بأن تجعل من المنطقة وجهة للسياحة البيئية والواحية وبالتالي مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لما توفره من فرص للشغل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فضلاً عن من تجلبه من عملة صعبة وحركة استثمار ورواج في الأنشطة المرتبطة بالصناعة السياحية، إلا أنه رغم ذلك لازالت تعاني من العزلة والتهميش وضعف البنيات التحتية والفندقية الضرورية مما يجعل التنمية السياحية بمجال إفران الأطلس الصغير لا ترقى إلى المستوى المطلوب مما يستدعي تدخل الفاعلين للنهوض بالقطاع وإدماج المنطقة في مجالها الترابي الجهوي.

1. المجال الجغرافي لواحة إفران الأطلس الصغير: استراتيجي ومتنوع

1.1. توطين واحة إفران الأطلس الصغير:

يقع المجال المدروس لإفران الأطلس الصغير بالنفود الترابي لجهة كلميم واد نون، حيث تبلغ مساحتها الإجمالية 129 كلم² وتتكون من 43 دوار يضم حوالي 11203 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان لسنة 2014¹¹²، وتعتبر أمسرا وإدا وشقرا واربع نتوزميت وتنكرت مجالات جغرافية واحة منسجمة من الناحية السوسيوثقافية¹¹³.

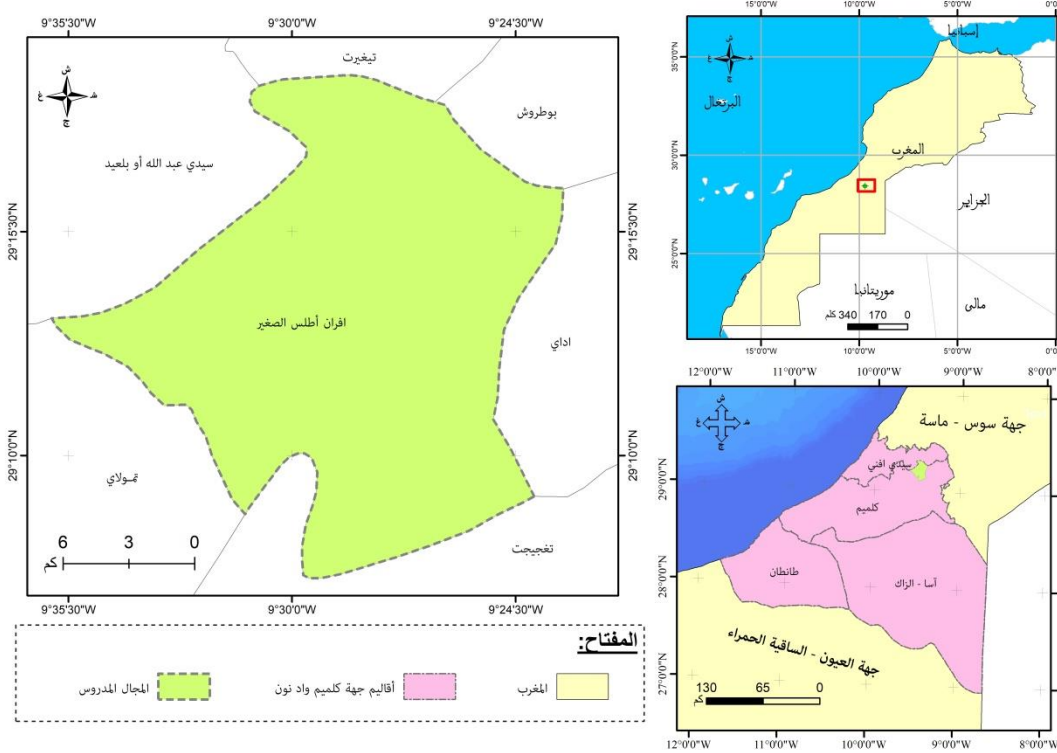
يحدّها شمالاً جماعة تغييرت وبوطربوش (إقليم سيدي افني)، وجنوباً كل من جماعة تغجيجت تيمولاي (إقليم كلميم)، ومن الغرب جماعة سيدي عبد الله وبلعيد (إقليم سيدي افني)، ومن الشرق نجد جماعة أداي وإمتضي (إقليم كلميم)، وتبعد عن إقليم كلميم 64 كلم وب93 كلم عن إقليم تزنييت.

ومن حيث الإحداثيات الجغرافية فجماعة إفران الأطلس الصغير تقع بين خطي طول 9° و10° غرب خط غرينيتش وخطي عرض 29° و30° شمال خط الاستواء. [خريطة رقم 1]

¹¹² المندوبية السامية للتخطيط : الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 .

¹¹³ منوغرافية جماعة إفران الأطلس الصغير 2019، قسم الجماعات المحلية بجهة كلميم واد نون.

الخريطة رقم: 1 توطين مجال الدراسة حسب التقسيم الإداري



المصدر: التقطيع الترابي للجماعات الترابية 2009، باستعمال برنامج: ArcGis 10.8 انجاز: المصطفى جليت

2.1 موارد ترابية متنوعة : دعامة للنشاط السياحي بمجال إفران الأطلس الصغير

1.2.1 التضاريس والمناخ: عنصرا جذب للنشاط السياحي

إن الموقع والموضع الجغرافيين لوحدة إفران الأطلس الصغير جعلها تتميز بخصائص طبيعية أهلتها لتكون قبلة جذب سياحي بامتياز فهي عبارة عن أراضي مرتفعة، حيث تبلغ أعلى قمة بها حوالي 1324م بجبل أيت بيلول، وجبل وزني بارتفاع 1301م لنجد اخفض قمة بالجهة الجنوبية ولا تقل عن 620م، وتزخر المنطقة كذلك بمجموعة من التلال والوديان والمنخفضات الصالحة للزراعة المسقية والبورية والتي تشكل مجالا للرعي.

وتزخر منطقة إفران الأطلس الصغير بتنوع جغرافي وطبيعي متميز بالجنوب المغربي بحيث يوفر مجالا متنوعا يجمع بين الجبال بالقسم الشمالي الذي يشكل مجالا للسياحة الجبلية بامتياز، أما بالقسم الأوسط والجنوبي فتطغى عليه الهضاب المتقطعة التي تحتضن المجال الواسع وتتخللها تلال وهضاب حيث تنحدر من الشمال الشرقي في اتجاه الجنوب الغربي، كما تحتقرها مسيلات مائية تشعب من المرتفعات في اتجاه المجرى الرئيسي إفران مما جعل المنطقة تعرف انتعاشا سياحيا خلال السنوات الأخيرة بفضل جهود وحركة الفاعلين المحليين أضف إلى ذلك الظروف المناخية المتميزة بارتفاع درجة حرارتها ، التي أصبحت عنصر جذب في النشاط السياحي بالمنطقة ، نظرا لارتفاع مدة التشميس تتراوح بين 24° و 40°، وهذا راجع لمجموعة من العوامل القارية والبعد عن المحيط وكذلك الانفتاح على تأثير التيارات الصحراوية.

2.2.1 التربة والغطاء النباتي وأهميتهما في النشاط السياحي بالجمال الواحي

إن التربة بمجال إفران الأطلس الصغير عبارة عن رواسب رباوية دقيقة تتمثل في المدرجات النهرية والتوضعات المنخفضات فهي بذلك تشكل ركيزة أساسية لنمو الغطاء النباتي والمجال الزراعي، الذي يتطلب جودة التربة وخصوبتها الأمر الذي يغني وينوع المشهد السياحي من خلال تنوع المشاركات والرسائيق الزراعية ، التي تتعدد استعمالاتها وطبيعتها بين المسقية والבורية وغيرها. فتنوع الغطاء النباتي الذي ينتشر بكيفية متدرجة تماشيا مع تهيئة وهيكلية الإنسان الواحي لمجاله، وتشتهر منطقة إفران الأطلس الصغير بمنتجات طبيعية محلية (كالزيتون، زيت الأركان، العسل، التمور، الأعشاب الطبية..) التي تستفيد التعاونيات من منتوجاتها الأولية لتنتج مواد استهلاكية وتجميلية توجه إلى الأسواق المحلية والوطنية بل وإلى الخارج، كما تُقام معارض ومواسيم لعرض وبيع منتوجات المنطقة التي تلقى إقبالا كبيرا نظرا لجودتها وأصلها الطبيعي .

الصورتين رقم 1 و2: أمثلة من الغطاء النباتي بإفران الأطلس الصغير



المصدر: عدسة شخصية 2021

3.2.1 الموارد المائية : وأساليب التدبير

أ- المياه السطحية

تتنوع مصادر ومنابع المياه بمنطقة إفران الأطلس الصغير بين الموارد السطحية ، والتي تتجلى في الوديان اللحظية على غرار واد إفران الذي يُعدي واحات إفران الأطلس الصغير، فهو يمتد على طول 60 كلم بحمولة تقدر ب 82000م³، مع تفاوتات بين جزئيه العلوي والسفلي، ويتعدى من المسيلات التي تأتيه من سفوح الجبال خاصة جبل "وارزيم" وجبل "وزيني" وجبال "أكني وداين".

إضافة إلى واد إفران هناك أيضا مجموعة من الأودية الثانوية أهمها واد أمسرا، الذي يستقبل مجموعة من المسيلات القادمة من سفوح الجبال المحيطة بالمنطقة، وتبلغ حملته حوالي 230000م³ كأقصى صبيب خلال فترة الإمتطحات " .

جدول رقم 1: الأودية المنتشرة بإفران الأطلس الصغير

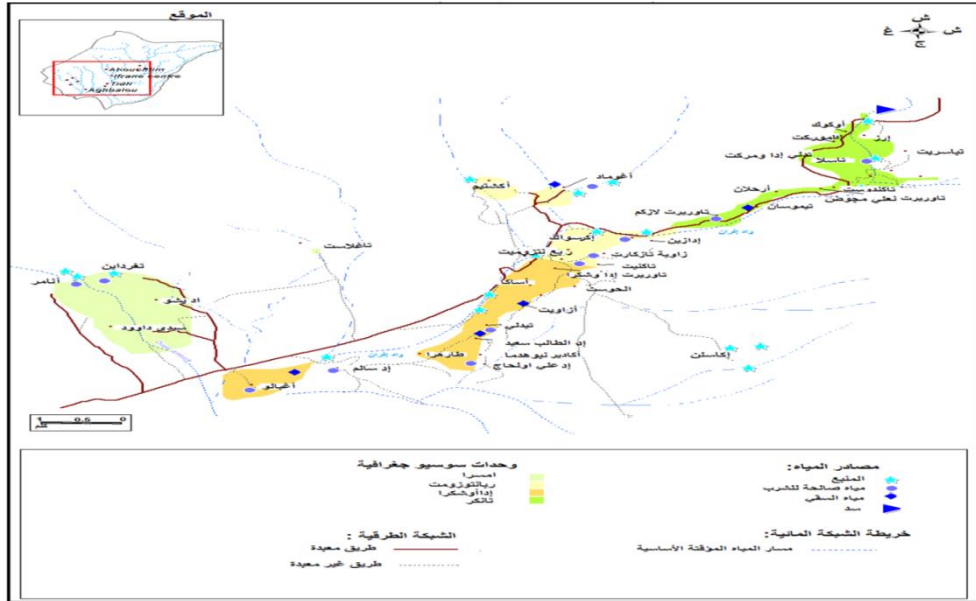
اسم الواد	دائم	موسمي	الثانية/الصبيب(م ³)
واد إفران		X	300
واد امسرا		X	---
واد اكماض		X	----
واد اكشيم		X	33
واد تكنسة		X	----

المصدر: المخطط الجماعي للإفران الأطلس الصغير 2011 بتصرف.

ب-المياه الجوفية

نجد الموارد المائية الباطنية بمنطقة إفران الأطلس الصغير تتجلى في العديد من العيون التي يقدر عددها ب30 عين، يقع البعض منها في وسط مجرى واد إفران وروافده، والبعض الآخر ينبع في جوانب الوديان أو بالقرب من أقدم الجبال مستغلة الانحدار الطبوغرافية للمنطقة، وتعتبر البنية الجيولوجية التي تتكون منها المنطقة أهم عامل لوجودها ، فأغلب صخورها هي صخور نافذة و تساعد في بروز هذه العيون إلى السطح، عند نقطة التماس بين الطبقة النافذة (الكلس) بالطبقة غير النافذة (الشيست والكوارتزيت)" ، ورغم التوزيع المتكافئ للعيون بالمجال ، فإن توالي سنوات الجفاف والإفراط في استعمالها وكذا الصراع بين الساكنة حول استغلال مياهها، ترتب عنه نضوب البعض منها ونقص حاد في صبيب البعض الآخر.

خريطة رقم 2: الشبكة المائية بإفراان الأطلس الصغير



المصدر: حسن أبو حامد 2013

ج- بعض أساليب تدبير المياه بإفراان الأطلس الصغير

أما أساليب التدبير لهذه المادة الحيوية، فقد لجأ الإنسان الواحي مند القدم إلى حفر الآبار وابتكار طرق وتقنيات مناسبة في الاستغلال، بوضع قوانين وأعراف يتم بمقتضاها توزيع مياه العيون على الأراضي الزراعية، حيث يختلف هذا التوزيع من عين لأخرى ومن مجموعة بشرية لأخرى.

ومن أجل تدبير محكم وتوزيع معقلن للحصص المائية، سن السكان منذ القدم مجموعة من الأعراف والقوانين التي عرفت تغيرات تبعا لتغير نمط العيش، وتعتبر تناست أو تطاست¹¹⁴ من أهم الوسائل التي اعتمدها عليها لقياس الحصص المائية، التي تختلف مدتها الزمنية من عين لأخرى، حيث تصل إلى 12 دقيقة وهو الزمن الأصلي للطاسة بينما في بعض العيون تكون أقل من 12 دقيقة وذلك بحسب صبيب كل عين.

¹¹⁴ - تناست أو تطاست: عبارة عن إناء من النحاس به ثقب في الأسفل، يوضع في إناء مملوء بالمياه وهذا يسمح بمرور الماء داخل الإناء إلى

أن يمتلئ فتنزل إلى الأسفل منه، وهي المدة التي يستغرقها زمن الطاسة الواحدة التي توجد بها علامات 1/8، 1/4، 1/3، 1/2، 2/3 وتم عملية حاب الطاسة في أوراق جريد النخيل " أفرا" أو نقرات" وذلك بعقد عدد الطاسات بها .

صورة رقم 3: تقنية تاطست لقياس الحصص المائية



المصدر: تصوير شخصي

ورغم تعدد العيون بالمنطقة فإن ضعف الصبيب ونضوب البعض منها بسبب توالي سنوات الجفاف، أثر في حجم المساحات المسقية مما فرض على السكان ابتكار أساليب جديدة في الاستغلال، كتجميع مياه العيون في صهاريج بالليل واستغلالها بالنهار أو إعادة النظر في المدة الزمنية المخصصة لكل فلاح.

2. التراث الثقافي وآفاق التنمية السياحية المستدامة

تتوفر منطقة إفران الأطلس الصغير على مؤهلات بشرية و طبيعية و ثقافية قل نظيرها في مجالات واحة أخرى ساهمت في خلق تنوع تراثي بالمنطقة وتميز فيه بين التراث المادي واللامادي.

1.2 التراث المادي: تراث في خدمة النشاط السياحي الواحي

يعتبر التراث المادي موردا تراثيا ومرجعا تاريخيا يساهم في تركيز دعائم مقومات الشخصية المحلية وفي تشكيل هوية الواحة، لدى يشكل تمييزه أحد ركائز التنمية التراثية بالواحات المغربية خاصة الصحراوية منها، حيث يبرز التراث المادي لمجال إفران الأطلس الصغير من خلال التنظيم المجالي في شكل قصور و قصبات، والطبي يتميز ببساطته وهندسته التراثية الفريدة، مما أضفى عليها طابعا جماليا خاصا.

وتتنوع وظائف وأدوار القصبات والقصور بتزايد مؤشرات وحاجات الاستقرار وضرورة الأمن، هذه الوظائف التي ما فتئت تتطور بفعل التحولات السوسيو- اقتصادية المعاصرة، بحيث انتقلت من فضاء للسكن إلى فضاء للسياحة.

الصورة رقم 5: قصبة تكاديرت أوكشتيم



المصدر: عدسة شخصية

الصورة رقم 4: قصبة اوحدادو



2.2 التراث اللامادي: ثقافة محلية تساهم في التنشيط السياحي

يتجسد التراث الفني والفلكلور لجماعة ما، في كل ما هو غير ملموس كالفنون الشعبية والعادات والتقاليد والدرايات المحلية، وكلها تعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي نتاج للتراكمات الثقافية والفكرية والإبداعية المستمرة التي جسدت فيها الإنسان معاناته وأحلامه وطموحاته من فجر التاريخ إلى وقتنا الحاضر.¹¹⁵

وتزخر منطقة إفران الأطلس الصغير بتشكيلة متنوعة تتجلى في أشكال الممارسة الثقافية التي تطبع حياة النسان الواحي، ومن تقاليد شفوية وأعراف وممارسات اجتماعية وشعائر دينية والموسيقى والرقص وطقوس الزواج، والتي تشهد عن عقب تاريخ وحضارة إفران الأطلس الصغير، نظرا لتنوع الأصول العرقية والدينية المختلفة التي سكنت وطبعت تاريخ وثقافة المجال والواحة من أمازيغ وعرب ويهود وأفارقة ومسيحيين تعايشت فيما بينها مخلقة إرثا ثقافياً غنيا متميزاً.

صورة رقم 6: رقصة أحواش



المصدر: تصوير شخصي

¹¹⁵ عبد العالي بوعلكة 2020، "الدينامية السياحية بالمنظومات البيئية الواحية: تنوع الموارد التراثية وهران التنمية المستدامة حالة واحة سكورة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية؛ كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الحسن الثاني المحمدية. ص: 113.

جدول رقم 2 : أهم المواسم الدينية بإفراان الأطلس الصغير

المواسم	تاريخ انعقادها	الموقع
سيدي المدني الناصري	15 مارس من كل سنة	امالو توريرت نعلي مجوض تنكرت
سيدي مسعود	عيد المولد النبوي	انامر امسرا

المصدر : جماعة إفراان الأطلس الصغير

إن أهم ما يطبع المواسم هو اقتصار إشعاعها على المنطقة فقط، و لعل السبب في هذا كون التقاليد و الأعراف التي كانت تميزها مثل أعمال التجارة و إقامة المهرجانات و السهرات، تغيرت و أصبحت تقتصر على إقامة المعروف فقط، مما يشكل أحد معيقات جذب الزوار من خارج إفراان ، و هو أمر يجب إعادة النظر فيه و معالجته حتى يتسنى دمج مراسيم الاحتفال بهذه المناسبات في مخططات التنمية السياحية بالمنطقة¹¹⁶.

3. السياحة البيئية عنصر أساسي لتثمين الموارد المحلية [المعيقات والإكراهات]

على الرغم من كون منطقة إفراان الأطلس الصغير تتميز بمؤهلات طبيعية وثقافية متنوعة فضلاً عن خصوصياتها البيئية الصحراوية، إلا أن السياحة البيئية لا تزال في مراحلها الجنينية وتعترضها جملة من الإكراهات ليس فقط على مستوى السياسة السياحية بالمغرب ، التي ظلت تركز بالدرجة الأولى على السياحة الشاطئية وإغفال السياحة القروية- الواحية والريفية والقادرة على صنع التميز انطلاقاً من حمولتها الحضارية والإيكولوجية والتي من شأنها تنشيط الموروث الثقافي وتثمين الموارد التراثية المحلية، أو على مستوى البنيات التحتية والفندقية، والتي تفتقر إلى أبسط الشروط والتجهيزات الضرورية والخدمات اللازمة للسياح، هذا فضلاً عن ضعف الاستثمارات العمومية والخاصة وكذا، غياب الدعاية والتسويق لهذا النوع من المنتج السياحي، من خلال غياب وكالات سياحية مختصة بالمنطقة، مما يحرم المنطقة من حركة رواج وانتعاش تجاري مهم وتوفير فرص الشغل وبالتالي تأخير تنمية سياحية محلية ومستدامة على حد سواء.

وللنهوض بالقطاع السياحي والمضي به قدماً بالمجالات الريفية والواحية، كان لزاماً تجاوز العديد من الإكراهات والمعيقات التي تقف حجر عثرة أمام التنمية السياحية المستدامة من قبيل :

- ضعف في البنيات التحتية والفندقية والتجهيزات السياحية الضرورية التي تعتبر مؤشراً عاماً يفسر درجة الاستقطاب السياحي بالمنطقة وبالتالي عدد الوافدين والمبيتات ومعدلات الإقامة التي تبقى دون المستوى.
- انعدام الصيانة والترميم للمعالم التاريخية (قصور، قصبات، مزارات....) ، مما أدى إلى تدهورها وخرابها، بسبب الإهمال وغياب الوعي بأهمية التراث الثقافي المادي في إنعاش الحركة السياحية بالمنطقة.
- غياب مهرجانات سنوية تعيد الاعتبار للتراث الثقافي اللامادي و تسوق للمنتوجات السياحية بالمنطقة.

¹¹⁶ خليف مصطفى غرابية، 2012، السياحة الصحراوية، تنمية الصحراء في الوطن العربي، منشورات المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، بيروت، 304 صفحة.

- ضعف الاستثمارات العمومية أو الخاصة بالمناطق الريفية رغم ما تزخر به من مؤهلات ومقومات ثقافية وطبيعية متنوعة تجعل منها رافعة للتنمية المحلية والمستدامة.
- غياب متحف تجمع فيه كل التحف الفنية و المخطوطات و الوثائق التاريخية التي تجسد للتاريخ العريق و التنوع الاثني و الديني للمجموعات البشرية التي مرت بالمجال الإفريقي، و تركها في أيدي الساكنة المحلية التي تستحوذ عليها كإرث شخصي و ليس تراث يمكن استغلاله حتى يعود بالنفع على الجماعة.
- هشاشة البنية التحتية على العموم ، خاصة الطريق الرئيسية المؤدية للواحة التي تغمرها فيضانات واد إفران و واد امسرا، إضافة إلى تدهور المسالك والولوجيات التي تؤدي إلى مواقع المنتج السياحي المحلي رغم حداثةها.
- ضعف وسائل التنشيط والترفيه السياحي والدعاية والتسويق والإشهار والتعريف بالمنتج السياحي الواحي لإفران الأطلس الصغير.

وعليه فالجالات السياحية البيئية في المغرب بشكل عام والجنوب المغربي على وجه الخصوص لازالت تعاني من مجموعة من الإكراهات والمشاكل التنموية، مما يجعلها بعيدة كل البعد من مسلسل التنمية المستدامة، التي بات العمل على تجاوزها بهذه المجالات الهامشية أمراً ضروريا يفرض نفسه، وذلك من خلال نهج استراتيجيات حقيقية تعمل على خلق سياحة بيئية متطورة تراعي خصوصيات هذه المجالات الواحية الهشة.

4. استراتيجيات ومقترحات النهوض بالسياحة البيئية بمجال إفران الأطلس الصغير

تعتبر الصناعة السياحية من الصناعات التي أصبحت لها انعكاسات تنموية مباشرة على مستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لما توفره من فرص التشغيل المباشرة وغير المباشرة وما يصاحب ذلك من حركة رواج تجاري مهم، إلا أنه ورغم توفر مجال إفران الأطلس الصغير على مؤهلات سياحية متنوعة والمتتمثلة في مجالها الطبيعي الواسع والمتنوع، وغنى رصيدها التاريخي والثقافي فإن الحديث عن التنمية السياحية لا ترقى إلى المستوى المطلوب على اعتبار كون الاهتمام بالسياحة البيئية جاء متأخراً مما جعلها لم تحقق قفزة نوعية وغير مدججة ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة.

إن تنمية هذا النوع الجديد من السياحة يستلزم الانخراط التام للدولة والفاعلين المحليين وكل الشركاء وفق مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية منطقة الدراسة لما تزخر به من تنوع ثقافي يشكل الركيزة الأساسية للسياحة البيئية من خلال اكتشاف مواقع الإيكولوجية والأثرية والمشاهد الطبيعية والدرايات اليومية للسكان في تعايشهم مع الظروف الطبيعية الخاصة بإفران الأطلس الصغير، من خلال تدبير عقلائي ومحكم للموارد التراثية بشكل يمكننا من صيانة الهوية الثقافية والأنظمة البيئية ومختلف نظم الحياة .

وعليه فتحقيق سياحة بيئية ونجاحها يستدعي مجموعة من الموارد الكفيلة بتأسيس عمليات الاستقطاب السياحي لهذا المجال الواحي ولعل أبرزها¹¹⁷:

¹¹⁷ حسن بوحامد ، (2013) ، السياحة في الأنظمة الواحية بإقليم كلميم و دورها في التنمية المحلية: حالة واحة إفران الأطلس الصغير، بحث لنيل شهادة الماستر ، كلية الآداب والعلوم الانسانية المحمدية جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.

- **تخصيص المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية بتصميم مهيئة وتنمية جهوية:** وذلك بدمج الأبعاد التاريخية والثقافية والجيوسراتيجية الأساسية باعتبارها رافد من روافد البلاد ككل، هذا إلى جانب وضع تخطيط حضري يكون من بين أهدافه رد الاعتبار للآرث المعماري الجهوي بدون نسيان التجديدات التي تفرضها الحياة العصرية.
- **التعبئة المتناسقة لموارد التنمية المحلية وحماية المحيط البيئي من خلال:**
 - تنمية القطاع السياحي التي تكمن أهميته في كونه يوفر المناخ الملائم لازدهار قطاعات أخرى خاصة التجارة والصناعة التقليدية، بالإضافة إلى توفير فرص مهمة للشغل، ولن يتأتى هذا إلا بتبني استراتيجيات وطنية ملائمة وأنساق إنتاج تقيم جيدا الموارد المتوفرة محليا، عن طريق استغلال هذه المجالات في أفق الحفاظ على التوازنات الأساسية للمحيط الاجتماعي والبيئي.
 - تنمية وتأهيل القطاع الفلاحي لأجل هيكله المجالات الواحية نظرا لأهمية هذا القطاع في البنية السوسيو إقتصادية للسكان، عبر تفعيل مشروع تدبير المياه والتنمية الريفية، خاصة المتعلقة بتدبير شبكة الري، وحماية المجالات الواحية حسب مبدأ التنمية المستدامة.
- **تأهيل وتعبئة الموارد البشرية، التي تشكل الأساس الأول لكل تنمية،** باعتبارها في نفس الوقت وسيلة وهدفا لكل المشاريع التنموية، والتي يجب تأهيلها في إطار مقارنة نسبية وأفقية وذلك بانخراط كافة الفاعلين المعنيين بتحقيق التنمية، وهذا يتطلب القيام بمجموعة من المبادرات الأولية الضرورية التي بدونها لا يمكن أن تستفيد المنطقة من طاقاتها البشرية، من خلال (تحسين والإسراع بتزويد الساكنة بمختلف المرافق الاجتماعية الأساسية من الطرق، التعليم، الصحة...، هذا فضلا عن تسهيل عملية الاتصال والتواصل بين الساكنة المحلية والمسؤولين بالعملية التنموية من منعهين سياحين ومنتخبين ومهنيين سياحين...).
- **خلق إطار مؤسسي وتنظيمي فعال قادر على خلق المناخ المناسب لتحقيق التنمية المحلية والسياحية.**
- **تشجيع الاستثمار في النشاط السياحي :** عبر توفير أرضية مناسبة و مشجعة للمستثمرين المحليين أو الأجانب بتكليف الأدوات التشريعية والتنظيمية وكذا آليات التمويل والحصول على العقار السياحي مع مراعاة خاصية القطاع ومتطلبات اقتصاد السوق.
- **تشجيع المبادرات والطاقات الشبابية التي تنشط في الصناعة السياحية،** وذلك بتمكينهم من إعفاءات ضريبية، وكل ما يتعلق بمستلزمات إقامة مشاريعهم السياحية وتجهيزاتها ، وكذلك تبسيط إجراءات التراخيص والدعم المادي .
- **صيانة و ترميم كل المعالم التاريخية بالمنطقة و تزويدها بالتجهيزات الضرورية اللازمة و تنصيب علامات التشوير في طريقها، و تأييدها بلوائح و أدوات تعرف بها.**
- **إحياء التراث الشفهي و الاهتمام به و دعم الجمعيات المساهمة في المحافظة عليه و نقله للأجيال اللاحقة واستغلاله في التنشيط السياحي بالمنطقة.**

- وضع مخطط شامل يلزم كل المتدخلين في القطاع باحترام البيئة والتراث المحلي وسن قوانين تنظم جل الأنشطة السياحية بالمنطقة.

- السهر على استمرارية عملية إعادة تكوين وتأهيل مستخدمي المؤسسات السياحية بالمنطقة.

خاتمة:

خلاصة القول لم يعد مقبولاً أن تظل المناطق الريفية الواحية في معزل عن اهتمامات الدولة والفاعلين المحليين، نظراً لكونها تزخر بمؤهلات الإقلاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب مقاربة مندمجة تشاركية وإرادة صادقة قصد تحقيق التنمية المحلية المنشودة، تنطلق من الواحة وإليها، من خلال تخصيصها باستراتيجية سياحية وأجرأتها تجعل من الواحة كتراث إنساني ومجال للعيش من خلال ما يتميز به عن المجالات الأخرى قصد خلق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية والحد من البطالة والهجرة لذلك فإن الاهتمام بالصناعة السياحية يجب أن يكون الموازاة مع الفلاحة باعتبارها أساس الاقتصاد الواحي الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تنويع مداخيل الاقتصاد الواحي وبالتالي خلق تنمية سياحية ومستدامة لمجال إفران الأطلس الصغير.

لائحة المراجع:

- الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنة 2014 و 2004: المندوبية السامية للتخطيط.
- عبد العالي بوعلكة (2020)، "الدينامية السياحية بالمنظومات البيئية الواحية: تنوع الموارد الترابية ورهان التنمية المستدامة حالة واحة سكورة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.
- إسماعيل عمران (2009): التنمية السياحية بالمغرب، تطوعات وتحديات ومفارقات؛ الجزء الثاني.
- جميلة السعيد (2014): برنامج السياحة القروية بإقليم شفشاون و رهانات التنمية المحلية : دراسة حالة مشروع فضاء الاستقبال السياحي. ص. 329-421 أشغال مؤتمر السياحة الجبلية : تميم الموارد الترابية و تنويع مداخل التنمية . منشورات الجماعة القروية لاغزان رقم 4 - 2014 - ISBN:978-9954-33-712-7 .
- جميلة السعيد (2015) :صيرورة التنمية بجمال الريف من التدخل القطعي إلى المشروع الترابي:دراسة حالة إقليم شفشاون الريف الغربي. منشورات الجماعة القروية لاغزان رقم 5، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية و الثقافة لاغزان.
- علال زروالي (2001) التحولات الريفية والتمدن في الريف الشرقي/الجزء 1 و2. جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.
- محمد أزهار، الإنسان والبيئة في الواحات السهلية القاعلية واحات ميسور نموذجاً مداخل تحت عنوان : المجال و المجتمع بالواحات المغربية سلسلة الندوات 6 مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية.
- محمد بنعتو: السياحة رافعة للتنمية الجهوية بالمجالات الصحراوية و شبه الصحراوية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية أكادير.

- مُجَّد ايت حمزة (1993) التوازن الإيكولوجي الواحي بين التنافس و التكامل، المجال و المجتمع بالواحات المغربية، سلسلة الندوات رقم 6. إديل عمر و برية عبد الواحد (2007)، "المشروع السياحي و تامين التراث الطبيعي بالأطلس المتوسط الشمالي" دفاتر جغرافية، العدد الثالث والرابع، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دار المهراز، فاس.
- أعفير مصطفى وأقديم إبراهيم، (2005) السياحة والتنمية المستدامة من خلال إشكالية الماء في المجال الواحي، واحة دادس نموذجاً (ورزازت)، جاء في ندوة دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُجَّد الخامس، الرباط، سلسلة ندوات و مناظرات رقم 121، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح بالبيضاء، الصفحات 195 و 216.
- بوحفاض ثريا، (2009)، المؤهلات الطبيعية والثقافية بالإقليم بنسليمان، واقع وأفاق تطوير السياحة البيئية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُجَّد الخامس، الرباط، 211 صفحة.
- جميلة السعيدى، عبد العالي بوعلكة (2016)، البنية والتنمية مفاهيم ومقاربات، تقديم أحمد بلقاضي، مطبعة دار السلام، الرباط، 170 صفحة.
- حلیم، عائشة، (2009-2010)، "السياحة القروية والتنمية المحلية بإقليم زاكورة"، أطروحة الدولة (النظام الجديد)، إشراف: مُجَّد ايت حمزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُجَّد الخامس، الرباط، المغرب.
- حسن بوحامد، (2013)، السياحة في الأنظمة الواحية بإقليم كلميم و دورها في التنمية المحلية: حالة واحة إفران الأطلس الصغير، بحث لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.
- مراجع باللغة الفرنسية:
- RAMOU .H (2005) le tourisme durable dans les montagne du Maroc: Le cas du Toubkal et le SIBE de saghro ; thèse de – doctorat national ,FLSH , Rabat .
- Chmourek Elmahjoub (2008) "L'organisation de l'espace et le développement local dans la province du Guelmim" thèse de doctorat Université de Bordeaux 3.
- BOUFROUF SAID et HASSANI ELMOSTAFA(2005); Tourisme de Montagne et Politique au Maroc FLSH Université. Cadi Ayad.Marrakech; le 27-28 - 29 mai.

مقاربة كارطوغرافية لأثر التدخل البشري على الدينامية الطبيعية بالشواطئ الرملية. حالة

شاطئي كرام الضيف والوليدية (الواجهة الاطلنتية الوسطى – المغرب)

Approche cartographique de l'impact de l'intervention humaine sur la dynamique naturelle des plages sablonneuses. Les cas des plages de Karam Adaif et Oualidia

(Littoral atlantique central – Maroc)

الحنفي محمد : باحث في الجغرافيا، مختبر الجيو- بيئية والتنمية بالمناطق الجافة وشبه الجافة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير، المغرب.

مدود إبراهيم: أستاذ بشعبة الجغرافيا، مختبر الجيو- بيئية والتنمية بالمناطق الجافة وشبه الجافة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير، المغرب.

كريمة أسكاسي: : أستاذة بشعبة الجغرافيا، مختبر الجيو- بيئية والتنمية بالمناطق الجافة وشبه الجافة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير، المغرب.

تلخيص:

تعتبر المقاربة الكارطوغرافية، إحدى الوسائل التقنية الحديثة التي تساعد على تشخيص ودراسة تطور أشكال استغلال المجال، واستخلاص وقعها عليه. ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذا المقال، لدراسة انعكاسات أنماط التدخل البشري على الكتبان الرملية بكل من شاطئي كرام الضيف والوليدية؛ التي تصنف ضمن شواطئ الساحل الأطلنطي الأوسط، و تشهد تحولات مستمرة ومتباينة؛ تتميز في مجملها باستغلال عشوائي ساهم في بروز مظاهر الاختلال والتدهور، التي يبقى أبرزها تراجع خط الساحل بفعل تراجع مستوى الكتبان الرملية وتصلبها على إثر عمليات التعمير المتزايد.

وقد زاد من وقع هذا التأثير السلبي الحصلة الرسابية السلبية من الرمال التي أصبحت تسجلها هذه الشواطئ، نظرا لضعف عوامل التزويد التي تتمثل في بعدها النسبي عن أهم الوديان كواد أم الربيع، الذي أصبح بدوه يعرف تراجعاً للمواد الصلبة التي تصل إلى المحيط الأطلنطي نتيجة إقامة السدود، وهو وضع يهدد المستقبل السوسيواقتصادي والبيئي لهذا المجال المهش، في ظل غياب وسائل إعداد فعالة، تنطلق من تدبير مندمج يعتمد على ملائمة ميكانيزمات التشكيل الطبيعي الساحلي مع أنظمة الاستغلال البشري.

الكلمات المفاتيح: الساحل، الشواطئ الرملية، التدخل البشري، خط الساحل، الكتبان الرملية، الهشاشة.

Résumé :

L'approche cartographique est considérée comme l'un des moyens techniques modernes permettant d'étudier le développement des formes d'exploitation de l'espace et d'en extraire leurs impacts. De ce point de vue, vient l'importance de cet article, pour étudier les impacts des modes d'intervention humaine sur les dunes de sable sur les plages de Karam Adaif et de Oualidia, appartenant aux côtes atlantiques centrales, qui subissent des changements continus et variés, se caractérisant dans l'ensemble par une exploitation aléatoire, ayant contribué à créer des déséquilibres et la détérioration du milieu ; dont la plus importante est le retrait du littoral à cause de recul du niveau des dunes de sable et leur durcissement par les processus d'urbanisation croissante.

Cette situation s'aggrave avec le résultat sédimentaire négatif en sable, enregistré par ces plages, en raison de la faiblesse des facteurs d'enrichissement, à cause de l'éloignement des Oueds les plus importants comme celui d'Oum Rabiaa, qui semble également être faible en apports des matériaux solides qui atteignent l'océan Atlantique, suite à la construction de nombreux barrages en amont. Il s'agit là d'une situation qui menace l'avenir socio-économique et environnemental de cet espace fragile, en l'absence d'outils d'aménagement efficaces, basées sur une gestion intégrée, qui adapte les mécanismes de genèse naturelle côtière aux systèmes d'exploitation humaine.

Mots Clés : Littoral, côtes sablonneuses, intervention humaine, trait de côte, dunes, vulnérabilité.

1) مقدمة:

شكل التدخل البشري بالساحل موضوعا خصباً للبحث العلمي نظراً لتنوع تجلياته على الوضع البيئي، وتعدد المشارب والمقاربات الأكاديمية المهتمة به، بحكم الدور الاقتصادي والبيئي والاستراتيجي الذي يحظى به المجال الساحلي. وداخل هذا النظام الطبيعي تبرز الكثبان الرملية كمكون ذو أهمية كبيرة في تنظيم التوازن البيئي، إذ تبقى محورا للعديد من الديناميات بفعل موقعها الانتقالي بين المجالين البحري والقاري. مما يجعلها تتأثر بالعوامل الهيدرودينامية والمورفودينامية كالتيارات البحرية و الترافض والعباب، بالإضافة إلى الدينامية الريحية؛ ويفسر ذلك مختلف الوضعيات التشكالية التي تتخذها الكثبان الرملية، تبعا لتوالي فصول السنة وبحسب تغير العوامل المؤثرة في كل من الدينامية الريحية والمائية.

وفي هذا الإطار، تشهد العديد من الشواطئ الرملية بالمغرب ديناميات مختلفة بفعل التدخل البشري، الذي أدى إلى توجيه العوامل الطبيعية المتحكمة في تشكيل الكثبان الرملية، حيث أصبح معروفا الآن مدى تأثير الأنشطة البشرية كالأستغلال الزراعي والسياحي والعمراني وأستغلال الرمال، على تراجع الحصيلة الرسابية للشواطئ، مما ساهم في تزايد نشاط عوامل التعرية الساحلية وتراجع خط الساحل. وفي المقابل فإن هذا الموضوع لم يحظى بالاهتمام المطلوب على مستوى التهيئة والإعداد. لهذا سنحاول دراسة أثر التدخل البشري على دينامية التشكيل بالشواطئ الرملية من خلال نموذجي كل من شاطئ كرام الضيف والوليدية.

لقد شهدت هذه الأوساط الساحلية توسعا متواصلا للأستغلال البشري منذ منتصف القرن العشرين، كانت بدايته مع الطفرة الزراعية التي عرفتها السهول الأطلنتية الوسطى للمغرب بشكل عام، والتي صاحبها تمديد الأستغلاليات الزراعية في اتجاه خط الساحل على حساب الكثبان الرملية، بفعل محدودية المساحة الزراعية التي أضحت لا تسير مستوى التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي، إلا أن هذا التوسع المستمر للمساحة الزراعية سرعان ما سيعرف تراجعا ملحوظا ارتباطا بالصعوبات التي واجهتها الصادرات الفلاحية المغربية في أواخر تسعينيات القرن الماضي.

وفي إطار التحولات المحلية التي تعرفها الهوامش الساحلية لسهلي دكالة وعبدة عموما، برزت بعض الأنشطة الاقتصادية كالسياحة التي استفادت من ملائمة الظروف الطبيعية كالشواطئ الرملية والمناخ ومواقع طبيعية ووجود أوساط بحرية رطبة بها؛ بالإضافة إلى عامل القرب من أهم الأقطاب الحضرية الوطنية والجهوية، وهو ما ساعد على نشوء محطات شاطئية كالوليدية وكرام الضيف وغيرها. وهذين الأخيرين أصبحا يعرفان نمو متواصلا بفعل تزايد الأنشطة الإستجمامية، والتي انعكست بدورها على الاقتصاد المحلي من خلال انتعاش مجموعة من الأنشطة الأخرى.

(2) الإشكالية:

إن التحولات المحلية بهذا الشريط الساحلي كانت لها آثار سلبية على الكتبان الرملية، عبر بروز مجموعة من عوامل التدهور، تتمثل أبرزها في تغير أنماط التوسع الزراعي من توسع فوق الكتبان الرملية عن طريق تسويتها إلى إزالتها بشكل كامل بهدف إقامة مقالع سرية لاستغلال وبيع الرمال، بالإضافة إلى تصلب الكتبان نتيجة توسع التعمير السياحي والسكني.

كل هذه العوامل أدت إلى تقليص امتداد الكتبان بفعل تعرية الشواطئ من الرمال، في ظل انعدام عوامل التزويد كغياب مجاري مائية بإمكانها تزويد المجال البحري بمحولاتها القارية، ارتباطا بظاهرة الكارست التي أدت إلى تنشيط الجريان الباطني على حساب السطحي، وبذلك فإن الرمال المتواجدة بشاطئي كرام الضيف والوليدية، تبقى في معظمها ذات أصل كلسي أو رمال صدفية مصدرها مقدمة الشاطئ والرصيف القاري والأجراف الساحلية، التي تحدد كلا الشاطئين شمالا وجنوبا.

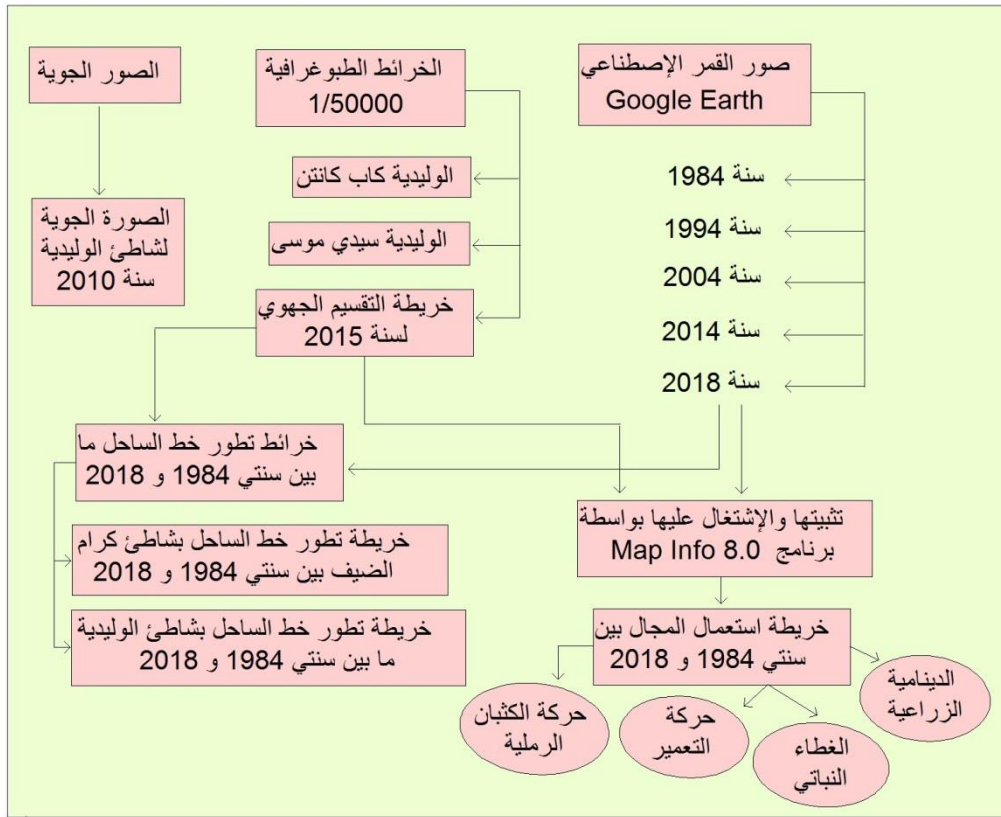
وعليه، فإن تزايد عوامل التدهور الناتجة التدخل البشري في هذا النوع من الشواطئ، قد أدى إلى تفاقم مشاكل التعرية واختلال التوازن الطبيعي على مستوى المشهد الساحلي، بامتداد الشواطئ الصخرية على حساب الرملية، والتراجع المستمر لخط الساحل الذي أصبح يهدد الوضع البيئي للمناطق الرطبة المجاورة؛ بالإضافة إلى المنظومة السوسيواقتصادية المحلية التي تتركز في معظمها على استغلال المؤهلات الساحلية.

(3) الإطار المنهجي:

اعتمدنا لدراسة عوامل التعرية الساحلية و تدهور الكتبان الشاطئية بكل من شاطئي كرام الضيف والوليدية، على رصد التطور الزمني للدينامية الرسابية الشاطئية في علاقتها مع التحولات السوسيواقتصادية بالمجال عبر تحليل الصور الجوية ابتداء من سنة 1984 إلى حدود سنة 2018، بالإضافة إلى الخرائط الطبوغرافية للمجال عبر برنامج نظام المعلومات الجغرافية (Map Info 8.0)،

بهدف معالجة الإشكالية المطروحة، كما تمت الاستعانة بالزيارات الميدانية المتكررة للميدان، للتأكد من صحة المعطيات المتوصل إليها انطلاقاً من الخرائط. والشكل (1) يلخص الأدوات والمنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

الشكل (1): منهجية وأدوات البحث

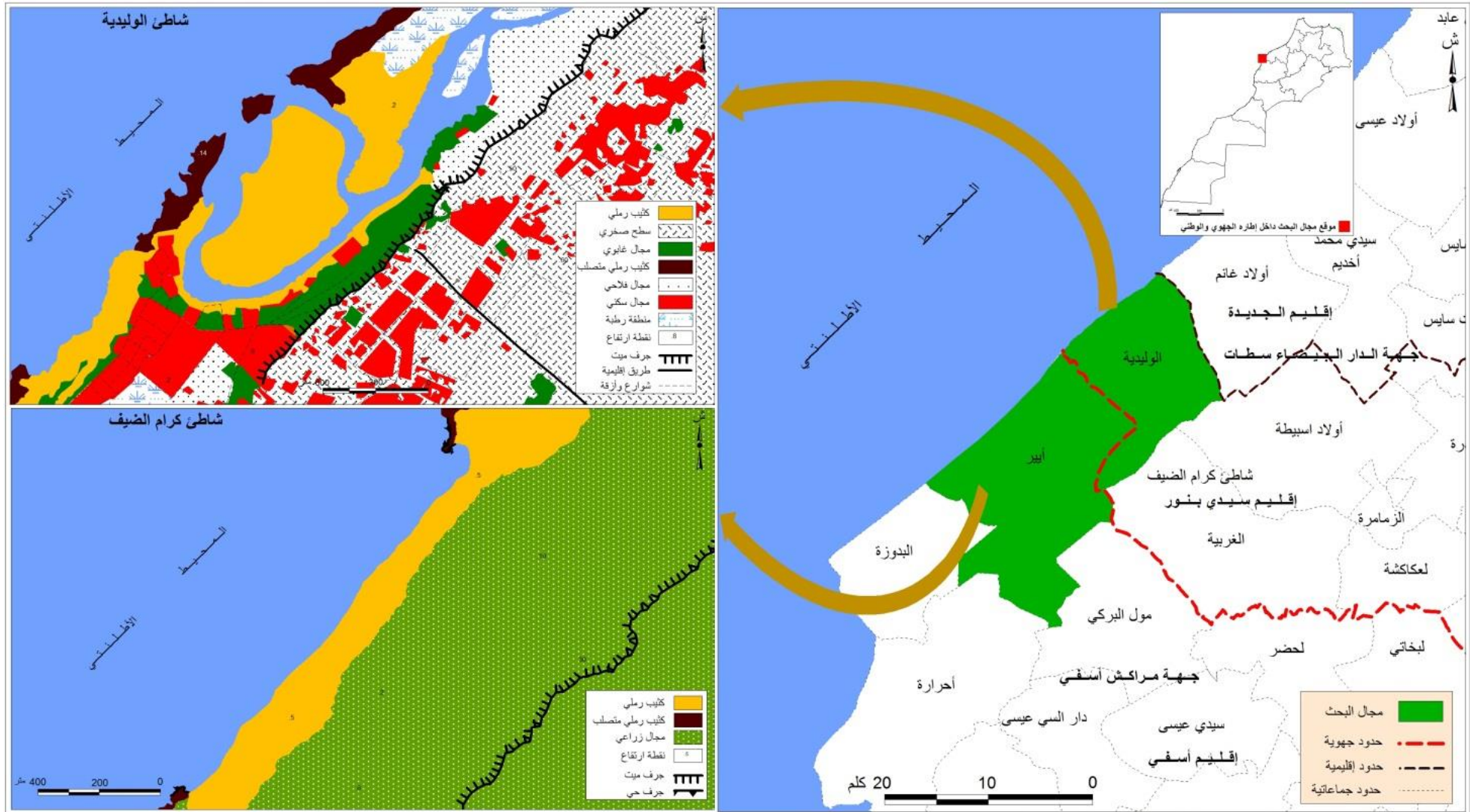


(4) مجال البحث:

ينتمي كل من شاطئ الوليدية وكرام الضيف إلى الجماعتين الترابيتين للوليدية وأبير، ويقعان على التوالي ضمن الإطار الإقليمي لكل من سيدي بنور وأسفي، حيث تفصل بين هذين الشاطئين الحدود الجهوية بين جهتي الدار البيضاء سطات ومراكش أسفي (الخريطة 1).

ويحد هاتين الجماعتين الترابيتين شمالا جماعة أولاد غانم، وجنوبا جماعتي البدوزة وأحد حرارة، ونجد شرقا الجماعات الترابية لكل من مول البركي والغربية وأولاد أسبيطة.

الخريطة (1): موقع شاطئي الوليدية وكرام الضيف داخل إطارهما الجهوي والوطني



المصدر: خريطة التقسيم الجهوي لسنة 2015 ذات المقياس 1/1000000 وصور القمر الاصطناعي Google Earth لشاطئي الوليدية وكرام الضيف

5) التدخل البشري ودينامية الكثبان الرملية بشاطئي كرام الضيف والوليدية ما بين سنتي 1984 و 2018

شكل التدخل البشري بهذا الجزء من الواجهة الاطلنتية بالمغرب، أحد التجليات المفسرة للغنى الطبيعي للسهول الساحلية الوسطى كواحدة من المجالات الفلاحية المغربية التي تعتبر من بين دعائم التنمية الفلاحية بعد الاستقلال؛ حيث أسست هذه التحولات لديناميات سوسيواقتصادية مختلفة، خلفت تركزا بشريا متواصلا كانت تجلياته واضحة على العناصر الطبيعية الساحلية، وأبرزها الكثبان الرملية، وهو ما عمل على توجيه عوامل الإرساب التي تتحكم في تشكيل الكثبان الرملية كالرياح والتيارات البحرية. فإلى غاية منتصف ثمانينيات القرن الماضي، كان الاستغلال الزراعي بالمجال الولجي عنصرا مهيمنا على المشهد الريفي الساحلي، بفعل دوافع التصدير التي فرضت توسيع المساحة الزراعية، وهو خيار لم يكن في متناول الفلاح المحلي، لعوائق أمالها العامل الطبوغرافي والطبيعي بشكل عام، كوجود الجرف الميت الذي يحد المنخفض الولجي شرقا، وامتداد الحزام الكثبي الساحلي غربا¹¹⁸.

لكن ذلك لم يمنع من ظهور أشكال أخرى لتوسيع الملكية الزراعية وجعلها أكثر ملائمة مع المحيط الطبيعي، والتي يبقى أبرزها التوسع من الشرق في اتجاه الغرب فوق الكثيب الرملي.

وبالتالي، فإن هذه العملية لم تؤثر سلبا على الكثيب الرملي، لأنها اقتضت على استغلال الرمال في الزراعة دون تسوية الكثيب الرملي لملائمته مع المستوى الطبوغرافي للاستغلالية الزراعية، بل قامت على إدماج التربة الرملية في منظومة الاستغلال من خلال مزجها مع أترية أخرى مختلفة وتدعيمها بالأسمدة الطبيعية، بالإضافة إلى عنصر التسييح الذي يعتبر عنصرا محوريا في هذه العملية، لأن دوره يكمن في حماية الأرض الزراعية من زحف الرمال الناتج عن التعرية الريحية.

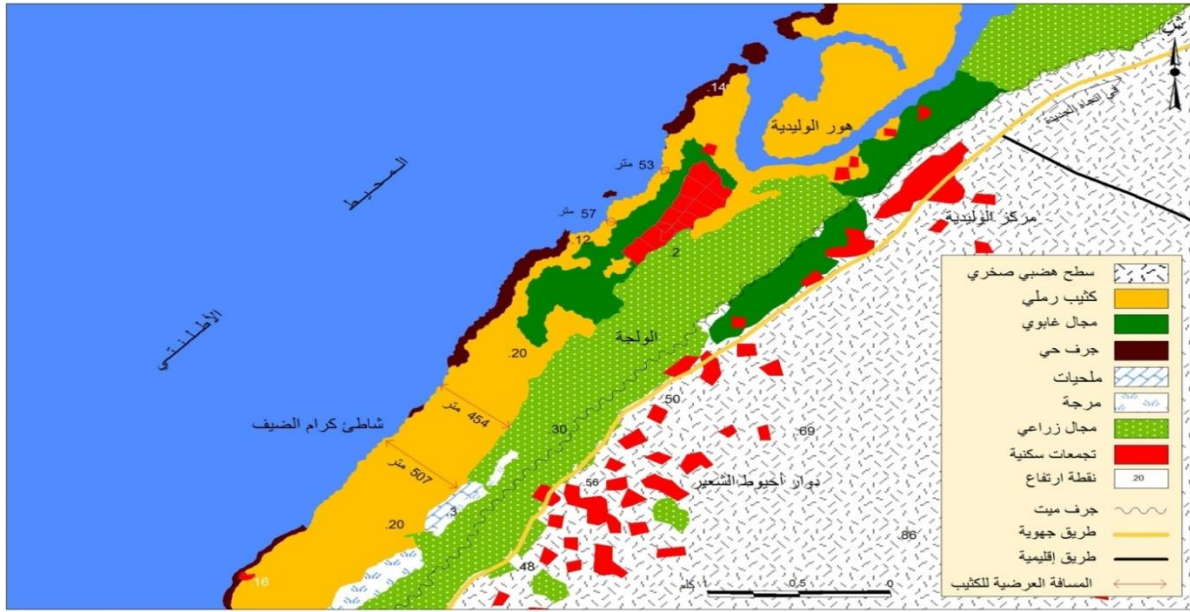
والملاحظ، أن أشكال التوسع الزراعي التي كانت سائدة إبان ثمانينيات من القرن الماضي، شكلت نوعا من التكامل الطبيعي بين القارة والساحل، رغم غياب التوجه والوعي البيئيين لدى الإنسان المحلي في هذه الفترة؛ بحيث أن عملية السقي والتسييح النباتي الذي يحيط بالمساحة المزروعة، يعملان على تثبيت الرمال وحماية الكثبان من التعرية، مما يفسر امتداد المجال الكثبي على مسافة مهمة كانت تتراوح بين 450 و 500 متر، بحيث أن توفر العوامل المساعدة على الاستقرار قد زاد من تأثير الرياح البحرية ذات الاتجاه

¹¹⁸ الحنفي محمد، 2020. « ساحل دكالة جنوب واد أم الربيع: رهانات تنمية أشكال التدخل البشري وتحديات تدهور الوسط البيئي»، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير، ص. 255.

الشرقي والجنوبي الشرقي التي تسود بهذه المناطق بسرعة تتراوح بين 17 و 24 متر في الثانية¹¹⁹، حيث تعتبر إحدى الآليات المسؤولة عن امتداد الكتيب الرملي في اتجاه الشرق. ويظهر هذا بشكل واضح في شاطئ كرام الضيف، بفضل وجود المنخفض الولجي الذي يفصل الكتيب الرملي عن الجرف الميت وضعيف الارتفاع عن سطح البحر (الخريطة 2)، على عكس شاطئ الوليدية الذي يعرف وجود ما يصطلح عليه بالولجة الهورية¹²⁰ التي تجعل المياه البحرية تغطي أجزاء كبيرة من المنخفض الولجي، وتشرف بالتالي على الجرف الميت، مما يؤدي إلى تقليص امتداد الشاطئ الرملي في الشرق بشكل متوازي مع الجرف الميت.

إن اختلاف الوضعية التشكالية لكل من شاطئ كرام الضيف والوليدية، يمكن اعتبارها نتاجا للجيومرفولوجية الساحلية التي تحكمت في آليات الإرساب، حيث تحكم الميل البنيوي في توجيه مجرى الهور بالإضافة إلى اتجاه العباب¹²¹، وهما عاملان مفسران لتشكل الشاطئ في الجانب الأيسر من منفذ الهور (الخريطة 2).

الخريطة (2): وضعية الكتيبان الرملية في علاقتها مع استغلال المجال بگرام الضيف والوليدية سنة 1984



المصدر: صور القمر الاصطناعي لسنة 1984، والخريطة الطبوغرافية كاب كانتن الوليدية ذات المقياس 50000/1

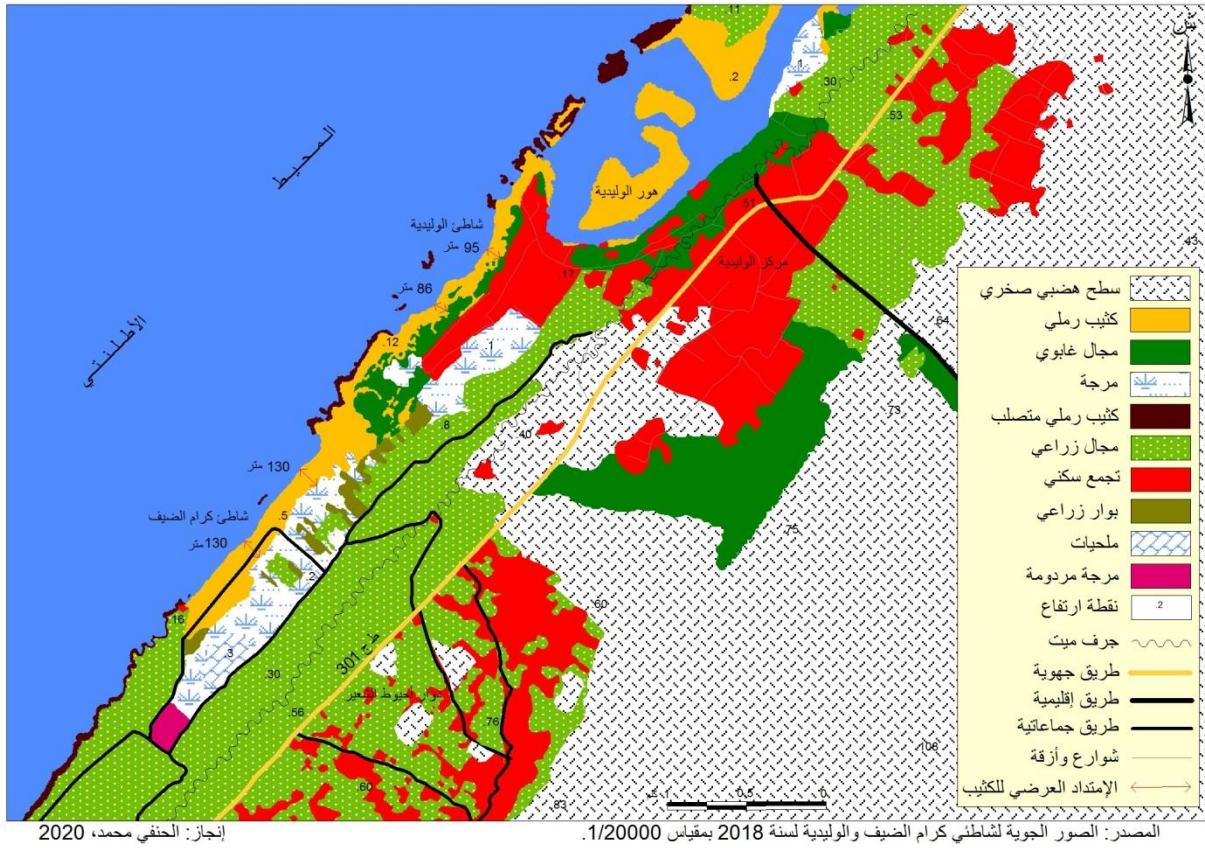
¹¹⁹ CHAIBI et al., 2014. « Modélisation du transport éolien dans le système plage-dunes de la baie d'Elhaouzia (côte atlantique marocaine) » revue Physio-Géo, Volume 8, p. 114.

¹²⁰ الأهوار: هي مسطحات مائية ضعيفة العمق، منخفضة عن الصفر البحري وممتدة بشكل متوازي مع خط الساحل، ومعزولة عن البحر بواسطة حاجز رملي متصلب، حيث تتصل مع البحر من خلال قنوات موجودة في الحاجز الرملي.

¹²¹ العباب: هو عبارة عن حركات مائية يتصف بها سطح البحر، تظهر على شكل تموجات سطحية منتظمة وأسطوانية وذات محاور أفقية، وتأتي إلى الساحل المغربي انطلاقاً من مرتفع الآسور، حيث تتخذ اتجاهها شمالياً غربياً، وهي غير مرتبطة بحركة الرياح بعكس الأمواج.

إن ما ميز سيرورة تطور المشهد الساحلي بكل من كرام الضيف والوليدية من تكامل بين التدخل البشري والدينامية الطبيعية، بدأ يعرف تغييرا كبيرا تزامنا مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات. ويتضح ذلك من خلال توسع أشكال استغلال المجال على حساب العناصر الطبيعية للساحل كالكتبان الرملية والغطاء الغابوي بفعل توسع المساحة الزراعية والعمرانية. وقد نتج عن هذا التوسع تراجع كبير لمساحة الكتبان الرملية، كما يعتبر ذلك أبرز مؤشر على تدهورها، إذ تراوح معدل تراجع مساحة الكتيب الرملي بشاطئ كرام الضيف ما بين 320 و 370 مترا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1984 و 2018، فقد خلالها الشاطئ مساحة إجمالية من الرمال تراوحت بين 230 و 370 مترا ابتداء من خط الساحل في اتجاه الجرف الميت شرقا (الخريطة 3).

الخريطة (3): وضعية الكتبان الرملية في علاقتها مع استغلال المجال بكرام الضيف والوليدية سنة 2018



وفي هذا الإطار ، تجدر الإشارة إلى أن هذا التراجع الذي لحق الكتيب الرملي جراء توسع المساحة الزراعية تزامنا مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي، يختلف تماما عن نمط التوسع الزراعي الذي تم على حساب الكتيب الرملي في السابق؛ حيث يقوم على إزالة الكتيب الرملي بشكل كامل. والغاية من هذه العملية تكمن بالدرجة الأولى في استغلال الرمال، عن طريق إقامة مقالع سرية من طرف المزارعين المحليين، بتسخير الاستغلالية الزراعية كمر لعبور الشاحنات نحو الكتيب الرملي، وقد شجعهم على ذلك قيام المجلس

الجماعي للبدوزة، بتفويت صفقة استغلال مقلع الرمال بشاطئ كرام الضيف لمستثمرين خواص، حيث كان لهذا الإجراء أثرا سلبيا كبيرا على الوضع البيئي المحلي. ويعد أيضا أبرز عوامل التدهور الساحلي التي عرفها المجال طيلة القرن العشرين، والتي تفسر تراجع الغطاء الغابوي واتساع مساحة السبخات المالحة على حساب الأراضي الزراعية، نتيجة صعود المياه البحرية المالحة من الأرض، بفعل ارتفاع نفاذية التربة الرملية الناتجة عن القرب من البحر (الخريطة 3).

لقد أدى الاستغلال المفرط للكثيب الرملي إلى اختفاء جزء كبير من عالية الشاطئ المشكلة من الكثبان المحدبة التي تتميز بارتفاعها عن سطح البحر، حيث تقلص هذا الارتفاع من 20 مترا سنة 1984 إلى 5 متر فقط سنة 2018 (الخريطة 3). إن ضعف وجود كثبان محدبة بعالية شاطئ كرام الضيف، والتي يكمن دورها في التقاط وتثبيت الرواسب الرملية الناتجة عن التعرية الريحية البحرية من الغرب في اتجاه الشرق، قد زاد من تأثير عوامل التعرية، خصوصا في ظل غياب الغطاء النباتي، وهو ما أدى إلى تراجع مجال المهرقان واتساعه على حساب عالية الشاطئ نظرا لضعف وجود الرصيد الكافي من الإرسابات الرملية التي بإمكانها توفير مستوى ارتفاعي يمكن من الحد من أثر التراقص البحري على عالية الشاطئ (الصورة 1).

الصورة (1): وضعية الكثيب الرملي بشاطئ كرام الضيف



المصدر: مجّد الحنفي، 2020

6) أثر الدينامية المجالية على حركة خط الساحل ما بين سنتي 1984 و 2018

يقصد بخط الساحل النقطة التي تلتقي عندها مياه البحر باليابس. فهو خط متغير الموضع، إذ يتراجع نحو اليابس عند المد ويتقدم عند الجزر. إلا أن هذا العنصر أخذ يعرف ديناميات مختلفة ومتنوعة، ناتجة بشكل أساسي عن التغيرات التي أحدثتها التدخل البشري على مستوى عناصر النظام الساحلي، حيث يمثل الكتيب الرملي أحد ركائزها الأساسية لكونه مجالا انتقاليا بين الساحل والقارة، ومحتضنا للتفاعلات الناتجة عن عوامل الدينامية البحرية؛ كما يمكن الدارس أيضا من قراءة و استخلاص نتائج التحولات الطبيعية والبشرية بالمجال الساحلي.

وعليه، فإن التراجع المستمر لخط الساحل على مستوى شاطئ كرام الضيف، يعتبر أبرز مؤشر على تدهور الكتيب الرملي بفعل عامل الإزالة الناتجة عن التعرية الريحية، مما أدى إلى تناقص ارتفاع الكتيب كما سبقت الإشارة إلى ذلك، مقابل ضعف عوامل التزويد التي تعمل على تجديد الكتيب الرملي.

وبالتالي، فإن الوضعية التشكالية بشاطئ كرام الضيف، التي تسجل حصيلة رسابية سلبية، نظرا لأهمية عوامل التعرية والتدهور، على الرغم من كونه شاطئاً لم يعرف تهيئة مينائية من شأنها توجيه عوامل الدينامية البحرية، لكن كثافة استغلال الرمال في فترة الثمانينيات والتسعينيات، أدت إلى تقلص الكتيب بشكل كبير؛ وتعد بذلك عاملا رئيسيا في تراجع خط الساحل بمعدل 63 مترا في الفترة الممتدة ما بين 1984 و 2018، وهو معدل تراجع يبلغ 1.80 متر سنويا (الخريطة 4).

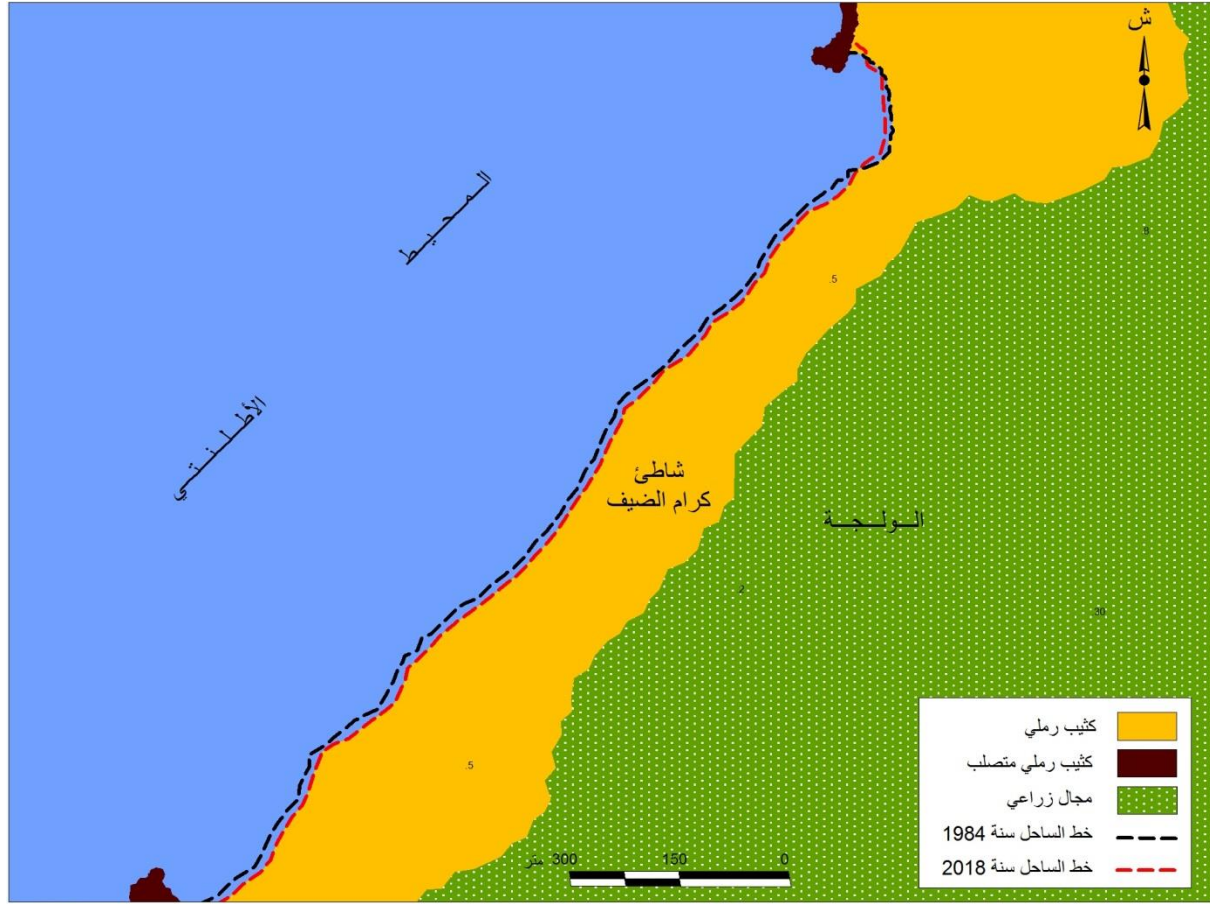
وتجدر الإشارة، إلى أن معدل تراجع خط الساحل بشاطئ كرام الضيف، يحاكي في نفس الوقت معدل تراجع شاطئ الحوزية شمال مدينة الجديدة، هذا الأخير الذي يختلف عنه من حيث أهمية عوامل التزويد كوجود نهر أم الربيع، إلا أنه ابتداء من سنة 1949 بدأ يعرف تراجعا مهما على مستوى الإرسابات الرملية، نظرا لإقامة السدود على النهر¹²²، مما أثر سلبا على وصول حمولة الواد الصلبة إلى البحر.

إن هذه المقارنة، تعطينا فكرة مفادها أن العوامل القارية سواء منها البشرية المرتبطة باستغلال الرمال أو الطبيعية التي تعمل على تزويد المجال البحري بالإرسابات كالوديان، تشكل عاملا محوريا في تشكيل الشواطئ، بالإضافة إلى أن مستوى تجويع الشاطئ من الرمال نتيجة عوامل قارية، مرادف لمستوى تآكله نتيجة عوامل بحرية.

¹²² CHAIBI et al., 2014, Op. Cit., p.33.



الخريطة (4): مستوى تغير خط الساحل بشاطئ كرام الضيف سنتي 1984 و 2018



إنجاز: الجنفي محمد، 2020

المصدر: الصور الجوية لشاطئ كرام الضيف لسنوات 1984 و 2018 بمقياس 1/17500

أما في ما يتعلق بحالة شاطئ الوليدية المجاور، الذي يختلف من حيث المورفولوجية عن شاطئ كرام الضيف، فإن حركة خط الساحل على مستوى الهور تخضع لآليات خاصة، أهمها الميل البنيوي الذي يتحكم في اتجاه وسرعة جريان المياه البحرية، بالإضافة إلى حجم منافذ الهور التي تتحكم في كمية المياه التي تدخل إليه؛ وهو ما يفسر اتجاه المياه إلى الجانب الأيمن من المنافذ وتكون الشاطئ، حيث عرف هذا الجانب دينامية رسابية مهمة جعلت منه مجال تراكم مهم للرمال، بسبب تصلب جزء كبير من الكثيب الرملي عن طريق التوسع العمراني، الذي عمل على احتلال عالية الشاطئ (الصورة 2)، ومنع التبادلات الرسابية بين الشاطئ وعاليته، مما أدى إلى تعرية الشاطئ نتيجة ارتطام الأمواج بالمنشآت المبنية ونقل الرمال إلى داخل الهور بواسطة التيار التراجعي الناتج عن الأمواج.

الصورة (2): صورة جوية لآثار الترميل والتعرية الشاطئية بحور الوليدية سنة 2010

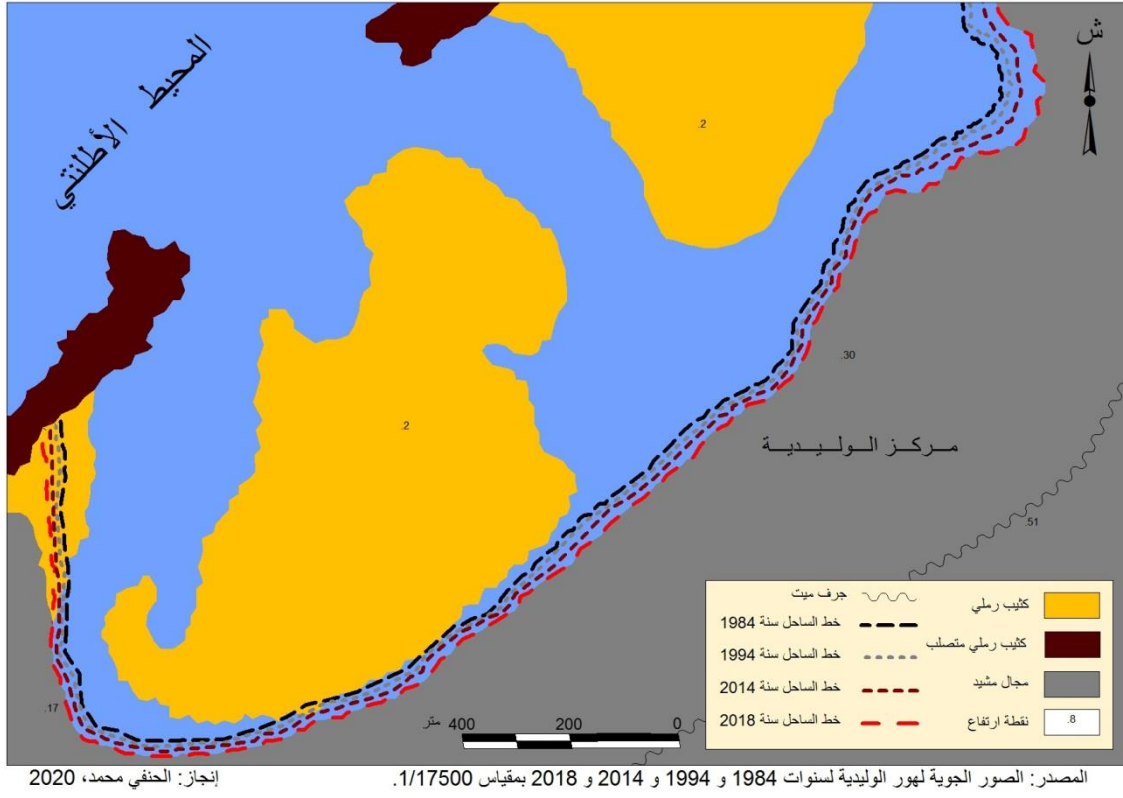


المصدر: جماعة الوليدية، قسم التعمير، 2014.

وبالتالي، فإن تراجع خط الساحل بشاطئ الوليدية يعرف اختلافا تبعا لعوامل الدينامية البحرية، حيث أن تصلب الكتيب الذي أدى إلى تنشيط عوامل التعرية الشاطئية في الجانب الأيمن من منافذ الهور، قد أدى أيضا إلى تراجع خط الساحل في اتجاه القارة ويظهر ذلك من خلال تحول المجرى الرئيسي إلى مجرى ثانوي، إذ بلغ معدل هذا التراجع 18 مترا في الفترة الممتدة ما بين 1984 و 2018، أي بمعدل تراجع سنوي يعادل 0.5 متر (الخريطة 4).

أما في الجانب المقابل لمنافذ الهور الذي يتميز بانفتاحه بشكل نسبي على المحيط، فإنه يخضع بشكل كبير لتأثيرات الأمواج والتيارات البحرية، مما يفسر غياب الرمال الشاطئية واتصال المياه البحرية مباشرة بالمنشآت العمرانية، وتراجع خط الساحل بمعدل أكبر بلغ 28 مترا في نفس الفترة (1984 - 2018)، وهو معدل يقارب 1 متر سنويا (الخريطة 4).

الخريطة (4): مستوى تغير خط الساحل بشاطئ الوليدية بين سنتي 1984 و 2018



خاتمة:

إذا كانت الديناميات القارية المرتبطة بالتدخل البشري، تعد من بين العوامل المحورية المسؤولة عن تدهور الكثبان الرملية، فإن الديناميات الطبيعية القارية تعتبر أهم مزود للمجال البحري بالحمولة الصلبة المتمثلة في الرمال؛ عن طريق الجريان القاري ونحت الأجراف القارية بواسطة الأمواج البحرية.

واستنادا لهذا المعطى، فإن الدينامية البحرية تقوم بدور المحول للإرسابات ذات الأصل القاري لتعيدها من جديد على شكل رمال بالشواطئ الرملية كما هو الحال بكرام الضيف والوليدية، إلا أن أنماط التدخل البشري التي شملت الرمال الشاطئية بهذه المجالات، خصوصا في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي؛ التي يمكن اعتبارها أبرز حقبة على مستوى الاستغلال المفرط والعشوائي طيلة القرن العشرين، نظرا لما تركته من آثار سلبية على تجدد الكثبان الرملية، في ظل تغير عوامل الإرساب الناتجة عن الدينامية النهريّة بالقارة؛ ارتباطا بعدم انتظام التساقطات وتغير الظروف المناخية وإقامة السدود على المحاور المائية كواد أم الربيع.

كل هذه العوامل، أدت إلى تراجع خط الساحل بشكل مستمر في ظل الحصيلة الرسابية السلبية التي تعرفها هذه الشواطئ مقابل استمرار عوامل التدهور.

وعموما، فقد توصلنا من خلال التحليل الدياكرولوجي لمجموعة من الصور الجوية، إلى أن التغيرات المستمرة التي أضحى يعرفها خط الساحل، تشكل مؤشرا على تراجع الوضع البيئي للمنظومة الساحلية، حيث أدى تطور التوسع العمراني الموازي لخط الساحل، إلى اضعاف امتداد الكثيب الرملي المتحرك وتصلبه، وهو ما يعني تقلص المجال الشاطئي نتيجة حركة الأمواج، وبالتالي، فإن إفقار الشاطئ من الرمال، يقابله إغناء وازدياد لمشكل الترمل داخل الأهوار بالخصوص، مما قد يهدد مستقبلها السوسيواقتصادي والبيئي، في ظل غياب وسائل إعداد فعالة، تنطلق من تشخيص دقيق لميكانيزمات التشكيل الطبيعي على مستوى الساحل.

لائحة المراجع

بالغة الفرنسية:

AOUCHE I., 2016, «Dynamique morphosédimentaire de la baie d'Agadir, approche multi-méthodes et préconisation pour une gestion intégrée de la zone côtière», Thèse de Doctorat, Faculté des Sciences Semlalia, Marrakech, 238 pages.

BERRADA M., 1996, «Evolution morphologique du littoral des Chtouka ouest (Maroc) depuis l'Ouljien», thèse soutenu à l'université Nancy 2 France, publiée par l'Atelier National de reproduction des thèses universitaire de Lille 3, 223 pages.

CHAIBI M., MAANAN M., 2009, «Quantification et organisation du transit sédimentaire dans la baie d'El Jadida (Maroc atlantique)», Revue de Géographie du Maroc, N.1-2 Volume 25, 11.p.

CHAIBI M., SABATIER F., 2010, « Budget sédimentaire du littoral de la baie d'El Jadida (Maroc), méthodes d'études et implications pour la gestion des côtes », Rivages Méditerranéens, 10 pages.

CHAIBI M., MAANAN M., SABATIER F., CHARIF A., AYT OUGOUGDAL M., AIT MALEK H., 2013, «Étude de l'évolution du littoral de la baie d'El Jadida (Maroc) par photo-interprétation», Équipe GEGEL, BP 4162, Safi, Maroc Et Géolittomer, LETG-UMR 6554, Université de Nantes, France, 12 pages.

CHAIBI M., MAANAN M., SABATIER F., CHARIF A., AYT OUGOUGDAL M., AIT MALEK H., 2014, «Modélisation du transport éolien dans le système plage-dune de la baie d'El Haouzia (côte atlantique marocaine)», Physio-Géo, Volume 8.

EL GHANOUCI A., 2007 «Dynamique éolienne dans la plaine du Sous : approche modélisatrice de la lutte contre l'ensablement», Thèse de doctorat de l'université Mohamed V, Agdal, Rabat, n° d'ordre 2382, 193 pages.

EL KHALIDI K., MINOUBI A., CHAIBI M., ZOURARAH B., LEONE F., AAJJANE A., 2009, «Caractérisation granulométrique de la plage sableuse de Sidi Moussa (côte atlantique marocaine)», Fifth International Symposium on Sandy Beaches, 19th–23rd October 2009, Rabat, Morocco, Travaux de l'Institut Scientifique, Rabat, série générale, 2011, n°6, 37–44.

EL KHALIDI K., ZOURARAH B., CHAIBI M., MAANAN M. & LEONE F., 2007, «Morphological and diachronic study of the lagoon of Sidi Moussa, Morocco. Terra et aqua, 106, 3–9.

MANSSOUM M., 1994 «La baie d'Agadir : impacts des aménagements sur l'évolution géomorphologique du littoral», Thèse de doctorat de géographie, université de Bretagne occidentale, 348 pages.

OUAMMOU A., WEISROCK A., BALESCU S., MANGAS VIÑUELA J., GUERIN G., HARDY F., OUAHIDI A., CHARIF A., GHALEB B., LAMOTHE M., 2020, «Systèmes dunaires littoraux de Boughrara (province de Tiznit, Maroc) et occupation humaine depuis le SIM 5, étude préliminaire», Bulletin d'Archéologie Marocaine, Institut National des Sciences de l'Archéologie et du patrimoine, à paraître. fhal-02568467.

SABATIER F., 2007. «Transport éolien par vent de mer et alimentation sédimentaire des dunes de Camargue», Rivages Méditerranéens, n°.108, 8 pages.

WEISROCK A. «Les falaises de la côte atlantique marocaine de Safi à Bedouzza (Cap Cantin)», In: Bulletin de l'Association de géographes français, 62e année, 1985–2 (juillet). pp. 93–104.

باللغة العربية:

الحنفي محمد، 2020. «ساحل ذكالة جنوب واد أم الربيع: رهانات تنمية أشكال التدخل البشري وتحديات تدهور الوسط البيئي»، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، 407 صفحة.

دحماني محمد، 2014. «ساحل العرائش – تهدات بين الهشاشة الطبيعية والتدخلات البشرية»، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 408 صفحة.

التنمية السياحية المستدامة بالمجال الساحلي المغربي : واقع وآفاق

- حالة مدينة طنجة -

Sustainable tourism development in the Moroccan coastal area: reality and prospects

The case of Tangier

- بولشيخ طارق: باحث بمركز الدكتوراه: المجال، المجتمع والثقافة، مختبر: دينامية المجال والمجتمع، "كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني : المحمدية-الدار البيضاء".
- السعيدى جميلة: أستاذة التعليم العالي باحثة بشعبة الجغرافيا، مختبر: دينامية المجال والمجتمع، "كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني : المحمدية-الدار البيضاء".

ملخص:

على مدى أزيد من نصف قرن، يشهد الساحل المغربي استغلالا مدعوما ومسترسلا لوسطه الطبيعي نتيجة للنمو والتوسع الحضريين، وما ينشأ عنهما من جاذبية متنامية للأقاليم والجماعات الترابية المتاخمة له¹²³. والسياحة باعتبارها واحدة من بين العناصر الأساسية المشكلة للتراب الساحلي وللمشاهد الحضريّة بالمدن الساحلية الكبرى، تعاني اليوم من وطأة الآثار السلبية لسلوكيات الإنسان، وما يرافقها من ضغوط متصلة بعمليات التهيئة الحضريّة والصناعية بها. في سياق تحليل العلاقة بين السياحة والساحل، تشكل دراسة حالة مدينة طنجة الساحلية، الواقعة في أقصى الشمال الغربي للبلاد، أهمية خاصة في فهم الديناميات المحلية ومستوى استدامة التخطيط السياحي. ويمكن الجزم، مبدئيا، أن اختيار المدينة منذ منتصف ستينيات القرن الماضي لاستقبال أولى أفواج السياحة الدولية جاء في البداية تجسيدا لخيار نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أنه وبعد موجة ازدهار عابرة، سرعان ما تدهورت تدريجيا صورة هذه الوجهة السياحية في ظل الآثار المزدوجة للضغط السكاني والتلوث الناجم عن النشاطات الصناعية والحضرية، المؤثرة بدورها على توازن المنظومة الإيكولوجية للساحل، وبالتالي تفويض جاذبيته السياحية. ويبدو من الضروري كذلك إعادة النظر في تأثير السياحة الداخلية، كنموذج نمطي استنفذت السياحة الدولية مقوماته الأساسية، مفرزة تداعيات بيئية ومجالية ومجتمعية مؤكدة. تدعو هاته الإشكالية إلى مساءلة مختلف سياسات التنمية السياحية وعمليات التخطيط، وكذا تحديد أدوار الفاعلين الجدد، لإبراز التحديات وأوجه القصور التي تعترض عملية التنمية المستدامة للسياحة بالمجال الساحلي في سياق تسارع وثيرة التمدين وتعدد السياسات القطاعية بالمجال الحضري للمدينة و موجة التمدين السياحي بهذا المجال.

كلمات مفتاحية: الساحل، استدامة التخطيط السياحي، السياحة الدولية، السياحة الداخلية، التمدين، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الآثار البيئية والمجالية، التهيئة الحضريّة.

Abstract:

For more than half a century, the Moroccan coast is experiencing a constant exploitation as result of population growth and urban sprawl, contributing also to an increase in the territorial attractiveness of adjacent territorial communities. Tourism, as

¹²³ - يحتضن الساحل المغربي، وبشكل خاص الساحل الشمالي الغربي، أهم التكتلات الحضريّة في البلاد (61% من سكان المدن الكبرى، و 80% من العمال الدائمين في القطاع الصناعي)، كما يمثل قطبا مهما لجذب مختلف الأنشطة، السياحية (53% من الطاقة السياحية)، والصناعية والتجارية.



one of the essential elements of coastal territory and urban landscapes in large coastal cities, is currently suffering from the negative effects of human behavior and the associated pressures related to urban and industrial activities. In this context, the purpose of this analysis is to highlight different connections between tourism and coastal area. The case study of the coastal city of Tangier, situated in the far north-west of the country, is particularly important in understanding the spatial dynamics and sustainability of tourism planning. Initially, the choice of the city since the mid-1960s to receive the first international tourism cohorts was initially considered as an embodiment of socio-economic development model. However, after a spate of prosperity, the image of this tourist destination gradually deteriorated with the double effects of population pressure and pollution from industrial and urban activities, which in turn affected the balance of the coastal ecosystem and thereby undermined its tourist attractiveness. It also seems necessary to reconsider the impact of domestic tourism as a simulated model that international tourism has exhausted its basic components, causing environmental degradation and certain spatial and societal impacts. This problematic situation requires a critical analysis of various tourism development policies and planning processes, in order to identify existing roles which have changed or where new roles are being created. Yet, this approach allows to highlight challenges and shortcomings in the process of sustainable development of tourism in the coastal area in the context of accelerated urbanization, the multiplicity of sectoral policies and the wave of tourism urbanization area.

Key words: Coastal area, sustainable tourism planning, international tourism, domestic tourism, urbanization, economic and social development policies, environmental and spatial impacts, urbanization.

- تقديم : السياق الإشكالي للبحث

منذ الاستقلال (1956)، ارتكزت التنمية السياحية بالمغرب أساسا على تطوير نموذج السياحة الساحلية، في وقت لم يكن هناك استعداد واضح لاعتمادها كرهان تنموي بديل¹²⁴. وعلى غرار التوجهات السياحية المعتمدة منذ ذلك الحين، تتجه السياسات العمومية اليوم إلى تطوير العرض السياحي الشاطئي من خلال سياسيات مركزية وقطاعية¹²⁵ (رؤيتي 2010 و 2020)، تستند محاورها الأساسية على استكمال إنجاز ستة محطات سياحية¹²⁶ واستقبال 20 مليون سائحا وتعبئة استثمارات عقارية واسعة النطاق. وعلى هذا الأساس، بات من المؤكد أن الساحل قد أصبح من بين أكثر المجالات الجاذبة لنشاط السياحة الجماهيرية¹²⁷؛ فلا

¹²⁴ - في أعقاب الاستقلال، واجه المغرب المستقل مشاكل اقتصادية حادة تمثلت أساسا في الانخفاض الحاد لمستوى الاستثمار نتيجة انسحاب رؤوس الأموال (الفرنسية والإسبانية)، وغياب الأطر المؤهلة، وتسارع حدة النزوح القروي والنمو الديمغرافي السريع.
¹²⁵ - إن إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه عملية الجهوية المتقدمة، التي أقرتها السلطات الحكومية منذ سنة 2015، تكمن في اندماج السياسات العمومية، باعتبارها أولوية للحكامة المسؤولة، ولترشيد استخدام الموارد والإمكانات، ووسيلة للاستجابة الشاملة لتطلعات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين (متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات اندماج السياسات القطاعية، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رقم 2016/22)، الطبعة الفرنسية.
¹²⁶ - وتشمل تهيئة كل من: المحطة الشاطئية رأس الماء بالسعيدية وشاطئ الحوزية بالجديدة، ولكسوس بالعرائش والكتبان الرملية بالصويرة وشاطئ تغازوت بخليج أكادير وشاطئ الأبيض بكلميم.
¹²⁷ - شكل من أشكال السياحة المنتشرة بمجالات مهينة لاستيعاب عدد كبير من السياح بأسعار متاحة لشرائح اجتماعية واسعة.



غرابة أن نرى اليوم امتلاكه لأزيد من 70 % من الطاقة الإيوائية المصنفة بالمملكة، مسجلا بذلك ما يناهز 67% من الليالي السياحية، وأكثر من 60 % من معدل الإقامة السياحية. ويمكن القول جزما بأن تطوير السياحة الدولية بمعظم المدن الكبرى شكل طريقا نحو تامين السياحة الداخلية، التي نمت بدورها نتيجة الانفتاح على أسواق السياحة العالمية، والتحولت الاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمع جراء غزو ثقافة الاستهلاك وتطور أنماط العيش والفكر (التحديث)¹²⁸. وإذ تخطى السياحة الشاطئية في الوقت الحاضر بشعبية كبيرة خلال فصل الصيف - فترة الذروة -، فذلك تعبير واضح عن كونها قد أصبحت إحدى العناصر الرئيسية في تنظيم المجال وعاملا حاسما في تعديل التوازنات والاقتصادات المحلية¹²⁹. هذا النوع من الممارسات السياحية المحفوظة لكل من السياح المغاربة المقيمين وغير المقيمين¹³⁰ والسياح الأجانب الباحثين عن ثلاثية " البحر والشمس والرمل"، يميلنا حتما إلى منطلق يختلف عن السياحة الانتقائية، النخبوية في جوهرها، التي سادت خلال فترة الحماية، والتي سنعود إلى مناقشتها في المتون اللاحقة.

في هذا السياق، يتضح أن كل القوى الفاعلة والنشيطة تساهم اليوم في تحفيز السياحة الشاطئية الجماهيرية على حساب حماية المناطق الساحلية. وعليه، فلا شك أن النموذج الخطي والمتصل للتهيئة السياحية ظل يشكل عاملا قويا لظاهرة "السوحلة"¹³¹ بمعظم وجهات البحر الأبيض المتوسط ". بشكل خاص، يحدد احتلال المناطق الساحلية في المغرب مسار التمدين من خلال تزايد الطلب على الإقامة الشاطئية غير المراقبة والمنفلتة من تدخل السلطات العمومية¹³². وتبدو النتائج المترتبة عن هذا النوع من الاحتلال عديدة وغير رجعية، إذ تتمثل في مختلف أشكال تدهور النظم الإيكولوجية الساحلية، وانسداد مراكز المدن بالمجالات الحضرية المتمركزة، وما يستتبع ذلك من أشكال المضاربات العقارية وصراع المصالح، والامتداد الحضري والضاحوي الناشئ عن الضغط العقاري المسترسل. هاته المخاطر أصبحت تفرض على الفاعلين، أكثر من أي وقت مضى، اتخاذ تدابير وقائية، والتعجيل بالاستجابة للحاجيات المتزايدة للسكان في مجالات السكن والبنى التحتية والخدمات الأساسية.

- مجال الدراسة وإشكالية البحث:

في أقصى الشمال الغربي للبلاد، يشكل مجال شبه الجزيرة الطنجية¹³³ منطقة حدودية مفصلية بين إفريقيا وأوروبا (أنظر الشكل). وتعود أولى المبادرات الرامية لاستقبال المسافرين الأوروبيين وباقي المعمرين، الفرنسيين والإسبان، بهذا المجال لفترة الحماية (1912-1956) بعد أن تمت تعبئة وتخصيص رساميل ضخمة من قبل إسبانيا وباقي البلدان الأوروبية، ولا سيما فرنسا، بغرض إنشاء البنى التحتية للسكك الحديدية والموانئ البحرية والطرق، المرتبطة بشبكة متنوعة من الفنادق وأماكن الإقامة والترفيه والاستجمام¹³⁴. وقد ارتبط التصور الاستعماري آنذاك باجتذاب السياحة العابرة لمضيق جبل طارق من أجل تنمية الحصة السوقية في هذا المجال، من خلال سلسلة من المسارات السياحية (26 مسار) التي جرت العادة على تنظيمها لتقوية وتوزيع السياحة بكل من مدن تطوان وسبتة والعرائش وطنجة¹³⁵. هذا وارتبطت رغبة السفر للغالبية العظمى من السياح، من تجار وموظفين مدنيين

¹²⁸ -Shaw, G. and Williams., A. M. (1994). Critical Issues in Tourism: A Geographical Perspective. Oxford : Blackwell.

¹²⁹ Mohamed Berriane., « Les nouvelles tendances du développement du tourisme au Maroc », Conférence donnée dans le cadre du 13ème Festival International du Géographie de St Dié. (http://fig-st-die.education.fr/actes/actes_2002/berriane/article.htm).

¹³⁰ - يشملون المغاربة المقيمين بالخارج والسياح الداخليين.

¹³¹ - Plan bleu, (2017) : « Tourisme durable en Méditerranée : Etat des lieux et orientations stratégiques ».

¹³² - M. Berriane, (1995) ; « Développement touristique, urbanisation du littoral Méditerranéen et environnement » ; MEDIT W 2/95. P.22.

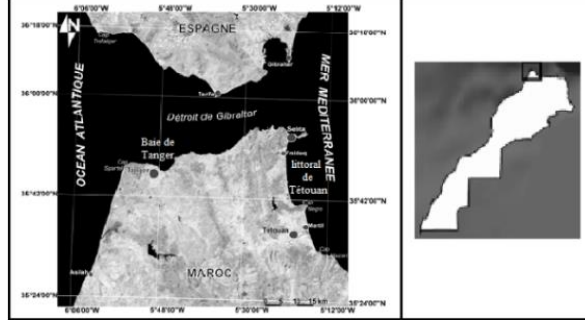
¹³³ - يغطي مجال شبه الجزيرة الطنجية جهة طنجة تطوان (حسب التقطيع الإداري السابق والتقطيع السياحي الجديد).

¹³⁴ - (Alet Valero, 2009)

¹³⁵ - (Alet Valero, 2009)



ودبلوماسيين وجنود ومغاربة مقيمين بالخارج، باحتياجات عائلية ومهنية، فاعتاد هؤلاء الاستقرار كمقيمين مؤقتين أو دائمين في مختلف مدن الجهة. وبقي مسار الولوج الرئيسي في اتجاه هاته المدن بحريا بالأساس، انطلاقا من موانئ سبتة وطنجة، إلى أن تم استرجاع مطار طنجة الدولي من قبل الإدارة المغربية بعد الاستقلال، سنة 1962، وتوسيعه تدريجيا مع انطلاق المخطط الثلاثي (1965-1967) الذي حدد كلا من الساحل التطواني وخليج طنجة كمجالات ذات أولوية في التهيئة السياحية (ZAP)، بغرض تطوير منتج سياحي شاطئي، متوسطي، يستجيب للطلب المحتمل للسياحة الأجنبية.

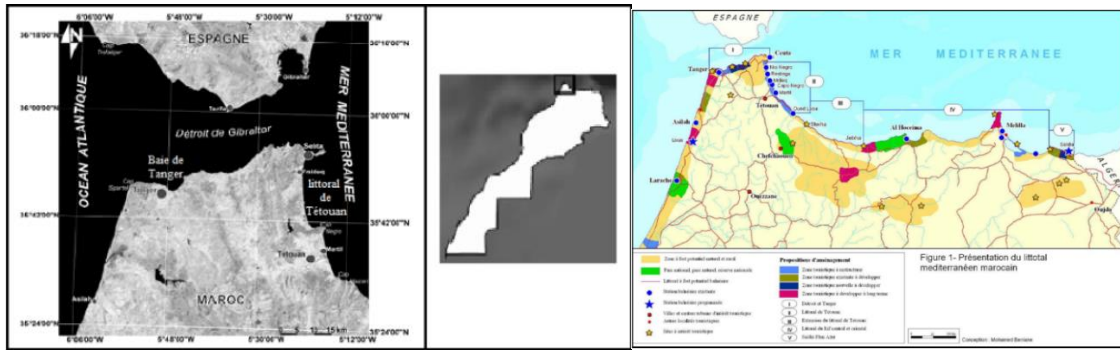


وبالرغم مما عرفته السواحل الطنجية من انتشار واسع لحركة السياحة الدولية، سرعان أصبحت المناطق الساحلية المتاخمة للمدن الكبرى بالجهة تنحو اليوم إلى استقطاب متزايد للسياح الداخليين، إذا ما استثنينا بعض المحطات السياحية الخاصة المنتشرة على طول الساحل التطواني، أو بعض الشواطئ المتواجدة ببعض المدن المتوسطة كأصيلة وواد لاو والقصر الصغير... التي تعرف إقبالا نسبيا للسياح الأجانب، الذين تختلف ممارساتهم السياحية عن باقي السياح الداخليين من حيث أشكال الإقامة وموسم التوافد والأنشطة الممارسة. وبصرف النظر عن تواجد عدد لا بأس به من الفنادق وقرى العطل السياحية التي تم إنشائها مند الستينيات، فإن معظم أشكال الإقامة السياحية باتت تتكون أساسا من الفيلات والشقق وغيرها من الإقامة الثانوية... إلخ. وحيث يمثل البحر أهم عوامل الجذب السياحي بها، فقد اكتست الجهة صبغة الوجهة السياحية المخصصة للإقامة الشاطئية اعتمادا على تفويت عدد كبير من قرى العطل ومؤسسات الإقامة السياحية إلى شركات التدبير الأجنبي. فأصبحت مثل هاته البنيات تشكل اليوم حوالي 38% من القدرة الإيوائية بالجهة، وهو رقم قياسي إذا ما قورن بالمعدل الوطني الذي يبلغ 17%. نتيجة لهاته الممارسات، شكلت المناطق الساحلية الهشة والمهددة تحت وطأة الضغط البشري المتزايد مجالات لانتشار السياحة الجماهيرية، المستوطنة للخط الأمامي للكثبان الرملية القريبة من الساحل¹³⁶. هذه الظواهر المفسرة منذ البداية لحركة التمدين الطولي للساحل التطواني¹³⁷، تمتد اليوم على نطاق أوسع نحو سواحل مدينة طنجة، على كلا الواجهتين الأطلسية والمتوسطية، وبشكل أحص في قلب خليج المدينة.

¹³⁶ - تجدر الإشارة أن معظم المحطات السياحية المبرمجة في إطار الرؤيتين العشرينيتين (2010-2020) تحتل مواقع ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية (SIBE)، ومجالات ساحلية متميزة (NAKHLI S., GHAZI A. Quels outils pour un développement durable des zones (côtiers Marocaines, 2008).

¹³⁷ - (Eduardo A.J et al, 2010 ; Berriane, 2005, 2011, Troin, 2002).

الشكل (1): خريطة الإمكانيات السياحية بالمغرب والموقع الإستراتيجي لجهة طنجة تطوان 138



وتشكل مدينة طنجة -عاصمة مدن الجهة-، اليوم، وجهة لقضاء العطلات لشرائح واسعة من الزوار والسياح الداخليين، فضلا عن استقطابها لعدد كبير من السياح الأجانب والمستثمرين. ويرجع ذلك، إلى العديد من الأسباب التي تفسر دينامية السياحة بالمدينة، لعل من أبرزها الدور الاقتصادي الذي أصبحت تقوم بها على مستوى العديد من القطاعات المنتجة، كالصناعة والخدمات والعقار والصيد البحري، وتوفرها على أهم بنىات النقل والمواصلات بالجهة، من خلال الربط الطرقي السريع (الطرق السيارة) والسككي الحديث (القطار السريع) والبحري الدولي (ميناء طنجة المتوسطي)، دون الحديث عن الطفرة الهائلة لبنى الاستقبال السياحي التي تشهدها اليوم، سواء على مستوى البنىات التقليدية كالفنادق أو غيرها من المشاريع العقارية الكبرى المخصصة لسياحة الأعمال، ومرافق الترفيه المتعددة (الميناء الترفيهي وتهيئة الخط الساحلي للخليج)، والدور التاريخي والثقافي لمعلمها التراثية والأثرية (المدينة العتيقة، قصر مرشان، مغارة هرقل...)، وأهمية التراث الطبيعي المتمثل في المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية والغابات الحضرية (رأس سبارتل، غابة الرميالات...). إلخ.

على ضوء هاته التحولات، من المؤكد أن التجمع الحضري لمدينة طنجة يشكل مثالا حيا لتحليل دينامية الانتقال من نموذج مركزي إلى نموذج متعدد النوى. فتركيز الأنشطة والوظائف الحضرية في وسط المدينة أدى إلى بروز مناطق مركزية جديدة¹³⁹، شكلت أقطابا ثانوية لمختلف الأنشطة الاقتصادية والبشرية (الصناعية والسياحية والسكنية)، الممتدة مجاليا نحو الداخل وفي كثير من الأحيان نحو مناطق متاخمة للساحل. مثل هاته الملاحظة المبدئية كفيلة بافتراض التطور الحاصل الذي تشهده المدينة نحو نموذج متعدد المراكز، تسهم به السياحة بشكل قوي في عملية التمدين التي تجري باسم الوظيفة السياحية. فوضعية السياحة الشاطئية، بعد أن شهدت عمليات تطوير وتهيئة منذ ستينيات القرن الماضي، تثير اليوم إشكالية استمرار "السوحة" من خلال امتداد المناطق المخصصة للاستقبال السياحي (الإيواء الفندقي والسكني، ووسائل السفر والترفيه المختلفة) وباقي الخدمات ذات الصلة بالأنشطة العقارية والسكنية على طول الواجهتين الأطلسية والمتوسطية.

في المقابل من ذلك، يمثل تركيز البنى التحتية للطرق والمرافق العمومية والخدمات ذات الصلة على امتداد الخليج البحري، بالإضافة إلى العديد من المشاريع العقارية والسياحية، نموذجا متجانسا نسبيا مركزية وحيدة، تتعايش وتتصارع بها مختلف الإنشاءات والخدمات المتصلة بالسياحة وباقي الأنشطة المينائية (النقل والصيد البحريين، وحديثا الأنشطة المرتبطة باستغلال الميناء الترفيهي)، والعقارية. ويبدو أن ارتحان هاته الأنشطة بالقرب من الساحل، ودورها في عمليات إعادة تشكيل القطاع المركزي لوسط المدينة أصبحت لا تتلاءم

138- خريطة الإمكانيات السياحية بالمغرب لأطلس السياحة (م.بريان، 2004) (وزارة السياحة، 2009)
139 - Le Telier et al ; « La mobilité urbaine dans l'agglomération de Tanger : évolutions et perspectives » ; Plan Bleu, 2008. P.65.

وعمليات التخصيص المجالي للساحل، خاصة مع غزو السياحة الجماهيرية المرتبطة بالفئات المتوسطة للمجتمع. ويتساءل المرء ما إذا كانت هذا الممارسات المجالية لا تتلاءم والأبعاد الزمنية للطلب السياحي الموسمي، فإلى أي مدى يمكن أن يصل تأثير هذا التركيز المزدوج؟ يبقى التساؤل منطقياً إذن بشأن جدوى تتبع ودراسة الاستراتيجيات المعتمدة وفقاً لسلوكيات الفاعلين السياحيين وتصوراتهم، من أجل تقييم حجم استهلاك الموارد المتاحة في سياق التقلبات الموسمية الحادة، وتأثيرها على كل من العرض والطلب السياحيين. ويبقى من الضروري التذكير في هذا السياق أن مجمل عمليات التهيئة الساحلية والمينائية، والتمدين المرافق لهما، قد أدت إلى اختلال كبير لتوازن المنظومة الساحلية في هذا القطاع 140. وتعكس هاته الوضعية بوضوح صراعاً حاداً بين الأنشطة السياحية والمينائية والصناعية 141. هاته الصراعات تتبلور أساساً حول تخصيص الموارد، وتمثل من خلال الصورة النمطية المنقولة التي تفصل بين المنشآت الساحلية والمناطق الداخلية. نتيجة لذلك، فالاستخدامات المجالية الناتجة لا يمكن إلا أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم مخاطر التعرية والتلوث، مما يهدد بتدهور وضعية واستدامة العديد من الفنادق والوحدات السكنية على طول الخليج البحري. من هذا المنطلق، يبدو أن العلاقة بين النشاط السياحي والمجال الساحلي تمثل إشكالية جوهرية بالنسبة للمدينة. فعمليات تخصيص المجال الساحلي، في ظل غياب مراقبة فعلية، بالرغم من دخول قانون الساحل¹⁴² (81-12) حيز التنفيذ، لا تأخذ بعين الاعتبار هشاشة المنظومة الإيكولوجية للساحل، ولا أشكال الفصل السوسيومجالية الناتجة عن منطلق إعداد وملائمة المجال الحضري والسياحي. من هنا يمكن اعتبار المؤشرات البيئية والمحددات السوسيواقتصادية عناصر أساسية في قلب إشكالية التنمية المستدامة للسياحة. وأمام التعقيد الذي يشوب وضع تصور مشترك لهذا النهج، فالسلطات العمومية الوصية، والجماعات المحلية والفاعلين الخواص لا يتوفرون دائماً على الوسائل الكافية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة للسياحة. ومع ذلك، فالدروس المستفادة من الدراسات الميدانية قد تسلط الضوء على حدود هاته الإكراهات، بل وقد تبرز بشكل واضح اختلالات التخطيط الحضري، ومدى ملائمتها لخصوصية البيئة الساحلية داخل الحواضر الساحلية الكبرى.

في هذا السياق المتناقض، تبرز إذن إشكالية السياحة الشاطئية من جهة والبيئة الساحلية الحضرية من جهة ثانية. ينتهج هذا المقال مقارنة تحليلية لتحديد وتقييم التهديدات البيئية الناجمة عن مختلف الأنشطة البشرية المعتمدة، ولا سيما المتعلقة بالسياحة الشاطئية (ممارسات واستراتيجيات الفاعلين السياحيين). وسيحدد تحليل المجال الحضري تضارب مصالح الاستخدام، واحتياجات الأراضي السياحية والترفيهية، فضلاً عن رصد تذبذبات الطلب السياحي، مما سيسمح بتقييم التركيبة المكانية والزمنية للقطاع السياحي، وتقدير آثارها المجالية والبيئية. إن مشكلة السياحة الساحلية يمكن أن تساعدنا في نهاية المطاف على تحديد قصور التنظيم المكاني وتحديد أوجه الاختلال في التخطيط والتهيئة التي أصبحت تهدد بالفعل استدامة هذه الوجهة.

1- تنظيم ودينامية المجالات السياحية بشبه الجزيرة الطنجية: بين إكراهات استثمار الموارد الطبيعية للمناطق الداخلية

وأشكال الاستغلال المفرط للمجال الساحلي:

يتسم الغلاف التضاريسي للجهة الطنجية بالتنوع والاختلاف الذي يجسده انتشار كتل جبلية ومساحات غابوية تشغل ما يناهز 80% من مساحة الجهة. ويحيط بمجال شبه الجزيرة الطنجية شريط ساحلي يضم ثلاث واجهات بحرية يصل طولها إلى 375 كلم، والتي تنتشر على امتدادها بعض السهول الساحلية لعل أبرزها حوض اللوكوس ومنطقة الهبط. وتشكل المياه السطحية الجزء

140 - (Wahbi et Tribak, 2002 ; El Abdellaoui et Ozer, 2007 ; El Moumni et al, 2002).

141 - (Berriane, 1992 ; Snoussi, 1998)

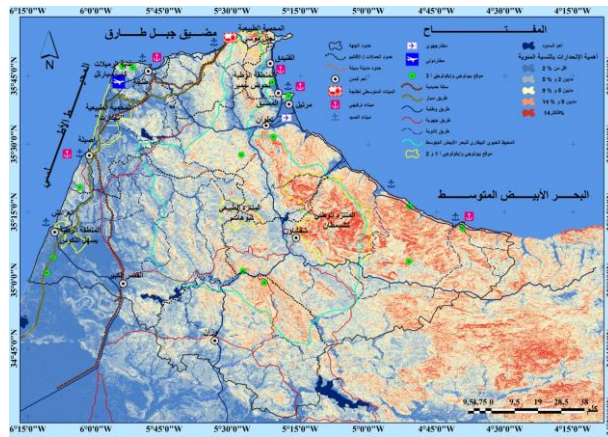
142 - راجع القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل (المملكة المغربية).

الأكبر من الموارد المائية في الجهة. وعلى الرغم من التساقطات المهمة التي تتجاوز في الغالب 1000 ملم في السنة ، فإن التحكم في موارد المياه السطحية واستغلالها بشكل معقلن ومستدام يطرح إشكالا كبيرا بالنسبة للجهة، إذ لا تتجاوز حقينة السدود السبعة في الجهة سوى 85 مليون م³.

وتغطي المساحة الغابوية بالجهة ما يناهز 400.000 هكتار، أي حوالي 36.7 % من المساحة الصالحة للزراعة، وما يقارب 5 % من المساحة الغابوية بالملكة. رغم ذلك، يتهدد هذا المجال الغابوي مخاطر من أهمها الإجتثاث والقطع والرعي الجائر، في وقت تبقى فيه عمليات التشجير غير ذات أهمية، باستثناء بعض عمليات التشجير المثمرة في بعض المناطق الجبلية، ومنها بعض الأحواز المحيطة بمدينة شفشاون ووزان. خارج هذا المجال الغابوي، تشغل الفلاحة بنوعها حوالي 38 % من المساحة الصالحة للزراعة؛ ويتعلق الأمر بالفلاحة البورية بالمناطق الجبلية الضعيفة المردودية، والفلاحة المسقية بحوض اللكوس (40.000 هكتار)، وحوالي 8000 هكتار من المساحات المنتشرة بجوار أهم الأودية والسدود بالجهة.

وتمثل هاته الإمكانيات والموارد، الغنية والمتنوعة (جبال، سواحل، سهول وغابات)، بالنسبة للجهة الطنجية مقومات حقيقية للتنمية وتطوير السياحة بالجهة، كالسياحة الجبلية والبيئية الخضراء، بالتكامل مع السياحة الشاطئية التي عرفت تطورا مبكرا بالجهة. وقد تجسد بالفعل تمشين هذا التراث الطبيعي من خلال عدة إجراءات كتحديد التصميم المديرى للمناطق المحمية بالجهة لثماني عشر موقعا ذو أهمية بيولوجية وإيكولوجية (SIBE)، وخلق المنتزه الوطني لتلسمطان القريب من شفشاون (60.000 هكتار) والمنتزه الجهوي لبوهاشم (76.000 هكتار)، الذي تغطي مساحته عدة عمالات (العرائش، تطوان وشفشاون) (أنظر الخريطة). و رغم هاته الأهمية، يبدو من الواضح أن إمكانية استغلال هاته الموارد تبقى ضعيفة بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها الكثير من الجماعات، لعل من أبرزها الهجرة القروية التي تعرفها بعض المجتمعات الريفية وتواتر سنوات الجفاف ومشاكل التعرية، وتدهور وضعية الموارد الطبيعية نتيجة لسوء الاستغلال وعدم ملائمة الأنماط التقليدية للإنتاج (فلاحة بورية، رعي عشوائي، قطع الغابات، استنزاف للموارد المائية، ضعف التصريف الصحي... إلخ).

خريطة : بنى النقل والمواصلات وأهم المواقع البيولوجية والإيكولوجية بشبه الجزيرة الطنجية¹⁴³



في مقابل ذلك، تشهد سواحل الجهة الطنجية ضغوطا كبيرة نتيجة للتأثير المزدوج للسياحة والتمدين، مع غياب وسائل الحماية والتدبير العقلاني للموارد السياحية للساحل. على مستوى الساحل التطواني على سبيل المثال، احتلت الوحدات والتجهيزات السياحية المرافقة معظم مقاطع الواجهة البحرية المتواجدة بين المراكز الحضرية لمرتيل والمضيق والفينيدق. كما كان لإنشاء الطريق المزدوج والطريق السيار

¹⁴³ - من إنجاز الطالب الباحث " طارق بولشيوخ" بالإعتماد على صور الأقمار الإصطناعية Landsat.

دور كبيرا في تسريع عمليات التركيز الحضري بهذا الشريط الساحلي، من خلال إنشاء العديد من المشاريع السكنية ذات الوظيفة السياحية الموسمي. وعلى الواجهة المقابلة لمضيق جبل طارق -بالقرب من جماعة القصر الصغير- فقد تم حديثا إنشاء الميناء المتوسطي لطنجة والعديد من البنى التحتية ومناطق اللوجستيك في المقطع الساحلي المتواجد بين موقع جبل موسى (SIBE) والقصر الصغير، في الجهة الشرقية لمدينة طنجة. وفي اتجاه الغرب، يشهد اليوم الساحل الأطلسي تهيئة العديد من الوحدات السياحية بجوار الموقع الأثري ب"مغارة هرقل" و"الغابة الدبلوماسية"، فضلا عن عمليات إعادة تهيئة الخليج البحري للمدينة، وامتداد المشاريع العقارية على نطاق واسع في الجهة الغربية للخليج. ويشكل الشريط الساحلي الطنجي أهم مناطق الاستقطاب السياحي بالجهة وأكثرها عرضة للضغط العقاري والإسمنتي، وما يستتبعه من ارتفاع للأسعار وانتشار لمختلف أشكال المضاربة العقارية.

بالنظر إلى ما تزخر به الجهة الطنجية، نستشف أهمية الموارد الطبيعية والثقافية المنسجمة وفقا لأنماط عيش مختلفة تواجد بين ما هو تقليدي وما هو حديثي. كما يشكل تنوع العناصر التضاريسية¹⁴⁴ بالجهة أصول استقرار جماعات بشرية مختلفة وتعايش هويات مختلفة، فضلا عن كونها إحدى أغنى جهات المغرب من حيث تراثها الأندلسي الحديث (الإسباني والبرتغالي) وامتداد جدورها في التاريخ القديم الذي يؤرخ لاستيطان الفينيقيين والقرطاجيين وغيرهم. وتشكل اليوم المستوطنات القديمة للقبائل جماعات بشرية متعايشة، قروية وحضرية، تمتاز بفضل طوبوغرافيتها بمشاهد استثنائية، وتمثل اليوم إمكانية استغلال هاته الموارد فرصة كبرى للنهوض بالسياحة القروية، وإن كانت تبقى إلى حدود يومنا هذا جد محدودة نظرا للغياب شبه التام لهذا النوع من الممارسة السياحية. فقد ظل المجال الريفي لفترة طويلة بعيدا عن السياحة الجبلية، بالرغم مما توفره منطقة شفشاون والظهر الكلسي المقابل للساحل التطواني وموقعي تلمسطان وبوهاشم وباقي المناطق ذات الطابع الريفي (أنظر الخريطة أعلاه) من إمكانيات وفرصا كبرى لتطوير أشكال سياحية أخرى. مع ذلك بات من الواضح، اليوم، أن الجهات الوصية على القطاع السياحي وباقي المتدخلين، أصبحت تدرك ضرورة عدم الاقتصار على المنتج الشاطئي، الذي سبب منذ فترة طويلة حالة من الفصل المجالي للمجالات الساحلية عن باقي المناطق الداخلية، فضلا عن الآثار التي خلفها على مستوى البيئة والموارد المحلية للساحل، ومن تم فمحاولة خلق منتج سياحي متكامل ومندمج، أصبحت تقوم أساسا على تامين الموارد الثقافية والطبيعية للمناطق الداخلية في اقتران بما تشهده السياحة الشاطئية من دينامية مدعومة.

2- السياق العام لنشأة وتطور السياحة بالعاصمة الإقليمية للجهة الطنجية (مدينة طنجة): الآثار البيئية والانعكاسات

المجالية:

بالنظر إلى موقعها الجغرافي المتميز في أقصى الشمال الغربي للبلاد، (بين خط طول '35°46' شمالا، وخط عرض '48°5 غربا)، وقربها من أوروبا (حوالي 15 كلم)، وامتدادها على واجهتين بحريتين (الأطلسي والمتوسطي¹⁴⁵)، مثلت مدينة طنجة، منذ وقت مبكر، نقطة عبور للمعمرين، الفرنسيين والإسبان، وباقي السياح الأجانب. وقد برز الاهتمام بالسياحة بها كمنشآت حديث النشأة كعنصر من عناصر الرخاء الاقتصادي والتهدة السياسية والاجتماعية خلال فترة الحماية¹⁴⁶ التي أكدت على الوضع الدولي¹⁴⁷

144- سلسلة جبال الريف الغربي والسهول الأطلننية والسواحل الشاطئية والجرفية

145- يبلغ طولهما حوالي 3500 كلم.

146-

147- كان من شأن إنهاء الوضع الدولي لطنجة وانسحاب الرساميل الأجنبية أن تسببت في ركود واضح للإقتصاد المحلي للمدينة، الأمر الذي وجه انتباه الدولة إلى اتخاذ تدابير فورية لتحفيز الإستثمار قصد إعادة إدماج المدينة في المجال والإقتصاد المغربيين. مع ذلك، فقد كان من اللازم الإنتظار حتى منتصف الستينيات لنرى أولى المخططات القطاعية الهادفة للحد من هاته الأزمة، كما هو الحال بالنسبة للقطاعين الصناعي والسياحي، اللذين سيستفيدان في هاته المرحلة من تعزيز البنى التحتية بالجهة، فضلا عن الدعم المالي والمؤسسي الموجه لهما من طرف الدولة.

للمدينة (1923-1956). وبعد عدة عقود من الانعزال الاقتصادي والسياسي عن باقي التراب الوطني، سرعان ما تم ادماجها في الاقتصاد والمجتمع من خلال الاهتمام المستمر الذي حظيت به من قبل الدولة المركزية المستقلة حديثاً، والذي تمثل في تخصيص الاستثمارات الصناعية والسياحية والدعم المالي والمؤسسي؛ ومن المرجح أن اعتبار السياحة كأولية في تحقيق التنمية المحلية إنما جاء في سياق محاكاة النماذج الخارجية خلال الفترة الاستعمارية؛ فارتسم تصورها من قبل الفاعلين والمسؤولين كمصدر لا غنى عنه للعمالات الأجنبية وفرص الشغل، ولكن على ما يبدو في غياب أي رؤية مستدامة أو نجاح كبير.

وإذا كان النشاط السياحي قد حافظ بالفعل على وثيرة النمو الاقتصادي الذي انطلق مع المخطط الثلاثي (1965-1967)، إلا أن الصعود المفاجئ لمد السياحة الشاطئية الجماهيرية، ذات الطبيعة السكنية، وهيمنة النموذج الحضري-الصناعي، كلها عوامل أفزرت اختلالات كبرى في تنظيم المجال بفعل اشتداد تضارب المصالح حول استغلال الأراضي والعقارات والضغط المؤثرة على المجال الساحلي للمدينة. فمن الواضح أن هذا الاقتتان الاستراتيجي بين الصناعة والسياحة قد أدى بشكل كبير إلى زيادة الضغط على استخدام الموارد، من أراضي ومناطق ساحلية وموارد مائية وغيرها. نتيجة لذلك، فقد عرفت المدينة اقتصاداً صناعياً قائماً على المضاربة، انبثق على إثره تجدر اقتصادي ومادي لقطاعات الأراضي والعقارات¹⁴⁸. ولا شك أن الطفرة العقارية التي أعقبت ذلك قد شكلت ترجمة واضحة للطلب المتولد من خلال تزايد حركات الهجرة القروية والبيمدنية والدولية، مما ساهم في تكاثر أحياء السكن غير اللائق وتشويه المشهد الحضري للمدينة، فضلاً عن بروز عدة مظاهر أصبحت تنبئ بتدهور الشريط الساحلي الذي تواجهه اليوم أخطر أشكال اختلال التوازن البيئي المتمثلة في تعرية الكتبان الرملية وتراجعها والتلوث الساحلي وغير ذلك من الضغوط المستمرة. فماداً إدن عن العواقب الناجمة عن فقدان مقومات الجذب السياحي للنظام البيئي الساحلي، في وقت تستمر فيه عمليات التهيئة السياحية في النمو بالرغم من الآثار المؤكدة للتلوث والضغط الممارسة على هذا المجال؟ ألم تصل بالفعل ممارسات الفاعلين والمهنيين إلى الطريق المسدود فيما يتعلف باستدامة هاته الوجهة؟

شكلت سهولة اللوجية بالنسبة للمدينة (نتيجة تطوير البنى التحتية الطرقية، والجوية والبحرية) (أنظر الخريطة)، فضلاً عن مناخها المتوسطي الرطب وطول فترة التشميس بها، عوامل ملائمة شجعت في اختيارها لتصبح منذ الاستقلال (1956) وجهة رئيسية للسياحة الدولية ومحطة شاطئية متكاملة. وعليه، أعلن المرسوم الملكي رقم 66/1092 الصادر في 17 ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) برنامجاً لتطوير السياحة الشاطئية بخلج المدينة من خلال إنشاء الشركة الوطنية لتهيئة خليج طنجة (SNABT)، برأسمال يصل إلى 15 مليون درهم، ينقسم إلى 150000 من الأسهم المتساوية القيمة، ترجع ملكية ما يزيد عن نصفها للدولة. استلزم البرنامج تعبئة مساحة قدرها 1000 هكتار، كان معظمها من الملك الخاص، من خلال مصادرة الأراضي من أجل المنفعة العامة 149 لخلق حوالي 30.000 سرير، تتوزع بين الفنادق الفاخرة وقرى العطل والمخيمات والإقامات السياحية¹⁵⁰. وعلى خلاف ما تم الاتفاق عليه، تم تعديل محاور وأهداف البرنامج الطموح بتقليص الطاقة الإيوائية إلى حوالي 1000 سرير بدلاً من 30.000، وإلى مساحة 350 هكتار بدل 1000 هكتار. ومع نهاية السبعينيات، تم الإبقاء فقط على 20% من الطاقة الإيوائية المحددة بعد التعديل، وانتهت الأشغال بإنجاز ما لا يزيد عن 2000 سرير.

148 - (Hillali,2016)

150 - M. Berriane, (1995) ; « Développement touristique, urbanisation du littoral Méditerranéen et environnement » ; MEDIT W 2/95. P.26.



في الواقع وبغض النظر عن آثار الأزمة الاقتصادية، التي كانت المحتمل سببا في فشل هاته المبادرة، أدت المشاكل البيئية الناجمة عن نموذج التطوير السياحي ونزاعات الاستخدام المتولدة بين القطاعات الاقتصادية (السياحة، والنشاط المينائي والصناعي) إلى تدهور بيئي مستمر لهذا مجال الساحلي الهش، الذي كان يأوي سابقا امتدادات شاطئية على درجة من الجمالية ساهمت في جاذبيته السياحية والاستثمارية. والواقع أن عمليات التهيئة المتعاقبة (منذ تهيئة الميناء سنة 1905) ومشاريع توسعة الميناء القديم، كاستجابة للتطور المستمر لحركة الملاحة منذ منتصف الستينيات، كانت سببا مباشرا في تسارع وثيرة التعرية في الجزء الشرقي للخليج، وتراكم الرمال الشاطئية في الجزء الغربي المتاخم للميناء. هذا التفقر التدريجي للشاطئ الرملي تزامن مع توسيع الحاجز المينائي (1300 متر)، والنتيجة أنه وفي ثلاث سنوات، اختفى ما يقارب 3 كيلومترات من المساحات الشاطئية، بين مصب وادي السواني وقدم منحدرات رأس مالاباط¹⁵¹.

القطاع الشرقي للخليج



القطاع الغربي للخليج بمحاذاة الميناء



من جهة أخرى، عرفت مدينة طنجة، مند ذلك الحين إلى أواخر السبعينيات، العديد من المشاريع السياحية والعقارية الفاخرة التي أجمت حدة المضاربة على الأراضي والعقارات. وعكس ما تم استشرافه، ومند تلك الفترة، عرفت وضعية السياحة بالمدينة "لؤلؤة الشمال" تراجعا حادا في قطاع لطالما احتلت الصدارة فيه¹⁵². وعلى الرغم من كونها تضم ما يقارب 60% من البنى الفندقية بالجهة الشمالية للمغرب، فذلك لا يخفي تراجع نسبتها على المستوى الوطني من 16% سنة 1980 إلى 7% فقط سنة 1990.

وضعية السياحة بطنجة على المستوى الوطني (1980-1990) ¹⁵³		
1990	1980	
7 %	16,7 %	الطاقة الإيوائية للفنادق
12,2 %	28,9 %	السياح الوافدين
9,4 %	12,9 %	مجموع ليالي المبيت

فضلا عن المشاكل البيئية المتراكمة، شكل الاقتصار على نموذج السياحة الشاطئية الموسمية بدوره إحدى متناقضات التنمية السياحية بالمدينة. وأمام الحاجة إلى تسويق وجهات سياحية جديدة، والنجاح الذي لقيه نموذج "المنتج الشتوي"، والمزايا التجارية للمحطات المفتوحة طيلة السنة¹⁵⁴، برزت وجهات جديدة منافسة كأكادير، التي سرعان ما استأثرت باهتمام وكالات الأسفار بدلا من الساحل

151- نفس المصدر السابق.

152 - Etude de l'aire métropolitaine du bipôle Tanger -Tétouan, 2002, op. cit

153 - D'après Tamsamani, 1993, Ibid., p. 68.

154 - BERRIANE M. « La destination du littoral de Tétouan au Maroc » ; Plan Bleu ; 2011, P/10.

الشمالي¹⁵⁵. وتشهد بذلك مقارنة تطور بنية الإيواء بكلا المدينتين (1961-1991)، التي عرفت تطورا سريعا بمدينة أكادير، بما يعادل ثلاثة أضعاف خلال الفترة الممتدة ما بين 1977 و1991، مقابل استقرار نسبي لها خلال نفس الفترة بمدينة طنجة، كما هو مبين في الجدول أسفله:

تطور طاقة الإيواء الفندقية بطنجة وأكادير (1961-1991) ¹⁵⁶						
1991	1986	1981	1978	1977	1961	
9 000	10 000	8 903	8 583	8 415	1 500	طنجة
22 000	18 000	12 538	10 040	7 230	-	أكادير
-13 000	-8 000	-3 635	-1 457	1 185	1 500	الفرق

وفي سياق تنزيل الرؤية العشرية (2010-2020) كاستراتيجية جديدة تهدف بالأساس إلى الرفع من عدد السياح الوافدين، تم استثمار الكثير من الإمكانيات والموارد المادية واللوجيستكية في هذا الاتجاه. في هذا الإطار عرفت المدينة في السنوات الأخيرة عدة مشاريع تمثلت في ترميم القصبه المتاخمة لميناء المدينة، وتحويل استغلال هذا الأخير إلى ميناء ترفيهي (Marina de Tanger) لنشاط الرحلات البحرية (Tourisme de croisière) بهدف رفع الطاقة الاستيعابية إلى قدرة رسو تصل إلى 1400 مرسى، قادرة على استيعاب أزيد من 300.000 سفينة سياحية في أفق سنة 2020، ناهيك عن الاستثمارات الفندقية والترفيهية (مطاعم، محلات تجارية، خدمات الزوارق البحرية...) الفاخرة داخل الميناء الجديد (في مراحلها النهائية). ورغم ما تم استشرافه في توفير ما يزيد عن 1600 سرير إضافي مخصصة لاستقبال هاته الشريحة من الزبناء، فوضعية التهيئة داخل الميناء تطرح من دون أدنى شك إشكالية تدبير النفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن الاستغلال الموضعي لأنشطة الإقامة والترفيه وكذا مرافق إصلاح القوارب، ناهيك عن انعكاساتها على وضعية التعرية بالخليج البحري الذي شهد اختفاء مساحات مهمة من شواطئه بفعل الأشغال المتعاقبة لتوسيع الميناء. وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن 121 ألف سفينة سياحية رست بميناء طنجة المدينة خلال سنة 2015، بزيادة قدرها 21 في المائة مقارنة بسنة 2014.

3- التهيئة السياحية، مسارات التمدين الصناعي وانعكاساته على النشاط السياحي بالمدينة:

يرتبط نمو وتطور المناطق السياحية الساحلية، الجاذبة للاصطياف خلال فصل الصيف، ببنية المنتجعات السياحية المتعددة النوى (Lozato-Giotart, 1990). ومن المؤكد أن نموذج الساحل التطواني يعتبر مثالا واضحا بالنظر إلى أهمية التطور السياحي الذي شهده منذ ستينيات القرن الماضي¹⁵⁷، والذي يفسر إلى حد كبير حركة التمدين السريع المرتبط بهذا النشاط¹⁵⁸. فالوظيفة السياحية والعقارية للمحطات السياحية المنشأة على امتداد هذا الساحل تظل عامل تفسير لدينامية الامتداد الحضري في العديد من الجماعات الساحلية (مرتيل، المضيق، الفينديق) بهذا الشريط الساحلي¹⁵⁹. في هذا السياق، لا يمكن اختزال أنماط التخصيص المجالي بهذا الساحل إلى هيكلية بسيطة لهذا المجال وما تفرزه من آثار مكانية. فهاته الأنماط تظل مشبعة بالقيم والمقومات الثقافية التي ينعكس

155- نفس المصدر السابق.

156 - D'après Hillali, 1993, Ibid., p. 55

157- يمثل الساحل التطواني إحدى المناطق التي حظيت ببرنامج تهيئة المناطق ذات الأولوية (ZAP) في إطار المخطط الثلاثي (1965-1967).

158 - (Eduardo A.J et al, 2010; Berriane, 2005, 2011, Troin, 2002)

159



على ضوءها نسق التمثلات والتجارب الغيرية وهوية سياحية تقوم على تامين التراث الطبيعي والثقافي المشترك للساحل. إلا أن الاستغلال المتزايد للموارد الساحلية سرعان ما أدى إلى تكوين جيوب سياحية وسكنية فاخرة، منعزلة عن محيط المجال الحضري المحيط ومغلقة أمام الساكنة المحلية، يتعلق الأمر بمحطات سياحية محتكرة من قبل شركات عقارية خاصة. وبغض النظر عن الاعتبارات والدواعي الكامنة وراء اعتماد هذا النمط من الاستثمار العقاري والسياحي من قبل الفاعلين العموميين ومهنيي السياحة، فلا شك أن الأمر سرعان ما انعكس سلبيًا على البيئة المحلية وعلى نوعية الحياة بهذا المجال. فأشكال التباين السوسيو مجالي ما انفكت تشتد وتتحقق مفرزة مواقف وتصورات متضاربة حول جدوى هاته المشاريع في تحقيق التنمية المحلية والترايبية. ساهمت هذه الوضعية في توليد تصورات ومواقف رافضة من قبل الساكنة المحلية، تبررها الوضعية السوسيو اقتصادية التي ما فتئت تتراجع جراء الضغط المتزايد على الموارد المحلية، وما يرافق ذلك من انعكاسات على القدرة الشرائية والظروف المعيشية للسكان، وانتشار السكن العشوائي نتيجة لارتفاع أسعار العقار وعلمييات الاحتكار المرافقة له.

إلى حد ما، تنطبق هاته الوضعية على حالة السياحة بمدينة طنجة. فاستدامة هذه "الوجهة السياحية"، إن صح التعبير، ترتبط بشكل كبير بالديناميات الحضرية الحديثة، والسياسة العامة لإعداد التراب كإطار توجيهي لمشاريع التهيئة السياحية والصناعية. فمكانة المدينة كقطب اقتصادي واستثماري بامتياز، ترجع في المقام الأول إلى إطلاق مشاريع صناعية وسياحية¹⁶⁰ في إطار استراتيجية مزدوجة لتأهيل وتنمية أقاليم الشمال. فماذا إذن عن مبررات هذا التوجه السياحي الجديد، الذي يروم بناء التجمعات السكنية والفندقية والترفيهية، الممتدة على طول الساحل المتوسطي والأطلسي، والمخصصة لاستقبال المزيد من السياح الداخليين والأجانب، في وقت لا زال التمدين الصناعي يرخي بظلاله على أنماط الحياة والقيم الاجتماعية¹⁶¹، ويسوغ عمليات احتكار النخب ويؤجج مظاهر صراعها حول الموارد والإمكانات المتاحة؟ وفي نفس الوقت، هل كان من الممكن أن يتحقق التطور السياحي والخدمي الذي تعرفه المدينة اليوم، الموازي للنمو الحضري، في غياب الديناميكية الصناعية والاستثمارات والأوراش المرتبطة بها؟

من المؤكد أن العلاقة بين السياحة والتمدين تستوجب اهتماما أشمل وأعمق لكونها تتجلى في عمليات متبادلة ومتراطة داخل المجال الحضري. وبالتالي فهاته العمليات تستوجب مقارنة تحليلية للتنظيم المكاني بأنماطه المختلفة (تمركزات، قطبية، انتشار)، وبذل جهد أكبر في استجلاء العلاقات المتصلة بالتمدين من خلال ظواهر الهوية والغيرية¹⁶². أماكن حضرية وسياحية بامتياز تستلهم نماذجها من عمليات التبادل الثقافي والتجارب الغيرية والخبرات المشتركة. والسياحة، باعتبارها نشاطا يقوم على الحوار والتبادل بين الثقافات، يتماشى تماما مع هذا الوصف¹⁶³. فلا شك أنها قد ساهمت بشكل كبير في تشكيل المشاهد الحضرية بالمدينة (طنجة) وإعادة تشكيلها وفقا لتطور الممارسات السياحية واتجاه السياسات الحضرية والسياحية في ذات الصدد. فبروز وتحوّل أشكال حضرية مخصصة للسياحة والترفيه، يترجم صورا متناقضة لأشكال النماذج الاجتماعية والعمارية. وبإمعان النظر في تطور السياحة الحديثة بالمدينة، (إنهاء النظام الدولي واسترجاع المغرب لسيادته على طنجة) سرعان ما ندرك مجموعة واسعة من أشكال التنقل، التي انعكست على ضوءها الروابط السياحية والحضرية، المفضية من خلال مسارها المزدوج في تشكيل مجالات سياحية-حضرية، انتقلت من سياحة النخب إلى تطور لاحق للسياحة الداخلية وبروز أنماط جديدة من "السياحة السكنية" (Tourisme Résidentiel).

¹⁶⁰ - Le Telier et al ; « La mobilité urbaine dans l'agglomération de Tanger : évolutions et perspectives » ; Plan Bleu, 2008. P.24.

¹⁶¹ - لا شك أن نماذج التنمية الصناعية غالبا ما تترك آثارها وانعكاساتها على مؤسسات المجتمع غير المادية التي تتكون منها القطاعات والعناصر البنوية للمجتمع (احسان محمد الحسن، التصنيع وتغيير المجتمع، بيروت، دار الطليعة، 1981، ص 5).

¹⁶² - Stéphane Nahrath et Mathis Stock, (2012) ; « Urbanité et tourisme »; Revue Espaces et Sociétés, n° 151, 2012

¹⁶³ - Journée mondiale du tourisme : Le tourisme et le rapprochement des cultures ; Septembre 2011.



وبفضل الوضع الدولي للمدينة (1925-1956)، استقبلت المدينة أعدادا متزايدة من الأوربيين، الذين انطلقوا ببناء مركز استعماري على شاكلة المدن الجديدة التي ظهرت في جميع المراكز الحضرية بالبلاد خلال فترة الحماية. ومن خلال البناءات المتناثرة، التي أصبحت تمثل معالم تاريخية شاهدة على هذا التواجد، استمر تطوير المحاور الهيكلية بين الأحياء العصرية ومركز المدينة. وعلى هذا النحو، اتبعت دينامية الامتداد العمراني مسار المحاور البسيطة، التي أصبحت فيما بعد المحاور الرئيسية في هيكلية المجال الحضري. فامتدت في البداية في اتجاه الجنوب، من خلال مجمعات سكنية اقتصادية، منتظمة الطرق ومعبدة المحاور، لتنتشر فيما بعد من خلال امتدادات عمرانية عشوائية، ظلت تفتقد لنسيج الطرق الذي لم يواكب سيروورة التطور الحضري، بسبب الانحدارات الطبوغرافية واحتلال المناطق المخصصة للبنية التحتية. وواصل الامتداد مساره نحو الدواوير الهامشية القديمة، شرقا وغربا، ضمن شبكة طرقية غير مكتملة أو واضحة المعالم. فاحتلت بعد ذلك الأحياء السكنية والمجالات السياحية الخط الأمامي لساحل الخليج البحري، وعلى امتداد الأجنحة الحضرية الشرقية والغربية للمدينة، في وقت استوطنت فيه الأنشطة الصناعية مناطق متاخمة للتجمع الحضري، على طول محاور الطرق الرئيسية لكل من تطوان والرباط، وأيضاً بمحاذاة الميناء القديم، لأهمية التجارية خلال هاته المرحلة.

بالعودة إلى مرحلة النظام الدولي للمدينة (بموجب اتفاقية باريس 18 ديسمبر 1923، بين فرنسا وبريطانيا وإسبانيا)، يبدو أن تطور عدد السكان من 30.000 نسمة إلى حوالي 150.000 نسمة، مع تواجد ملحوظ للأجانب من بلدان مختلفة (42.000)، قد ساهم مبكرا في تشكيل فسيفساء من الأنماط الاجتماعية والمجالية المحلية. يشهد بذلك بناء عدد من الفنادق الفاخرة، وإعادة ترميم وتحديث لوحدات فندقية أخرى، من أجل تلبية احتياجات الإيواء للمقيمين الأجانب وسائر السياح الأوربيين الأثرياء. كما أن عمليات حياة المباني القديمة من قبل الأجانب في السنوات الأخيرة سرعان ما استأنفت عملية التحسين الحضري (Gentrification urbaine) التي شهدتها فعليا المدينة العتيقة خلال الفترة الاستعمارية. موازاة مع ذلك، عرف المجال الحضري توسعا مهما بلغ سنة 1935 حوالي 2400 هكتار، شمل بروز أحياء جديدة امتدت خارج أسوار المدينة العتيقة: أحياء مرشان، الدرادب، مصالا، السواني، بوبانا ثم بني مكادة. فضلا عن امتداد برامج التهيئة السياحية منذ الستينيات بالواجهة البحرية للخليج الطنجي. نتيجة ذلك، أدى صعود مد السياحة الدولية بعد الاستقلال، والسياحة الداخلية الجماهيرية¹⁶⁴ مع تسعينيات القرن المنصرم، إلى خلق مجالات سياحية جديدة ساهمت في توسيع النطاق الحضري، فضلا عن تحولات شهدتها بنية هذه المجالات نفسها.

يوصفها "محطة سياحية" ووجهة لإقامة السياح المحليين والأجانب¹⁶⁵، عرفت وظيفة السياحة الشاطئية بدورها تطورا كبيرا خلال النصف الثاني من القرن 20، فأصبحت تشكل نقطة جذب سياحية للسياح والمنعشين العقاريين على السواء. مع ذلك، من الواضح أن هذه الوظيفة قد بدأت تتوارى شيئا فشيئا لصالح السياحة السكنية (Tourisme résidentiel)، بكل أشكالها المتداخلة وأشكال السكن الدائم. فضلا عن ذلك، يتضح أن اتجاه المشاريع السياحية الجارية جاءت لتعزز الجاذبية الحضرية في المدينة بالمنطق الذي تتضح من خلاله أولويات الفاعلين المحليين والمستثمرين العقاريين في التوفيق بين الطابع السياحي والسكني المتميز بانقطاعات مجالية قوية. يتضح هذا النموذج من خلال اعتماد مشاريع مهيكلية، تضم مركبات تجارية كبيرة، ومرافق مختلفة تضم أنشطة سوسيوثقافية، وترفيهية وسياحية، في إطار منح حق الإمتياز التجاري (بالإنجليزية Franchising). ويبدو من الواضح انتشار هذه الظاهرة اليوم بمسارات المحاور الطرقية الرئيسية المنفتحة على خليج المدينة، حيث تتجسد أمثلة عديدة لانتشار الفنادق وأماكن الإقامة

164- في الوقت الذي لاحظنا فيه اقتصار سياسة الدولة "المشروعة" على تطوير السياحة الدولية، ساهمت التحولات الاجتماعية والثقافية والديناميات الناتجة في بروز أنماط سياحية جديدة ترتبط بالفئات المتوسطة ذات الدخل المحدود (إنشاء إقامات موسمية لفائدة موظفي القطاعات العمومية والشبه عمومية في إطار ما يسمى ب"السياحة الاجتماعية"، فضلا عن الطفرة الكمية الهائلة للإقامات الثانوية، لباقي الفئات الاجتماعية الميسورة نسبيا.

165 - Le Telier et al ; « La mobilité urbaine dans l'agglomération de Tanger : évolutions et perspectives » ; Plan Bleu, 2008. P.45.



السياحية والمراكز التجارية والمطاعم. ويعتبر مشروع "سيتي سنتر" (City center) الذي يقع على بعد بضعة عشرات من الأمتار في اتجاه الخليج، مثالا حيا على ذلك. فعلى ملتقى الطرق المجاور لمحطة السكك الحديدية الجديدة، يضم هذا المجمع الكبير المنجز منذ بضعة أشهر (في بداية سنة 2017)، بنية إيوائية فندقية مهمة (1000 سرير) وشققا سكنية (حوالي 803 شقة) ومركزا تجاريا يغطي مساحة قدرها 35.000 متر²، وأكثر من 10.000 متر² من المكاتب.

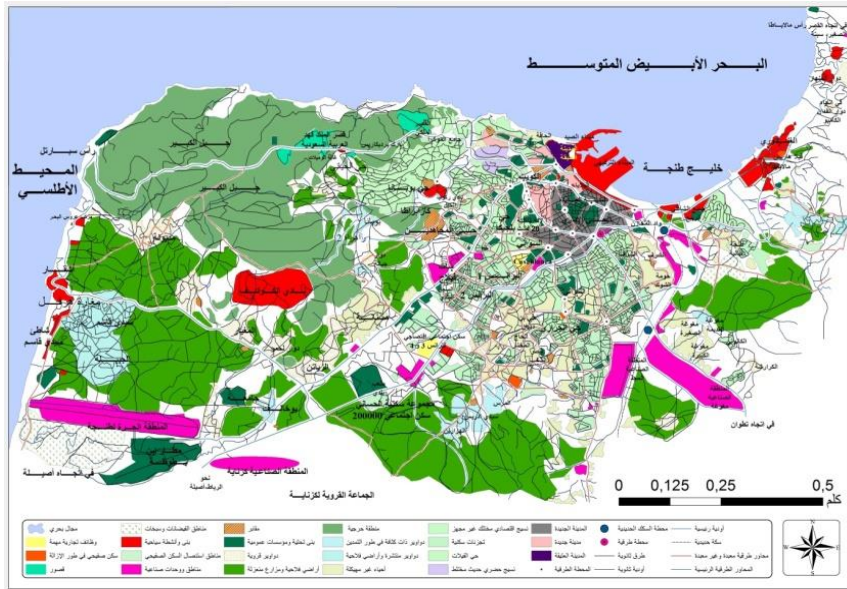
يبدو أن خليج المدينة أصبح يجسد فعليا نموذجا للتمركز الحضري، المسؤول عن توليد قوى الطرد المركزية نحو الخارج في امتداد خطي نحو المناطق الساحلية المجاورة شرقا وغربا، إذ لا يمكن تجاهل ما أصبحت عليه أسعار العقار التي وصلت إلى أعلى مستوياتها بهذا القطاع. وهنا يمكن أن نسوق مثالا على ذلك من خلال الصراع القائم بين مستغلي المطاعم والملاهي المستوطنة لواجهة الخليج البحري وشركة تهيئة ميناء طنجة، الأمر ساهم فعليا في تأخير إنجاز مشروع التحويل المينائي وإعادة تهيئة الكورنيش الممتد على طول هذا القطاع. في المقابل، وأمام هذا الضغط المتزايد، أصبح منح تراخيص البناء لفائدة المنعشين العقاريين في إطار مسطرة الإستثناء (عدم التقيد)¹⁶⁶ (Dérogration)، يتجه نحو إزالة الغابات والأحراش المحيطة بها، الممتدة على طول الواجهة الشرقية للخليج. ويتضح ذلك من خلال مشروع "الغندوري" (Projet Ghandouri) الذي يتماشى مع سياسة تعزيز السياحة في خليج المدينة، والذي يغطي مساحة قدرها 55 هكتار من الواجهة البحرية و18 هكتار من المساحة الغابوية للخليج الشرقي. مثال آخر لهذا الاتجاه الخطي الجديد يجسده الامتداد الطولي لمشروع "كاب تنجيس" (Cap Tingis) على امتداد ساحلي يقدر ب 1.3 كلم قبالة البحر الأبيض المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أنه وفي الوقت الذي سبق تنفيذ سياسات التهيئة الأولى، التي استمرت إلى نهاية السبعينيات وتم اعتمادها في حلة جديدة، كانت المجالات الخلفية الممتدة على طول خليج المدينة تشكل مشهدا ريفيا تستوطنه بعض النشاطات الزراعية والمزارع الصغيرة والأكواخ. وعلى الرغم من كون بعض الآثار بجانته الضاحية لا زالت تشهد بهذا النمط الإنتاجي التقليدي، إلا أنه سرعان ما تراجع لإفساح المجال للتمدين الشاطئي وهجوم "الأسمنة السياحية". في مقابل ذلك، يبقى التراث المعماري والثقافي للمدينة، شأنه شأن المناطق الداخلية، في وضعية تهميش تستوجب التثمين¹⁶⁷ من أجل تحقيق تنمية سياحية مندمجة ومستدامة.

¹⁶⁶ - وضعت الدورية الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ 14 نونبر 1973 الأسس الأولى لهذه الممارسة. وفي نفس السياق، تقرّ الدورية رقم 45 /SJ /DUA بتاريخ 7 مارس 1994 أن " بعض رخص إحداث التجزئات العقارية والبناء سلمت إما دون استشارة مسبقة للمصالح التقنية المعنية، وإما رغم رفض المصالح منح تلك الرخص. وفي كل الأحوال، فإن هذه الرخص لا تحترم مقتضيات النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وخاصة وثائق التعمير. " (دورية وزارة الداخلية رقم 45 بتاريخ 7 مارس 1994 المتعلقة باحترام مقتضيات النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، والآراء الصادرة عن المصالح التقنية في مجال التعمير). وبالنسبة لمشاريع التنمية السياحية واسعة النطاق وذات الأهمية العقارية، يتم تداول مسطرة الإستثناء من قبل من قبل لجنة التقييد (la Commission des dérogations) برئاسة الوالي. وتضم هذه اللجنة الوكالة الحضرية، والمفتشية الإقليمية للإسكان والتعمير وتهيئة المجال (IRHUA)، والمركز الجهوي للاستثمار (CRI)، والجماعة الترابية ووزارة السياحة، حيث تدرس المشاريع المقدمة لمنح استثناءها من الأحكام التنظيمية لوثائق التخطيط والتعمير. فإلى جانب دورها في التنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية والمركزية، يتضح الدور الرئيسي الذي تقوم به الولاية في دعم قطاعات اقتصادية مختلفة كالسياحة والتجهيزات العمومية، ومشاريع الترميم والتأهيل الحضري.

¹⁶⁷ - Julien Le Tellier ; (2014) «Les recompositions territoriales dans le Maroc du Nord. Dynamiques urbaines dans la péninsule tingitane et gouvernance des services de base à Tanger et à Tétouan (Maroc). L'inclusion des quartiers pauvres à travers l'accès aux transports et à l'eau potable » ; P : 172.



168 خريطة استخدام الأراضي لمدينة طنجة



169 صور توضيحية لإعادة تهيئة خليج المدينة



مشاريع التهيئة السياحية المنجزة والمبرمج إنجازها

اسم المشروع	المساحة المعبأة	حجم الاستثمار	برنامج المشروع
Paradise	116 هكتار	1 مليار درهم	1200 سرير فندقي، 242 إقامة سكنية. كولف
Al Houara	204 هكتار	10 مليار درهم	2376 سرير فندقي، 900 إقامة سكنية، كولف مساحته 100 هكتار
Tinja	294 هكتار	5,3 مليار درهم	100 سرير فندقي، 2247 إقامة سكنية، كولف، ميناء ترفيهي
Cap Tingis	60 هكتار	1,5 مليار درهم	498 سرير فندقي، 138 إقامة سكنية (تدبير فندقي)
Tanger city centre	3,4 هكتار	1,8 مليار درهم	1000 سرير، 803 إقامة سكنية، مكاتب ومركز تجاري
Projet du lac artificiel	106 هكتار	860 مليون درهم	640 سرير فندقي، 3 قرى العطل (390 غرفة)، 300 فيلا
Royal Resort Cap	127 هكتار	-	2500 سرير فندقي، كولف من 18 حفرة، نادي

168 - إنجاز الباحث (بولشيويخ طارق).
169 - صور مقتطفة من طرف الكاتب: طارق بولشيويخ.



الفروسية			Malabata
----------	--	--	----------

هاته الملاحظات المبدئية تؤشر على اختلال التوازن المتزايد في منطقة الخليج البحري، وتوضح الفجوة بين نموذجين حضريين مختلفين. والواقع أن النموذج الأول للمدينة الخطية - الشريطية - (The linear city)، حيث ينتظم التمدين حول المراكز الثانوية (المدن الجديدة والمراكز الصناعية والسياحية والسكنية، وما إلى ذلك)، المستقطبة لمعظم الاستثمارات العقارية، يطرح إشكالية الاندماج في بيئة حضرية متناقضة. يثير الأمر تساؤلات ناجعة حول قدرة المشاريع السياحية الساحلية على تحقيق الاندماج الحضري، عن طريق تحقيق التنمية وتوزيع الدخل في باقي المجالات الداخلية للمدينة¹⁷⁰. ويرجع ذلك إلى كون الساحل يتمتع بمركزية قوية بفعل قربه من الميناء القديم، الذي تم تحويله مؤخرا إلى ميناء ترفيهي وميناء للصيد، والمحطة الجديدة للقطار السريع، باعتبارها أهم البنيات الأساسية والخدمات التي تنتظم حولها أنظمة النقل متعددة الوسائط، والبنيات الفندقية ووسائل الترفيه والمراكز التجارية ومكاتب الأعمال... إلخ. نتيجة لذلك، فالأحياء القريبة التي تحيط بالنسيج الحضري المركزي تبرز تنظيما جيدا، في حين أن المدينة العتيقة ذات النسيج التقليدي، وبالرغم من نشاط السياحة والصناعة التقليدية، تعرف حالة من التدهور المتقدم وصعوبات جمة تتعلق بوضعية المباني الآيلة للسقوط، والتحول المرتبطة بمشاشة التشغيل (انتشار العمل غير القار والموسمي) وانتشار الإرشاد السياحي غير المرخص. وتتوزع هاته المهن حسب فئات سوسيو مهنية متواضعة: حرفيين وعمال مهرة (38%) يد عاملة مياومة (19%) الأطر المتوسطة والموظفين يمثلون فقط 5,5% و 14% على التوالي¹⁷¹.

انتشار الأنشطة غير القارة والهشة المتعلقة بالسياحة في المدينة القديمة



مقارنة بالأنماط المكانية السالفة الذكر، يعكس نموذج الإشعاع المركزي (le modèle radioconcentrique) من جهته تأثيرا مزدوجا لبعض الطرق الرئيسية وملتقياتها التي تشكل محاور ونقط ناظمة للتمدين، في اتجاه المناطق والأقطاب الحضرية الجديدة. على هذا النحو، أصبحت الدواوير القروية تشكل أجنحة لأحياء هامشية تتسع وفقا للمعيقات الطبوغرافية مع اتباعها لمسارات الطرق والمحاور المهيكلية¹⁷². ويبدو أن التطور المزدوج للمناطق الصناعية والضواحي السكنية قد ساهم استقطاب متزايد لليد العاملة المهاجرة، التي تعتبر إلى حد ما مسؤولة عن تزايد الطلب السكني وانتشار الضواحي السكنية الكبيرة، والأقطاب الحضرية الجديدة المجاورة للمناطق

¹⁷⁰ - يمتاز المجال السياحي بمستوى عال من التركيز الخدمي، يبرره ارتفاع متوسط نفقات السياح مقارنة بما ينفقه المقيمون الدائمون، وبالتالي فالمجال السياحي حسب هذا الطرح هو عبارة عن مجموعة من الأمكنة ذات وظيفة مزدوجة، تقوم بتركيز الثروة وتوزيعها هذا النموذج يرتكزون في الأساس على الأساليب الحاجية المستحضرة لبعض المشاكل من قبيل الإشباع (Saturation) واكتناظ الأمكنة السياحية ومعيارية (Standardisation) الخدمات التي ينطوي عليها النموذج "المتركز"، ناهيك عن باقي الآثار السلبية البيئية والثقافية التي يمكن أن تلحق بالمواقع السياحية والمشاهد الطبيعية في حالات تركيز التوافد السياحي بها.

¹⁷¹ - Le Telier et al ; « La mobilité urbaine dans l'agglomération de Tanger : évolutions et perspectives » ; Plan Bleu, 2008. P.71.

¹⁷² - Idem, P : 213.



الصناعية (المدينة الجديدة ابن بطوطة بالقرب من المنطقة الصناعية الحرة) (أنظر الشكلين). ويتعلق الأمر بشكل خاص بمحوري الطريقين الوطنيين، الرباط وتطوان، نتيجة تركز المناطق الصناعية بهما. فعلى بعد 15 كلم من مركز المدينة، تم تدشين القطب الحضري الجديد "ابن بطوطة" في سياق برامج التأهيل والتنمية الحضرية بالإقليم بهدف الحد من السكن العشوائي، وتعزيز السكن الاجتماعي، وإعادة إسكان سكان بعض الأحياء الصفيحية. ويصل الغلاف المالي المخصص إلى ما يناهز 340 مليون درهم لتهيئة مساحة قدرها 120 هكتار، وتوفير طاقة سكنية تصل إلى 16.000 سكن لإيواء حوالي 100.000 نسمة. ويتميز موقع القطب الجديد بقربه من عدة مناطق صناعية مولدة لفرص الشغل، ويشمل مبان مكونة من 7 طوابق وسكن اجتماعي وفيلات، بالإضافة إلى باقي البنى التحتية والمرافق السوسيوثقافية والمساحات الخضراء.



في نفس السياق المرتبط بالتمدين الصناعي، يجري حاليا دراسة مشاريع أخرى تتعلق بإنشاء ثلاث مدن جديدة، ويتعلق الأمر بمدن "القصر المجاز" بالقصر الصغير (على بعد 30 كلم من مدينة طنجة)، و"كزناية" (محيط ريفي متاخم للمدينة) و"ملوسة الجوامعة" (15 كلم جنوب شرق المدينة). وتعتبر هاته الأخيرة (على بعد 30 كلم من الميناء المتوسطي) أهم هاته المشاريع من حيث المساحة (2000 هكتار)، حيث من المرتقب أن تستقطب القوى العاملة بالمناطق الحرة قيد الإنجاز، المحيطة بالميناء المتوسطي (القدرة الإسكانية الأولية المتوقعة : 30.000 نسمة)، فيما يتميز القطب الحضري المستقبلي لكزناية (بمساحة تصل إلى 1070 هكتار) بموقعه بالقرب من محيط المدينة ضمن مجال تأثيرها الممتد على طول الطريق الوطنية في اتجاه الرباط، وقربه من منطقتين صناعيتين (المنطقة الحرة لطنجة TFZ والمنطقة الصناعية لكزناية). أما بالنسبة لموقع "القصر المجاز"، الذي يغطي مساحة إجمالية تصل إلى 1500 هكتار، فيهدف إلى استضافة القطب الحضري الجديد المتاخم للميناء المتوسطي (على بعد حوالي 6 كلم)، في انتظار أن يصبح القطب الحضري الرئيسي بعمالة "الفحص-أنجرة"، التي لا تتوفر إلى اليوم على مركز حضري.

مرة أخرى، يجب التأكيد هنا على الدور الهام للصناعة كنشاط رئيسي بجهة تطوان، ووضعية إقليم طنجة-أصيلة باعتباره يمثل وحده حوالي 61% من مجموع المؤسسات الصناعية و81% من اليد العاملة الصناعية، وبشكل خاص في قطاع النسيج والألبسة (69% من اليد العاملة). وتشير الإحصائيات العامة للسكان والسكنى (2014) إلى ما يقارب 208 000 وظيفة عمل بطنجة، يتوزعون بين الصناعة (26%) والتجارة (17%) والخدمات (13%) والبناء والأشغال العمومية (11%). ويجب الإشارة إلى أن تطور عدد السكان بالقرب من المناطق الصناعية يرجع بالأساس إلى تدفقات الهجرة وخاصة بمقاطعة "بني مكددة" حيث ارتفع عدد الساكنة من 144 154 نسمة سنة 1994 إلى 238 382 نسمة سنة 2004 ليصل إلى 386 191 نسمة سنة 2014 (أنظر الجدول المرافق) بمعدل نمو يصل إلى 5,2%. هذه المقاطعة تحتضن بالفعل 27000 عامل نشط في الصناعة و11773 عاملا في قطاع البناء والأشغال العمومية.

تطور الساكنة الحضرية بطنجة (1994-2014)			
إحصاءات السكان	الساكنة سنة 1992	الساكنة سنة 2004	الساكنة سنة 2014

المقاطعات الحضرية لمدينة طنجة			المقاطعات
386 191	238 382	144 154	مقاطعة بني مكددة
201 122	141 987	108 577	مقاطعة الشرف-مغوغة
117 557	115 839	105 882	مقاطعة الشرف-السواني
243 082	173 477	138 534	مقاطعة طنجة المدينة
947 952	669 685	497 147	مجموع المقاطعات
33 848 242	29 891 708	26 073 717	مجموع المغرب

كما ساهم التمدين الناتج عن التنمية المدعومة للقطاع الصناعي في إفراغ عدد من الجماعات القروية 173 المجاورة وتفاقم التباينات الجالية بين المناطق المركزية والهامشية، الأمر الذي أدى في تزايد الضغط على الموارد الطبيعية والغابات والسواحل. بالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذا التوسع الحضري غير المنضبط، في غياب اتخاذ أية تدابير تشخيصية وتخطيطية، مثل إسقاطات النمو الديمغرافي والاقتصادي، يمكن أن يؤدي بشكل فعال إلى انتشار السكن العشوائي والأحياء الفقيرة وأحياء الصفيح، الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى تدهور المشهد الحضري وتعدد مطارح الأزمات العشوائية وتزايد كميات تصريف السائل.

تطور الساكنة الحضرية والقروية بإقليم طنجة-أصيلة (1982-2014)				
2014	2004	1994	1982	ساكنة إقليم طنجة-أصيلة
1.005.041	724.000	526.215	312.227	الساكنة الحضرية
60.560	53.000	101.748	124.000	الساكنة القروية
1.065.601	777.000	627.963	436.227	مجموع الساكنة

ساكنة المدن الكبرى السبع بالمغرب (2014)		
عدد الأسر	الساكنة	المدن الكبرى بالمغرب
819 954	3 359 818	الدار البيضاء
257 739	1 112 072	فاس
239 243	947 952	طنجة
217 245	928 850	مراكش
213 477	890 403	سلا
151 579	632 079	مكناس
151 670	577 827	الرباط

نتيجة لذلك، سجلت مدينة طنجة في السنوات الأخيرة، باعتبارها واحدة من أقدم المدن المغربية، أعلى نسبة نمو سكاني بالبلاد، قدرت ب 3,6% سنويا. وبذلك يكون عدد سكان المدينة قد تضاعف زهاء أربع مرات على مدى 80 سنة الأخيرة، من 150.000 في سنة 1930 إلى 1065 066 نسمة في عام 2014 (مجموع السكان في إقليم طنجة - أصيلة). ويعزى هذا النمو إلى النزوح القروي والهجرة من مختلف المناطق المغربية. في الوقت الذي يمثل تحديا كبيرا للسلطات لإنشاء التخطيط والرقابة المناسبة مقدما أو التعامل مع بعض الاحتياجات الإسكانية المحتملة والمعدات والخدمات الأساسية، وهذه الظواهر الدرامية هي في أصل انتشار

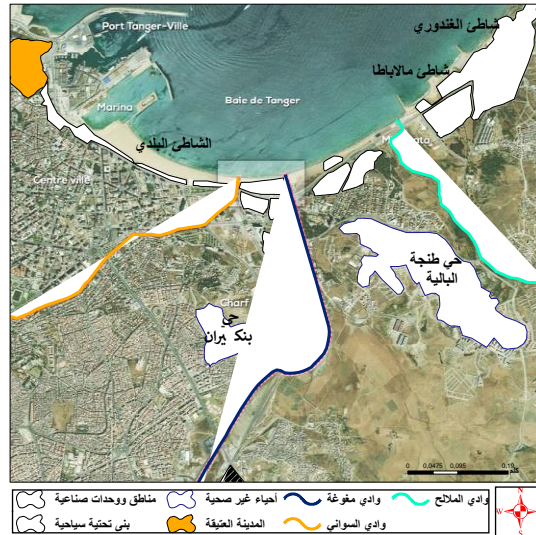
¹⁷³ - يتكون إقليم طنجة-أصيلة من إثني عشر جماعة، 3 جماعات حضرية تمثل جماعة طنجة، جماعة أصيلة وجماعة كزناية. وتسع جماعات أخرى قروية.



الأحياء الكبيرة غير التنظيمية وغير المجهزة تجهيزا جيدا والمراكز الحضرية الصغيرة التي تواجه مشاكل صحية خطيرة تؤثر على البيئة الطبيعية وتهدد الساحل والموارد المائية.

يشكل التوفيق في الاختيارات الاستراتيجية بين الصناعة والسياحة الشاطئية إحدى التحديات الكبرى للتنمية المستدامة بالمدينة، إن لم يكن من أكثر المفارقات المعبرة عن قصور التخطيط الحضري. فمع تطور الأنشطة الصناعية بالمدينة¹⁷⁴، وما رافقه من ظواهر التمرکز السكاني والتوسع العمراني وأشكال الفصل السوسيو مجالي بين الأحياء الصناعية والقطاعات المركزية، تواجه العديد من المناطق ذات الأهمية السياحية، الواقعة أساسا على الشريط الساحلي مخاطر مؤكدة للتلوث الصناعي المنتشر، الناتج عن تصريف النفايات الصلبة والسائلة للمناطق الصناعية الواقعة في أعالي الأودية في اتجاه الساحل. ولا أدل على أن هذا التصريف قد أدى إلى إعادة النظر في الإكراهات البيئية التي تهدد استدامة المؤسسات الفندقية.

إغلاق نادي البحر الأبيض المتوسط (Club Méditerranée) بالخليج البحري سنة 1999¹⁷⁵. تقتضي هذه الوضعية الإستجابة العاجلة لمسألة معالجة الصرف الصحي، حيث أن كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي لا يزال تصريفها يتم دون معالجة مسبقة في اتجاه البحر وبالقرب من الشواطئ، من خلال الأودية وقنوات التصريف التي تعبر المجال الحضري ككل. كما يبدو من الضروري النظر إلى كون الفنادق والوحدات السكنية قد أدت إلى ضغط شديد على البيئة الساحلية نتيجة لطبيعة وظائفها، الأمر الذي يثير سؤال التأثير البيئي المتمثل في طبيعة استغلال وتديبر الموارد الطبيعية والبيئية.



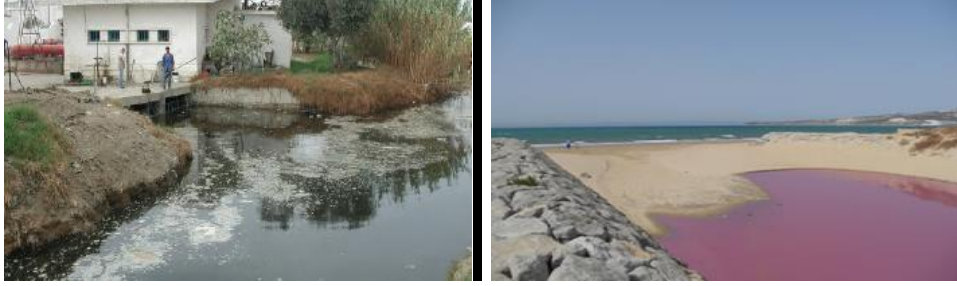
مصب وادي مغوغة

¹⁷⁴ - ظلت الصناعة في مدينة طنجة إلى حدود سنة 1956 في مرحلة جنينية. وبفضل السياسة الطوعية للدولة، تم خلق أول منطقة صناعية مع بداية سنوات السبعينيات، على مشارف مدخل المدينة في اتجاه تطوان. وتعتبر الطفرة الصناعية التي شهدتها نتيجة لسياسات التحفيز التي توالفت منذ الستينيات، وخاصة في مرحلة الثمانينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين إلى يومنا هذا.

175 - Julien Le Tellier ; (2014) « Les recompositions territoriales dans le Maroc du Nord. Dynamiques urbaines dans la péninsule tingitane et gouvernance des services de base à Tanger et à Tétouan (Maroc). L'inclusion des quartiers pauvres à travers l'accès aux transports et à l'eau potable » ; P : 170.



مصّب وادي السواني



صور مقتطفة من طرف الباحث: طارق بولشيخ

حتى نهاية التسعينيات، وعلى مدى فترة استمرت نحو ثلاثين عاما، عرفت مدينة طنجة تراجعا تدريجيا لجاذبيتها كوجهة سياحية ذات إشعاع دولي. فشاطئ المدينة، الذي كان في السابق موردا رئيسيا للتنمية السياحية، أصبح على العكس من ذلك عائقا مهما للتنمية المستدامة للسياحة. فضلا عن ذلك، كان للنمو الديمغرافي من جهة والتطور الصناعي (إنشاء مناطق صناعية جديدة على طول طريق تطوان) من جهة ثانية، في غياب أنظمة معالجة النفايات الصناعية والمنزلية، بالغ الأثر في تصريف كميات كبيرة من المياه العادمة الصادرة عن المناطق الصناعية عبر الوديان التي تصب مباشرة في خليج المدينة (أودية السواني ومغوغة والملاح) (أنظر الشكل 3). وقد كان لهذا الوضع تأثير مباشر على جودة مياه الاستحمام والظروف الصحية العامة بهذا المجال لكل من المقيمين والسياح. ويعزى هذا التدهور من حيث جودة المياه، واختلال التوازن في المنظومة الهيدرودينامية للساحل، أساسا إلى نوعين من مصادر التلوث الذي تعرض له الشاطئ البلدي للمدينة لسنوات عديدة خلت:

- التلوث بواسطة مياه الصرف الصناعي: هذه المياه العادمة القادمة من المناطق الصناعية، وخاصة المنطقة الصناعية لمغوغة، غنية بالمواد المعدنية والعضوية الغير قابلة للتحلل البيولوجي.
- التلوث بواسطة مياه الصرف الحضري: يعتبر التصريف المباشر لمجري الصرف الصحي في البيئة البحرية من أهم مصادر التلوث في خليج المدينة.

4- موسمية السياحة الوطنية والسياحة الدولية: تكامل أم تنافس؟

من منظور جغرافي، يمثل تحديد موسمية النشاط السياحي من خلال الاختلاف المجالي والزمني¹⁷⁶ أمرا ذا أهمية خاصة في تحليل بنية النظام السياحي، فالتسلسل الزمني والمكاني، على النحو الذي يتشكل به من خلال الحركة السياحية، يساعد في إبراز شدة التدفقات السياحية على مستوى الزمن (الفصل السياحي) والمجال (مناطق أو جهات ذات تركيز عال)، غير أنه من الممكن أيضا أن يتجسد

¹⁷⁶ - Butler et Mao, 1997 ; Butler, 2001



بشكل أكثر انتشارا من خلال وسائل شديدة الاختلاف¹⁷⁷. ومن الواضح أن تدويل الاقتصادات الوطنية قد أدى إلى خلق علاقات أكثر ارتباطا بالمجال، من خلال الحركة المفرطة التي تستبطن وجود سلوكيات وممارسات سياحية يستوجب تقييمها لكونها أصبحت أكثر تكرارا واتصالا بالمجال الترابي¹⁷⁸، ولا أدل على ذلك أننا أصبحنا نلاحظ خلال السنوات الأخيرة نموا كبيرا في بعض المناطق التي تحتضن وجهات سياحية على درجة عالية من الاختصاص. غير أنه من الواضح أن هذا الاتجاه كثيرا ما يكون محفوفًا بالعديد من المضار والآثار السلبية، الاقتصادية والمالية¹⁷⁹، المتمثلة في ارتفاع عدد السياح فوق مستوى الإشباع، وتراجع إنفاق الزوار، وانخفاض معدلات إشغال الفنادق في مقابل أشكال الإيواء الأخرى ذات القدرة المحدودة في توليد فرص الشغل، وزيادة الحركات العمالية الكثيفة إلخ..، ناهيك عن باقي الآثار البيئية المسهمة في إنتاج إضافي من النفايات ومياه الصرف الصحي، وتلوث الهواء بفعل تركيز ازدحام وسائل النقل والمواصلات، وارتفاع استهلاك مياه الشرب، واختلال النظام الإيكولوجي بشكل عام... إلخ.

ويرتكز تطوير السياحة بالمغرب، كما ذكرنا سابقا، على تطوير الممارسة الساحلية، المتمثلة في مختلف الأنشطة البحرية والشاطئية و"صناعة الفنادق" وممارسة العطلات الصيفية، وانتشار السكن الثانوي والمخيمات وما إلى ذلك. نتيجة لذلك، تركزت هاته الممارسات في تجمعات حضرية ساحلية لكونها مناطق تتسم بمجاذبية وقدرة استقطاب عالية بفضل بنيتها التحتية المتطورة وسهولة الولوجية إليها. في المقابل من ذلك، تمثل المناطق الساحلية التي تحظى اليوم بدعم متزايد من أجل تنوع عروضها السياحية (السياحة التراثية الثقافية إلى جانب السياحة الشاطئية المطورة سابقا) بفرص أفضل للتخفيف من حدة موسمية الطلب السياحي بها، على عكس باقي المدن التي لم تستطع التكيف مع الاتجاهات الحديثة للطلب السياحي، و تنوع وتعزيز عرضها السياحي الذي لا زال يركز حصريا على الطابع الساحلي للوجهة.

وبالمقارنة مع ما تعرفه السواحل الطنجية اليوم من انتشار واسع لحركة السياحة الدولية، أصبحت المناطق الساحلية المتاخمة لأهم مدن الجهة، والتي تمت تهيئتها منذ الستينيات، تنحو إلى استقطاب متزايد للسياح الداخلين، إذا استثنينا بعض المحطات السياحية المنتشرة على طول الساحل التطواني، أو بعض الشواطئ المتواجدة ببعض المدن المتوسطة كأصيلة وواد لاو والقصر الصغير... التي لا تزال تعرف إقبالا نسبيا للسياح الأجانب. وتشكل مدينة طنجة، عاصمة مدن الجهة، وجهة لقضاء العطلات لشرائح واسعة من الزوار والسياح الداخلين، فضلا عن استقطابها لعدد كبير من السياح الأجانب والمستثمرين. ويرجع ذلك، إلى العديد من الأسباب التي تفسر دينامية السياحة بالمدينة، لعل أهمها الدور الاقتصادي الذي أصبحت تقوم بها على مستوى العديد من القطاعات المنتجة، كالصناعة والخدمات والعقار والصيد البحري، وتوفرها على أهم بنيات النقل والمواصلات بالجهة، من خلال الربط الطريقي السريع (الطرق السيارة) والسككي الحديث (القطار السريع) والبحري الدولي (ميناء طنجة المتوسطي)، دون الحديث عن الطفرة الهائلة لبنى الاستقبال السياحي التي تشهدها اليوم، سواء على مستوى البنيات التقليدية كالفنادق أو غيرها من المشاريع العقارية الكبرى المخصصة للسياحة والأعمال (سياحة الأعمال)، أو إغفال مرافق الترفيه المتعددة (الميناء الترفيهي وتهيئة الخط الساحلي للخليج)، والدور التاريخي والثقافي لمعاملها التراثية والأثرية (المدينة العتيقة، قصر مرشان، مغارة هرقل...)، وأهمية التراث الطبيعي المتمثل في المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية والغابات الحضرية (رأس سبارتل، غابة الرميالت...).

على هذا الأساس، لا شك أن استدامة الوجهات السياحية أصبحت رهينة بممارسات الفاعلين والسياح من خلال ممارسات وأنشطة قد يكون لها تأثير واضح ومتعدد الأبعاد على استغلال الموارد الطبيعية والأراضي والبيئة بشكل عام، من خلال استنزاف الموارد المعبأة

177 - Vellas. F., 1985

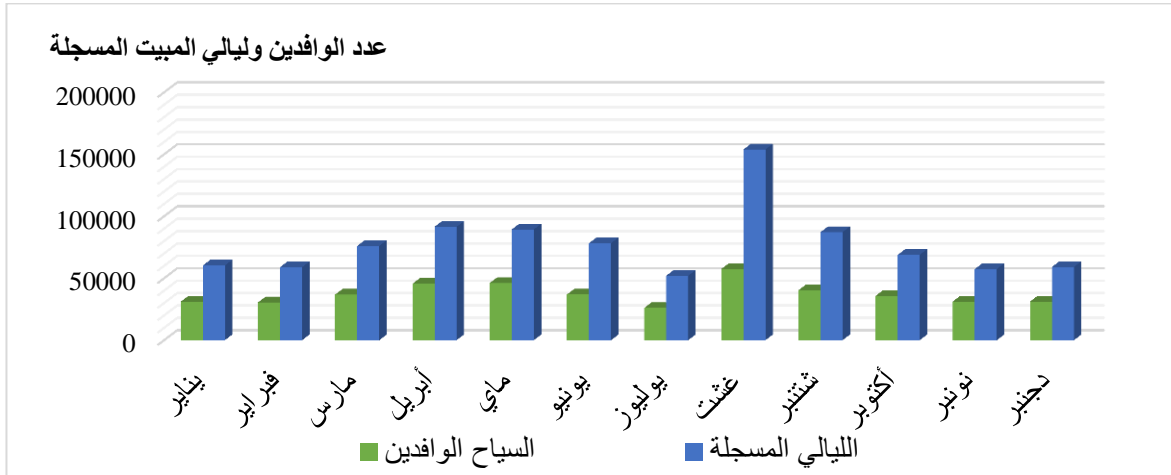
178 - Claudine. C, 2011

179 - Baum et Hagen, 1999 ; R. W. Butler, 2001

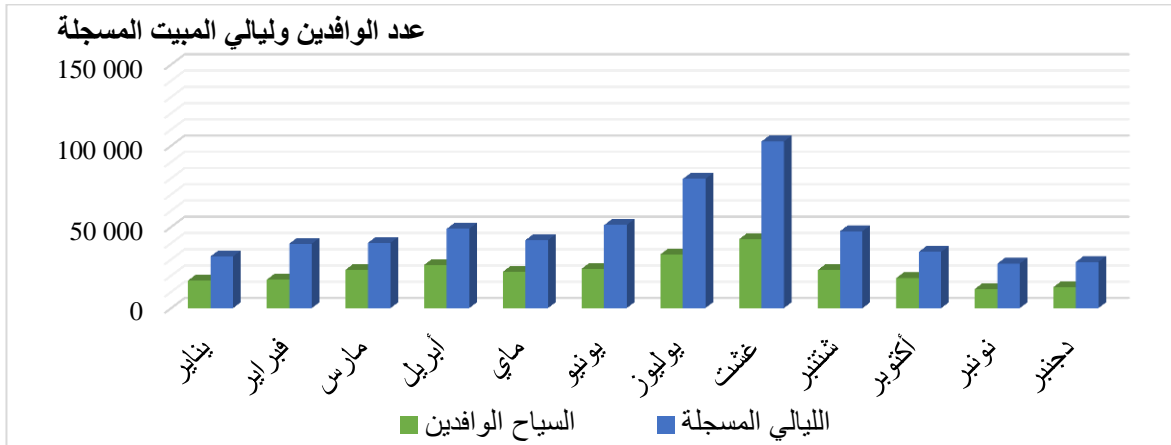


والطاقات، وتوليد كميات إضافية من التصريفات المختلفة التي تنتهي في الغالب في البيئة البحرية. على ضوء هاته التهديدات، يشكل التركيز الموسمي القوي للنشاط السياحي مجال الدراسة إحدى الخصائص الأكثر وضوحا في تحديد الطلب السياحي. وتبرز الأشكال (...). تبدأ واضحا في التوافد السياحي خلال السنة، حيث يمتد موسم الدروة بشكل عام بين شهري يونيو و غشت (عدد الليالي السياحية المسجلة : 153858 ليلة، عدد السياح الوافدين : 57452 سائحا سنة 2014). كما يتضح أن مصادفة شهر رمضان، -شهر الصيام-، لفترة الصيف خلال السنوات الأخيرة قد أدت إلى انخفاض ملحوظ في عدد الليالي المسجلة (يونيو 2014)، في حين تم تسجيل أعلى معدلات إشغال الفنادق خلال شهري يوليو وشتنبر (74% و 77% على التوالي في سنة 2012).

التطور الشهري للسياح الوافدين وتعداد الليالي المسجلة بالفنادق لسنة 2014



التطور الشهري للسياح الوافدين وتعداد الليالي المسجلة بالفنادق لسنة 2001



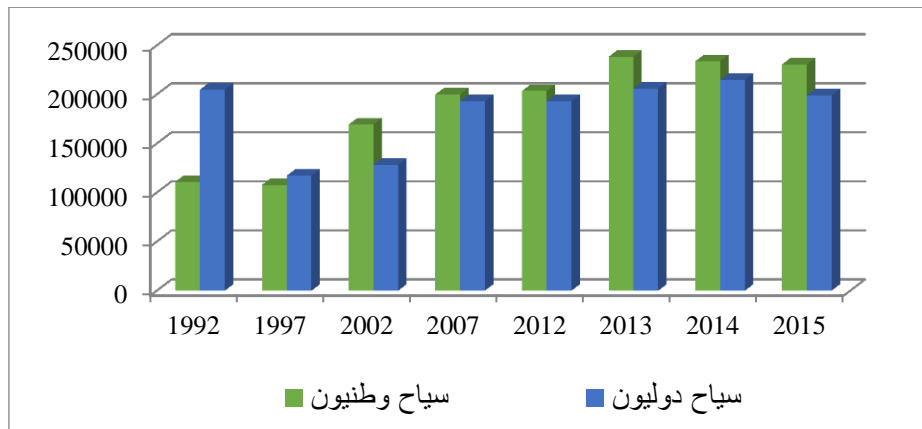
وفيما يتعلق بتعداد السياح الوافدين، تبين الإحصاءات المعتمدة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1992-2015 تبدأ واضحا في عدد السياح الدوليين الذين انخفض عددهم من 204997 سائح أجنبي خلال سنة 1992 إلى 117298 سنة 1997، ليعود مرة أخرى إلى مواصلة الارتفاع بمعدل وصل إلى 199198 في سنة 2015 (أنظر الشكل). في المقابل من ذلك، عرفت السياحة الداخلية بالمدينة، شأنها شأن العديد من الوجهات المغربية، تطورا مستمرا، على الرغم من تأثير بعض الأزمات الجيوسياسية والأمنية، الخارجية والداخلية، التي أثرت بشكل واضح على عبور السياح الدوليين، ويتعلق الأمر بالأحداث الإرهابية ل 11 شتنبر 2001 وحرب العراق الثانية (2003) والهجمات الإرهابية بالدار البيضاء في 16 ماي 2003¹⁸⁰. ويتمثل هذا التطور أساسا في ارتفاع

180 - Brahim Moudoud and Abdelkrim Ezaïdi, 2005

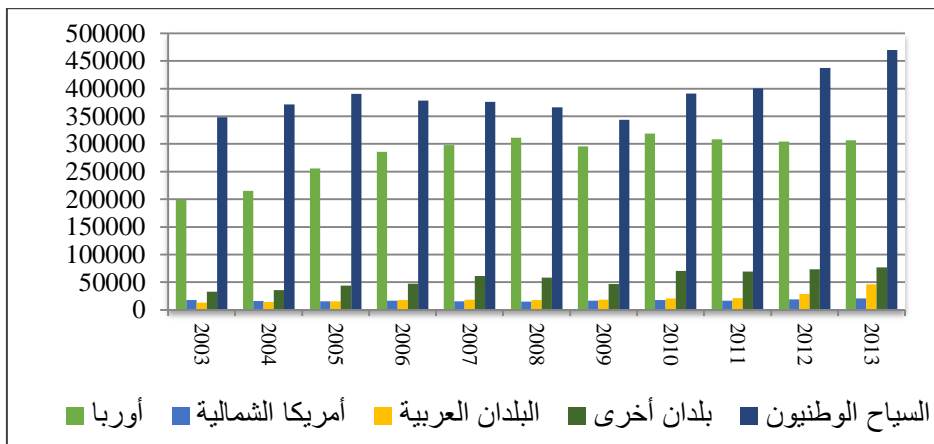


تعداد السياح الداخليين من 110 973 سائح خلال سنة 2002 إلى 230658 سائح خلال سنة 2015، وهو ما يشكل ما يقارب ضعف الطلب الداخلي (لاحظ الشكل). علاوة على ذلك، عرف الاتجاه العام لتعداد الليالي المسجلة تطورا كبيرا خلال الفترة ما بين (2003-2013) (لاحظ الشكل)، الأمر الذي يفسر المكانة البارزة التي أضحت تحتلها صناعة الفنادق ومؤسسات الإيواء التسويقية المصنفة الأخرى، بالنسبة لكل من السياحة الدولية والسياحة الوطنية بدرجة متفاوتة. فإذا كان عدد الليالي المسجلة على مستوى السياحة الداخلية قد عرف تطورا نسبيا من 347991 سنة 2003 مقابل 469625 سنة 2013، فقد عرف الطلب الدولي على هاته المؤسسات تطورا مضاعفا في الفترة ذاتها، منتقلا بذلك من 262588، بما لا يقل عن 199105 ليلة سياحية بالنسبة للأوروبيين، إلى 450785 ليلة سياحية مع نهاية نفس الفترة (لاحظ الشكل).

تطور السياح الوافدين الوطنيين والدوليين في الفترة ما بين 1992 و 2915 بمدينة طنجة



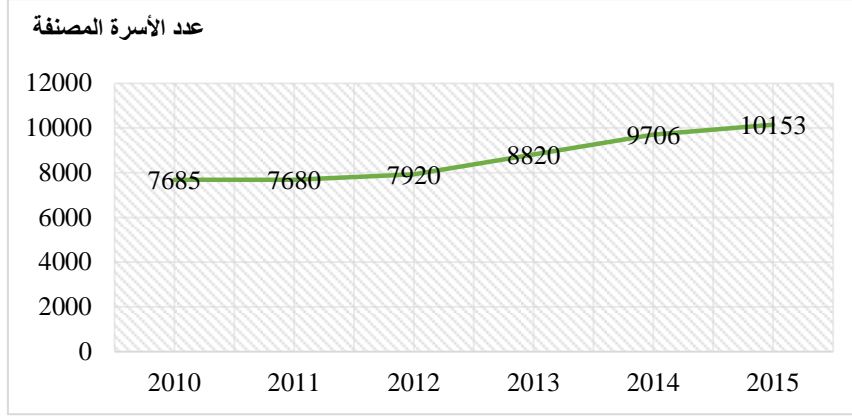
تطور ليالي المبيت المسجلة في الفترة ما بين 1992 و 2915 بمدينة طنجة حسب بلدان المنشأ



في الواقع، يتضح من خلال ملاحظة الطابع الموسمي لكل من السياحة الوطنية والدولية أن هذين الشكلين من السياحات يجسدان تكاملا زمنيا على المستوى التوزيع الفصلي للطلب السياحي، أكثر منه تنافسا أو تركزا خلال فصل بعينه. فعلى الرغم من تركيز توافد المغاربة المقيمين بالخارج وغيرهم من السياح الوطنيين على وجهات سياحية مختلفة خلال فترة الصيف، وبشكل خاص في الوجهات الساحلية الشاطئية، فالسياح الأجانب عادة ما يميلون إلى تمديد فترات إقامتهم طوال السنة، حيث يتجاوز توافد الفئة الأولى بكثير الفئة الثانية في بعض الوجهات خلال شهري يوليوز و غشت. وبالنظر إلى الطابع الموسمي للتوافد السياحي الذي يسم كلا من هذين

النوعين، وما يرتبط بهما من قدرة على توليد فرص العمل، فقد يصبح من الممكن التخفيف من آثار موسمية السياحة في عدة مجالات تتعلق برحبة المنشآت السياحية، والحفاظ على الوظائف والآثار المستحدثة في مختلف وسائل النقل والمؤسسات الخدمية الأخرى¹⁸¹.

تطور القدرة الاستيعابية المصنفة في الفترة ما بين 2010 و 2015 بمدينة طنجة



5- تأثير السياحة على استهلاك الموارد الطبيعية (الماء والطاقة) وانعكاساتها على القدرة الشرائية للمواطنين:

أصبح النمو الاقتصادي الذي يشهده القطاع السياحي، وارتباطه بما يصطلح عليه اليوم بـ "الصناعة السياحية" (Industrie touristique)، يتطلب استغلال موارد وإمكانات طبيعية هائلة، تستوجب توفير كميات كبيرة من الماء والأراضي والطاقات والاحتياجات الغذائية. ويتفاوت استهلاك المياه والطاقات بشكل خاص تبعا لخصائص بنيت الإيواء السياحية¹⁸²، واحتياجات السياح المرتبطة بها. ويبدو أن الطلب على هاته الموارد خلال فصل الصيف بوجهات السياحة الجماهيرية، لا سيما في مناطق تعاني ندرة أو ضعف جودة الموارد المائية¹⁸³، إلى جانب باقي احتياجات السكان المحليين، أصبح يمثل هاجسا حقيقيا في التوفيق بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. في المجال الساحلي المتوسطي، يستهلك "السائح الفندقي" ثلاثة أضعاف ما يستهلكه السكان المحلي، أي ما يتراوح بين 300 و 850 لتر يوميا خلال فصل الصيف، ناهيك عن باقي احتياجات المرافق السياحية (حمامات السباحة، سقي الحدائق وملاعب الغولف¹⁸⁴..)، التي أصبت من المتطلبات الضرورية بالنسبة لبعض الشرائح¹⁸⁵. إلى جانب هذا الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية، تولد السياحة (الجماهيرية) كميات كبيرة من النفايات الصلبة والسائلة التي تنتهي في حالات كثيرة في الأوساط البحرية، فيما تفضل الانبعاثات الغازية أقل أهمية، إذا ما استثنى قطاع النقل. بالنسبة بالطاقة، تعتبر السياحة واحدة من أكثر القطاعات المستهلكة حسب تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد ب جوهانسبرغ سنة 2002. باختصار، يمكن القول أن الازدهار والنمو الاقتصادي اللذين تشهدهما السياحة اليوم يعتمدان بشكل أساسي على توجيه الابتكارات الجديدة إلى تكريس المنتجات الفاخرة، المتطلبة لاستهلاك كبير للماء والطاقة والأراضي، الأمر الذي يساهم في تعظيم الآثار البيئية السلبية على

¹⁸¹ - Brahim Moudoud and Abdelkrim Ezaïdi, 2005

¹⁸² - يتفاوت استهلاك بنيت الإيواء الفندقي، كعنصر أساسي في الخدمات السياحية لأهميتها الاقتصادية وتأثيرها البيئي (Robinot et Giannelloni, 2009)، وفقا للخدمات والمرافق التي توفرها (الطوابق والغرف، المطابخ، الغسيل والتنظيف، حمامات السونا.. الخ).

¹⁸³ - تمثل مسألة جودة الماء معيارا مهما بالنسبة للسائح، خاصة فيما يرتبط بمياه الشرب والاستحمام وباقي الإستعمالات الترفيهية (Piram, J, 1995).

¹⁸⁴ - يتطلب سقي مساحة خضراء، تتراوح بين 50 و 150 هكتار ما قدره مليون متر مكعب خلال السنة، أي ما يعادل استهلاك مدينة يبلغ تعداد سكانها 12.000 نسمة (Marsoud 2004, www.gouche.net article 1430).

¹⁸⁵ - Essex S., Kent M., Newnham, R, 2004

الأوساط المضيفة، بل وقد يؤثر سلبا على استدامتها على المدى القصير. استجابة لذلك، أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات لترشيد استخدام الماء والطاقة داخل مؤسسات الإقامة السياحية.

من خلال الاعتماد على مصادر المعطيات والمعلومات المتاحة (المندوبية الإقليمية للسياحة، وزارة السياحة، المكتب الوطني للماء والكهرباء، شركة أمانديس) وكذا الزيارات الميدانية، يبدو من الواضح أن استهلاك المياه والطاقة بالفنادق المصنفة يبدو أكبر بكثير من استهلاك الأسر، حيث يستهلك زبون واحد بفندق فاخر أو بفندق من فئة 5 نجوم، ما يناهز 600 لتر يوميا (أنظر الجدول)، في مقابل متوسط وطني للاستهلاك لا يتجاوز 80 لتر يوميا لكل مواطن (Brahim Marrakchi, 2000). هذه الملاحظة تفسر إلى حد ما كيف أن سياحة العطل (خلال فصل الصيف بشكل خاص) غالبا ما تنتهج ممارسات ترتبط بـ"المتعة" في الاستحمام والترفيه، بمعدل يزيد عن الاستهلاك العادي، في الوقت الذي يظل استهلاك الأسر مشروطا بنظام تسعيري ديناميكي يرتبط بالتكلفة المعيارية وليس بالتكلفة الفعلية، مما يؤدي إلى تضاعف أسعار الفواتير مع الزيادة الفعلية للاستهلاك. ولا تزال فواتير الماء والكهرباء تثير قلق بل واحتجاجات عارمة في الشارع المغربي، الأمر الذي يذكرنا باحتجاجات مدينة طنجة وتطوان والجماعات الحضرية المجاورة، التي دعت إلى فسخ العقد التي تربط مجالسها المحلية بشركة "أمانديس" التي تتولى تدبير هذا القطاع في إطار ما يصطلح عليه بالتدبير المفوض.

- خلاصات ونقاشات:

على ضوء النتائج المستقاة من العمل الميداني، يتضح جليا غياب شبه تام لاعتماد أنظمة التدبير البيئي (SGE) والممارسات الجيدة من لدن الفاعلين المهنيين بوحدة الإيواء السياحي المصنفة، باستثناء عدد قليل من سلاسل الفنادق الكبرى (ACCOR, Movenpick, Hilton et autres) التي توجت بنجاح كبير على رأس البنات الموسومة بمعايير الجودة البيئية (Clef, Verte, Certifications de Qualité-ISO- etc). كما أن الخدمات المقدمة من لدن الفنادق ذات التصنيف المتوسط (3 نجوم فأقل) غالبا ما توفر بدورها خدمات كثيرة ومتنوعة، الأمر الذي يؤدي إلى استهلاك إضافي لمصادر المياه والطاقات، لا سيما خلال فترة الذروة التي تصادف عطل الصيف. وفي الوقت الذي يبقى هذا الاستهلاك الناتج مرتفعا مقارنة باستهلاك الأسر، لا يبدو وكلاء الفنادق أي قلق أو التزام بمقاربة الممارسات الجيدة. كما أن غياب الانخراط في الحملات التحسيسية في هذا الباب يبقى أمرا بعيد المنال في وقت يزداد فيه تدهور وضعية البيئة الحضرية الساحلية، مما يضع على المحك استدامة هاته الوجهة بالنسبة للقطاع السياحي ككل.

من جهة أخرى، تشهد المدينة تحولا مستمرا لبنية الإيواء السياحي نحو مشاريع التطوير العقاري (السكني) على حساب الفنادق التقليدية. تتضمن هاته المشاريع العقارية أشكالاً جديدة من المنشآت المعدة لتلبية الطلب السياحي الموسمي (بيع وكراء) كالفيلات والشقق المجهزة، إلى جانب عدد كبير من المساكن الثانوية المملوكة للسياح الداخليين. والواقع أن هاته الأشكال تفضل غير مدرجة في إحصاءات الجهات المعنية (وزارة السياحة)، مما يجعل من الصعب استشراف واقع الحاجيات السكنية المتنوعة والمتجددة، والاستجابة للطلب السكني المحلي المتزايد. على المستوى الاقتصادي، تتضح محدودية هاته الأشكال أيضا في دعم دينامية الاقتصاد المحلي وخلق فرص الشغل، فضلا عن عدم ملائمتها للشروط البيئية والجمالية.

على المستوى المحلي، سايرت عروض الإقامة السياحية منحى ارتفاع السياح الوافدين الأجانب بفضل مساهمة السلطات العمومية في تطوير وتدبير البنى التحتية ذات الارتباط بالسياحة (سكن وترفيه)، باعتبارها ركائز لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما كان لاستثمارات المغاربة المقيمين بالخارج (MRE) والفئات المسورة نسبيا من مختلف جهات ومدن المغرب، دور هام في دعم السوق



العقاري استجابة لنمو السياحة الداخلية. ساهمت هاته المبادرات في خلق مناطق حضرية جديدة منعزلة عن النسيج الحضري العتيق للمدينة، وغير منضبطة لقواعد التهيئة والتعمير، واتجاهها نحو احتلال المجالات الساحلية خاصة، مما يجعل من الصعب تصحيح الانحرافات الناتجة، بالرغم من اعتماد قانون الساحل.

على الرغم من الأهمية الاقتصادية والاستثمارية التي يتيحها تطوير السياحة الشاطئية بالمجال الساحلي، فضلا عن الصورة التي تعكسها بالنسبة للوجهة السياحية، يبدو من الضروري تبني رؤية استشرافية على المدى الطويل تستجيب لتحديات الاستدامة بالمجالات الترابية الساحلية، بالنظر إلى الدور المزدوج الذي تتيحه كموارد قابلة للاستخدام وقيما اقتصادية ناجعة.

على هذا النحو، اتخذت السياحة الراقية "الفاخرة"، مدلولاً عميقاً وتمثلاً سلبياً باعتبارها مجالاً للاستهلاك الهدري والتفاخري، المتسم بالإسراف والبدخ. فكثيراً ما يتم التركيز على جودة المنتج السياحي وتطوير الخدمات والعروض التنافسية في مختلف مجالات الاستقبال والفندقة ووسائل الراحة المختلفة والنقل المتطور والسريع، وبالتالي تطور وسائل الرفاهية والراحة، مسهمة بذلك في بزوغ مفهوم السياحة الراقية أو الفاخرة، المرتكزة على جودة الخدمات والترف لا يصدقان أصبحا يميزان محطات السياحة الشاطئية والمنتجعات السياحية الفاخرة، أواخر القرن المنصرم.

Bibliographie et références:

لائحة المصادر والمراجع المعتمدة

- 1- BERRIANE M. « Développement touristique, urbanisation du littoral méditerranéen et environnement » ; in Le Maroc méditerranéen, quels enjeux écologiques ? sous la direction de H. El Malki, publications du GERM, pp. 89 – 115
- 2- BERRIANE M (et al) ; « Tourisme des nationaux, tourisme des étrangers : quelles articulations en Méditerranée » ; Edition : publications de la Faculté des Lettre et des Sciences Humaines- série/ Essais et Etudes, N° 41 ;
- 3- BERRIANE M. « La destination du littoral de Tétouan au Maroc » ; Plan Bleu ; 2011
- 4- BOUJROUF S ; « Tourisme et aménagement du territoire au Maroc : quels agencements ? » Edition : Revue Téoros, 2005, p. 12-19
- 5- Boumeaza, T. ; « Impacts écologiques des aménagements touristiques sur le littoral de Saïdia , Maroc oriental » ; Revue géographique des pays méditerranéens ; 2010.
- 6- BOULACHIOUKH, T. ; « Contribution à l'Etude Environnementale du Tourisme, le Cas de la ville de Tanger », Mémoire de fin d'étude au Master Spécialisé /Tourisme et Développement à la FLSH Mohammedia-Maroc- 2012
- 7- ESSEX S., KENT M., NEWNHAM, R. « Tourism Development in Mallorca : IsWater Supply a Constraint, Journal of sustainable tourism », Vol.12, (2004). No. 1

- 8- GEORGE ;« Tourisme et tiers-monde ; un bilan controversé » ; Edition : le Harmattan, 1992 ;
- 9- HILLALI M ; « Aspects sociogéographiques du développement du tourisme balnéaire au Maroc » ; Edition : Téros ; 2005MARSAUD O. « Méditerranée : le tourisme assèche les réserves d'eau ». (2004). <http://www.gauches.net/article1430.html>.
- 10- Le telier, Julier; « La mobilité urbaine dans l'agglomération de Tanger : Evolutions et perspectives » ; Etude de Cas ; Plan Bleu ; 2009.
- 11- MARRAKCHI B, « De l'eau pour les quartiers périphériques. Le cas des villes marocaines »
- 12- MOUDOUD B et Abdelkrim Ezaidi « Le tourisme national au Maroc : opportunités et limites de développement », 2005, p. 25-30
- 13- Oury-Varacca. M, « Tourisme et politisation des « identités » : réflexions post-coloniales sur la marginalité au Maroc » ; <https://espacepolitique.revues.org/3744>, 2016.
- 14- PIGRAM J. (1995). Resource constraints on tourism: Water resources and sustainability. In R. Butler and D. Pearce (eds) Change in Tourism: People, Places and Processes (pp. 208-28). London : Routledge.
- 15- STAFFORD Jet al. « Développement et tourisme au Maroc. Montréal », Harmattan inc. 1996.
- 16- VOISENET P, (Du développement de l'activité touristique à une intégration responsable, Etude portant sur les vallées M'Goun, Dadès et Todghra dans le sud-est marocain), Université Lyon 2 Lumière, 2007

Rapports, études et textes officiels :

تقارير ودراسات ونصوص رسمية

- 1- CONTRAT PROGRAMME REGIONAL « Volet Produit » Tanger – Tétouan
Territoire : Cap Nord – Ministère du Tourisme
- 2- Executive Summary: Travel and Tourism 'Navigating the Path Ahead', 2007, World Travel & Tourism Council
- 3- Guide de bonne gestion environnementale en hôtellerie, Sustainable Business Associates et Ministère du Tourisme et d'Artisanat, Ministère du Tourisme ;
- 4- MEDSTAT II: Etude pilote "Eau et Tourisme", EUROSTAT – COMMISSION EUROPEENE- édition 2009
- 5- STRATEGIE DE DEVELOPPEMENT DU TOURISME RURAL, Etude préparée pour le Ministère de l'Economie, des Finances, de la Privatisation et du Tourisme par L'Organisation Mondiale du Tourisme (O.M.T.) en sa

- qualité d'agence d'exécution du Programme des Nations-Unies pour le Développement (P.N.U.D.)
- 6- Recensement Général de la Population et de l'Habitat (1982, 1994, 2004, 2014).
 - 7- STATISTIQUES ENVIRONNEMENTALES AU MAROC, Haut-Commissariat au Plan, Projet mis en œuvre sous la supervision technique d'Eurostat, 2006
 - 8- Vers un tourisme durable, Guide à l'usage des décideurs, Programme des Nations Unies pour l'environnement et Organisation mondiale du tourisme, 2006 ;
 - 9- http://www.wttc.travel/bin/pdf/original_pdf_file/executivesummary2007.pdf.

La politique environnementale au Maroc : Vers une bonne gouvernance climatique

Dr. KBIBCHI YOUNESS: Chercheur en Droit Public, Université ABDELMALEK ESSAADI

Introduction

La question du changement climatique possède une grande acuité au Maroc puisque elle touche directement, la population, l'équilibre écologique, la vie économique et le développement durable. Au Maroc, la population est fortement dépendante de l'agriculture, elle aussi dépendante des aléas climatiques, ce qui impacte à la fois les possibilités d'emploi et la sécurité alimentaire. Une forte consommation de l'énergie dans les domaines de l'industrie, l'agriculture et le transport, libèrent fortement des gaz à effet de serre dont l'impact nuit aux compositions de la couche atmosphérique. Le changement des modes de vie de la population et l'accroissement de la production de déchets ménagers accentuent d'avantage la problématique environnementale et rends difficiles voire coûteux leurs gestions durables.

Aujourd'hui, l'humanité est confrontée à un défis majeur lié au dérèglement climatique et météorologique. Quoique difficile à cerner, les conséquences de ces phénomènes sont multiples, irréversibles et dépassent la capacité de réponse des humains et des écosystèmes qui risquent d'être altérés ou définitivement détruits. Ce phénomène est du à une modification chimiques et ioniques de la compositions aussi bien que la densité des composantes de la couche atmosphériques, et qui est du principalement à la pollution atmosphérique .

Le changement climatique se manifeste alors comme une augmentation de la température à la surface du globe due à une augmentation des concentrations des gaz à effet de serre au niveau de la couche atmosphérique, ce qui engendre le dérèglement de la pluviométrie responsable du changement du cycle mondial de l'eau, La diminution de l'étendue et l'épaisseur de la banquise arctique entraine une élévation du niveau de la mer et cause la destruction irréversibles des espaces de vies des hommes établies aux archipels. D'autres manifestations du dérèglement climatique se manifestent comme l'apparition des phénomènes météorologiques extrêmes tel que les inondations, les toners, les tornades. Une augmentation de la température de



la surface de la terre due à l'extension du trou de l'ozone engendre à la fois une extension des zones arides et sèches. La pénurie d'eau et la sécheresse entraînent une réduction des zones agricoles.

Les troubles déjà évoqués auraient certainement ont des conséquences graves sur les équilibres des milieux de vie des êtres vivants. Aussi, une destruction des postes d'emplois et des possibilités d'investissement s'observe et accentue d'avantage la pauvreté, le chômage, la migration et les inégalités socio spatiales. Comment alors le gouvernement ouvre pour instaurer les piliers d'une bonne gouvernance environnementale susceptible d'atténuer les risques du changement climatique ?

Cette étude vise à dévoiler la pertinence et l'efficacité de la politique environnementale au Maroc dans sa dimension liée au changement climatique tout en jetant la lumière sur les différentes dispositions à la fois juridiques, institutionnels et stratégiques adoptées par le gouvernement pour une bonne gouvernance de « l'espace environnemental national ». Elle adopte une approche à la fois déclarative et analytique qui vise à mettre en lumière la crédibilité des actions et mesures menées pour un environnement durable générateur de richesse.

Concepts clés :

La politique environnementale, la gouvernance climatique, le dérèglement climatiques, le développement durable et les crimes écologiques.

Le plan :

- I- La gouvernance environnementale au Maroc
 - 1- Le cadre politique
 - a- Contexte international
 - b- Contexte national
 - 2- Le cadre juridico- institutionnel
 - a- Le cadre juridique
 - b- Le cadre institutionnel
- II- Les stratégies et programmes connexes de protection de l'environnement
 - 1- Les stratégies sectorielles
 - 2- les programmes liés à la gestion des écosystèmes naturels

Conclusion

I- *La gouvernance environnementale*



Le Maroc affronte de multiples défis environnementaux auxquels différentes politiques et stratégies ont été mise en place pour une meilleure gouvernance environnementale. Ainsi, multiples sont les actions entreprises dans un cadre politique (1) et autre juridico – institutionnel (2) dont l’objectif suprême est la protection des espaces écologiques en tant que source d’énergie et de vie de l’humain aussi bien que les êtres vivants

1- Contexte politique

Différentes mesures ont été prises pour contrer les effets néfaste du dérèglement climatique sur l’économique et le social au Maroc. Celles-ci répondent à un contexte international (a) et autre national en transformation constante (b).

a- Le contexte international

Le Maroc à l’instar de l’ensemble des pays du monde, subit les effets néfastes des changements climatiques. Il s’implique inlassablement à l’effort international en matière d’atténuation et de gestion du dérèglement météorologique à travers sa participation à la quasi-totalité des organisations onusiennes ayant trait à l’environnement, et la ratification des conventions internationales pertinentes.

Ainsi, au lendemain du sommet de Rio en 1992, le Maroc s’est engagé à consolider le cadre politique, institutionnel et juridique de son action en matière de préservation de l’environnement et d’instauration du développement durable du pays. En raison de l’industrialisation et de l’urbanisation rapide, la Maroc fait face à un certain nombre de problèmes en matière de gestion des ressources naturelles et de pollution de l’environnement.

L’adoption de la Convention Cadre des Nation Unies sur les changements climatiques (CCNUCC) en 1992 marque la base pour définir les moyens de stimuler un développement durable au niveau mondial. À l’issu de cette convention et du protocole de Kyoto, différentes initiatives et actions ont été mises en place. Le Maroc a soutenu l’accord de Copenhague en notifiant au secrétariat de CCNUCC , en janvier 2010, une liste de mesures d’atténuation

appropriées au niveau national qu'il compte mettre en œuvre pour atténuer ses émissions des gaz à effet de serre . Aussi, le Maroc souscrit pleinement à la déclaration politique « l'avenir que nous voulons » adoptée en juin 2012 lors du sommet de Rio.

b- Le cadre national

Dans un contexte international perturbé par de nombreuses crises financières, énergétiques, climatiques et sanitaires..., le Maroc a amorcé la transition vers un nouveau modèle de développement plus respectueux des ressources à la fois humaines et naturelles, visant une croissance verte. Il a lancé plusieurs stratégies sectorielles volontaristes d'envergure intégrant la dimension environnementale et notamment celle du changement climatique, dans des domaines clés de l'économie nationale (tel que l'énergie, le transport, l'agriculture, le tourisme, le bâtiment, la pêche, l'eau, les déchets, la forêt...). Cet engagement marque le début d'une mutation vers une nouvelle politique climatique en cohérence avec l'évolution socio économique du pays.

Le Maroc a élaboré sa Stratégie Nationale de Protection de l'Environnement et du Développement Durable, dans un cadre participatif, et l'a adoptée en 1995. La stratégie nationale pour la protection de l'environnement s'inscrit dans une politique de régionalisation volontariste, renforcée par l'implication de tous les intervenants aux niveaux régional et local, dans la réalisation des plans d'action de restauration et de valorisation de l'environnement dans un cadre partenarial. Elle vise à relever les défis liés à la protection de l'environnement et à l'amélioration du cadre de vie du citoyen, tout en tenant compte des impératifs du développement économique. Cette stratégie a été déclinée en un plan d'Action National pour l'Environnement PANE¹⁸⁶. La mise en œuvre du PANE incombe à l'ensemble des acteurs

¹⁸⁶ Le PANE a pour objectif de concrétiser les objectifs de la stratégie par des programmes d'actions. Il vise également à intégrer la protection de l'environnement au niveau des différents secteurs de développement socio-économique. Ce plan comprend 7 programmes : La Protection et la gestion durable des ressources en eau ; La Protection et la gestion durable des ressources en sols ; La Protection de l'air et la promotion des énergies renouvelables ; La Protection et la gestion durable du milieu naturel ; La Prévention des catastrophes naturelles et des risques technologiques majeurs ; L'Amélioration de l'environnement urbain et périurbain ; La Gestion et la communication environnementale.



concernés (Ministères, privés, ONG, collectivités...), même si un engagement plus important est assigné aux départements ministériels et aux organismes publics.

Une nouvelle Stratégie Nationale de Développement Durable¹⁸⁷ a été lancée en 2006 à travers un nouveau processus de consultation. Celle-ci marque l'engagement du Maroc pour le développement durable et une gouvernance renouvelée. Elle se concrétise par l'adoption de « La charte nationale de l'environnement et du développement durable », et « Le plan national de lutte contre le réchauffement climatique ».

En conformité avec la Convention Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques, la stratégie du Maroc en matière de lutte contre les changements climatiques est basée sur deux principes majeurs. D'une part la mise en œuvre d'une politique d'atténuation des émissions de gaz à effet de serre lui permettant de contribuer à son développement global, notamment grâce à l'introduction des technologies propres, d'autre part l'anticipation d'une politique d'adaptation qui prépare l'ensemble de sa population et de ses acteurs économiques à faire face à la vulnérabilité de son territoire et de son économie aux effets des changements climatiques. Le plan national de lutte contre le réchauffement climatique est également utilisé pour lancer une dynamique territoriale de lutte contre les changements climatiques à l'aide de Plans Territoriaux contre le Réchauffement Climatique.

2- Le cadre juridico – institutionnel

¹⁸⁷ La stratégie Nationale de développement durable s'articule autour de plusieurs axes, notamment : Le suivi de l'état de l'environnement au niveau des différentes régions permettant de disposer de données environnementales précises et fiables pour une meilleure planification ; La protection des ressources et des écosystèmes naturels du pays face aux changements climatiques ; L'adoption d'une planification opérationnelle selon une approche programmatique ; La mise en place des conditions nécessaires à l'instauration du développement durable en intégrant progressivement la dimension environnementale dans les programmes de développement et d'aménagement régionaux et locaux ; La mobilisation et la responsabilisation contractuelle des acteurs locaux pour la réalisation de projets environnementaux contribuant au développement local ; La mise à niveau environnementale des entreprises industrielles au niveau local ; Le renforcement du cadre institutionnel et réglementaire de gestion de l'environnement de proximité,

Le Maroc connaît une solidification de sa politique environnementale. Ainsi, plusieurs instruments législatifs ont été adoptés (a), aussi bien de multiples institutions, à caractère politique, administrative et technique, ont été mises en place pour une bonne gouvernance climatique et gouvernementale (b).

a- Le cadre juridique

Sur le plan juridique, le Maroc a développé sa législation¹⁸⁸ en conformité avec les textes internationaux relatifs à la protection de l'environnement et la lutte contre les changements climatiques. Celle-ci vise un développement économique durable, qui respecte les équilibres écologiques aussi bien que les richesses géographiques, patrimoniales, culturelles et historiques.

De même, la constitution adoptée en juillet 2011, a ancré le principe du développement durable et la protection des ressources naturelles en reconnaissant le droit à l'accès à l'eau et à un environnement sain, et au développement durable (Art 31). Aussi, elle a exprimé la reconnaissance du rôle de la société civile engagée dans l'atténuation des risques écologiques et la gestion du patrimoine naturel (Art 12).

Une Charte nationale de l'environnement et du développement durable (CNEDD) a été mise en place pour répondre aux impératifs écologiques, induits par les effets majeurs et pressants en matière de développement. Ses objectifs¹⁸⁹ sont divers. D'autre part, elle instaure et renforce divers droits¹⁹⁰ et devoirs.

¹⁸⁸ La législation nationale relative à la protection de l'environnement comporte :

Loi n°10-95 : Loi sur l'eau (1995) ; Loi n°11-03: Protection et mise en valeur de l'environnement (2003) ; Loi n°12-03 : Études d'impact sur l'environnement (2003) ; Loi n°13-03 : Lutte contre la pollution de l'air (2003) ; Loi n°28-00 : Gestion des déchets et leur élimination (2006) ; Loi n° 13-09 sur les énergies renouvelables ; Loi n°57-09 relative à la création de l'agence «Moroccan Agency for Solar Energy » ; Loi n°16-09 relative à la réorganisation du CDER en Agence pour le développement des énergies Renouvelables et de l'Efficacité Énergétique (ADEREE).

¹⁸⁹ Les objectifs de la charte nationale de l'environnement sont variés : La Prise de conscience écologique collective et changement de comportements ; Le Fort engagement des différents acteurs ; La Sauvegarde de la biodiversité et



b- Le cadre institutionnel

Sur le plan institutionnel, de multiples institutions et établissements, à caractère politique et technique, ont été mis en place pour assurer une bonne gouvernance environnementale indispensable pour une gestion climatique efficace. Ainsi, un Conseil National de l'Environnement (CNE) a été créé en 1980 et restructuré en 1995 à l'issue du Sommet de la Terre en 1992 en vue de tenir compte de la nouvelle vision de l'environnement et intégrer le concept de développement durable. Il s'agit d'un organe au sein duquel sont représentés les départements ministériels concernés par l'environnement et le développement durable, qui y siègent en tant que membres, avec les ONG, les associations professionnelles, ainsi que le secteur privé.

De même, un conseil national des changements climatiques (CNCC) a été installé. Cette structure regroupe notamment des représentants des principaux départements ministériels impliqués dans la problématique des changements climatiques au Maroc. Cette prise de conscience s'est traduite notamment par un besoin impérieux de structuration cohérente et fonctionnelle et d'institutionnalisation des structures chargées des questions relatives aux changements climatiques en particulier et au développement durable, en général.

Le cadre institutionnel¹⁹¹ des changements climatiques au Maroc a été renforcé par la création en février 2005 d'un Service relatif au changement climatique au sein du Département de l'Environnement. Ce service a pour attributions le suivi de la mise en œuvre de la Convention

de la qualité du patrimoine naturel et historique ; Le Développement équilibré et l'amélioration de la qualité de vie et des conditions sanitaires des citoyens

¹⁹⁰ Les droits et les devoirs correspondent à : Le droit de vivre dans un environnement sain ; Le devoir de ne pas porter atteinte à l'environnement et de le préserver pour les générations futures ; La garantie des droits environnementaux ; Le recours pour faire valoir l'exercice des droits et la sanction du non-respect des devoirs

¹⁹¹ Le cadre institutionnel actuellement en vigueur au Maroc pour suivre les actions liées à la CCNUCC et son Protocole de Kyoto (PK) comporte les structures suivantes : une unité Changements Climatiques (UCC) ; un Comité National des CC (CNCC) ; un Comité National Scientifique et Technique – CC (CNST-CC) ; une Autorité Nationale Désignée MDP (AND MDP) ; un Centre d'Information sur l'Energie Durable et l'Environnement (CIEDE).



CCNUCC¹⁹² et du PK¹⁹³ ainsi que la gestion des projets liés aux CC (Changement climatique) et au MDP. Il joue également le rôle de Secrétariat permanent du MDP. Le Département de l'Environnement, point focal national de la CCNUCC s'appuie également sur diverses institutions¹⁹⁴.

Pour assurer la mise en œuvre de la stratégie de développement durable, le département de l'Environnement a adopté une démarche qui consiste, en la mise en place de comités¹⁹⁵ divers. De même, des institutions¹⁹⁶ de recherche, des centres universitaires, des réseaux de scientifiques et de cadres techniques confirmés, des secteurs publics et privés, sont impliqués activement dans les études et recherches en relation avec les changements climatiques. Cependant, toutes ces institutions ont besoin d'être consolidées et leurs capacités renforcées pour jouer pleinement leur rôle dans la problématique globale des changements climatiques au Maroc.

II- Stratégies et programmes connexes de protection de l'environnement

¹⁹² CCNUCC : La convention cadre des Nations Unies sur le changement climatique.

¹⁹³ PK : Le protocole de KYOTO.

¹⁹⁴ les institutions : La Direction de la Météorologie Nationale (DMN), point focal du Groupe Intergouvernemental des Experts sur l'évolution du Climat (GIEC) ; Le Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat (CSEC) ; Le Comité Interministériel pour l'Aménagement du Territoire (CIAT).

¹⁹⁵ Les Observatoires Régionaux de l'Environnement et du Développement Durable (OREDD) ; Les Comités Régionaux des Études d'Impact sur l'Environnement.

¹⁹⁶ Il s'agit principalement de CDER (centre de développement des énergies renouvelables,), CIEDE (Centre d'Information sur l'Énergie Durable et l'Environnement), CNRM (Centre National de Recherches Météorologiques), CNRST (centre national de recherche scientifique), CRTS (centre royal de télédétection spatiale), CNRF (centre national de recherche foresterie), CERED (Centre d'études et de recherche démographique), ENIM (École Nationale de l'Industrie Minérale), CERED (Centre d'études et de recherches démographiques), CETEMCO (Centre Technique des Matériaux de Construction), CMPP (Centre Marocain de Production Propre), CNCC (Comité National Changement Climatique), CNE (Conseil National de l'Environnement), CNEDS (Centre National d'Élimination des Déchets Solides), CNESTEN (Centre National de l'Énergie, des Sciences et Techniques Nucléaires), CNRST (Centre National de Recherche Scientifique et Technique), CNRM (Centre National de Recherches Météorologiques), CNEDS (Centre National d'Élimination des Déchets Solides), DGH (Direction Générale de l'Hydraulique), CNST CC (Comité National Scientifique et Technique - Changement Climatique), DSPR (Direction de la Surveillance et de la Prévention des Risques), HCEFLCD (Haut Commissariat des Eaux et Forêts et de la Lutte Contre la Désertification), ENFI (École Nationale Forestière d'Ingénieurs), ENA Meknès (École nationale d'agriculture), ENFI (forêts) ; ENIM (énergie) ; Entités de la recherche et développement du secteur privé, Institut d'Hygiène, INRH (institut national de recherche halieutique), HCEFLCD (Haut Commissariat des Eaux et Forêts et de la Lutte Contre la Désertification), INAU (Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme), INRA (Institut National de Recherche Agronomique), INRH (Institut National de Recherche Halieutique), Observatoire de la sécheresse; ONEP (eau) ; Réseau d'Experts Maghrébins en Climat et Ressources en Eau.



Différentes stratégies sectorielles (1) et de multiples programmes (2) ont été mis en place pour pallier aux défis environnementaux que connaît le Maroc, et ce pour une meilleure gouvernance à la fois climatique et gouvernementale.

1- Les stratégies sectorielles

Le gouvernement a adopté de multiples stratégies sectorielles pour assurer la protection de l'environnement. Celles-ci ont visées, parmi autres, le social, l'économique, l'énergétique, l'eau, les inondations, l'agriculture, la pêche et la gestion des déchets.

a- INDH :

Les changements climatiques ont un impact extrêmement élevé sur les populations les plus vulnérables en particulier celles qui vivent au seuil de la pauvreté. La pauvreté touche spécialement les femmes, les enfants et les populations aux besoins spécifiques. Pour contribuer à éradiquer ce fléau, les pouvoirs publics ont opté pour un développement durable basé sur des politiques publiques intégrées s'inscrivant dans un projet global auquel toutes les composantes de la société doivent adhérer.

Ainsi, une Initiative Nationale de Développement Humain (INDH) a été lancée en 2005. Celle-ci se base sur différents axes et visent à s'attaquer au déficit social en élargissant l'accès aux services sociaux de base ; Promouvoir les activités génératrices d'emplois et de revenus stables ; Adopter une action créative envers le secteur informel ; Venir en aide aux personnes souffrant d'une grande vulnérabilité ou ayant des besoins spécifiques.

b- La nouvelle stratégie énergétique :



Pour faire face à une forte demande en énergie et une forte consommation d'électricité, une stratégie énergétique a été élaborée en concertation avec l'ensemble des opérateurs socioéconomiques du pays. Elle vise notamment à assurer la sécurité d'approvisionnement énergétique et la disponibilité de l'énergie au meilleur coût et s'articule autour de différents axes¹⁹⁷.

c- La nouvelle stratégie de l'eau

Malgré un contexte difficile caractérisé par la pénurie en eau, sa valorisation insuffisante, et sa vulnérabilité aux changements climatiques, les exigences du développement économique et social nécessitent une gestion intégrée des ressources hydriques.

Ainsi, le Maroc a mis en place une nouvelle stratégie de développement des ressources en eau basée sur l'économie d'eau en irrigation et d'eau potable ; La construction des barrages et le captage des eaux de pluie ; Le dessalement d'eau de mer et la déminéralisation des eaux saumâtres ; La réutilisation des eaux usées épurées et mobilisations des eaux souterraines ; La protection des nappes et reconstitution des stocks stratégiques ; La sauvegarde et délimitation du domaine public hydraulique et des bassins versants ; La sensibilisation sur la préservation et l'usage rationnel de l'eau .

d- Le plan de protection contre les inondations

La récurrence des phénomènes extrêmes tels que les inondations et les sécheresses sont l'une des manifestations des changements climatiques et du réchauffement planétaire. Comme mesure d'adaptation, le Maroc a adopté le Plan National de Protection Contre les Inondations (PNPCI) dont un volet est consacré au diagnostic des causes de ce phénomène et un autre aux opérations de protection.

¹⁹⁷ Les axes concernent : le développement des énergies renouvelables ; La promotion de l'efficacité énergétique dans les secteurs de l'industrie, de transport et de l'habitat : La mise en oeuvre du programme d'énergie solaire et d'énergie éolienne.

e- La nouvelle stratégie agricole : plan Maroc vert

Assurer la sécurité alimentaire dans un contexte mondial marqué par la hausse des prix des produits agricoles dus aux changements climatiques, a imposé au Maroc de revoir sa stratégie agricole dans un sens de mise à niveau, de restructuration et de redéfinition des missions. C'est dans cette perspective qu'un Plan Maroc Vert a été élaboré et ce, pour rendre l'agriculture le principal moteur de croissance de l'économie nationale.

f- Plan Halieutis

La nouvelle stratégie de développement du secteur de la pêche « Halieutis » vise la mise à niveau et la modernisation des différents segments du secteur de la pêche ainsi que l'amélioration de sa compétitivité et de sa performance. Elle s'appuie sur trois principaux axes à savoir l'exploitation durable des ressources et la promotion d'une pêche responsable ; Le développement d'une pêche performante et de qualité ; Le renforcement de la compétitivité à même de conquérir de nouveaux parts de marché tant au niveau national que mondial.

g- La gestion des déchets

Les efforts du Maroc en matière de gestion de l'environnement urbain et périurbain ont permis de définir un programme national d'assainissement qui comporte deux principaux volets.

Le Programme National d'Assainissement Liquide (PNAL) a pour objectif d'augmenter le taux de raccordement des eaux usées au réseau d'assainissement et de réduire la pollution domestique, aussi bien que le traitement des eaux usées, pour leurs utilisations en agriculture, le jardinage et l'irrigation. De l'autre côté, le Programme National des Déchets Ménagers (PNDM) ambitionne de généraliser les décharges contrôlées à l'ensemble des agglomérations urbaines. Il vise une meilleure organisation et promotion de la filière de « tri – recyclage et valorisation ».

2- les programmes liés à la gestion des écosystèmes naturels

Différents programmes ont été lancés pour un environnement sain au Maroc. Ils ont concerné entre autre les forêts, les écosystèmes marins, les zones montagneuses, la protection de la biodiversité, la pollution industrielle, la qualité de l'air, le reboisement et la lutte contre la désertification.

a- Les forêts

Pour faire face aux différentes menaces que représentent les changements climatiques et les pressions socio-économiques pour la forêt Marocaine, une politique forte et rapide d'adaptation s'impose. Elle concerne tant la lutte contre la déforestation que le reboisement.

Dans ce sens, la stratégie, les études d'appui à la planification et le plan d'action élaborés par le Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la désertification ont permis l'élaboration du Programme Forestier National (PFN) en 1998 qui constitue le cadre stratégique de développement durable du secteur forestier à l'horizon 2020. Les principaux objectifs de ce programme portent sur la protection des sols et la régulation des eaux ; La contribution au développement socio-économique des populations rurales ; La protection de la biodiversité et de l'environnement ; La production de bois pour l'industrie et l'artisanat ; La production de services (paysages, détente et loisirs) pour les populations urbaines.

b- La protection des écosystèmes marins

Afin d'atteindre un développement durable des ressources halieutiques, une approche de gestion du secteur qui tient compte de la diversité de la ressource de son système d'exploitation et de sa gestion a été adoptée. Ainsi, différentes stratégies ont été mise en place et qui ont concerné la mise en œuvre d'un programme de modernisation de la flottille de pêche côtière ; La mise en œuvre d'un programme de villages des pêcheurs favorisant le bien être

social ; Le renforcement de la recherche halieutique nationale ; L'encouragement de l'aquaculture marine ; L'étude d'impact sur l'environnement marin et le littoral, pour toute nouvelle activité humaine implantée ; La mise en place et renforcement par le Département des pêches maritimes d'un Réseau de Surveillance de la Salubrité du Littoral (RSSL) ; Le suivi et la surveillance des plages par le département de l'environnement et par le ministère de la santé (Institut National d'Hygiène) .

c- La stratégie de développement des zones montagneuses

Les zones montagneuses abritent près du tiers de la population et disposent d'atouts naturels diversifiés. Toutefois, ces zones sont aussi des écosystèmes fragiles menacés par les phénomènes d'érosion et de désertification et très vulnérables aux effets néfastes des changements climatiques.

La stratégie globale de développement des zones montagneuses cherche à promouvoir le développement dans ces régions et trouver des solutions d'adaptation aux effets des changements climatiques. Celles-ci devront toucher le volet économique, social et environnemental de chaque région et la gestion rationnelle des bassins hydrauliques.

A cet effet, le gouvernement a décidé une panoplie de mesures dans le cadre de stratégies, de plans sectoriels ou programmes de développement du monde rural. Parmi ces axes, l'augmentation des subventions consacrées au fonds de développement rural et l'orientation de ses activités en direction de projets de développement intégré. Il s'agit prioritairement de renforcer les infrastructures du monde rural et de mettre en œuvre le plan Maroc vert dans sa déclinaison régionale, notamment dans le domaine de la santé, de l'éducation et du tourisme

d- Le programme national de protection et de valorisation de la biodiversité



La biodiversité nationale est soumise à diverses pressions naturelles ou anthropogéniques. La surexploitation des ressources naturelles, la déforestation, le surpâturage, l'urbanisation et la pollution constituent les causes majeures de l'appauvrissement de la biodiversité au Maroc et l'extinction de certaines espèces. Ainsi, les objectifs de ce programme sont multiples et variés et ont trait à la gestion rationnelle et utilisation durable des ressources biologiques ; Le renforcement du cadre législatif et réglementaire ; Le renforcement de la coopération internationale.

e- Le programme national de prévention de la pollution industrielle

La protection de l'environnement et de la santé des citoyens passe par la réduction et la maîtrise des rejets de substances et matières polluantes des différents secteurs d'activité. Les objectifs du programme national de prévention de la pollution industrie concernent l'élaboration et le renforcement du cadre juridique intégrant des dispositions sur la prévention des risques, et leur gestion efficace et adaptée au contexte national et international ; La mise en place d'une plate-forme multisectorielle pour la gouvernance de la réduction des risques de catastrophes ; La prévention par la prise en compte des risques dans l'aménagement du territoire, l'utilisation du sol et la construction et la réalisation de plans de prévention des risques (PPR) ; Le développement de la surveillance et de la prévision par la réalisation de la cartographie des risques et des systèmes d'information.

f- Le programme national de protection de la qualité de l'air

La protection de la santé du citoyen passe nécessairement par la garantie d'un air sain et de bonne qualité. Ainsi, les objectifs de ce programme sont :

- Renforcer le cadre juridique et institutionnel et les mécanismes de contrôle de conformité ;
- Intégrer la composante environnementale dans les stratégies sectorielles (transport, industrie, artisanat...) et décliner les mesures et actions au niveau régional et local ;

- Mettre en place des instruments incitatifs économiques et financiers, renforcer les instruments existants (Ecotaxes, FODEP, FNE, ...) et réaliser des actions et des projets pilotes.

g- Le plan directeur de reboisement et le programme de lutte contre la désertification

Le plan directeur de reboisement définit les besoins en matière de reforestation en recommandant un programme prioritaire de reboisement de 500 000 hectares de forêts en 10 ans. De l'autre côté, le programme d'action national de lutte contre la désertification constitue le cadre stratégique visant à favoriser l'articulation et la synergie des programmes sectoriels concourant à la lutte contre la désertification.

h- Le fond national de l'environnement et le fond de dépollution industrielle

Différents fonds ont été créés pour atteindre les objectifs visés par les programmes de protection de l'environnement. Ainsi, le fond national de l'environnement a pour objet de contribuer au financement des programmes de dépollution des eaux domestiques (Plan National d'Assainissement) et industrielles ; Contribuer au financement des programmes de gestion des déchets solides ; Prévenir et lutter contre la pollution atmosphérique ; Contribuer au financement des projets pilotes d'environnement et d'expérimentation.

Le FODEP (le fond de dépollution industrielle) est un instrument incitatif qui encourage la mise à niveau environnementale à travers un appui technique et financier des entreprises industrielles ou artisanales.

Conclusion :

Le Maroc est soumis à une plus grande vulnérabilité naturelle dues aux changements climatiques, parmi autres, la désertification et la raréfaction des ressources en eau forment les

principaux défis environnementaux. Avec une agriculture tributaire de la pluviométrie, cette vulnérabilité aux impacts des changements climatiques est réel. Afin de faire face à cet enjeu, le Maroc s'est engagé de manière volontariste à mettre en œuvre des actions d'adaptation et d'atténuation dans le cadre d'une approche intégrée, participative et responsable.

Ainsi, le dérèglement climatique est géré par une politique environnementale ambitieuse, basée sur une bonne gouvernance des activités économiques, et sociales liées à l'environnement. De même, l'atténuation des risques liés aux changements climatiques a été réalisée à travers des actions, des stratégies et des programmes, visant la promotion du capital environnementale et la valorisation des ressources écologiques et des milieux naturels.

La politique du changement climatique constitue le cadre opérationnel au développement d'une stratégie permettant de répondre de manière ambitieuse aux défis que pose le changement climatique. Elle trouve son ancrage dans la charte nationale de l'environnement et du développement durable. Ainsi, le Maroc a inscrit les questions environnementales dans les programmes de développement. Le projet sociétal marocain repose sur la conciliation entre les trois piliers stratégique : la croissance économique pérenne, le développement durable et la solidarité sociale, en adoptant une politique dédié à la mobilisation des ressources hydriques et énergétiques.

Les acteurs des secteurs public et privé et ceux de la société civile doivent à présent concrétiser les orientations politiques prises. Toutefois, ceux-ci n'ont pas recours à des méthodes et instruments de bonne gouvernance stables. D'importantes avances ont été réalisées pour une bonne gouvernance environnementale, cependant beaucoup restent à faire pour relever les défis climatiques qui ne cessent d'alourdir « la facture liée au développement » sous toutes ses formes et aspects.

Sources et webographie :

- SAID CHAKRI, « La gouvernance climatique territoriale au Maroc », edité par Dr HELMUT REIFELD, par KONRAD ADENAUER STIFTUNG, bureau du Maroc, Edition 2018. <https://www.4c.ma/fr/mediatheque/docutheque/gouvernance-climatique-territoriale-au-maroc>
- Projet « Bonne gouvernance pour l'environnement et le climat », secrétariat d'Etat auprès du ministre de l'Energie, des Mines et du Développement durable, chargé du développement durable, durée du projet 2016 – 2020, réalisé en coopération avec l'agence allemande GIZ. <https://www.giz.de/en/worldwide/43504.html>
- « la politique du changement climatique au Maroc », ministère délégué du Ministre de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, chargé de l'environnement, mars 2014. https://www.4c.ma/medias/politique_du_changement_climatique_au_maroc.pdf
- « Gouvernance du Maroc en matière du changement climatique », formation sur les changement climatique au profit des opérateurs économiques, Casablanca les 28 et 29 septembre 2017, NORATECH (Ingénierie et conseil, énergie, eau et environnement). <https://iecm.cgem.ma/wp-content/uploads/2018/02/Gouvernance-du-Maroc-en-matie%CC%80re-du-CC.pdf>
- « le plan national de lutte contre le changement climatique », Ministre de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, chargé de l'environnement, département de l'environnement, Mohammed MAKTIT, chef de la division de la planification et de la prospective. https://www.preventionweb.net/files/24935_marocplannationaldeluttecontrecc.pdf
- « Le Maroc face au changement climatique », la représentation de la FAO au Maroc. http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/FAO-countries/Maroc/docs/changement-climatique-FAO-2016-Web.pdf
- « La politique de l'Environnement et du Développement durable au Maroc : Rétrospective », atelier régional relatif à la mise en œuvre de la stratégie marocaine du développement durable 2016 – 2025, Saint Laurent du Var, 30 et 31 mars 2016. https://planbleu.org/sites/default/files/upload/files/5Politique_Env_DD_Maroc_SLV.pdf
- « Stratégie nationale de développement durable SNDD 2030 », résumé exécutif, octobre 2017, secrétariat d'Etat auprès du Ministre de l'Energie, des Mines et du Développement Durable, chargé du Développement Durable. https://www.4c.ma/medias/synthese-sndd_fr.pdf
- « Problématiques environnementales et développement durable au Maroc : Opérationnalisation de la CNED », secrétariat d'Etat chargé de l'Eau et de l'Environnement.

https://www.fig.net/resources/proceedings/fig_proceedings/fig2011/ppt/ps03/ps03_nbou_5440_ppt.pdf

- « Environnement et changement climatique au Maroc : Diagnostic et perspective », édité par ELLINOR ZEINO MAHMALAT et ABDEHADI BENNIS, publié par Konrad Adenauer Stiftung.. https://www.kas.de/c/document_library/get_file?uuid=9d3195fc-dc16-9338-d9a5-39b16de7e3ff&groupId=252038
- « La charte de l'environnement et du développement durable », Ministère de l'Énergie, des mines et de l'Environnement, département de l'Environnement. <https://www.environnement.gov.ma/fr/80-categorieaccueil/597-la-charte-nationale-de-l-environnement-et-du-developpement-durable-suite-2>
- « La Stratégie nationale de développement durable : 2015 – 2020 rapport final », PXC – Landwell et associés – CID, royaume du Maroc. <http://rse.cgem.ma/upload/strategie-nationale-de-developpement-durable-2015-2020.pdf>
- « La politique de sauvegarde environnementale et sociale des projets agricoles du plan Maroc Vert », version juillet 015. <https://www.ada.gov.ma/sites/default/files/2019-07/Politique%20sauvegarde%20environnementale%20et%20sociale%20PMV%20ADA.pdf>

Tourisme, patrimoine et développement Durable. Cas de la station balnéaire « Taghazout ».

Nom et Prénom : El Hachchoumi Sanae

Professeur -Encadrant : Pr Jamila Saidi

Fonction : Etudiante –chercheur en doctorat

Institut : Faculté des lettres et des sciences humaines - Mohammedia.

Laboratoire : Environnement Littoral/ Patrimoine Naturel, Logistique et Tourisme.

Téléphone : 06 77 63 39 43

E- mail : sanaclinks@gmail.com

Résumé

Selon l'OMT (Organisation Mondiale du Tourisme) « le tourisme durable désigne toute forme de développement, d'aménagement ou d'activité touristique qui respecte et préserve à long terme les ressources naturelles, culturelles et sociales, et contribue de manière positive et équitable au développement économique et à l'épanouissement des individus qui vivent, travaillent ou séjournent dans ces espaces ».

Au Maroc, l'intérêt pour le tourisme durable ne date pas d'hier. Le Royaume affiche, il y a plus d'une décennie, sa volonté de promouvoir un tourisme durable qui respecte et met en valeur son environnement naturel, valorise son patrimoine culturel, matériel et immatériel et préserve son identité.

En effet, le Royaume a fait du développement durable l'un des piliers fondamentaux de la vision 2020 », traduit par l'adoption d'une politique d'aménagement et de développement de tous les territoires touristiques du Royaume.

Plusieurs initiatives ont été prises, à l'image des Trophées du tourisme durable qui sont articulés autour de cinq axes : «Environnement et biodiversité», «Culture, patrimoine matériel et immatériel», «Équité et responsabilité sociale», «Événement durable» et enfin «Tourisme et climat». Ces axes reflètent les préoccupations de certains risques que fait peser le tourisme de masse sur les ressources naturelles, et la biodiversité.

Le défi est donc de taille pour le Maroc, et parmi les questions qui se posent :

Comment accroître la sensibilité de tout l'écosystème à cet objectif pour que chacun, institutionnel, élu, investisseur, professionnel, touriste et citoyen, se sente concerné ?

Est-il réellement possible d'allier la volonté d'accueillir 20 millions de touristes 'à l'horizon 2020' et celle de développer la durabilité ?

Quelles sont les directives à adopter pour que le pays puisse préserver son patrimoine naturel et culturel ainsi que le bien-être de sa population ?

Mots clés : Développement, durable, tourisme, patrimoine, environnement.

INTRODUCTION

Avec 3500 Km de cotes, le Maroc dispose de potentialités balnéaires exceptionnelles. De plus, le pays offre des paysages variés et contrastés (mers, montagnes, vallées et déserts) ; ses villes impériales, ses médinas médiévales, sa gastronomie mondialement reconnue, son artisanat réputé et son hospitalité légendaire, font du Maroc, une destination de dépaysement et de rêve.

Conscients que les paysages attrayants et la richesse d'un patrimoine ne suffisent pas à assurer le succès du secteur touristique, en l'absence d'une politique véritable et adaptée aux besoins du marché, les professionnels insistaient sur l'importance de considérer ce secteur comme un « secteur exportateur », une industrie motrice permettant de déclencher la profonde dynamique de croissance économique et sociale que le Maroc recherche toujours après plusieurs années d'ajustements et de réformes structurelles.

En effet, Le Maroc a accordé, dans sa politique de développement, une place de choix à l'activité touristique dès la fin des années 1960. Ce n'est qu'à partir de l'année 2001 que la décision fut prise au plus haut niveau de l'État pour tracer une nouvelle stratégie impliquant les secteurs à la fois public et privé avec la vision « Vision 2010 ».

Aussitôt arrivée à son terme, la vision 2010 du tourisme a été remplacée par une autre qui a pour horizon 2020. En termes d'ambition, cette dernière a placé la barre très haut : 20 millions de touristes, 140 milliards de recettes, 470 000 d'emplois.

Toute une stratégie a été pensée et conçue à cette fin : nouveaux investissements, financements, mode opératoire, promotion, intégration régionale, initiatives publiques pour le développement durable. Le tout pour arriver à faire décoller le secteur et hisser le Royaume parmi les 20 premières destinations touristiques au monde.

Déjà neuf années se sont écoulées et les objectifs semblent difficilement atteignables dans les délais prévus, comme pour la vision 2010 ou le plan Azur, et malgré quelques progrès timides, « La vision 2020 » est accusée du retard et s'inscrit dans la même lignée que sa devancière.

Aujourd'hui, il est plus que jamais nécessaire d'inscrire le tourisme dans une dynamique de durabilité qui « tienne pleinement compte de ses impacts économiques, sociaux et environnementaux actuels et futurs, en répondant aux besoins des visiteurs, des professionnels, de l'environnement et des communautés d'accueil » (OMT). Telle est l'unique alternative pour pérenniser les impacts positifs du tourisme, tout en anticipant, réduisant et compensant ses dommages¹⁹⁸.

Le Maroc a développé plusieurs initiatives publiques de tourisme durable et responsable tel que la charte marocaine pour le développement durable, la vision 2030, la promotion de tourisme national et la promotion de tourisme rural.

Devant ce grand challenge, l'Etat marocain, les investisseurs et les professionnels du secteur sont-ils conscients des défis énormes à relever pour pouvoir s'imposer ? Et combien d'entre eux se dotent des moyens adéquats pour se préparer à l'ouverture des marchés ? Les pouvoirs publics sont-ils capables de prendre en charge l'ensemble des enjeux du tourisme durable ? Les initiatives publiques- privées pour le développement durable vont-elles rester que des promesses sur papier ?

Afin d'apporter quelques réponses à ces interrogations, nous menons une étude à la station balnéaire Taghazout bay qui est l'une des six grands chantiers du plan azur pour connaître les avancements des travaux et les réalisations en cours.

¹⁹⁸ Charte marocaine pour le tourisme durable 2003.



ZONE D'ÉTUDE

LA STATION BALNÉAIRE « TAGHAZOUT ».

Située dans la Préfecture d'Agadir-Ida Outanane, au sein de la région de Souss-Massa, Taghazout se trouve à 15 km au nord d'Agadir, au cœur du «triangle d'or» du royaume (Marrakech-Agadir-Essaouira).

Ce petit village de pêcheurs s'inscrit aujourd'hui dans la vision touristique 2020, Cette nouvelle station touristique d'envergure donne à Taghazout un nouveau positionnement de tourisme haut de gamme avec son golf, ses hôtels de luxe, ses bungalows en bois, sa médina et ses infrastructures sportives, le tout plaçant le développement durable au cœur de ses priorités.

La conception de la station prend en compte la préservation des ressources naturelles ainsi que le respect et la valorisation de l'authenticité socioculturelle de la région, faisant de ce projet un exemple d'éco-tourisme national.

Dans les années 1960, le village a connu l'arrivée de générations de hippies, qui ont dû laisser la place, quelques décennies plus tard, aux jeunes Marocains et aux surfeurs venus de tous les coins du monde. Taghazout, une station balnéaire mondialement connue.

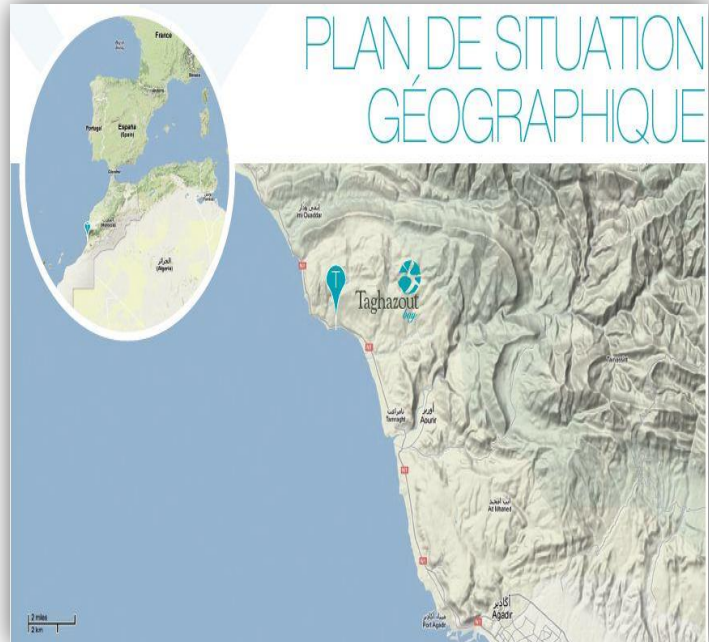
Type de territoire :

La baie de Taghazout est située entre deux villages Berbères :

- ✓ Au nord, Taghazout, petit village de surf, internationalement reconnu et prisé des connaisseurs depuis les années 1960.
- ✓ Au Sud, Tamraght, situé au sein de la municipalité d'Aourir (27 483 habitants), c'est le point de transition entre la zone urbaine d'Agadir et l'environnement rural.

Le complexe touristique est bordé par deux agglomérations : Taghazout et Tamraght. Il est constitué de multiples structures : hôtels, résidences et appartements secondaires, village de surfers, terrains de golf et médina. Le choix du site se justifie notamment par sa localisation (bord de mer, région dynamique), son climat agréable, ses atouts naturels (mer, montagne, faune, flore...) et ses opportunités de développement socioéconomique.

Il s'agit donc d'un projet de très grande envergure ayant des impacts forts en termes environnementaux et socio-économiques. Il a donc été décidé de l'inscrire dans une démarche de



développement durable et de faire de cette question une priorité. Dans ce but, le projet a fait l'objet en 2012 d'une Etude de Développement Durable axée sur deux thématiques majeures :

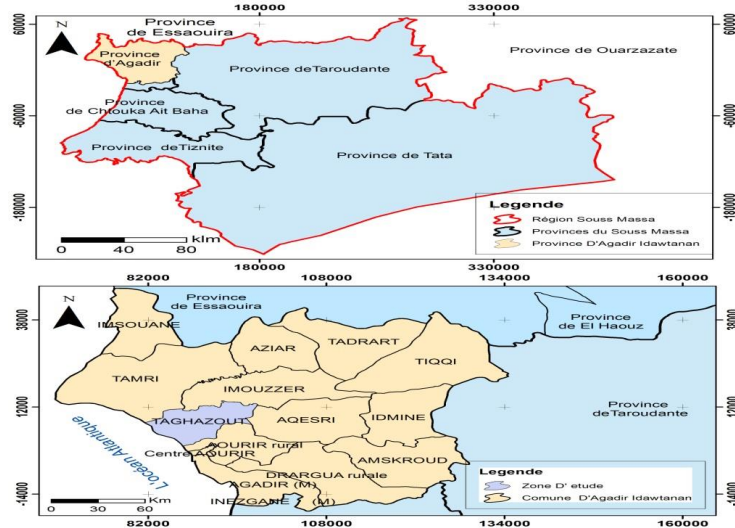
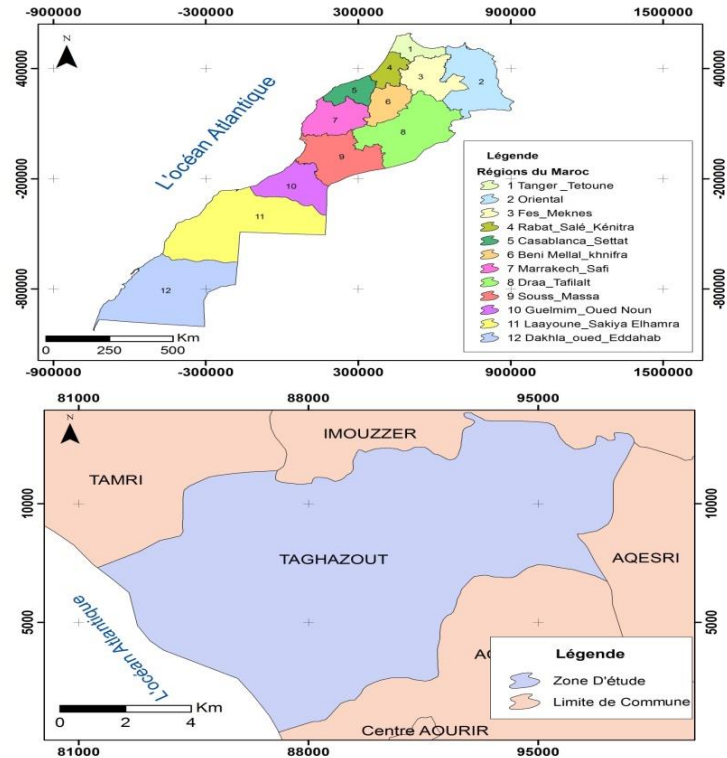
- La sensibilité environnementale du site et l'insertion du projet dans cet environnement,
- Le contexte socio-économique local et ses enjeux.

La SAPST, Société d'Aménagement et de Promotion de la Station de Taghazout, filiale de partenaires nationaux de premier plan, a conçu les différentes structures du complexe. Elle permet à des investisseurs adhérents à l'esprit dans lequel a été conçu ce projet, l'acquisition du terrain nécessaire pour la réalisation et la gestion des structures programmées. La SAPST adhère pleinement à la stratégie marocaine du développement touristique, consistant en une démarche responsable qui s'est assigné trois objectifs majeurs :

- Préserver la culture, les valeurs, les traditions et l'identité marocaines,
- Protéger l'environnement,
- œuvrer pour un tourisme vecteur de développement économique et social.

Afin de concrétiser cette démarche de développement durable, la SAPST a décidé de s'engager dans une démarche de triple certification environnementale¹⁹⁹ :

- Certification HQE aménagement,
- Certification HQE bâtiments tertiaires international (pour le village de surf)
- Certification NF logement démarche HQE (pour la composante résidentielle soit plus de 900 logements).

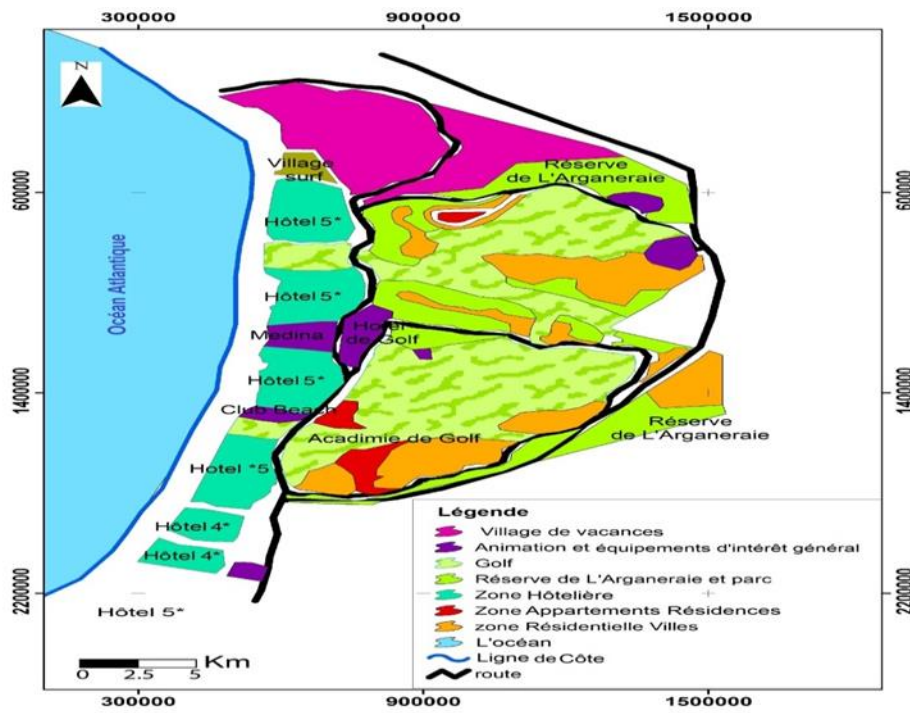


¹⁹⁹ Charte de développement durable taghazout bay mai 2013.

Fiche Signalétique de la nouvelle station touristique intégrée de Taghazout

▪ Promoteur	Société d'Aménagement et de Promotion de la Station de Taghazout (SAPST)
▪ Situation	Communes d'Aourir et Taghazout
▪ Superficie	615 ha
▪ Investissement	11 milliards de Dh
▪ Capacité litière	12316 lits dont 7446 touristiques
▪ Consistance	7 hôtels dont un hôtel du golf, Résidences hôtelières, Résidences immobilières, RIPT, Résidences en villas, Résidences en appartements, village de surf, 2 parcours de golf et leur club house, un parc de l'Arganier, Village artisanal de la Médina composée de restaurants et de commerces, Beach club.
▪ Délai de réalisation	10 ans
▪ Echéancier	2011-2019

La nouvelle station touristique intégrée Taghazout



Etat d'avancement des travaux et suivi de la mise en œuvre du projet

- Travaux d'aménagement de la première phase : finalisés
- Club house achevé en mars 2014
- Hôtel du golf « Hyatt Place Taghazout Bay » (150 Chambres) : opérationnel - Mai 2015
- Village de Surf (80 cabanes en bois d'une capacité de 150 lits) : opérationnel – Avril 2016

- Un golf de 18 trous : 9 trous finalisé et 9 en cours d'engazonnement
- Médina (tranche 1, zone commerciale) : Gros œuvre en cours de finalisation
- Villas RIPT en cours de construction
- Villas résidentielles en cours de construction
- Appartements en cours de construction
- Travaux de valorisation des parcelles en front de mer :
 - Hôtel Hilton 5* de luxe et RIPT : travaux entamés en mars 2016 – Ouverture 1er semestre 2018
 - Hôtel Marriott 4* : Travaux entamés ;
 - Complexe hôtelier 5* Tikida autorisé le 09/01/2017, travaux entamés ;
 - Hôtel « Fairmont Taghazout Bay » : Lancement des travaux en cours – Ouverture 1er trimestre 2019.
 -

Identification des axes et engagements pour le projet

L'enjeu global du projet d'aménagement est de réaliser un aménagement harmonieux s'intégrant au mieux dans son territoire (respect de l'environnement naturel et urbanisé) et son contexte socio-économique local. Un diagnostic du territoire a permis de faire un état des lieux et de mettre en évidence les atouts et contraintes du site, en termes environnementaux et humains. Suite à ces analyses fondamentales, des enjeux hiérarchisés ont pu être identifiés et organisés selon les 3 axes fondamentaux de la démarche HQE Aménagement :

- Axe 1 : Intégration du projet dans son territoire
- Axe 2 : Prise en compte et préservation de l'environnement et des ressources naturelles
- Axe 3 : Promotion d'un développement économique et social harmonieux et équilibré.

CONSTAT

Malgré les promesses et les efforts fournis par la SAPST, Société d'Aménagement et de Promotion de la Station de Taghazout, les risques de dégradation des écosystèmes, paysages côtiers les forêts d'arganiers et l'arrière pays par le développement non maîtrisé d'infrastructures, la consommation massive des ressources naturelles, la négligence de la population locale restent les principaux axes à revoir pour un réel engagement d'un tourisme local durable. Y'a-t-il vraiment une stratégie pour la population locale ? Un plan pour intégrer les jeunes. Un des responsables à la commune de Taghazout a déclaré « au début les représentants de la société tenaient des réunions mensuelles avec les représentants du village et ils nous ont promis d'intégrer et d'assurer des formations à nos jeunes, malheureusement aucun feedback et la plupart des jeunes embauchés ne sont pas de Taghazout ».

Les fondements du tourisme durable associent progrès économique, justice sociale et préservation de l'environnement, il doit tout d'abord :

- Favoriser le développement économique et social en particulier, contribuer à l'amélioration des conditions de vie des populations locales.
- Drainer les retombées du développement touristique en direction des populations locales, et permettre une maîtrise locale du processus touristique par les collectivités concernées²⁰⁰.

²⁰⁰ A.LAURENT, Caractériser le tourisme responsable facteur de développement durable, 2003.



CONCLUSION

La notion de tourisme durable est directement déduite du développement durable. Le tourisme durable « *n'est pas un produit, ni une nouvelle façon de vendre une activité ou un pays ; mais c'est un processus, un mode de développement qui dépend de facteurs globaux et locaux, puisqu'il veut s'adapter aux territoires et aux populations locales dans sa mise en œuvre et dans ses retombées* » (Charte européenne du tourisme durable dans les espaces protégés, 1997). Et qui doit permettre de répondre aux besoins du touriste tout en préservant les chances du futur.

L'Etat marocain et les professionnels ont encore du chemin à faire, le tourisme durable reste une ambition et qu'il faut revoir la stratégie adoptée. C'est un concept peu présent dans les pratiques de l'industrie touristique. Les efforts entamés par le gouvernement, les acteurs, les investisseurs restent modestes par rapport aux résultats souhaités, le soutien des collectivités locales, les ONG sont nécessaires pour sensibiliser le public.

REFERENCES

- HILLALI M., 2007. La politique du tourisme au Maroc, Paris l'Harmattan.
HILLALI M., 2005. Aspects sociaux géographiques du développement du tourisme balnéaire au Maroc. Téoros.
A.LAURENT, Caractériser le tourisme responsable facteur de développement durable, 2003.
Charte de développement durable taghazoutbay mai2013.

www.tourisme.gov.ma

Tourisme à Essaouira à l'ère de la COVID-19

Analyse et perspectives de relance

Younes DBIBIRHA

Doctorant

Laboratoire Dynamique des Espaces et des Sociétés (LADES), Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Mohammedia (FLSH Mohammedia), Université Hassan II de Casablanca, Maroc.

ydbibirha.phd@gmail.com

Jamila SAIDI

Enseignant-Chercheur

Laboratoire Dynamique des Espaces et des Sociétés (LADES), Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Mohammedia (FLSH Mohammedia), Université Hassan II de Casablanca, Maroc.

j_saidi50@hotmail.fr

Résumé :

La ville d'Essaouira, et malgré l'impact négatif de cette pandémie qui a occasionné le départ des touristes étrangers et les annulations de séjours, a fait preuve d'une certaine résilience. La ville s'en sort mieux qu'une bonne partie de ses voisins mais les indicateurs de l'année 2020 sont en berne. Affectée par la pandémie, Essaouira marque un recul notoire au niveau de son activité touristique : le nombre d'arrivées a baissé de 68% et les nuitées ont connu une chute de 73% ; ce qui a engendré une diminution du taux d'occupation moyen de 28 points en l'espace d'une année.

Face à cette situation, les professionnels du secteur n'y vont pas de main morte et travaillent d'ores et déjà sur un plan de relance responsable pour redonner des couleurs au tourisme de la ville et rétablir son positionnement parmi les destinations les plus prisées des touristes.

Mots clés : Essaouira – Pandémie – Tourisme – Relance – Résilience.

Introduction :

La situation du tourisme mondial à l'ère de la COVID- 19 est pour le moins inquiétante. Cette pandémie sans précédent a lourdement impacté le secteur touristique et a occasionné une crise économique dans de nombreux pays.

Bien entendu, le Maroc a plus ou moins pâti des effets de la pandémie. En effet, l'état d'urgence sanitaire a infléchi la dynamique du tourisme national qui connaît à l'heure actuelle une baisse de ses recettes. Selon un rapport de la Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement, le Maroc se hisse à la 7^{ème} place des pays les plus impactés par la pandémie en ce qui concerne son industrie touristique. Ainsi, les mesures restrictives justifiées par la propagation du virus, entre autres la fermeture des frontières, ont eu comme conséquence la baisse de la fréquentation des destinations marocaines les plus prisées.

La ville d'Essaouira, et malgré l'impact négatif de cette pandémie qui a occasionné le départ des touristes étrangers et les annulations de séjours, a fait preuve d'une certaine résilience. La ville s'en sort mieux qu'une bonne partie de ses voisins mais les indicateurs de l'année 2020 sont en berne. Affectée par la pandémie, Essaouira marque un recul notoire au niveau de son activité touristique : le nombre d'arrivées a baissé de 68% et les nuitées ont connu une chute de 73% ; ce qui a engendré une diminution du taux d'occupation moyen de 28 points en l'espace d'une année.

Destination de prédilection en temps normal, la ville d'Essaouira souffre de la récession de son activité touristique. Privée de ses nombreux touristes, la cité des alizés a connu une haute saison timide mais plutôt satisfaisante, compte tenu des circonstances exceptionnelles que nous traversons. Une situation inaccoutumée qui a nui à l'écosystème du tourisme.

En effet, les acteurs opérant au niveau du secteur ressentent les effets inhérents à la crise. Et face à la sonnette d'alarme tirée par les professionnels, les autorités compétentes ont amorcé en urgence un plan de relance touristique, en vue de venir en aide aux opérateurs du tourisme et assurer une reprise d'activité aussi sûre et saine que possible.

A travers ce papier, nous procéderons en premier lieu à une analyse des performances réalisées au niveau des EHTC à Essaouira et nous mettrons le point ensuite sur les mesures entreprises par les différentes parties prenantes (Département de tutelle, autorités locales et professionnels) afin d'assurer une reprise optimale du secteur à l'issue de cette crise sanitaire.

Méthodologie :

Afin de mesurer l'impact de la COVID-19 sur l'industrie touristique au niveau d'Essaouira, nous avons procédé à l'analyse des données statistiques relatives à l'année 2020, ces mêmes données qui nous ont été fournies par la Délégation Provinciale du Tourisme.

Cette analyse concerne l'étude du nombre d'arrivées et des nuitées réalisées au niveau des EHTC de la Province d'Essaouira, ainsi que le Taux d'Occupation des unités d'hébergement.

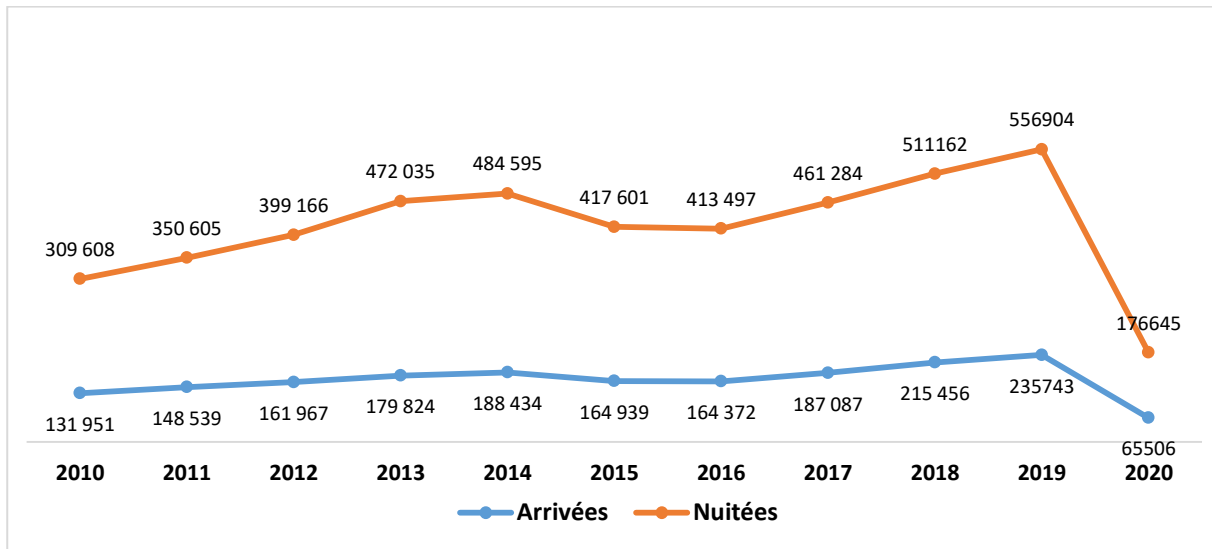


Figure 1 : Evolution des arrivées et nuitées réalisées dans les EHTC (2010-2020)
(Source : Délégation Provinciale du Tourisme)

L'analyse des statistiques touristiques d'Essaouira révèle une fréquentation touristique en hausse depuis 2010. Les performances touristiques réalisées par la province ont même atteint un niveau record en 2019 avec 556.904 touristes accueillis et 235.743 nuitées enregistrées. Malheureusement, la très bonne dynamique entamée depuis maintenant une dizaine d'années a été stoppée net par la pandémie et les mesures restrictives qu'elle a engendrées.

En effet, l'état d'urgence sanitaire imposé, en réponse à la pandémie, a entraîné une baisse de 68 % du nombre d'arrivées par rapport à celui de 2019. Parallèlement, le nombre de nuitées enregistrées a quant à lui chuté de plus de 72% en une année seulement.

Cela s'est traduit par une chute du taux de croissance annuel moyen qui a avoisiné les 5% concernant les arrivées et les 7% pour ce qui est des nuitées.

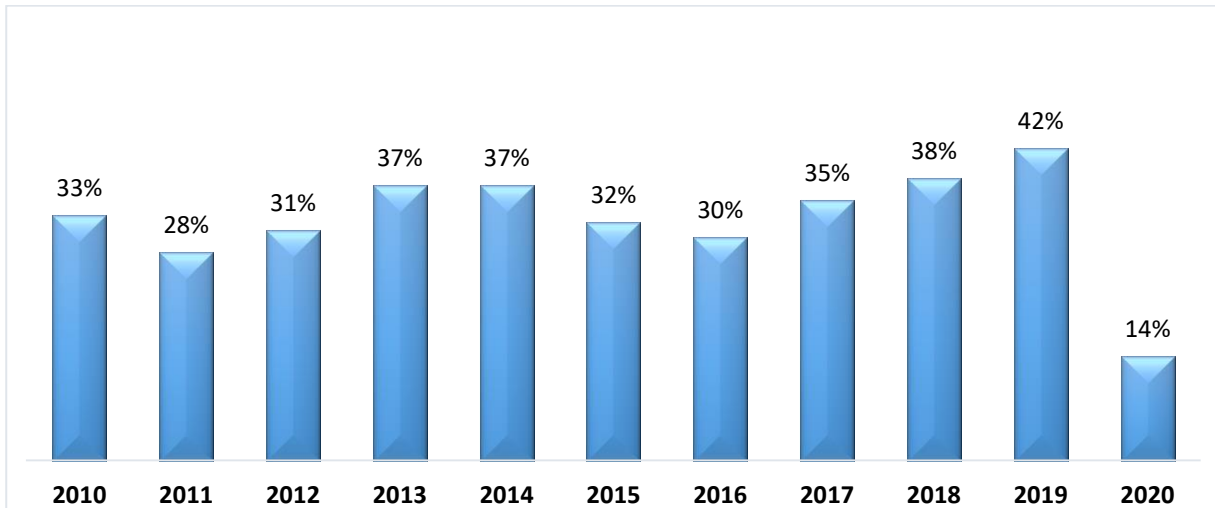


Figure 2 : Evolution du Taux d'Occupation dans les EHTC (2010-2020)

(Source : Délégation Provinciale du Tourisme)

S'agissant du taux d'occupation moyen, cet indicateur bien que fluctueux, a pu maintenir une tendance positive depuis 2010, soit une augmentation notable de 9 points jusqu'à l'année précédant la pandémie du Covid-19.

Alors qu'en 2019, plus de 42% des chambres étaient occupées, ce taux lourdement impacté par la crise sanitaire a connu un recul de 28% par rapport à l'an précédent et est retombé à 14% seulement. Un seuil très faible qui ne permet bien évidemment pas la rentabilité des établissements d'hébergement touristique.

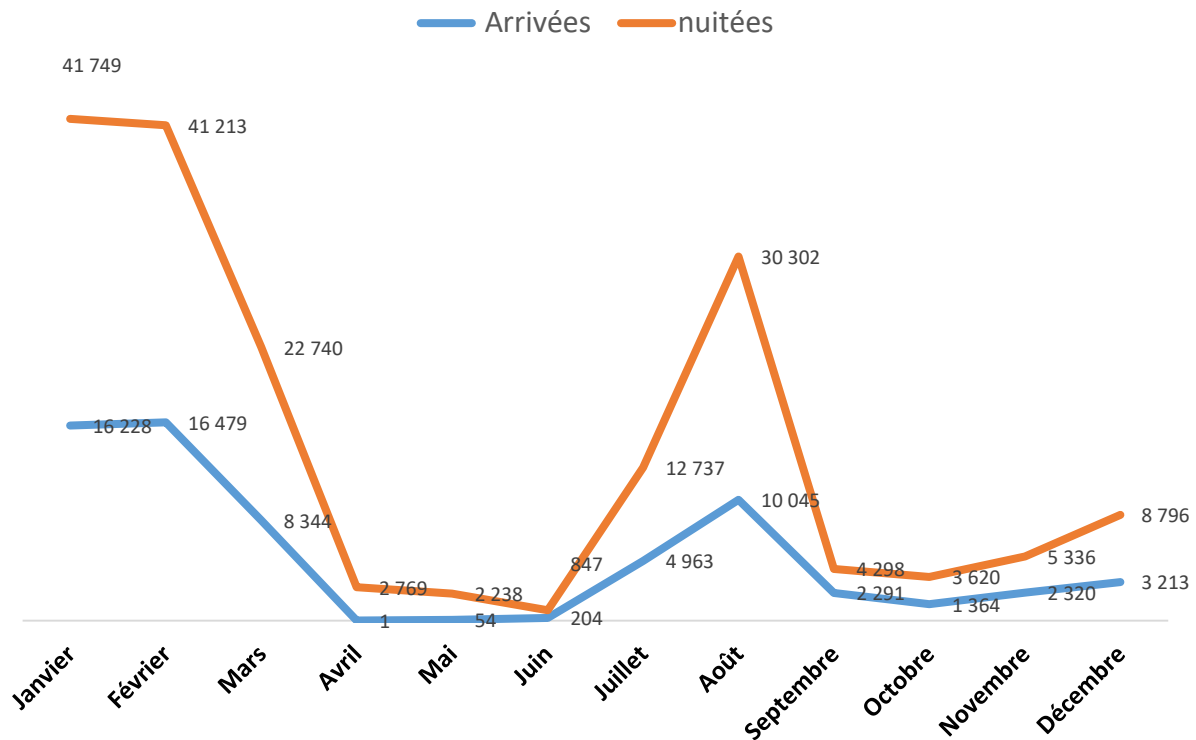


Figure 3 : Saisonnalité touristique (année 2020)

(Source : Délégation Provinciale du Tourisme)

Si en temps normal, la courbe de distribution des arrivées et des nuitées présentaient un sommet important durant les vacances de pâques et la période estivale ; la pandémie a lourdement changé les habitudes des touristes ainsi que les tendances de saisonnalité touristique. Et comme le démontre le graphe ci-dessus, cette dernière a été fortement conditionnée par les décisions gouvernementales en lien avec l'épidémie.

En effet, la fréquentation touristique, tant en termes d'arrivées que de nuitées, a considérablement chuté à partir de mi-mars, ce qui coïncide avec la date d'adoption de l'état d'urgence sanitaire par le gouvernement marocain. Depuis, le nombre d'arrivées et de nuitées a connu une baisse fulgurante et ce jusqu'à la levée d'état d'urgence sanitaire en juin.

Et suite à l'allègement des mesures restrictives imposées, le gouvernement a pu sauver la saison estivale qui a atteint son pic en Août.

Discussion :

Maintenant qu'on a pu dresser un bilan clair des données touristiques relatives à l'année 2020, l'impact de la Covid-19 sur le tourisme de la province d'Essaouira apparaît dans toute son ampleur.

En effet, tous les indicateurs mentionnés ci-dessus s'accordent à dire que l'économie du tourisme a été considérablement touchée par les mesures restrictives et l'état d'urgence sanitaire instauré en vue d'endiguer la propagation du virus.

La pandémie a eu des répercussions instantanées et retentissantes sur la fréquentation touristique d'Essaouira. Les données communiquées témoignent d'un repli à deux chiffres des arrivées des touristes ainsi que des nuitées réalisées dans les établissements d'hébergement classés. Il s'agit ici de la plus forte baisse jamais réalisée par la province. Ainsi après avoir maintenu une bonne dynamique durant les dix dernières années, Essaouira connaît alors sa pire récession sur le plan touristique ; un climat économique particulièrement compliqué qui pèse fortement sur les professionnels opérant au niveau du secteur. Les établissements d'hébergement, tant classés que non classés, ont vu leur activité fortement diminuer et ont connu un taux d'occupation très en-dessous de la fréquentation habituelle.



Ainsi, il apparait que le secteur du tourisme, dans ses rapports avec toutes les formes d'activité qui lui sont associées, a été profondément transformé au cours de l'année 2020 ; une situation lourde de conséquences et d'une grande incertitude qui plane sur le secteur. En effet, le tourisme qui était déjà marqué par une forte saisonnalité, fluctue à présent également au rythme des décisions gouvernementales liées à la gestion de la pandémie. Entre retour soudain à l'état d'urgence sanitaire et allègements entrecoupés des mesures restrictives, l'avenir du tourisme reste donc difficile à anticiper.

Relance touristique post Covid : Plan d'actions et Perspectives

I- Contrôle sanitaire auprès des établissements d'hébergement

En vue d'assurer une reprise sûre et responsable de l'activité touristique, le Ministère du Tourisme a conçu, en s'inspirant des pratiques adoptées à l'échelle internationale et en s'alignant sur les recommandations de l'Organisation Mondiale du Tourisme, une stratégie de reprise post-Covid19 reposant sur plusieurs axes.

C'est dans cette optique qu'un référentiel sanitaire regroupant un nombre de mesures de sécurité et d'exigences sanitaires a été conçu à l'attention de l'ensemble des acteurs du secteur. Ce recueil est décliné en propositions communes et spécifiques à chacune des différentes activités touristiques. Il est donc destiné aux établissements d'hébergement touristique, aux restaurants touristiques, aux agences de voyages et aux guides touristiques. Le référentiel concernant le transport touristique est, quant à lui, encore en cours d'élaboration. Ces mesures transverses aux différentes filières du tourisme ont été approuvées par les autorités sanitaires et devraient être appliquées pour permettre une reprise graduelle et réussie ainsi que des prestations de qualité dans un environnement sûr et sain.

Mais ce n'est pas tout, des commissions de contrôle ont également été formées en vue de vérifier la mise en conformité par rapport au référentiel sanitaire établi. Ces commissions mixtes ont alors entamé des tournées dans les entreprises touristiques toutes catégories confondues, et ce pour

examiner de près la mise en pratique des exigences sanitaires visant à protéger à la fois les clients et le personnel.

De plus, le Ministère du Tourisme a également élaboré une politique de communication déclinée en supports de sensibilisation qui rappellent aux clients et aux prestataires touristiques les mesures d'hygiène et de sécurité à adopter.

Ainsi, grâce à la mobilisation de l'ensemble des autorités et administrations compétentes, le Maroc a pu reconstruire et revitaliser le secteur du tourisme grâce à un protocole de relance conciliant efficacité économique et exigences sanitaires, lequel est destiné à l'ensemble des prestataires de la chaîne de valeur touristique

II- Accompagnement du Conseil Provincial du Tourisme à la mise en œuvre d'une stratégie de communication post-confinement

Soucieux de sauver la saison touristique d'Essaouira, les autorités compétentes ont opté pour un plan marketing post-confinement offensif sur le court terme. Et face à une ouverture des frontières incertaine et une reprise du tourisme international qui se fait lente, les différents CPT en concertation avec la ministre du Tourisme ont repensé la stratégie touristique et l'ont adaptée à la nouvelle donne pour assurer une relance optimale du secteur ; une stratégie de sortie de crise bien ficelée dont le mot d'ordre est le marché national. A cet égard, les opérateurs mettent un accent particulier sur le tourisme national et ne ménagent aucun effort pour le stimuler.

Une étude a été conduite en vue de mieux cerner les attentes des touristes nationaux et ce afin de leur présenter la formule la plus adaptée à leurs besoins.

Entre campagne promotionnelle nationale destinée à booster la demande interne, émission de chèques spéciaux au profit des Marocains pour réduire les frais de voyage ou encore offre de tarifs promotionnels et prix attractifs par les prestataires, les initiatives ne manquent pas et les efforts sont tous orientés vers le client national.

Dans ce contexte de crise pandémique, la pierre angulaire de toute stratégie est bien évidemment le respect des protocoles et des exigences sanitaires. Ce point non négligeable permet de rassurer les touristes et donc de booster la demande tout en relançant l'économie touristique.

De ce fait, il est primordial de renouveler et de réinventer une offre touristique adaptée à l'environnement et aux contraintes sanitaires actuelles. En effet, la pandémie a grandement impacté les habitudes des touristes en matière de voyage et de réservation et a entraîné de

nouveaux comportements qui peuvent perdurer et constituer la nouvelle norme. Aujourd'hui et plus que jamais, le sentiment de sécurité et le degré de confiance sont des variables qui pèsent lourd sur la balance et permettent de se démarquer. Il est donc important de proposer un produit touristique responsable et « covid-friendly » privilégiant les activités de plein air en famille et groupes restreints mais aussi de s'adapter à un tourisme intérieur, en proposant un mode de réservation flexible au sein duquel les résidents trouveront leur compte.

Encore faut-il que ces offres soient attractives, c'est pour cela que les services compétents ont pensé à une batterie de propositions axée sur une offre ciblant trois segments de clientèle et prenant la forme de Packages Family, Packages Premium et Packages Adventure. Ces packages mettent en avant les activités balnéaires, le potentiel culturel, naturel et gastronomique de la province. Cela s'accompagne de formules alliant l'hébergement aux activités récréatives et proposant en option le transport ainsi qu'une panoplie d'excursions au sein de la région.

Une fois les jalons de la reprise post-Covid placés, les autorités concernées ont décidé de compléter la stratégie en engageant une campagne de communication articulée autour de trois volets :

- Campagne digitale

Elle est basée sur la captation des recherches via mots clés 'Ad-search' des cibles. L'objectif est de toucher un maximum de résidents désirant voyager.

- Campagne d'influence

Son objectif est de transformer les résidents en ambassadeurs d'Essaouira et déclencher ainsi l'envie de découvrir ou redécouvrir la ville pour profiter de ses ressources naturelles et culturelles.

- Évènements estivaux de petite taille

Ces derniers seront principalement adaptés aux familles ayant des enfants et des adolescents. Une panoplie d'évènements culturels, sportifs, artistiques et gastronomiques a été programmée.

N'empêche que, et pour la réussite de cette campagne de relance, il a fallu labeliser les établissements d'hébergement touristique classés de manière à ce qu'ils soient en synergie avec la politique proposée.

III- Labellisation des EHTC

Description du label WELCOME SAFELY

Le label « WelcomeSafely » est un outil de distinction de tout établissement d'hébergement touristique, souhaitant démontrer sa conformité au « référentiel de sécurité sanitaire dans le cadre

de la prévention liée au covid-19 à destination des établissements d'hébergement touristique marocains ».

Ledit label s'appuie sur deux axes majeurs à savoir :la mise en conformité avec le référentiel détaillé de sécurité sanitaire ainsi que le renforcement des capacités et la formation du personnel ; et a pour objectif de :

- Rassurer les touristes et les tours opérateurs et assurer une reprise d'activité sûre et saine au niveau des établissements d'Hébergement Touristique.
- Distinguer et valoriser les opérateurs qui répondent aux exigences sanitaires.
- Mettre en place un outil qui concilie entre les exigences sanitaires, la facilité dans le déploiement et l'efficacité économique.

Ce processus de labellisation s'organise en quatre étapes distinctes :

1- Inscription sur la plateforme : qui consiste à la création du compte établissement sur la plateforme www.welcomesafely.com. Une fois l'inscription finalisée un e-mail d'activation est envoyé au dirigeant et au référent COVID avec les logins de connexion respectifs et n e-mail de notification est envoyé à la délégation du Tourisme.

2- Auto-évaluation : qui se décline en plusieurs étapes :

- Formation du Référent COVID et des référents métiers (un même référent métier peut suivre plusieurs formations métiers).
- Réalisation de l'établissement de son auto-évaluation de conformité par rapport au référentiel sanitaire (un score de 100% est requis).
- Un e-mail est adressé à la délégation du tourisme concernée l'informant de la déclaration de mise en conformité de l'opérateur avec le référentiel.
- Une commission locale de contrôle est dépêchée pour vérifier la mise en conformité par rapport au référentiel (il s'agit de la même commission mobilisée sur le protocole sanitaire initial).
- La délégation du Tourisme notifie le Département du Tourisme de la liste des établissements contrôlés dans un reporting hebdomadaire.

3- Formation de l'ensemble du personnel : elle implique :

- Une formation générale sur le virus et ses caractéristiques de propagation, commune à tous les employés.

- 6 formations métiers regroupées autour de 6 familles de métiers; les métiers de l'accueil, de l'entretien, de la restauration, de la cuisine, du bien-être, et les métiers administratifs.
- 29 formations fonctions réparties au sein des formations métiers.

4- Audit in situ : qui se déroule comme suit :

- Soumission de l'établissement de la demande de labellisation.
- Un mail de notification est envoyé à la délégation l'informant de la demande de labellisation.
- Un mail d'information est envoyé à l'opérateur l'informant de la liste des prestataires agréés.
- Réalisation de l'audit par le prestataire choisi et élaboration du rapport d'audit.
- L'organisme de certification remet à la Délégation du Tourisme le rapport d'audit avec une proposition de décision de labellisation.
- La Délégation du Tourisme notifie la décision finale de labellisation au demandeur en motivant s'il y a lieu, le refus de la labellisation. Si la décision est favorable, un certificat de droit d'usage du label est transmis au titulaire.
- La délégation du Tourisme notifie le Département du Tourisme de la liste des établissements labellisés dans un reporting hebdomadaire.

Conclusion :

Malgré les effets bouleversants de la pandémie, il faut soulever l'intelligence des décideurs de la ville qui n'ont pas lésiné sur les efforts et se sont engagés dans un programme de réhabilitation et de restauration de la ville pendant une saison morte qui n'a que trop duré.

Les professionnels du secteur n'y vont donc pas de main morte et travaillent d'ores et déjà sur un plan de relance responsable pour redonner des couleurs au tourisme de la ville et rétablir son positionnement parmi les destinations les plus prisées des touristes.

De plus, s'il existe bien une leçon à tirer de la situation actuelle, c'est qu'il faut accorder plus d'attention au tourisme national pour en faire le moteur principal de l'industrie sans pour autant oublier le tourisme extérieur qui constitue une manne importante en termes de devise. En effet, aujourd'hui et plus que jamais auparavant, le mot d'ordre est de stimuler le tourisme de proximité. D'autant plus que l'on commence déjà à assister aux premiers signes de sa convalescence. Une mobilisation et des efforts qui se poursuivent au niveau de la ville pour dynamiser une demande nationale constituant à l'heure actuelle le moteur de redressement de l'industrie par excellence.